



د. ديدار فوزي روسانو

ترجمة

د. مراد خلاف

السُّودان.. إلى أين..؟

د. ديدار فوزي روسانو

تقديم: ألان جريش

نقله إلى العربية

د. مُراد خلاف

فهرس

الجزء الأول : استطلاع الحيزالمكانيوالزماني لتاريخ السودان - ٣٨ -

الجزء الثاني : القوى الاجتماعية الحية ودور السياسة...... - ٢١٦ -

الجزء الثالث : عقدان من الزمان تذروهما الرياح.......... - ٣٦٤ -

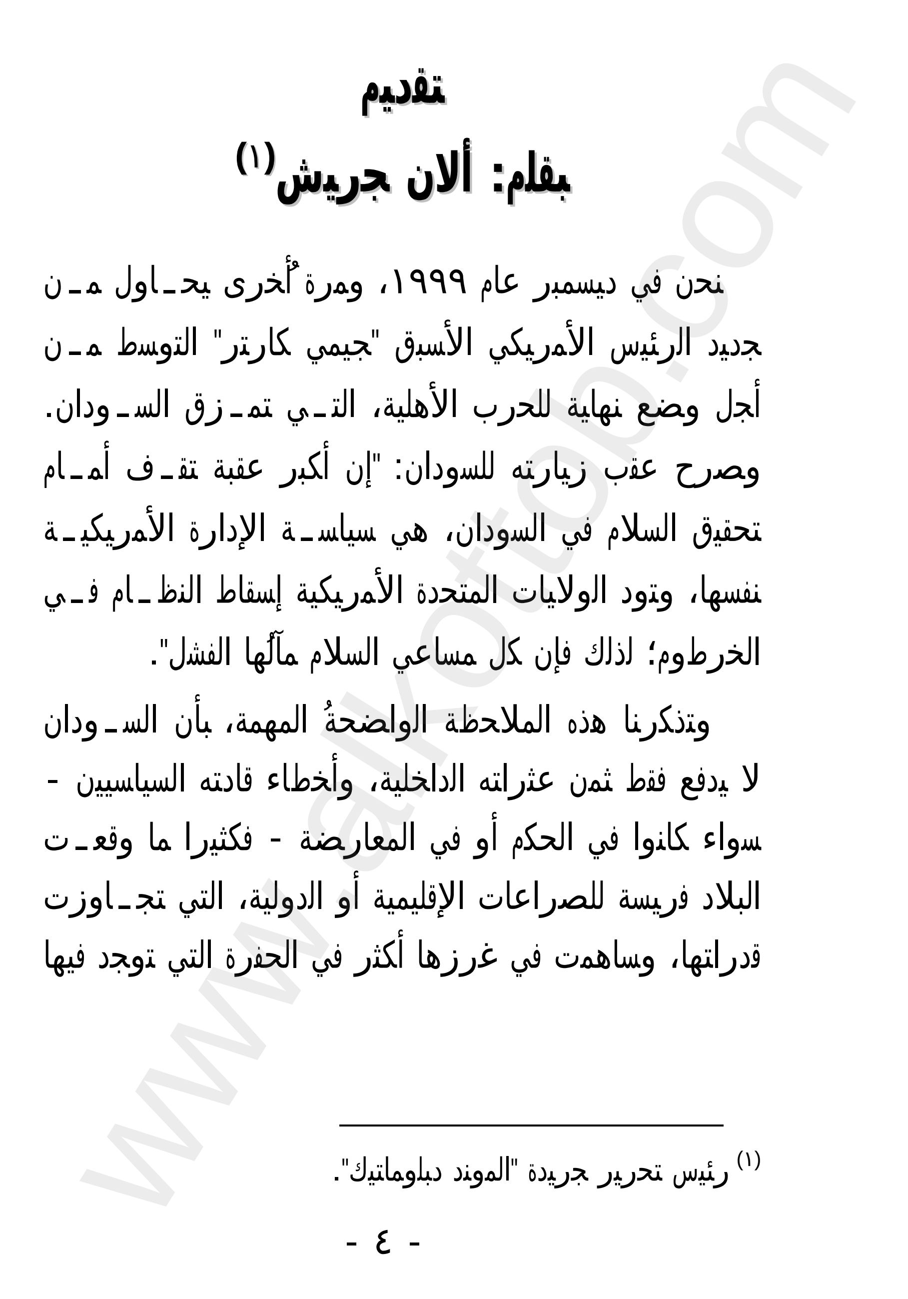
الخاتمة أشكال المقاومة ومظاهر التحول .... - ٥٠٣ -

ملاحِق... - ٥٥٢ -

مرفقـات .... - ٥٧١ -

تقديم

بقلم: ألان جريش[1]

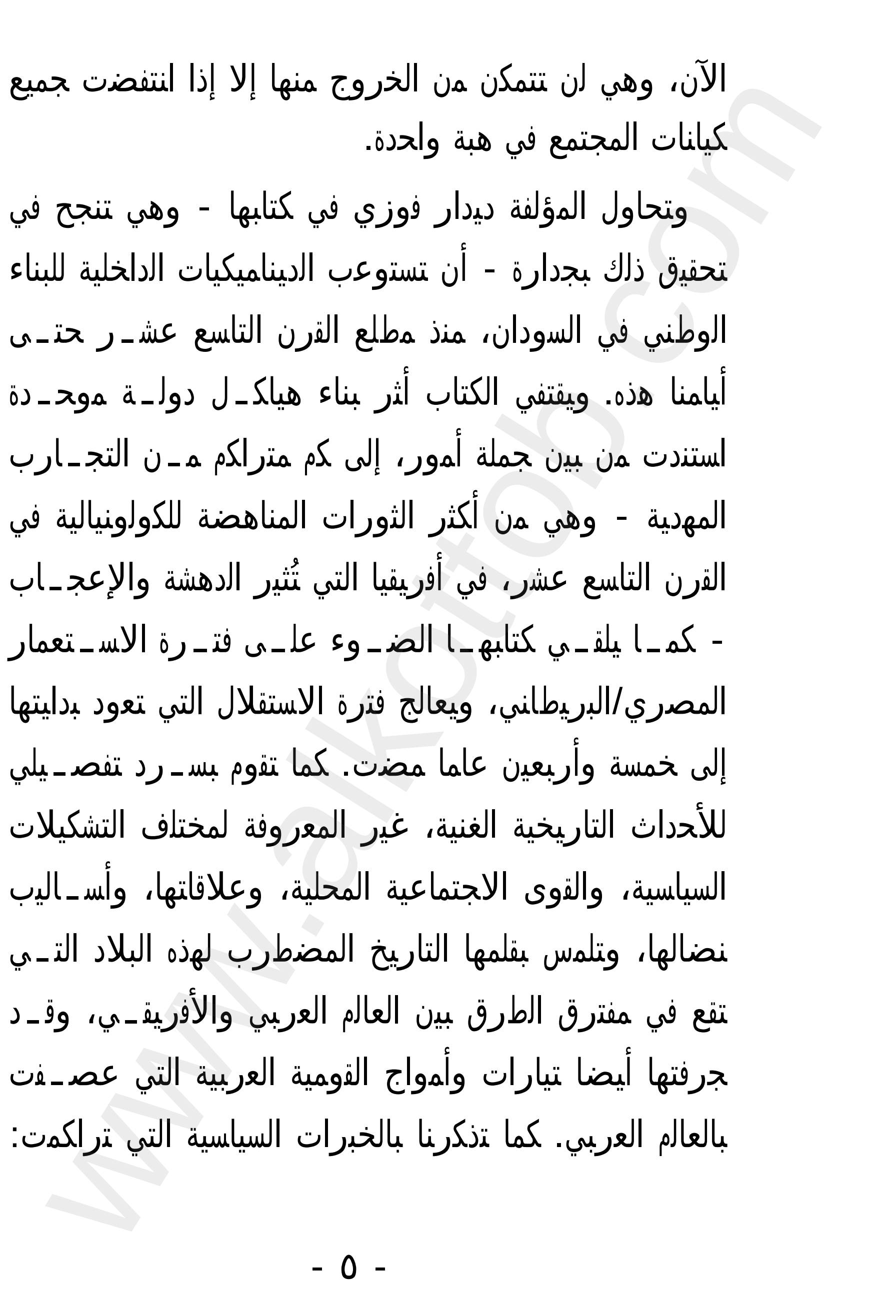


نحن في ديسمبر عام ١٩٩٩، ومرة أُخرى يحـاول مـن جديد الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر" التوسط مـن أجل وضع نهاية للحرب الأهلية، التـي تمـزق السـودان. وصرح عقب زيارته للسودان: "إن أكبر عقبة تقـف أمـام تحقيق السلام في السودان، هي سياسـة الإدارة الأمريكيـة نفسها، وتود الولايات المتحدة الأمريكية إسقاط النظـام فـي الخرطوم؛ لذلك فإن كل مساعي السلام مآلها الفشل".

وتذكرنا هذه الملاحظة الواضحةُ المهمة، بأن السـودان لا يدفع فقط ثمن عثراته الداخلية، وأخطاء قادته السياسيين - سواء كانوا في الحكم أو في المعارضة - فكثيرا ما وقعـت البلاد فريسة للصراعات الإقليمية أو الدولية، التي تجـاوزت قدراتها، وساهمت في غرزها أكثر في الحفرة التي توجد فيها

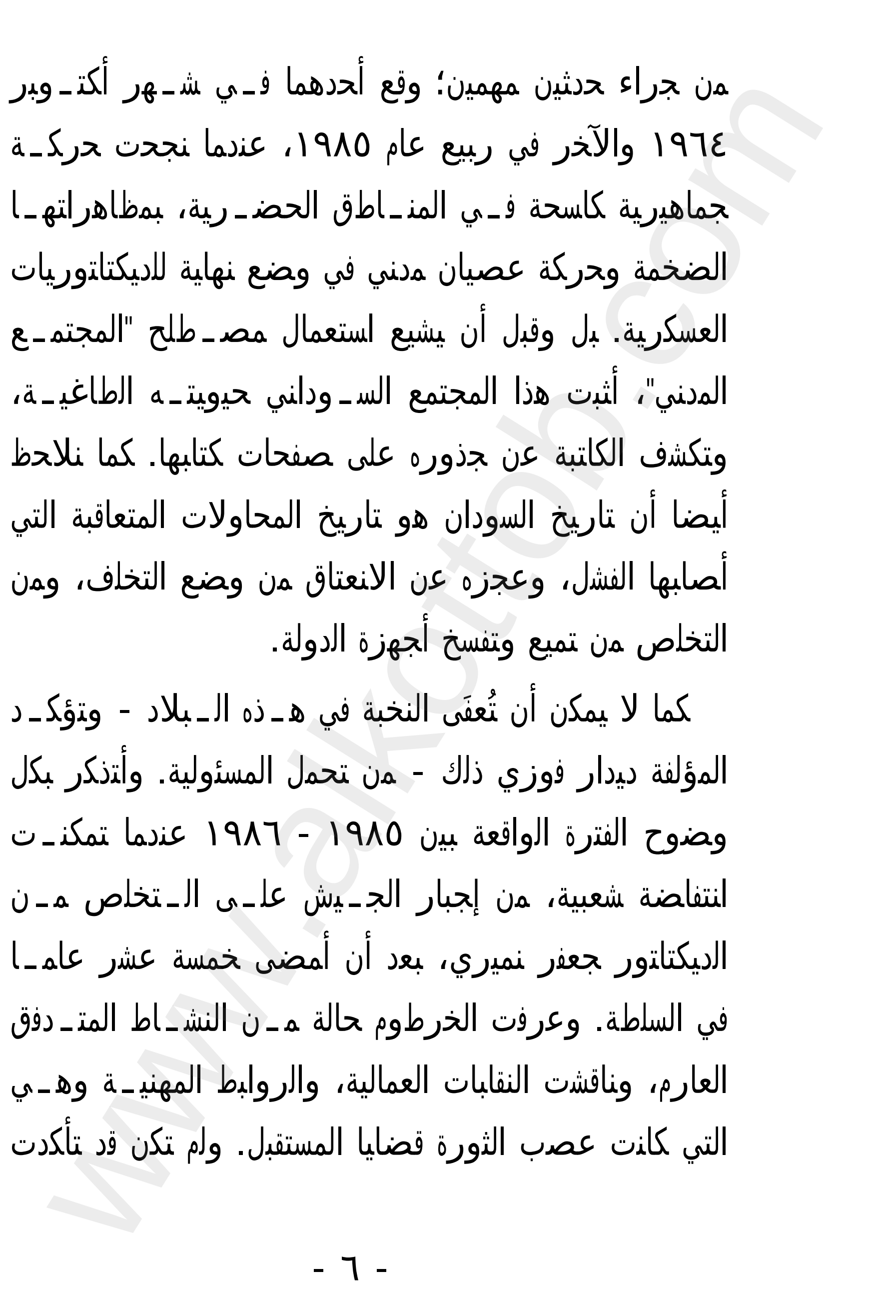
---

[1] رئيس تحرير جريدة "الموند دبلوماتيك".



الآن، وهي لن تتمكن من الخروج منها إلا إذا انتفضت جميع كيانات المجتمع في هبة واحدة.

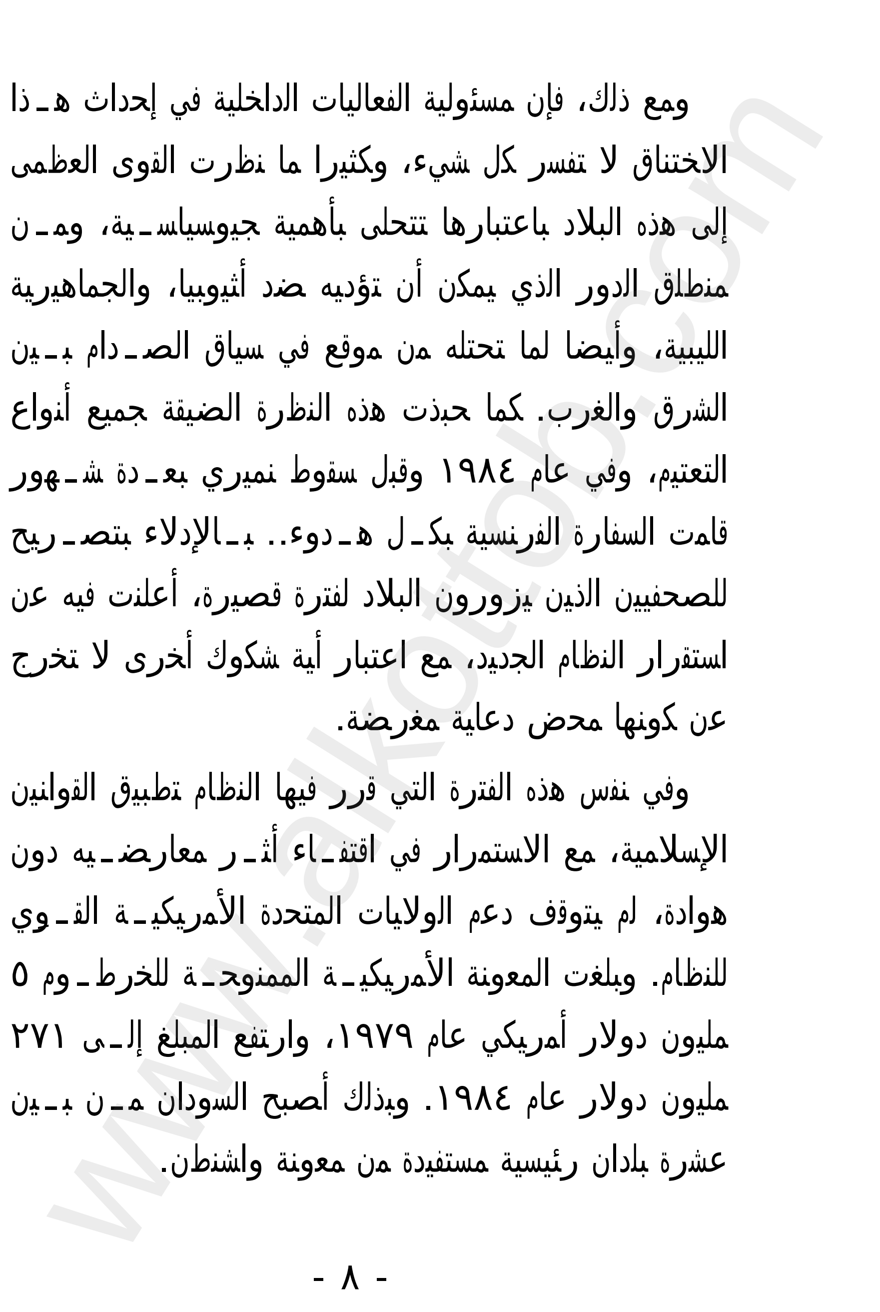
وتحاول المؤلفة ديدار فوزي في كتابها - وهي تنجح في تحقيق ذلك بجدارة - أن تستوعب الديناميكيات الداخلية للبناء الوطني في السودان، منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى أيامنا هذه. ويقتفي الكتاب أثر بناء هياكل دولة موحدة استندت من بين جملة أمور، إلى كم متراكم من التجارب المهدية - وهي من أكثر الثورات المناهضة للكولونيالية في القرن التاسع عشر، في أفريقيا التي تُثير الدهشة والإعجاب - كما يلقي كتابها الضوء على فترة الاستعمار المصري/البريطاني، ويعالج فترة الاستقلال التي تعود بدايتها إلى خمسة وأربعين عاما مضت. كما تقوم بسرد تفصيلي للأحداث التاريخية الغنية، غير المعروفة لمختلف التشكيلات السياسية، والقوى الاجتماعية المحلية، وعلاقاتها، وأساليب نضالها، وتلمس بقلمها التاريخ المضطرب لهذه البلاد التي تقع في مفترق الطرق بين العالم العربي والأفريقي، وقد جرفتها أيضا تيارات وأمواج القومية العربية التي عصفت بالعالم العربي. كما تذكرنا بالخبرات السياسية التي تراكمت:



من جراء حدثين مهمين؛ وقع أحدهما في شهر أكتوبر ١٩٦٤ والآخر في ربيع عام ١٩٨٥، عندما نجحت حركة جماهيرية كاسحة في المناطق الحضرية، بمظاهراتها الضخمة وحركة عصيان مدني في وضع نهاية للديكتاتوريات العسكرية. بل وقبل أن يشيع استعمال مصطلح "المجتمع المدني"، أثبت هذا المجتمع السوداني حيويته الطاغية، وتكشف الكاتبة عن جذوره على صفحات كتابها. كما نلاحظ أيضا أن تاريخ السودان هو تاريخ المحاولات المتعاقبة التي أصابها الفشل، وعجزه عن الانعتاق من وضع التخاف، ومن التخاص من تميع وتفسخ أجهزة الدولة.

كما لا يمكن أن تُعفَى النخبة في هذه البلاد - وتؤكد المؤلفة ديدار فوزي ذلك - من تحمل المسئولية. وأتذكر بكل وضوح الفترة الواقعة بين ١٩٨٥ - ١٩٨٦ عندما تمكنت انتفاضة شعبية، من إجبار الجيش على التخاص من الديكتاتور جعفر نميري، بعد أن أمضى خمسة عشر عاما في السلطة. وعرفت الخرطوم حالة من النشاط المتدفق العارم، وناقشت النقابات العمالية، والروابط المهنية وهي التي كانت عصب الثورة قضايا المستقبل. ولم تكن قد تأكدت

بعد موازين القُوى، فضلاً عن أن الحـرب فـي الجنـوب وضعت السلطة المركزية على خط صِدام مباشر مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، تحت قيادة "جون قرنق"، وحظيـت هذه الحركة برصيد ضخم من التعاطف في شمال البلاد؛ لأنه بخلاف ما حدث في التمرد الأول فـي الجنـوب (١٩٥٥ - ١٩٧٢) لم تطالب الحركةُ بانفصال الولايات الجنوبية، ولكنها نادت بإحداث تغيير كلي شامل يمس السودان بأكملـه مـن عرب وأفارقة، ومسلمين ومسيحيين، ومن معتنقي الأديـان المحلية. وكانت القوى الديمقراطية تأمل في ربيع عام ١٩٨٥ أن يأتي "جون قرنق" إلى الخرطوم ليضع ثقله في الميـزان؛ حتى تسلك البلاد طريق الإصلاحات الحقيقية، ومـن أجـل اكتساح التيارات المحافظة، والوقوف أمام القوى التقليديـة، وعندما شجب "جون قرنق" النظام الجديد، واصفًا إياه بأنـه لا يعدو أن يكون شـكلاً آخـر مـن أشـكال الديكتاتوريـة العسكرية، فإنه بذلك قد ارتكب خطأ تاريخيا فادحـا، وفـتح الباب على مصراعيه لعدة سنوات قادمة، لحـدوث انقـلاب متأسلم.

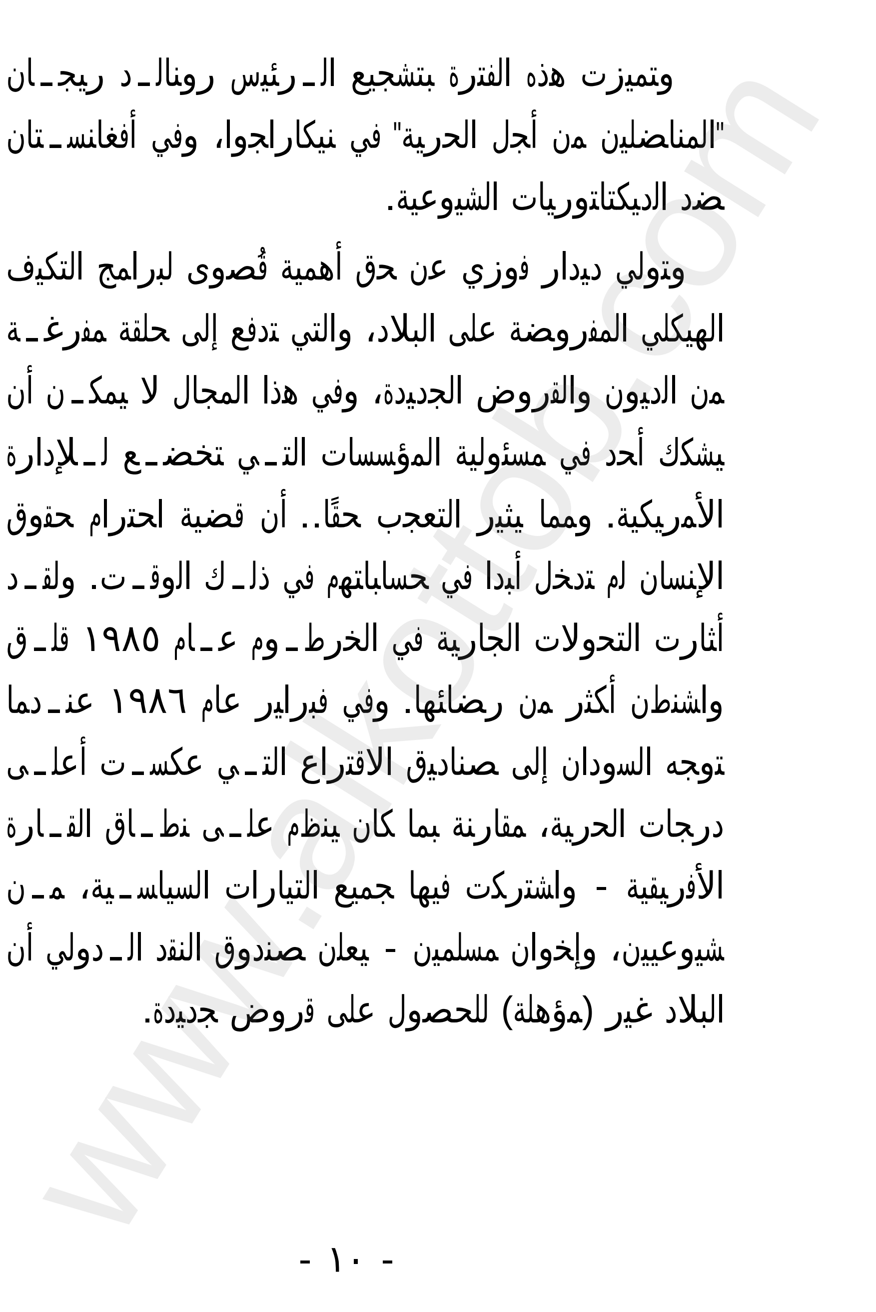


ومع ذلك، فإن مسئولية الفعاليات الداخلية في إحداث هذا الاختناق لا تفسر كل شيء، وكثيرا ما نظرت القوى العظمى إلى هذه البلاد باعتبارها تتحلى بأهمية جيوسياسية، ومن منطلق الدور الذي يمكن أن تؤديه ضد أثيوبيا، والجماهيرية الليبية، وأيضا لما تحتله من موقع في سياق الصدام بين الشرق والغرب. كما حبذت هذه النظرة الضيقة جميع أنواع التعتيم، وفي عام ١٩٨٤ وقبل سقوط نميري بعدة شهور قامت السفارة الفرنسية بكل هدوء.. بالإدلاء بتصريح للصحفيين الذين يزورون البلاد لفترة قصيرة، أعلنت فيه عن استقرار النظام الجديد، مع اعتبار أية شكوك أخرى لا تخرج عن كونها محض دعاية مغرضة.

وفي نفس هذه الفترة التي قرر فيها النظام تطبيق القوانين الإسلامية، مع الاستمرار في اقتفاء أثر معارضيه دون هوادة، لم يتوقف دعم الولايات المتحدة الأمريكية القوي للنظام. وبلغت المعونة الأمريكية الممنوحة للخرطوم ٥ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٩، وارتفع المبلغ إلى ٢٧١ مليون دولار عام ١٩٨٤. وبذلك أصبح السودان من بين عشرة بلدان رئيسية مستفيدة من معونة واشنطن.

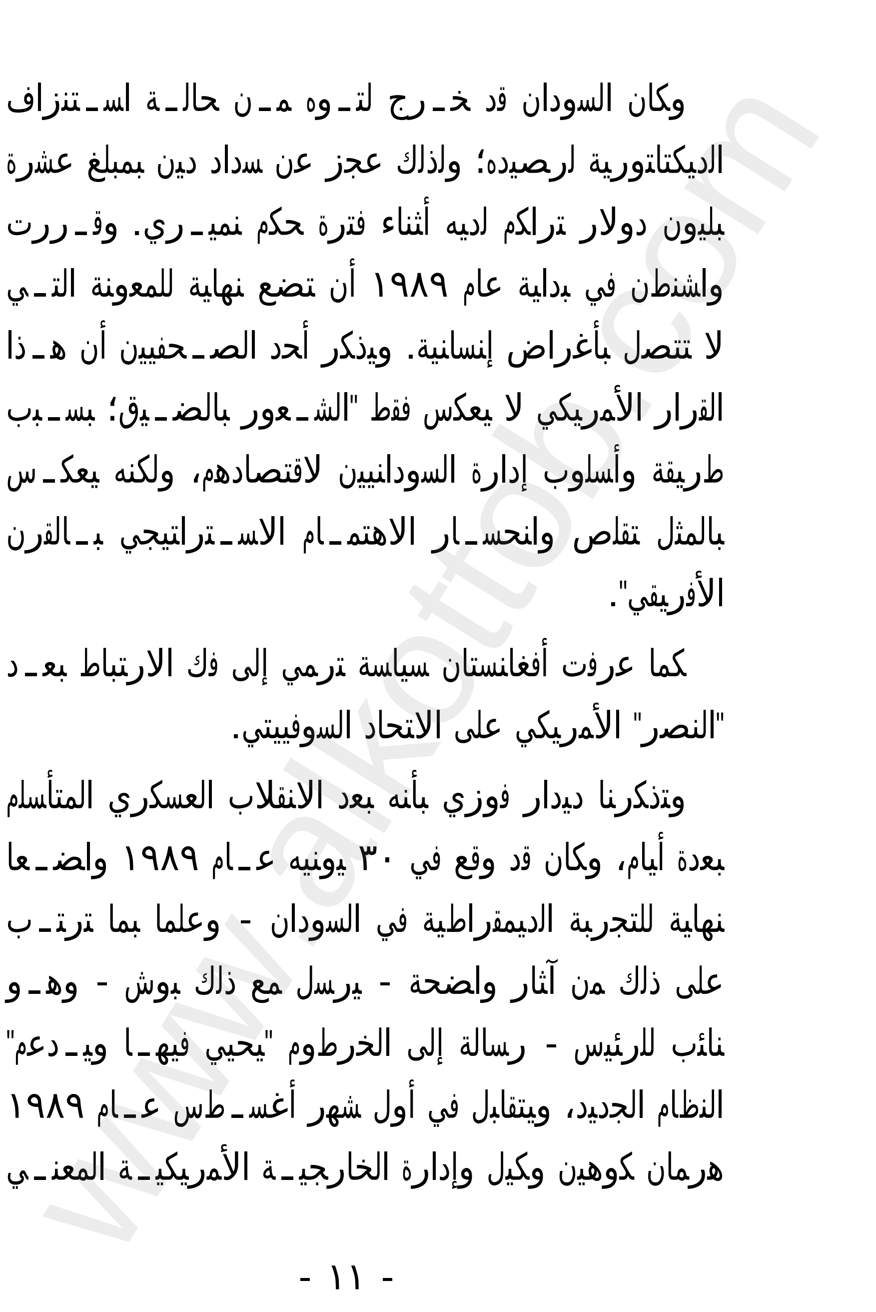
ولا يخفى أن مبعث الاهتمام بهذا البلد، إنما هو ما يتمتـع به من موقع استراتيجي، ودوره في إطار حدوده المشـتركة مع إثيوبيا وتشاد، وقرب موقعه من القرن الأفريقي، وأيضـا مواقفه المناهضة للاتحاد السوفييتي. وكانـت تُـنظم سـنويا المناورات العسكرية باسم (النجم السـاطع) تشـترك فيهـا وحدات من الجيش الأمريكي والسوداني.

وبعد زيارة الفريق الرئيس نميري للبيت الأبـيض عـام ١٩٨٣، قام نائب الرئيس السوداني بـدوره بزيـارة البيـت الأبيض عام ١٩٨٤. وتصور أنه يستطيع أن يصرح بوجود (جسر جوي) لنقل شحنات الأسلحة إلى بلاده؛ مما أثار ردود فعل أمريكية تتميز بالحرج الشـديد، وتحفـظ الكـونجرس الأمريكي في موقفه؛ حتى لا ينزلق إلى قاع النزاع الدائر في الجنوب. وبعد مضي أسبوع من المظاهرات العارمة - كانت قد اندلعت في أول شهر أبريل عام ١٩٨٥ - التـي تحـدت قوات حفظ النظام، استقبل الرئيس رونالد ريجان بحفاوة في واشنطن الفريق نميري، وعرض عليه معونة إضافية تبلـغ ١١٤ مليون دولار، كما أشاد بالتدابير الاقتصادية، وقال إنها "أعمال ينبغي الإشادة بها بقوة، وهي جديرة بـدعم مـانحي الائتمان".



وتميزت هذه الفترة بتشجيع الرئيس رونالد ريجان "المناضلين من أجل الحرية" في نيكاراجوا، وفي أفغانستان ضد الديكتاتوريات الشيوعية.

وتولي ديدار فوزي عن حق أهمية قُصوى لبرامج التكيف الهيكلي المفروضة على البلاد، والتي تدفع إلى حلقة مفرغة من الديون والقروض الجديدة، وفي هذا المجال لا يمكن أن يشكك أحد في مسئولية المؤسسات التي تخضع للإدارة الأمريكية. ومما يثير التعجب حقًا.. أن قضية احترام حقوق الإنسان لم تدخل أبدا في حساباتهم في ذلك الوقت. ولقد أثارت التحولات الجارية في الخرطوم عام ١٩٨٥ قلق واشنطن أكثر من رضائها. وفي فبراير عام ١٩٨٦ عندما توجه السودان إلى صناديق الاقتراع التي عكست أعلى درجات الحرية، مقارنة بما كان ينظم على نطاق القارة الأفريقية - واشتركت فيها جميع التيارات السياسية، من شيوعيين، وإخوان مسلمين - يعلن صندوق النقد الدولي أن البلاد غير (مؤهلة) للحصول على قروض جديدة.



وكان السودان قد خرج لتوه من حالة استنزاف الديكتاتورية لرصيده؛ ولذلك عجز عن سداد دين بمبلغ عشرة بليون دولار تراكم لديه أثناء فترة حكم نميري. وقررت واشنطن في بداية عام ١٩٨٩ أن تضع نهاية للمعونة التي لا تتصل بأغراض إنسانية. ويذكر أحد الصحفيين أن هذا القرار الأمريكي لا يعكس فقط "الشعور بالضيق؛ بسبب طريقة وأسلوب إدارة السودانيين لاقتصادهم، ولكنه يعكس بالمثل تقلص وانحسار الاهتمام الاستراتيجي بالقرن الأفريقي".

كما عرفت أفغانستان سياسة ترمي إلى فك الارتباط بعد "النصر" الأمريكي على الاتحاد السوفييتي.

وتذكرنا ديدار فوزي بأنه بعد الانقلاب العسكري المتأسلم بعدة أيام، وكان قد وقع في ٣٠ يونيه عام ١٩٨٩ واضعا نهاية للتجربة الديمقراطية في السودان - وعلما بما ترتب على ذلك من آثار واضحة - يرسل مع ذلك بوش - وهو نائب للرئيس - رسالة إلى الخرطوم "يحيي فيها ويدعم" النظام الجديد، ويتقابل في أول شهر أغسطس عام ١٩٨٩ هرمان كوهين وكيل وإدارة الخارجية الأمريكية المعني

بالشئون الأفريقية، مع أسياد البلاد الجدد، في شخص الفريق عمر البشير، وأكد كوهين أن "الحكومة السابقة كانت عاجزة عن حل مشاكل البلاد". بل يوافق على الإدلاء بتصريح وحيد لممثل الجريدة الوحيدة المصرح بظهورها، وهـي جريـدة القوات المسلحة. ومنح البنك الدولي السودان في آخر نفـس هذا الشهر قرضين قيمتهما ١٠٠ مليون دولار.

ولكن لم يعمر هذا الدعم طويلاً. ولم تكن سياسـة القتـل والاغتيال التي مورست ضد جماهير الجنوب، هـي التـي أثارت وحدها حنق واشنطن، ولكن ما أثار غضبها هو مسألة "الإرهاب" ورغبة وإرادة منظر النظـام السـوداني (حسـن الترابي) في أن يلعب دورا على الصعيد الإقليمي، ورفضت الخرطوم - أثناء الحرب ضد العراق - السـير فـي خُطـا السياسة الأمريكية؛ ولذلك وضعت البلاد منـذ بدايـة عـام ١٩٩٣ في القائمة الأمريكية "قائمة ممولي الإرهاب". وفرض مجلس الأمن بتاريخ ٢٦ أبريـل عـام ١٩٩٦ عـددا مـن العقوبات على السودان. وفُـرض الحظـر علـى رحـلات الخطوط الجوية السودانية. وفي أغسطس عام ١٩٩٨ بعـد وقوع العمليتين ضد السفارتين الأمريكيتين فـي "نيروبـي"

و "دار السلام"، أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية صواريخ دمرت مصنعا في ضواحي الخرطوم، وبررت ذلك - ثبت أن ذلك لا أساس له من الصحة - بأن المصنع كان يعد أسلحة كيميائية.

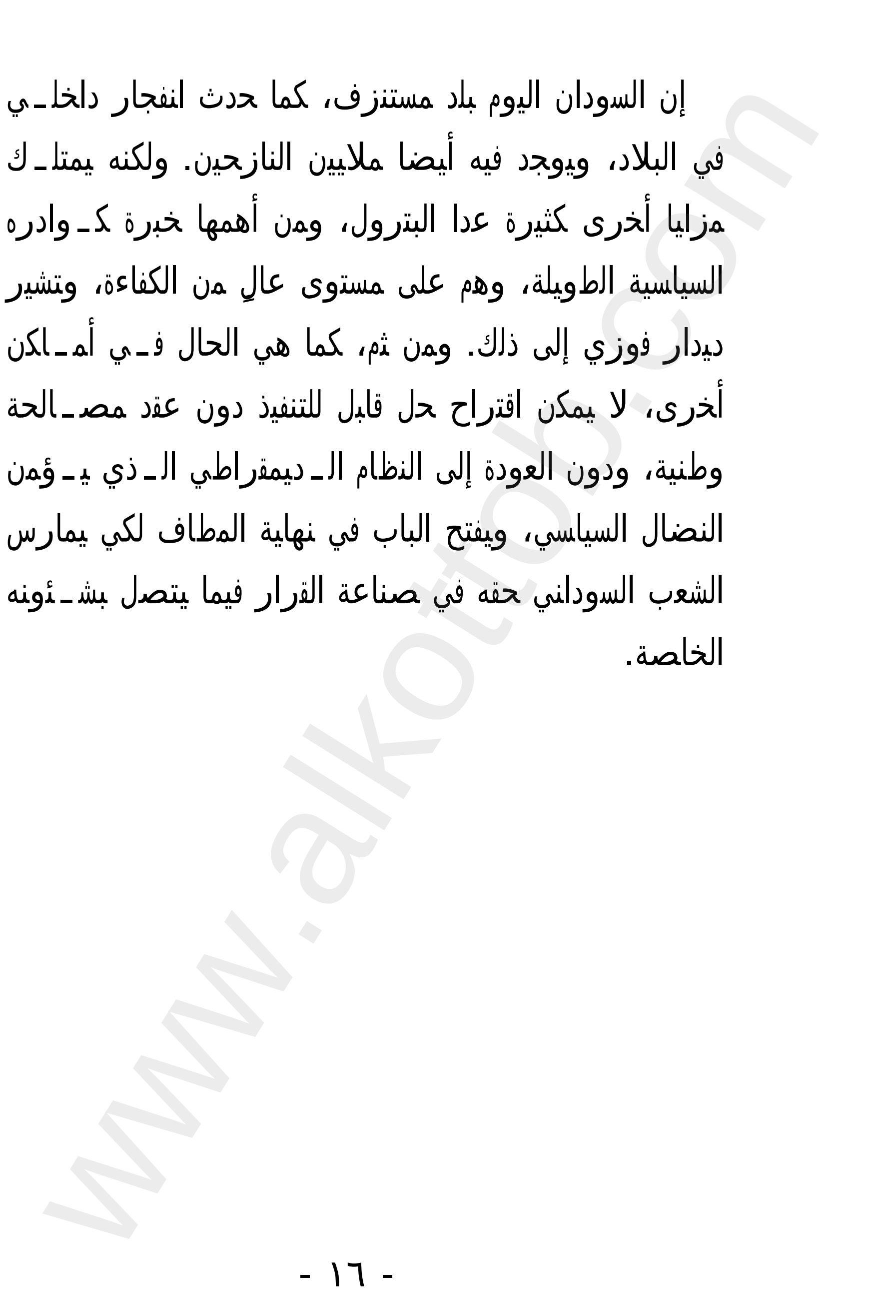
ولم تأخذ سياسة العزل هذه في الاعتبار أية تناقضات أخرى قد تؤثر على مسار السلطة السودانية وتوجهاتها. ولكن استوعبت فرنسا تماما الوضع، وكانت قد حصلت على موافقة الخرطوم لتسليم الإرهابي "كارلوس" في أغسطس عام ١٩٩٤. وتبين لنا أيضا بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ أن الخرطوم كانت قد اقترحت - فيما مضى- تسليم أسامة ابن لادن، وكان لاجئًا عندئذ في السودان منذ عام ١٩٩١ - إلى الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن الأخيرة رفضت ذلك..

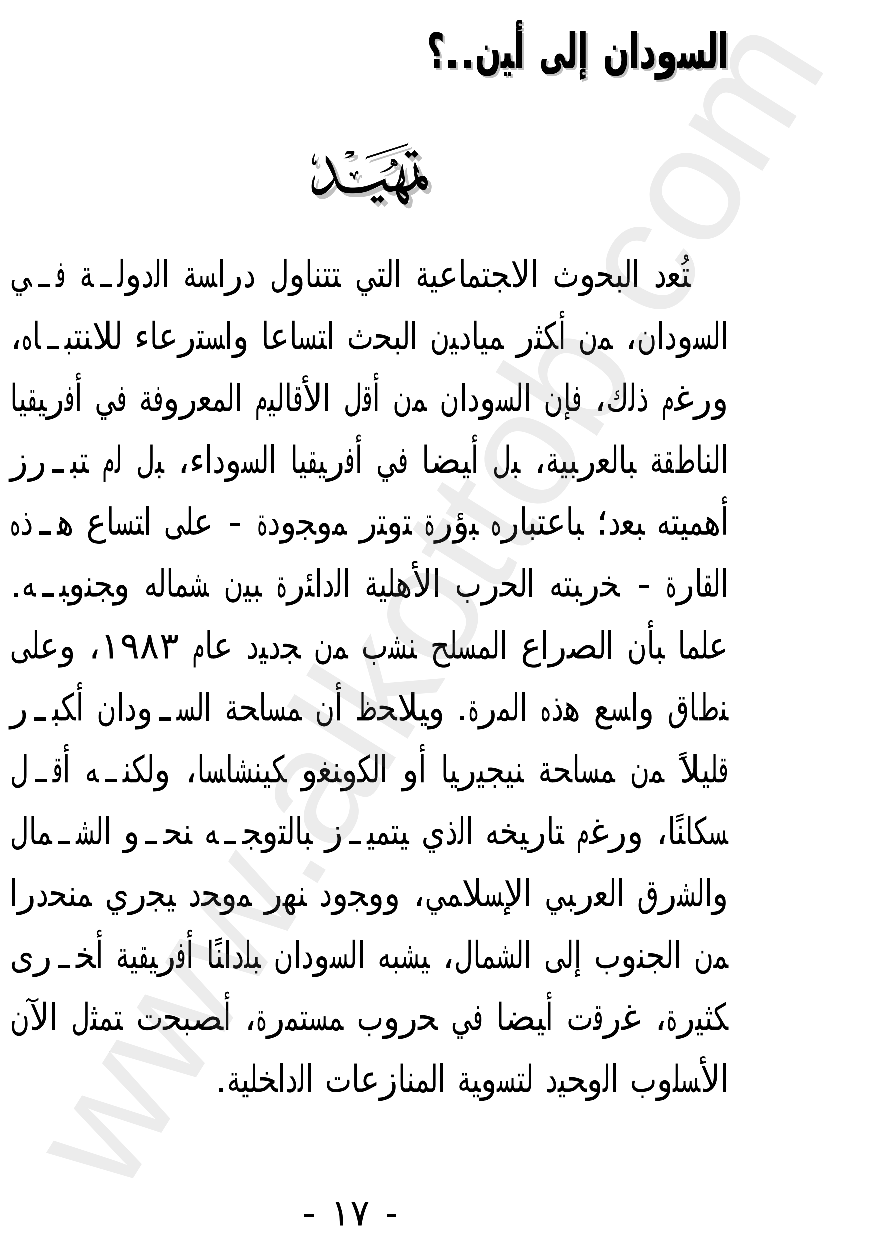
وتمخضت هذه الاستراتيجية الأمريكية لعزل السودان عن فشل ذريع. بل حال ذلك - كما جاء في تصـريح للـرئيس الأسبق كارتر - دون أن تلعب الولايات المتحدة دورا لحـل النزاع في الجنوب. وأدى ذلك إلى حدوث تغيير في السياسة الأمريكية، ومما لا شك فيه، أن عوامل أخرى كثيرة لعبـت دورها؛ ومنها النفط. وأصبحت البلاد فـي أغسـطس عـام ١٩٩٩ مصدرة للنفط بصورة رسمية. وبعـد أعـوام مـن الجهود المتواصلة، تمكن مشروع النيـل الأكبـر النفطـي (جريتر نايل أويل بروجكت) - وهي شراكة تمثل رأسـمال يقدر بمبلغ ١,٤ مليار دولار موزعة على مصـالح صـينية بنسـبة (٤٠ %)، وماليزيـة (٣٠ %) وكنديـة (٢٥ %)، والحكومة السودانية بنسبة (٥ %) - من إثبات أول وجود له بفضل تشغيل خط أنابيب نقل البترول يبلغ طوله ١٦١٠ كم، وأدى بناء هذا الخط - الذي بلغت تكاليفه مليار دولار - إلى استغلال ستة حقول نفطية في منطقة (أبيي) ونقل النفط حتى موقع التكرير، ومن ثم تصديره عن طريق البحر الأحمر من ميناء بشاير. ولم تتمكن الشركات النفطية الكبرى بعد ذلـك من تجاهل السودان، كما لا يخفـى أن واشـنطن حساسـة بدورها من هذه الزاوية.

ويستمر النظام من ناحية أخرى في محاولة فـتح نوافـذ على الولايات المتحدة الأمريكية. كما يمثل القضـاء علـى الدور السياسي لحسن الترابي خطوة إيجابية حققها النظام في هذا الاتجاه. ويقيم الآن أعضاء وفد أمريكي من (السـي آي إيه) ومكتب التحقيقات الفيدرالي (ف ب آي) في الخرطـوم منذ يوليه عام ٢٠٠٠، كما يقوم التعاون بين هذه الأجهزة في البلدين من أجل مكافحـة الإرهـاب. وعينـت إدارة بـوش الجديدة، حتى قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مفوضا خاصا لحل النزاع في الجنوب، وهو السيناتور السابق في مجلـس الشيوخ جون دانفورث.

ويصعب أن نحدد أين يقف السودان بعد أحداث سـبتمبر ٢٠٠١. وقد يستحسن أن تتحوط واشنطن والغـرب عنـدما تضع استراتيجياتها فيما يتصل بهذا البلد؛ بحيث لا يقتصـر الأمر على أخذ الموقع الجيوستراتيجي فقط فـي الحسـبان، ولكن تؤخذ أيضا تطلعات وآمال شعبه.

إن السودان اليوم بلد مستنزف، كما حدث انفجار داخلـي في البلاد، ويوجد فيه أيضا ملايين النازحين. ولكنه يمتلـك مزايا أخرى كثيرة عدا البترول، ومن أهمها خبرة كـوادره السياسية الطويلة، وهم على مستوى عالٍ من الكفاءة، وتشير ديدار فوزي إلى ذلك. ومن ثم، كما هي الحال فـي أمـاكن أخرى، لا يمكن اقتراح حل قابل للتنفيذ دون عقد مصـالحة وطنية، ودون العودة إلى النظام الـديمقراطي الـذي يـؤمن النضال السياسي، ويفتح الباب في نهاية المطاف لكي يمارس الشعب السوداني حقه في صناعة القرار فيما يتصل بشـئونه الخاصة.

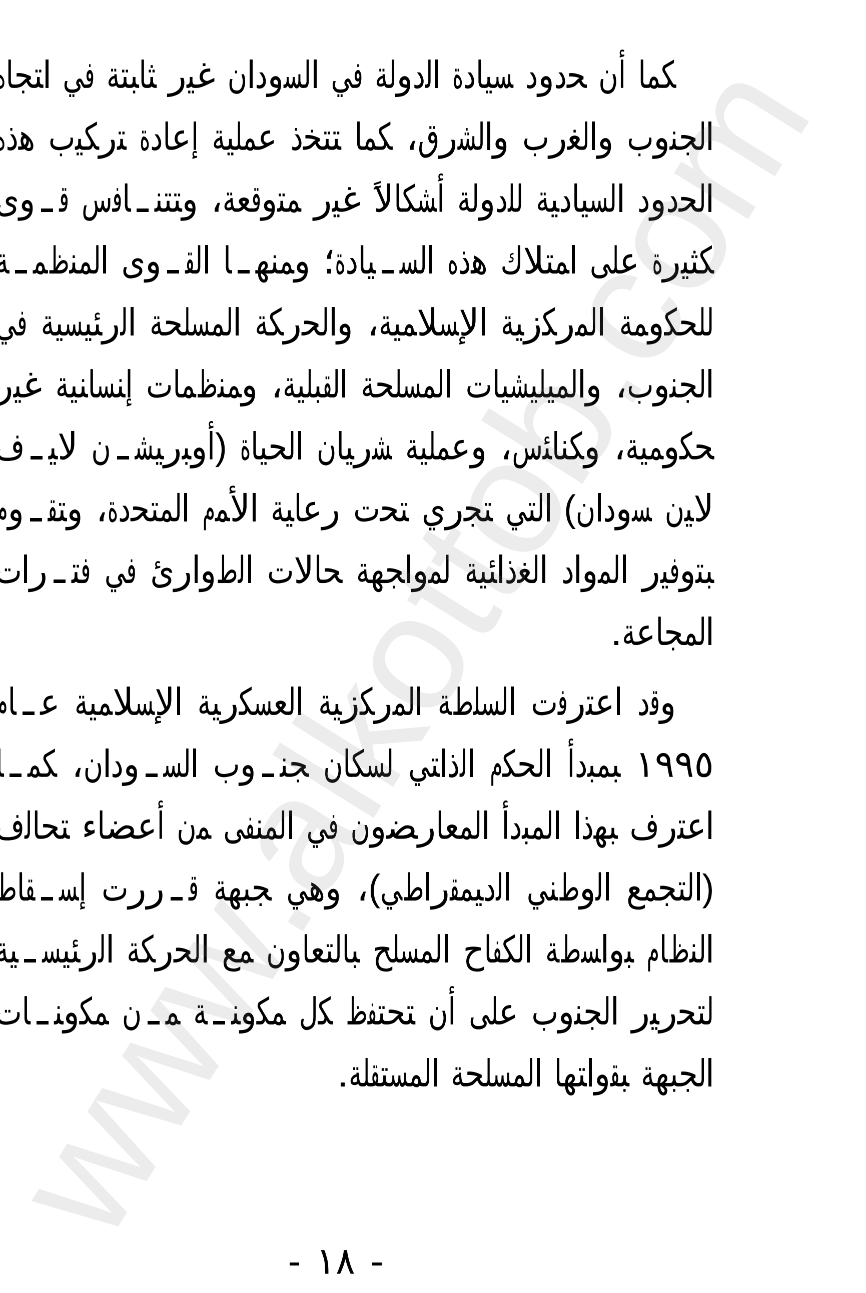




السودان إلى أين..؟

تمهيد

تُعد البحوث الاجتماعية التي تتناول دراسة الدولـة فـي السودان، من أكثر ميادين البحث اتساعا واسترعاء للانتبـاه، ورغم ذلك، فإن السودان من أقل الأقاليم المعروفة في أفريقيا الناطقة بالعربية، بل أيضا في أفريقيا السوداء، بل لم تبـرز أهميته بعد؛ باعتباره بؤرة توتر موجودة - على اتساع هـذه القارة - خربته الحرب الأهلية الدائرة بين شماله وجنوبـه. علما بأن الصراع المسلح نشب من جديد عام ١٩٨٣، وعلى نطاق واسع هذه المرة. ويلاحظ أن مساحة السـودان أكبـر قليلاً من مساحة نيجيريا أو الكونغو كينشاسا، ولكنـه أقـل سكانًا، ورغم تاريخه الذي يتميـز بالتوجـه نحـو الشـمال والشرق العربي الإسلامي، ووجود نهر موحد يجري منحدرا من الجنوب إلى الشمال، يشبه السودان بلادانًا أفريقية أخـرى كثيرة، غرقت أيضا في حروب مستمرة، أصبحت تمثل الآن الأسلوب الوحيد لتسوية المنازعات الداخلية.



كما أن حدود سيادة الدولة في السودان غير ثابتة في اتجاه الجنوب والغرب والشرق، كما تتخذ عملية إعادة تركيب هذه الحدود السيادية للدولة أشكالاً غير متوقعة، وتتنـافس قـوى كثيرة على امتلاك هذه السـيادة؛ ومنهـا القـوى المنظمـة للحكومة المركزية الإسلامية، والحركة المسلحة الرئيسية في الجنوب، والميليشيات المسلحة القبلية، ومنظمات إنسانية غير حكومية، وكنائس، وعملية شريان الحياة (أوبريشـن لايـف لاين سودان) التي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة، وتقـوم بتوفير المواد الغذائية لمواجهة حالات الطوارئ في فتـرات المجاعة.

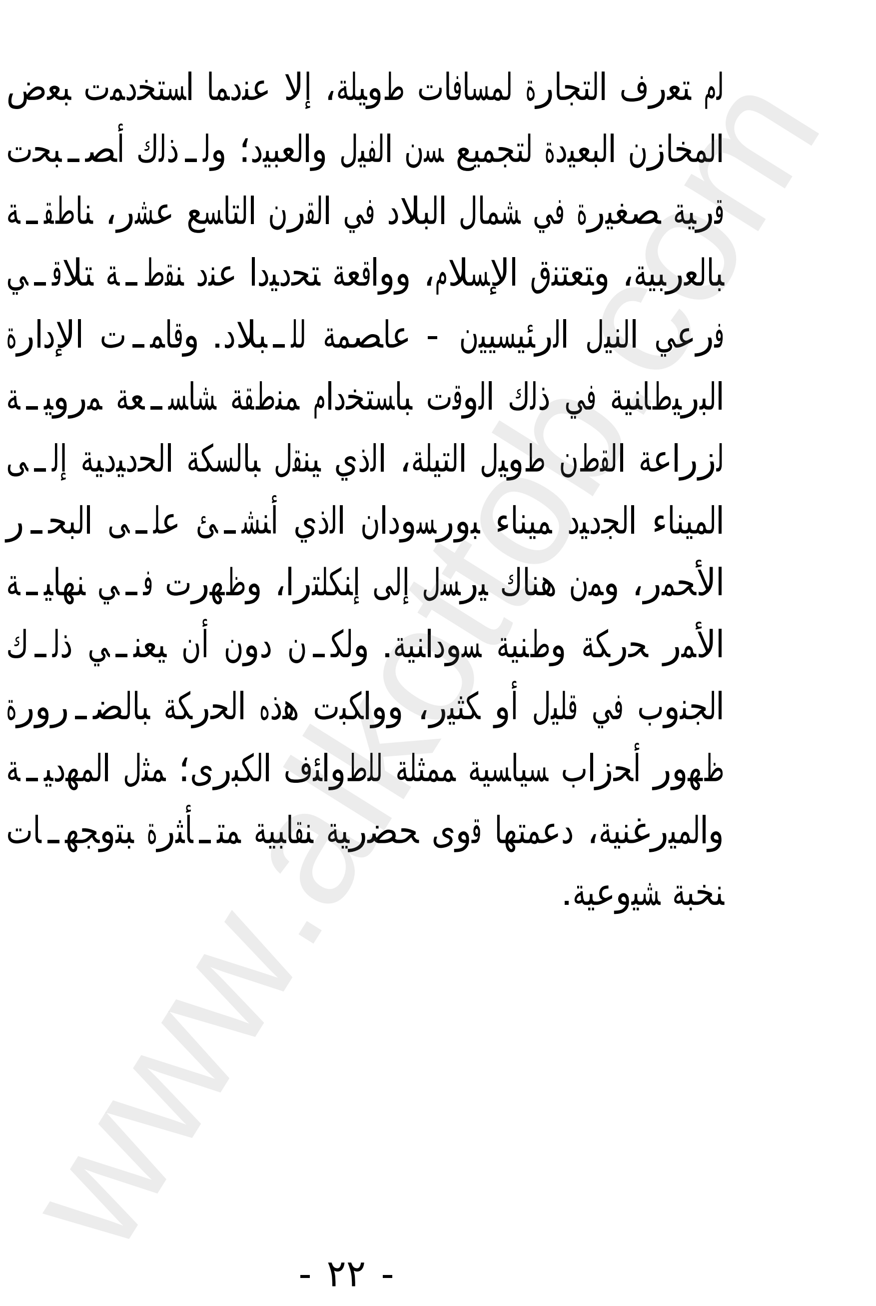
وقد اعترفت السلطة المركزية العسكرية الإسلامية عـام ١٩٩٥ بمبدأ الحكم الذاتي لسكان جنـوب السـودان، كمـا اعترف بهذا المبدأ المعارضون في المنفى من أعضاء تحالف (التجمع الوطني الديمقراطي)، وهي جبهة قـررت إسـقاط النظام بواسطة الكفاح المسلح بالتعاون مع الحركة الرئيسـية لتحرير الجنوب على أن تحتفظ كل مكونـة مـن مكونـات الجبهة بقواتها المسلحة المستقلة.

كما طالبت الأحزاب الإقليمية من ناحية أخـرى - فـي غرب البلاد وشرقها - بحق التمتع بالحكم الـذاتي أيضـا، واعترفت حركة المقاومة الجنوبية بهذا الحق. وأدت الحرب والمذابح، وسنوات الجفاف الدوري في نهاية الأمـر، إلـى نزوح هائل لسكان الأقاليم، قدر عددهم بـ ٤ مليون نـازح عام ٢٠٠١، وقسمت السلطة المركزية عام ١٩٩٤ البلاد إلى ٢٦ ولاية، وعينت حكامها، ولم تتمكن من فرض نفوذها في الجنوب على ثلاثٍ من هـذه الولايـات؛ أي فيمـا يعـرف (بالأقاليم المحررة)، ويعتبر اكتشاف واستغلال نفط الجنوب، وضخه نحو الشمال، نحو منافذ التصـدير، دلـيلاً إضـافيا يكشف السبب لما يتعرض له السكان من مضايقات في هـذه المناطق الجاري استغلالها، وهي تعد من أفقر المناطق على اتساع هذه القارة المتخلفة.

كما تتعرض هذه القارة أيضا لمخاطر حـدوث انفجـار داخلي؛ بسبب عدم وجود توافق في الـرأي، بشـأن وضـع دستور يضمن تقسيم وتوزيع الثروة والسلطة، علـى نحـو منصف بين الجميع، على أن تؤخذ في الاعتبـار التعدديـة الثقافية.

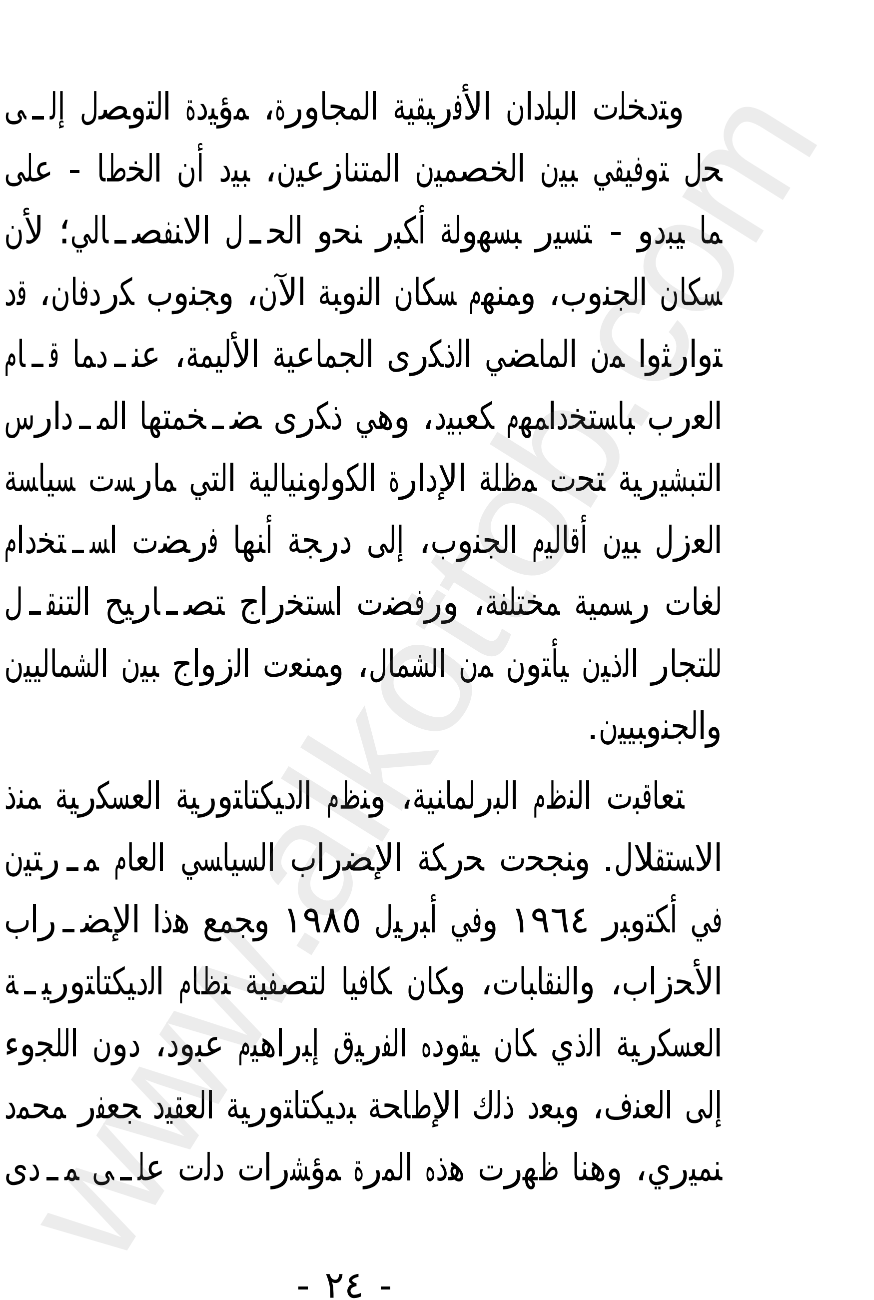
ورغم وجود مساحات شاسعة قليلة السكان، ومع وجـود نهر عصي يصعب التحكم فيه؛ مما يعقد الاتصـالات بـين الأقاليم، ثم قيام أركان وأساس للدولة منذ القرن التاسع عشر، وتوسع لا يمكن إغفاله في استخدام أداة لُغوية واحدة، وهـي العربية مما سهل إقامة علاقات قويـة رغـم تعـدد هويـة الجماعات السكانية. وتحتل جماعات البدو الرحل من (رعاة الإبل والأبقار) أو من السكان المقيمين (الذين يعيشـون فـي قُرى الكفاف)، أو من الإثنيات المختلفة مسـاحات الفضـاء، الواقعة خارج المدينة. وعلى العكس فإن مقاومـة السـيطرة والهيمنة الخارجية التي بإمكانها أن تـؤدي - فـي أمـاكن أخرى- إلى تلاحم هذه القوى على الصعيد الوطني، لم تمثل في السودان إلا تلاحما مجزئًا. ونشـطت الجماعـات علـى أساس إثني عندما همشت استراتيجيات التنمية التـي كانـت تدافع نظريا عن ضرورة قيام الدولـة الأم؛ بتـدعيم سـكان الأقاليم، وكان هذا التهميش لحساب عدد معين مـن الفئـات الاجتماعية الموجودة في المنطقة المركزية من البلاد. وكانت هذه هي حال السكان الأفارقة السود - بوجه خاص - فـي جنوب السودان. وتبلغ مساحة الجنوب من الأراضي النيليـة ثلث إجمالي مساحة أراضي البلاد مقارنة بمساحات أراضي الفئات العربية الإسلامية في شمال السودان؛ أي الموجـودة في مقر السلطة المركزية منذ إنشاء دولة السودان.

تعتبر منطقة شمال السودان باستثناء منطقـة الصـحارى والأحراج، منطقة مواتية بالفعل تكوين تشـكيلات سياسـية فوقية، ويعود هذا إلى أقدم العصور؛ ففي النوبة، وعلى طول ضفاف النيل، وبفضل تقنيات الري التي توجد مثيلتهـا فـي مصر، عندما ظهرت فيها لأول مرة في العصر الفرعـوني تكونت تشكيلات سياسية فوقية.. استمرت قائمة فـي إطـار تاريخي مشترك لعدة آلاف من السنين، كما انتشرت أيضـا في المنطقة الشاسعة الوسطى التي تلف حـول الـبلاد مـن الغرب إلى الشرق زراعات جافة، وتربى فيها الماشية أيضا في كل مكان، دون التعرض لأية مخاطر، وتتمتع بوسـائل مواصلات سهلة، وبهطول كاف، ومنـاخ معتـدل، ويعـود الفضل أساسا إلى النهر الذي يتدفق - بوجه خـاص - فـي السهل النيلي الواقع بين الفرعين الرئيسيين؛ مما كان له أثـر في تكوين شكل من أشكال (المدن/ الدولـة) المسـتقلة ذات نظام مركزي تهيمن على هذه المنطقة، وتحكمها مجموعات تسيطر على آلة الحرب، وعلى التجارة لمسـافات طويلـة، وكان هذا الشكل يميل إلى تجميع السـكان، وقيـام تركيبـة اجتماعية هرمية للسلطة، كانت موجودة في الجنوب، ولكـن



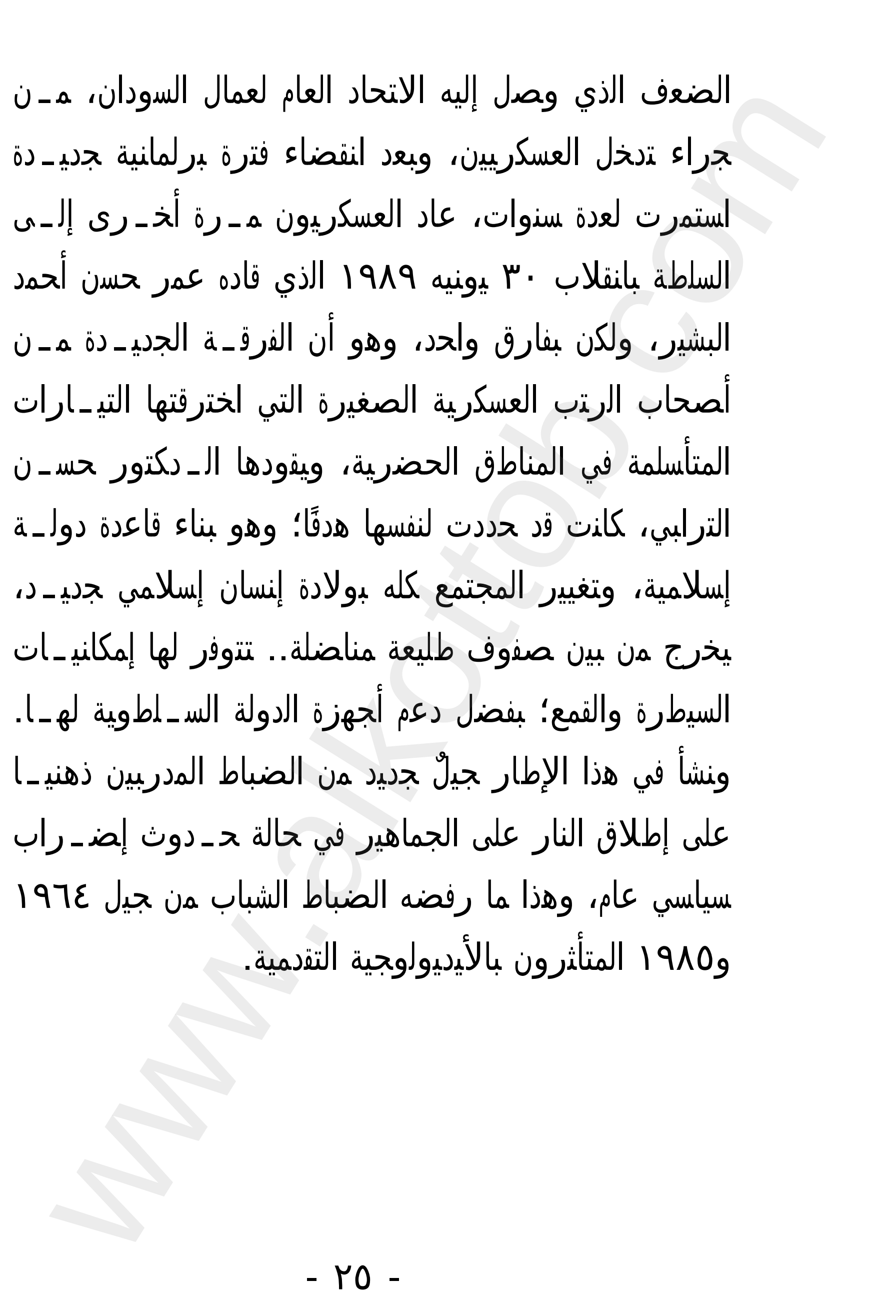
لم تعرف التجارة لمسافات طويلة، إلا عندما استخدمت بعض المخازن البعيدة لتجميع سن الفيل والعبيد؛ ولـذلك أصـبحت قرية صغيرة في شمال البلاد في القرن التاسع عشر، ناطقـة بالعربية، وتعتنق الإسلام، وواقعة تحديدا عند نقطـة تلاقـي فرعي النيل الرئيسيين - عاصمة للـبلاد. وقامـت الإدارة البريطانية في ذلك الوقت باستخدام منطقة شاسـعة مرويـة لزراعة القطن طويل التيلة، الذي ينقل بالسكة الحديدية إلـى الميناء الجديد ميناء بورسودان الذي أنشـئ علـى البحـر الأحمر، ومن هناك يرسل إلى إنكلترا، وظهرت فـي نهايـة الأمر حركة وطنية سودانية. ولكـن دون أن يعنـي ذلـك الجنوب في قليل أو كثير، وواكبت هذه الحركة بالضـرورة ظهور أحزاب سياسية ممثلة للطوائف الكبرى؛ مثل المهديـة والميرغنية، دعمتها قوى حضرية نقابية متـأثرة بتوجهـات نخبة شيوعية.

كانت تحديات البناء الوطني عند الاستقلال عـام ١٩٥٦ كثيرة ومتعددة الأوجه، كما كانت الموروثات شديدة التعقيـد أيضا، فنجد في الشمال جهاز دولة أنشئ منذ فترة وجيـزة، على أساس الفصل بين السلطات، كما فقد الاقتـراع العـام المباشر طابعه الكولونيـالي والعسـكري، والأوتـوقراطي السلطوي، واقتصاد يعتمد في المحل الأول على إنكلترا، مع رسوخ التباين الإقليمي، وقيام الروابط الثقافية مـع مصـر، ووجود مجتمع مجزأ يسيطر عليه نظام يتكون مـن مشـايخ القبائل، والأرستقراطية الدينية، ونجد من ناحية أخرى حركة عمالية متكاملة، ونخبة نقابيـة ثوريـة نظمـت بمسـاعدة الشيوعيين، كما ظهرت في الوقت نفسه قيادات التشـكيلات السياسية الوطنية الأخرى، واندلع منذ عـام ١٩٥٥ نضـال مسلح في الجنوب ضد السلطة المركزيـة الموجـودة فـي الخرطوم. ومنذ ذلك الوقت تحولت أزمـة العلاقـات بـين الشمال والجنوب إلى مذابح، وهذا رغـم اسـتتباب السـلام النسبي طوال عقد من الزمن (١٩٧٢ - ١٩٨٢).



وتدخلت البلدان الأفريقية المجاورة، مؤيدة التوصل إلـى حل توفيقي بين الخصمين المتنازعين، بيد أن الخطا - على ما يبدو - تسير بسهولة أكبر نحو الحـل الانفصـالي؛ لأن سكان الجنوب، ومنهم سكان النوبة الآن، وجنوب كردفان، قد توارثوا من الماضي الذكرى الجماعية الأليمة، عنـدما قـام العرب باستخدامهم كعبيد، وهي ذكرى ضـخمتها المـدارس التبشيرية تحت مظلة الإدارة الكولونيالية التي مارست سياسة العزل بين أقاليم الجنوب، إلى درجة أنها فرضت اسـتخدام لغات رسمية مختلفة، ورفضت استخراج تصـاريح التنقـل للتجار الذين يأتون من الشمال، ومنعت الزواج بين الشماليين والجنوبيين.

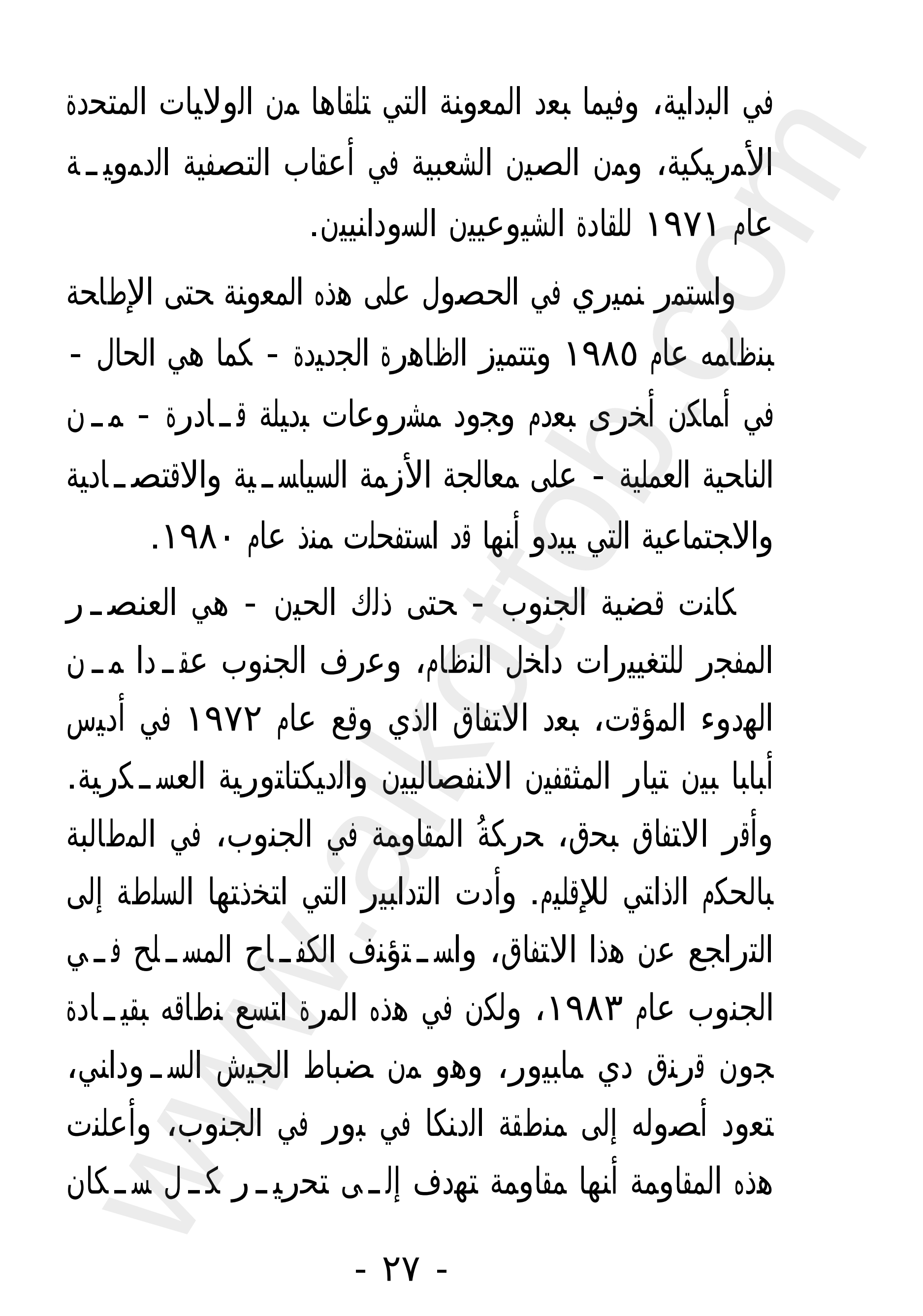
تعاقبت النظم البرلمانية، ونظم الديكتاتورية العسكرية منذ الاستقلال. ونجحت حركة الإضراب السياسي العام مـرتين في أكتوبر ١٩٦٤ وفي أبريل ١٩٨٥ وجمع هذا الإضـراب الأحزاب، والنقابات، وكان كافيا لتصفية نظام الديكتاتوريـة العسكرية الذي كان يقوده الفريق إبراهيم عبود، دون اللجوء إلى العنف، وبعد ذلك الإطاحة بديكتاتورية العقيد جعفر محمد نميري، وهنا ظهرت هذه المرة مؤشرات دلت علـى مـدى



الضعف الذي وصل إليه الاتحاد العام لعمال السودان، من جراء تدخل العسكريين، وبعد انقضاء فترة برلمانية جديدة استمرت لعدة سنوات، عاد العسكريون مرة أخرى إلى السلطة بانقلاب ٣٠ يونيه ١٩٨٩ الذي قاده عمر حسن أحمد البشير، ولكن بفارق واحد، وهو أن الفرقة الجديدة من أصحاب الرتب العسكرية الصغيرة التي اخترقتها التيارات المتأسلمة في المناطق الحضرية، ويقودها الدكتور حسن الترابي، كانت قد حددت لنفسها هدفًا؛ وهو بناء قاعدة دولة إسلامية، وتغيير المجتمع كله بولادة إنسان إسلامي جديد، يخرج من بين صفوف طليعة مناضلة.. تتوفر لها إمكانيات السيطرة والقمع؛ بفضل دعم أجهزة الدولة السلطوية لها. ونشأ في هذا الإطار جيلٌ جديد من الضباط المدربين ذهنيا على إطلاق النار على الجماهير في حالة حدوث إضراب سياسي عام، وهذا ما رفضه الضباط الشباب من جيل ١٩٦٤ و١٩٨٥ المتأثرون بالأيديولوجية التقدمية.

لا يعد اشتراك العسكريين في النشاط السياسي، ظـاهرة ينفرد بها السودان؛ فباستثناء الهند، ومهما كانت الأيديولوجية المعلنة، فلقد عرفت المستعمرات السابقة بصـورة عامـة - وبعد الحصول على استقلالها - فترات طويلة سـادت فيهـا نظم حكم عسكرية. وهذا لأسباب معروفة تماما؛ فمن ناحيـة كانت القيادات السياسية الجديدة تفتقر إلى الشرعية التقليديـة (باستثناء حالات نادرة لنظم حكم ملكية)، وكان من أغراض هذه الشرعية - إن وجدت - أن تفتح المجال لتطبيق نموذج الدولة/ الأمـة، وتنفيـذ مشـروعات التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية التي تفرضها على الجماهير.

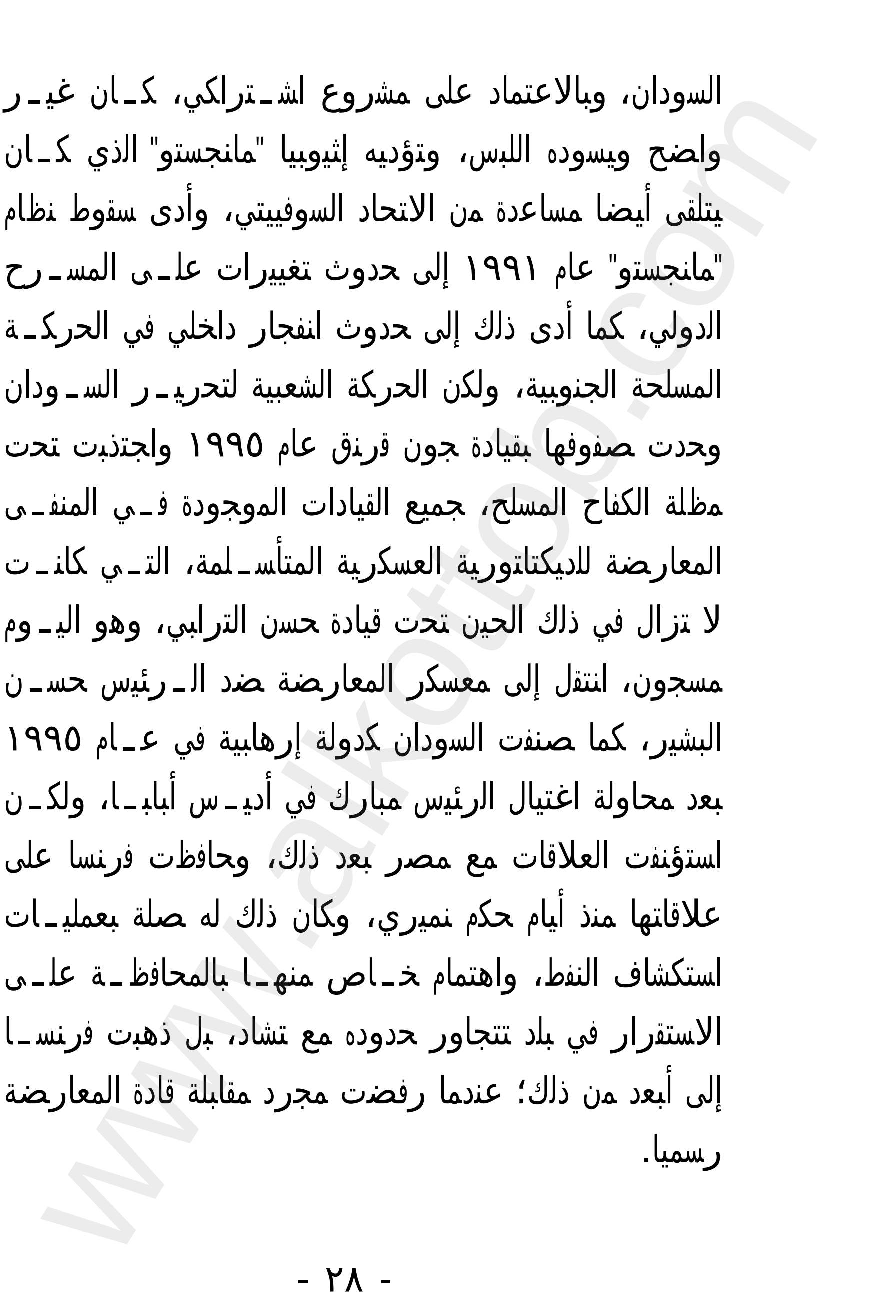
ومن ناحية أخرى كونت القوات المسلحة كيانًـا واحـدا، وكان هو غالبا الكيان المتماسـك الوحيـد الموجـود علـى الساحة، والقادر على اتخاذ إجراء عملي سياسي على مستوى الدولة، ثم إن الوضع الدولي كان يسوده - في ذلك الوقـت- مناخ الحرب الباردة، وكانت القـوى الكبـرى المتصـارعة مضطرة إلى تمويل وتسليح الدول التي تـدور فـي فلكهـا أو المتحالفة معها، كما كانت الحال، وبوجه خاص، عنـدما نتناول المعونة المقدمة إلى نميري من بلدان الكتلة السوفيتية



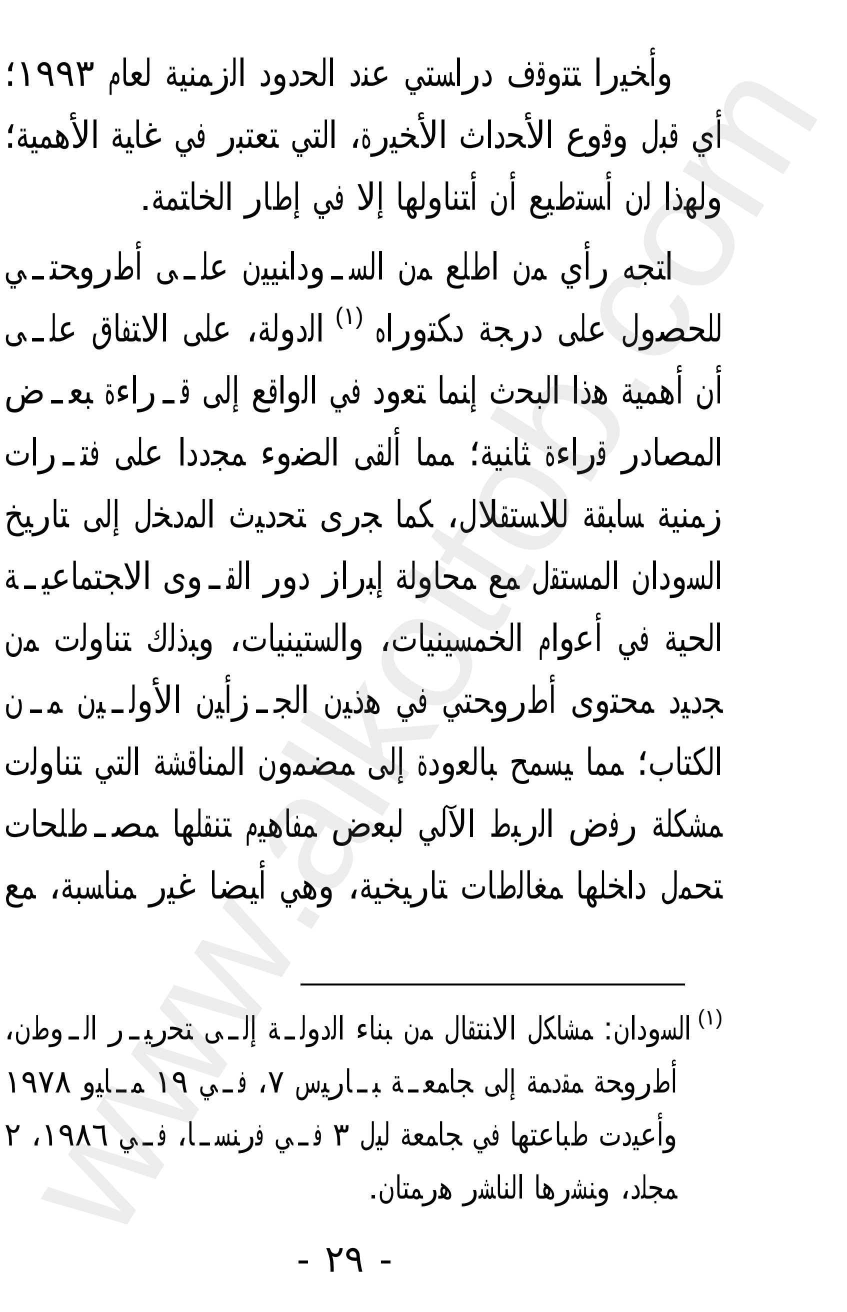
في البداية، وفيما بعد المعونة التي تلقاها من الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الصين الشعبية في أعقاب التصفية الدموية عام ١٩٧١ للقادة الشيوعيين السودانيين.

واستمر نميري في الحصول على هذه المعونة حتى الإطاحة بنظامه عام ١٩٨٥ وتتميز الظاهرة الجديدة - كما هي الحال - في أماكن أخرى بعدم وجود مشروعات بديلة قادرة - من الناحية العملية - على معالجة الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يبدو أنها قد استفحلت منذ عام ١٩٨٠.

كانت قضية الجنوب - حتى ذلك الحين - هي العنصر المفجر للتغييرات داخل النظام، وعرف الجنوب عقدا من الهدوء المؤقت، بعد الاتفاق الذي وقع عام ١٩٧٢ في أديس أبابا بين تيار المثقفين الانفصاليين والديكتاتورية العسكرية. وأقر الاتفاق بحق، حركةُ المقاومة في الجنوب، في المطالبة بالحكم الذاتي للإقليم. وأدت التدابير التي اتخذتها السلطة إلى التراجع عن هذا الاتفاق، واستؤنف الكفاح المسلح في الجنوب عام ١٩٨٣، ولكن في هذه المرة اتسع نطاقه بقيادة جون قرنق دي مابيور، وهو من ضباط الجيش السوداني، تعود أصوله إلى منطقة الدنكا في بور في الجنوب، وأعلنت هذه المقاومة أنها مقاومة تهدف إلى تحرير كل سكان



السودان، وبالاعتماد على مشروع اشتراكي، كان غير واضح ويسوده اللبس، وتؤديه إثيوبيا "مانجستو" الذي كان يتلقى أيضا مساعدة من الاتحاد السوفييتي، وأدى سقوط نظام "مانجستو" عام ١٩٩١ إلى حدوث تغييرات على المسرح الدولي، كما أدى ذلك إلى حدوث انفجار داخلي في الحركة المسلحة الجنوبية، ولكن الحركة الشعبية لتحرير السودان وحدت صفوفها بقيادة جون قرنق عام ١٩٩٥ واجتذبت تحت مظلة الكفاح المسلح، جميع القيادات الموجودة في المنفى المعارضة للديكتاتورية العسكرية المتأسلمة، التي كانت لا تزال في ذلك الحين تحت قيادة حسن الترابي، وهو اليوم مسجون، انتقل إلى معسكر المعارضة ضد الرئيس حسن البشير، كما صنفت السودان كدولة إرهابية في عام ١٩٩٥ بعد محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا، ولكن استؤنفت العلاقات مع مصر بعد ذلك، وحافظت فرنسا على علاقاتها منذ أيام حكم نميري، وكان ذلك له صلة بعمليات استكشاف النفط، واهتمام خاص منها بالمحافظة على الاستقرار في بلد تتجاور حدوده مع تشاد، بل ذهبت فرنسا إلى أبعد من ذلك؛ عندما رفضت مجرد مقابلة قادة المعارضة رسميا.

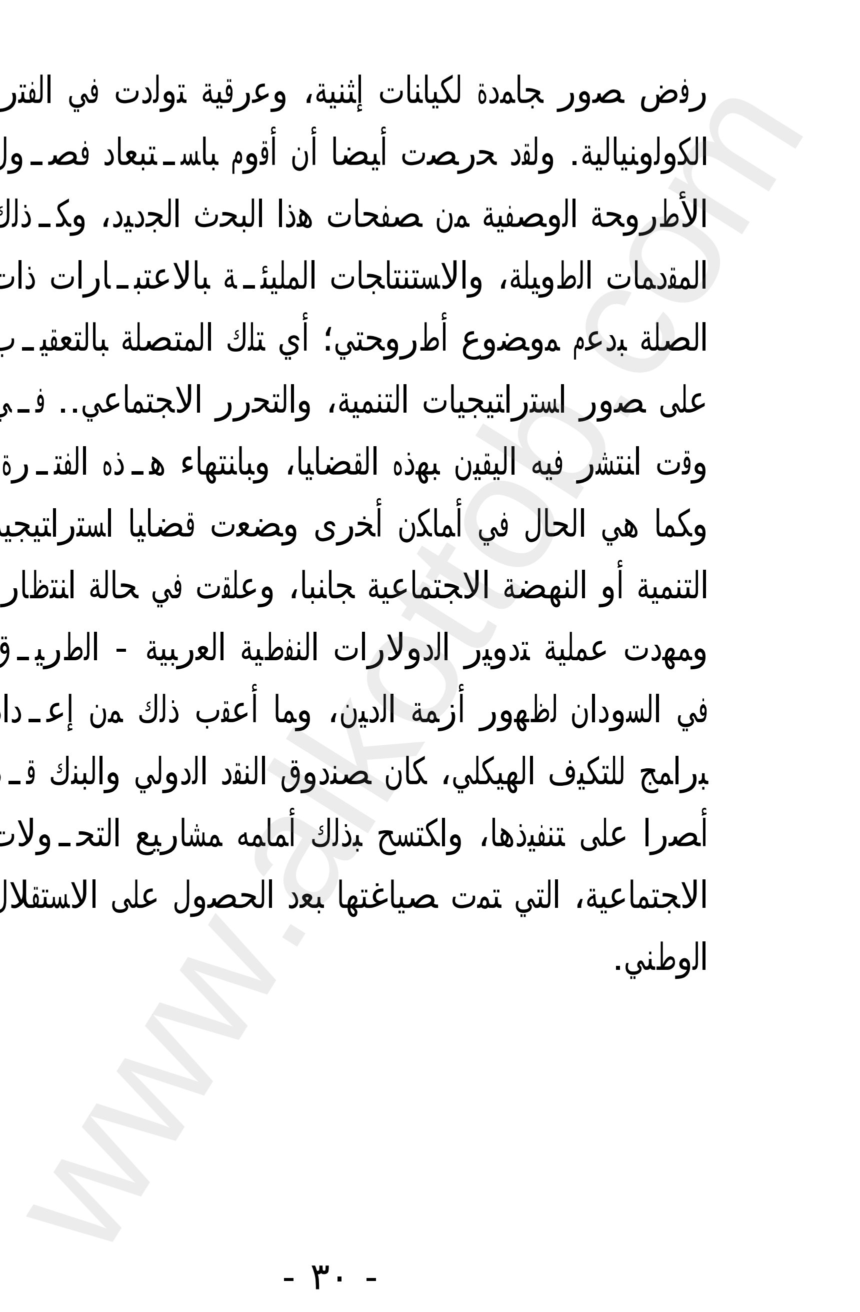


وأخيرا تتوقف دراستي عند الحدود الزمنية لعام ١٩٩٣؛ أي قبل وقوع الأحداث الأخيرة، التي تعتبر في غاية الأهمية؛ ولهذا لن أستطيع أن أتناولها إلا في إطار الخاتمة.

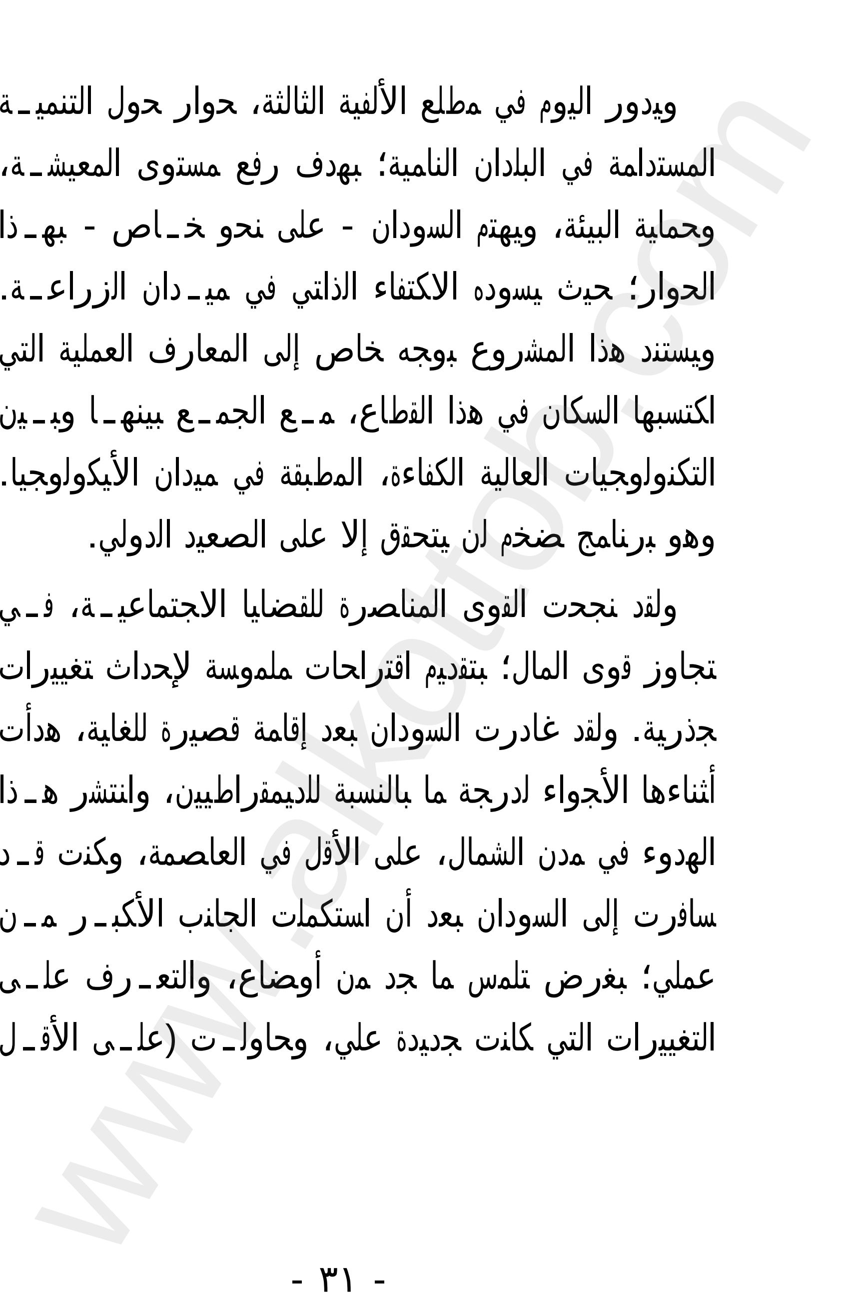
اتجه رأي من اطلع من السـودانيين علـى أطروحتـي للحصول على درجة دكتوراه [١] الدولة، على الاتفاق علـى أن أهمية هذا البحث إنما تعود في الواقع إلى قـراءة بعـض المصادر قراءة ثانية؛ مما ألقى الضوء مجددا على فتـرات زمنية سابقة للاستقلال، كما جرى تحديث المدخل إلى تاريخ السودان المستقل مع محاولة إبراز دور القـوى الاجتماعيـة الحية في أعوام الخمسينيات، والستينيات، وبذلك تناولت من جديد محتوى أطروحتي في هذين الجـزأين الأولـين مـن الكتاب؛ مما يسمح بالعودة إلى مضمون المناقشة التي تتناولت مشكلة رفض الربط الآلي لبعض مفاهيم تنقلها مصـطلحات تحمل داخلها مغالطات تاريخية، وهي أيضا غير مناسبة، مع

---

[١] السودان: مشاكل الانتقال من بناء الدولـة إلـى تحريـر الـوطن، أطروحة مقدمة إلى جامعـة بـاريس ٧، فـي ١٩ مـايو ١٩٧٨ وأعيدت طباعتها في جامعة ليل ٣ فـي فرنسـا، فـي ١٩٨٦، ٢ مجلد، ونشرها الناشر هرمتان.



رفض صور جامدة لكيانات إثنية، وعرقية تولدت في الفترة الكولونيالية. ولقد حرصت أيضا أن أقوم باسـتبعاد فصـول الأطروحة الوصفية من صفحات هذا البحث الجديد، وكـذلك المقدمات الطويلة، والاستنتاجات المليئـة بالاعتبـارات ذات الصلة بدعم موضوع أطروحتي؛ أي تلك المتصلة بالتعقيـب على صور استراتيجيات التنمية، والتحرر الاجتماعي.. فـي وقت انتشر فيه اليقين بهذه القضايا، وبانتهاء هـذه الفتـرة، وكما هي الحال في أماكن أخرى وضعت قضايا استراتيجية التنمية أو النهضة الاجتماعية جانبا، وعلقت في حالة انتظار، ومهدت عملية تدوير الدولارات النفطية العربية - الطريـقَ في السودان لظهور أزمة الدين، وما أعقب ذلك من إعـداد برامج للتكيف الهيكلي، كان صندوق النقد الدولي والبنك قـد أصرا على تنفيذها، واكتسح بذلك أمامه مشاريع التحـولات الاجتماعية، التي تمت صياغتها بعد الحصول على الاستقلال الوطني.



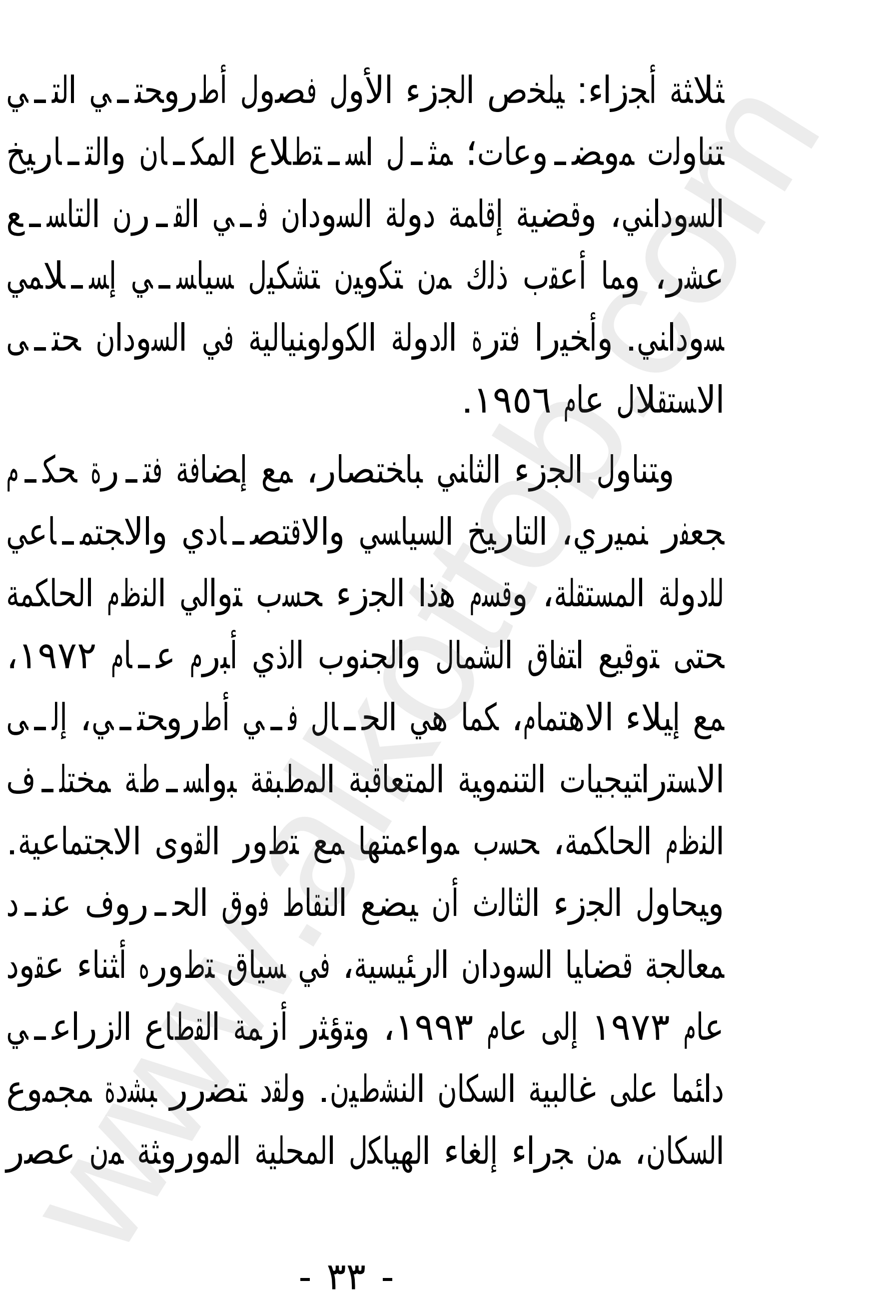
ويدور اليوم في مطلع الألفية الثالثة، حوار حول التنمية المستدامة في البلدان النامية؛ بهدف رفع مستوى المعيشة، وحماية البيئة، ويهتم السودان - على نحو خاص - بهذا الحوار؛ حيث يسوده الاكتفاء الذاتي في ميدان الزراعة. ويستند هذا المشروع بوجه خاص إلى المعارف العملية التي اكتسبها السكان في هذا القطاع، مع الجمع بينها وبين التكنولوجيات العالية الكفاءة، المطبقة في ميدان الأيكولوجيا. وهو برنامج ضخم لن يتحقق إلا على الصعيد الدولي.

ولقد نجحت القوى المناصرة للقضايا الاجتماعية، في تجاوز قوى المال؛ بتقديم اقتراحات ملموسة لإحداث تغييرات جذرية. ولقد غادرت السودان بعد إقامة قصيرة للغاية، هدأت أثناءها الأجواء لدرجة ما بالنسبة للديمقراطيين، وانتشر هذا الهدوء في مدن الشمال، على الأقل في العاصمة، وكنت قد سافرت إلى السودان بعد أن استكملت الجانب الأكبر من عملي؛ بغرض تلمس ما جد من أوضاع، والتعرف على التغييرات التي كانت جديدة علي، وحاولت (على الأقل

بالنسبة للشمال حيث إنني لم أتمكن من زيارة الجنـوب) [١]،
تحديد مواقع تلك القوى التي تقاوم تدمير مؤسسات المجتمـع
المدني، ومن ناحية أخرى، تحديد تلـك المجموعـات التـي
تستفيد من استمرار الحرب بلا هـوادة، إلا أن اسـتنتاجاتي
ظلت في الواقع معطلة؛ بسبب الافتقار إلى المعلومات التـي
تمس الشرائح الاجتماعية المنبثقة عن الإطار الزمني الـذي
قمت بمعالجته في أطروحتي، وعندما حاولت جـس نـبض
العاصمة تمكنت من ملاحظة انتشار منـاخ مـن التسـامح
والهدوء اللذين لا يمكن إيعازهما إلى جهة معينة، كما يصعب
تفسيرهما. وتظل تهيمن - مع ذلك - حالة من عدم اليقـين
العميق فيما يتصل بعمليات إعادة تكوين المجتمعات الفلاحية،
ومجتمعات السكان شبه الرحل المتنقلين مع قطعـانهم بـين
السهل والجبل؛ بسبب عرقلة الحـرب للدراسـات الميدانيـة
للباحثين في مجال العلوم الاجتماعية، قسمت عملي هذا إلـى

---

[١] إلا أن النظرة الذكية التي قام بها جون كلود لويـا علـى أوضـاع الرعاة والمزارعين في الجنوب (انظر تحقيقاته الموثقة الممتـازة بعنوان: الحرب المنسية في جنوب السودان) قد كشفت لي بوجـه خاص المناخ السائد في المناطق التي حررتها حركة قرنق.



ثلاثة أجزاء: يلخص الجزء الأول فصول أطروحتـي التـي تناولت موضـوعات؛ مثـل اسـتطلاع المكـان والتـاريخ السوداني، وقضية إقامة دولة السودان فـي القـرن التاسـع عشر، وما أعقب ذلك من تكوين تشكيل سياسـي إسـلامي سوداني. وأخيرا فترة الدولة الكولونيالية في السودان حتـى الاستقلال عام ١٩٥٦.

وتناول الجزء الثاني باختصار، مع إضافة فتـرة حكـم جعفر نميري، التاريخ السياسي والاقتصـادي والاجتمـاعي للدولة المستقلة، وقسم هذا الجزء حسب توالي النظم الحاكمة حتى توقيع اتفاق الشمال والجنوب الذي أبرم عـام ١٩٧٢، مع إيلاء الاهتمام، كما هي الحـال فـي أطروحتـي، إلـى الاستراتيجيات التنموية المتعاقبة المطبقة بواسـطة مختلـف النظم الحاكمة، حسب مواءمتها مع تطور القوى الاجتماعية. ويحاول الجزء الثالث أن يضع النقاط فوق الحـروف عنـد معالجة قضايا السودان الرئيسية، في سياق تطوره أثناء عقود عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٩٣، وتؤثر أزمة القطاع الزراعـي دائما على غالبية السكان النشطين. ولقد تضرر بشدة مجموع السكان، من جراء إلغاء الهياكل المحلية الموروثة من عصر

الإدارة الكولونيالية القديمة، وإعادة طرح قضـية اسـتقلال النقابات، والحركة النقابية مرة أخرى على بسـاط البحـث، واختيار دستور إسلامي يرسخ مظاهر عدم مساواة المواطنين أمام القانون، واسـتمرار الحـرب الأهليـة، والميليشـيات المسلحة، وتجريم المجموعات الاجتماعية المهمة.

أشرت في أطروحتي للحصول على درجة دكتوراه الدولة إلى أن حركة المقاومة في الجنوب بما أنها حركة انفصالية، ولم تقدم برنامجا؛ فلقد أصبحت وكأنها محميـة تجمـع فـي داخلها جميع المتخلفين عن الركب الذين ما زالوا يعيشـون بأفكار الماضي الكولونيالي، وبأفكار الـرجعيين المحليـين، وأصاب الصدع منذ ذلك الوقت مشروع استمرارية الدولـة/ الأمة في السودان، وتحالفت حركة التحرر المسـلحة التـي يقودها جون قرنق مع أحـزاب المعارضـة؛ أي (أحـزاب الطوائف الإسلامية، والحزب الشيوعي السوداني، والأحزاب الممثلة للسكان في أقاليم غرب البلاد وشرقها)، كما تحالفـت مع تجمعات النقابات - وهذه هي الظواهر الجديدة - تحالفت أيضا مع مجموعة معارضة من ضباط القوات الوطنية فـي الجيش، وهذا اعتراف للعسكريين بموقعهم في إطار التحالف السياسي.

وأخيرا استرعت العلاقات مـع المنظمـات الإنسـانية، ولا سيما (كريستيان إيد)، المرتبطة بالكنـائس القويـة فـي المملكة المتحدة، التي تباشر نشاطها منذ أكثر من عقدين من الزمن، في تقديم الإغاثة إلى سكان السـودان فـي الشـمال والجنوب - انتباه المجتمع الدولي، عندما شجبت منـاورات الشركات الكبرى العاملة في السـودان، التـي تقـوم علـى استغلال النفط و(بعد أن شجبت نيجيريا، عندما كان النظـام العسكري سائدا)؛ لتآمرها مع نظام الحكم الضالع في ارتكاب الجرائم، ممارسا القمع ضد سكان المنـاطق المسـتغلة، ثـم شجب موقف هذه الشركات المؤيد لاستمرار الحرب، علمـا بأنها تخصص عوائد النفط لشراء المعدات العسكرية، بـدلا من استخدامها في تحسين ظروف معيشة السـكان، يـزداد التعجب عندما يتبين لنا حجم ما تمتلكه النخبة السودانية مـن قدرات ضخمة لإقامة (دولة الديمقراطية المدنية)، وهو نظام الدولة الذي يتطلع إليه شريف حريـر [1]؛ وهـو المثقـف المتميز، والمناضل السياسي الذي خرج من بـين صـفوف المجموعة القبلية (الزغاوة) في دارفور الجنوبية.

---

[1] مقابلة تمت في أسمرة في ٦ نوفمبر ١٩٩٧.

والسؤال المطروح الآن هو: هل ستسـمح قـراءة ثانيـة لتاريخ السودان، باكتشاف الاختناقات المانعـة والإمكانـات المتاحة؟.

هذا هو ما يستهدفه هذا الكتاب، ومن نقلـه إلـى اللغـة العربية.

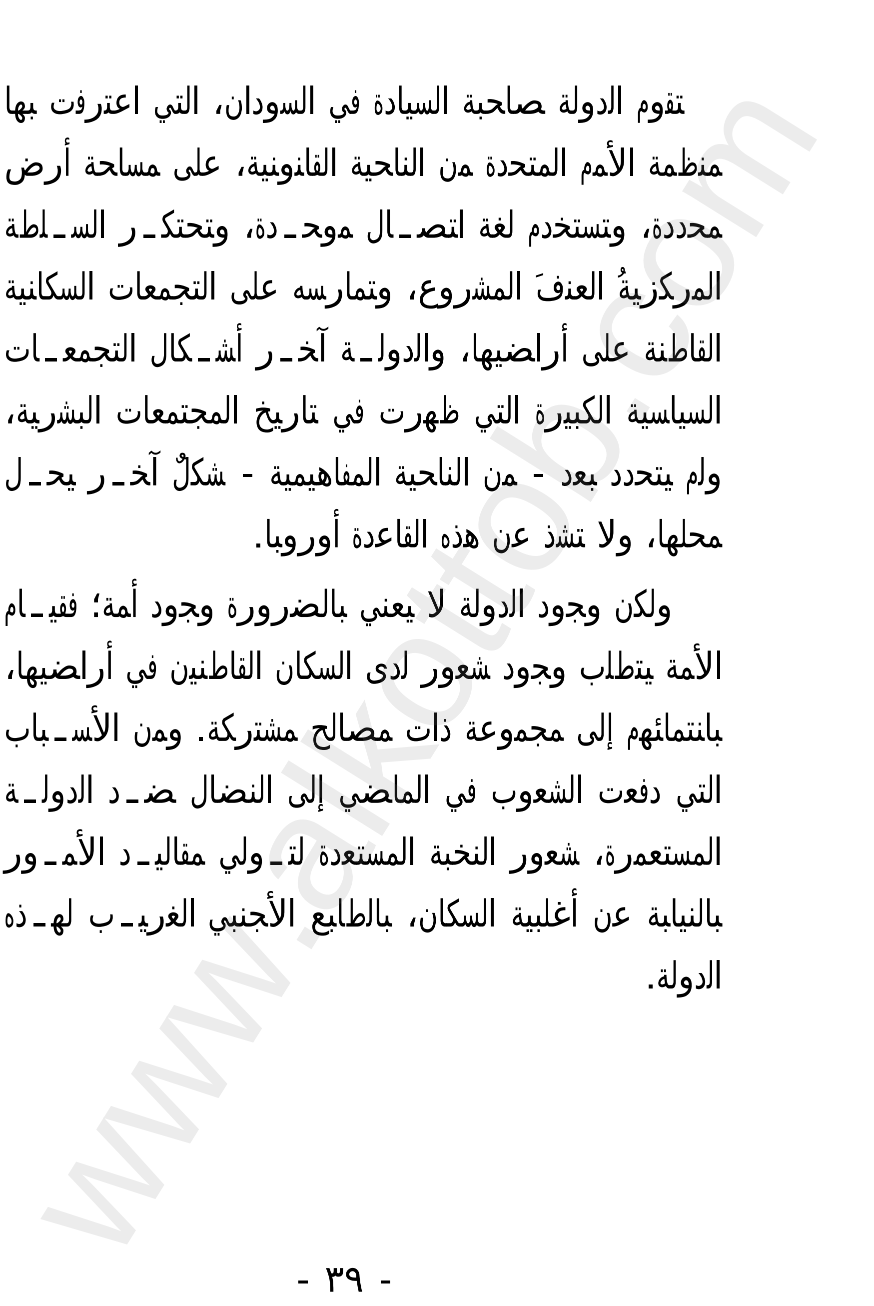
ولقد اقتصرنا قدر المستطاع مع وجود الفهرست في أول الكتاب، ومع الإحالة إلى ثَبت المراجع (ببليوغرافيـا) علـى الإشارة إلى المؤلفات التـي ظهـرت فـي أعـوام ١٩٨٠ و١٩٩٠، وأوردناها في الحاشية؛ لكي نيسر علـى الباحـث مهمة الرجوع إليها عندما ينتهي من الاطلاع على الكتـاب، ولمن يرغب في الاطلاع على ثبت للمراجـع أكثـر كمـالاً واستفاضة، ويغطي نهاية السبعينيات؛ يمكن الرجـوع إلـى أطروحتي للحصول على دكتوراه دولة، ويمكن العثور على هذه الأطروحة في المكتبات الرئيسية الجامعية في أوروبـا، وأخيرا توجد الجداول الإحصائية وغيرهـا مـن عناصـر المعلومات المقدمة في الملحق، وهي مستقاة مـن الأبحـاث الحديثة المنشورة، والمعلومات المتوافرة التي تم تحدثها عن السودان اليوم، وهو البلد الذي طواه النسيان منذ يونيه عـام

١٩٨٩، ولكنه انطلق من عزلته منذ أن استعاد موقعه داخـل صندوق النقد الدولي، كما يجتذب الآن اهتمام الغرب كلمـا اتسع نطاق الحملة الموجه ضد شركات النفط الغربية، وهي الحملة التي تنادي بتحقيق السلام أولاً.



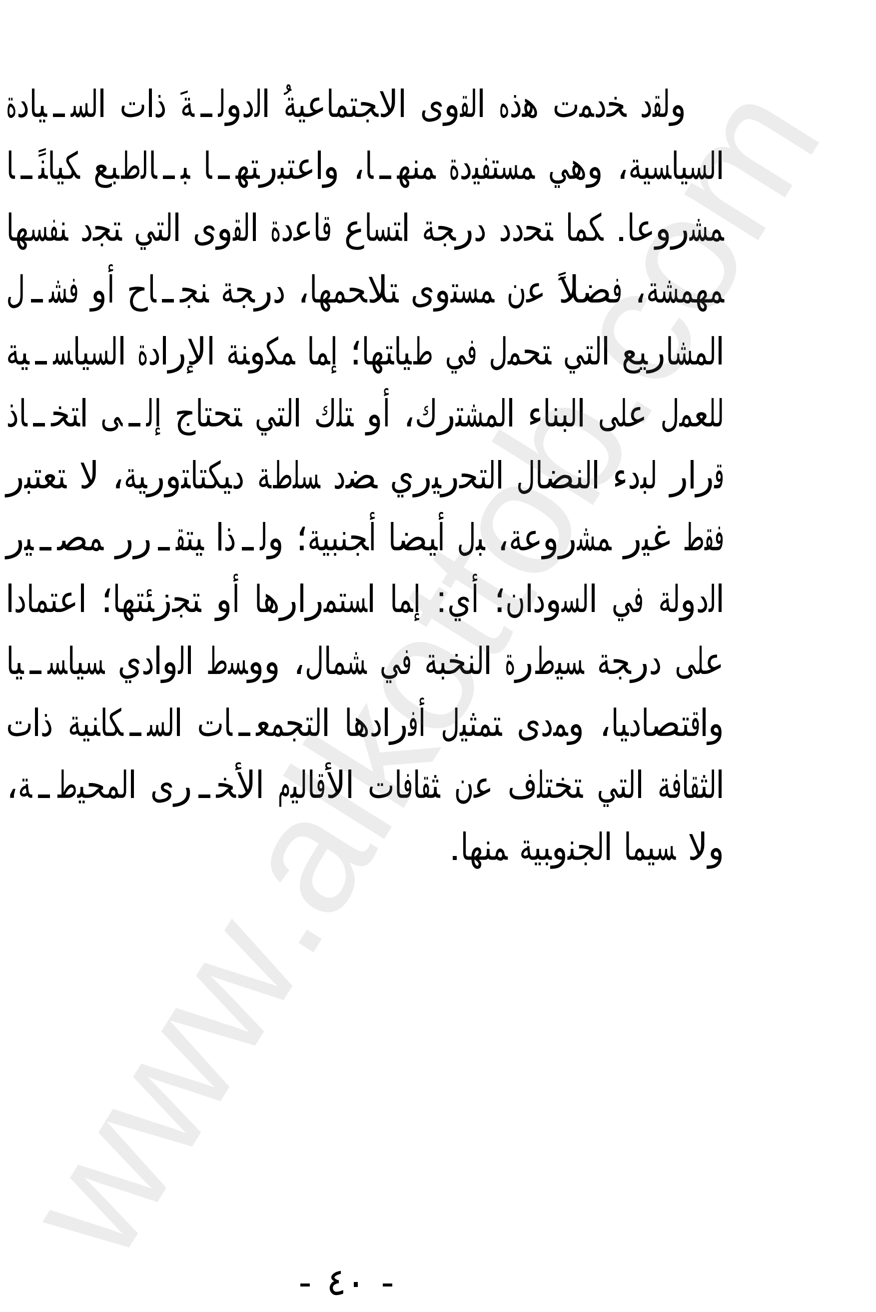
الجزء الأوَّل

استطلاع الحيِّز المكاني والزماني لتاريخ السودان.. بدءًا بمجتمعات الدُّوَيْلات الإسلامية، وانتهاء بسيادة الدولة في السودان

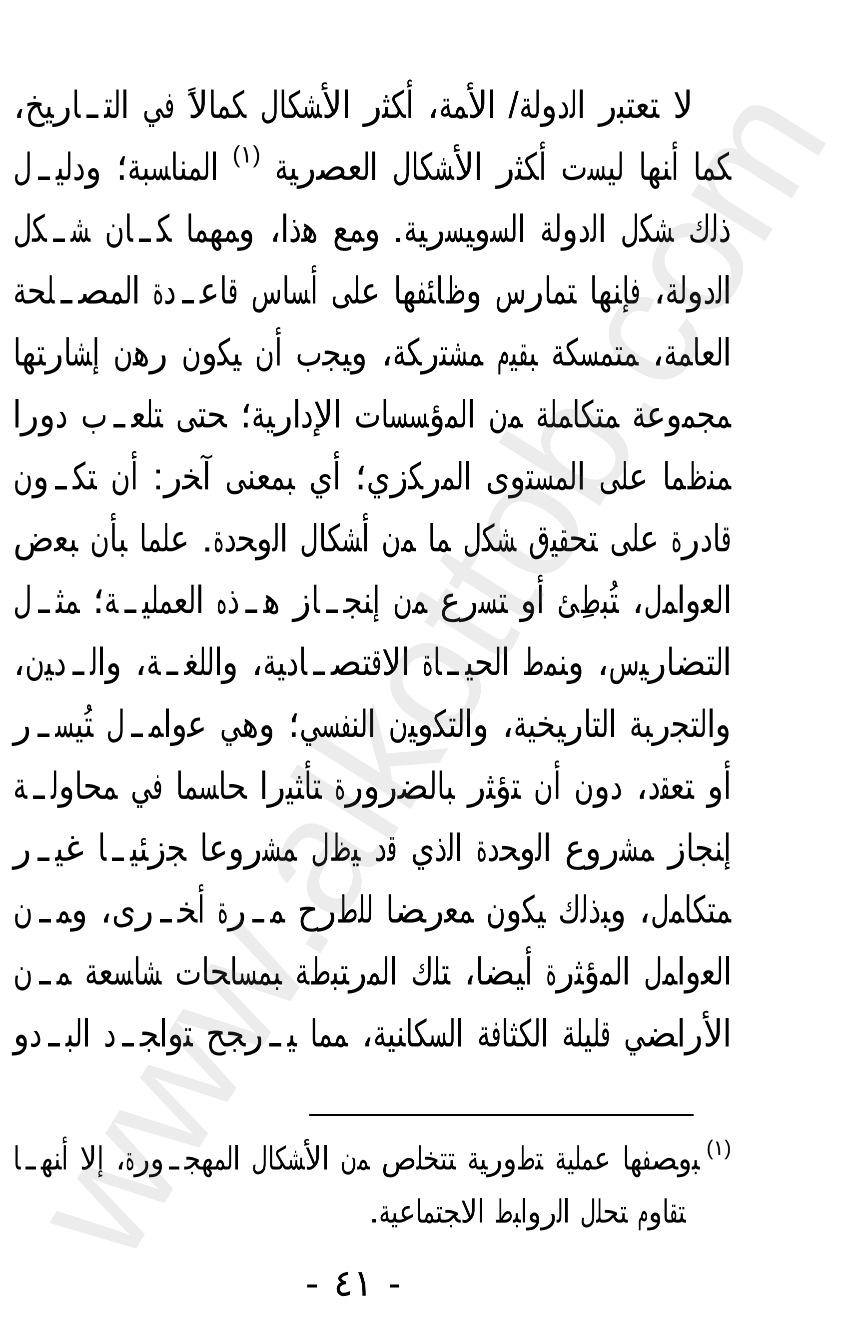


تقوم الدولة صاحبة السيادة في السودان، التي اعترفت بها منظمة الأمم المتحدة من الناحية القانونية، على مساحة أرض محددة، وتستخدم لغة اتصال موحدة، وتحتكر السلطة المركزيةُ العنفَ المشروع، وتمارسه على التجمعات السكانية القاطنة على أراضيها، والدولة آخر أشكال التجمعات السياسية الكبيرة التي ظهرت في تاريخ المجتمعات البشرية، ولم يتحدد بعد - من الناحية المفاهيمية - شكلٌ آخر يحل محلها، ولا تشذ عن هذه القاعدة أوروبا.

ولكن وجود الدولة لا يعني بالضرورة وجود أمة؛ فقيام الأمة يتطلب وجود شعور لدى السكان القاطنين في أراضيها، بانتمائهم إلى مجموعة ذات مصالح مشتركة. ومن الأسباب التي دفعت الشعوب في الماضي إلى النضال ضد الدولة المستعمرة، شعور النخبة المستعدة لتولي مقاليد الأمور بالنيابة عن أغلبية السكان، بالطابع الأجنبي الغريب لهذه الدولة.



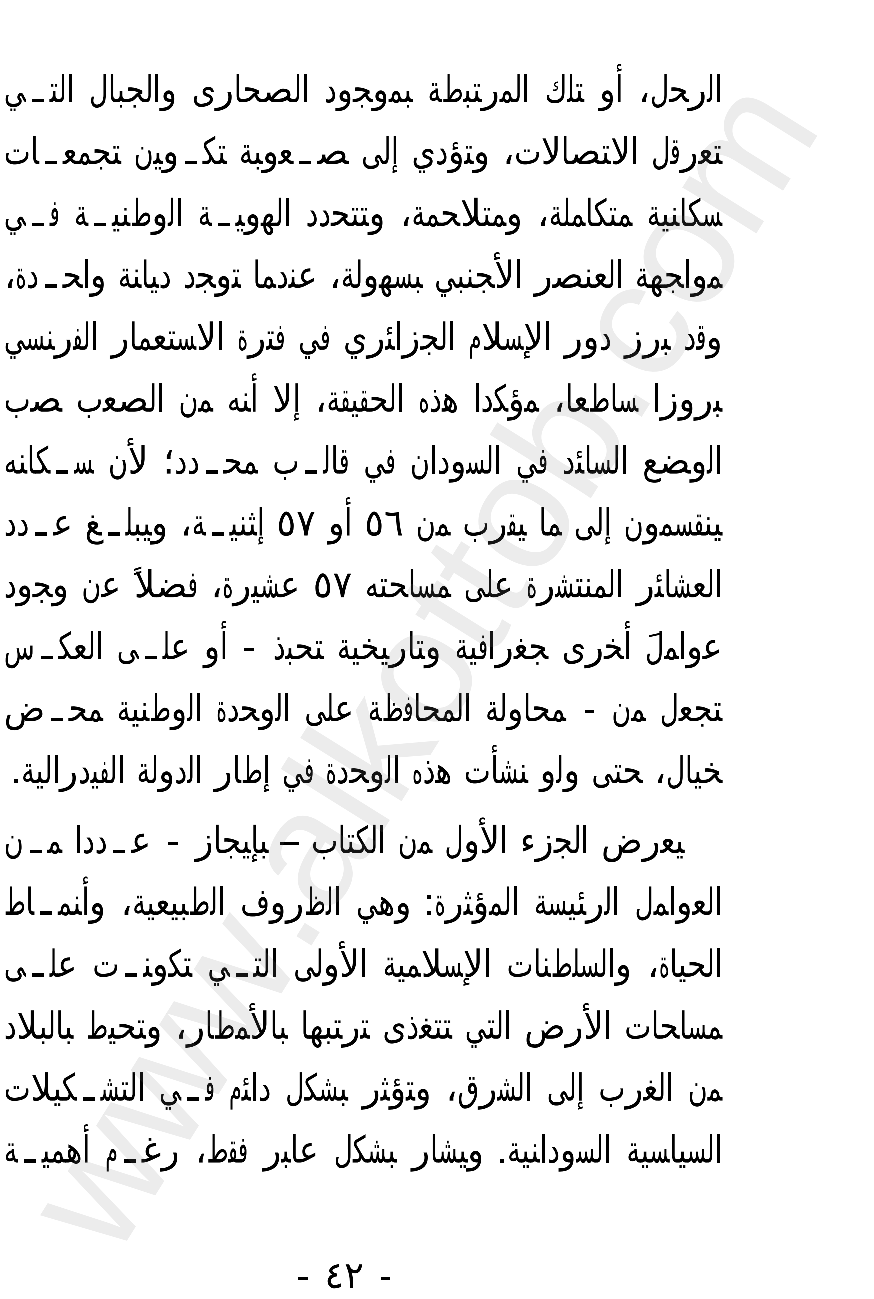
ولقد خدمت هذه القوى الاجتماعيةُ الدولـةَ ذات السـيادة السياسية، وهي مستفيدة منهـا، واعتبرتهـا بـالطبع كيانًـا مشروعا. كما تحدد درجة اتساع قاعدة القوى التي تجد نفسها مهمشة، فضلاً عن مستوى تلاحمها، درجة نجـاح أو فشـل المشاريع التي تحمل في طياتها؛ إما مكونة الإرادة السياسـية للعمل على البناء المشترك، أو تلك التي تحتاج إلـى اتخـاذ قرار لبدء النضال التحريري ضد سلطة ديكتاتورية، لا تعتبر فقط غير مشروعة، بل أيضا أجنبية؛ ولـذا يتقـرر مصـير الدولة في السودان؛ أي: إما استمرارها أو تجزئتها؛ اعتمادا على درجة سيطرة النخبة في شمال، ووسط الوادي سياسـيا واقتصاديا، ومدى تمثيل أفرادها التجمعـات السـكانية ذات الثقافة التي تختلف عن ثقافات الأقاليم الأخـرى المحيطـة، ولا سيما الجنوبية منها.



لا تعتبر الدولة/ الأمة، أكثر الأشكال كمالاً في التـاريخ، كما أنها ليست أكثر الأشكال العصرية [1] المناسبة؛ ودليـل ذلك شكل الدولة السويسرية. ومع هذا، ومهما كـان شـكل الدولة، فإنها تمارس وظائفها على أساس قاعـدة المصـلحة العامة، متمسكة بقيم مشتركة، ويجب أن يكون رهن إشارتها مجموعة متكاملة من المؤسسات الإدارية؛ حتى تلعـب دورا منظما على المستوى المركزي؛ أي بمعنى آخر: أن تكـون قادرة على تحقيق شكل ما من أشكال الوحدة. علما بأن بعض العوامل، تُبطِئ أو تسرع من إنجـاز هـذه العمليـة؛ مثـل التضاريس، ونمط الحيـاة الاقتصـادية، واللغـة، والـدين، والتجربة التاريخية، والتكوين النفسي؛ وهي عوامـل تُيسـر أو تعقد، دون أن تؤثر بالضرورة تأثيرا حاسما في محاولـة إنجاز مشروع الوحدة الذي قد يظل مشروعا جزئيـا غيـر متكامل، وبذلك يكون معرضا للطرح مـرة أخـرى، ومـن العوامل المؤثرة أيضا، تلك المرتبطة بمساحات شاسعة مـن الأراضي قليلة الكثافة السكانية، مما يـرجح تواجـد البـدو

---

[1] بوصفها عملية تطورية تتخلص من الأشكال المهجـورة، إلا أنهـا تقاوم تحلل الروابط الاجتماعية.



الرحل، أو تلك المرتبطة بموجود الصحارى والجبال التـي تعرقل الاتصالات، وتؤدي إلى صـعوبة تكـوين تجمعـات سكانية متكاملة، ومتلاحمة، وتتحدد الهويـة الوطنيـة فـي مواجهة العنصر الأجنبي بسهولة، عندما توجد ديانة واحـدة، وقد برز دور الإسلام الجزائري في فترة الاستعمار الفرنسي بروزا ساطعا، مؤكدا هذه الحقيقة، إلا أنه من الصعب صب الوضع السائد في السودان في قالـب محـدد؛ لأن سـكانه ينقسمون إلى ما يقرب من ٥٦ أو ٥٧ إثنيـة، ويبلـغ عـدد العشائر المنتشرة على مساحته ٥٧ عشيرة، فضلاً عن وجود عواملَ أخرى جغرافية وتاريخية تحبذ - أو علـى العكـس تجعل من - محاولة المحافظة على الوحدة الوطنية محـض خيال، حتى ولو نشأت هذه الوحدة في إطار الدولة الفيدرالية.

يعرض الجزء الأول من الكتاب – بإيجاز - عـددا مـن العوامل الرئيسة المؤثرة: وهي الظروف الطبيعية، وأنمـاط الحياة، والسلطنات الإسلامية الأولى التـي تكونـت علـى مساحات الأرض التي تتغذى تربتها بالأمطار، وتحيط بالبلاد من الغرب إلى الشرق، وتؤثر بشكل دائم فـي التشـكيلات السياسية السودانية. ويشار بشكل عابر فقط، رغـم أهميـة

موقع المكان في الإطار الزمني؛ أي (في الفترة الممتدة مـن الألفية الثالثة قبل حقبتنا حتى القرن السادس عشر) إلى تاريخ التشكيلات السياسية النوبيـة المتطـورة، وإلـى الممالـك المسيحية؛ وذلك لانحصار موقعها في المنطقة المجاورة التي تمتد مساحتها من جنوب النوبة حتى النيل الأوسط، وأيضـا لأن الواقع التاريخي الثقافي النوبي والمسـيحي فـي هـذه المرحلة من البحث، لم يزل يفتقر إلى تصـور واسـتيعاب السودانيين الكامل لتاريخهم؛ ففي الشمال تطالـب الحركـة الوطنية بالحفاظ على موروثها الثقافي المذهبي المهدي، أمـا في الجنوب؛ فلقد نشأت المسيحية في كنف مدارس مبشـري العصر الاستعماري الكولونيالي.

سوف يعاد النظر في تاريخ نشوء الدولة في السودان؛ من بداية ظهورها في عصر حكم والي مصر العثماني في القرن التاسع عشر. ويتبع ذلك تجربةُ ظهور تشكيل سياسي سوداني إسلامي، وظهور الدولة الكولونيالية حتى إعلان سيادة الدولة المستقلة في أول يناير عـام ١٩٥٦. وتمثـل هـذه الفتـرة التاريخية الفترة التي استعادت فيها الدولة السودانيةُ هياكلَهـا التي لم يصبها التغيير، وعالجها الفصلان الرئيسيان من هذه

الدراسة، إلا أن النضال من أجل الحكم الـذاتي، الاسـتقلال لم يعن جنوب السودان في كثير أو قليـل، رغـم انضـمام المندوبين الجنوبيين إلى صفوف أغلبيـة أعضـاء المجلـس الوطني، مطالبين بسيادة الدولة، وعلى عكس ما حدث فـي الشمال؛ حيث تلاقت مصالح التجمعـات الدينيـة المسـلمة التقليدية، مع مصالح الجماعـات التـي تمثـل القطاعـات العصرية (التشـكيلات السياسـية، والنقابـات، واتحـادات المزارعين، واتحاد الطلبة، والاتحاد النسائي).

كما يمكن القول بأنه لم يحدث انفصال راديكالي أساسـي عن الماضي، وسيتبين ذلك في الفترة التي نستعرضها فيمـا بعد، وسيظل الشعور، والإدراك بالمكان والزمان التاريخي، والظـروف الاقتصـادية والاجتماعيـة دون تغيـر، لمـدة خمسة عشر عاما، وهذا ما تدل عليه الأوضاع التي كانـت سائدة في العصر الاستعماري الكولونيالي.

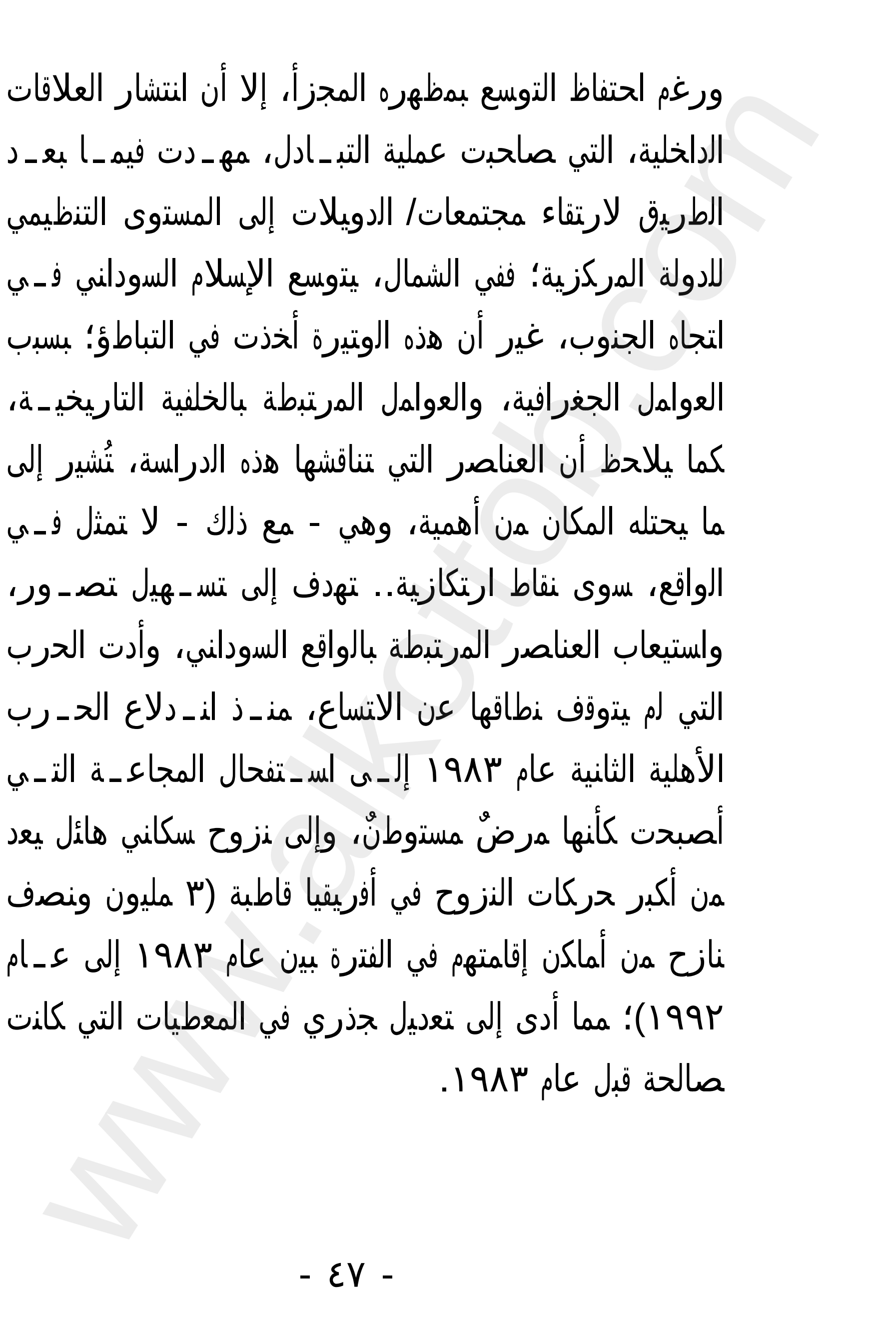


(أ) السودان وارتباطه بحيز المكان والتاريخ

يشتَق اسم السودان من عبارة استخدمها الرحالة العـرب لوصف كل الأراضي التي تقع جنوب الصـحراء الكُبـرى ابتداء من الأراضي الواقعة على البحر الأحمـر، والمحـيط الهندي حتى المحيط الأطلسي؛ أي المنطقة التي اتصل فيهـا العرب مع السكان السود، والسمر، عند اختـراقهم أعمـاق القارة الأفريقية. كما تلقى الجغرافيون هذا الاسم واستخدموه في وصف المنطقة العشبية من السافانا التي تحـيط بغـرب القارة حتى شرقها، الواقعة بـين ١٥ و١٠ درجـات خـط عرض شمالاً. وتبلغ مساحة هذه المنطقـة ٢٥٠٥٨١٣ كـم مربع. وتحتل جمهورية السودان الحالية الجزء الشرقي مـن هذه المساحة، بل تتجاوزها إلى درجة كبيرة: فـي الشـمال حتى ٢٢ درجة، وفي الجنوب حتى ٤٠ "٣ شمالاً، وتحـدها مصر وليبيا شمالاً، وإثيوبيـا شـرقًا، وجمهوريـة أفريقيـا الوسطى وتشاد غربا، وكينيا وأوغندا والكونغو جنوبا، وتمتد الحدود الطبيعية للسودان مسافة ٦٠٠ كم تقريبا على الجـزء

الشمالي الشرقي من ساحل البحر الأحمر، ويضفي عليها نهر النيل الذي يخترق البلاد صاعدا من الجنوب إلى الشـمال- طابعا مميزا، إلا أن مجرى نهر النيـل غيـر صـالح كلـه للملاحة في جميع شهور السنة، علما بأن طول النهر يتسبب في ظهور تعقيدات على طول امتـداد مجـراه وتعرجاتـه، وتحدث نتيجة ذلك تمزقات إقليمية.

تبلور الكيان الإقليمي المتميز للسودان في شرق أفريقيـا في القرن التاسع عشر، إلا أن تاريخ الأراضي الواقعة شمال الخرطوم كانت تتبع لآلاف السنين، النوبة الكوشية، وضمت فيما بعد إلى مصر الفرعونية. واتسعت رقعة هذه الأراضي جنوبا، تحت حكم الممالك النوبية المستقلة، ذات الحضـارات المحلية الأصيلة، وقامت مملكة نبته/ مروي - التي اسـتمر وجودها ألف عام - بتبسـيط أبجديـة الكتابـة الفرعونيـة، والنهوض بفن الرسم على الجـدران، وصـناعة الخـزف، والفخار، والرسومات الدينية التي امتازت بدرجة كبيرة مـن الدقة، وانتشرت في الممالك المسيحية في نبتة، وماكوريـا، وألورديا، واتسع المجال التاريخي في اتجاه الغرب، في نفس وقت انتشار الإسلام في البلاد؛ أي في القرن السادس عشر.



ورغم احتفاظ التوسع بمظهره المجزأ، إلا أن انتشار العلاقات الداخلية، التي صاحبت عملية التبادل، مهدت فيما بعد الطريق لارتقاء مجتمعات/ الدويلات إلى المستوى التنظيمي للدولة المركزية؛ ففي الشمال، يتوسع الإسلام السوداني في اتجاه الجنوب، غير أن هذه الوتيرة أخذت في التباطؤ؛ بسبب العوامل الجغرافية، والعوامل المرتبطة بالخلفية التاريخية، كما يلاحظ أن العناصر التي تناقشها هذه الدراسة، تُشير إلى ما يحتله المكان من أهمية، وهي - مع ذلك - لا تمثل في الواقع، سوى نقاط ارتكازية.. تهدف إلى تسهيل تصور، واستيعاب العناصر المرتبطة بالواقع السوداني، وأدت الحرب التي لم يتوقف نطاقها عن الاتساع، منذ اندلاع الحرب الأهلية الثانية عام ١٩٨٣ إلى استفحال المجاعة التي أصبحت كأنها مرضٌ مستوطنٌ، وإلى نزوح سكاني هائل يعد من أكبر حركات النزوح في أفريقيا قاطبة (٣ مليون ونصف نازح من أماكن إقامتهم في الفترة بين عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٩٢)؛ مما أدى إلى تعديل جذري في المعطيات التي كانت صالحة قبل عام ١٩٨٣.

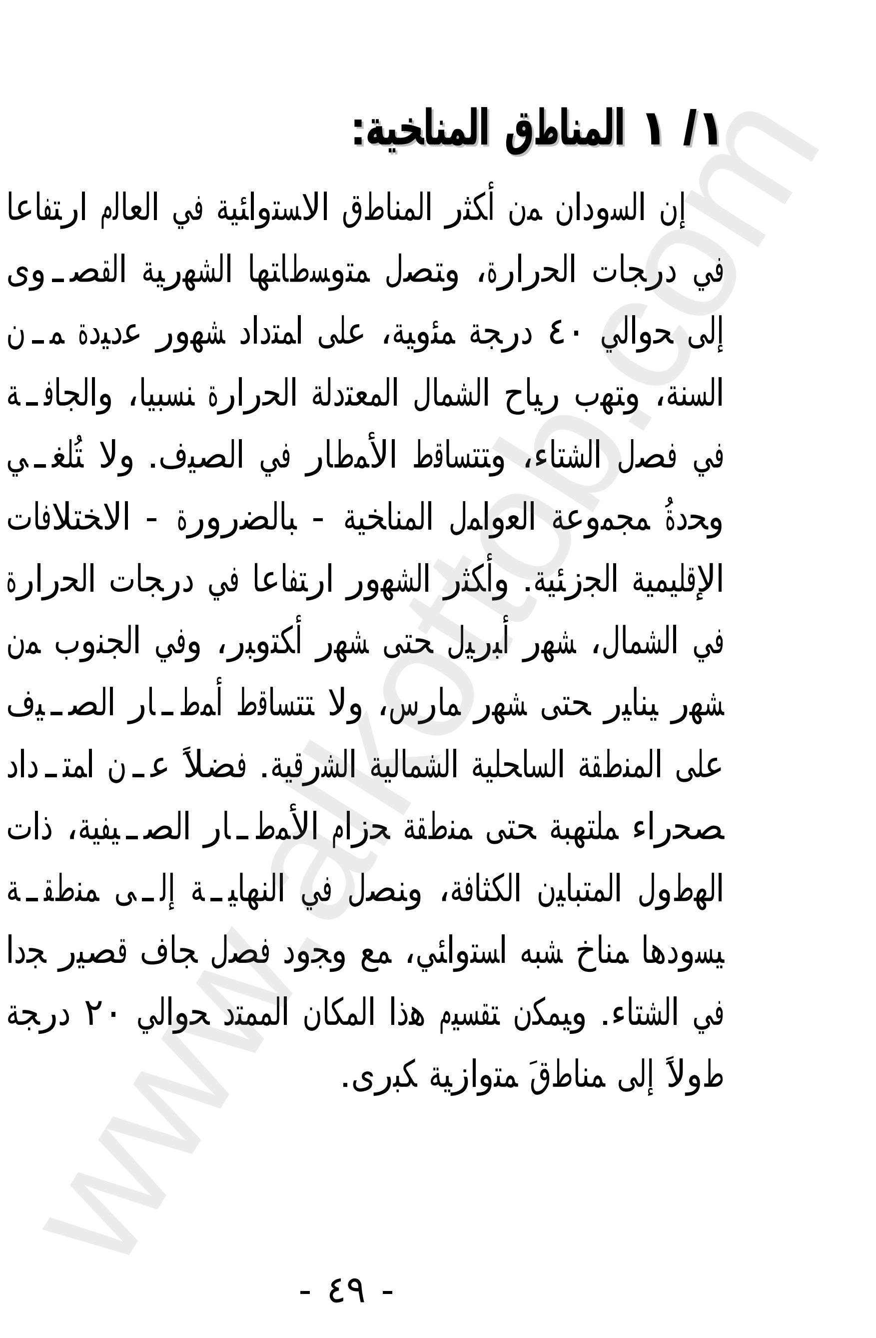
١/ ٠ الإطار الطبيعي:

لا تمثل مساحات الأراضي السودانية الشاسعة، أراضـي متفرقة ضمت إلى بعضها البعض بصورة قسـرية. ويمثـل مجموع هذه الأراضي - أولاً وأخيرا - أكثر مناطق حوض نهر النيل أهمية، وتتكون من وادٍ ينسحب نحو الشمال، تحيط به الجبال دون أن تضطر إلى عبورها. وكما هي الحال فـي سائر أنحاء أفريقيا، ولا سيما في المنطقة الواقعة على نفـس خطوط العرض، تعود مظاهر التقسيمات الإقليمية إلى تـأثير العوامل المناخية والهيدرولوجية [١].

---

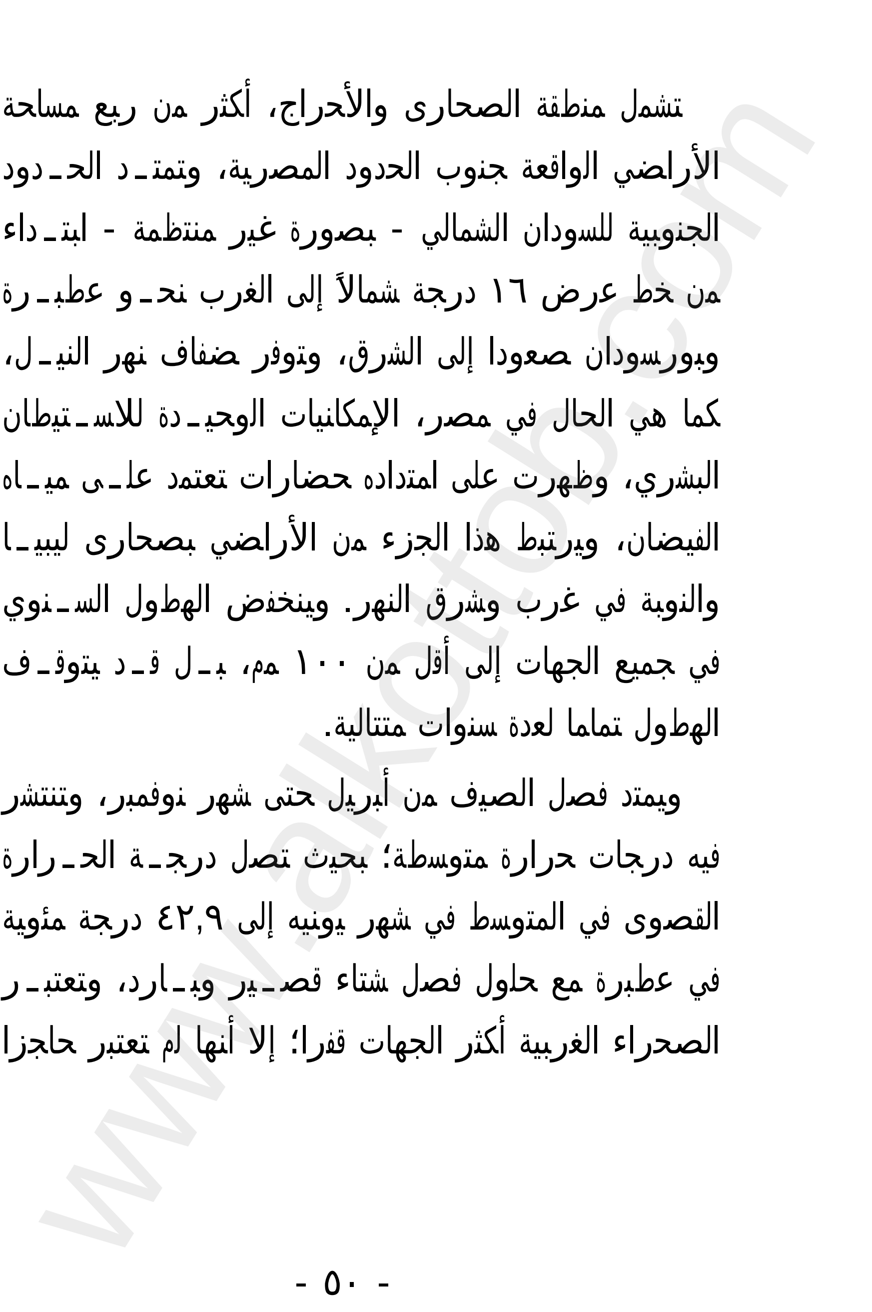
[١] انظر فيما يتعلق بالجغرافية الطبيعية والبشرية للسـودان، المؤلـف القيم:

K. M. Barbour: The republic of the Sudan – A Regional Geography. University of London press Lid. ١٩٠٦٤ (٢nd edition).



١/ ١ المناخية المناطق:

إن السودان من أكثر المناطق الاستوائية في العالم ارتفاعا في درجات الحرارة، وتصل متوسطاتها الشهرية القصوى إلى حوالي ٤٠ درجة مئوية، على امتداد شهور عديدة من السنة، وتهب رياح الشمال المعتدلة الحرارة نسبيا، والجافة في فصل الشتاء، وتتساقط الأمطار في الصيف. ولا تُلغي وحدةُ مجموعة العوامل المناخية - بالضرورة - الاختلافات الإقليمية الجزئية. وأكثر الشهور ارتفاعا في درجات الحرارة في الشمال، شهر أبريل حتى شهر أكتوبر، وفي الجنوب من شهر يناير حتى شهر مارس، ولا تتساقط أمطار الصيف على المنطقة الساحلية الشمالية الشرقية. فضلاً عن امتداد صحراء ملتهبة حتى منطقة حزام الأمطار الصيفية، ذات الهطول المتباين الكثافة، ونصل في النهاية إلى منطقة يسودها مناخ شبه استوائي، مع وجود فصل جاف قصير جدا في الشتاء. ويمكن تقسيم هذا المكان الممتد حوالي ٢٠ درجة طولاً إلى مناطقَ متوازية كبرى.



تشمل منطقة الصحارى والأحراج، أكثر من ربع مساحة الأراضي الواقعة جنوب الحدود المصرية، وتمتـد الحـدود الجنوبية للسودان الشمالي - بصورة غير منتظمة - ابتـداء من خط عرض ١٦ درجة شمالاً إلى الغرب نحـو عطبـرة وبورسودان صعودا إلى الشرق، وتوفر ضفاف نهر النيـل، كما هي الحال في مصر، الإمكانيات الوحيـدة للاسـتيطان البشري، وظهرت على امتداده حضارات تعتمد علـى ميـاه الفيضان، ويرتبط هذا الجزء من الأراضي بصحارى ليبيـا والنوبة في غرب وشرق النهر. وينخفض الهطول السـنوي في جميع الجهات إلى أقل من ١٠٠ مم، بـل قـد يتوقـف الهطول تماما لعدة سنوات متتالية.

ويمتد فصل الصيف من أبريل حتى شهر نوفمبر، وتنتشر فيه درجات حرارة متوسطة؛ بحيث تصل درجـة الحـرارة القصوى في المتوسط في شهر يونيه إلى ٤٢,٩ درجة مئوية في عطبرة مع حلول فصل شتاء قصـير وبـارد، وتعتبـر الصحراء الغربية أكثر الجهات قفرا؛ إلا أنها لم تعتبر حاجزا

مانعا للعبور، ويخترقه درب للقوافل - درب الأربعـين [1]، يربط بين العطرون في دارفور شمالاً، وأسيوط في صـعيد مصر، وتوجد به واحات نادرة (سليمة) وهي مـن الصـغر بحيث لا تسمح باستيطان بشري دائم، وينطبق نفس الشـيء على المرتفعات الواقعة في أقصى الشمال الغربي، في جبـل العوينات الذي لا توجد به سوى آبار نادرة جدا رغم ارتفاعه ٢٠٠٠ متر تقريبا، وهي غير عملية، ولا تصـل الأمطـار إلا في الجزء الجنوبي فقط من هذه المنطقـة الصـحراوية، ويتراوح الهطول فيها بين ٥٠ إلى ١٠٠ مم وتتخللها بعـض الوديان مثل (وادي الهوار، ووادي الملك، والمقدوم، وخـور أبو دوم [2]) التي تنسحب بالجزء الشمالي من الإستبس نحـو النهر، وتوفر للسكان الرعاة سبلَ المعيشة لمدة نصف عام.

---

[1] انظر: درب الأربعين يوما، أي الزمن الـذي يسـتغرق للعبـور، ولا يزال مستخدما حتى اليوم.

Michael Asher, in Search for the forty days road, penguin books, ١٩٨٦.

[2] مجارٍ صغيرة للمياه.

يربط طريق قديم للقوافل الصحراء الشرقية، وهي مساحة أرض قاحلة، بين "أبو حمد" في السودان، و"كورسـكو" فـي صعيد مصر. وتتأثر بالرياح التي تهب من الهضبة الإثيوبية، كل من الجبال الصخرية، التي تصل أعلى قممها إلى أكثـر من ١٥٠٠ متر، وقد تصل إلى ٢٤٠٥ متر، وكذلك السـهل الساحلي الضيق الذي يسير بمحاذاة البحر الأحمر، وتنخفض درجة حرارة هذه الرياح؛ بسبب مرورها فوق المرتفعـات، وتحفز الأمطار المتقطعة التي تهطل في الشـتاء، وتحملهـا رياح الشمال التي تفد من البحر، الوديان الموجـودة علـى الواجهة الشرقية، التي ترتفع فجأة إلى أعلى السهل، وتنتقـل قبائل البجة أمرار شمال خط عطبرة/ بور سودان - وهم من مربي الإبل - فيما بين منطقة السـهل الغربـي (عطبـاي) والتلال، ثم السهل الساحلي، رغم عدم تلقي هـذه المنطقـة الشمالية سوى خمسين ملليمترا من الأمطار فقط، وباسـتثناء توفر هذه الإمكانيات القليلة، تتكون التربة من طبقة رفيعـة من الرمال والحصى [(١)] على الجانب الشرقي والغربي مـن نهر النيل.

[(١)] تَمتد الصحراء في كل مكان في أفريقيا، بين خطي ١٥ درجة و ٢٢ درجة شمالاً.

تمتد منطقة الإستبس التي تنمو فيها أشجار السـنط فـي وسط السودان الشاسع، وتلتف حول البلاد من غـرب إلـى شرق (الحزام المطري)، وتتوفر إمكانيات الزراعة المطرية وتربية الماشية في كل مكان؛ بفضل هطول كافٍ ومعتـدل، وتوجد وسائل مواصلات نهرية. وساهمت منطقة السافانا في السودان في بناء حضارة زرعت الحبوب، وتخصصت فـي تربية الماشية؛ مما مهد الطريق لتنظيم مجتمعات/ الدويلات، وتبلغ درجة الهطول في جنوب خط عطبـرة/ بورسـودان؛ حتى شمال ملكال ١٠٠ إلى ٨٠٠ ملليمتر. وتغطي أشـجار السنط، التي يستخرج منها الصمغ العربي، المنطقـة التـي تتلقى هطولاً يبلغ ٢٨٠ إلى ٤٥٠ ملليمتر، وفيما عدا ذلك من أراضٍ تنمو فيها أشـجار ذات أوراق عريضـة، وتختلـف درجات الهطول باختلاف خطوط العرض (تبلغ ١٨ ملليمتر في الخرطوم من شهر يوليه حتى سبتمبر، و ٨٠٠ ملليمتـر في ملكال من مايو حتى أكتوبر).

ويؤدي اختلاف درجات الهطول باختلاف خطوط العرض - لا سيما في المنطقة الواقعة شمالاً، وهي منطقة جافـة - إلى اتباع أساليب زراعة لا يمكن لهـا إلا أن تعتمـد علـى وسائل الري حتى مشارف المنطقة الممطرة جنوبا. وتتنـوع التضاريس من الغرب إلى الشرق.

توجد منطقتان جبليتان يمكن تحديد موقعهمـا فـي هـذه الرقعة الشاسعة من الأراضي [1]: جبل "مارا" فـي المنطقـة الأولى، وهو بركان خامد، يقع في أقصى الجـزء الغربـي، على مقربة من الحدود مع تشـاد. وجبـال النوبـة، وهـي المرتفعات الوحيدة التي تقع وسط السهل. ويقع جبـل مـارا جنوب غرب الفاشر، في المنطقة الواقعة بين حوضي نهـر النيل، وبحيرة تشاد، على مساحة محدودة تمتـد إلـى (٥٠ كيلومتر من الشرق إلى الغرب و ١١٠ كيلومتر من الشمال إلى الجنوب)، إلا أنها منطقة تتمتع بظروف جيـدة: أمطـار غزيرة بفضل الارتفاع الذي يبلغ (٣١٥٠ مترا) مع وجـود تربة بركانية، ويحيط بها سهل بارتفاع ٩٠٠ متر، كما توجد

---

[1] ولا يدخل في ذلك تلال البحر الأحمر، المشار إليهـا، وتمتـد مـن بورسودان حتى الحدود الإثيوبية.

مصطبات (مدرجات) قام ببنائها الإنسان قديما، تحـول دون انجراف التربة الخصبة والمياه، بل تروي بعـض الوديـان بمجاري مياه دائمة؛ مثل وادي عظوم، موفرا فرص الإقامة الدائمة، وتزداد الحياة النباتية فـي منطقـة السـافانا كثافـة وخضرة.

ويلاحظ أن جبال النوبة في المنطقة الجنوبية الشرقية من كردفان، عبارة عن تلال جرانيتية لا يصل ارتفاعها إلى أكثر من ١٥٠٠ متر، ولا يختلف المناخ كثيرا عن المناخ الـذي يسود السهول التي تحيط بها. إلا أن الهطول أكثـر كثافـة، وكثيرا ما تغطي الأشجار (السنط وغيرها) والنباتات المختلفة التلال المحيطة. وتنتشر الآبار حول التلال، كما أن بعـض مجاري المياه مجارٍ دائمة (خور أو حبل)؛ ولذلك تتوفر سبل المعيشة للسكان المزارعين [١].

---

[١] الأراضي الرملية وتنتشر فيها الكثبان (القوز = كثيب الرمل).

تقع خارج المنطقة الجبلية القليلة الانتشار، منطقةُ القـوز "جنوب الصحراء، وغرب النيل، وهي منطقة كثبان رمليـة متعرجة، تمتص مياه الأمطار مباشرة، وتنتشر فيها النباتات الخضراء بصورة دائمة. وهي من أكبر المناطق التي تنمـو فيها أشجار السنط. ويوجد شرق وجنوب القـوز، سـهل ذو تربة طميية، عازلة لتسرب المياه، ويشـمل ثلـث السـودان الأوسط والجنوبي تقريبا. وتتكون المنطقـةُ الوسـطى مـن حوض عطبرة، والسهل الواقع بين الفرعين الرئيسيين للنيـل (الجزيرة)، وحوض النيل الأبيض جنوب كوستي، ويوجد في شرق النيل وجنوب خط عطبرة/ بورسـودان؛ حيـث يبلـغ الهطول ٤٠٠ ملليمتر، مجريان للمياه وهما "بركة"، و"القاش" يصلان من الهضبة الإثيوبية، ويكونان دلتات تُروى بالغمر. تتساقط الأمطار على امتداد رقعة السودان الأوسط في فصل الصيف، مع وجود شتاء جاف في الشمال، ولكن مع ارتفاع أكثر في درجة الحرارة، وتهب رياح الشمال بعـد ارتفـاع حرارتها عند عبورها الصحراء. كمـا تصـل متوسـطات درجات الحرارة في شهر يناير، وهو أكثر شـهور السـنة برودة إلى ٢٣,٧ درجة مئوية في الخرطوم و٢٦,٢ درجـة مئوية في ملكا.

يمتد عبر السودان الجنوبي منطقة "سافانا" مخضرة تقـع أعالي ملكال، تنتشر فيها أشجار السنط، وتنبت فيهـا أكثـر الأعشاب طولاً، وتوجد بها أكثـر الأشـجار ارتفاعـا، ذات الجذوع السميكة، وبالفعل يغطي موسم الأمطار أغلب فصول السنة، كما لا يتجاوز فصل الشتاء الجاف ثلاثة شهور فـي السنة من شهر يناير حتى شهر مارس. وتنمو جنوب بحـر العرب [1] في تربة السهل - الغنيـة بمركبـات الحديـد - الأشجار ذات الأوراق العريضة، كما تنمو الغابات الكثيفة في الوديان، وتنمو في المناطق الحدودية الجبلية الواقعـة فـي الجنوب الشرقي غابات من النوع الاستوائي.

يعتبر هذا السهل امتدادا للسهل الطمي الأوسط في اتجاه الجنوب. ويكون الباقي منه حوض النيل الأبيض، أو بحـر الجبل، والمنطقة المتاخمة لبحر العرب، والسد، والسهل فـي اتجاه الشرق؛ أي مثلث من الأراضي المسطحة (يقع رأسـه في أقصى غرب بحر العرب، وتمتد قاعدته بمحاذاة الحـدود الإثيوبية) وهي منطقة مغمورة بالمياه لفترة نصـف العـام،

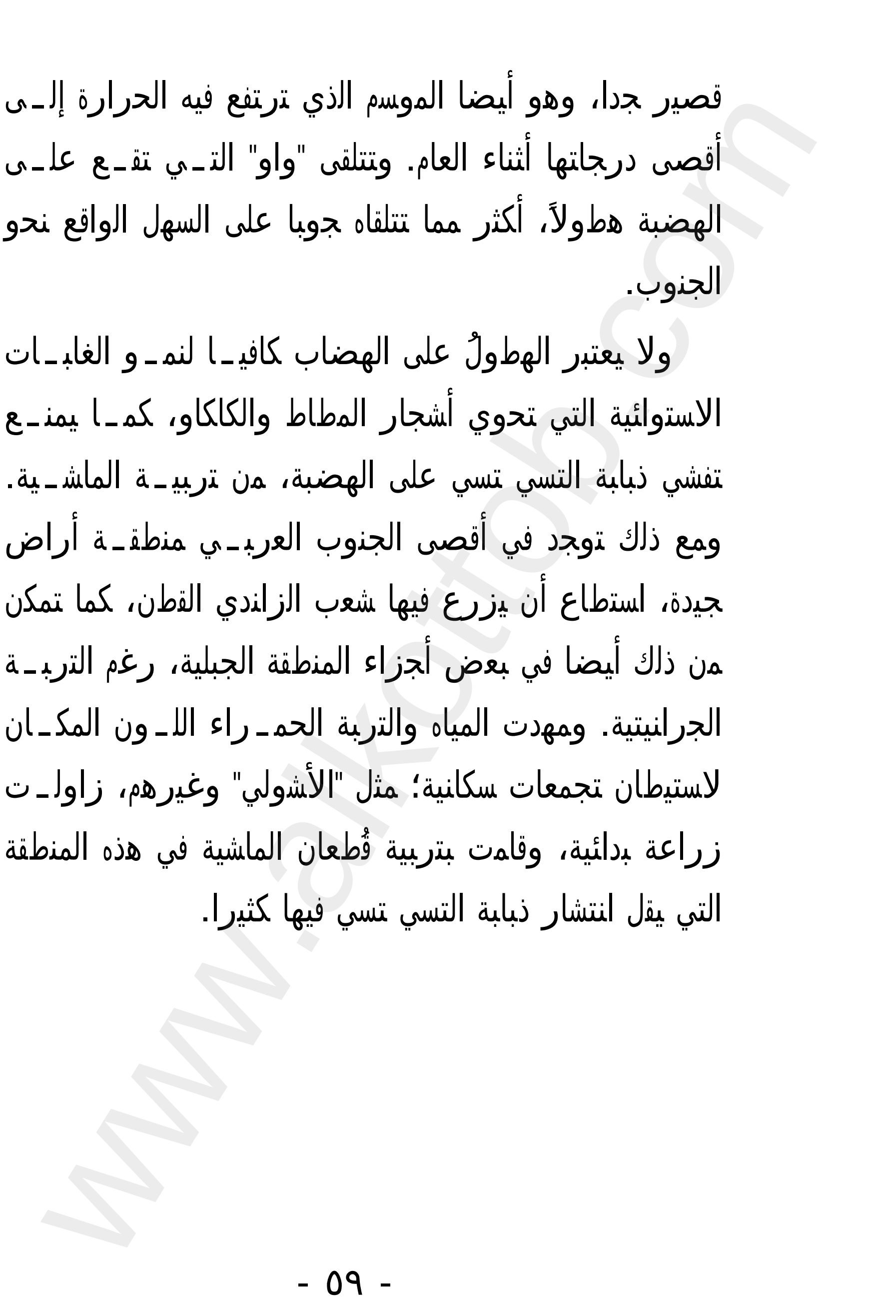
---

[1] استخدام كلمة: "بحر" هنا؛ بسبب الأهمية التي يوليها السكان إلى هذا النهر وتفريعاته.

وتتأثر من الهطول، ومن فيضان النهر، وينتفع بها السـكان بفضل اقتطاعات الأراضي الواقعة على مساحات مرتفعـة، تنمو فيها أشجار السنط، ونخيل الـدوم (فصـيلة لا تطـرح ثمارا).

وتوجد في مناطق أخرى بحيرات مثل (نـو، وأمبـادي) ومستنقعات دائمة ينتشر فيها نبات البردي (على طول امتداد ضفاف النيل)، ولا تنمو فيها الأشجار لكثـرة الميـاه غيـر الغائرة، وضعف شبكات الصرف. ورغـم الفتـرة الجافـة يستطيع الإنسان وقطعانه المعيشة أثناءها على ضفاف النهر وفروعه.

تمتد الهضبة ذات التربة الغنية بمركبات الحديد، في اتجاه الجنوب الغربي من السهل الطميي في مديرية بحر الغـزال، والمديرية الاستوائية. وتستمر إلى الجنوب الشرقي مـرورا بجبال إيماتونق، وهي أعلى سلسلة جبل في السودان (٣٣٥. متر)، وجبال دونغاتونا وديدينغا. ويتراوح متوسط الهطـول السنوي، وهو الأكثر أهمية مقارنة بما يتساقط على السـهل، من ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ ملليمتر، بل قد يبلغ ٢٠٠٠ ملليمتـر على المرتفعات الجنوبية الشرقية، مع وجـود شـتاء جـاف



قصير جدا، وهو أيضا الموسم الذي ترتفع فيه الحرارة إلـى أقصى درجاتها أثناء العام. وتتلقى "واو" التـي تقـع علـى الهضبة هطولاً، أكثر مما تتلقاه جوبا على السهل الواقع نحو الجنوب.

ولا يعتبر الهطولُ على الهضاب كافيـا لنمـو الغابـات الاستوائية التي تحوي أشجار المطاط والكاكاو، كمـا يمنـع تفشي ذبابة التسي تسي على الهضبة، من تربيـة الماشـية. ومع ذلك توجد في أقصى الجنوب الغربـي منطقـة أراض جيدة، استطاع أن يزرع فيها شعب الزاندي القطن، كما تمكن من ذلك أيضا في بعض أجزاء المنطقة الجبلية، رغم التربـة الجرانيتية. ومهدت المياه والتربة الحمـراء اللـون المكـان لاستيطان تجمعات سكانية؛ مثل "الأشولي" وغيرهم، زاولـت زراعة بدائية، وقامت بتربية قُطعان الماشية في هذه المنطقة التي يقل انتشار ذبابة التسي تسي فيها كثيرا.

يعتبر افتقار جنوب السودان إلى طرق للمواصلات، من بين مشاكله الكبرى، فيحول الهطول المستمر لمدة تسعة شهور في السنة، دون استخدام الدروب في مديرية أعالي النيل، وفي بحر الغزال، علما بأن الدرب الوحيد الصالح للاستخدام طوال السنة هو درب "واو" - جوبا. ولا يخفف مجرى نهر النيل من صعوبات استخدام الطرق البرية؛ لأن الممر المائي الوحيد الصالح للملاحة طوال العام، هو الممر الذي يصل "جوبا" بـ "الخرطوم"، ويصل بين المديرية الاستوائية (وموقعها أقصى جنوب السودان) والعاصمة، بينما لا تعد المجاري المائية الأخرى صالحة للملاحة؛ بسبب انتشار المستنقعات في فترات معينة من السنة. إلا أن هذا لا يقلل من أهمية مجرى نهر النيل كوسيلة للمواصلات.

١/ ٢ نهر النيل واستخداماته:

يعد نهر النيل أكبر الأنهار الأفريقية قاطبةً، وثاني أنهـار العالم (بعد نهر المسيسيبي) من حيث الطول - ٥٦١١ كـم ابتداء من منبع النيل الأبيض في مياه البحيرات الاسـتوائية الكبرى في شرق ووسط أفريقيا، وبطول ٤٥٨٨ كم ابتـداء من منبع النيل الأزرق الذي تصل مياهه من بحيرة تانـا [١]، وبطول ٣٠٠٠ كم من الخرطـوم حتـى البحـر الأبـيض المتوسط - ولذلك تهتم مجموعة من البلاد بهذا النهر، وفـي مقدمتها السودان ومصر اللتين يمر بهما صاعدا من الجنوب إلى الشمال، لتصب مياهه في البحر الأبيض المتوسط، بعـد أن تتغذى كل منهما بمياه فيضانه السنوي، الذي يتمتع بميزة استثنائية [٢]، وهي ارتفاع منسوب مياهه أثناء الفصل الحار لتصل إلى المناطق التي لا تتلقى - في ذلك الحين - إلا أقل كمية من الأمطار، بينما تنفرد مصر بهذا المجرى المائي قبل أن ينقسم إلى فرعين ليكونا الدلتا، وهو صالح للملاحة علـى

---

[١] حتى ارتفاع ١٧٨٠ مترا.

[٢] منذ بناء السد العالي في أسوان، انتظم منسوب المياه طول السنة.

امتداد مجراه، بينما يعبر السودان من جزء إلى آخر باستثناء مديريات الغرب والشرق، مارا بالرقعة الشاسعة الوسطى. وتؤدي خصائص المجموعة النيلية المتنوعة جدا، إلى حدوث تجزئة إقليمية.

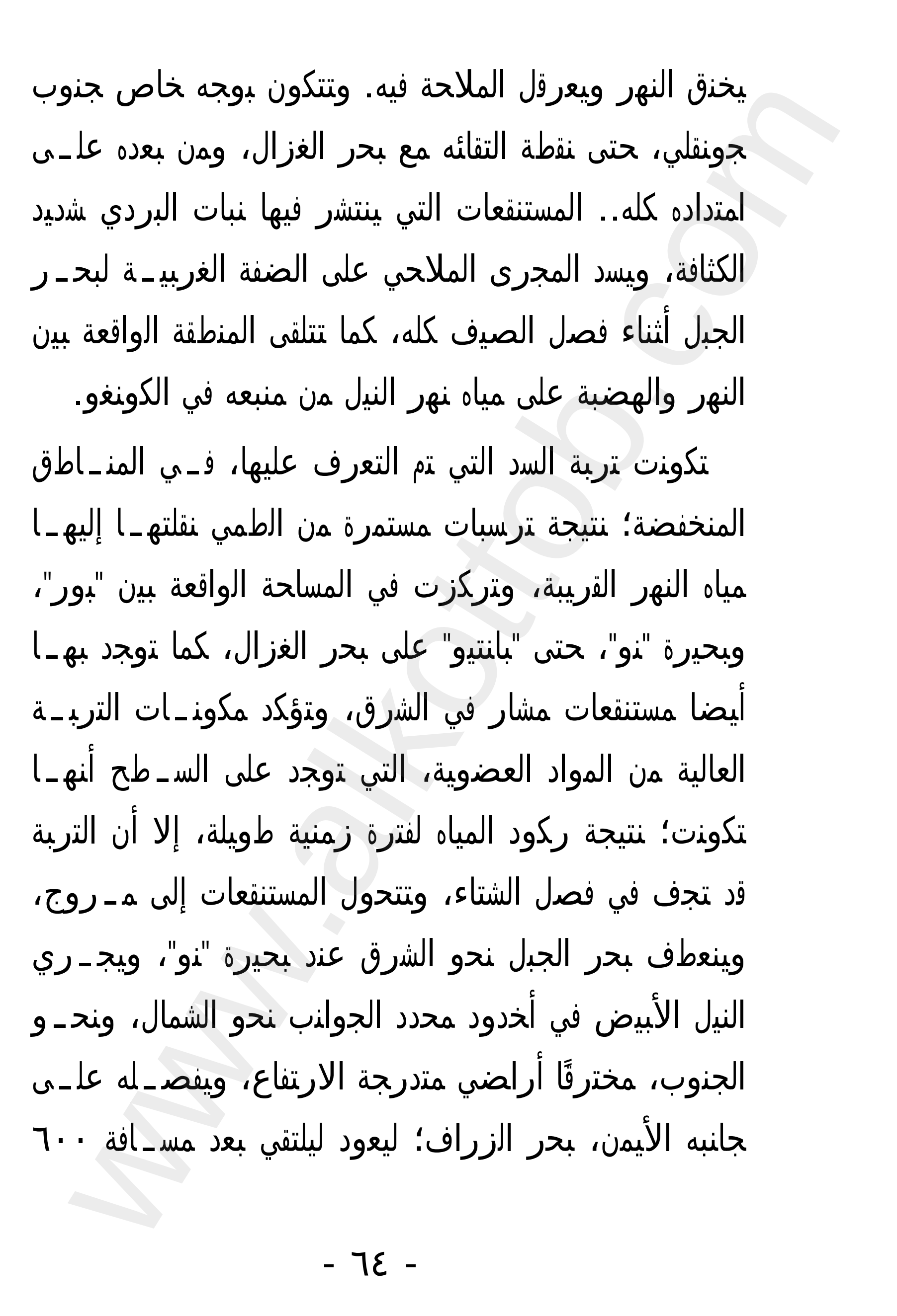
ينبع النيل الأبيض، وهو الفرع الرئيسي لنهر النيل، من بحيرة فيكتوريا، وهي أكبر بحيرات أفريقيا [1]، والخزان الذي يوفر له المياه طول السنة، رغم وجود نسب تبخر عالية، ويخترق السودان عند "نيموله" (ابتداء من أوغندا) وتمتد المجموعة النيلية الجنوبية حتى "ملكال"، وتتكون من بحر الجبل (النيل الأبيض) وفروعه في الغرب، (ويمثل بحر العرب الحدود الفاصلة بين شمال وجنوب السودان، ومن ثم بحر الغزال، ويوجد في الشرق نهر السباط. وتُقلل وفرة الهطول في هذه المنطقة من اعتماد السكان على النهر، كما أن مجاري المياه المستمرة الدائمة التي تخرج من بحر الغزال، تُمكن الرعاة في الإقليم من المعيشة في الفترات الجافة دون الاضطرار إلى الانتقال لمسافات بعيدة، بينما يمثل فرع النيل، المجرى الرئيسي للاتصال الدائم مع الشمال. إلا أن طبيعة بحر الجبل تتغير تغيرا جوهريا من "نيموله" حتى "ملكال".

---

[1] مساحتها ٦٠,٠٠٠ متر مربع.

ويخترق في الجزء الأول من مجـراه - حتـى شـمال "مونجالا" - واديا ضيقًا، يقع علـى أرض مرتفعـة؛ (ممـا يخفض من نسبة التبخر)، وتحف به من الغرب الهضبة ذات التربة الغنية بمركبات الحديد، وجبـال الجنـوب الشـرقي، وتصله مياه من مجموعة من السيول ذات الميـاه الـوفيرة، عندما يبلغ فصل الأمطار أقصاه (٣٠ إلى ٥٠ مليون متـر مكعب/ يوم)، ولكن، تتغير طبيعة بحر الجبل تدريجيا؛ ابتداء من جنوب جوبا حتى "ملكال"، وتنخفض الضفاف، ولا تفصل جيدا النهر عن السهل الطميي، الذي يبدأ في بور، وتحف به المستنقعات والقنوات.

تؤدي أثناء فترة ارتفاع المياه (في الصيف)، وعندما يبلغ الهطول أعلى مستوياته، العوامل المتجمعة لكل من الفيضان، والأمطار، والتربة المانعة لتسرب المياه، إلى تكوين مسـطح شاسع من المياه الراكدة باستثناء منطقة الأراضي التي تقـع على المرتفعات، وتوجد في "جونقلي"، منطقة نادرة تلتصـق فيها الأرض الصلبة بالضفة الشرقية، وهنا تحف المستنقعات بالنهر من جانبيه، ويصل عرضها إلى حوالي ١٥ كيلومتر، وتنتشر فيها حياة نباتية كثيفة، لا سيما نبات البردي، الـذي



يخنق النهر ويعرقل الملاحة فيه. وتتكون بوجه خاص جنوب جونقلي، حتى نقطة التقائه مع بحر الغزال، ومن بعده على امتداده كله.. المستنقعات التي ينتشر فيها نبات البردي شديد الكثافة، ويسد المجرى الملاحي على الضفة الغربية لبحر الجبل أثناء فصل الصيف كله، كما تتلقى المنطقة الواقعة بين النهر والهضبة على مياه نهر النيل من منبعه في الكونغو.

تكونت تربة السد التي تم التعرف عليها، في المناطق المنخفضة؛ نتيجة ترسبات مستمرة من الطمي نقلتها إليها مياه النهر القريبة، وتركزت في المساحة الواقعة بين "بور"، وبحيرة "نو"، حتى "بانتيو" على بحر الغزال، كما توجد بها أيضا مستنقعات مشار في الشرق، وتؤكد مكونات التربة العالية من المواد العضوية، التي توجد على السطح أنها تكونت؛ نتيجة ركود المياه لفترة زمنية طويلة، إلا أن التربة قد تجف في فصل الشتاء، وتتحول المستنقعات إلى مروج، وينعطف بحر الجبل نحو الشرق عند بحيرة "نو"، ويجري النيل الأبيض في أخدود محدد الجوانب نحو الشمال، ونحو الجنوب، مخترقًا أراضي متدرجة الارتفاع، ويفصله على جانبه الأيمن، بحر الزراف؛ ليعود ليلتقي بعد مسافة ٦٠٠

كيلومتر شمالاً مع بحر الجبل من جديد، تاركًا مساحة جافـة تقع بين المجريين، وجزيرة الزراف، ويجري النيل الأبـيض ابتداء من نقطة ارتباطه مع نهر السباط، في حوض واسـع ذي ميل خفيف، وعلى العكس من بحر الغزال، يتكون نهـر السباط، الذي ينبع من الهضبة الإثيوبية من التقاء الرافـدين "بارو"، و"بيبور" مغذيا نصف كمية المياه المتدفقة في النيـل الأبيض في فترة الفيضان؛ أي ١٣ مليار متر مكعب/ سنويا من مجمل ٢٧,٥ مليار متر مكعب، في الفصل الجاف عنـد ملكال، ولا يصلح للملاحة إلا باستخدام الزوارق الصـغيرة ذات المجاديف.

تبدو صورة الشبكة النيلية شمال ملكال أكثر بساطة؛ حيث يتدفق النيل الأبيض والأزرق في منطقة وسطى، ثم يلتقيـان عند الخرطوم، ويحيطان بالسهل الطميي، وعندما يتدفق النيل الأبيض مع نهر السباط، حتى نقطة التقائـه بالنيـل الأزرق تنخفض سرعة تدفق مياهه على امتـداد أكثـر مـن ٨٠٠ كيلومتر، وكأنها بحيرة أكثر منها نهرا، وهناك ميل خفيـف في وسط عرض الحوض حتى كوستي، وفي بعض أجزائـه لمسافة ٤٠٠ متر تقريبا، ويعتبر صالحا للملاحة طوال العام.

كما توجد في الجنوب الشرقي بعض مجاري المياه؛ منها "خور الدار" التي تقوم بتصريف مياه مستنقع "مشار"، وهذه الجداول هي الجداول الوحيدة من المياه الموجودة في هذا الجزء من مجرى النيل الأبيض، كما توجد في الغرب المنطقة الرملية التي تحتفظ تربتها بكل المياه، ويرتفع منسوب هذه المياه أثناء الفيضان؛ بفضل تأثير النيل الأزرق، وتُقدر كمية إسهامه السنوي بضعف ما يغذيه النيل الأبيض من المياه أي (٥٠ مليار متر مكعب سنويا).

تنبع تفريعات النيل الأزرق (الرهد، ودندر) من الهضبة الإثيوبية؛ حيث تتساقط الأمطار في فصل الصيف. وتجف هاتان التفريعتان في فترة انخفاض منسوب المياه، كما تتوفر مياه النيل الأزرق طوال العام بفضل؛ بحيرة تانا التي تنبع منها. وتلعب بحيرة تانا دور الخزان والمنظم لتدفق المياه، ومع ذلك تختلف أحجام التدفق اختلافًا كبيرا، مقارنة بتدفقات مياه النيل الأبيض؛ حيث (لا تتعدى مساحة مسطح البحيرة ٣٠٠٠ كيلومتر مربع). ويمر النيل الأزرق من بحيرة تانا على ارتفاع ١٧٨. متر عند الروصيرص بمجموعة من (الجنادل)، بعضها هام يبلغ ارتفاعه (٥٠ مترا)، تعترض المجرى بين البحيرة والخرطوم، كما يبلغ مستوى الانحدار

١٤٧٠ مترا، ويتدفق النيل الأزرق ابتداء من الروصـيرص في سهلٍ يتكون من سلسلة من التعرجـات والمنخفضـات، تمتلئ بالمياه في فترة الفيضان. ولكن على عكـس الجـزء الجنوبي، يتحدد الجزء الأوسط جيدا على جانبيـه بضـفاف مرتفعة، حتى إن منطقة السهل الواقعة بين التفريعتين - أي منطقة الجزيرة - هي فقط التي تفيض فيها مياه الفيضـان، ليصبح النيل الأزرق عند ارتفاع منسوب المياه، مـن شـهر يوليه حتى شهر سبتمبر، كالسيل العارم، ويسهم بمقـدار ٩٠ في المائة من المياه المارة بـالخرطوم، ولكـن فـي فتـرة انخفاض منسوب المياه، فإنه لا يمثل أكثر من مجرى ميـاه صغير، يبلغ عرضه (٤٠٠ متر في المتوسط) ويتقاص ذلك العرض إلى النصف، ولا يسهم بأكثر من ٢٠ % من المياه، وهو صالح للملاحة أثناء الفيضان، ولا يسري ذلـك علـى المنطقة الواقعة أعلى البروصيرص؛ بسبب وجود الجنـادل، كما تغذي الشبكة النيلية المنطقة الواقعةَ بين الفـرعين التـي كانت دائما كثيفة السكان. لكن لا تتأثر المديرية الشرقية فـي البحر الأحمر، وبدرجة أكبر المديريات الغربية في كردفـان ودارفور - بتاتًا - بهذه الشبكة المائية.

لا يغذي نهر النيل ابتداء مـن نقطـة التقـاء الفـرعين الرئيسيين - جنوب الخرطوم حتى الحدود مع مصر، وحتى مصبه - إلا فرعٌ واحد، وهو فرع نهر "عطبرة"، وروافـده: السلام، وسكيت، وينبع من الهضبة الإثيوبية، شمال بحيـرة "تانا"، ويدخل السودان بالقرب من قلابات، ويخترق جنـوب كسلاً، وتتدفق مياهه في النيل أعلى مجرى بربر، ويسـوده الجفاف أثناء ستة شهور في السنة، كما هـو حـال رافديـه (الرهد ودندر)، وينقل كمية مهمة من المياه في فترة الفيضان (١٠ مليار متر مكعب/ في السنة). ويكيف النهر فـي هـذا الجزء الجنوبي من السودان أسلوب الحياة، مثلما هي الحـال في مصر. ويجري في أخدود بعمق يسـتطيع أن ينقـل أي كمية من المياه، وهذه ميزة خاصة ومهمـة؛ لأن الصـحراء تبدأ جنوب عطبرة.

إلا أن الوادي ضيق في هذه الناحية، باستثناء الأحـواض التي تغرق أثناء موسم الفيضان في شندي، وبربـر الواقعـة بين المجرى الضيق عند سابالوكا، والجندل الخـامس، عنـد مروي، ودنقلا، وهما المقطعان القديمان من حوض النهـر، اللذان امتلآ تدريجيا بالتربة، ويعتبر المجرى الرئيسي للنيـل

غير صالح للملاحة طوال السنة على امتداده كلـه؛ بسـبب الصخور، و(الجنادل) التي تُعيق الملاحة حتى مصـبه فـي بحيرة النوبة/ ناصر (خزان السد العالي في أسوان).

تبين خريطة السودان الهيدرولوجية بإيجاز أفضل المناطق التي تتغذى بمياه النهر، وهي المناطق الواقعة داخل حـوض نهر النيل. كما يندر اتصال النيل في الشمال والجزء الأوسـط بمجاري المياه المؤقتة؛ (مثل وادي الملك ووادي المقدوم)، ولا تساهم المنطقة الغربية بالمياه، ولو أنها تقـع ضـمن منطقـة الحوض. وتقع مجاري المياه الوحيدة التي لا تعتبـر مؤقتـة؛ مثل مجاري وادي العرب في الجزء الجنوبي؛ حيـث يكثـر الهطول فيه بوفرة، كما أن موسـم الجفـاف فيـه قصـير. ولا يفسر في الواقع تقارب الفرعين الرئيسيين لمياه نهر النيل، إلا وجود الخزانات الطبيعيـة الضـخمة، وهـي بحيـرات فيكتوريا، وألبرت، وتانا، والمستنقعات الواسعة الدائمـة فـي بحر الغزال، أما باقي مجاري المياه، بما في ذلك نهر عطبرة، فتختفي مياهها تحت طبقة رملية أثناء موسم الجفـاف، وتفيـد الزراعة؛ لأنها تنتشر على مسطح أرض واسع، وعريض في منطقة الدلتات؛ لذلك يصبح من الضروري القيام بأشغال الري والصرف، أعلى وأدنى منطقة الحزام المطري.

تعتمد كل مشاريع الري الضخمة على مياه فيضان النيل؛ حيث يقدر حجم تدفقها السنوي عند خروجها مـن السـودان بحوالي ٨٤ مليار متر مكعب (غير أن الفـرق بـين الحـد الأدنى والأقصى، قد يكون مثيرا للانتباه؛ حيث يبلغ حـوالي ٤٢ إلى ١٥١ مليار متر مكعب).

وتهتم بالنيل مجموعة من الـدول الأفريقيـة [١]: وقـد تحكمت في هذه الدول في مطلع القـرن الماضـي، قـوى أوروبية، وانتشر العمل في ذلك الحـين بـاللوائح المنظمـة لاستخدام شبكة مياه الأنهار على نطاق أفريقيـا. واجتـازت مصر ثورتها الزراعية، في مطلع القرن التاسع عشر، أثنـاء حكم أسرة محمد علي، نيابة عن السلطان العثماني الذي كان يرنو إلى تطوير زراعة القطن والصناعة، وأدخل نظام الري بالحياض، بعد أن تم بناء سد على رأس الدلتا (أُنجـز هـذا المشروع عام ١٨٢٥ ويعرف باسـم القنـاطر الخيريـة). وطُورت القناطر بعد احتلال إنكلترا لمصر، ولا سيما بعـد الاستقلال، ودعم عبد الناصر مشروع بناء السـد العـالي، وتبلغ قدرته الاستيعابية ١٦٤ مليار متر مكعب من المياه.

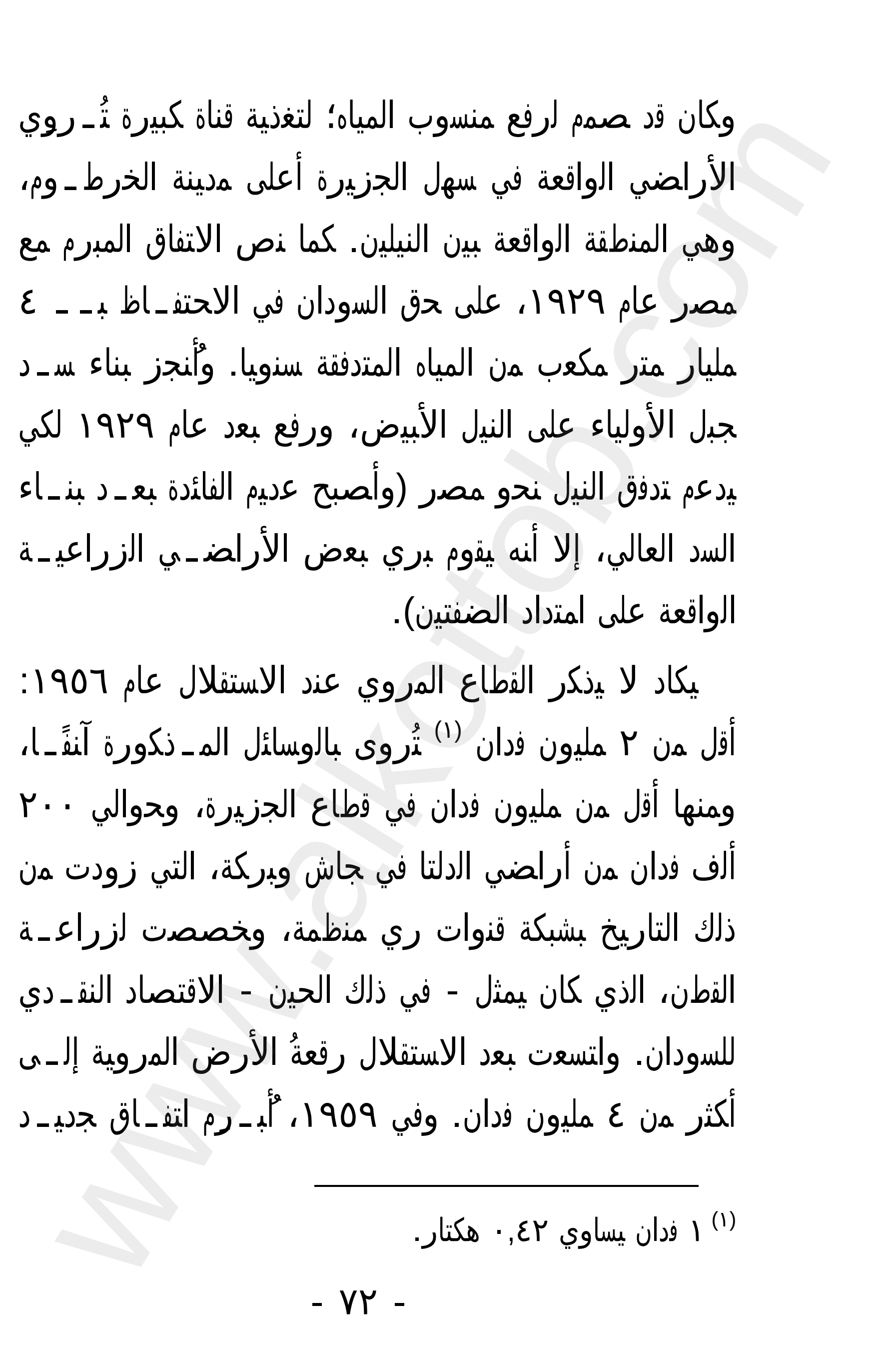
---

[١] مصر، والسـودان، وإثيوبيـا، وأوغنـدا، وجمهوريـة الكونغـو الديمقراطية، وتنزانيا، ورواندا، وبوروندي.

طبقت في السودان أسـاليب الـري بغمـر الأحـواض، وباستخدام الوسائل الآلية التقليدية؛ مثل (الشادوف، والساقية) على امتداد مجرى نهر النيل الرئيسي [1]. كما أدخل الحكـام الذين أُرسلوا من مصر أسلوب الغمر المنتظم للدلتات الداخلية في جاش، وبركات بعرض زراعة القطن. ولم يظهر أسلوب الري بالحياض في السـودان، إلا أثنـاء فتـرة الاحـتلال البريطاني. وظهرت أول محطات (طلمبات) الضـخ التـي تعمل بمحركات الديزل في بداية الحرب العالميـة الأولـى، وازداد عددها بعد ذلك في المنطقة الشمالية، وعلـى طـول المجرى الرئيسي لنهر النيل، ومجرى النيل الأزرق، وأيضا في المناطق المحاذيـة للنيـل الأبـيض. غيـر أن كبـرى مشروعات الأشغال التي مهدت لتخزين مياه الفيضـان مـن أجل إعادة توزيعها في الفترة التي يقل فيها منسوب الميـاه، كانت قد أُنجزت عام ١٩٢٥ ببناء سد وخزان "سنار" علـى النيل الأزرق؛ من أجل ري المسـاحات المزروعـة قطنًـا، الموجه إلى التصدير، وقدرة هذا الخزان الاستيعابية ضعيفةٌ،

---

(١) إبراهيم نقد: علاقات الأرض في السـودان، دار الثقافـة الجديـدة، القاهرة ١٩٩٣.



وكان قد صمم لرفع منسوب المياه؛ لتغذية قناة كبيرة تُـروي الأراضي الواقعة في سهل الجزيرة أعلى مدينة الخرطـوم، وهي المنطقة الواقعة بين النيلين. كما نص الاتفاق المبرم مع مصر عام ١٩٢٩، على حق السودان في الاحتفـاظ بـ ـ ٤ مليار متر مكعب من المياه المتدفقة سنويا. وأُنجز بناء سـد جبل الأولياء على النيل الأبيض، ورفع بعد عام ١٩٢٩ لكي يدعم تدفق النيل نحو مصر (وأصبح عديم الفائدة بعـد بنـاء السد العالي، إلا أنه يقوم بري بعض الأراضـي الزراعيـة الواقعة على امتداد الضفتين).

يكاد لا يذكر القطاع المروي عند الاستقلال عام ١٩٥٦: أقل من ٢ مليون فدان [١] تُروى بالوسائل المـذكورة آنفًـا، ومنها أقل من مليون فدان في قطاع الجزيرة، وحوالي ٢٠٠ ألف فدان من أراضي الدلتا في جاش وبركة، التي زودت من ذلك التاريخ بشبكة قنوات ري منظمة، وخصصت لزراعـة القطن، الذي كان يمثل - في ذلك الحين - الاقتصاد النقـدي للسودان. واتسعت بعد الاستقلال رقعةُ الأرض المروية إلـى أكثر من ٤ مليون فدان. وفي ١٩٥٩، أُبـرم اتفـاق جديـد

---

[١] ١ فدان يساوي ٠,٤٢ هكتار.

انتظارا لإنجاز مشروع السد العالي، حدد نصيب السودان من المياه بـ ١٨,٥ مليار متر مكعب، ونصـيب مصـر ٥٥,٥ مليار متر مكعب، كما يفقد ١٠ مليون متر مكعب بـالتبخر. فضلاً عن ذلك، ورغبة في إعادة توطين الأسـر مـن وادي حلفا التي سوف تُغرق المياه [1] أراضيه؛ تم بناء سد/ خزان على نهر عطبرة، وهو (رافد موسمي) عـام ١٩٦٤ لـري ٥٠٠ ألف فدان من الأراضي المزروعـة قطنـًا، وقصـب السكر في خشم القربة، وحجزت ربع هذه المساحة لصـالح ٥٠ ألف نسمة من الحلفاويين، الذين تحولوا إلى مـزارعين من الباطن، في ثاني أكبر مشروع للري يملكه قطاع الدولـة (وخصصت باقي المساحة لتوطين مجموعات مـن السـكان الرحل وشبه الرحـل فـي المنطقـة). وأدى فـي النهايـة سد/ خزان الروصيرص المقام على النيل الأزرق الذي أُنجز عام ١٩٦٦ إلى توسيع رقعة الأرض المروية في الجزيـرة (بحوالي مليون و٢٠٠ ألف فدان موزعـة بـين الجزيـرة والمناقل)، كما روى أراضي مزروعة بقصب السـكر فـي

---

[1] اعتمدت الحكومة المصرية مبلغ ١٥ مليون جنيه سوداني كتعويض عن الأراضي التي غرقت تحت المياه.

الجونيد، ووسع منطقة الري بالمضـخات المحاذيـة للنيـل الأبيض، والنيل الأزرق، واسـتهدفت مجموعـة المشـاريع المنطقة الشرقية الوسطى، وهي من المناطق المميزة، حسب المفهوم الآلي (الأقطاب النمو). غير أن السودان لم يسـتخدم بعد كل نصيبه من المياه.

استؤنف العمل في السبعينيات في حفـر مشـروع قنـاة جونقلي القديم، في منطقة أعالي النيل؛ توقعا لزيادة احتياجات السودان ومصر: ويبلغ طوال هذه القناة ٤٠٠ كم، من بـور حتى ملكال، وقلل حرفها من درجة التبخر، وزاد تدفق المياه السنوي بمقدار ٤ مليار متر مكعب. واستؤنفت عـام ١٩٧٨ أعمال حفر القناة، وكلف بها كونسورتيوم فرنسـي (أشـغال مرسيليا الكبرى، وهي شركة من مقاولي التنفيذ). وأنجز عام ١٩٨٣ ثلثا أعمال الحفر (بفضل حفار ضـخم ذي قـادوس دائري الحركة)، وهنا نشبت الحرب الأهليـة الثانيـة التـي ما زالت مستعرة حتى اليـوم، واسـتقبل سـكان الجنـوب المشروع منذ البداية، بشعور عدائي. ولقد صـمم لتحويـل المياه نحو الشمال؛ أي نحو مصر، تاركًـا وراءه المشـاريع الأخرى المخصصة للرعاة شبه الرحل القائمين في المنطقة،

وقد لف مصيرها سحابة من الغموض. ولقد تكيفت معيشـةُ هؤلاء الرعاة مع حركة تذبذب النهـر، ولا ينتفعـون مـن أراضيهم في الفترة الجافة؛ وبذلك يفقـدون سـبل معيشـتهم (كصيد الأسماك في الحفر المالية التي تتبقى بعـد انخفـاض منسوب المياه).

ويصبح التفاوض منذ ذلك التاريخ، وأيضا بسبب الحرب، أمرا مستحيلاً، كما يصبح من المستحيل إجراء حصر، وتقييم دقيق للخسائر التي تصيب خصوبة التربة؛ بسبب اسـتخدام أساليب الميكنة الزراعية في المنطقة الوسطى والشرقية مـن الحزام المطري.

٢/ ٠ احتلال الحيز المكاني:

عند إجراء الإحصاء السكاني عام ١٩٨٣ وهـو (تـاريخ نشوب الحرب الأهلية الثانية)، بلغ تعداد السكان الكلي فـي السودان حوالي ٢٨ مليون نسمة، حسب ما أشارت إليه آخر التقديرات، وما زال هذا العدد ينقسم إلى ٨٠ %. من سـكان الريف، منهم ١١ % من الرحل، و٢٠ %. فقط من سـكان الحضر. وتجدر الإشارةُ إلى أنه رغـم التـأثيرات العنيفـة الكبرى التي كان سببها نُشوب حرب ضروس، وأكثر تخريبا

من الحرب الأهلية الأولى، اكتسبت أنمـاط الحيـاة الريفيـة مميزات إقليمية، ولو أن اكتشافها يعود إلى زمن قيام أركـان الدولة الكولونيالية في السودان، إلا أنها تقدم دلـيلاً إضـافيا على وجود توطن بشري قديم، كما بـدأت التغييـرات فـي البروز عندما أُدمِج الإقليم في اقتصاد السوق.

وكانت الهياكل الاجتماعيـة/ الاقتصـادية التقليديـة ذات تركيبة قبلية، ومنتشرة في جميع الأنحاء. وتفسـر أسـاليب الحياة المتنوعة هذه بصورة أفضل؛ إذا ما عزونا ذلك إلـى قدرة السكان على التكيف مع طبيعة المناطق الجغرافية التي يقطنون فيها، لا على أساس انتمـاءاتهم العرقيـة، ويمثـل السكان المقيمون على ضفاف مجرى النيل الرئيسي، وقبائل السودان الشرقية، مجموعات سكان أكثر قِدما من (النوبيين، والبجة)، كما لا تتكون هذه المجموعات السكانية من القبائـل العربية التي وصلت السودان من الخارج بعـد فـي القـرن السابع؛ مثل قبائل (الجعليين والرشـايدة). وتقـوم القبائـل العربية من (البقارة) المقيمة في المنطقة الرطبة الطينية مـن السودان الجنوبي الغربي، بتربية قطعان الأبقار، ولا تربـى فيها الإبل كما هي الحال بالنسبة للقبائل القاطنة في منطقـة الصحراء الغربية، وبذلك يتمشى التقسيم الإقليمـي حسـب أساليب المعيشة التقليدية، مع التقسيم المادي المشار إليه آنفًا.

٢/ ١ التقسيم الإقليمي:

يتركز السكان في السودان الصحراوي - بطبيعة الحال - في ضفاف مجرى النيل الرئيسي، وبوجه خاص في أحواض النهر في مروي/ دنقلا، بل بصورة أكبر في بربر/ شـندي؛ حيث يوجد بعض الهطول الضعيف في فصل الصيف، يؤدي إلى نمو بعض الأعشاب، والأحراج التي يستطيع بها مربـو الماشية، تربية قطعان صغيرة في مناطقَ بعيدة عن النهـر. كما يستتبع استخدام المضخات التـي تشـغلها المحركـات، اللجوء إلى الاستثمار، وتتطور الملكية القانونيـة للأراضـي المغمورة التابعة للتجمعات السكانية في شكل (أملاك، وهـو نظام للملكية الخاصة)، وتقطن في غرب وشرق النيل قبائـلُ قوية من البدو الرحل، من مربي الإبل، وقطعـان الأغنـام والماعز، وهي قبائل الكبابيش في الصحراء الليبية، وقبائـل البجة في مديرية كسلاً الحالية، وتتكيف أنماط حياتهـا مـع الظروف المتقلقلة غير المستقرة، الناجمة عن شحة الهطول، وتتوفر المراعي الجيدة في المنطقة المجاورة لـتلال البحـر الأحمر، والهضبة الإثيوبية، مـع هطـول أمطـار الشـتاء المتقطعة، وتتكون الدلتات من جراء انسياب جداول الميـاه،

التي تأتي من الهضبة، ومن الجاش خصوصا، ويرحل بعض أفراد القبائل في الصيف مع قطعانهم إلى الهضبة الإثيوبيـة، وتصبح ملكية هذه الأراضي - بطبيعة الحال - ملكية تابعة للمجتمعات المحلية.

وتراجعت أساليب الزراعة التقليدية منذ عام ١٩٤٥ فـي السهل الطمي الواقع في منطقة الشرق، وحلت محلها أساليب الزراعة المميكنة، كما ثبت مشروع "خشم القربة" في المنطقة الوسطى من الإقليم الأوسط في المنطقة الشرقية، مجموعات السكان الرحل وشبه الرحل من القبائل العربيـة (الشـكرية، القواهلة، الرشايدة، وغيـرهم) وقبائـل البجـة (الهدنـدوة، وبني عامر، والأمرار، والبشارية).

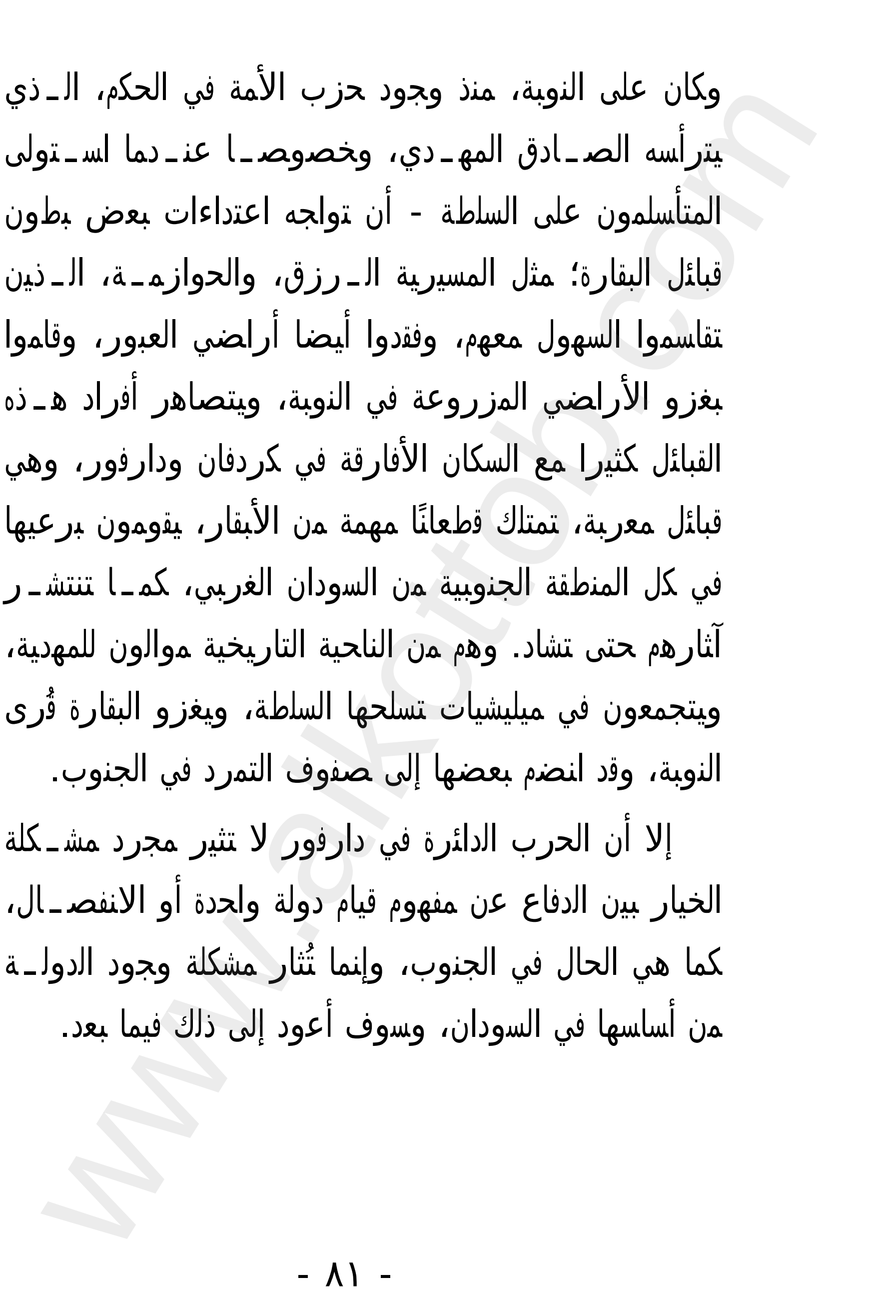
وتُعد البجة من أولى القبائل التي تقوم بتربيـة الماشـية، ولكنها تزرع القطن أيضا في الدلتات الغارقة في الجأش وفي طوكر، بينما تحول بعض أفرادها إلى عمـال مـوانئ فـي بورسودان، ويمثلهم مجلس البجة وهو كيان سياسـي، كمـا حافظوا على لهجاتهم وعاداتهم، وتتجاور مضارب قبائلهم مع الحدود الإريترية، ويدينون بالإسلام، كما يرتبطون بقطاعات السكان الناطقة بالعربية؛ مـن خـلال انتمـائهم للطوائـف

الصوفية الكبرى، وقد أعلنوا التمرد المسلح ضـد السـلطة المركزية منذ عام ١٩٩٤، وكان هذا فـي إطـار انضـمام مجلس البجة إلى صفوف التحالف الوطني الديمقراطي.

تزداد الكثافة السكانية في السهل الأوسط مـن المنطقـة الواقعة بين النيلين، ولا سيما في الوديان الطميية الغنية التي تُروى بالغمر، فضلاً عن المصطبات المحاذية التي تُـروى بالوسائل الميكانيكية، مع الاستخدام المتزايد للمضخات التـي تعمل بالمحركات، وتمثل الهضبة - في أماكن أخرى - تربةً صالحة للزراعات الجافة والرعي، ولم تَعد توجـد هياكـلُ سكانية تقليدية في هذا السهل، ولا في إقليم الخرطوم، وقـد تعرضا لتغييرات جوهرية. وعلى العكس من ذلـك، كلمـا اتجهنا نحو الغرب، وأيضا كلما ابتعدنا عن الوسط، ظلت هذه الهياكل أكثر تماسكًا وسليمة لم تمس، بل لم يـؤد اسـتغلال الصمغ العربي (المستخرج من شجرة السنط) إلى حدوث أية تغييرات جوهرية، ولا تحتاج هذه الشجرة إلى عناية خاصة، ولا تخضع الأراضي لنظام (الملك) إلا بالقرب من القُـرى، عندما تُجتث الأحراج في أراضي القـز لمزاولـة زراعـة (الذرة)، وتسود المنطقة الغربية من السودان فـي (مـديرتي

كردفان ودارفور)، أنماط معيشة تقليدية، وتئول ملكية الأرض إلى المجتمعات المحلية، ويستخدم أسلوب العمل اليدوي، وتطول فترات راحة الأرض من الزراعة بعد حرثها. كما تعتبر المرتفعات المعزولة في جبال النوبة، وجبل "مارا" من المناطق كثيفة السكان، ويعيش فيها سكان الجبال المقيمون، الذين يرتبطون بالزراعة المكثفة، وتربية الماشية، وتُجهز التربةُ للزراعة على المنحدرات في شكل مصاطب، وتحفر مجاري الجداول والقنوات في الصخر، ويعيش السكان في قرى تتكون من أكواخ مكدسة على طول مجرى المياه.

يوجد في جبال النوبة، جنوب كردفان، أكثر من ٥٠ جماعة عرفية، تتحدث بلهجات محلية متعددة.. وتمارس طقوسا دينية أفريقية، وتنتشر المسيحية والإسلام في هذه المنطقة أيضا. ويقاوم السكان بالسلاح محاولاتِ الحكومات المتعاقبة لوضع اليد على أراضيهم، بغية التوسع في الزراعة المطرية المميكنة لفائدة عملائها، ولقد مهدت بعض القوانين الجديدة الصادرةُ الطريقَ لمنشآت الدولة، ومنها (شركة الزراعة المميكنة)؛ لكي تضع يدها على الملكيات الصغيرة،



وكان على النوبة، منذ وجود حزب الأمة في الحكم، الذي يترأسه الصادق المهدي، وخصوصا عندما استولى المتأسلمون على السلطة - أن تواجه اعتداءات بعض بطون قبائل البقارة؛ مثل المسيرية الرزق، والحوازمة، الذين تقاسموا السهول معهم، وفقدوا أيضا أراضي العبور، وقاموا بغزو الأراضي المزروعة في النوبة، ويتصاهر أفراد هذه القبائل كثيرا مع السكان الأفارقة في كردفان ودارفور، وهي قبائل معربة، تمتلك قطعانًا مهمة من الأبقار، يقومون برعيها في كل المنطقة الجنوبية من السودان الغربي، كما تنتشر آثارهم حتى تشاد. وهم من الناحية التاريخية موالون للمهدية، ويتجمعون في ميليشيات تسلحها السلطة، ويغزو البقارة قُرى النوبة، وقد انضم بعضها إلى صفوف التمرد في الجنوب.

إلا أن الحرب الدائرة في دارفور لا تثير مجرد مشكلة الخيار بين الدفاع عن مفهوم قيام دولة واحدة أو الانفصال، كما هي الحال في الجنوب، وإنما تُثار مشكلة وجود الدولة من أساسها في السودان، وسوف أعود إلى ذلك فيما بعد.

ظلت أساليب المعيشة التقليدية فـي السـودان الجنـوبي متماسكة أكثر مما كانت عليه الحال في الشمال؛ بسبب عزلة هذا الإقليم، وتكيفت بوجه خاص مع حالة الميـاه، وسـيادة النظام الأسري الذي يعتمد على الوشائج، والروابط العائليـة القائمة بين وحدات الأسر (البيوتات) البسيطة فـي الشـمال، والجنوب التي لا تستطيع إعالة نفسها: أي تتخذ شكل أنشطة، تعتمد أساسا على مساهمة الجماعة في النشـاط الزراعـي، وهذا أمر لا غِنى عنه، ومن هنا تظهـر أهميـة الصـلات الأسرية. وتباشِر الأنشطة المعيشية على نحو جمـاعي فـي الجنوب؛ مثل أنشطة صيد السمك، والقنص وجمـع الثمـار، باعتبارها مورد رزق وحيد لفترة معينة من السنة، كما تظهر بعض التخصصات في الشمال؛ بسبب التكيف مع الظـروف الطبيعية، وتتكون الجماعات من مربي الماشية التـي تنتقـل تبعا لاختلاف المواسم بين السهول الغارقة، والهضـبة ذات التربة الحديدية التي تحاذي الجهة الغربية. بينما يعتمد نشاط السكان الأساسي في المنطقة الجنوبية الغربيـة، والمنطقـة الجبلية في الجنوب الشرقي، على الزراعة، ولكن سواء كان هؤلاء السكان من الرحل أو المقيمين، فنـادرا مـا يتجـاوز

تنظيمهم الاجتماعي مستوى تنظيم القرية، أو التنظـيم علـى مستوى مجموعة من القرى، ويوزع السكان شبه الرحـل - مثل النوير - شهور السنة، بين الإقامة في القرية، والإقامـة في معسكرات الترحيل (المؤقتـة)، وانتظمـت مـن حيـث الأساس أكثر القبائل الإثنية قوة؛ مثـل الزانـدي، والـدنكا، والنوير والشلك، في شكل حركات تمرد مسـلحة، وكانـت موجودة طوال الفترة الكولونيالية، وهـم متواجـدون كـذلك طوال الفترة التاريخية المعاصرة في السودان، مـع وجـود فارق بين اليوم والأمس، يتمثل في استطاعتهم اليوم الحصول على الأسلحة العصرية الحديثة. ومن هنا ندرك أهمية البيئـة وتأثيرها في إقامة، وتنقل، وتحرك الشعوب النيلية في السهل المغمور، الذي يخضع لتعاقب مواسم الفيضـان المنتظمـة، ومواسم الجفاف، إلا أن تنوعها من عام إلى آخر، لا يجعـل إقامتهم أو ترحالهم متسقًا دائما مـع التقسـيمات السياسـية والعرقية [١]، فضلاً عن أن الجزء الغالب من هذه الجماعات

---

(١) Cf Douglas. H. Gohnson, Enforcing separate identities in the southern Sudan. The case of the nilotes of the upper Nile, under the direction of J. P. Chretien and G. Prunier, Karthala – ACCT. ١٩٨٩. pp ٢٤٥ – ٢٤٥.

لها تقاليدها الخاصة، وتحمل أراضيهم أسماءهم، ويتكـاثرون اجتماعيا بصورة مستقلة عن المجموعات الأخرى، كما أنهم يميلون إلى تكوين وحدات اقتصادية، وتنظيم الغزوات مـن أجل الاستيلاء على الماشية، وفي النهاية.. فهـم مطـالبون بقبول المفاهيم التي يفرضها عليهم نظام تدعمه سلطةُ الدولة.

٢/ ٢ التعددية اللغوية:

يمكن تصنيف السكان، رغم ما يتخلل ذلك من تعقيد؛ إما إلى سكان رحل، أو سكان مقيمين؛ اسـتنادا إلـى معيـار اللغـة، وباستثناء لغات (خويزان) في أفريقيا الجنوبيـة، توجـد كـل المجموعات اللغوية الأفريقية ممثلة في السـودان؛ أي حسـب تبويب "جرينبيرغ [١]"، فإن مجموعة عائلات اللغات الكبـرى، هي اللغات الكونغو/كردفانية، والنيلوصحرانية، وهي الأكثـر انتشارا في السودان، ثم اللغات الأفروآسيوية. وقـد وصـلت السودان بسبب وقوعه على مفترق طـرق هجـرات نشِـطة، اتخذت شكل أمواج متعاقبة من القادمة من مصـر وأثيوبيـا، ومناطق قبائل البربر، والجزيرة العربية، وأفريقيا الغربية، ومن أماكن أخرى، كما حدثت هجرات في الاتجاه المعاكس أيضا.

---

(١) Languages in Africa, ٢nd, Mouton, la Hay ١٩٦.

ونستطيع أن نتبين من تصنيف عام [1] أكثر، أنه فضـلاً عن وجود لهجات متعددة في جنوب السودان، توجد مجموعة اللغات الحامية/ السامية التي تشتمل علـى العربيـة (اللغـة الرسمية، والمحلية الأكثر انتشارا في السودان)، فضلاً عـن لهجات "البجة" ومجموعة اللهجات التي تتميز بها كل المنطقة السودانية، ومنها المجموعات التاريخية المحليـة (النوبيـة، والفونجية، والفورية)، وغيرها مما جاء من الغرب السوداني (زاغاوي، وفلاتا).

يسكن النوبيون، وهم أصل أول هيكل سياسي فوقي، فـي المنطقة المجاورة للمجرى الرئيسي لنهر النيل؛ ابتـداء مـن الخرطوم حتى الحدود مع مصر (وفيما يتجاوز ذلك)، ولقـد حولت الظروف العصبية هـؤلاء المـزارعين المـرتبطين بأراضيهم إلى مجموعة من السكان المهاجرة نحو المنـاطق الحضرية في مصر والسودان، ويزاولون فيها كافـة أنـواع الحِرف. كما يحترفون التجارة في السودان؛ أسـوة بسـكان

---

[1] راجع من أجل تصنيف مفصل: كاترين ميلار (بالتعاون مع هاشم م صالح) اللغات، والهويات، في السودان المعاصر، الكتاب السـابق ص ٨٧ حتى ١١٢.

الحضر الآخرين، ويقيمون في خشم القربة، وفي مدينة (حلفا الجديدة) طواعية، تاركين للـوكلاء مهمـة العنايـة بـإدارة أملاكهم من أرض زراعية، ويمثلون في الخرطوم الفئة التي تتخرج من بينها الإطارات السياسية، والمثقفة في الأمة.

وهم مسلمون كما هو حال غالبية سكان شمال السودان، ومصر، ورغم ذلك يحتفظون بلهجاتهم التـي تنتمـي إلـى مجموعة اللهجات النيلية الصحراوية، وترتبط بهـا لهجـات النوبة التي يتحدث بها سكان جبال كردفان، وقد أسلم جـزء منهم، مع بقاء الجزء الآخر على مسيحيته، أو ظـل علـى انتمائه الديني الأفريقي الوثني التقليدي، وتعد اللهجات النوبية المجموعة اللغوية الوحيدة في السودان التـي يمكـن اقتفـاء أثرها على امتداد الألفية. وتكونت أسرات حاكمة قوية مـن سلالات الفونج والفور أصلاً، وتنازعت مقاليد السلطة فـي القرن السادس عشر حتى القرن التاسـع عشـر، وبسـطت سيطرتها على غرب السودان حتى النيـل الأبـيض، ولقـد اختفى اليوم شعب الفونج، ولو أن بعض الجماعات لا تـزال تزعم انتماءها إليهم. وتنتسب لهجة الفور كلهجات زغـاوي، وفالاتا، إلى المجموعة الكُبرى من لهجات السـكان النيليـين

الصحراويين، والزغاوي هم من بدو الصحراء الرحل، ذكرهم الرحالة العرب كثيرا، وميز الإدريسي بينهم وبين السكان البربر، وتحدث عنهم اليعقوبي من قَبله بثلاثة قرون، وقال إنهم من نفس المنطقة مثل النوبيين والبجة وغيرهم. ورغم عدم أهمية ذلك اليوم، خرجت منهم أسرات حكمت مملكة كانم وغيرها من مجتمعات دويلة الهوسا في منطقة الساحل، كما هيمنوا - فيما يبدو - على المنطقة التي امتدت من فزان حتى النوبة.

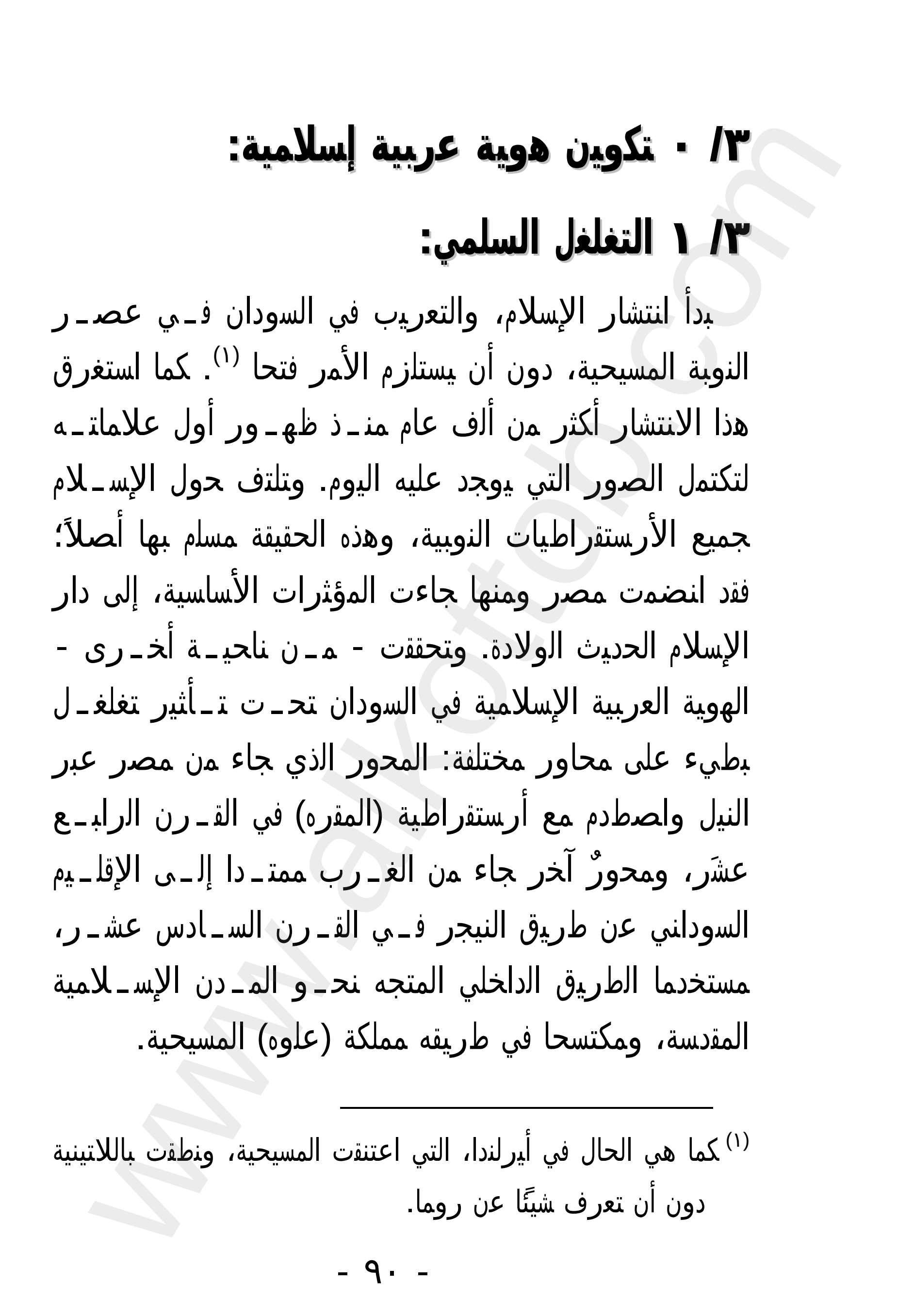
يتشابه في الجنوب النوير والدنكا من حيث السمات البدنية، وهم من المجموعات النيلية الشمالية، ويتحدثون بلهجات مختلفة، ولهم أعرافٌ؛ مما يدفع إلى الاعتقاد بأنهم من أصل مشترك [1]. كما يشكل "الشلك" وغيرهم من الإثنيات الأقل أهمية التي تنتمي لغويا إليهم، عن طريق لغة (لوو، وأنواك) تقسيما آخرا فرعيا تعود جذوره إلى حِقبة الحضارة النيلية في الشمال. ولقد صنف "أزاندي" المديرية الاستوائية؛ مثلما تصنف اللاتوكو، والتوبوسا في فئة مجموعة اللغات النيلية الوسطى.

---

[1] انظر العمل المهم الذي أُنجز أثناء الفترة الكولونيالية بقلم E. E . Evans – Pritchard الذي تناول فيه الإثنيات في الجنوب.

وينتظم السكان المعربون في الشمال في مجتمعات غربية على المجتمعات السكانية المحلية؛ مثل المجتمعات القبطيـة الآتية من مصر، أو الفلاتة، وينحدر الفلاتة أصلاً من مناطقَ مختلفة، تقع في غرب أفريقيا، ويتحدثون بلهجـات مختلفـة، ويمثلون ٦ % من مجموع تعداد السكان، وشجعتهم السلطات الكولونيالية على الإقامـة فـي الأراضـي التابعـة للدولـة كمزارعين، ولا سيما في الجزيـرة، دون أن يمنحـوا حـق المواطنة السودانية، وتعتبر الخريطة اللغوية الأكثر تجانسـا هي الخريطة الخاصة بإقليم الخرطوم حيـث يوجـد فيهـا ٩٦ % من السكان الذين يتحـدثون اللغـة العربيـة، إلا أن تدفقات المهاجرين إلى العاصمة من الغرب، ومن الجنوب قد غير من هذه الخاصية. ونجد في الشرق أيضا أن البجة، وهم من نفس العائلة الكبرى الحامية/ السامية مثلهم مثل العـرب، قد أقاموا في المنطقة منذ عصور موغلة في القدم، وحافظوا على لهجاتهم (التو بدوية، والتيجرية) رغم الاحتكاك الـدائم مع القبائل العربية.

إلا أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية التي انتشرت فـي كل مكان، وتستخدم كلمة اتصال في المناطق التي لا تتحدث اللغة العربية، وصارت الأغلبية ثنائية اللغة، مثلما هي الحال في مديرية كسلاً؛ حيث يوجد ٣٦ % من السكان من العرب فقط، بينما ٥٠ % من البجة. وكما هي الحال فـي الجنـوب بين الشلك النيليين، الذين يزعمون أنهم مؤسسو سلطنة الفونج في سنار في القرن السادس عشر.. وأصبحت اللغة العربيـة اللغة السائدة في كل مكان، وتستخدم اللغة العربيةُ في المنطقة الحضرية للتعبير، والاتصال، بل أصبحت أيضا اللغـة الأم لأطفال الأقليات العرفية، ومع ذلك، ودون أن تُثيـر قضـية اختيار العربية كلغة وطنية، انضمت كل التيارات السياسـية وقياداتها، إلى صفوف المعارضة لنظام الحكـم العسـكري المتأسلم، فضلاً عن انضمام مؤيدي الحكم الذاتي، والجماعات التي اعتنقت الإسلام في الجنوب إلى صـفوف المتمـردين، بالإضافة إلى التيارات الأخرى في الغرب والشرق، وتيـار الشمال الذي طالب بإعلان الدولة العلمانية، مؤكدين جميعـا التمسك بالتعددية الثقافية، والدينية في السودان.



٣/ ٠ تكوين هوية عربية إسلامية:

٣/ ١ التغلغل السلمي:

بدأ انتشار الإسلام، والتعريب في السودان في عصر النوبة المسيحية، دون أن يستلزم الأمر فتحا [١]. كما استغرق هذا الانتشار أكثر من ألف عام منذ ظهور أول علاماته لتكتمل الصور التي يوجد عليه اليوم. وتلتف حول الإسلام جميع الأرستقراطيات النوبية، وهذه الحقيقة مسلم بها أصلاً؛ فقد انضمت مصر ومنها جاءت المؤثرات الأساسية، إلى دار الإسلام الحديث الولادة. وتحققت - من ناحية أخرى - الهوية العربية الإسلامية في السودان تحت تأثير تغلغل بطيء على محاور مختلفة: المحور الذي جاء من مصر عبر النيل واصطدم مع أرستقراطية (المقره) في القرن الرابع عشَر، ومحورٌ آخر جاء من الغرب ممتدا إلى الإقليم السوداني عن طريق النيجر في القرن السادس عشر، مستخدما الطريق الداخلي المتجه نحو المدن الإسلامية المقدسة، ومكتسحا في طريقه مملكة (علوه) المسيحية.

---

[١] كما هي الحال في أيرلندا، التي اعتنقت المسيحية، ونطقت باللاتينية دون أن تعرف شيئًا عن روما.

لم يعتبر الرحالةُ العرب بلاد النوبة بلادا غريبة علـيهم؛ حيث يعد البحر الأحمر جسرا - أكثر منه حـاجزا - بـين الجزيرة العربية ومصر، كما يمكن الوصول إلى السودان من خلال الطريق البري عبر سيناء. ولا يفصل الجنوب الغربي العربي، عن الحبشة القريبة، إلا مضيقُ باب المندب. وحدثت الهجرات البشرية في كل العصور. إلا أن تسلل الجماعـات العربية الإسلامية، التي اخترقت النوبة، كان قد بدأ من مصر من نقطة انطلاقها في أسوان، ولم يحدث ذلك من الجزيـرة العربية. وكان التغلغل يتخذ في بعض الأحيان شكل الغزوات لجمع الأسلاب، غير أنه كثيرا ما يتخـذ صـورة مسـالمة، وابتداء من عام ٦٥٢ م وقعت معاهدة عدم اعتـداء، وهـي معاهدة (البقط) أرست قواعد العلاقات التجارية، واضـطرت النوبة المسيحية أن تدفع جزية تتألف من العبيد (٣٦٠ عبـدا في السنة) مقابل هبات (لم يجـر تحديـدها) مـن الحبـوب ومنتجات أخرى، واستمر سريان بنود هذه المعاهـدة لفتـرة ٦٠٠ عام، وكان يجري أمر العبيد من جبال النوبة.

عملاً بأحكام المعاهدة المشـار إليهـا أعـلاه؛ يسـتطيع المسافرون والتجار التنقل بحرية، ولكـن لا يصـرح لهـم بالإقامة الدائمة، وكانت ممنوعة من كلتا الجهتـين، وكانـت عملية الاندماج تتم من خلال التزاوج والمصـاهرة، أو مـن خلال انتهاك أحكام القانون، وبلغت إحدى الحمـلات التـي نظمها (العماري)، الذي انطلق من صعيد مصر، على رأس بعض العشائر من قبائل عربية من البدو الرحل، وهي قبائل (ربيعة) و(جهينة)، أراضي البجة؛ (أي: الأراضي الواقعـة خارج السلطة النوبية).

وأقامت بعض هذه العناصر بين السكان النـوبيين الـذين سكنوا الأراضي الواقعة بين الجنـدل الأول والثـاني، كمـا استوطن آخرون بين أفراد البجـة، وتـدل شـواهد قبـور المسلمين على الوجود العربي الذي يعود تاريخه إلى القرنين التاسع والعاشر، وكان قد تم اكتشافها - على سبيل المثال - في (كلابشة) جنوب الجندل الأول، كما أزعج البيـع غيـر المشروع للأراضي الزراعية إلى عرب قبائـل (قحطـان) و(ربيعة) و(قريش) التي كانـت تسـكن أسـوان، الحـاكم (المريس) الذي عرض هذه المسألة على الخليفة المأمون عام

٨٣١ م عندما كان يـزور مصـر. ورفضـت مجموعـة المحققين، الذين أرسلهم الخليفة، الشكوى النوبيـة، وسـيطر العرب تدريجيا على وسائل الإنتاج، مع إرسال الذهب وغيره من المعادن النفيسة المستخرجة إلى المراكز التجاريـة فـي مدن الخلافة العباسية. وظهرت بعض عناصر قبائل (ربيعة، وجهينة) في الأجيال التالية عن طريق التزاوج، في طليعـة السكان المهمشين، مقارنة بوضع سكان الممالك المسـيحية، ولكنهم اشتركوا أثناء العصر الفاطمي في حركـة التجـارة الكبرى التي كانت تمر عبر البحر الأحمر، كما أقاموا، فـي صعيد مصر، المملكة العربية النوبية مملكة بنو (كنـز) [(١)]، واستولوا على موانئ البحر الأحمر، وسيطر عليهم فيما بعد المماليك [(٢)]، وهم عناصر فرقة عسكرية غير عربية كانـت قد استولت على السلطة في مصر عام ١٢٥ م، كما نصـب

---

(١) حرفيا من يحملون اللقب المشرف لكنز الدولة.

(٢) وهم - من حيث الأصل - رقيق ناطقون بالتركيـة تـم أسـرهم، وتحويلهم إلى مقاتلين، وهم الوحيدون في المنطقة الذين تمكنوا من وقف الزحف المغولي، واستمروا في حكم مصر، حتى تحولت إلى ولاية عثمانية عام ١٥١٦.

المماليك عام ١٣١٧ م على عرش مملكة (المقرة) أحد أفراد هذه السلالة الأرستقراطية، وحولوا الكنيسة في دنقـلا إلـى مسجد [١].

لم يعِر، على ما يبدو، الرحالة العرب التفاتًا إلى اعتنـاق ملوك دنقلا الإسلام، ولم تخضع الموانئ السـاحلية النشـطة مثل العيذاب القريبة من منطقة المناجم، وفيما بعد سـواكن، ودهلك، ومصوع في (الحبشة) للساطة النوبية، كمـا ظلـت دون ارتباط مع الداخل، باستثناء منطقة مناجم (قـوس) فـي أبي حمد، التي سيطرت عليها عناصر عربية متحالفـة مـع البجة، وأثار التقدم المملوكي حركة تراجع من القبائل العربية نحو الجنوب، شمال دنقلا، ونحو الغرب، ونشـطت عمليـة الأسلمة والتعريب بفضل السكان المحليـين الـذين اعتنقـوا الإسلام منذ وقت قريب، وزعموا أنهم من سـلالة عربيـة. ومهدت - في القرنين السـادس عشـر والسـابع عشـر - الإمارتان الإسلاميتان المكونتان مـن السـكان الأصـليين، الطريقَ لولادة الكيان السياسي السوداني.

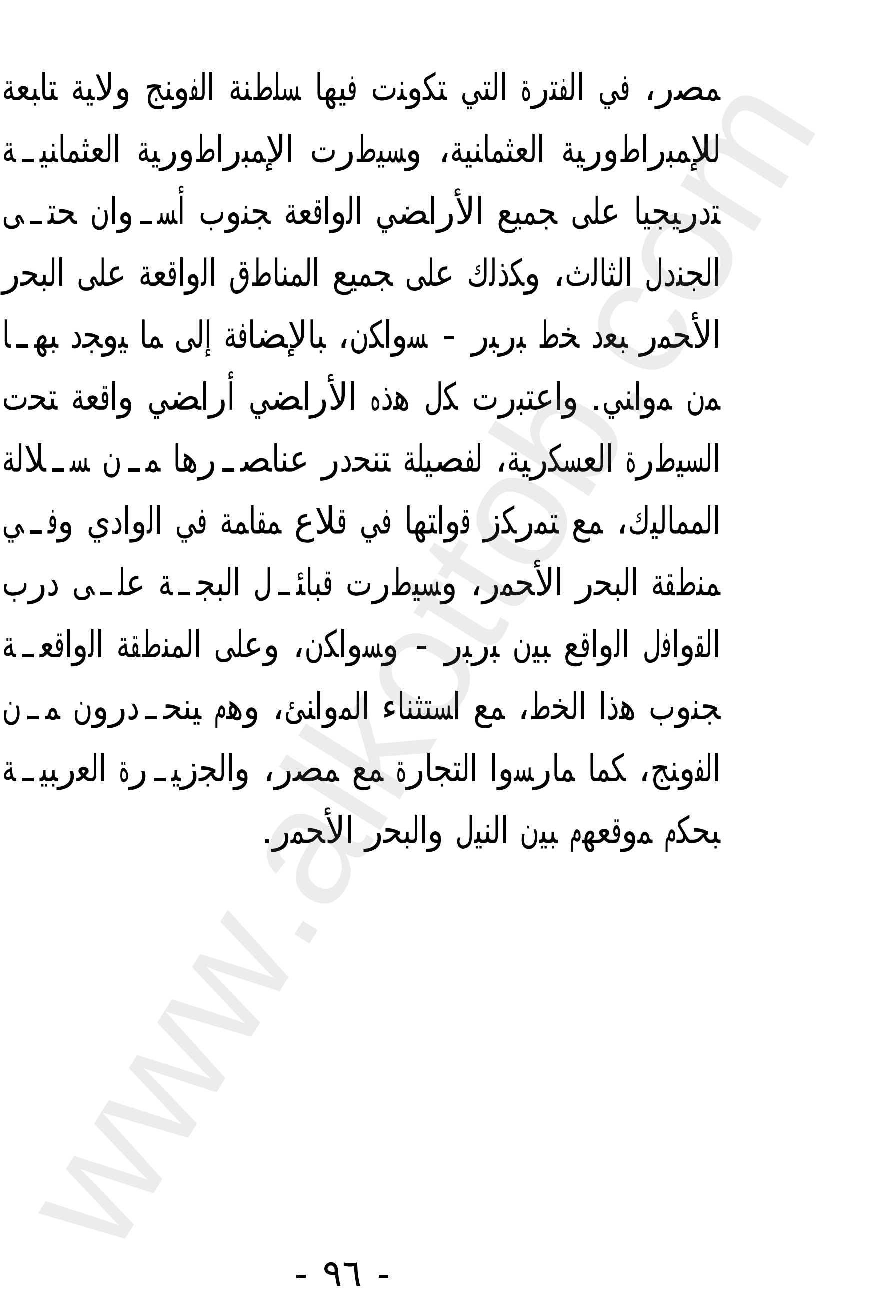
---

[١] هناك ما يدل على ذلك كتابة.

٣/ ٢ سلطنة الفونج في سنار:

اكتسحت سلطنة الفونج كل الممالك المسـيحية، وأعلـن سلاطينها أنهم ينحدرون من سلالة الأمويين، واعتمدوا فـي حكمهم على عساكر من العبيد المسلحين، وتركزوا منذ القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر فـي سلسـلة مـن السلطنات الممتدة من الجندل الثالث حتى الهضبة الإثيوبيـة، كما ضمت إليها سهل الجزيرة، أي منطقة شاسعة في اتجـاه الشمال، وأكثر اتساعا، مقارنة بمساحات الممالـك النوبيـة المسيحية القديمة، وتمتد مساحة هذه الأراضي حتـى تصـل البحر الأحمر شرقًا، ثم إلى أقصى الشمال حتى تبلغ طـرق القوافل التي تربط بين بربر، وشندي، وسواكن، وتجـاوزت الحدود التي تكونها النيل الأبيض في الغرب.

ولكن حدث ذلك كله أثناء النصف الثـاني مـن القـرن السابع عشر، ولفترة زمنية قصيرة فقـط، كمـا اسـتوعبت السلطنة الإسلامية الصغيرة في جبل تيجـالي (الواقـع فـي أقصى الجزء الشمالي الشرقي من جبال النوبـة)، وتكونـت هذه المملكة عام ١٥٣. م تقريبا في نفس وقت ظهور سلطنة سنار، ولعبت دور الوسيط في تجـارة العبيـد. وأصـبحت



مصر، في الفترة التي تكونت فيها سلطنة الفونج ولاية تابعة للإمبراطورية العثمانية، وسيطرت الإمبراطورية العثمانية تدريجيا على جميع الأراضي الواقعة جنوب أسوان حتى الجندل الثالث، وكذلك على جميع المناطق الواقعة على البحر الأحمر بعد خط بربر - سواكن، بالإضافة إلى ما يوجد بها من مواني. واعتبرت كل هذه الأراضي أراضي واقعة تحت السيطرة العسكرية، لفصيلة تنحدر عناصرها من سلالة المماليك، مع تمركز قواتها في قلاع مقامة في الوادي وفي منطقة البحر الأحمر، وسيطرت قبائل البجة على درب القوافل الواقع بين بربر - وسواكن، وعلى المنطقة الواقعة جنوب هذا الخط، مع استثناء الموانئ، وهم ينحدرون من الفونج، كما مارسوا التجارة مع مصر، والجزيرة العربية بحكم موقعهم بين النيل والبحر الأحمر.

رغم الغموض الذي يحيط بمنشأ الفـونج وسـلطنتهم [1]، وأصل القوى السياسية العسكرية التي قامـت بإنشـاء تلـك السلطنة، يتبلور أصل الفونج من حيث الأساس: في صـورة قوتين متحالفتين؛ فتحتا كل الأراضي الواقعـة بـين دنقـلا، والجزيرة، وقادها رئيس الفونج عمارة دنكس، وشيخ القبيلـة العربي عبد ا جماع، وتمثل تقاليد الفونج تقاليد أحد بطـون قبيلة قواسمة. كما يرتبط اسم مملكة علوة القديمة التي يوجد موقع عاصمتها الجديدة شمال سوبا، باسم (عمـارة) رئـيس هذه القوى المتفوقة، ولقد وصفه أحـد الرحالـة فـي ذلـك العصر[2]، بأنه أمير أسود يحكم سكان من السود والبـيض.

---

[1] قضية منشأ الفونج ظلت دون إجابة، للحصول على تفاصيل تاريخية عن السلطنة. انظـر o. g. s Crawford. The fung Kingdom of sennar, Gloucester ١٩٥١, Research by J. L. Spaulding ولا سـيما أطروحته، ملوك الشمس والظلال ـ تاريخ ولايات عبد ا في سلطنة عمـال سنار فيما بين ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠، جامعة كولومبيا ١٩٧١، تاريخ الفونج فـي بداية القرن التاسع عشر مترجم إلى الإنكليزية، المؤلف H. A. MacMichael تاريخ العرب في السودان، نيويورك ١٩٦٧، الطبعة الثانية، المجلد الثاني، ٧٥، الصفحة ٣٥٤ إلى ٤٣٤.

[2] David Reuheni الذي ادعى أنه أحد أخوة حاكم مملكة يهودية في الجزيرة العربية، سافر متنقلاً مع عمارة عدة شهور عام ١٥٢٢ م.

واستولى عبد ا   على إمارة (قري) المطلة على مجرى النيل الرئيسي، جنوب سوبا، حتى دنقلا.

ومهما يكن من أمر، ذكر الرحالة العرب في مطلع القرن السادس عشر، قصص الفونج الذين حملوا أسماء عربية يعود أصلها إلى أسرة الأمويين [1]: وأقاموا في سـنار وبسـطوا سلطانهم على كل الجزيرة، وارتبطوا في الجنـوب بعشـيرة العبدلاب التي كانت مثل الجعليين، والشايقية تفرض مكوسـا على مرور قوافل التجارة التي تعبـر المراكـز التجاريـة، وانتهت العلاقات التي استمرت مدة قرنين، بعقد تحالف نادرا ما نُقض، وسويت المنازعات وديا.

كانت الظروف الطبيعية مناسبة لإقامة سـلطنة عبـد ا التي كانت تشبه المملكة النوبية القديمة نبته/ مروي، واتسعت رقعتها حتى بلغت مجرى فرعي النهر الرئيسيين في الوادي، وسيطرت على نقاط تلاقي طـرق القوافـل بـين بربـر -

---

[1] مؤسس السلالة العربية الأموية، الذي استمر حكمه من ٦٦٠ م إلى ٧٥٠ م وعاصمته في دمشق، وينتمي إلى إحـدى بطـون قبيلـة الرسول (قريش) وقريب الخليفة الثالث (عثمان الذي جمع أجـزاء أول مصحف)، واستخدم الأمويون لقب الملك في حكمهم.

سواكن، نحو البحر الأحمر، ودنقلا قـديما، ونحـو أسـيوط (على درب الأربعين). واستفادت أراضي الفـونج كثيـرا، وبوجه خاص عاصمتهم سنار؛ وتقع علـى النيـل الأزرق؛ حيث توجد أكثر المناطق خصوبة في السـودان. وذكرهـا الرحالة كثيرا في معرض مشاهداتهم، وأشاروا إلـى درجـة العناية الفائقة في زراعاتها، مع التخصص فـي زراعـات معينة (بقولية من حنطة، وشعير، وذرة، والأرز، مع زراعة القطن على طول امتداد ضفاف النهر، وفي أراضي الهضبة التي تسقط عليها الأمطار)، واستطاعت سنار أن تلعب أيضا دور الوسيط في عمليات التبادل التجـاري مـع مصـر - وبواسطتها مع بقية الإمبراطورية العثمانيـة، وأيضـا مـع المملكة الحبشية، ونظمت الخدمات الجمركية بين المملكتين، وقسمت حصيلة المكوس، والرسوم بينهما. وتحولت الجزيرة بعد زراعة القطن في القرنين السابع عشر، والثامن عشـر- إلى مورد للمنسوجات المصدرة إلى البلاد المجاورة، وكانت المنتجات التي جاءت من الحبشة، وفرنسا، ومصر، والنمسا معروضة في أسواق أسوان، وسنار.

نشط في أول القرن الثامن عشر، خمسة عشـر مركـزا تجاريا، لا سيما في بربر، والدامر، وشـندي، وواد مـدني، وسنار التي لم تتجاوز أهميتُها - فيما يبدو - أهميـة مدينـة متوسطة، حتى مقارنة بذلك العصر، وكان يقيم فيها ٣٠ ألف نسمة، من المدنيين والعسكريين، ولا يعني ذلك أننا نقف أمام كيان سياسي مركزي قوي، ولكن بالأحرى مجـرد تجمـع للسلطنات الموالية لبعضها، ولكنها تتمتع بحكم ذاتي، ويوجد بها سلطان وجيش، وهو على ما يبدو الحل الوحيد الممكـن في ذلك العصر بالنسبة لأراضٍ مترامية الأطراف، وعلـى مسافة بعيدة عن بعضها البعض، وفي عصر كانت وسـيلة التنقل والاتصال الوحيدة المتاحة فيه، كانت باستخدام الدواب أو عن طريق الزوارق التي تنتقل في نهر النيـل صـعودا وهبوطًا. وقد احتفظ أحفاد "العبدلاب" في (قـاري) بمنـاطق نفوذهم، وكانت الخطوط الفاصلة لنفوذهم بصورة عامة، هي الحدود الجغرافية الواقعة بين الجـزء الشـمالي الملاصـق لساحل البحر الأحمر، والجزء الأوسط الذي يبدأ من كردفان. ولم يتمكن سلاطين الفونج من إحلال أرستقراطية المحاربين الأحرار، برجال القوات التي يعتمد عليها الحاكم، التي تتكون

من (سجناء النوبة، وعبيـد تـم شـراؤهم، أو مـن الفـور المنفيين). ونشأت ظروف أخرى مواتيـة، وتكونـت قـوى سياسية عسكرية جديدة، بقيادة أفراد الأسرة الحاكمة بالوراثة من عشيرة "أبو ليكالك"، ونشبت صراعات داخلية، واتجهت سلطنة دارفور إلى التوسع نحو الشرق؛ مما سـهل دخـول محمد علي إلى "سنار" في مطلع القرن التاسع عشر. ولم يعد لقوى الفونج السياسية وجودٌ من هذا التاريخ فصـاعدا، بـل اختفت آثار ومعالم سنار القديمة، بينما ظلت معالم عاصـمة الفور قائمة، واستمر وجودهم لمدة قرن آخر مـن الزمـان. واحتفظت المدينة بتخطيطها القديم، وبمبانيها التي تعود إلـى عصر السلطنات.

٣/ ٣ سلطنة الفور في دارفور:

قاوم الفور في منطقة جبل مرة، في أقصى الجزء الغربي من السودان - ممثلي السلطات التركية المتعاقبـة، وأيضـا سلطة المهدية، والاستعمار الإنكليزي [1]. وأصـبحت هـذه المنطقة مركزا لأسرة (كايره) [2] الفورية، ومؤسسها حسـب رواياتهم هو سليمان سولونج دنجو [3]، الذي نشـر سـلطانه على الإقليم كله في النصف الأول من القرن السابع عشـر، وقيل إنه ولد لأم من الفور، وأبٍ عربي، وتعود قرابته إلـى

---

[1] انظر عثمان إبراهيم، مأزق الحكم البريطاني في جبال النوبة ١٨٩٨ حتى ١٩٤٧، جامعة الخرطوم.

[2] الأعمال المتخصصـة R. S. O Fahey, This is the Growth and development of the Keira sultanate of Darfur, London Univesity, ١٩٧٢ in collaboration with J. L. Spaulding. ١٩٨٠ Kingdoms of the Sudan, London ١٩٧٤, and State and Society in Dar Fur London.

[3] وتدل هذه العبارة بلغة الفور على (العرب).

العباس [1]، وهي - على أية حال - أولى الأسر الثلاث التي تعاقبت على الحكم واعتنقت الإسلام، وهذا حسب مـا أورده السرد الشفهي التقليدي الذي سجله رحالة القرن التاسع عشر. إلا أن الفور حافظت على هويتها اللغويـة: وصـنفت كمـا شاهدنا، ضمن فئة المجموعة النيلية الصحراوية، ورغم ذلك لم تكن مجموعة فرعية متميزة، ويبدو أنها لم تـرتبط بأيـة لهجة أخرى في الإقليم.

---

[1] عم الرسول، ومؤسس الأسرة التي أسقطت حكم الأمويين، وأنشـأت الإمبراطورية العباسية (٧٥٠ ـ ١٢٥٠)، انتقل مقر الخلافة مـن دمشق إلى بغداد، وكان تنظيمها أكثر تكيفًا مع متطلبات واحتياجات الإسلام، ولم يعد الخليفة ملكًا، ولكنه أصبح أميرا للمؤمنين، وإماما يؤم المسلمين في الصلاة، ولقد تبلورت في عصر العباسيين سمات المجتمع، والثقافة الإسلامية التقليدية، التي تمخضت عـن تمـازج العرب مع الشعوب، في تلـك الحقبـة الزمنيـة علـى الحـدود، مجموعات قامت بالجهاد، كما كانت عليه الحـال علـى الحـدود السودانية في الشمال، وشن الغزوات بهدف النهب دون وجود فكرة الفتح، وتتخذ شكل مجتمعات صغيرة شبه دينية.

ظلت سلطنة (كيرا) قائمة لعدة قرون، وفتحها لأول مـرة عام ١٨٧٤ جيش خاص يقوده تاجر عبيـد (نخـاس) كـان يسيطر على بحر الغزال، وأعاد تنظيمها في شكل مقاطعـة تابعة للقاهرة، واسـتعيدت منـه بعـد ذلـك أثنـاء الفـتح الأنجلو/ مصري، وظلت قائمة حتى عام ١٩١٦، واسـتمر التعامل باللغة الفورية في البلاط الأميري، بينما اسـتخدمت العربية في المعاملات الدبلوماسية والإدارية، ولم يكن لسلطنة (كيرا) حدودٌ دقيقة، وبسطت سيطرتها على تجمعات سكانية أكثر من سيطرتها على أراض محددة، ووجدت في الغـرب تجمعات سكانية موالية لسلطنات دارفور، ووادي [١].

ووقعت كردفان في الشرق تحت سيطرة مجموعة الفـور (كايره) من (المصابحات) [٢] التي رحلت إلى المنفـى، فـي عهد السلطان العثماني سليمان، كما نشاهدها موالية لسـلطنة الفونج، ومندمجة - إلى حد ما - في سلطنة الفور، واختفت في النهاية تماما في مطلع القرن التاسع عشر، بعـد أن قـام والي مصر بتصفية سلطنة الفونج.

---

[١] قام الاستعمار الأوروبي بتصفيتها، عاصمتها "وارا" في موقع تشـاد الحالي.

[٢] صباح، ومعناها: الآتون من الشرق.

يعطي الهيكل الإداري لسلطنة الفور انطباعـا بـالتلاحم، وتنقسم إلى أربع مقاطعات: في الغرب (غارب)، وفي الشمال (ريح)، وفي الشرق (صباح)، وفي الجنوب (صعيد) وكانـت ذات هيكل هرمي: بدءا باسم حاكم المقاطعة (المقدوم)، الـذي يعينه سلطان الفور، ويساعده في مهامه موظفـون سـامون، يتولون أعمال الشرطة، وتنتهي السلسلة الإدارية بالمسـئولين المحليين، الذين يسيطرون على أفراد القبائل بواسـطة نفـوذ شيوخها. ولم يكن شكل الخلافة واضحا بدقة، إلا أن من حـق أبناء السلطان جميعا تولي زمام الحكم من الناحية المبدئية، كما تركزت السلطة تدريجيا في العاصـمة، الفاشـر، وتوارثـت الخلافة ابنًا عن أبٍ كأمر واقع، واعتمد استغلال الأراضي - من ناحية أخرى - على نظام شبه إقطاعي: ظلت الأراضـي ملكًا للسلطان، وأُخضِع المستفيدون للضرائب، ولـم يكتسـبوا امتيازات السادة الإقطاعيين. وكان الإنتاج متخصصا بعـض الشيء: (القمح في كوبى، والدخن في القوز، والبصـل فـي نيومي، والملح في خيرلي)، ومكن النظام التجاري السـلطان من السيطرة على هذه الأنشطة، التي يبدو أنها كانـت علـى درجة كبيرة من الكثافة، وأصبحت دارفور - فعلاً – محـور الطرق التي تربط بين المراكز النشطة في: واداي، وبورنـو

في الغرب، ونحو الشمال الغربي مع طرابلس، وتونس عـن طريق فزان، ونحو الشمال الشرقي مع مصر عـن طريـق درب القوافل، وسنار عن طريق كردفان، ومن هنـاك شـرقًا نحو البحر الأحمر والجزيرة العربية، وأخيرا نحـو الجنـوب الشرقي إلى منطقة بحر الغزال عن طريـق بحـر العـرب، وفقدت بالفعل الجزيرة العربية أهميتها السياسـية، وأصـبحت الأراضي الواقعة في الجنوب أراض معزولة، إلا أنها ظلـت مركز الحج في الإسلام - وبذلك حافظـت علـى مصـالحها التجارية- وظلت أراضي الجنوب أراضي يجلب منهـا سـن الفيل، والعبيد، ويصدران إلى الخارج، كما كانت حال الذهب، وقرون الكركدن (الخرتيت)، وريش النعام، والصمغ العربي، والنحاس، الذي يصدر إلى أسيوط عن طريق (كوبي) مقابـل السجاد، والأحجار الكريمة، والسـلاح. وظلـت فيمـا يبـدو العلاقات التجارية في الشمال الغربي علاقات حية جدا حتـى منتصف القرن الثامن عشر، وذكر تواجد جماعات من التجار من شمال أفريقيا في المركز التجاري فـي كـوبي، ويتخـذ التحرك نحو النيل في نهاية القرن فقط شكلاً مميزا، وبوجـه خاص عندما وقع الاختيار على الفاشر عاصمةً للبلاد.

٣/ ٤ المؤثرات الخارجية:

تنوعت المؤثرات الخارجية مع توسع الأنشطة التجاريـة، وجاء من مصر والجزيرة العربية الفقهاء، مؤسسو مراكـز التعليم، ونشر الدعوة، وتفادي الحجيج الوافـد مـن غـرب القارة، حتى القرن السادس عشر، المرور (بـدار الحـرب) وهم في طريقهم إلى الحجاز، وقـام ملـوك إمبراطوريـات مالي، وسنغاي بحجهم المشهور في القـرن الرابـع عشـر، والخامس عشر (مثل كونغو موسى، وأسكيا محمـد، الـذي يتكرر ذكرهم؛ بسبب ما تمتعوا بـه مـن ثـراء فـاحش). وأصبحت جميع الطرق الداخلية الصـحراوية عنـد انـدثار الممالك المسيحية، وظهور السلطنات الإسلامية التابعة لـدار الإسلام، حتى موانئ البحر الأحمر، والتي تعبر النيل عنـد شندي، هي الطرق التي يسلكها حجيج اليوم ممن لا يسافرون جوا. وقويت - على نحو خاص - العلاقاتُ المباشرة بـين أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والمدن الإسلامية المقدسة، وهذا دون المرور بالشمال؛ بسبب ظروف متعددة ذات طابع عام، أثرت على العالم الإسلامي كله، ولـم يكـن الخليفـة (العثماني) الجديد في "إستانبول" ذي ثقافة عربية، وأصـاب

الخراب مصر؛ بسبب قيام البرتغاليين الذين أبحروا بسـفنهم في المحيط الهندي، بسد منفذ البحر الأحمر (باب المنـدب)، وأصبحت مصر في مطلع القرن السادس عشر مجرد ولاية عثمانية، وتحولت القوى الإسلامية الأخرى الموجـودة فـي الشمال الغربي من القارة مثل (الجزائر، وتونس، وطرابلس) إلى احتراف القرصنة في أعالي البحار، وفضل البرتغاليون، والإسبان (الذين احتلوا السواحل المغربية) الطرق الداخليـة التي سلكها الحجاج المسلمون؛ أي طريق السودان القديم من جن إلى سواكن، وهذا ما ذكره الرحالة العرب.

توجه هذا الإسلام ذو البشرة السوداء (المتزنج) الذي نشأ أصلاً في المغرب الإسلامي، عبر الطرق الصحراوية ابتداء من القرن الثامن، واعتنق الملوك الإسلام في آخـر القـرن الحادي عشر، وانتشر الإسلام في "واداي"، و"دارفور" فـي القرن السادس عشر. وتميزت ممارسات هذا الإسلام بالتشدد والصرامة على امتداد هذا الطريق الصحراوي، كما لم يسمح بظهور أية اختلافات مذهبية، مثلما كانت الحال عليـه فـي المشرق، والمغرب، ولم تظهر في المنطقة السـودانية أيـة حركة للخوارج أو حركات شيعية أخـرى، ونشـأت فقـط

حركات تمخضت عنها مجموعات غير أصولية مـا زالـت قائمة حتى اليوم. بينما تبلورت من ناحية أخرى، في إطـار الإسلام الشرقي الأصولي الحركات المعارضة التي التفـت حول مدارس فقهية مختلفة (مذاهب)، كما أصـبح المـذهب المالكي، دفعة واحدة، هو المذهب الذي يعتنقه النظام السـائد في المنطقة السودانية.

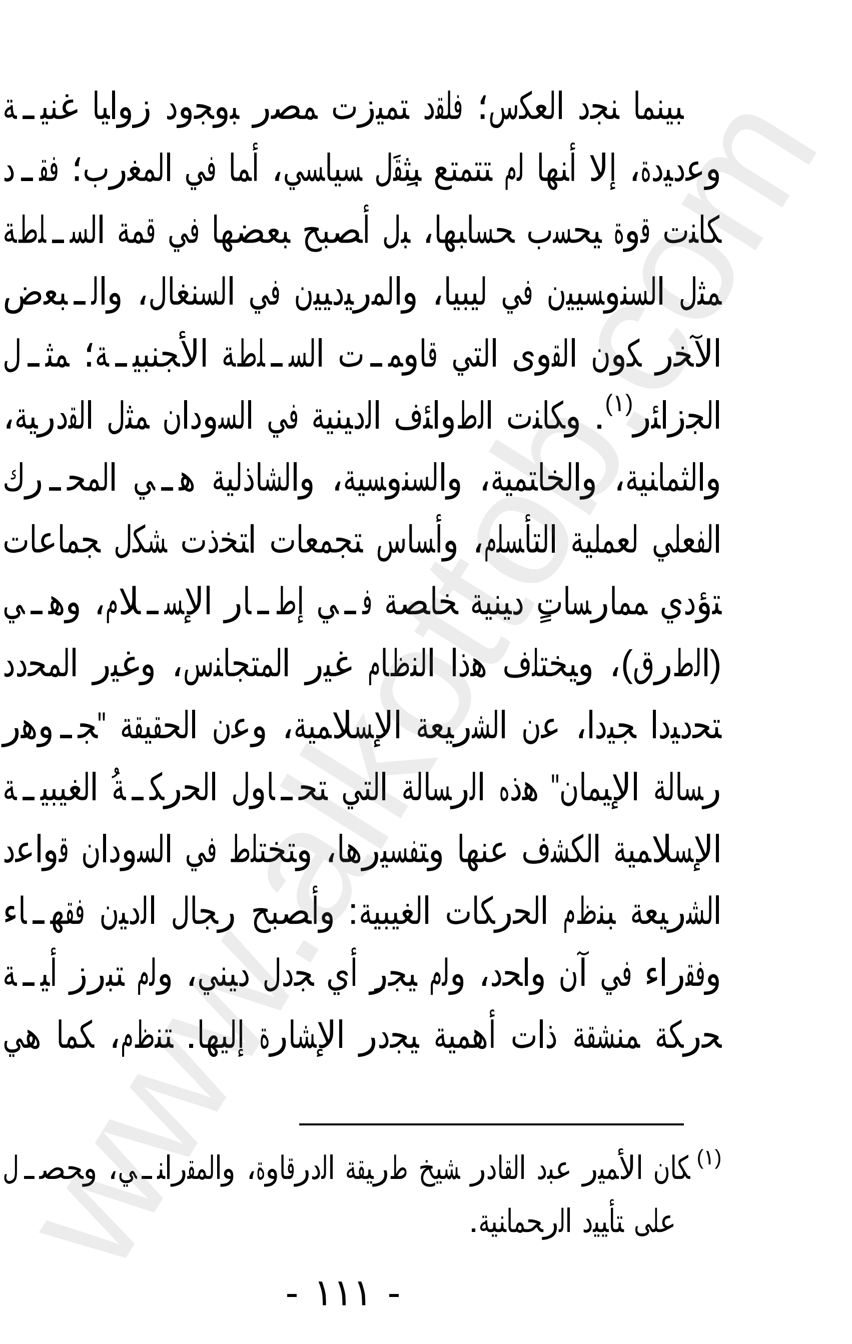
بعد اليوم المذهب المالكي، مذهب أغلبية المسلمين الأفارقة، باستثناء مسلمي مصر، وقد نشأ في المشـرق، وتطـور فـي المغرب، وكانت بداية هذا التطور في الأندلس الأموية، ومـن بعدها في المغرب أثناء حكم دولة المرابطين ثم انتقال بعد ذلك إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهو من أقدم المـذاهب التي ظلت قائمة، ويعتبر مذهب (مالك بن أنس) متمشيا تمامـا مع مجموعة تعاليم السنة الشريفة التي أرساها النبـي محمـد (ﷺ)، واصطبغت العناصر الفقهية القانونية في الإسلام فـي هذه المنطقة، ولقرون أخرى في إطار طائفة مغلقة من الأمراء الذين تقلدوا السلطة، دون أن يؤثر هذا على العـادات الدينيـة التقليدية للأهالي. ولقد بدء انتشار الإسلام في القرنين الخامس عشر، والسادس عشر، مع ظهور حركة الداعين إلى اعتنـاق

الإسلام التي نشأت في جنوب المغرب (الساقية الحمراء)، ونادوا بالجهاد في حرب مقدسة (ضد الكفار) البرتغاليين والإسبان، الذين يستنزفون الجزء الأكبر من المكاسب التي تجنَى عن طريق مزاولة التجارة على نطاق واسع مع أفريقيا، وأقام العلماء من الأولياء الصالحين، الزوايا [1] (الخلاوي)، أو (وحدات متعددة الوظائف)، متغلغلين في الأرياف، واعتنقت قبائل بأكملها الإسلام.

تغيرت حركة الطوائف الدينية باختلاف العصور، والأقاليم، ولكن لم ينعكس التطور الاجتماعي المعقد للعالم الإسلامي في مخطط واحد فريد، بل تطورت الطوائف في المنطقة السودانية والمغربية قبل عصر الاستعمار، خارج نطاق تقاليد إسلام الدولة؛ لكي تكون منظمات ملتحمة متعددة الوظائف، وتمتلك كل طائفة شبكة من الزوايا أقامتها في مواقع استراتيجية من أجل حماية القوافل، وتُستخدم كأماكن للمبيت أثناء السفر، ومن أجل تعليم القرآن، والعلوم الدينية الأخرى، وللتحكيم في المنازعات.

---

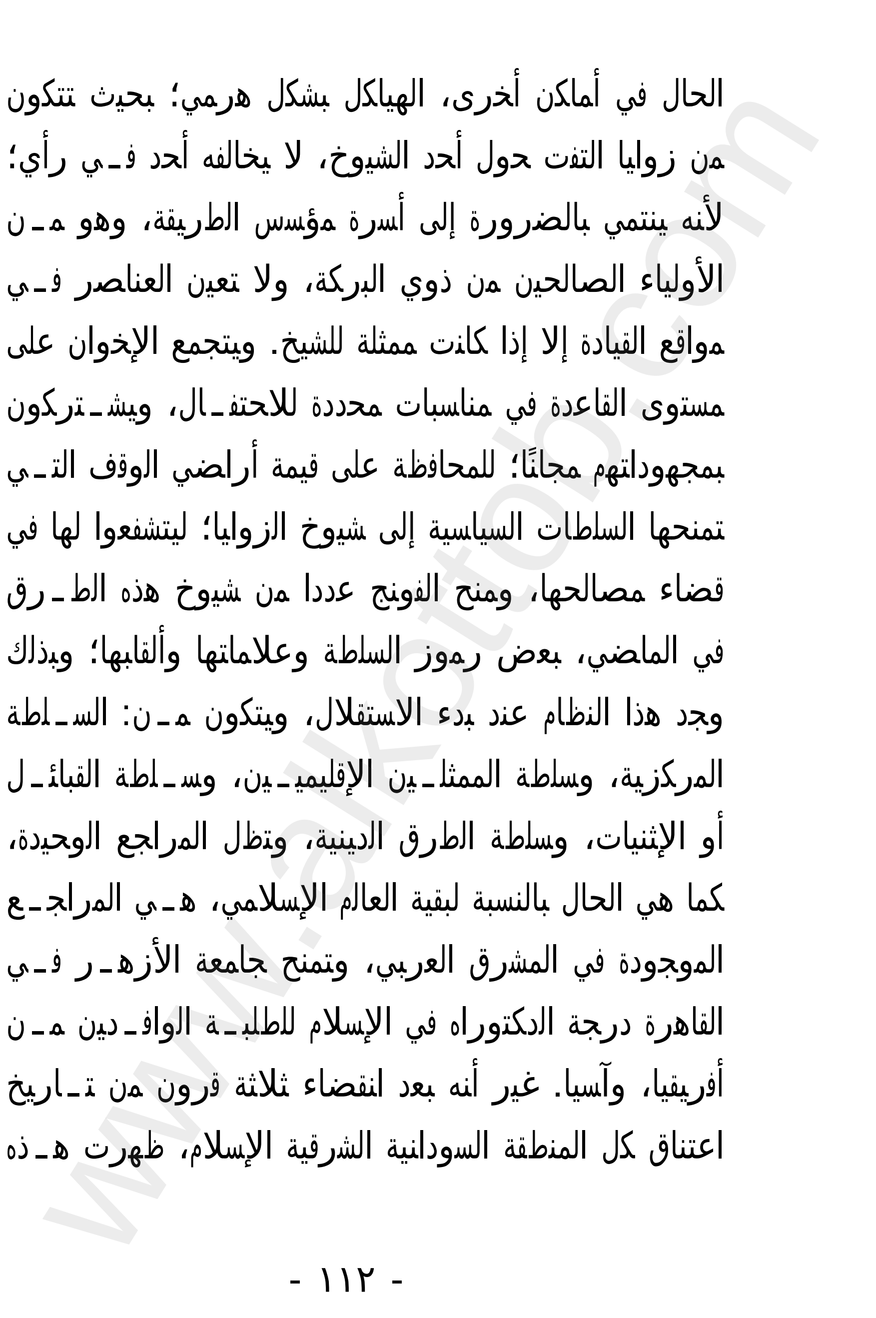
[1] يطلق اسم الخلوة على الزاوية أو الرباط عندما يتعلق الأمر بقلعة، أو موقع محصن.



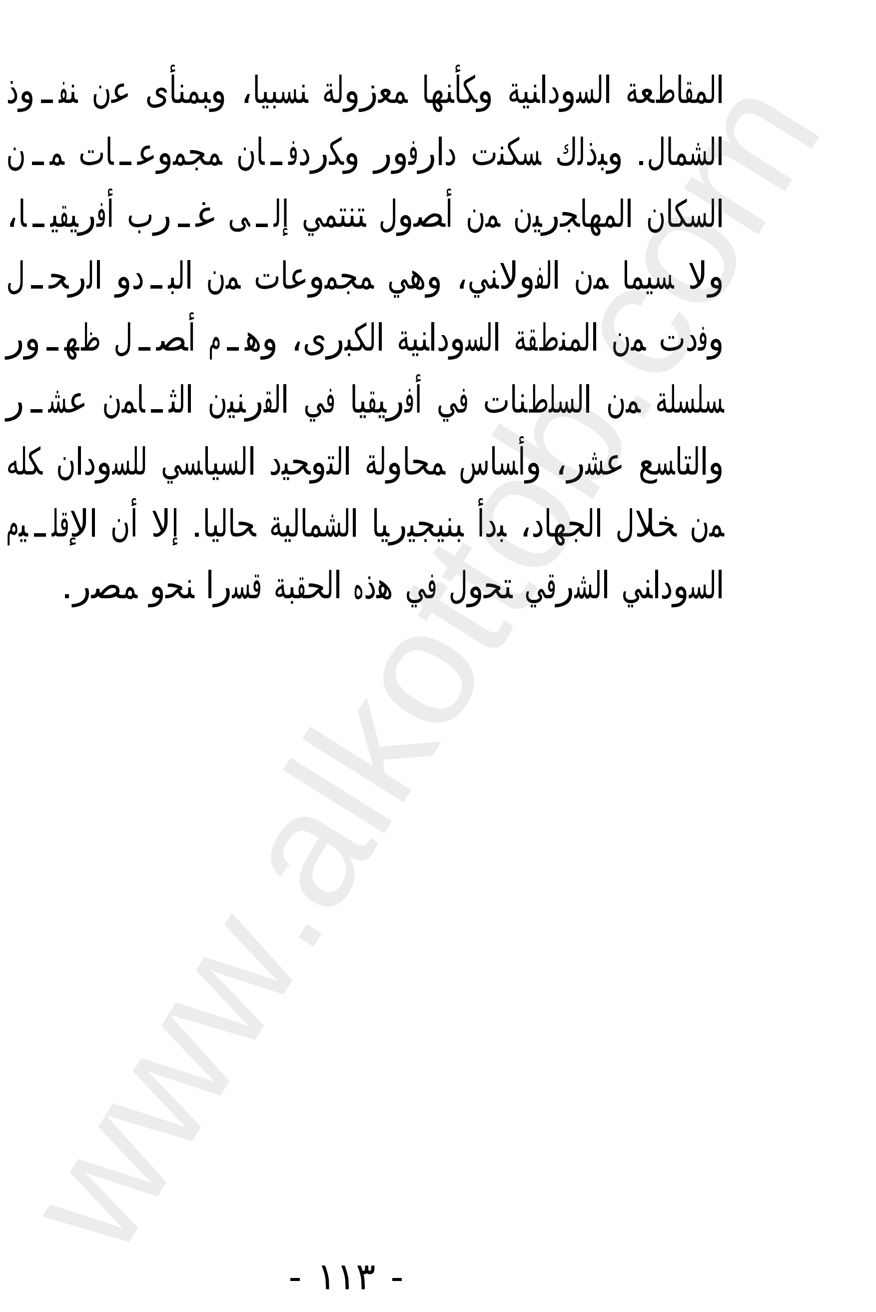
بينما نجد العكس؛ فلقد تميزت مصر بوجود زوايا غنية وعديدة، إلا أنها لم تتمتع بثِقَل سياسي، أما في المغرب؛ فقد كانت قوة يحسب حسابها، بل أصبح بعضها في قمة السلطة مثل السنوسيين في ليبيا، والمريديين في السنغال، والبعض الآخر كون القوى التي قاومت السلطة الأجنبية؛ مثل الجزائر[1]. وكانت الطوائف الدينية في السودان مثل القدرية، والثمانية، والخاتمية، والسنوسية، والشاذلية هي المحرك الفعلي لعملية التأسلم، وأساس تجمعات اتخذت شكل جماعات تؤدي ممارساتٍ دينية خاصة في إطار الإسلام، وهي (الطرق)، ويختلف هذا النظام غير المتجانس، وغير المحدد تحديدا جيدا، عن الشريعة الإسلامية، وعن الحقيقة "جوهر رسالة الإيمان" هذه الرسالة التي تحاول الحركةُ الغيبية الإسلامية الكشف عنها وتفسيرها، وتختلط في السودان قواعد الشريعة بنظم الحركات الغيبية: وأصبح رجال الدين فقهاء وفقراء في آن واحد، ولم يجر أي جدل ديني، ولم تبرز أية حركة منشقة ذات أهمية يجدر الإشارة إليها. تنظم، كما هي

---

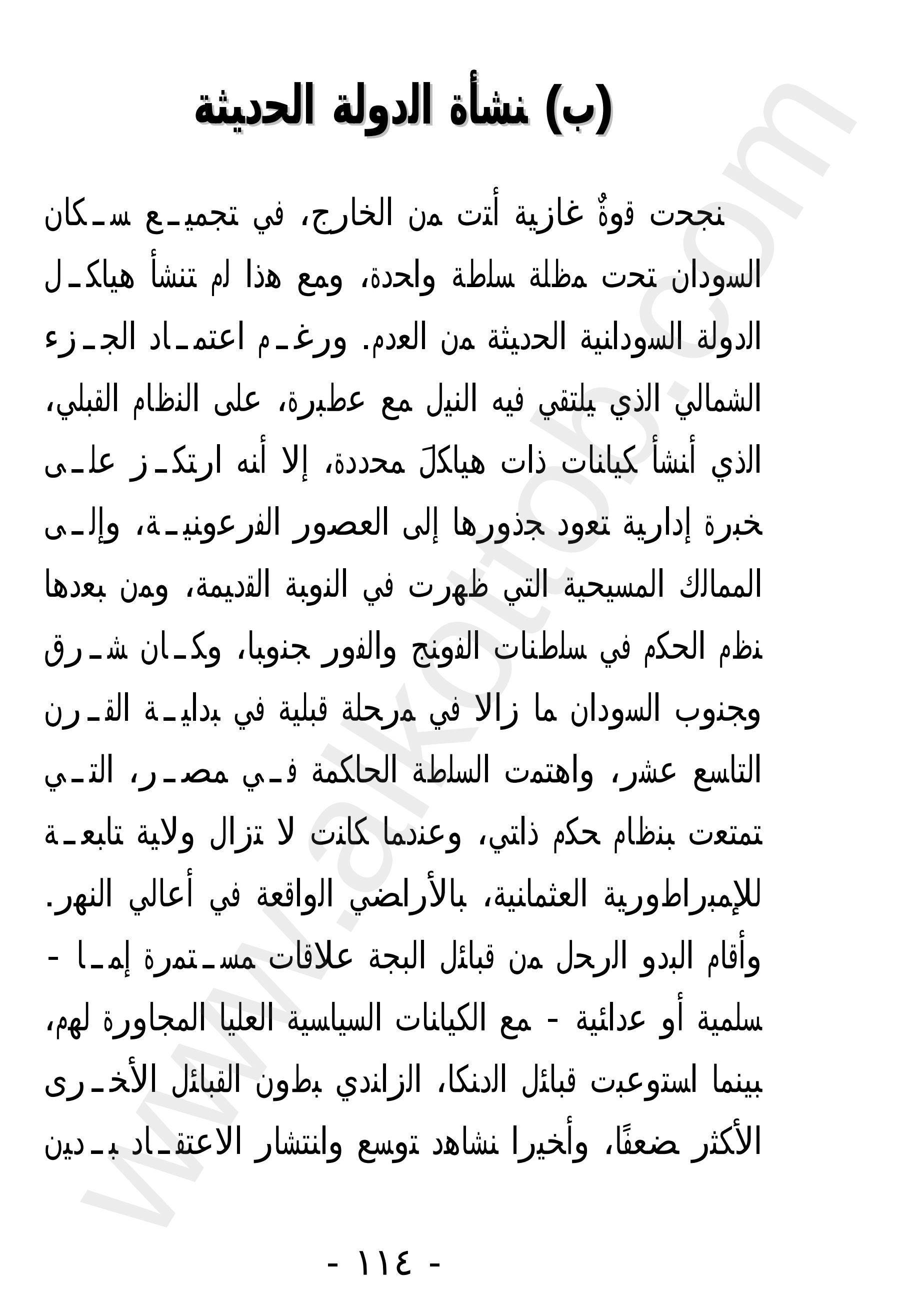
[1] كان الأمير عبد القادر شيخ طريقة الدرقاوة، والمقراني، وحصل على تأييد الرحمانية.



الحال في أماكن أخرى، الهياكل بشكل هرمي؛ بحيث تتكون من زوايا التفت حول أحد الشيوخ، لا يخالفه أحد في رأي؛ لأنه ينتمي بالضرورة إلى أسرة مؤسس الطريقة، وهو من الأولياء الصالحين من ذوي البركة، ولا تعين العناصر في مواقع القيادة إلا إذا كانت ممثلة للشيخ. ويتجمع الإخوان على مستوى القاعدة في مناسبات محددة للاحتفال، ويشتركون بمجهوداتهم مجانًا؛ للمحافظة على قيمة أراضي الوقف التي تمنحها السلطات السياسية إلى شيوخ الزوايا؛ ليتشفعوا لها في قضاء مصالحها، ومنح الفونج عددا من شيوخ هذه الطرق في الماضي، بعض رموز السلطة وعلاماتها وألقابها؛ وبذلك وجد هذا النظام عند بدء الاستقلال، ويتكون من: السلطة المركزية، وسلطة الممثلين الإقليميين، وسلطة القبائل أو الإثنيات، وسلطة الطرق الدينية، وتظل المراجع الوحيدة، كما هي الحال بالنسبة لبقية العالم الإسلامي، هي المراجع الموجودة في المشرق العربي، وتمنح جامعة الأزهر في القاهرة درجة الدكتوراه في الإسلام للطلبة الوافدين من أفريقيا، وآسيا. غير أنه بعد انقضاء ثلاثة قرون من تاريخ اعتناق كل المنطقة السودانية الشرقية الإسلام، ظهرت هذه

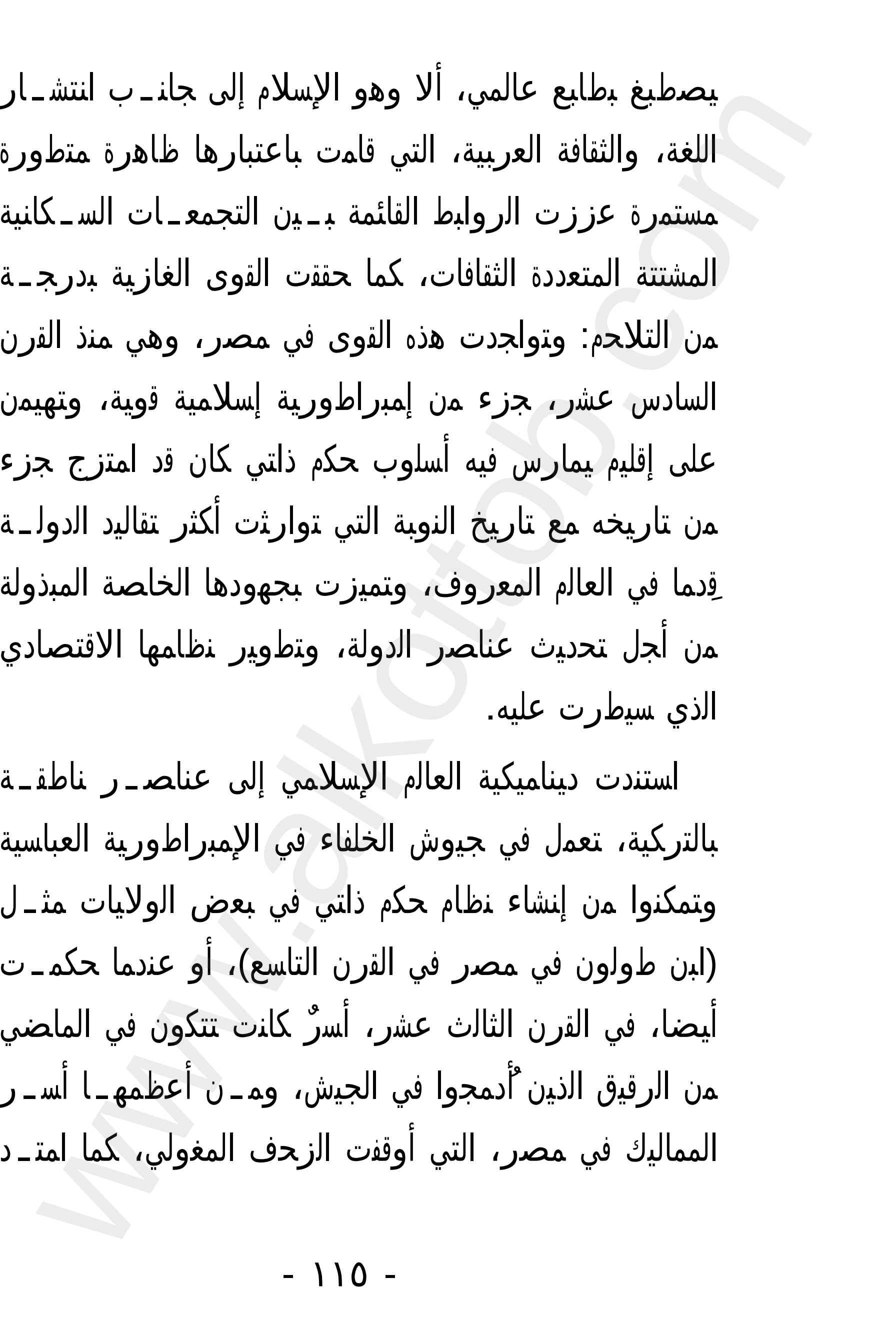


المقاطعة السودانية وكأنها معزولة نسبيا، وبمنأى عن نفـوذ الشمال. وبذلك سكنت دارفور وكردفـان مجموعـات مـن السكان المهاجرين من أصول تنتمي إلـى غـرب أفريقيـا، ولا سيما من الفولاني، وهي مجموعات من البـدو الرحـل وفدت من المنطقة السودانية الكبرى، وهـم أصـل ظهـور سلسلة من السلطنات في أفريقيا في القرنين الثـامن عشـر والتاسع عشر، وأساس محاولة التوحيد السياسي للسودان كله من خلال الجهاد، بدأ بنيجيريا الشمالية حاليا. إلا أن الإقلـيم السوداني الشرقي تحول في هذه الحقبة قسرا نحو مصر.



(ب) نشأة الدولة الحديثة

نجحت قوةٌ غازية أتت من الخارج، في تجميع سكان السودان تحت مظلة سلطة واحدة، ومع هذا لم تنشأ هياكل الدولة السودانية الحديثة من العدم. ورغم اعتماد الجزء الشمالي الذي يلتقي فيه النيل مع عطبرة، على النظام القبلي، الذي أنشأ كيانات ذات هياكلَ محددة، إلا أنه ارتكز على خبرة إدارية تعود جذورها إلى العصور الفرعونية، وإلى الممالك المسيحية التي ظهرت في النوبة القديمة، ومن بعدها نظام الحكم في سلطنات الفونج والفور جنوبا، وكان شرق وجنوب السودان ما زالا في مرحلة قبلية في بداية القرن التاسع عشر، واهتمت السلطة الحاكمة في مصر، التي تمتعت بنظام حكم ذاتي، وعندما كانت لا تزال ولاية تابعة للإمبراطورية العثمانية، بالأراضي الواقعة في أعالي النهر. وأقام البدو الرحل من قبائل البجة علاقات مستمرة إما - سلمية أو عدائية - مع الكيانات السياسية العليا المجاورة لهم، بينما استوعبت قبائل الدنكا، الزاندي بطون القبائل الأخرى الأكثر ضعفًا، وأخيرا نشاهد توسع وانتشار الاعتقاد بدين



يصطبغ بطابع عالمي، ألا وهو الإسلام إلى جانـب انتشـار اللغة، والثقافة العربية، التي قامت باعتبارها ظاهرة متطورة مستمرة عززت الروابط القائمة بـين التجمعـات السـكانية المشتتة المتعددة الثقافات، كما حققت القوى الغازية بدرجـة من التلاحم: وتواجدت هذه القوى في مصر، وهي منذ القرن السادس عشر، جزء من إمبراطورية إسلامية قوية، وتهيمن على إقليم يمارس فيه أسلوب حكم ذاتي كان قد امتزج جزء من تاريخه مع تاريخ النوبة التي توارثت أكثر تقاليد الدولـة قِدما في العالم المعروف، وتميزت بجهودها الخاصة المبذولة من أجل تحديث عناصر الدولة، وتطوير نظامها الاقتصادي الذي سيطرت عليه.

استندت ديناميكية العالم الإسلامي إلى عناصـر ناطقـة بالتركية، تعمل في جيوش الخلفاء في الإمبراطورية العباسية وتمكنوا من إنشاء نظام حكم ذاتي في بعض الولايات مثـل (ابن طولون في مصر في القرن التاسع)، أو عندما حكمـت أيضا، في القرن الثالث عشر، أسرٌ كانت تتكون في الماضي من الرقيق الذين أُدمجوا في الجيش، ومـن أعظمهـا أسـر المماليك في مصر، التي أوقفت الزحف المغولي، كما امتـد

حكم هذه الأسر لفترة طويلة، ونشأت تحالفات بـين رؤسـاء المماليك الذين اسـتفادوا مـن تنفيـذ الفرمانـات الخاصـة بالضرائب، التي تفرض على استغلال الأراضي تبعا (النظام الالتزام). والنخبة من الأهالي (من العلماء والتجـار) الـذين انتشروا في العصر العثماني وسعوا لإشباع شـهية الحكـام الجشعين. كما استوطنت مجموعة كاملة من السكان الناطقين بالتركية في الأراضي الإسـلامية، وكونـوا إمبراطوريـة السلاجقة في آسيا الوسطى (نهاية القرن الحادي عشر إلـى الثاني عشر)، وكذلك إمبراطورية العلمانيين التي نشأت فـي القرن الثالث عشر. وشملت الأراضي التي قـاموا بفتحهـا أراضي الإمبراطورية المسيحية الشـرقية، وأقـاموا عالمـا أوروبيا آسيويا، ومارسوا سياسـة التسـامح مـع الأقليـات وابتدعوا التقنيات الإدارية التي تستند إلـى تجربـة واسـعة النطاق، وظلت نفس الأسرة تحكم مدة سبعة قرن ابتداء مـن عام ١٢٨٠ م حتى عام ١٩١٨ وأصبح السودان بعد الفـتح، ومنذ بداية القرن التاسع عشر، جزءا تابعا لمصر العثمانيـة، وظلت الهياكل الإدارية قائمة، حتى بعد الأزمة التي أثارهـا الاحتلال الإنكليزي لمصر عام ١٨٨٢ واستيلاء قوى محلية

على الحكم في السودان، تلك القوى التـي تجمعـت حـول شخصية، من النخبة المنتسبة إلى السادة الأشراف، أعلنـت نفسها المهدي المنتظر، وكذلك تجمعت - فيما بعد - حـول خليفته الذي كان يتزعم إحدى قبائل الغـرب، وأعيـد فـتح السودان عام ١٨٩٩ لصالح إنكلترا، ولكن باسم مصر، وبهذا أفلتت - من الناحية القانونية - مـن أن يصـبح مصـيرها مصير مستعمرة من مستعمرات التاج البريطاني.

ينقسم القرن ونصف القرن من الزمان الذي تكونت أثناءه الدولة السودانية الحديثة إلى ثلاث مراحل تاريخية كُبـرى، اصطبغت كلها بالعنف الشديد. وظلت المرحلة الأولى، وهي مرحلة التركية (عـام ١٨٢١ إلـى عـام ١٨٨٢)، حبيسـة الافتراضات، ولا سيما ما يتصل منهـا بتـاريخ السـودان: وأتلفت الأرشيفات المحلية حتى إننا لا نعلم كثيرا عن هـذه الحقبة التاريخيـة، إلا مـن خـلال مـا سـرده المقيمـون الأوروبيون المعاصرون لتلك الفترة؛ ولذلك تظل هذه الحقبة التاريخية قيد البحث تنتظر أن تجمع شتاتها. ويستمر وصف علماء التاريخ المعنيين بالسودان هذه الفترة باعتبارها فتـرة احتلال كولونيالي بالمعنى الصريح، دون أن يفرقوا بين هذه الفترة وفترة الاحتلال الكولونيالي البريطاني، الـذي ينـدمج

فعلاً في العصر الجديـد للرأسـمالية الاحتكاريـة عصـر الإمبريالية [1]، وتبدأ تلك الفترة بحلول نهاية عصـر تقسـيم العالم القديم بين القوى الاستعمارية الكولونيالية الأوروبيـة، وتأثرت الإمبراطورية الصينية، التي كانت في حالـة شـبه اعتماد كلي على قوى الدول الأوروبية الكبـرى، بالتغلغـل الاستعماري الذي أدى إلى إثارة الوعي بالانتماء إلى جماعة لها جذور تاريخية. وظهر هذا الوعي في مصر متخذًا شكل تحالف القوى المطالبة بالدستور مع الجيش، ضد تدخل القوى الأوربية، واتخذ هذا الشكل في السودان، شكل كيان سياسـي إسلامي مستقل؛ أما المرحلة الثانية، وهي مرحلـة ظهـور المهدية عام ١٨٨٢ حتى عام ١٨٩٩؛ فلقد نجحت محاولات تركيب أحداث هذه الفتـرة التاريخيـة مـن واقـع بيانـات الأرشيفيات المحلية، والتقارير التي قامت بتحريرها أجهـزة المخابرات العسكرية [2] المصرية، وكذلك من واقع شـهادة شهود معاصرين للأحداث، جاء ذكرها مثلاً على صـفحات

---

[1] حسب البيانات التي قدمها j. a. Hobson: الإمبرياليـة، دراسـة، لندن ١٩٠٢، تناوله فيما بعد لينين.

[2] ناعوم شقير: تاريخ السودان القديم والحديث والجغرافيا، القاهرة ١٩٠٣، ٣ مجلدات بها مادة مكتوبة ومصادر شفوية فريدة من نوعها.

كتاب ألفه ضابط من المخابرات العسكرية المصرية. ويبدو لدرجة ما، أن المهدية كانت نتيجة تحلل، وتفسخ الإدارة الخديوية، وهي القوة الممثلة في السودان لفترة زمنية معينة، وقد استجابت لرغبة كل السكان ابتداء من وادي حلفا في الشمال إلى الرجاف في الجنوب، وسواكن على البحر الأحمر، ودارفور في الغرب، بما في ذلك القبائل الغير مسلمة، أو التي اعتنقت الإسلام حديثًا، أما المرحلة الثالثة وهي مرحلة الدولة الكولونيالية الاستيطانية الاستعمارية من عام (١٨٩٩ حتى عام ١٩٥٦) فلقد بدأت في أول الأمر بوصفها فترة تمثل مصيرا مشتركًا يربط السودان بمصر، وهما كيانان يستفيدان من نهر واحد، مغدق، ولكنهما واقعان تحت احتلال قوة عسكرية أجنبية واحدة، مع خضوع اقتصادهما لمصالح خارجية، ولكن السودان عزل كأمر واقع عن مصر، واستمر عزل الجنوب عن الشمال لأكثر من عشرين عاما، وهي فترة زمنية كافية لاستئصال الشعور الواعي بالعيش في فترة زمنية سابقة تحت مظلة تجربة تاريخية واحدة.

١ - التركية: نقطة انطلاق كيان الدولة

فتحت، في القرن التاسع عشر الأراضي الواقعة جنـوب مصر، وضمت بعد أن قام والي مصر بالوراثـة، بتوجيـه حملتين رئيستين إليها، وكان هذا الوالي يدين بالولاء للخليفة السلطان العثماني؛ باعتباره أعلى سلطة سياسية ودينية، ومع ذلك حكم مصر حكما ذاتيا، وأدار أملاكهـا، وكـان حليفًـا لا يستهان به على رأس دولة غنية وقوية. وبعـد الفوضـى التي أثارها غزو الجيش النابليوني لمصر (عام ١٧٩٨ إلـى عام ١٨...) والاحتلال العثماني الذي أعقبه، ظهرت الدولـة المركزية التي أنشأها أحد الكوادر العثمانية من أصل ألباني، وهو محمد علي (عام ١٨٠٥ إلى عـام ١٨٤٩)، وهـو أول والي (خورشيد) يحكم مصر، بعد أن حل في الحكـم محـل المماليك [١]، وبتأييد أصحاب الحِرف المتجمعين في تعاونيات حسب انتمائهم الطائفي، كما أيده العلماء أيضا. ووضع نهاية لنظام الالتزام لدى جباية الضرائب، كما وزعت الأراضـي

---

[١] وكانت آخر أعماله، المذبحة التي أصبحت مشـهورة عنـدما دعـا المماليك لحضور حفل في قصره في القلعة في ١٨١١.

على الفلاحين لزراعتها مقابل سداد ضريبة موحدة. ومارس الوالي الجديد - بعد أن دعم أركان سلطته - سياسة التوسـع الموجهة نحو منطقة الشرق، وشرق البحر الأبيض المتوسط (سوريا وفلسطين)، كما توجه أيضا نحـو الجنـوب؛ بغيـة السيطرة على تجارة البحر الأحمر، والسـودان: وتـم فـتح النوبة، وسنار، وكردفان عام ١٨٢٠ إلى عام ١٨٢٢، وعند وفاته كانت هذه الأراضي قد امتدت مساحتها، باستثناء إقليم دارفور، حتى وصلت إلى أعالي جزيرة جونكور، بـالقرب من جوندوكورو (في منطقة جوبا، ورجـاف)، وأصـبحت الموانئ الهامة في ذلك الوقت، وهي سواكن، ومصوع، تحت سيطرته في مقابل دفع جزيـة أو مبلـغ سـنوي للسـلطان العثماني. وكان مركز هذه المجموعة الواسعة من الأراضي في القاهرة، غير أن الهياكل التي ارتكزت عليها كانت فيمـا يبدو متسيبة، واستمر وجود السلطات الحاكمة القديمـة فـي سنار، وظهر محمد علي للناس أثناء رحلتـه صـعودا فـي مجرى النيل عام ١٨٣٩ في ثوب عاهل مملكة تعتمد علـى قوى محلية متميزة، أكثر منه رئيسا لدولة، وخاطب سـكان سنار [١] في البيان الذي ألقاه باعتباره (مرشدا).

---

[١] م. عباس: المسألة السودانية، لندن ١٩٥١، يعيد تقديم نشر نص الخطبة ص ٣٠.

أصبحت الخرطوم التي كانت في الماضي كفرا، وضيعة صغيرة، عاصمة للبلاد، وتمتع الحاكم العام، وهـو موظـف تشرف عليه وزارة الداخلية في القـاهرة، بسـلطات مدنيـة وعسكرية واسعة، وتكون جهاز الشرطة على مستوى الإقليم، من (الحكمدار) الذي يعينه والي مصر، ويسانده في مهامـه موظفون كبار، وكان له حق الحياة أو المـوت. وانقسـمت البلاد عام ١٨٤٤ إلى خمسة أقاليم: وهي (سنار، وكردفـان، وبربر، ودنقلا، وتاكا؛ وهي كسلا الحالية)، وقسمت كل منها إلى وحدات إدارية فرعية يسيطر عليها، ويديرها موظفـون أو سلطات محلية أخرى؛ مثل العمدة أو الناظر، حسب نـوع العلاقة القائمة؛ إما مع رئيس القرية أو مـع شـيخ القبيلـة، واعتبرت جميع الأراضي، كما كان الحال في مصر، أملاكًا (أميرية) تابعة للوالي الذي كان يمنح المقربين منه، وموظفيه اقتطاعات من الأرض، وأصبحت جميع المنشآت الصناعية، والتجارية، ووسائل النقل عن طريق نهر النيـل احتكـارات تابعة للوالي، وعهد إلى وزراء بمهمة الإشراف على النشاط الاقتصادي، وبدأت الخدمة العسكرية منذ عام ١٨٢٤، وجند الأفراد في الجيش النظامي فـي مصـر، وفـي الأراضـي الأخرى الملحقة، وجندت عناصر سودانية ابتداء مـن عـام

١٨٣٥ والتحقت بالمدرسة العسكرية لتخريجها ضباطًا فـي الجيش، كما جند من بين أفراد القوات غير النظامية من قبيلة (الشيقية) نواة سلاح الفرسان. ورغم (الفيتو) الذي عـارض سياسة استيلاء قطاع الدولة على الموارد، ورغم معارضـة المعاهدة التجارية الأنجلو/ عثمانية المبرمة عام ١٨٣٨، التي صادقت عليها القوى الأوروبية العظمى [١]، والموقعون على معاهدة لندن عام ١٨٤٠، التي حظرت بوجه خاص، العمـل بسياسة الاحتكارات التابعة للدولة، وكان هذا بموافقة السلطان نفسه، الذي كان يخشى قوة محمد علي [٢] قام هذا (المسـتبد العادل) بإجراء إصلاحات خفية، مستعينًا بالكتمان. وكانـت على مستوى من الكفاءة، حتى إنها استرعت اهتمام جماعـة (السانت سيمونيان) الذين قاموا بخدمته كخبراء.

---

[١] بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا والنمسا.

[٢] كانت مصانع صناعة الأسلحة والمدافع، والترسـانات والأسـطول، مشابهة لمصانع وترسانات السلاح التي كانت تمتلكها فرنسا، وهدد محمد علي عاصمة السلطان العثماني؛ حتى يحصل علـى تأكيـد بالاعتراف، وحصل في مقابل ذلك على الفرمان الذي أكد استمرار حكم أسرة محمد علي في مصـر، فـي مقابـل إعـادة التأكيـد والاعتراف بسيادة السلطان العثماني.

أعدت التجريدة الثانية من منظور جديد، واتجهـت إلـى أعالي النهر في عهد الخديوي إسماعيل [١] عـام (١٨٦٣ - ١٨٧٩)، واعترف بملكية الخديوي لمجموع الأراضي التـي ضمت بالوراثة، ولم يقتصر ذلك علـى مجـرد الأراضـي الواقعة في مصر؛ لذلك عندما صدر فرمان نص على زيادة ما يتم سداده سنويا إلى السلطان العثماني؛ اتسع نطاق العمل بالفرمان حتى شمل دارفور، وجميع الساحل الأفريقي للبحر الأحمر حتى رأس حافون على السـاحل الصـومالي، كمـا غطى جنوبا جميع الأراضي النيلية، حتى منطقة البحيـرات الكبرى في أفريقيا الشرقية. ونظمت كل هذه الأراضي فـي ثلاث مقاطعات، ملحقة مباشرة بالقاهرة، مع عدم وجـود أي فصل، وهذا مهم، بين الشمال والجنوب؛ فالسودان الأوسـط يتكون من (الخرطوم، وسنار، وبربر، وفاشودة، والمديريـة الاستوائية)، والسودان الشرقي (تاكا، وسواكن، ومصـوع)، والسودان الغربي (دنقلا ودارفور، وكردفان، وبحر الغزال)، وتطلع الخديوي إسماعيل من ناحية أخرى، كما تطلـع مـن

---

[١] وهي عبارة مشتقة من الفارسية، وتعني الحق في إبـرام أي اتفـاق لا يكون ذا طابع سياسي.

قبله محمد علي، إلى أن يجعل من مملكتـه قـوة سياسـية وعسكرية في شرق البحر الأبيض المتوسط، وشريك للقوى الأوروبية، مما يفسر الانفتاح نحـو الأسـواق الأوروبيـة، وتكوين ديوان للأعيان عام ١٨٦٦ يتكون من طبقة المـلاك العقاريين الجدد، الذين تلقوا هبات مـن الأرض، أصـبحت ملكية خاصة لهم في عهد محمد علي، وهـذه الطبقـة مـن (العناصر الناطقة باللغة التركية، ومن الأفراد المحليين)، كما أنهم يدينون - بطبيعة الحال - بالولاء للخديوي. ولقـد وزع قانون الانتخابات الصادر في شهر يونيه عـام ١٨٧٩ عـدد أعضاء المجلس التمثيلي على محافظات مصر والسـودان، كما تولى - في السودان - أفراد محليون الوظائف المهمة.

مهد هذا التوحيد الإداري الطريق لاستخدام لغة مشتركة، وهي اللغة العربية، التي درست منذ عهد محمد علي لأمنـاء مجلس الشورى (وهو المجلـس الـذي شـكل عـام ١٨٢٩ ويتكون من ١٥٨ عضوا مـن المـوظفين الإداريـين فـي المحافظات، وأيضا من العلماء)، مع استمرار استخدام اللغة التركية في عهد الخديوي إسـماعيل داخـل القصـر وفـي المراسلات مع إستانبول، كما دخلت أيضا الأراضي الجديدة

في ميدان المبادلات عند إنجاز مشروع شق قناة السـويس؛ فلقد أحاطت البحار بالدولة الخديوية، وأصبحت طريقًا مهمـا للسفر إلى الهند والشرق الأقصى، واختزلت المـدة الزمنيـة اللازمة للعبور، وانخفضت التكاليف مقارنـة بطريـق رأس الرجاء الصالح، ولقد أجبرت التوجهات الاقتصـادية التـي رسمتها دولة محمد علي بعد وفاته، علـى العمـل بسياسـة تجارية، تتبنى نظام حرية المبادلات، كانت قد فرضتها القوى العظمى عليه بالقوة، وتنازل سعيد باشا - فيما بعد - أيضـا عن امتياز أشغال شق قناة السويس عام (١٨٥٤ - ١٨٦٣) لمصلحة صديقه فيرديناند دليسيبس، وهو المشـروع الـذي مولته القروض التي قدمتها أساسا كل من فرنسا وإنكلترا.

بادر الخديوي إسماعيل، منذ توليه السلطة، إلـى تطبيـق سياسة اقتصادية ديناميكية تحبذ قيام العلاقـات بـين شـمال السودان وجنوبه، مع التوسع في نشر اللغة العربية والإسلام. واتسعت في البداية تماما رقعة الزراعات القطنيـة [1] فـي السودان، كما أدخلت هذه الزراعـة فـي منـاطق جـاش،

---

[1] أدت الحرب الأهلية في الولايات المتحدة إلى ظهور طفرة وارتفـاع مفاجئ في الأسعار في عامي ١٨٦٣ و١٨٦٤.

وطوكر، وأقيمت مصانع حلج القطن، وأوفد السودانيين إلـى الخارج للتدريب، وأصـبحت الخرطـوم، مركـز التوسـع التجاري نحو أعالي النيل، عاصمة دولية يبلغ تعداد سـكانها عام ١٨٨١ من ٥٠ ألف إلى ٦٠ ألف نسمة منفتحـة علـى الخارج، وجاذبة لجموع السكان مـن المنـاطق المجـاورة، ويوجد فيها إلى جانب المسجد، ترسانة بحرية لبناء السـفن، وترسانة سلاح، ومبانٍ مبنية بالطوب الأحمر والأحجار [١]، ومستشفى عسكري، ومصنع لإنتاج الصابون، وأهم من ذلك، كانت توفر خدمات منتظمة في النيـل باسـتخدام البـواخر (السفن العاملة بالبخار) وتعرف (بالوابورات)، ومكاتب بريد، وخطوط التلغراف التي تربط بين المراكز الرئيسة في البلاد، بما في ذلك تلك الموجودة في الجنوب وفي الغرب، مختزلة المسافات التي تفصل بين الأقاليم المختلفـة وبـين مصـر والسودان، وكانت حركة التنقل تجري بحرية تامة على كامل التراب. كما بدأت أشغال إنشاء الخط الحديـدي فـي ذلـك الحين، وأدت الأزمة المعروفة عندما استحقت الديون الناشئة عن تمويل أشغال شق قناة السويس، في نهاية المطاف إلـى احتلال إنكلترا العسكري لمصر عام ١٨٨٢.

---

[١] قصر الحاكم أو المحافظ مقر البعثة التبشيرية الكاثوليكية.

أدت الأزمة التي نشأت بسبب الديون المتراكمة على الخزانة الخديوية، التي حان تاريخ استحقاقها للدول الأوروبية، إلى قيام فرنسا وإنكلترا بتنفيذ أسلوب الإشراف الثنائي المباشر على النشاط المالي في البلاد، وأعلن الخديوي إسماعيل عام ١٨٧٨ ضرورة إعادة مناقشة طلب الأوروبيين زيادة الضريبة الموقعة على الأراضي؛ لاستيفاء متأخرات أقساط الديون الواجبة السداد في مجلس النواب، وتصدى النواب لمحاولات وزارة نوبار/ ولسن بتشجيع من الخديوي، وكانت هذه الوزارة قد خفضت - من ناحية أخرى - مرتبات ٢٥٠٠ ضابط في الجيش المصري إلى النصف، بينما كانوا ينتظرون سداد متأخرات مرتباتهم، وتظاهر الضباط بدعم من أعضاء المجلس في فبراير عام ١٨٧٩ مما أدى إلى استقالة الوزارة، واصطدمت محاولات حل المجلس، التي قامت بها الوزارة الجديدة، بمعارضة عنيفة، وافق من جرائها الخديوي على مقترحات هدفت إلى إدخال تصويب تقدم به نواب المجلس. وانتهت سلسلة الاجتماعات التي كان يحضرها أعضاء المجلس، وضباط الجيش، والشخصيات

الهامة، والعلماء، وكبار التجار إلى وضع (برنامج وطني)[1] طالب بمنح الحرية لأعضاء المجلس مع اكتساب الحقوق المعترف بها للنواب في البرلمانات الأوروبية، فضلاً عن الحق في اتخاذ إجراءات أو تدابير لتسوية المشاكل المالية والداخلية في البلاد.

ومارست القوى الأوروبية العظمى في هذا السياق الضغط على السلطان لإقالة الخديوي إسماعيل من منصبه. وتمرد الجيش بقيادة عرابي باشا، وهو ضابط من الأهالي، وكان ذلك في عهد خليفته توفيق عام ١٨٨٢. كما قامت في نفس الوقت حملة المهدي ضد الاحتلال التركي.

---

[1] اللائحة الوطنية التي يمكن أن نطلق عليها تسمية (البرنامج الوطني) الذي طالب بالحرية لأعضاء المجلس مع الحصول على الحقول المعترف بها للنواب في البرلمانات الأوروبية، وكذلك الحق في اتخاذ إجراءات أو تدابير لتسوية المشاكل المالية والداخلية في البلاد.

تنوعت الآثار المترتبة على تدخل مصر العثمانيـة فـي أعالي النهر، وترتب على ذلك في الوقـت نفسـه، ظهـور السودان كله (بحدوده الحاليـة) علـى صـفحات التـاريخ. وصارت النخاسة عملاً غير مشـروع، واسـتخدمت القـوة للسيطرة على هذه التجارة، ومن ثم منعها؛ ممـا أدى إلـى حدوث تمزق في الصلات القائمـة بـين شـمال السـودان وجنوبه، وقد تشوهت صورة هذه الفترة المأساوية من تاريخ السودان؛ بسبب عدم كفاية المعلومات التي ترد من المقيمين عما يدور على السـاحة [1]، أو بسـبب وجـود طموحـات شخصية [2]، مع اللجوء إلى المبالغة لأسباب سياسية، حتـى إن المهتمين بالشئون السودانية الذين يريدون إعـادة قـراءة

---

[1] ولا سيما من أجل جمعية مناهضة العبودية، ومقرها لندن.

[2] وبالتالي كلف البريطاني شارل جورج غرودون الـذي عينـه الخـديوي إسماعيل حكمدارا للولاية الاستوائية، وبعد ذلك حاكما عامـا للسـودان، لوضع نهاية لتجارة النخاسة، وكان مسلكه يتأرجح بين المرونة والعنـف في تعامله مع هذه التجارة، وذلك حسب مصالحه الوقتية.

شهادة الشهود [١] دون تردد [٢]، قد يحجمون، ويبتعدون عن القيام بهذه المحاولة، رغم استفحال الصراع الجاري حاليـا، وعجز الدولة عن تجاوزه، وقد بلغ من العنف درجة لم تعـد الذاكرة الجماعية الإقليمية تحتفظ بعده إلا بالجوانب السـلبية للعلاقات التي كانت قائمة في الماضي.

كان غرض التواجد في جنوب البلاد، هو الاستيلاء على سن الفيل الذي كان موجودا بوفره في مناطق بحر الغـزال، وبحر الجبل. وتدل الشواهد على أن الاتصالات الأولى التي تمت مع السكان الشلك، والنوير، والدنكا أو بـاري كانـت اتصالات ودية أثناء الحملة الأولى التي قادها الضابط سـليم (لاكتشاف منابع النيل)، عام ١٨٣٩ - ١٨٤٠ ويشير التقرير الذي رفع إلى محمد علي من قادة الحملة، إلى وجود وفـرة

---

[١] انظر إلى مداخلة منشورة في محاضر الندوة الخاصة في السودان: تاريخ، وهوية، وأيديولوجيات، الناشـر Itaco press reading قراءات، ١٩٩١، صفحات من ١ إلى ١٢.

[٢] ببليوجرافية مهمة تتناول المصادر المعاصرة.

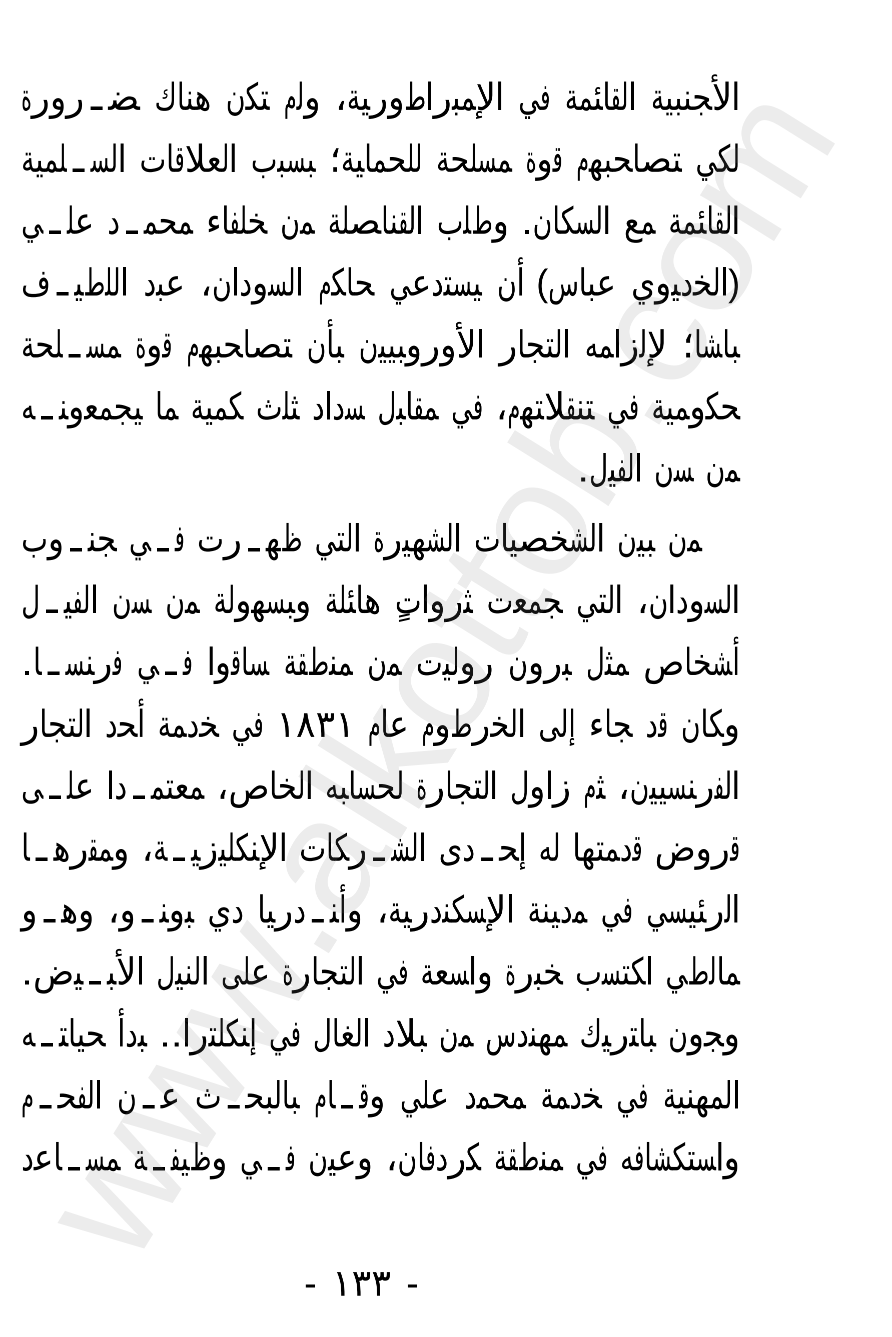
R. Gray: A History of the southern Sudan, ١٨٣٩ – ١٩٩٨. Oxford university press.

من سن الفيل، وإلى ضرورة تنظيم حملات أخرى ذات طابع تجاري صِرف، وسيطر محمد علي على تجارة سن الفيـل، رافضا تنفيذ أوامر حظر نشاط الاحتكارات التابعة للدولـة، ولكن عند وفاته حقق القناصل الأوروبيـون مرمـاهم فـي النهاية، وقام القطاع الخاص في ذلك الحين بتصريف أمـور هذه التجارة.

استطاع في البداية أصـحاب المصـالح الخاصـة مـن الأوربيين وحدهم، من المقيمين في الخرطوم السيطرة علـى هذه التجارة التي انتشرت على امتداد ضفاف النيل [1] (أمـا تلك التي انطلقت من "زانزيبار" فكان يسيطر عليها سـلطان عمان ومسقط). وهؤلاء الأوربيون هم الوحيدين الذين أنفقوا الأموال الضرورية للقيام بهذه التجارة، كما حصلوا على تأييد حكوماتهم، وتأييد البعثة التبشيرية الكاثوليكية الرومانية فـي أفريقيا الوسطى، التي انطلق نشاطها من الحبشة حتى وصل الساحل الغيني، فضلاً عن ذلك، لم يتم تعقبهم ومجازاتهم، إلا في إطار تشريعات قوانينهم ونظامهم القضائي؛ نظرا لسريان أحكام النظام القضائي الخاص الذي تمتعت بحمايته الجاليات

---

[1] سيطر سلطان عمان ومسقط، على هذه التجارة في منطقة "زنزيبار".



الأجنبية القائمة في الإمبراطورية، ولم تكن هناك ضرورة لكي تصاحبهم قوة مسلحة للحماية؛ بسبب العلاقات السلمية القائمة مع السكان. وطلب القناصلة من خلفاء محمد علي (الخديوي عباس) أن يستدعي حاكم السودان، عبد اللطيف باشا؛ لإلزامه التجار الأوروبيين بأن تصاحبهم قوة مسلحة حكومية في تنقلاتهم، في مقابل سداد ثلث كمية ما يجمعونه من سن الفيل.

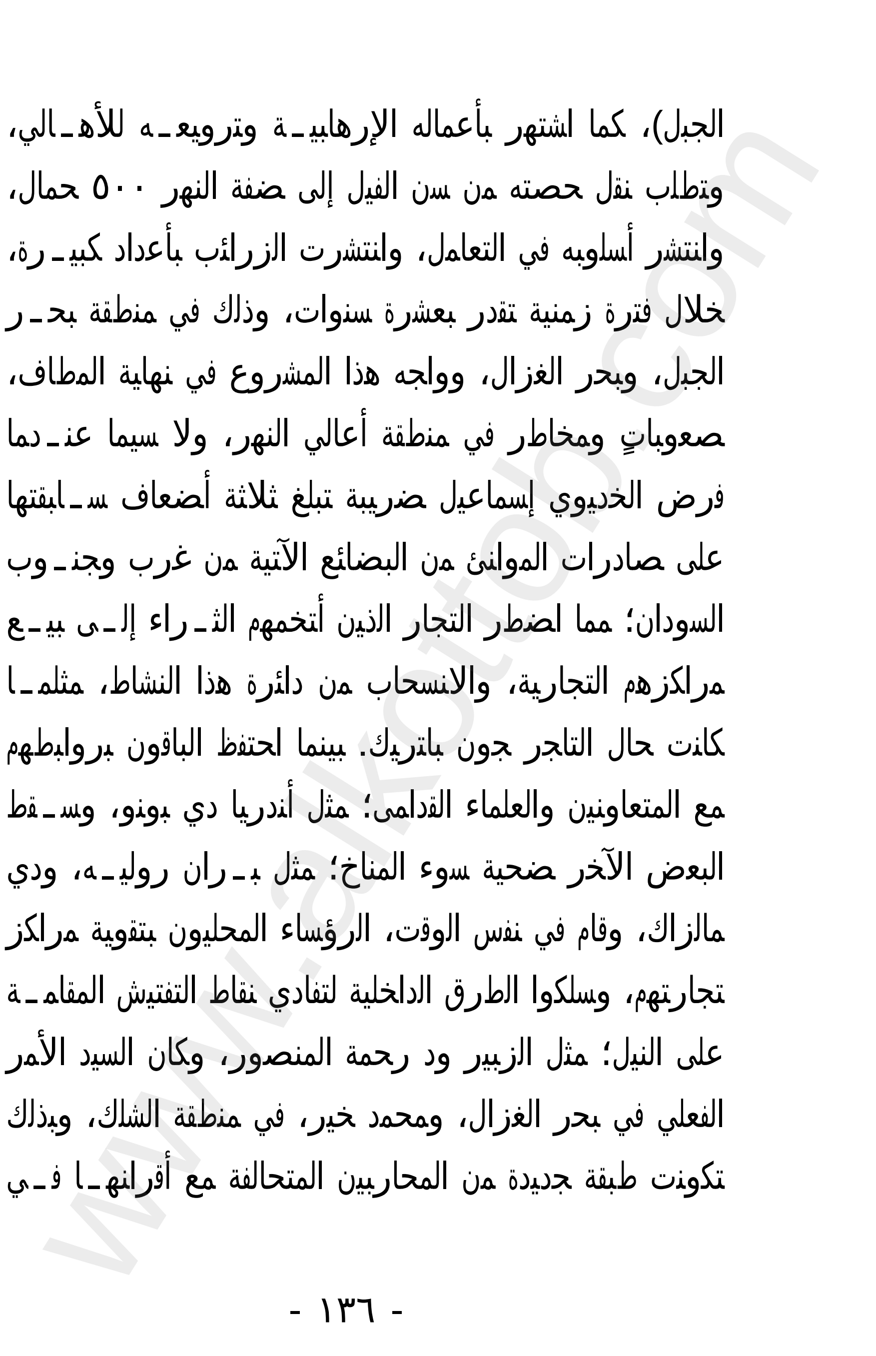
من بين الشخصيات الشهيرة التي ظهرت في جنوب السودان، التي جمعت ثرواتٍ هائلة وبسهولة من سن الفيل أشخاص مثل برون روليت من منطقة ساڤوا في فرنسا. وكان قد جاء إلى الخرطوم عام ١٨٣١ في خدمة أحد التجار الفرنسيين، ثم زاول التجارة لحسابه الخاص، معتمدا على قروض قدمتها له إحدى الشركات الإنكليزية، ومقرها الرئيسي في مدينة الإسكندرية، وأندريا دي بونو، وهو مالطي اكتسب خبرة واسعة في التجارة على النيل الأبيض. وجون باتريك مهندس من بلاد الغال في إنكلترا.. بدأ حياته المهنية في خدمة محمد علي وقام بالبحث عن الفحم واستكشافه في منطقة كردفان، وعين في وظيفة مساعد

قنصل عام ١٨٥، ثم ترقى حتى حصل على وظيفة قنصـل عام ١٨٥٩ وكُلّف بتوفير حماية مسلحة للنشـاط التجـاري البريطاني في السودان. وألكسندر فوديه الـذي عـين نائبـا للقنصل من جزيرة؛ لكي تنقل سنويا ما يقـدر بحـوالي ٤.. قنطار من سن الفيل تبلغ قيمتها حوالي ١٠٠ ألـف فرنـك، لا تكلف أكثر من بِضعة عقود من الخرز لا يتجاوز قيمتهـا ١٠٠٠ فرنك فرنسي. وازدادت الكميات المستورة سنويا من سن الفيل من ٤٠٠ إلى ١٤٠٠ قنطار في أعوام ١٨٥١ إلى عام ١٨٥٦؛ طبقًا لتقديرات جون باتريك، وهو مطلع علـى خفايا الأمور.

لم يغب التجار العرب الوافدون من مصر ومـن شـمال السودان عن ساحة هذه التجارة، ومارسوها على نطاق ضيق في أراضي الشلك؛ حيث أقاموا مـع أفـراد آسـرهم فـي مستعمرات استيطانية صغيرة تتبادل الملابـس والأحجـار الكريمة في مقابل الحصول على سـن الفيـل، والماشـية، والعسل، ووجدت في الواقع كميات ضخمة من سنة الفيل في أعالي النهر، عند (الباري) الذين اسـتقبلوا حملـة الضـابط (سليم) استقبالاً حسنًا، وأقام المبشرون أول مركز لهم في هذه

الناحية، وكان (الباري) أول من شدد في المطالبة للحصـول على الماشية والأسلحة النارية، والحبوب فـي مقابـل سـن الفيل، وحق النزول برا من علـى البـواخر (الوابـورات). واحتاج التغلغل إلى داخـل الـبلاد، عنـدما تسـتنفذ كـل الاحتياطيات، إلى وجود أعداد كبيرة مـن الحمـالين لنقـل البضاعة إلى النهر، وهي مهمة صعبة، وقاسـية، رفضـها رجال القبائل. وكان الجماعات المساحة الخاصـة تسـتولي على قطعان الماشية، وعلى الحمالين بشن الغارات، وكانـت تحتمي في معسكرات دائمة محصنة عرفت باسم الزرائـب، واستغلوا لصالحهم الحروب الناشبة بين القبائـل، وتأسسـت العلاقات منذ ذلك التاريخ على القوة، وعنـدما تحقـق هـذه الجماعات مهمتها تبيع هؤلاء الحمالين وكأنهم عبيدٌ.

يصبح من حق أول من يصل من هؤلاء التجار إلى الإقليم، البحث عن سن الفيل وجمعـه، كمـا يشـيدون معسـكرهم المحصن، ويعدون الغزوات، والتجريدات بالتعاون مع شـيوخ القبائل. وأقام في نهاية عام ١٨٥٦، التاجر الفرنسي مـالزاك أول مركز دائم في الداخل، مع اسـتخدام خمسـة متـرجمين للتحدث بخمس لغات مختلفة. ولقد عرف باسم (ملـك بحـر



الجبل)، كما اشتهر بأعماله الإرهابيـة وترويعـه للأهـالي، وتطلب نقل حصته من سن الفيل إلى ضفة النهر ٥٠٠ حمال، وانتشر أسلوبه في التعامل، وانتشرت الزرائب بأعداد كبيـرة، خلال فترة زمنية تقدر بعشرة سنوات، وذلك في منطقة بحـر الجبل، وبحر الغزال، وواجه هذا المشروع في نهاية المطاف، صعوباتٍ ومخاطر في منطقة أعالي النهر، ولا سيما عنـدما فرض الخديوي إسماعيل ضريبة تبلغ ثلاثة أضعاف سـابقتها على صادرات الموانئ من البضائع الآتية من غرب وجنـوب السودان؛ مما اضطر التجار الذين أتخمهم الثـراء إلـى بيـع مراكزهم التجارية، والانسحاب من دائرة هذا النشاط، مثلمـا كانت حال التاجر جون باتريك. بينما احتفظ الباقون بروابطهم مع المتعاونين والعلماء القدامى؛ مثل أندريا دي بونو، وسـقط البعض الآخر ضحية سوء المناخ؛ مثل بـران روليـه، ودي مالزاك، وقام في نفس الوقت، الرؤساء المحليون بتقوية مراكز تجارتهم، وسلكوا الطرق الداخلية لتفادي نقاط التفتيش المقامـة على النيل؛ مثل الزبير ود رحمة المنصور، وكان السيد الأمر الفعلي في بحر الغزال، ومحمد خير، في منطقة الشلك، وبذلك تكونت طبقة جديدة من المحاربين المتحالفة مع أقرانهـا فـي

القبائل، لا سيما في قبائل البقارة وآزاندي، وقام الأوروبيـون بتمويل كثير من غزواتهم؛ مثل غزوة محمد خير ضد الشـلك عام ١٨٦١، وقام الأوروبيون في هذا الإطار الجديد بمعاونـة الخديوي إسماعيل في محاربة تجارة النخاسة الممنوعـة فـي مستعمراته، وكانت إنكلترا قد حظرتها في كل مستعمراتها عام ١٨٣٣، ثم تبعتها فرنسا عام ١٨٤٨ وفي النهايـة أصـبحت محظورة في أمريكا الشمالية مـع نشـوب الحـرب الأهليـة الأمريكية عام (١٨٦٣ - ١٨٦٥).

ويعترف صموئيل هوايت بيكر في مؤلفه الذي حقق أكبر رقم مبيعات [١]، بالأعمال الوحشية التي اقترفت فـي إطـار ممارسة تجارة النخاسة، على طول مجرى النيل الأبـيض، وشجب عدم اكتراث الحكومات الأوروبية، ولقد منح شارلز جورج غوردون جميع السلطات الضرورية لوضع نهاية لهذه التجارة [٢]. وأصدر الخديوي إسماعيل أمرا بإجراء تحقيـق

---

[١] مجادين: Albert N. Yanza حوض نهر النيـل الكبيـر، لنـدن ١٨٦٦، وتبعه، منابع النيل في الحبشة، لندن ١٨٦٧.

[٢] انظر A. I. M. Ali: البريطانيون، وتجارة العبيد والنخاسـة فـي السودان، ١٨٢٠ ـ ١٨٨١، مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٧٢.

عام ١٨٦٥ تناول تصرفات الأجانـب، وقـال: "إن الـذين انغمسوا في الأعمال الوحشـية المروعـة عنـد اختطـاف واصطياد السود.. وهو نظام يفترض البعض أني أشـجعه، وأني لا أعاقبهم على الأعمال الوحشية التي ارتكبوها ضـد هؤلاء السود؛ ولذلك أصبح اسمِي منفـرا وكريهـا لـديهم، ولو أن ما حصل قد حصل ولا رجعةَ فيه، وانتهى الأمـر، واقترف هؤلاء الأجانب تلـك الجـرائم ضـد مصـالحي، وتعارضت أعمالهم مع سلطتي.. إلـخ. "وكـان هـذا هـو مضمون شكوى تضمنتها رسالة وجهها الخديوي إسـماعيل إلى (السير إتش بلوير)، ممثل (اللورد راسل) في القاهرة. [1]

وأكد صموئيل بيكر في معلومات أرسلها مـن الميـدان، إن عصابات أندريا دي بونو المنتشرة في منطقة البحيرات، أكثر العصابات تخريبا في المنطقة، كما كانت معسـكراتهم فـي "جوندكورو" تمتلئ بالعبيد، وكأنها إحدى خلايا النمل.

---

[1] انظر G. Douin: تاريخ حكم الخديوي إسماعيل، ثلاثـة مجلـدات (١٩٣٣ ـ ١٩٣٨)، ص ٧٦٦.

وجد في نهاية الأمر تشارلز جورج غوردون، أن مصـير (نيجرو) الزنوج في هذه المنطقة، هو العمل كخَدم في المنازل، أو يجندون في الجيش، وأن هذا لم يكن شيئًا معيبا في حد ذاته. واستمر العرب - في الواقع - في إجبار العبيد علـى العمـل بصورة منتظمة، وعلى نطاق واسع في المزارع، وكان ذلـك خارج أملاك الخديوي، كما انتشر أسلوب السخرة ابتداء مـن مدغشقر، وممبسه، وزانزيبار، وبلغ نظام السـخرة المنـاطق الداخلية في موزنبيق، والكونغو، وحتى أنغولا، وهنا ينبغي أن نذكر أن عنف التدخلات التي قادها بيكر وغوردون المعينـان حكاما للجنوب في محاربتهم النخاسة، وأيضا ما قام به رومولو جيسي من أعمال في بحر الغزال، قد تسبب في ظهور شـكل من أشكال المقاومة المحلية ضد الأجنبي؛ حيث لم يفرق بـين أصل هذه التدخلات؛ سواء عثمانية أو أوروبية، كما خطط لها بصورة عامة نظام الحكم التركي، ومن ناحية أخرى كان فـتح أبواب الجنوب (أعالي النيل، وبحر الغزال بوجه خاص) لتجارة سن الفيل، والنخاسة على نطاق واسع، ثـم اسـتخدام قـوات الخديوي الأسلحة النارية في محاربتها من العوامل التي أصابت العلاقات بين الشمال والجنوب بالصدع وخربتها، وإن لم تكـن العلاقات كلها سلمية تماما في ذلك الحين، إلا أنها كانت تتميـز بالمعاملة على قدم المساواة، كما قوضت الهياكل القبلية.

يستخدم السودانيون عبارة (التركية) لوصف الحقبة التـي كان يسود فيها حكم أسرة تحكم بالوراثية خضعت للسـلطان/ الخليفة العثماني الذي كان يقيم في عاصمته (الآستانة) التـي عرفت في الماضي بالقسطنطينية أي إسطنبول حاليا، مقـر الخلافة المركزي في الإمبراطورية، واعتبرت اللغة التركية هي اللغة الرسمية [1]؛ ولهذا تصبح القضية قضـيةَ مفهـوم سياسي ولُغوي. كما أن اسـتخدام عبـارة (الإمبراطوريـة المصرية) أو إمبراطورية محمد علي كمـا يحلـو لـبعض المؤرخين إطلاق مثل هذه التسميات، غير صحيح أصلاً من الناحية القانونية: وكانت الحكومـة التـي حكمـت الإقلـيم المصري حكما ذاتيا، واقعة تحت سلطة وسيطرة السـلطان العثماني [2]، واعتبر محمد علي - وخلفاؤه أيضا - حكامـا (عثمانيين) لا (مصريين). ويعزل السلطان العثمـاني هـذا

---

(1) لم يكن - مع ذلك - دوره مشابه للدور الإغريقي في الإمبراطورية البيزنطية، أو الفرس في الإمبراطورية الفارسية، وحافظت اللغـة العربية الفصحى التي تُدرس في المدارس، والتي يستخدمها العلماء على بقائها.

(2) وتشبه الأسرة العثمانية أسرة الهابسبورج (١٢٧٣ ـ ١٩١٨) في الغرب، وأسرة الماندوشوه ليتسننج (١٦٤٤ ـ ١٩١١) في آسيا الشرقية.

الحاكم أو ذاك، كما كان الأمر مع الخديوي إسماعيل، عندما يتوقف عن القيام بدور العميل الأكثر كفاءة في السيطرة على وادي النيل، كما ليست له سلطةُ إبرام الاتفاقيات السياسـية، ومرغم على تنفيذ أحكام الاتفاقيات التـي وقعهـا السـلطان العثماني، لا سيما تلك التي وقعها مع القوى الأوروبية، عـام ١٨٤٠ بل لم يشرع في حفر قنـاة السـويس، إلا بموافقـة السلطان.

لذلك تحمل عبارة (المصري) مغالطة تاريخية: فلم تجمع الإمبراطورية العثمانية حولها (أمما) بل اسـتقطبت حولهـا بالأحرى تجمعات دينية، وأصبح الفيصل بالتدريج، هـو أن تكون أو لا تكون مسلما، ويمثل السلطان السلطة العليا؛ لأنه أصبح خليفة المسلمين [1]، يحكم بناء على مبادئ الشـريعة؛ ولذلك عندما سعى الوهابيون في نجد (لم تكن جـزءا مـن الإمبراطورية) لجمع المدن المقدسـة فـي الحجـاز (مكـة

---

[1] ولم يعترف بهذا اللقب بصورة عامة، علما بأنه ظهر مـرة أخـرى عام ١٧٧٤، لدى التوقيع على المعاهدة الروسـية، العثمانيـة، التـي وضعت نهاية لستة أعوام من الحرب، وفتحت الأبواب للـروس علـى البحر الأسود، الذي أصبح بحيرة عثمانية منذ القرن السادس عشر.

والمدينة)، حولهم، وجهوا أصابع الاتهام إلى الحكم العثماني؛ لأنه غير من جوهر نظام الخلافة، وخصص أملاكها كوقف لأسرة من الأسر، وتدخل محمد علي ضـدهم أيضـا باسـم الإسلام لا باسم العروبة، ولحساب السلطان نفسه، واشـتغلت باسم الإسلام في إقلـيم مصـر، انتفاضـةٌ ضـد الجيـوش البونابارتية.

كما استولى محمد علي باسم وحدة الإسلام، وبعد أن قـام مفتى الديار بإصدار فتوى واجبة النفاذ في كل الإقليم، وعلى أراضي المسلمين في المنطقة الواقعة فـي أعـالي النهـر، وخرج إليهم محمد علي في ثوب (مرشـد للسـكان) الـذين فتحت أراضيهم، ولم يشعر مسلمو مصر - في ذلك الحين - بالانتماء إلى عالم مستقل ومتميز، بل كانوا يشعرون وكأنهم في ديارهم في أي مكان داخل الإمبراطورية العثمانية.

تميزت في البداية الجماعات التي لا تدين بالإسلام عـن غيرها من جماعات المسلمين في الولايات المختلفـة داخـل أراضي الإمبراطورية، بمذاهبهم وثقافتهم الخاصة، وحصلوا على حق افتتاح مدارسهم، ولم يجـر التعلـيم فيهـا باللغـة التركية، وأنشأت محاكم قضـائية خاصـة بهـم، أصـدرت

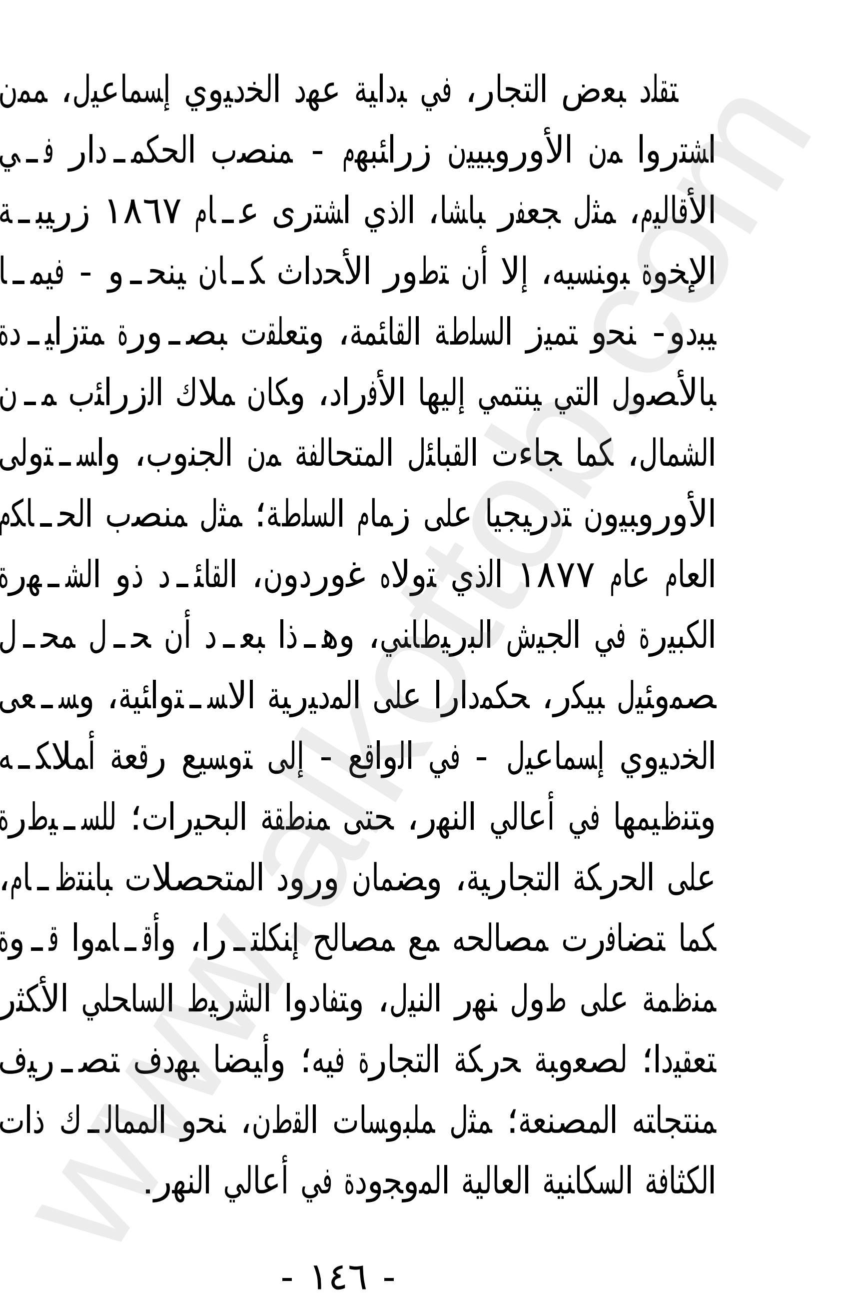
أحكامها في قضايا المخالفات التي لا تمـس الأمـن العـام، أو قضايا الجنايات. كما منحت لهم - في مرحلة لاحقـة - حقوقٌ خاصة، تمتعت بها مجموعة مـن التجـار الأجانـب المقيمون في أراضي الإمبراطوريـة، منحـت أولاً للتجـار الوافدين من المدن الإيطالية، (كما كانت الحال فـي عصـر البيزنطيين، والمماليك). ومنحت من بعـدهم إلـى التجـار الفرنسيين، والإنجليز، والإسـبان، والبرتغـاليين وغيـرهم. وتحولت هذه الحقوق - فيما بعد على إثر الضـغوط التـي مارستها القوى الأوروبية - إلى امتيازات؛ بهدف السـيطرة على جزء من حركة التجارة. وحدث تغيير في مصر أثنـاء حكم إسماعيل، بينما كان الارتباط مع الإمبراطورية التركية قائما اصطدمت القوى المحلية، مع التدخلات المتزايدة للقوى الأوروبية في الشئون الداخلية للإقليم، وعندما صعد الفلاحون إلى المناصب العليا نتيجة تطور التعليم، اصـطدموا أيضـا بالعناصر التركية الشركسية، التي كانت تحتـل المناصـب العليا في الإدارة العثمانية القديمة، أن يترك مكانـه لنظـام وطني يرتبط بالأرض. ولم تكن حركة محمد عرابـي فـي البداية، إلا تمردا يهدف إلى الدفاع عن مصالح مهنيـة، دون

وجود أي شعور معادٍ للقناصل الأوروبيـين، ودفـع تأييـد المجلس، والصراع على السلطة بـين الخـديوي (توفيـق)، ورئيس الوزراء (رياض)، إلى المطالبـة بإقامـة حكومـة دستورية، وتشكيل برلمان، ولكن تخلى الدسـتوريون عـن المطالبة بتشكيل حكومة دستورية، عنـدما طالبـت حركـة عرابي بعزل الخديوي توفيـق، عنـدما رضـخ للاحـتلال العسكري البريطاني لمصر، وهنا اتجهت حركة الضباط ضد الأوروبيين وضد (الذين خضعوا لهم أو من قام بخـدمتهم)؛ أي بمعنى آخر: الجزء الغالب من الأرسـتقراطية المالكـة للأراضي، وفئة الموظفين التي كانت في سـبيل التمصـير، وتتحدث باللغة التركية، أو من يتحدث العربية ولكنهم صاروا أدوات طيعة في يد السيد الأجنبي المهيمن؛ مثل أفراد الجالية السورية [1]. وأصبح معنى أن يكون المـرء (مصـريا) أن يتميز كمواطن مصري بين كل السكان المقيمين المحليـين؛ سواء كان مسلما أم قبطيا، وسميت الجريدة الرسمية الصادرة باللغة العربية، التي أُنشئت عام ١٨٧٧ بجريدة (الوطن).

---

[1] الأمر الذي أدانه الصحفي عبد ا النـديم، النـاطق باسـم حـزب عرابي.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو.. كيف يمكن التعرف على ما كان عليه الوضع في السودان؟ ويمكن الآن الكشف عن بعض التطورات المتصلة بأوضاع مختلفة؛ انتظارا لإجراء مزيد من البحوث، وإلقاء الضوء على هذه الحقبة المهمة من تاريخ السودان. ولم يجر النضال الرئيسي، حقيقة، في السودان، بين مجموعات متنافسة داخل هيكل السلطة نفسها، كما هي الحال في مصر، وإنما بين سلطة الدولة، وسلطة الحكام المحليين الذين مثلهم التجار، والمراكز المسلحة المحصنة (الزرائب)؛ سواء كانوا من العرب؛ مثل (الزبير ود رحمه المنصور)، أو أتراكًا، مثل كوشوك علي، أو أوروبيين مثل أندريا دي بونو، ممن كانوا يعلمون أن الاعتراف بسلطة الدولة في عهد الخديوي إسماعيل، معناه الخضوع لضرائب شديدة الوقع، ولا تتوقف عن الزيادة. ووفر تحالفُ شيوخ قبائل الجنوب والغرب مع التجار، إمكانياتٍ جديدة للاستيلاء على قطعان الماشية، بينما يصبح مصير الأسرى العملَ الجبري في خدمة القوات المسلحة في جيش الخديوي، أو في خدمة جيوش التجار؛ مما رجح كفتهم في النهاية، ولم تتوقف الفجوة عن الاتساع، بين من كان يمثل الدولة، ومن كان يمثل القوى المحلية، حتى على المستوى الإقليمي.



تقلد بعض التجار، في بداية عهد الخديوي إسماعيل، ممن اشتروا من الأوروبيين زرائبهم - منصب الحكمدار في الأقاليم، مثل جعفر باشا، الذي اشترى عام ١٨٦٧ زريبة الإخوة بونسيه، إلا أن تطور الأحداث كان ينحو - فيما يبدو- نحو تميز السلطة القائمة، وتعلقت بصورة متزايدة بالأصول التي ينتمي إليها الأفراد، وكان ملاك الزرائب من الشمال، كما جاءت القبائل المتحالفة من الجنوب، واستولى الأوروبيون تدريجيا على زمام السلطة؛ مثل منصب الحاكم العام عام ١٨٧٧ الذي تولاه غوردون، القائد ذو الشهرة الكبيرة في الجيش البريطاني، وهذا بعد أن حل محل صموئيل بيكر، حكمدارا على المديرية الاستوائية، وسعى الخديوي إسماعيل - في الواقع - إلى توسيع رقعة أملاكه وتنظيمها في أعالي النهر، حتى منطقة البحيرات؛ للسيطرة على الحركة التجارية، وضمان ورود المتحصلات بانتظام، كما تضافرت مصالحه مع مصالح إنكلترا، وأقاموا قوة منظمة على طول نهر النيل، وتفادوا الشريط الساحلي الأكثر تعقيدا؛ لصعوبة حركة التجارة فيه؛ وأيضا بهدف تصريف منتجاته المصنعة؛ مثل ملبوسات القطن، نحو الممالك ذات الكثافة السكانية العالية الموجودة في أعالي النهر.

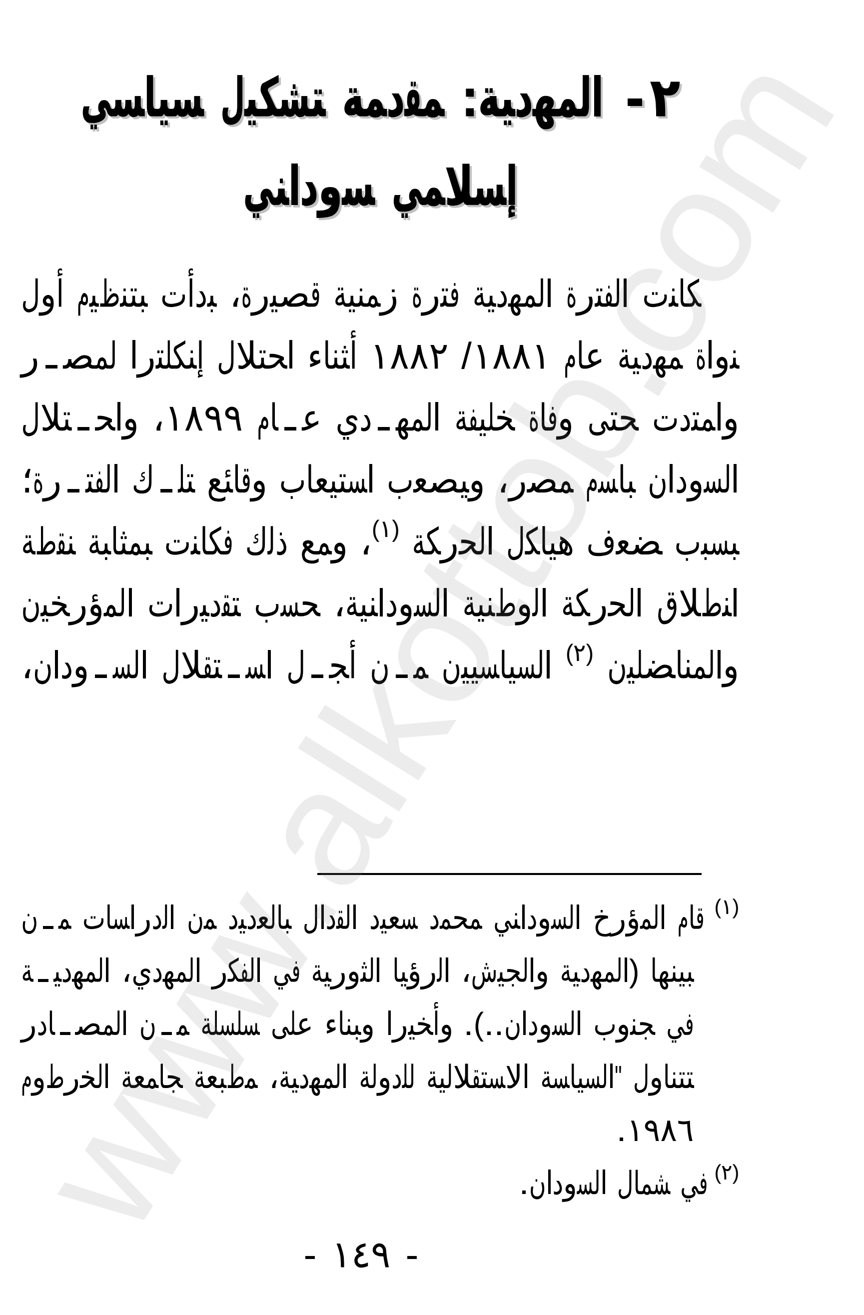
أدت المصالح المشتركة - وعلى المستوى المحلي - إلى قيام تحالفات ضد (التركية)، التي كانت تمثل الدولة، وبـين التجار وبطون القبائل، وعملت الإدارة على إجبار الـبعض على سداد الضرائب، مع فرض جزية سنوية على الآخرين، وأقيمت تحالفات أخرى بين الجماعات العربية، والأفريقيـة المتنافسة؛ مثل التحالف المبرم ضد بيكر في جوندوكورو عام ١٨٧١، الذي اشتركت فيه مجموعة أبو السعود. من أسـرة عقاد، ومجموعة لوكويا. وهذا يدل على أنه في تلك اللحظـة التاريخية لم تكن العلاقات بين الشمال والجنوب قد واجهـت بعد طريقًا مسدودا.

كما يشهد على ذلك السيليزي (مقاطعة في بولندا اليـوم) اليهودي [1] الدكتور إدوارد شنزر الذي عرف - فيما بعـد- باسم أمين باشا بعد اعتناقه الإسلام. وصار حكمدارا للمديرية الاستوائية من عام ١٨٧٧ إلى عام ١٨٨٩. وتميز عن أقرانه من الحكام الأوروبيين بتسامحه، وسعة صدره، ويدل علـى ذلك أن بعض شيوخ بطون قبيلة أشولي التي تقيم على مسافة

---

[1] كان عندئذ من مقاطعة بروسيا الألمانية، ولقد ضـمت اليـوم إلـى بولندا.

بعيدة جنوبا، وهي شبه معربة، كانوا يسـتقبلونه كضـيف، ويقدمون له القهوة، ويلبسون في حضرته الطرابيش احتراما، كما انبهر هؤلاء الأوروبيون من طبيعة العلاقات المتينة التي قامت بين عناصر الدناقلة من أفراد المحميـات العسـكرية الرسمية، وأهالي القرى أو بطون قبائل أشولي. كمـا دلـت على ذلك (الثورة المهدية) التي اندلعت ضد سـلطة الدولـة التركية، وأقامت علاقات قوية، وجمعت حولها - لفترة مـن الزمن- القبائل القوية في الجنوب. ولم تكن هذه الدعوة التي ظهرت في الشمال، متعلقة أبدا بقضية وطنية تـدعو إليهـا عناصر محلية، ولكنها كانت في الأساس دعوة أيديولوجيـة دينية تعتقد في ظهور المهدي المنتظر.

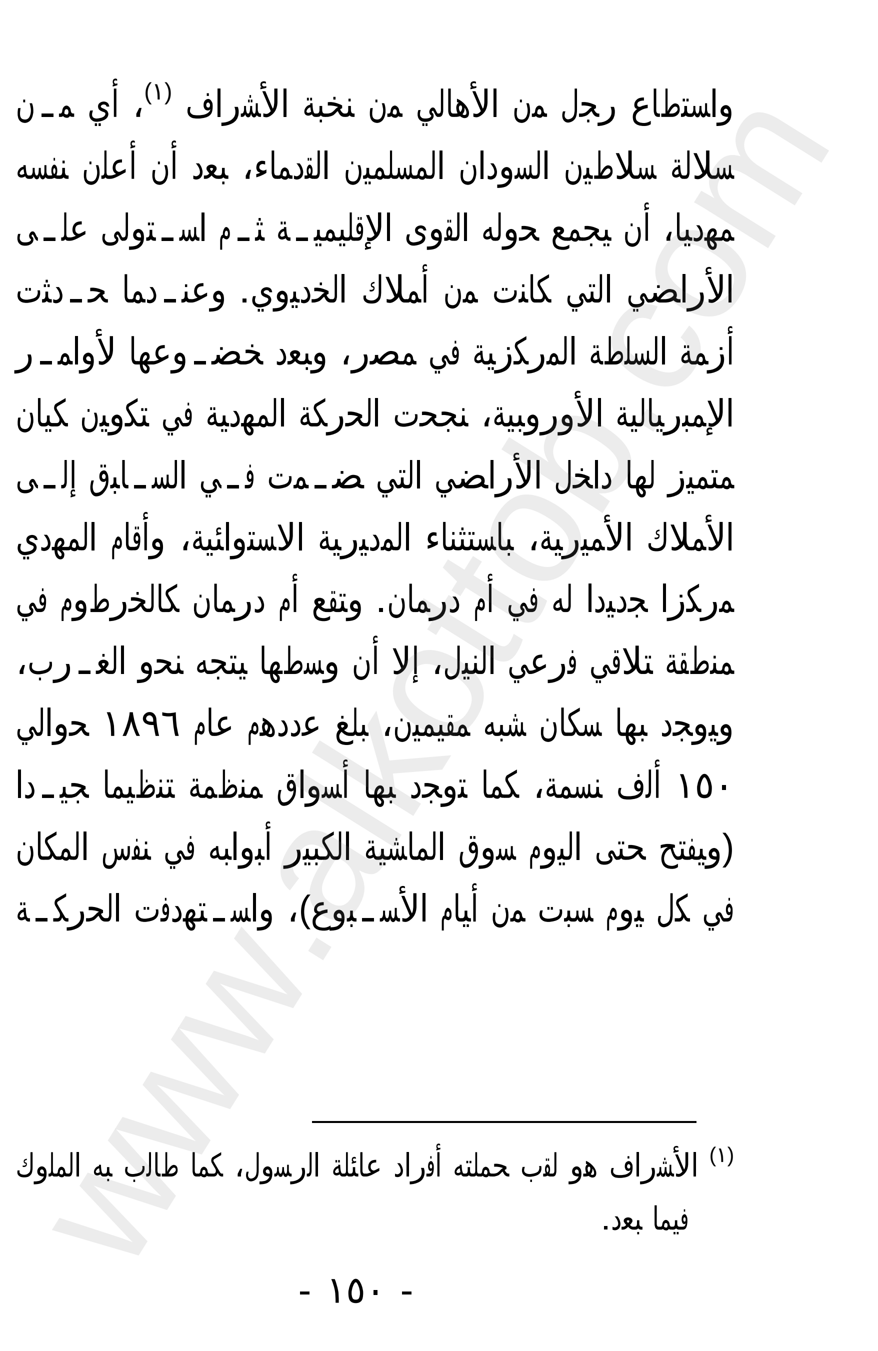


٢- المهدية: مقدمة تشكيل سياسي إسلامي سوداني

كانت الفترة المهدية فترة زمنية قصيرة، بدأت بتنظيم أول نواة مهدية عام ١٨٨١/ ١٨٨٢ أثناء احتلال إنكلترا لمصـر وامتدت حتى وفاة خليفة المهـدي عـام ١٨٩٩، واحـتلال السودان باسم مصر، ويصعب استيعاب وقائع تلـك الفتـرة؛ بسبب ضعف هياكل الحركة [١]، ومع ذلك فكانت بمثابة نقطة انطلاق الحركة الوطنية السودانية، حسب تقديرات المؤرخين والمناضلين [٢] السياسيين مـن أجـل اسـتقلال السـودان،

[١] قام المؤرخ السوداني محمد سعيد القدال بالعديد من الدراسات مـن بينها (المهدية والجيش، الرؤيا الثورية في الفكر المهدي، المهديـة في جنوب السودان..). وأخيرا وبناء على سلسلة مـن المصـادر تتناول "السياسة الاستقلالية للدولة المهدية، مطبعة جامعة الخرطوم ١٩٨٦.

[٢] في شمال السودان.



واستطاع رجل من الأهالي من نخبة الأشراف [١]، أي من سلالة سلاطين السودان المسلمين القدماء، بعد أن أعلن نفسه مهديا، أن يجمع حوله القوى الإقليمية ثم استولى على الأراضي التي كانت من أملاك الخديوي. وعندما حدثت أزمة السلطة المركزية في مصر، وبعد خضوعها لأوامر الإمبريالية الأوروبية، نجحت الحركة المهدية في تكوين كيان متميز لها داخل الأراضي التي ضمت في السابق إلى الأملاك الأميرية، باستثناء المديرية الاستوائية، وأقام المهدي مركزا جديدا له في أم درمان. وتقع أم درمان كالخرطوم في منطقة تلاقي فرعي النيل، إلا أن وسطها يتجه نحو الغرب، ويوجد بها سكان شبه مقيمين، بلغ عددهم عام ١٨٩٦ حوالي ١٥٠ ألف نسمة، كما توجد بها أسواق منظمة تنظيما جيدا (ويفتح حتى اليوم سوق الماشية الكبير أبوابه في نفس المكان في كل يوم سبت من أيام الأسبوع)، واستهدفت الحركة

---

[١] الأشراف هو لقب حملته أفراد عائلة الرسول، كما طالب به الملوك فيما بعد.

المذهبية التبشيرية المناضلة التي ولـدت فـي الغـرب [1] ووصل نفوذها إلى المديريات (المتأتركة) وصارت دعامـة لتعبئة السكان ضد الحكم التركي، والمناداة بإعادة بناء مجتمع إسلامي مثالي من جديد، يتمتع فيه أفراده بكامـل الحقـوق، وقبل (نهاية الزمان)، مثل ما كان عليه المجتمع أثناء حيـاة الرسول.

حققت التجربة الثالثة الكبرى المنتصرة، والأخيـرة مـن نوعها، وهي تجربة المهدية السودانية التـي اسـتندت إلـى التقاليد المذهبية الإسلامية المهديـة، بعـد تجربـة المهديـة الفاطمية الشيعية [2]، والمهدية الموحدية السنية [3]، سلسـلة من الانتصارات الخاطفة، في شيخان حيث انضم آخر مـن تبقى على قيد الحياة من الأوروبيين في جـيش الكولونيـل

---

[1] وقع الصدام الأول في جزيرة "أبا" عام ١٨٨٠ ولم يحقق انتصـارا؛ مما أجبر المهدي على التراجع نحو الغرب.

[2] عبيد ا جاء أصلاً من سورية وأنشأ في القرن العاشر إمبراطورية امتدت من المغرب حتى مصر.

[3] ابن تومرت من مصمود في أعالي جبال الأطلسي المغربي، وحـد في القرن الثاني عشر - المغرب وإسبانيا المسلمة.

هيكس، وهو ضابط صف قديم من فرقة (الأهلان البروسيين) على خدمة المهدي، وانتصر في الغرب والجنوب الغربـي، وأيضا في المعارك ضد قـوات فـون سـلاتين، حكمـدار دارفور، والقوات التابعة لفرانك لبتون، حكمدار بحر الغزال، الذي أذعن وسقط أسيرا بين أيدي المهدي. وأوفد غـوردون إلى السودان بكامل السلطات اللازمـة لإجـلاء المـوظفين وأفراد القوات المسلحة، وكلف بهذه المهمة بناء علـى مـا اكتسب من خبرة، على أن يحقق هذا الجلاء على الأقل فـي الجزء (المتأترك)، ولكنه حوصر في الخرطوم، وهلك فـي هذه المغامرة، ولم تصل السفينة البخاريـة (البـابور) التـي أرسلها كيتشنر لإنقاذه مع من تبقى من جيشه إلا في وقـت متأخر جدا [١].

---

[١] ويوجد حطام هذه السفينة في مرساها عند نادي فيرون على النيـل الأزرق في الخرطوم (سفينة كيتشنر).

لا تعتبر المهدية مذهبا اجتماعيا: وهي تستند إلى مفاهيم تنطلق من المبادئ الأخلاقية للإسلام، كما تستند على نحو خاص إلى مفهوم العدالة. واعتمد المهدي على قوات محلية كبيرة حتى يحقق هذه الانتصارات العسكرية في كل هذه المناطق، ولا شك، أن الظروف المحيطة كانت مواتية، وكان عرابي باشا، قائد التمرد ضد تدخل القوى الأجنبية، عندما كان وزيرا للحربية، قد سحب جزءا كبيرا من القوات الخديوية المعسكرة في السودان، بينما فقدت مصر أثناء فترة الاحتلال العسكري سلطتها على الحكام، الذين كانوا من الأوروبيين، العاملين في خدمة الخديوي (باستثناء حكمدار المديرية الاستوائية).

تأكد ما يرزخ تحته المهدي من ثقل ابتداء من عام ١٨٨٤ عندما بذل العلماء جهودا كبيرة (وكانت لهم اليد الطولى لأهميتهم في الدفاع عن القيم الأخلاقية، ووضعهم ذلك بمنأى عن السلطة القمعية للدولة)، في التراسل مع الزعماء الدينيين لمناصرة المهدي، وأنكروا الاتهام الموجه ضدهم بخدمة (الأتراك)، وكانت أول نداءات المهدي في الواقع (مثلها مثل غيرها) تدعو إلى رفض ما زعمه (الترك) من حق تولي الخلافة؛ لأنهم: "بدلوا من أحكام شريعة الرسول، وفرضوا الجزية على المسلمين، وسبوا نساءهم وأطفالهم".



وعندما خاطبت الأيديولوجية المهدية الجميع، ولم يقتصر على النخبة فقط، أدى ذلك إلى عدم الاعتراف الفوري كما كانت الحال في مصر، بالمجموعات الاجتماعية المتحالفة التي وجدت على رأس الحركة.

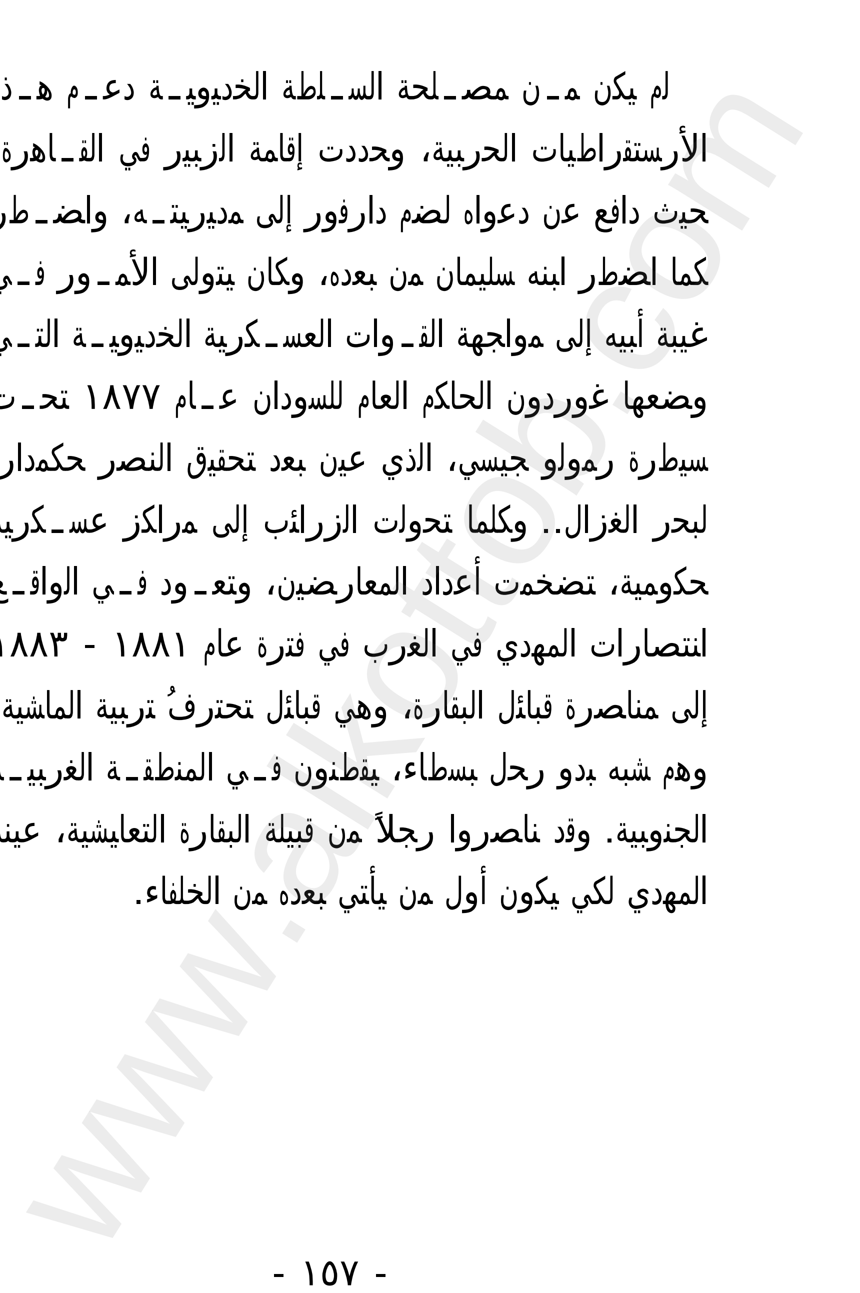
لم يكن هناك وجه لمقارنة سودان نهاية القرن التاسع عشر بحجاز القرن السابع، الذي كان يتكون من رقعة أرض محدودة سيطرت عليها الأرستقراطية القبلية القريشية القاطنة في المدن، وسيرت منها القوافل التجارية بين سوريا واليمن، وسرعان ما اعتنقت هذه القبيلة الإسلام عندما بدا واضحا للعيان أن هذه الحركة، لا تمثل تهديدا لمصالحها، وتركت الرسول ينجز مهمته التاريخية مهمة بناء الدولة. في حين ورثت المهدية السودانية مساحة شاسعة من الأراضي كانت توجد فيها دولة، وفئات أرستقراطية متعددة تدعم بعضها البعض، ومزيج من الأهالي الأصليين والوافدين المندمجين، دون أن يؤخذ في الاعتبار دور العنصر الأوروبي المتميز؛ سواء أكان مؤقتًا أم مقيما، تاجرا أم حاكما.

وجدت إلى جانب فئة الحكام التي تقلدت مناصب القيـادة، وهم أساسا من الأوروبيين في ذلك الوقـت، وإلـى جانـب (الجهادية) الممثلة في الجيش المحترف، الذي أبقـت عليـه السلطة الجديدة، أرستقراطية مدنية من العلماء، تم تكـوينهم في جامعة الأزهر بالقاهرة، وعربوا، بل (تُسودِنوا) وتبـين قائمة أسماء هذه الفئة - التي لم تعمل بعد في ذلك الوقت في خدمة الدولة كموظفين برواتب - أصولَهم التركيـة؛ مثـل محمد خولجي قاضي قضاة السودان، أو أصولهم العربيـة، مثل الشيخ الأمين محمد، رئيس، وكبير علمـاء السـودان. ولعبت هذه الأرستقراطية دور الوسيط لدى الحكام، وارتبطت بالأحرى بالسلطة الخديوية، ومنحت أطيانًـا اقتطعـت مـن الملكيات التابعة للجماعات المقيمة داخل الأقاليم الخصبة في الخرطوم، وفي الجزيرة. وكان هذا سببا من بـين الأسـباب التي حالت دون تجاوز الحركة - في سـنواتها الأولـى - الحدود الجنوبية لدارفور وكردفـان، بينمـا فتحـت مدينـة (الأبيض) عام ١٨٨٣ والخرطوم عام ١٨٨٥، بعد احـتلال إنكلترا لمصر بوقت كبير. واكتسح المهـدي هـذه النخبـة الاجتماعية تماما. ووجدت إلى جانب هـذه الأرسـتقراطية



المالكة للأراضي، والوظائف، الأرستقراطيات الحربية القديمة التي كانت على رأس عشائر البقارة، وأزاندي، والأرستقراطيات الجديدة التي تكونت من التجار المحاربين المالكين للزرائب، التي جذبت العشائر القديمة حولها أو أخضعتها. وهي لا تتمتع بتجانس كبير في بحر الجبل، ولكنها تمثل قوة أكثر تلاحما في الغرب.

وتلتف في جنوب السودان حول الزبير ود رحمه المنصور، وتنتمي عائلاتهم إلى الجعالين في دنقلا، وكانوا قد أقاموا في بحر الغزال منذ عام ١٨٥٦. وارتبطوا تقليديا بعشائر البقارة، وأقاموا صلات قوية مع رؤساء عشائر أزاندي. وكانت إحدى نساء الزبير، ابنة تيكيما، ابنة أخت موبوي، من عشيرة أنونجا. وبفضل تعدد روابطه؛ استطاع أن يتفادى طريق النيل، الذي سيطرت عليه الإدارة الخديوية، واتجه بقوافله إلى طريق يوصل (الأبيض) ببحر الجبل، وأخضع في طريقه رؤساء أزاندي ومنهم تيكيما، وموبوي، وعندما أقام الخديوي إسماعيل مديرية بحر الغزال عام ١٨٧٣، كانت سلطة الزبير في المنطقة قد بلغت من القوة حتى إنه عين حكمدارا للمديرية، وقام بفتح سلطنة الفور بعد عام من ذلك التاريخ لحساب الخديوي.



لم يكن من مصلحة السلطة الخديوية دعم هذه الأرستقراطيات الحربية، وحددت إقامة الزبير في القاهرة؛ حيث دافع عن دعواه لضم دارفور إلى مديريته، واضطر كما اضطر ابنه سليمان من بعده، وكان يتولى الأمور في غيبة أبيه إلى مواجهة القوات العسكرية الخديوية التي وضعها غوردون الحاكم العام للسودان عام ١٨٧٧ تحت سيطرة رمولو جيسي، الذي عين بعد تحقيق النصر حكمدارا لبحر الغزال.. وكلما تحولت الزرائب إلى مراكز عسكرية حكومية، تضخمت أعداد المعارضين، وتعود في الواقع انتصارات المهدي في الغرب في فترة عام ١٨٨١ - ١٨٨٣ إلى مناصرة قبائل البقارة، وهي قبائل تحترفُ تربية الماشية، وهم شبه بدو رحل بسطاء، يقطنون في المنطقة الغربية الجنوبية. وقد ناصروا رجلاً من قبيلة البقارة التعايشية، عينه المهدي لكي يكون أول من يأتي بعده من الخلفاء.

ولعبت عناصر أخرى من فئة متواضـعة مـن التجـار المتجولين المعربين، باسم (الجلابة)[1]، دور الوسطاء، بين جنود الجيوش الخديوية، وأفراد القبائل العربية المسلمة، بـل والقبائل حديثة الإسلام في الجنوب. ويفد الجلابة أصلاً مـن الشمال، وقد استفادوا من تنظيم الزرائب للتغلغل في الأقـاليم الجنوبية. وكونوا بعد اشتراكهم في أنشـطة كبـار التجـار، مجتمعات سكانية منفصلة، وأقاموا فيما بينهم علاقات سليمة. وكانت القوى الاجتماعية المؤدية للمهدية تستجيب على وجه التحديد إلى بساطة الرسالة، كما كان لها صدى فـي مصـر أيضا، بين أفراد القوات المسلحة الخديويـة، وفـي أوسـاط الوطنيين، بما في ذلك الصحافة الوطنية المصـرية الناطقـة بالفرنسية (جورنال دي إيجيبت).

كان مذهب المهدي يدعو كما دعا الرسول إلـى وحـدة الجماعة الإسلامية؛ أي الأمـة، ونـادى بتجـاوز علاقـات التضامن القبلية، وتقسيمات الطرق الصـوفية، بـل وحتـى مدارس مذاهب الفقه السنية[2].

---

[1] الجلاب يجلب البضاعة لكي تُباع، هذه البضاعة إما قطعان ماشية أو عبيد.

[2] انظر. أبو سليم: الحركة الأفريقية في المهدية، جامعـة الخرطـوم، ١٩٧٠، ص ٤٤ وما بعدها.

وكلاهما ينادي أيضا بتوسيع نطاق هذه الجماعة المثـالي؛ "حتى تغطي كوكب الأرض كله". ومن هنـا ظهـرت أهميـة الجهاد كدليل على عمق الإيمان. وقام المهـدي إضـافة إلـى الخطابات التي وجهها، والمبعوثين الذين أوفدهم إلـى رؤسـاء الدول لدعوتهم إلى تأييد المهدية (ومنهم الشيخ السنوسـي فـي طرابلس، وسلطان وانداي، وخديوي مصر، ونجاشي الحبشة، وملكة إنكلترا أيضا، والخليفة/ السلطان العثماني)، بتوسيع دار المهدية بالجهاد. ونظم بعد أن فـتح الخرطـوم عـام ١٨٨٥ حملات وجهت إلى غـرب دارفـور، والحبشـة، ومصـر، واستمرت حتى بعد وفاة المهدي. وفشلت هذه الحملات الواحدة تلو الأخرى عندما حاولت تجاوز حدود السودان؛ وبسبب ازدياد قوة الحكم المركزي في مصر. وحل تدريجيا محـل مفهـوم العالمية الذي نادت به المهدية في بدايتها مفهوم محلي مـرتبط بالأرض: كما لم تقبل فريضة الحج، وزيـارة مـدن الإسـلام المقدسة قبولاً طيبا، واكتفى بزيارة ضـريح المهـدي فـي أم درمان، وقراءة مؤلفاته مثل (الراتب وهو كتـاب الـدعوات)، وأقواله، وسرد تاريخه الرسمي (وكان قد جمعه إسماعيل عبـد القادر الكردفاني)، وهذا ما اعتبر - في حد ذاته - كافيا لتوفير ما يتطلبه المؤمن مع الاستغناء عن أية شعائر أخرى.

التفت الجماعة حول إمام واحد في الدولة المهدية، وكانت على نفس نمط الدولة الإسـلامية التـي أنشـأها الرسـول، ولا يمكن مجادلة هذا الإمام أو منازعته أو مراجعتـه فـي شيء، فإذا كان الرسول محمد هو آخر الأنبياء، فإن المهدي هو آخر خليفة للرسول وآله، وهو من الأشراف ذوي البركة. ولذلك لم تراجع سلطة المهدي العليا، ولا من بعـده سـلطة خليفته الذي عينه قبل وفاته، وهو الخليفة عبد ا التعايشـي. وأثيرت مشكلة الحق في خلافة عبد ا من حيث المبدأ، وبدأ الصراع من أجل السلطة من تاريخ وفاة المهدي، ونشب هذا الصراع بين الأرستقراطية الجديدة المكونة مـن الأمـراء، وقادة الجيوش، والأشراف من أسرة المهدي نفسه. واعتمـد الخليفة عبد ا على أفراد قبيلتـه، وهـي قبيلـة التعايشـة (البقارة)، التي وفدت من منطقة هامشـية منشـقة حـديثًا، لم تكتمل (أتركتها)، وجلبت في البداية للمهدي معظم جنـده المقاتلين. وأجبر قبيلته (أولاد العرب) علـى الإقامـة فـي أم درمان، وقامت بعض العناصر بتنظيم قوات خاصة تابعة لها تراوح عددها بين ٩٠٠٠ إلـى ١٢٠٠٠ مقاتـل، وهـم

المعروفين باسم (الملازمين) [1]، وهم أفضل تسـليحا مـن الجيش النظامي، كما تحول البعض الآخر إلى وظيفة جامعي الضرائب لتوريدها لبيت المال. وبعد الإبادة الجسدية، وسجن مجموعة الأشراف الذين ثاروا عليه عـام ١٨٩١ لصـيانة حقوقهم، نفى الخليفة عبد ا بعض جماعتهم التي اشـتركت في الثورة إلى مناطقَ أخرى (مثل الدناقلة الذين نُفُـوا إلـى الغرب)؛ مما أكد لنسله تسلسل الخلافة بالوراثة من بعده.

لم تقدم الحركة المهدية السودانية مشروعا اجتماعيا، وهي شبيهة بحركات الإصلاح الإسلامية التي ظهرت في القـرن التاسع عشر مثل الوهابية، والسنوسية أو حركة القرامطة [2] قديما، وهي حركات تدعو فـي البدايـة علـى المسـاواة،

---

[1] لا ينبغي الخلط بين هذه العبارة، وبين عبارة الملتزمين أثناء العصر المملوكي، واستخدمت في الطريقة الخاتميـة لكـي تشـير إلـى المؤمنين الذين يقيمون (يلازمون) بصفة دائمة في مراكـز إقامـة الطريقة.

[2] أنشِئت هذه الدولة في المقاطعة العباسية في البحرين (الحسا) علـى ساحل الخليج العربي، ودعت إلى توزيع الممتلكات والعبيد بين كل أعضاء المجتمع.

وانتشرت هذه الأيديولوجيات التي ارتبطـت أو لـم تـرتبط بالصوفية، في مجتمعات ذات هياكلَ بسيطة، وفـي منطقـة هامشية أو محدودة من الأراضي، وكان القرمطي المسـتبد بحكم دولة، ولو أنها ولاية تابعة للإمبراطوريـة، إلا أنهـا محدودة من حيث المساحة معزولة عن مركز الإسلام، ومن الصعب الوصول إليها، كما كانت "نجـد" الوهابيـة منطقـة هامشية مثلها مثل طرابلس السنوسية.

ولم تكن هذه هي حال السودان؛ فلقـد ورث المهـدي - ومن بعده خليفته - مساحة من الأراضي كانت بالفعل ضيقة (وادي حلفًا، وسواكن، والمديرية الاستوائية التي لم تكن أبدا جزءا من الدولة المهدية)، كما لا توجد بها مدن كبيرة، وبها قبائل من البدو الرحل، وشبه مقيمين، إلا أن ارتباطهم بمصر لأكثر من نصف قرن قد ترك في أعقابه هياكل دولة تقـوم بوظائفها، وتتجاوز في تطورها مرحلة التشكيلات السياسـية الإقليمية.

بطبيعة الحال، وفي عهد المهدية المناضلة، كانت الهياكل المتوارثة بسيطة إلى أقصى درجة، ومع الاعتماد أساسا على الرئيس الأعلى كان للحكام المحليين جيوشهم الخاصـة فـي المديريات، وكانوا يديرون أملاكهم بصورة مسـتقلة ذاتيـا، بينما مثل السلطة الحاكمة المركزية، المهدي وصحابته مـن الخلفاء فيما بعد، كما كانت الحال زمن الرسول، وباسـتخدام نفس الألقاب، ولكن حالما انتهى الجهاد؛ قسمت الأراضي إلى ست ولايات: (السودان المركزي الأوسط، السودان الغربي، السودان الشرقي، دنقلاً، بربر، ورجاف).

واعتمدت السلطة المركزية على مجموعـة الملازمـين، يدعمهم صندوق خاص يتبع الدولـة، وعهـدت المناصـب الرئيسية إلى أبناء الخليفة ومناصريه، من شـيوخ التعايشـة الذين استقروا في الأراضي الخاصة التـي انتـزع الثـوار ملكيتها. وتشير الدلائل التي عاصرت - بصـورة عامـة - ذلك الوقت أنه كلما تدعمت السلطة الحاكمـة كلمـا ازدادت مرونتها، مما أدى إلى زيادة دعم قطاعات واسعة من السكان لها وأصبح تعداد سكان أم درمان العاصمة الإدارية والدينية الجديدة، المفتوحة على الصحراء ٧٠ ألـف نسـمة. وعنـد

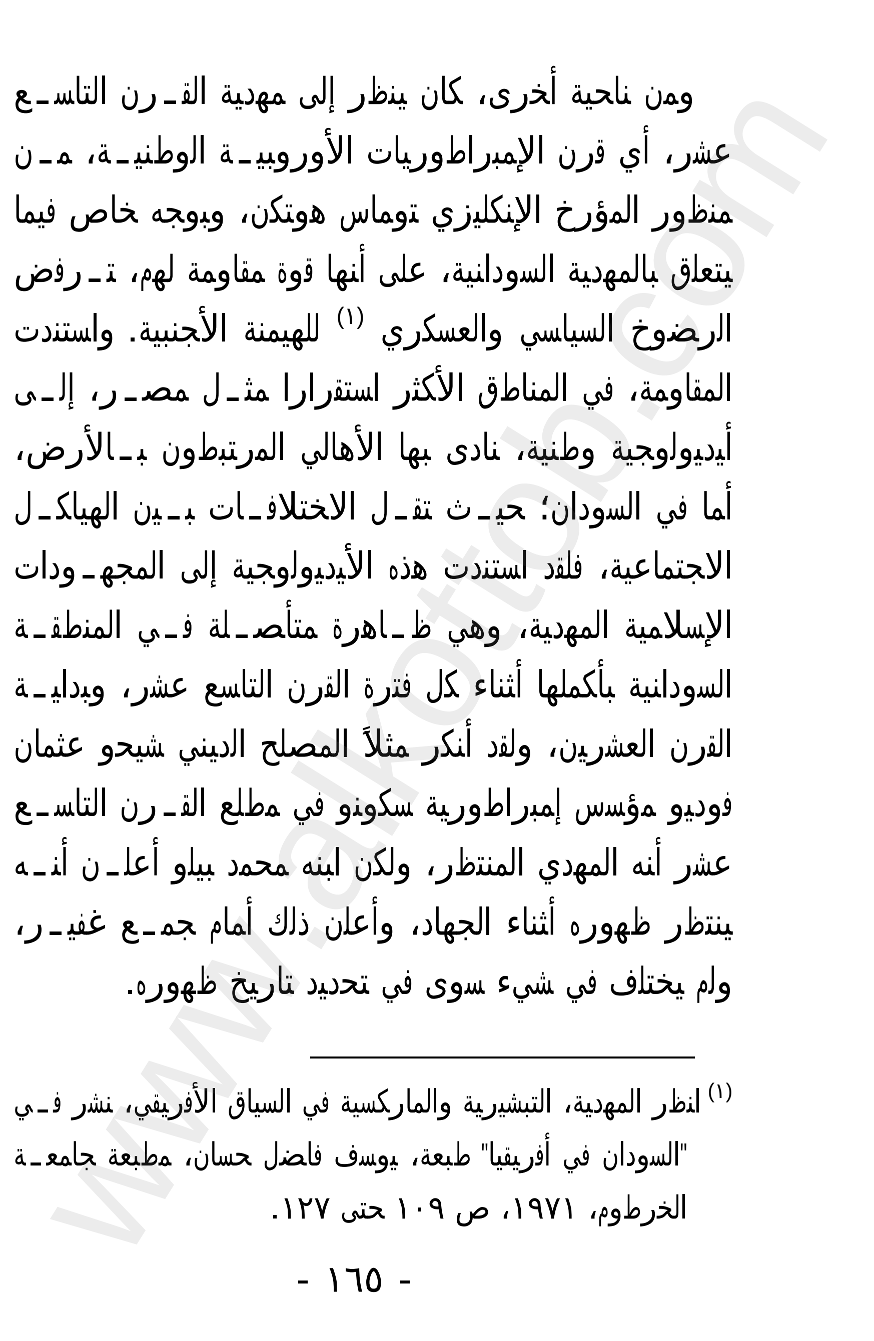
سقوط الدولة المهدية، أي بعد انقضاء خمس عشرة سنة مـن تاريخ استيلاء المهديين على الخرطوم، كان الجزء الأغلـب من الخدمات الفنية التقنية في ترسانة الخرطوم مـا زالـت قائمة، وكان التلغراف يعمل جيدا موصلاً بين منزل الخليفة، وبيت المال [١] وإلى ورش الخرطـوم، وأصـبحت السـفن البخارية (التي أرسلت لإنقـاذ غـوردون)، وقـد هجرهـا الإنكليز، إبان تراجعهم عام ١٨٨٥، جـزءا مـن أسـطول المهدي، وكانت محركاتها تعمل بصورة جيدة تماما [٢].

رغم أن المهدية السودانية ليست سلطة حاكمـة صـاحبة فتوحات، كما لم تشيد إمبراطورية - مثل المهدية الفاطميـة والموحدية - إلا أن ذلك لم يمنع الخليفة عبد ا التعايشي من محاولة أسلمة السكان الوثنيين في جبال النوبة وبحر الغزال، كما تعد هذه أول محاولة لتدخل الدولـة - بواسـطة حكـام مسلمين - في الشمال للسيطرة بواسطة الدين علـى قبائـل الغرب والجنوب.

---

[١] هو المبنى الذي يوجد الآن في أم درمان ويشبه منزل الخليفة.

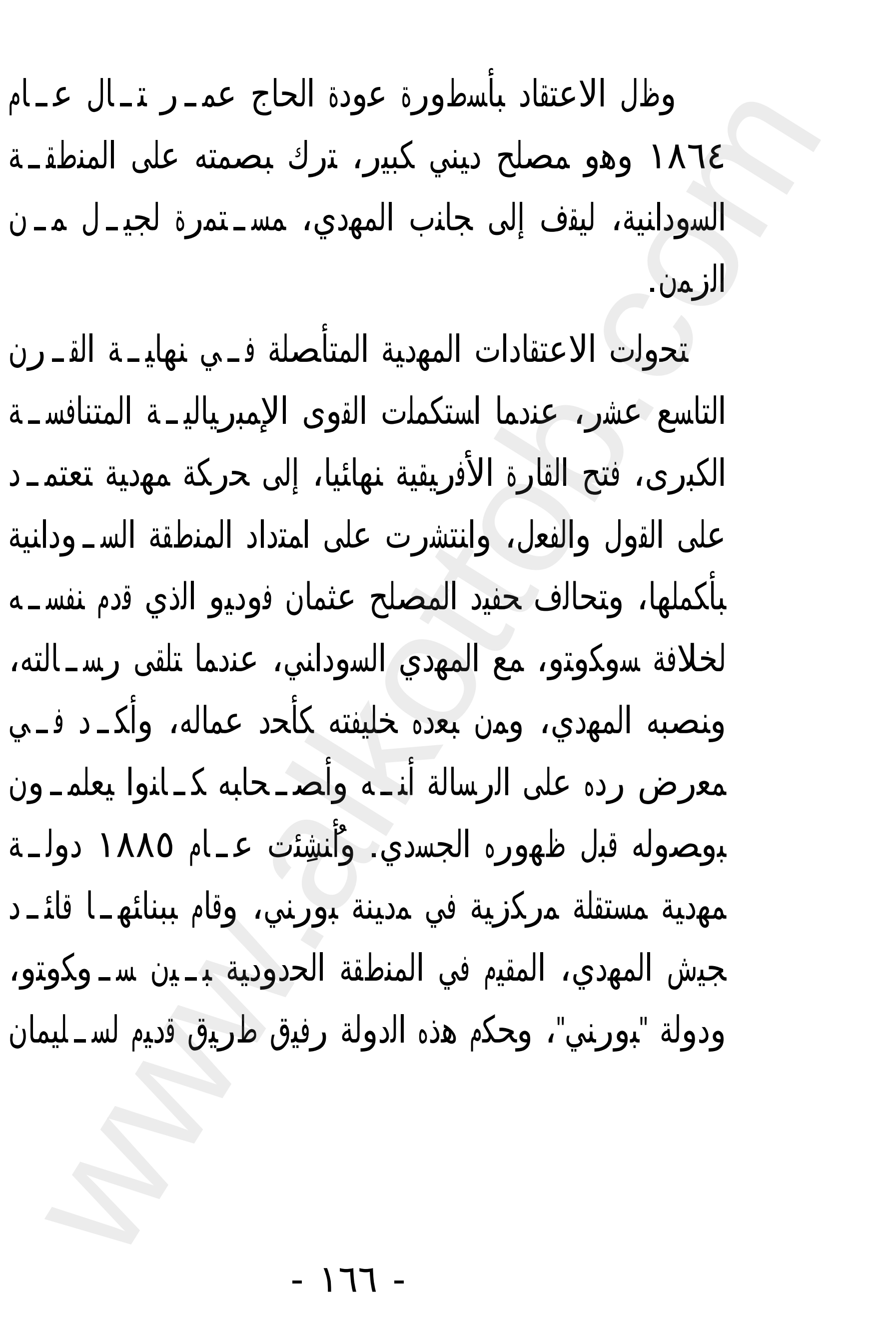
[٢] انظر G. Dujarric: الدولة المهدية في السودان، باريس ١٩٠١.



ومن ناحية أخرى، كان ينظر إلى مهدية القـرن التاسـع عشر، أي قرن الإمبراطوريات الأوروبيـة الوطنيـة، مـن منظور المؤرخ الإنكليزي توماس هوتكن، وبوجه خاص فيما يتعلق بالمهدية السودانية، على أنها قوة مقاومة لهم، تـرفض الرضوخ السياسي والعسكري [1] للهيمنة الأجنبية. واستندت المقاومة، في المناطق الأكثر استقرارا مثـل مصـر، إلـى أيديولوجية وطنية، نادى بها الأهالي المرتبطون بـالأرض، أما في السودان؛ حيـث تقـل الاختلافـات بـين الهياكـل الاجتماعية، فلقد استندت هذه الأيديولوجية إلى المجهـودات الإسلامية المهدية، وهي ظـاهرة متأصـلة فـي المنطقـة السودانية بأكملها أثناء كل فترة القرن التاسع عشر، وبدايـة القرن العشرين، ولقد أنكر مثلاً المصلح الديني شيحو عثمان فوديو مؤسس إمبراطورية سكونو في مطلع القـرن التاسـع عشر أنه المهدي المنتظر، ولكن ابنه محمد بيلو أعلـن أنـه ينتظر ظهوره أثناء الجهاد، وأعلن ذلك أمام جمـع غفيـر، ولم يختلف في شيء سوى في تحديد تاريخ ظهوره.

---

[1] انظر المهدية، التبشيرية والماركسية في السياق الأفريقي، نشر فـي "السودان في أفريقيا" طبعة، يوسف فاضل حسان، مطبعة جامعـة الخرطوم، ١٩٧١، ص ١٠٩ حتى ١٢٧.



وظل الاعتقاد بأسطورة عودة الحاج عمر تال عام ١٨٦٤ وهو مصلح ديني كبير، ترك بصمته على المنطقة السودانية، ليقف إلى جانب المهدي، مستمرة لجيل من الزمن.

تحولت الاعتقادات المهدية المتأصلة في نهاية القرن التاسع عشر، عندما استكملت القوى الإمبريالية المتنافسة الكبرى، فتح القارة الأفريقية نهائيا، إلى حركة مهدية تعتمد على القول والفعل، وانتشرت على امتداد المنطقة السودانية بأكملها، وتحالف حفيد المصلح عثمان فوديو الذي قدم نفسه لخلافة سوكوتو، مع المهدي السوداني، عندما تلقى رسالته، ونصبه المهدي، ومن بعده خليفته كأحد عماله، وأكد في معرض رده على الرسالة أنه وأصحابه كانوا يعلمون بوصوله قبل ظهوره الجسدي. وأُنشِئت عام ١٨٨٥ دولة مهدية مستقلة مركزية في مدينة بورني، وقام ببنائها قائد جيش المهدي، المقيم في المنطقة الحدودية بين سوكوتو، ودولة "بورني"، وحكم هذه الدولة رفيق طريق قديم لسليمان

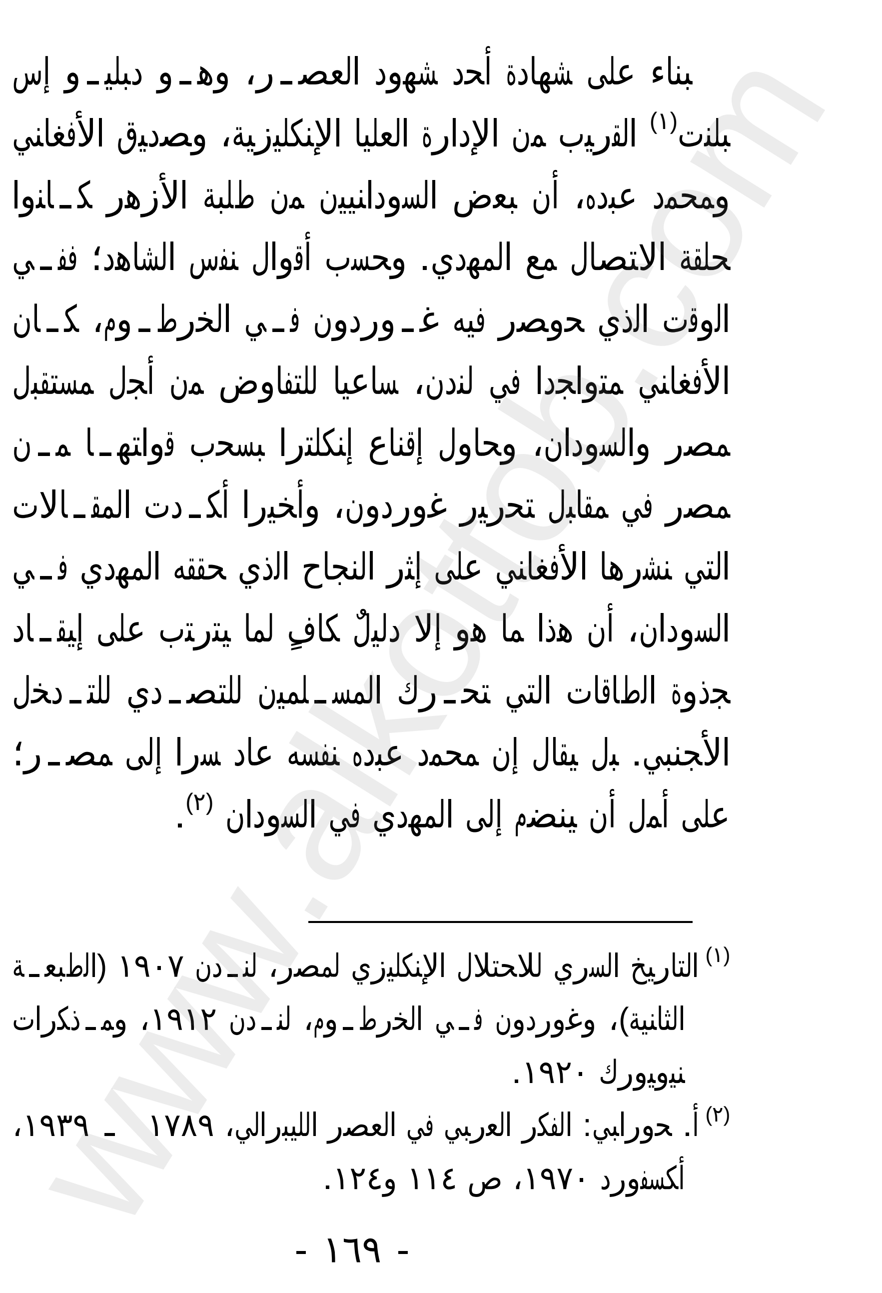
ابن الزبير [1] جاهر بانتمائه الكامل لمذهب المهدي في الفترة من عام ١٨٩٤ حتى عام ١٩٠٠ وكلمـا زحـف التـدخل الأوروبي، نزحت مجموعات سكانية نحو منـاطقَ مهديـة أخرى، وكانت قد جاءت من داخل الأراضي التي احتلـت. كما عارضت، حركات شعبية ترفع راية المهدي السـيطرة الأجنبية المسيحية.

وأخيرا، عندما اتخذ القرار في لندن لإعادة فـتح الـبلاد باسم الخليفة/ السلطان العثماني، وباسـم الخـديوي (كانـت ولايات الجنوب في حالة ثورة)، وأعرب القائد العام (سردار) الجيش المصري، الإنكليزي هو راسيو هربرت كيتشنر عن مخاوفه من أن يواجه برفض المصريين ومعـاداتهم إذا مـا اشتركوا في حرب يقودها (كـافر) ضـد مسـلمين، وازداد الشعور بفقد الحماس والحمية بين صفوف القوات الخديوية، المكونة من عناصر مصرية وسودانية، وتأكد ذلـك عنـدما أُجبروا على مقاتلة المهدي تحت قيادة غوردون.

---

(١) انتشرت شائعة في ذلك الوقت، أثناء فتـرة المنافسـات والصـراع الدائر مع رومولو جيسي؛ للاستحواذ على الحكم فـي المـديريات الغربية، تقول بأن الزبير هو المهدي المنتظر.

قد يجدي، لفهم سبب نشوء هذا الشعور بالتخوف والتردد الذي انتشر بين صفوف هذه القـوات، وفهـم الـدافع إلـى المقاومة البطولية التي قام بها ٥٠ ألـف مناصـر للخليفـة السوداني في أم درمان، أن نقوم بالتنقيب في تاريخ حركتـي التمرد اللتين انفجرتا في نفس عصر الاحـتلال البريطـاني العسكري لمصر، تجري أحداث المهدية في موازاة للتمـرد الذي قاده عرابي، وارتبط هو أيضا بمصلح إسـلامي هـو جمال الدين الأفغاني، وهو رجل نشاط سياسي من الدرجـة الأولى، جاء من العالم الفارسي والهندي، ومنع من التواجـد في البلاد الواقعة تحت السيطرة البريطانية، ومع ذلك وزعت نشرته الدورية بعنوان (العروة الوثقى) التي صـدرت فـي باريس باشتراك محمد عبده على نطاق واسـع فـي الـبلاد الناطقة باللغة العربية.

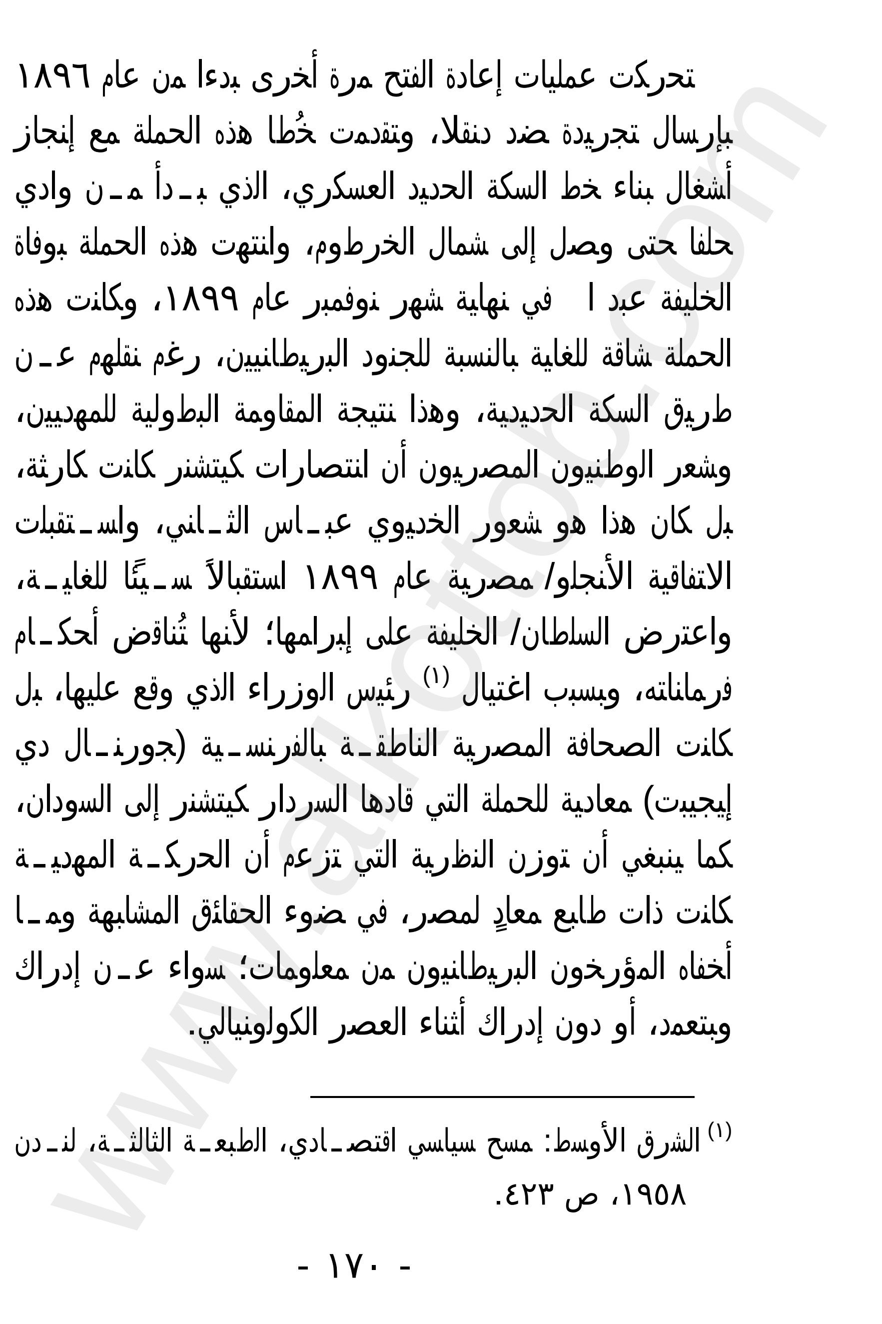


بناء على شهادة أحد شهود العصر، وهو دبليو إس بلنت[1] القريب من الإدارة العليا الإنكليزية، وصديق الأفغاني ومحمد عبده، أن بعض السودانيين من طلبة الأزهر كانوا حلقة الاتصال مع المهدي. وحسب أقوال نفس الشاهد؛ ففي الوقت الذي حوصر فيه غوردون في الخرطوم، كان الأفغاني متواجدا في لندن، ساعيا للتفاوض من أجل مستقبل مصر والسودان، وحاول إقناع إنكلترا بسحب قواتها من مصر في مقابل تحرير غوردون، وأخيرا أكدت المقالات التي نشرها الأفغاني على إثر النجاح الذي حققه المهدي في السودان، أن هذا ما هو إلا دليلٌ كافٍ لما يترتب على إيقاد جذوة الطاقات التي تحرك المسلمين للتصدي للتدخل الأجنبي. بل يقال إن محمد عبده نفسه عاد سرا إلى مصر؛ على أمل أن ينضم إلى المهدي في السودان [2].

---

[1] التاريخ السري للاحتلال الإنكليزي لمصر، لندن ١٩٠٧ (الطبعة الثانية)، وغوردون في الخرطوم، لندن ١٩١٢، ومذكرات نيويورك ١٩٢٠.

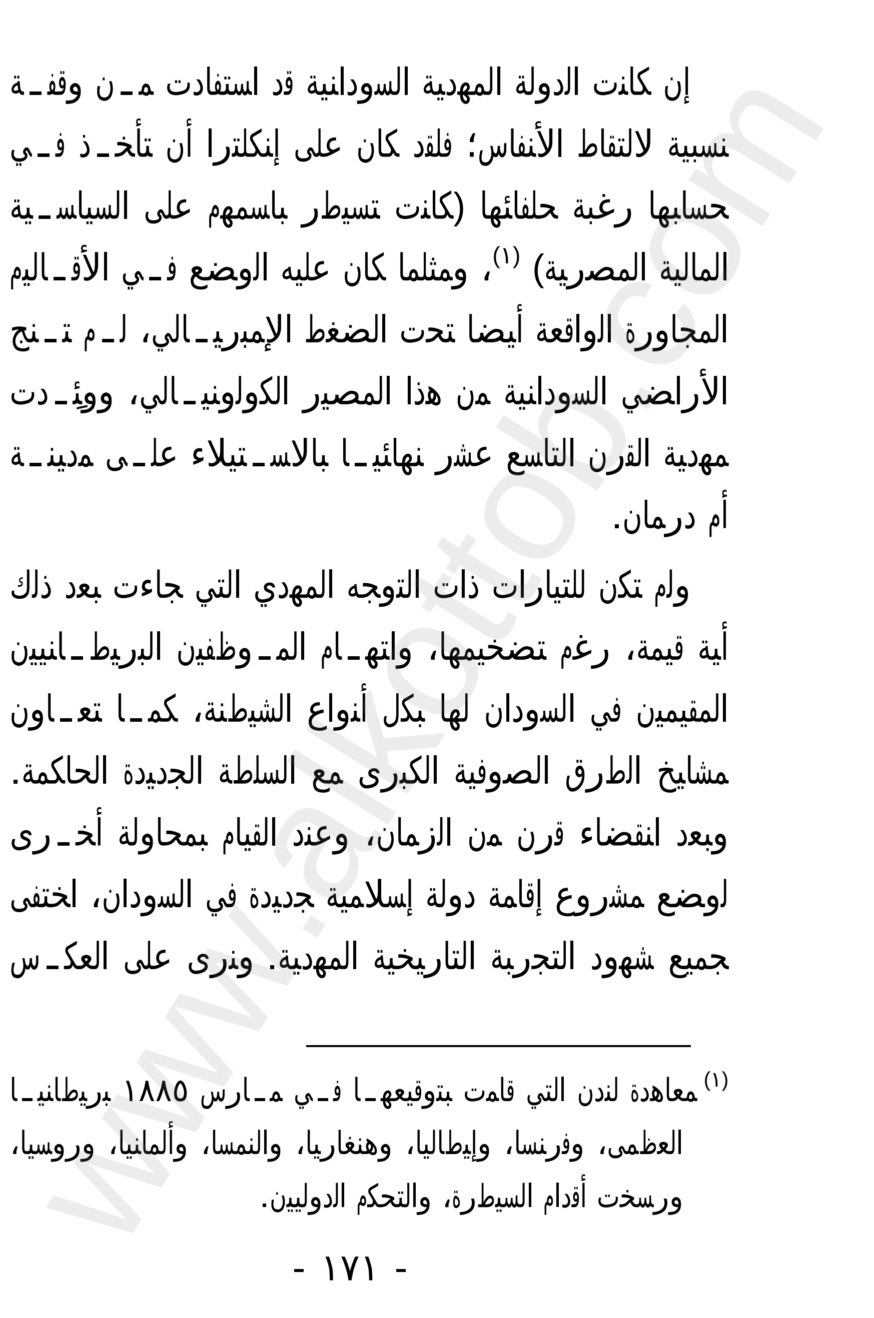
[2] أ. حورابي: الفكر العربي في العصر الليبرالي، ١٧٨٩ - ١٩٣٩، أكسفورد ١٩٧٠، ص ١١٤ و١٢٤.



تحركت عمليات إعادة الفتح مرة أخرى بدءا من عام ١٨٩٦ بإرسال تجريدة ضد دنقلا، وتقدمت خُطا هذه الحملة مع إنجاز أشغال بناء خط السكة الحديد العسكري، الذي بـدأ مـن وادي حلفا حتى وصل إلى شمال الخرطوم، وانتهت هذه الحملة بوفاة الخليفة عبد ا في نهاية شهر نوفمبر عام ١٨٩٩، وكانت هذه الحملة شاقة للغاية بالنسبة للجنود البريطانيين، رغم نقلهم عـن طريق السكة الحديدية، وهذا نتيجة المقاومة البطولية للمهديين، وشعر الوطنيون المصريون أن انتصارات كيتشنر كانت كارثة، بل كان هذا هو شعور الخديوي عبـاس الثـاني، واسـتقبلت الاتفاقية الأنجلو/ مصرية عام ١٨٩٩ استقبالاً سـيئًا للغايـة، واعترض السلطان/ الخليفة على إبرامها؛ لأنها تُناقض أحكـام فرماناته، وبسبب اغتيال [1] رئيس الوزراء الذي وقع عليها، بل كانت الصحافة المصرية الناطقـة بالفرنسـية (جورنـال دي إيجيبت) معادية للحملة التي قادها السردار كيتشنر إلى السودان، كما ينبغي أن نوزن النظرية التي تزعم أن الحركـة المهديـة كانت ذات طابع معادٍ لمصر، في ضوء الحقائق المشابهة ومـا أخفاه المؤرخون البريطانيون من معلومات؛ سواء عـن إدراك وبتعمد، أو دون إدراك أثناء العصر الكولونيالي.

---

[1] الشرق الأوسط: مسح سياسي اقتصـادي، الطبعـة الثالثـة، لنـدن ١٩٥٨، ص ٤٢٣.



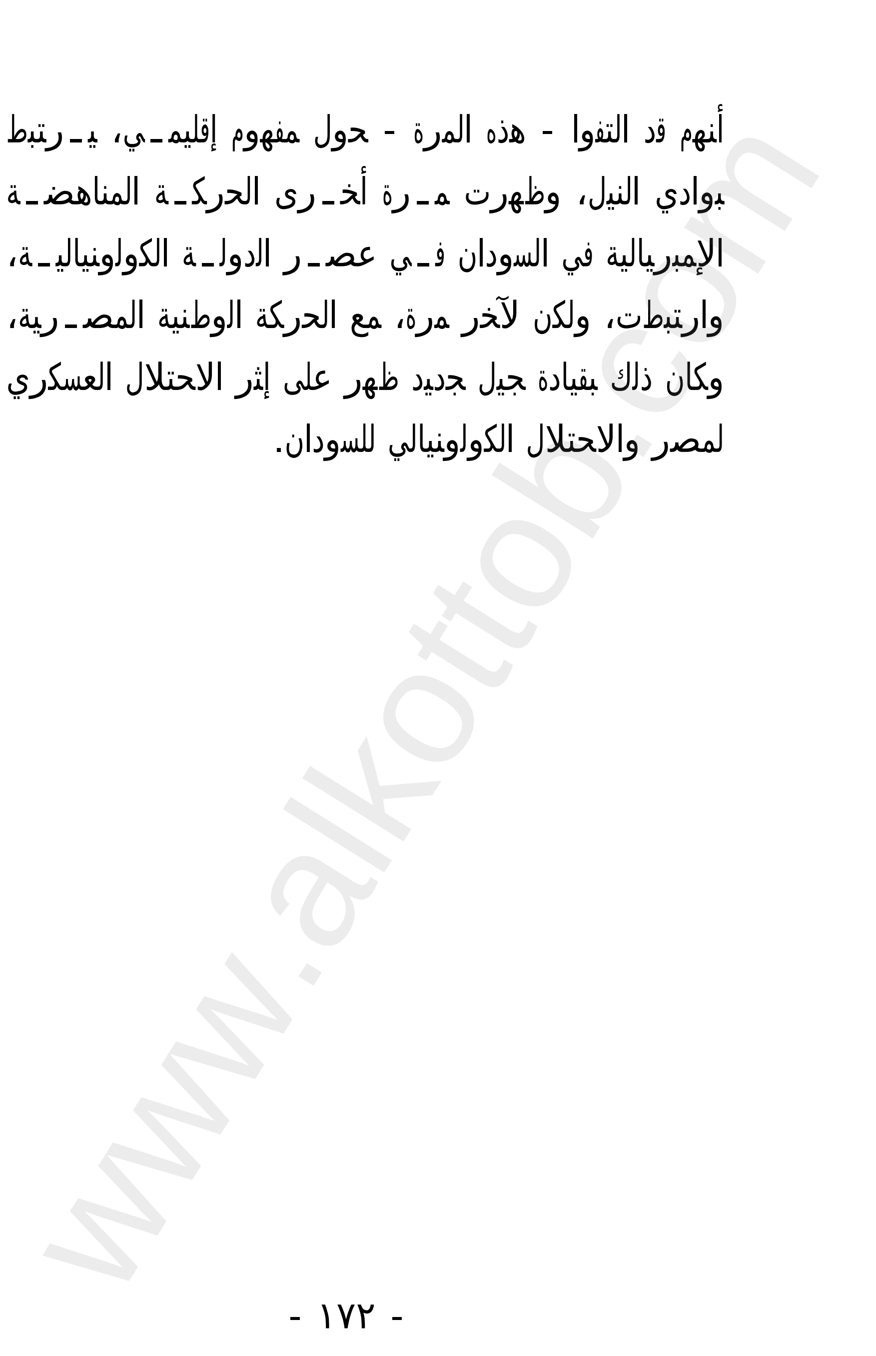
إن كانت الدولة المهدية السودانية قد استفادت مـن وقفـة نسبية لالتقاط الأنفاس؛ فلقد كان على إنكلترا أن تأخـذ فـي حسابها رغبة حلفائها (كانت تسيطر باسمهم على السياسـية المالية المصرية) [1]، ومثلما كان عليه الوضع فـي الأقـاليم المجاورة الواقعة أيضا تحت الضغط الإمبريـالي، لـم تـنج الأراضي السودانية من هذا المصير الكولونيـالي، ووئـدت مهدية القرن التاسع عشر نهائيـا بالاسـتيلاء علـى مدينـة أم درمان.

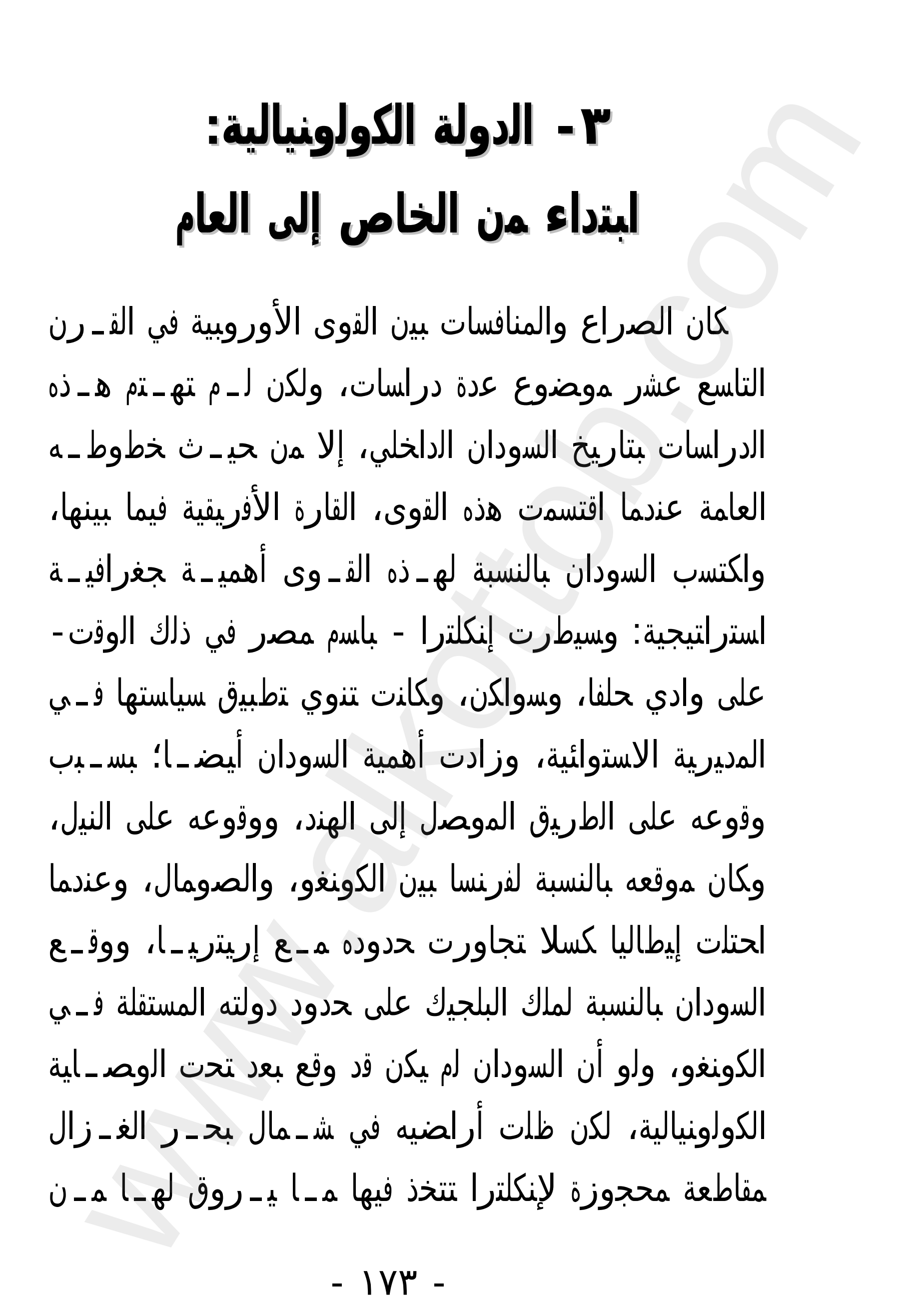
ولم تكن للتيارات ذات التوجه المهدي التي جاءت بعد ذلك أية قيمة، رغم تضخيمها، واتهـام المـوظفين البريطـانيين المقيمين في السودان لها بكل أنواع الشيطنة، كمـا تعـاون مشايخ الطرق الصوفية الكبرى مع السلطة الجديدة الحاكمة. وبعد انقضاء قرن من الزمان، وعند القيام بمحاولة أخـرى لوضع مشروع إقامة دولة إسلامية جديدة في السودان، اختفى جميع شهود التجربة التاريخية المهدية. ونرى على العكـس

---

[1] معاهدة لندن التي قامت بتوقيعهـا فـي مـارس ١٨٨٥ بريطانيـا العظمى، وفرنسا، وإيطاليا، وهنغاريا، والنمسا، وألمانيا، وروسيا، ورسخت أقدام السيطرة، والتحكم الدوليين.

أنهم قد التفوا - هذه المرة - حول مفهوم إقليمـي، يـرتبط بوادي النيل، وظهرت مـرة أخـرى الحركـة المناهضـة الإمبريالية في السودان فـي عصـر الدولـة الكولونياليـة، وارتبطت، ولكن لآخر مرة، مع الحركة الوطنية المصـرية، وكان ذلك بقيادة جيل جديد ظهر على إثر الاحتلال العسكري لمصر والاحتلال الكولونيالي للسودان.





٣- الدولة الكولونيالية:
ابتداء من الخاص إلى العام

كان الصراع والمنافسات بين القوى الأوروبية في القرن التاسع عشر موضوع عدة دراسات، ولكن لم تهتم هذه الدراسات بتاريخ السودان الداخلي، إلا من حيث خطوطه العامة عندما اقتسمت هذه القوى، القارة الأفريقية فيما بينها، واكتسب السودان بالنسبة لهذه القوى أهمية جغرافية استراتيجية: وسيطرت إنكلترا - باسم مصر في ذلك الوقت- على وادي حلفا، وسواكن، وكانت تنوي تطبيق سياستها في المديرية الاستوائية، وزادت أهمية السودان أيضا؛ بسبب وقوعه على الطريق الموصل إلى الهند، ووقوعه على النيل، وكان موقعه بالنسبة لفرنسا بين الكونغو، والصومال، وعندما احتلت إيطاليا كسلا تجاورت حدوده مع إريتريا، ووقع السودان بالنسبة لملك البلجيك على حدود دولته المستقلة في الكونغو، ولو أن السودان لم يكن قد وقع بعد تحت الوصاية الكولونيالية، لكن ظلت أراضيه في شمال بحر الغزال مقاطعة محجوزة لإنكلترا تتخذ فيها ما يروق لها من

قرارات، أما الجنوب فقد كان هدفًا للمطامع [1]، وضمت عام ١٨٨٥ أراضي الأزاندي التي كانت جزءا مـن الممتلكـات التركية إلى دولة الكونغو المستقلة، كما حدث تحرك بلجيكي في اتجاه بحر الغزال، والمديرية الاستوائية [2]، التي انفصلت عن مصر، ولكنها حافظة على ولائها للخـديوي رغـم مـا عرضه عليها ملك البلجيك من عروض مغريـة، ونظمـت شئونها تحت إدارة حكمدارها أمـين باشـا، دون مسـاعدة خارجية، حتى تتمكن من مواجهة الأزمة التي أثارها احتلال مصر. وكانت على وشك تحقيق هذا الهدف، عندما جـردت ضدها، الحكومة الإنكليزية عام ١٨٨٨ (حملة إنقاذ)، يقودها ستانلي، وتمولها الخزانة المصرية [3]، وصدر أمر الخديوي بطرد الجماعة الحاكمة في المديرية، وتمردت قـوات أمـين

---

[1] تعلقت المسألة في المقام الأول بضرورة وضع نهاية للنخاسة.

[2] انظر الصراع بين القوى الأوروبية في المنطقة.

ef G. N. Sanderson: England Europe and the upper Nile, ١٨٨٢ – ١٨٩٩ Edinburgh, ١٩٦٥.

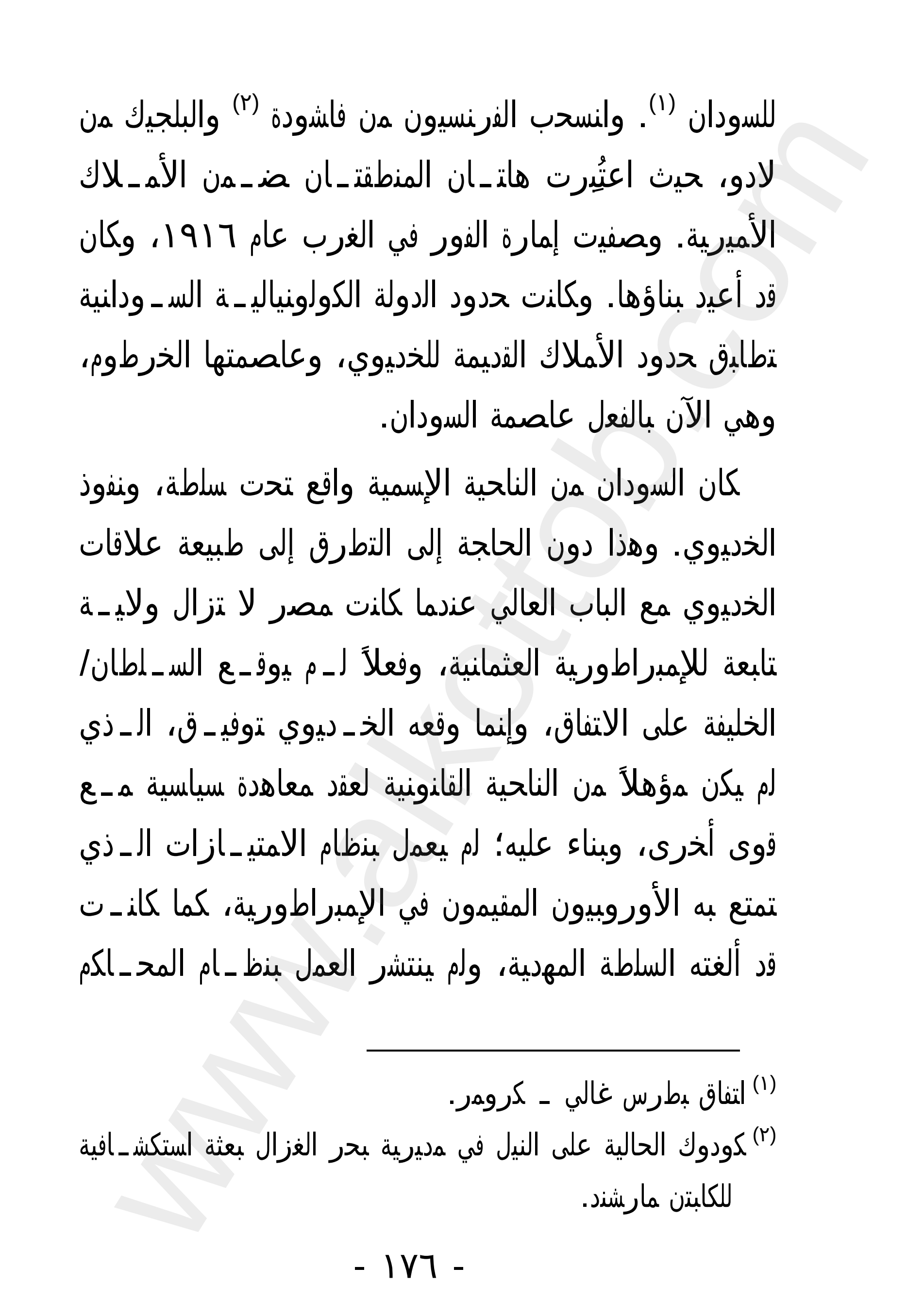
[3] تكلفت الحملة عشرة آلاف جنيه مصري.

باشا (المكونة من عناصر مصرية [1]، وسودانية) ورفضت ما جاء في الترجمة الرسمية للأمر الصادر من الخديوي، وقاموا بسجن أمين باشا ثم عزلوه، واتهموه بالتآمر ضد الخديوي، وغادر المديرية بعد الإفراج عنه لما وصلها ستانلي عام ١٨٨٩، وقسمت الأراضي التابعة للأزاندي بين الكونغو الفرنسي، والكونغو البلجيكي عام ١٨٩٤، وأصبحت الأرض المحصورة في "لادو"، على الضفة الغربية للنيل الأبيض في المديرية استوائية من أملاك "ليوبولد" الثاني دون اعتراض من وزارة الخارجية البريطانية، بينما تقدم الفرنسيون في منطقة بحر الغزال. وتذرعت إنكلترا بفتح السودان بحجة إعادة سلطة الخديوي في البلاد؛ وهذا لكي تخلق مشكلة دبلوماسية مع فرنسا. ووقعت الحكومة الإنكليزية، والمصرية [2] عام ١٨٧٩ على اتفاق إدارة ثنائية

---

[1] من المنفيين الذين اشتركوا في تمرد عرابي (انظر ف. ر. واجنت: المهدية والسودان المصري، الطبعة الثانية. فرانك كاس وشركاه ليمتد ١٩٦٨).

[2] نسبة للفترات المشهورة للفتح من وجهة نظر بريطانية، المؤلف الجماعي الذي نشره إدوارد سبيرز، "السودان ـ عملية إعادة الفتح ـ فرانك كاس، لندن ١٩٩٨.



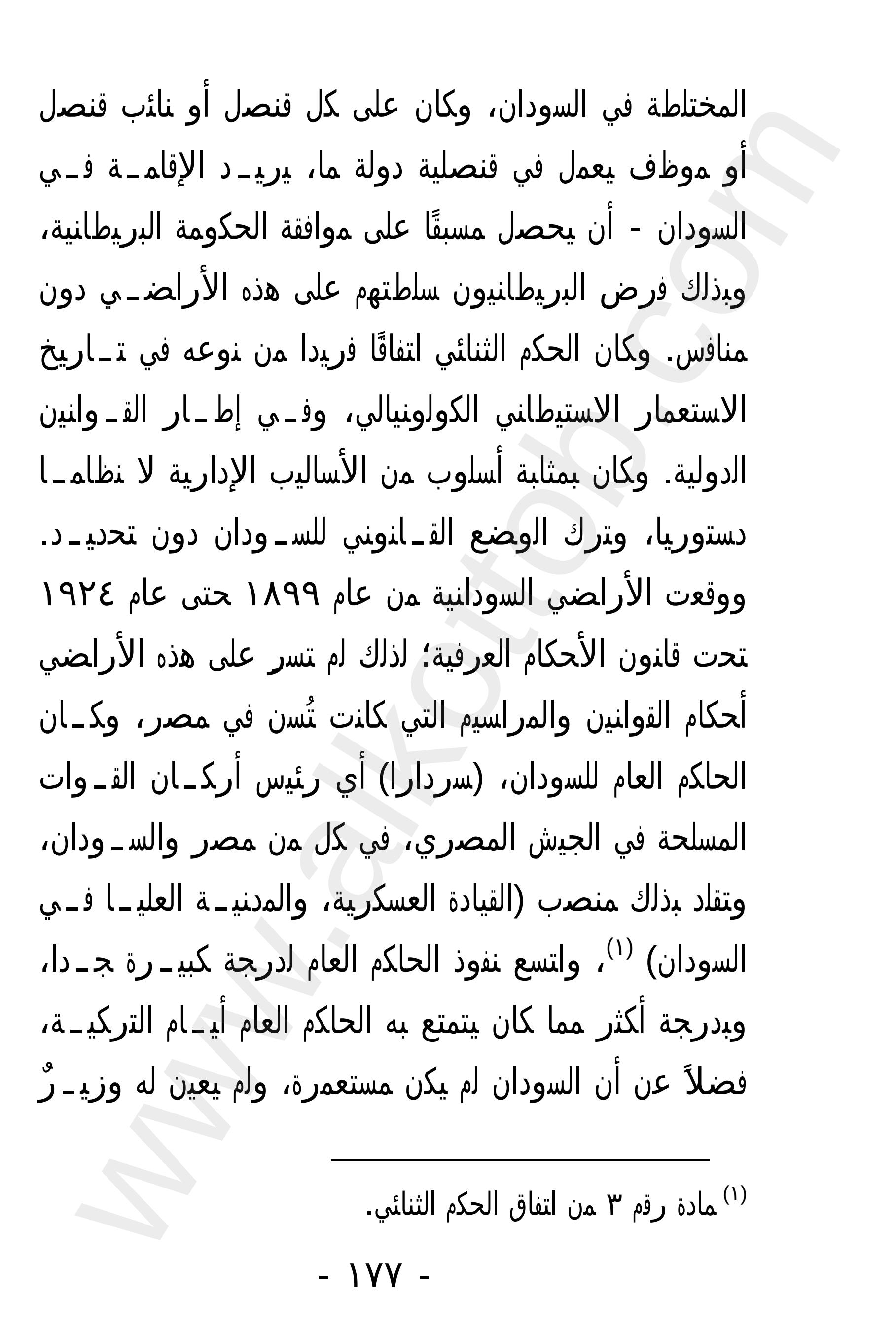
للسودان [1]. وانسحب الفرنسيون من فاشودة [2] والبلجيك من لادو، حيث اعتُبِرت هاتـان المنطقتـان ضـمن الأمـلاك الأميرية. وصفيت إمارة الفور في الغرب عام ١٩١٦، وكان قد أعيد بناؤها. وكانت حدود الدولة الكولونياليـة السـودانية تطابق حدود الأملاك القديمة للخديوي، وعاصمتها الخرطوم، وهي الآن بالفعل عاصمة السودان.

كان السودان من الناحية الإسمية واقع تحت سلطة، ونفوذ الخديوي. وهذا دون الحاجة إلى التطرق إلى طبيعة علاقات الخديوي مع الباب العالي عندما كانت مصر لا تزال ولايـة تابعة للإمبراطورية العثمانية، وفعلاً لـم يوقـع السـلطان/ الخليفة على الاتفاق، وإنما وقعه الخـديوي توفيـق، الـذي لم يكن مؤهلاً من الناحية القانونية لعقد معاهدة سياسية مـع قوى أخرى، وبناء عليه؛ لم يعمل بنظام الامتيـازات الـذي تمتع به الأوروبيون المقيمون في الإمبراطورية، كما كانـت قد ألغته السلطة المهدية، ولم ينتشر العمل بنظـام المحـاكم

---

[1] اتفاق بطرس غالي ـ كرومر.

[2] كودوك الحالية على النيل في مديرية بحر الغزال بعثة استكشـافية للكابتن مارشند.



المختلطة في السودان، وكان على كل قنصل أو نائب قنصل أو موظف يعمل في قنصلية دولة ما، يريـد الإقامـة فـي السودان - أن يحصل مسبقًا على موافقة الحكومة البريطانية، وبذلك فرض البريطانيون سلطتهم على هذه الأراضـي دون منافس. وكان الحكم الثنائي اتفاقًا فريدا من نوعه في تـاريخ الاستعمار الاستيطاني الكولونيالي، وفـي إطـار القـوانين الدولية. وكان بمثابة أسلوب من الأساليب الإدارية لا نظامـا دستوريا، وترك الوضع القـانوني للسـودان دون تحديـد. ووقعت الأراضي السودانية من عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٢٤ تحت قانون الأحكام العرفية؛ لذلك لم تسر على هذه الأراضي أحكام القوانين والمراسيم التي كانت تُسن في مصر، وكـان الحاكم العام للسودان، (سردارا) أي رئيس أركـان القـوات المسلحة في الجيش المصري، في كل من مصر والسـودان، وتقلد بذلك منصب (القيادة العسكرية، والمدنيـة العليـا فـي السودان) [1]، واتسع نفوذ الحاكم العام لدرجة كبيـرة جـدا، وبدرجة أكثر مما كان يتمتع به الحاكم العام أيـام التركيـة، فضلاً عن أن السودان لم يكن مستعمرة، ولم يعين له وزيـرٌ

---

[1] مادة رقم ٣ من اتفاق الحكم الثنائي.

وصي مقيمٌ في لندن، ولم تذكر جنسية الحاكم، إلا أنه كـان يعين بالضرورة من قِبل الخديوي، وبناء على توصـية مـن الحكومة البريطانية، كما كان يعرض أي قانون جديد علـى الحكومة المصرية للموافقة، وهو مسئول أمام ممثلي الحكـم الثنائي. وكان هذا الاتفاق اتفاقًا شكليا تماما؛ حيث إن مصـر كانت واقعة تحت الاحتلال العسكري الإنكليزي، وأصـبحت أثناء الحرب العالمية الأولى من الناحية القانونيـة (محميـة إنكليزية)، وظلت واقعة تحت الاحتلال حتى انتقلت إلى الحكم الملكي الدستوري.

وأخطرت بالتـدريج بنصـوص مشـروعات القـوانين (للإحاطة، والعلم فقط)، بل في بعـض الأحيـان لا تُرسـل بالمرة هذه المشاريع. رغم أن مصر كانـت مسـئولة عـن تخصيص مبلغ سنوي للسودان كبند ثابت من بنود ميزانيتها، وكان عليها أن توفر إعاناتٍ ماليـةً تغطـي، وتسـدد بـه المصروفات الاستثنائية.

ترأس الحاكم العام ابتداء من عام ١٩١٠ (مجلس من كبار الضباط، من البريطانيين أيضا)، يرشح ٤ منهم، ويعين بنفسه من ٢ على ٤ أعضاء. ومع ذلك كانت لـه الكلمـة العليـا، والقرار الأخير في حالة الاعتراض على قـانون، أو أمـر أو مرسوم أو مادة من مواد اللائحة، كما يتخذ وحده قـرار التعيينات، والترقيات، والشئون العسكرية، وشئون الـدفاع، كما خضع لأوامـره حكمداريـةُ المـديريات، وهـم مـن البريطانيين أيضا، وتقلد هؤلاء الحكام أعلى مناصب القضاء، والشرطة، كما لعبوا أدوارا مهمة فـي قطاعـات الإنتـاج، والخدمات الاجتماعية، وتكونت مؤسسة الحاكم العـام مـن أعضاء مجلسه، وضباطه المسئولين عن مختلف الخـدمات الإدارية، وأمناء (الصندوق، والشئون القانونية)، وحكمدارية المديريات كإطار عسكري يشبه الإطار الموجود في (ساحل الذهب) [١] أو نيجيريا.

---

[١] هي اليوم دولة غانا.

بل لم تكن هناك أية مزاحمة له في سلطاته مـن جانـب مديري الشركات الكبرى؛ فقد تولى مثلاً إدارة قطاع الأشغال الضخم في ذلك العصر، وهو مشروع (بنـاء خـط السـكة الحديدية) وتقوم بتنفيذه شركة تملكها الدولة، وتمولها مصر، وبما إن إدارة السودان لم تكلف إنكلترا شيئًا؛ لذلك لم تتدخل في الشئون الداخلية. وكانت الكوادر العسكرية تقيم لعدد معين من الأعوام في السودان؛ لكي تترقى بسرعة علـى الرتـب العسكرية العليا وتعود بعدها إلى ديارها لقضاء العطـلات، أو للتقاعد.

ظلت المؤسسات السابقة قائمة (على الصعيد المحلي) بما لها من سلطات، مما كان لـه الفضـل فـي تفـادي تكبـد مصروفات إضافية لبناء بِنى تحتية إدارية أخرى على هـذا المستوى مع احتفاظ الضابط الكولونيالي بوظيفـة المحكـم، وقام شيوخ القبائل أو العمد في القرى بجبايـة الضـرائب، وتسليمها إلى الإدارة، بعد استقطاع جزء منها لتغطية تكاليف خدماتهم الوظيفية، وهو نظام بيروقراطـي شـبيه بالنظـام المطبق في أقاليم الإمبراطورية العثمانية الذي رفع إلى مرتبة النظام الأبوي السلطوي (الحكم غير المباشر)، ولقد تسـلمت

هذه الفئة من الرؤساء مرتباتها بعد ذلك مـن الإدارة، كمـا قامت السلطة المركزية بالتصديق على انتخابهم، وطلب منهم بوجه خاص مساعدة (العمدة) في تحديد أماكن الهاربين إلـى الشرطة في منطقتهم، كما أدت المراسيم التي صـدرت فـي الفترة من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٢٧ إلى إضـفاء الطـابع الرسمي على ما يملكه هؤلاء الرؤساء المحليون من سـلطة قضائية، وتمكنت الجزيرة التي اختفى فيها هذا النظام، ودخل فيها مشروع الري في أول مراحله عام ١٩٢٥ من تنشـيط عملية تحديث الهياكل "وكنا نشاهد الموظفين الإداريين مـن الشباب، يسعون في البحث عن القبائل المفقودة، والرؤسـاء المختفين [١].." وكانت هذه وسيلة من وسـائل كـتم أنفـاس (الطبقة المتعلمة) التي ارتبطت عن طريق القـاهرة بـالقوى السياسية الجديدة. ومن الواضح أن التوقيت كان متعمدا.

لم تتجاوز حركات التمرد العديدة التي قامت بها القبائـل

---

[١] كوري: التجربة التعليمية في السودان الأنجلو ـ مصري ١٩٠٠ ـ ١٩٣٣، جريدة أو مذكرات الجمعية الملكيـة الأفريقيـة، أكتـوبر ١٩٣٤ يناير ١٩٣٥.

حدود الإطار الإقليمي [1] غير أنـه فـي أعـوام ١٩٠٠ - ١٩٢٤ نما شعورٌ وطني مرتبط بالأرض داخـل صـفوف الجيش الذي جند في صفوفه - منذ عهـد محمـد علـي - السودانيون من الجنوب، والجنوب الغربي. وبلغـت نسـبة السودانيين في الجيش ٨٤ % مـن الجنـود، و٣١ % مـن الضباط، أعلنوا يمين الـولاء للخـديوي. وتـولى الضـباط المصريون، والسودانيون المناصب الـدنيا بعـد الاحـتلال البريطاني، وكانوا يرزحون – عندئذٍ - تحت نفـس العنـت الإداري. ولقد تأثر السودان، ولا سيما داخل الجيش بالحركة الوطنية المصرية [2]، التي كانت أول مـن طـرح مفهـوم وشعار (وحدة وادي النيل)، وحققـت الاسـتقلال الرسـمي لمصر غداة الحرب العالمية الأولى.

---

[1] للحصـول علـى تفاصـيل هـذه الانتفاضـات انظـر: مـذكرات أطروحـة أ. س. قدسي: المقاومة السودانية للحكم ١٩٠٠ - ١٩٢٠، جامعة الخرطـوم، مارس ١٩٦٩.

[2] تستند عبارة الوطن إلى مفاهيم المتمسكين بالوطن الأرض، ويختلف عن مفهـوم الأمة الإسلامية، وتكون هذا الحرب بعد الاحتلال العسكري لمصـر بواسـطة مجموعة من سكان المدن من خريجي المدارس التي افتتحها إسماعيل، وبوجـه خاص (المدرسة الفرنسية للقانون، التي تخرج فيها قائد تلك الحركة مصـطفى كامل)، وكان لها جريدة ناطقة باسم الحركة تسمى: "اللواء".

وبعد انقضاء عام من التوقيع على اتفاقية الحكم الثنـائي، ولأسباب ظلت غامضة، تمردت كتيبتان في الجيش، وحاولت جذب بقية أفراد الجيش إلى صفوفها؛ لكي تضع نفسها رهن إشارة الخديوي، بل عزمت على الزحف على القاهرة.

وعند اندلاع (الثورة المصرية) عام ١٩١٩ اتسعت فـي السودان حركة العصيان في منـاطق التجمعـات السـكانية الحضرية مؤيدة استقلال مصر. وأشعلتها عناصر الكتائـب المصرية المسئولة عن حماية خطوط السكة الحديديـة فـي عطبرة، وبورسودان، ودعمتها مظـاهرات الجمـاهير فـي الشوارع، واستمرت هذه المظاهرات، بينما نـادى ضـابطٌ سوداني متقاعد بتحقيق الوحـدة فـي مسـجد "أم درمـان". وتطورت أفكار طلبة المدرسة العسكرية (التي افتتحت فـي الخرطوم عام ١٩٠٥ في مباني معهد غوردون التذكاري[1])، وكانوا على اتصال مع زملائهم في المعاهد الأخـرى التـي انتشر فيها جو مؤيد لشعار الجلاء التام عن الوادي كله؛ لأن

---

[1] أُنشِئت عام ١٩٠٣ لإعداد مجموعة صغيرة من السودانيين لتـولي وظائف إدارية، وهي تشبه الليسيه، ورفعت إلى مرتبة الجامعة عام ١٩٥١، وأصبحت تُعرف بعد الاستقلال باسم جامعة الخرطوم.

مصر (كانت بلدا مجاورا عربيا ومسـلما)، ولأن "الإخـوة المصريين يعانون من نفس الهيمنة الإمبريالية التـي أبـادت السكان الأصليين في كندا، وأستراليا، ونيوزيلندا، وأفريقيـا الجنوبية.. [1]".

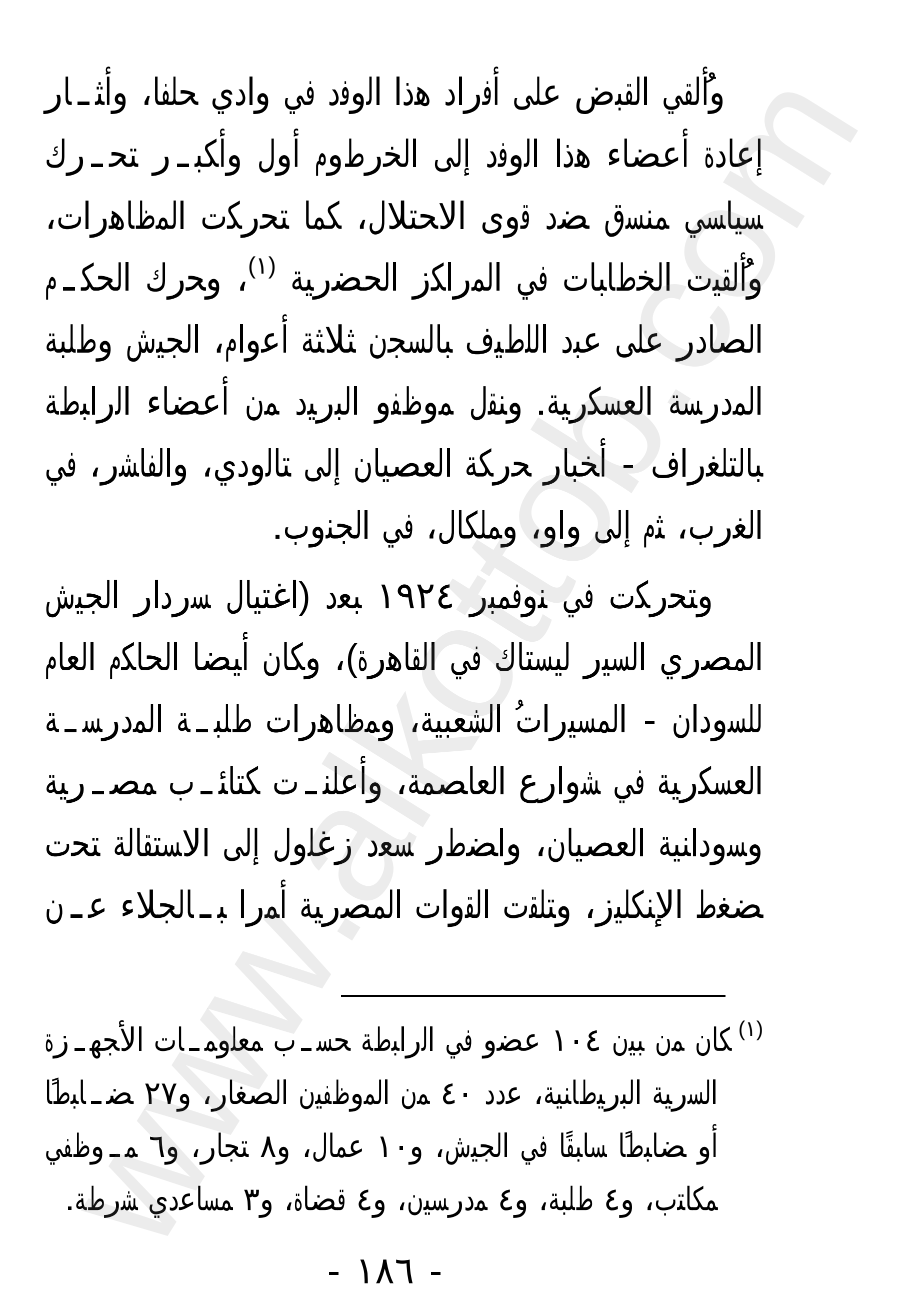
ظهرت عام ١٩٢٠/ ١٩٢١ سلسلة من المنظمات السرية، وكان أكثر هذه المنظمات أهمية رابطة الاتحـاد السـوداني، وكان أعضاؤها من المدنيين والعسكريين، كما انتشر نفوذها بدرجة كبيرة، وبصورة عامة في أوساط المثقفين، والشباب. وأنشأ ضابط شاب من المجندين - وهو علي عبد اللطيـف كان قد طُرد من الجيش؛ لأنه عارض أمـرا أصـدره أحـد الضباط الإنكليز، وكانت أمه من الدنكا، وأبوه مـن النوبـة، وكانا أصلاً من الرقيق – أنشأ رابطة اتحاد القبائل السودانية، وأرسل إلى الجريدة السياسية الوحيدة المصرح بهـا، وهـي جريدة باسم (حضارات السودان)، نصا بعنوان (مطالب الأمة السودانية). ولم ينشر النص في الجريدة؛ لأنها كانت لسـان حال الشخصيات العامة التقليدية، وهذا رغم اعتراف الـنص بحقهم في ممارسة الحكم، بل لـم يطـرح الـنص قضـية

---

[1] بناء على منشور وزع عام ١٩٢٠.

الاستقلال. وعوقب علي عبد اللطيف بالسجن لمـدة عـام، ولدى خروجه من السجن أنشأ رابطة اللواء الأبيض، وهـي منظمة سرية تعاونت مع الاتحاد السوداني، ونادت باستقلال كل الوادي باسم الوحدة، وانضمت الحركـة إلـى النضـال الجاري في مصر ضد البريطانيين، وضد مشـروع النقـاط الأربع التي تركوها كورقة احتياطية في إعلانهم الذي صدر من طرف واحد عام ١٩٢١ بشأن الاستقلال، ومنها قضـية السودان.

وعبأت مظاهر الولاء لمصر، وأراد - وقد ترأسه أحـد أبناء خليفة المهدي - الذهاب إلى القاهرة، وحاول الوصـول إليها من أجل مقابلة القادة الوطنيين المصريين في الحـزب الوطني الكبير (حزب الوفد)، الذي كان قد استأنف نشـاطه السياسي منذ عودة رئيسه (سعد زغلول) من منفاه، وحقـق نصرا ساحقًا في انتخابات ١٩٢٤.



وأُلقي القبض على أفراد هذا الوفد في وادي حلفا، وأثـار إعادة أعضاء هذا الوفد إلى الخرطوم أول وأكبـر تحـرك سياسي منسق ضد قوى الاحتلال، كما تحركت المظاهرات، وأُلقيت الخطابات في المراكز الحضرية [1]، وحرك الحكـم الصادر على عبد اللطيف بالسجن ثلاثة أعوام، الجيش وطلبة المدرسة العسكرية. ونقل موظفو البريد من أعضاء الرابطة بالتلغراف - أخبار حركة العصيان إلى تالودي، والفاشر، في الغرب، ثم إلى واو، وملكال، في الجنوب.

وتحركت في نوفمبر ١٩٢٤ بعد (اغتيال سردار الجيش المصري السير ليستاك في القاهرة)، وكان أيضا الحاكم العام للسودان - المسيراتُ الشعبية، ومظاهرات طلبـة المدرسـة العسكرية في شوارع العاصمة، وأعلنـت كتائـب مصـرية وسودانية العصيان، واضطر سعد زغلول إلى الاستقالة تحت ضغط الإنكليز، وتلقت القوات المصرية أمرا بـالجلاء عـن

---

[1] كان من بين ١٠٤ عضو في الرابطة حسـب معلومـات الأجهـزة السرية البريطانية، عدد ٤٠ من الموظفين الصغار، و٢٧ ضـابطًا أو ضابطًا سابقًا في الجيش، و١٠ عمال، و٨ تجار، و٦ مـوظفي مكاتب، و٤ طلبة، و٤ مدرسين، و٤ قضاة، و٣ مساعدي شرطة.

السودان أصدره مجلس الوزراء الجديد، الذي كان يخشى أن يغلبه اليسار. ووقعت مصادمات بـين القـوات السـودانية، والقوات البريطانية، وقُصِف مستشفى الخرطوم، وهو المكان الذي تحصن فيه المناضلون، وانتهت هذه التجربة بالتصـفية الجسدية، وسجن عدد كبير من الشباب المتمرد.

وعندما انكشفت الحقيقة؛ قام عدد منهم، ومن بينهم رئيس الوزراء فيما بعد (عبد ا خليل) بمناصرة شعار "السـودان للسودانيين"، وقد ارتبطوا ببريطانيا العظمى، ودافعوا عن هذا الشعار في صحيفتهم، وأيدتهم في ذلك الشخصـيات العامـة التقليدية، بينما تحول شعار (وحدة وادي النيـل) مـن ذلـك الوقت فصاعدا إلى مجرد أضغاث أحلام، واستمرت الحجـج تحبذ وتناصر المرة، وتعارض المـرة الأخـرى - هـذين المفهومين، وتغذي بهما مقالاتِ الصحف، ثم تبلـورت فـي نهاية المطاف في تيارين متميزين، ولم تعد سوى شـعارات تكتيكية في خدمة الصراع من أجل السلطة، يساندها مشـايخ الطرق المتصارعة.

أصبغت حركـة العصـيان علـى قـرارات السياسـة الاستعمارية الكولونيالية (سياسة فرق تسد) طابعا راديكاليـا. واحتكرت بريطانيا المحافظة على النظام العام، وأدى اغتيال السردار عام ١٩٢٤ إلى وضـع نهايـة لتجربـة البرلمـان المصري، وقدمت الذرائع الداعية إلى قطع الـروابط بـين مصر والسودان، وعزل جنوب السودان عن تيارات الشمال، وتكونت عام ١٩٢٥ قوة دفاع السـودان، وهـي مختلفـة، ومستقلة عن الجيش المصري، ولا تتـألف إلا مـن كتائـب سودانية، يقودها ضباط بريطانيون مع فرقة خاصة للعمل في مديريات الجنوب، وهي الفرقة المعروفـة باسـم (الفرقـة الاستوائية).

وأُنشِئت عام ١٩٢٦ مدرسة طب فـي الموقـع لتكـوين العناصر السودانية، ووضعت المعاهدة الجديدة الموقعة بـين بريطانيا العظمى، ومصر عام ١٩٣٦، من الناحية الشـكلية النهاية الرسمية للاحتلال العسكري، ولم تعد مصر ممثلة في السودان إلا بواسطة مهندسيها في جبل الأولياء، الذين كُلفوا بمراقبة منسوب المياه لمصلحة مصر. وجاء تمثيل مصـري رمزي في السودان بعد عام ١٩٣٦ ليتوج الانفصـال الـذي

أصبح نافذًا، ولم يعد ممكنًا ملء الفراغ الذي تركـه صـدى المشاعر [1] القديمة، ولا كان من الممكن أن يغير من الأمر شيئًا استيعاب فحوى المنشورات الشيوعية الموزعـة سـرا، التي كانت تدين سياسة التقسيم والفصل الإمبريالية [2].

عزل الجنوب عن الشمال تماما. وتوقفت الدعوة الموجهة إلى حكمدارية مـديريات الجنـوب، ابتـداء مـن ١٩٢١، للاشتراك في الاجتماعات السنوية للحكمداريين في الخرطوم بحجة صعوبة الانتقال.

ونص أحد الأوامر المعنية بجوازات السـفر، وتصـاريح التنقل عام ١٩٢٢ على منح الحاكم العام، حق إعـلان أيـة منطقة من مناطق السودان (منطقة مغلقة). واقتصر التجنيـد في الفرقة الاستوائية عام ١٩٢٥ على عناصر محليـة مـن الجنوب فقط، وأصبح من اللازم على التاجر حمل تصريح؛ حتى يسمح له بمزاولة نشاط تجاري في مكان يختلف عـن مكان إقامته، كما أخطر وزير الدولة حكمدار كـل مديريـة

---

[1] مجموعة من الشعراء والمغنيين الشعبيين، ألفوا أشعارا تدعو إلـى حب مصر، وذلك بعد ١٩٢٤.

[2] من أحد الأعضاء القدامى في رابطة اللاجئين في برلين.

جنوبية، بضرورة تفضيل المسيحيين اليونانيين، والسـوريين على المسلمين (الجلابة مـن الشـمال)، وأصـبحت اللغـة الإنكليزية هي اللغة الرسمية في الجنوب، ويوم الأحد هو يوم العطلة الأسبوعية. واستعادة البعثات التبشـيرية المسـيحية نشاطها التعليمي بالكامل من عام ١٩٢٧ حتى عـام ١٩٤٦، وحرمت اللغة العربيـة، ومنـع الـزواج بـين الشـماليين والجنوبيين [١].

ويلاحظ أن مستوى التعليم في السنوات النهائيـة للتعلـيم المدرسي، لم يكن يسمح بالاضطلاع بوظائفَ تحمـل قـدرا كبيرا من المسئولية، أو احـتلال مناصـب أو مراكـز ذات مسئولية، وأسهب الخطاب [٢] الذي كتبـه أحـد المبشـرين الكاثوليك في نيروبي إلى أحد التلاميذ في جنوب السـودان؛ سواء كان ذلك صحيحا أم لا (وقد أنكره المبشـرون)، فـي شرح نوع الحجج التي تستند إليها الممنوعات والمحرمـات: مثلاً.. "لأن السكان الأفارقة المجاورين كلهم في الواقع مـن

---

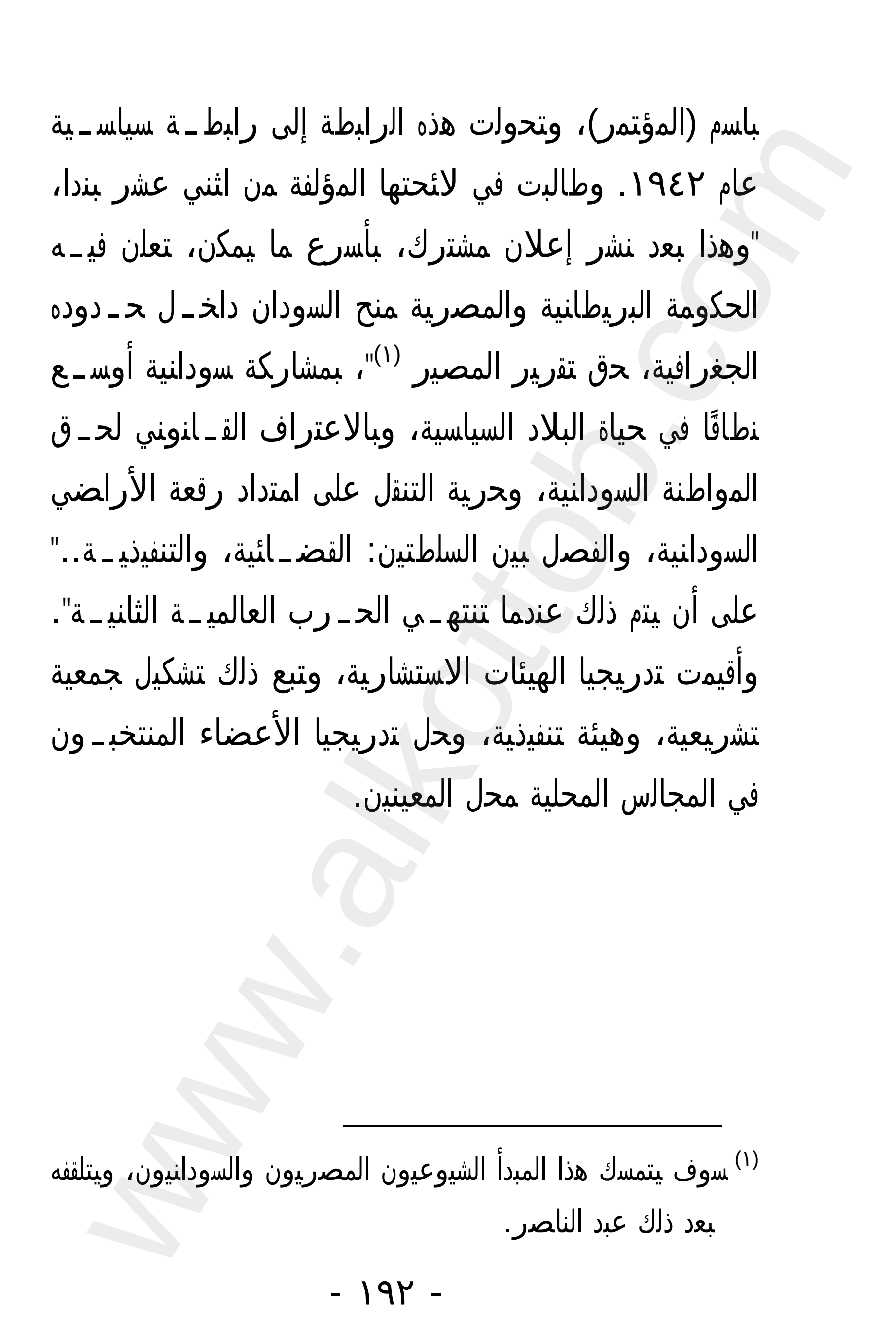
[١] م. و. بشير: جنوب السودان، خلفية الصراع، لندن ١٩٦٨، ص ٣٧.

[٢] انظر القلاقل في جنوب السودان، أغسطس ١٩٥٥، تقريـر لجنـة تقصي الحقائق، الخرطوم، ١٩٥٦.

المسلمين ذوي الأصول العربية؛ لذلك أرفض التعامل معهم، وعندما أشاهد أحدا منهم، تعود أفكاري إلى الحقبة التاريخية المشئومة التي كانت تنظم فيها الغارات لاصطياد العبيد فـي جنوب السودان.

وكان كل من قام بهذه الغارات من المسلمين. ويا له من تاريخ بغيض وكريه! تاريخ هذه الديانة الشيطانية التي لـيس لها قواعد سلوك، وتسمح بالإغارة على جماعـات السـكان لاصطياد العبيد..".

صاحب صدور الأوامر الرسمية في شمال السودان، وهي الأوامر التي أضفت طابعا رسميا على ما تمتع به الرؤسـاء المحليون من سلطة قضائية، فرض الرقابة علـى المـدارس الابتدائية، كما ألزمت اللـوائح ارتـداء الملابـس التقليديـة وشجعت انتشار المدارس القرآنية، ومع ذلك استطاع أعضاء الرابطات القدامى، وشباب الطلبة الجدد في كلية غـوردون، الدفاع عن توجهات السياسة الليبرالية فيمـا أصـدروه مـن مطبوعات دورية، وتكونت عام ١٩٣٨ رابطة شبه نقابيـة/ تعاونية من أعضاء (الخريجين) من مستويات التعليم الثانوي، والجامعي يبلغ عددهم ٥٠٠٠ عضو، وأصـدروا جريـدتهم

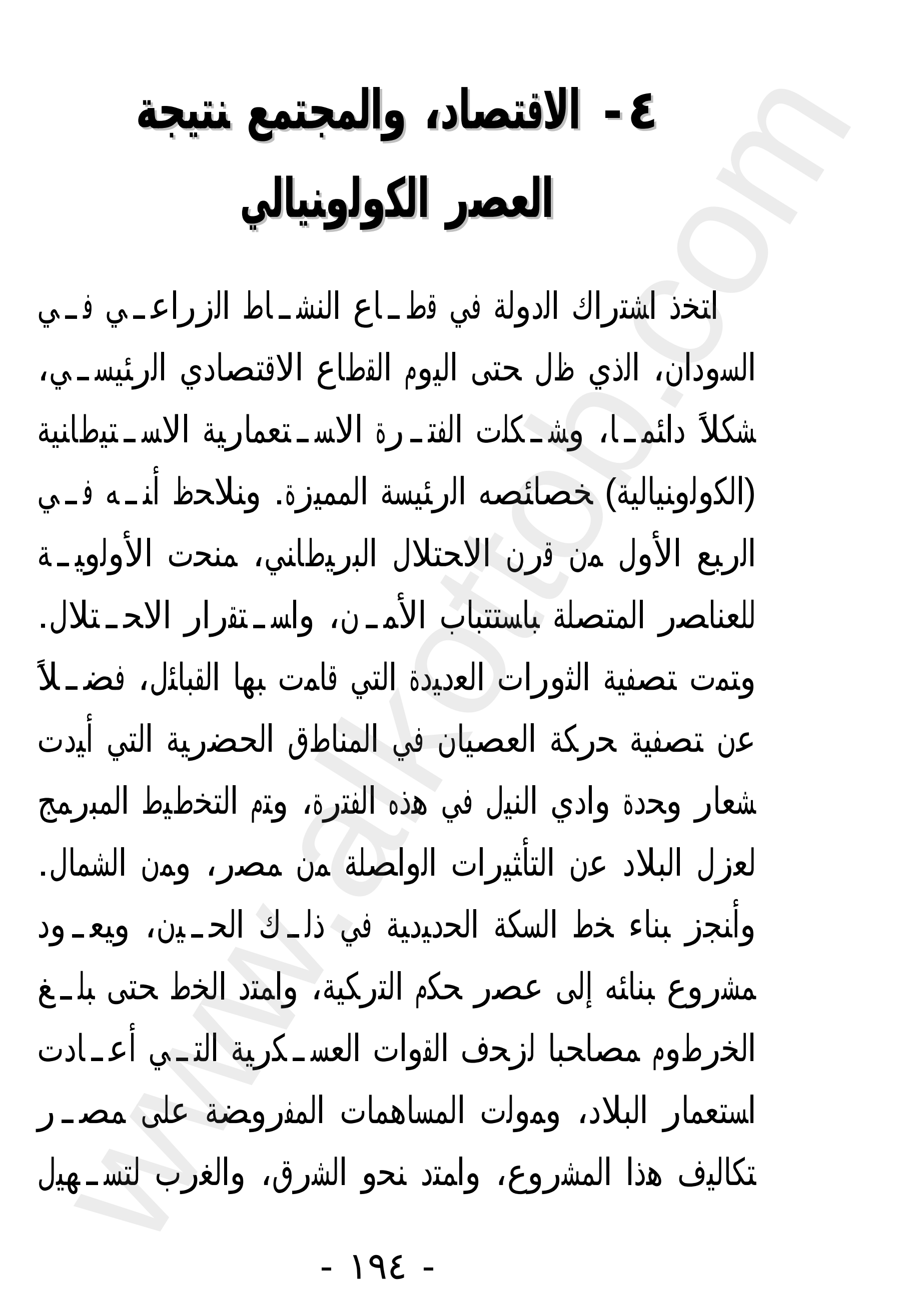


باسم (المؤتمر)، وتحولت هذه الرابطة إلى رابطة سياسية عام ١٩٤٢. وطالبت في لائحتها المؤلفة من اثني عشر بندا، "وهذا بعد نشر إعلان مشترك، بأسرع ما يمكن، تعلن فيه الحكومة البريطانية والمصرية منح السودان داخل حدوده الجغرافية، حق تقرير المصير [١]"، بمشاركة سودانية أوسع نطاقًا في حياة البلاد السياسية، وبالاعتراف القانوني لحق المواطنة السودانية، وحرية التنقل على امتداد رقعة الأراضي السودانية، والفصل بين السلطتين: القضائية، والتنفيذية.." على أن يتم ذلك عندما تنتهي الحرب العالمية الثانية". وأقيمت تدريجيا الهيئات الاستشارية، وتبع ذلك تشكيل جمعية تشريعية، وهيئة تنفيذية، وحل تدريجيا الأعضاء المنتخبون في المجالس المحلية محل المعينين.

---

[١] سوف يتمسك هذا المبدأ الشيوعيون المصريون والسودانيون، ويتلقفه بعد ذلك عبد الناصر.

واكتسبت أجهزة الدولة في بداية فترة الحكم الذاتي الطابع المؤسسي، وكان مخطط نقل السلطة مشابها لما حـدث فـي المستعمرات البريطانية الأخرى في أفريقيا، ولكن مع تفردها بميزة خاصة، وهي أنها: لم تعكس المناقشـات التـي دارت حول طرائق تحقيق الاستقلال، مشكلة الاشتراك في عضوية الكومنولث من عدمه، ولكنها أثارت مشكلة التحـالف أو/ لا مع مصر، كما اشتركت في هذه المناقشة تشـكيلة سياسـية زعمت أنها شيوعية، وكانت الأحزاب السياسية الثلاثة التـي تصارعت من أجل الاستيلاء على سلطة الدولة هي الحـزب العلماني حزب (الأشقاء)، الـذي تزعمـه رئـيس مـؤتمر الخريجين إسماعيل الأزهري، وحزب الأمة بزعامة أسـرة المهدي، وحزب الاتحاد الديمقراطي بزعامة أسرة الميرغني. كما كان للكوادر السياسية الجنوبية أحزابها الخاصة، ونادت بتطبيق نظام فيدرالي. ولم تعرض أي من هـذه الأحـزاب برنامجا اجتماعيا، وظلت الدولة هي الجهة الرئيسية الوحيدة التي تدير الأنشطة الاقتصادية.



٤- الاقتصاد، والمجتمع نتيجة العصر الكولونيالي

اتخذ اشتراك الدولة في قطاع النشاط الزراعي في السودان، الذي ظل حتى اليوم القطاع الاقتصادي الرئيسي، شكلاً دائماً، وشكلت الفترة الاستعمارية الاستيطانية (الكولونيالية) خصائصه الرئيسة المميزة. ونلاحظ أنه في الربع الأول من قرن الاحتلال البريطاني، منحت الأولوية للعناصر المتصلة باستتباب الأمن، واستقرار الاحتلال. وتمت تصفية الثورات العديدة التي قامت بها القبائل، فضلاً عن تصفية حركة العصيان في المناطق الحضرية التي أيدت شعار وحدة وادي النيل في هذه الفترة، وتم التخطيط المبرمج لعزل البلاد عن التأثيرات الواصلة من مصر، ومن الشمال. وأنجز بناء خط السكة الحديدية في ذلك الحين، ويعود مشروع بنائه إلى عصر حكم التركية، وامتد الخط حتى بلغ الخرطوم مصاحبا لزحف القوات العسكرية التي أعادت استعمار البلاد، ومولت المساهمات المفروضة على مصر تكاليف هذا المشروع، وامتد نحو الشرق، والغرب لتسهيل

عملية نقل الصمغ العربي، وهو منتج التصدير الرئيسي، إلى ميناء بورسودان، الذي أُعيد توسيعه، وتجهيـزه. وأصـبح القطن طويل التيلة، بعد ذلك بقليل، وكان يزرع في الجزيرة منتج التصدير الأكثر أهمية، ويغذي صناعات النسـيج فـي لانكشاير، التي نافست نفس هذا النوع من النشاط الصـناعي في الولايات المتحدة، وألمانيا.

حققت مديرية النيل الأزرق عام ١٩٥٦ نسبة ٤٦ % من الدخل الوطني، وتقع فيها الجزية، وهي عبارة عـن سـهل واسع (يحاذي النيلين)، كمـا كانـت الزراعـات المرويـة بالوسائل التقليدية حتى ذلك الحين، تصحبها زراعات جافـة، مع توفر المراعي، كما كان عامل قربها من النهـر يسـهل تصريف منتجاتها. واستوعبت الدولة الكولونياليـة الخبـرة الناجحة (فضلاً عن الخبرة التي اكتسبتها في زيداب، بالقرب من الدامر) في القيام بعمليات الري باستخدام (طلمبات) ضخ المياه في طيبة، وبركـات، وحـاج عبـد ا ، وود النـو. واستمرت في نفس الآونة عمليات تنفيذ أشغال بناء سد على النيل الأزرق، في سنار، لري الأراضي بالاعتماد على عامل الجاذبية، ولقد تأخر العمل في هذا المشروع بسبب الحـرب،

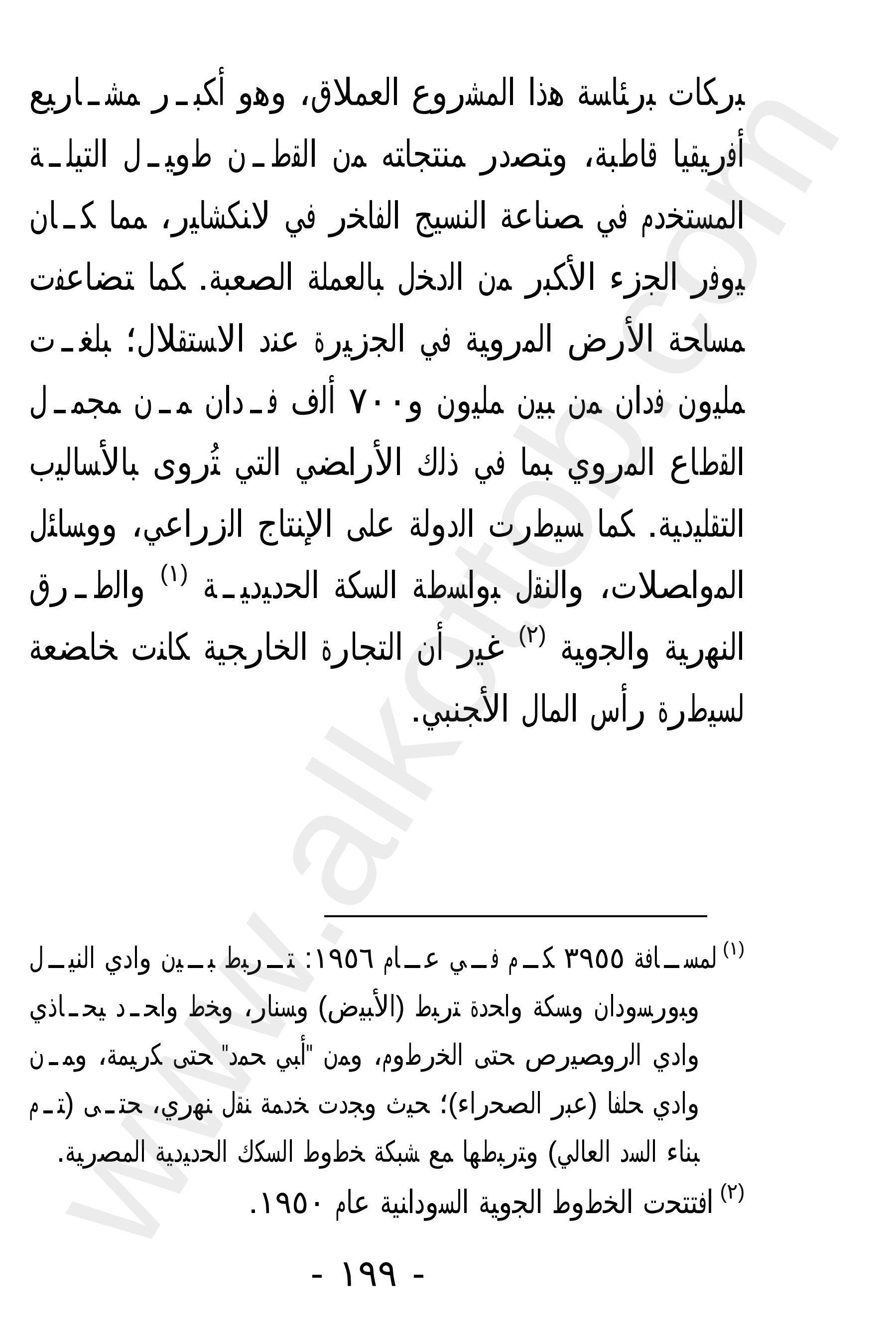
وأنجزت الأشغال الخاصة به عـام ١٩٢٥، وعهـدت إدارة المقاطعة، بعد التوقيع على عقد تنازل، (يستمر حتـى عـام ١٩٥٠) إلى شركة بريطانية ذات رأسـمال خـاص باسـم (رابطة المزارع في السودان). وعـادت الأراضـي التـي لم تسجل داخل مشروع الري إلى ملكية الدولة، ولكن ظـل معظمها ملكًا للقطاع الخاص. وكانت هذه الأراضي أصـلا من ممتلكات نظام الشراكة القروية، وكان شـيوخ القبائـل، والعمد في القرى قد سجلوا هذه الأراضي باسمهم؛ مثل أبناء ود بادور من أم دوبان في إقليم بوتانا جنوب شرق الخرطوم (النيل الأزرق) وهم المكلفون بتسجيل الأراضـي ميـدانيا. وسويت هذه المشكلة إما بشراء، (سعر الفدان جنيه سـوداني واحد) الأراضي المطلوبة للأشغال الكبرى، وإما عن طريق استئجار الأرض لمدة أربعين عاما بسعر ثابت (١٠ قـروش في السنة).

قسمت الأراضي المروية إلى قطع أرض صغيرة مكونـة من ٤٠ فدان، وتسلم إلى المسـجلين لاسـتغلالها، وأصـبح أصحاب عقود المزارعة ملاكًا لأكثر من ٤٠ فـدان، كمـا يحصل هؤلاء على قطعتين إضافيتين من الأرض إذا كـانوا يملكون ٨٠ فدانًا، مع التمتع بحق تسمية الورثة، إذا امتلكـوا ١٢٠ فدانًا، وتعيين واحد أو اثنين أو حتى ثلاثة من أصحاب عقود المزارعة إذا امتلكوا ١٦٠، أو ٢٠٠ أو ٢٤٠ فـدانًا. وتفضل بعد هذه الفئة، فئة الملاك الذين يمتلكون أقل من ٤٠ فدانًا، وبإمكانهم استئجار (قطعة) أرض أو نصف القطعـة، أما المزارعون الذين لا يملكون أرضا في المنطقـة، فـإنهم يحصلون على مساحة من الأرض حسبما يتوفر منهـا بعـد ذلك، واستهدف هذا العقد تلبية احتياجات مجموعة قوية مـن ملاك الأراضي المتعاقدين، الذين يمثلون مصـالح خاصـة؛ وبسبب بخس أسعار الإيجار لم يتمكن المـلاك مـن إعـادة الاستثمار في المشروع، ولم يكن من حق الشركة صـاحبة الامتياز شراء الأراضي، ومن خصائص هذا العقـد أيضـا إدخال أساليب الإدارة الرأسمالية في المؤسسات في مرحلـة المعالجة الأولية (حلج القطن)، وعند تسـويق المنـتج، مـع

الاحتفاظ في الوقت نفسه بالعرف السائد محليا؛ أي استمرار العمل بعقد المزارعة، وقسمت فـي (مشـروع الجزيـرة)، المتحصلات النقدية الناجمة عن تسويق محصول القطن بـين الشركاء الثلاثة، بعد استقطاع جميع تكاليف الإنتـاج، مثـل تكاليف تعبئة الأكياس، ونقلها حتى مصنع الحلج، ومـن ثـم بالسكة الحديدية حتى بورسودان، ثم مناولتها، وتخزينها فـي الميناء، وغيرها من نفقات التصدير.

وتغطي الدولة مصاريف أشغال، وصيانة مشاريع الـري الكبرى، وتقوم الشركة التي تدير المشروع ببنـاء القنـوات الفرعية، والطرق، والمباني، كما تقـوم بشـراء المعـدات الزراعية الثقيلة، ودفع رواتب الأفراد المـؤهلين، وتسـعير خدماتها. ويمثل نصيب صاحب عقد المزارعة ما يقوم به من عمل، وجميع المصروفات المترتبة علـى أعمـال التنفيـذ، وزراعة القطن وجنيه.

وأعادت الدولة عام ١٩٥٠ شراء أسهم هذه الشركة (التي كانت قد استعادت كل رأسمالها الأصلي المسـتثمر تقريبـا) وافتتحت بعد ذلك مكتبا للإدارة المستقلة للمشـروع، باسـم (سودان جزيرة بورد) وقامت الدولة من مقرها الرئيسي في



بركات برئاسة هذا المشروع العملاق، وهو أكبر مشاريع أفريقيا قاطبة، وتصدر منتجاته من القطن طويل التيلة المستخدم في صناعة النسيج الفاخر في لانكشاير، مما كان يوفر الجزء الأكبر من الدخل بالعملة الصعبة. كما تضاعفت مساحة الأرض المروية في الجزيرة عند الاستقلال؛ بلغت مليون فدان من بين مليون و٧٠٠ ألف فدان من مجمل القطاع المروي بما في ذلك الأراضي التي تُروى بالأساليب التقليدية. كما سيطرت الدولة على الإنتاج الزراعي، ووسائل المواصلات، والنقل بواسطة السكة الحديدية [1] والطرق النهرية والجوية [2] غير أن التجارة الخارجية كانت خاضعة لسيطرة رأس المال الأجنبي.

---

(1) لمسافة ٣٩٥٥ كم في عام ١٩٥٦: تربط بين وادي النيل وبورسودان وسكة واحدة تربط (الأبيض) وسنار، وخط واحد يحاذي وادي الروصيرص حتى الخرطوم، ومن "أبي حمد" حتى كريمة، ومن وادي حلفا (عبر الصحراء)؛ حيث وجدت خدمة نقل نهري، حتى (تم بناء السد العالي) وتربطها مع شبكة خطوط السكك الحديدية المصرية.

(2) افتتحت الخطوط الجوية السودانية عام ١٩٥٠.

كانت شركات الاستيراد، والتصدير الكبـرى، بريطانيـة الجنسية. واحتكرت تقريبا شركتين من هذه المجموعة حتـى عام ١٩٥٠ مجمل نشاط تسويق القطن طويل التيلـة وهمـا شركة (سودان بالانتيشن سندكت) وشـركة (كسـلا كـوتن ليمتد). ومئات شركات أخرى مثل شركة (جيلاتلي هـانكلي سودان ليمتد)، مصالح شركة (لويدز أنشورنس كومباني) في المدن الرئيسية في السودان، وكانت تمتلك من بين ما تملـك مصانع للحلْج. كما أضافت بعض هذه الشركات إلى خطوط إنتاجها صناعة المعدات، مثل شركة (ميتشـل كـوتس أنـد أسوس، ميدل إيست ليمتد)، التي اتسـع نشـاطها، وغطـت المشروعات الهندسية، والصناعات الخفيفة، والمطابع، كمـا كانت تمتلك أيضا جريدة خاصة بها وهي (سودان ستار).

أما فيما عدا هذه الشركات، كانت الشـركات الأخـرى فروعا لشركات قابضة (ترسـتات) إنكليزيـة كبيـرة مثـل (أمبيريال كميكاس أند ستريز ليمتد) أو (باركليز بانك). وكان الموظفون في جميـع هـذه الشـركات مـن الأوروبيـين، وخصوصا من الإنكليز، وبدأت علمية توظيـف السـودانيين تسهيلاً للاتصال مع الإدارة السودانية التي بدأ نشـاطها فـي الظهور ذلك الحين.

كان أصحاب الوكالات المحلية، والشركات الأجنبية مـن المقيمين يحملون جنسيات أجنبيـة، وهـم مـن اليونـانيين، والأرمن، والمصريين، والسوريين واللبنانيين، ومـن بيـنهم عدد من أصل يهودي، وهندي، ويوغوسلافي، وقد مارسـوا أنشطة متعددة، مثل (م. إر. فرانكو أند كومباني) و(إس. بنتو أند كومباني) كوكلاء، وموزعين وحيدين يمثلون ٢٨ شركة أجنبية تنتج جميع أنواع الأدوات، ابتداء بمواد النظافة حتـى أجهزة السينما وأدوات الجراحة، بالإضـافة إلـى (إس إس فانيان ليمتد) التي كانت تملـك منشـأة لصـناعة الملابـس الجاهزة، ووكيله لشـركات المنتجـات الجديـة، ومعـدات الرياضة، وآلات الطباعة، والراديو، وغير ذلك. وبعضـها انضم إلى الشركات الإنكليزية الكبرى المهمـة، ولا سـيما شركة (كوتوميخالو سانز أند كومباني ليمتد) التي انتشـرت فروعها في السودان، وإريتريا، وشركات أخرى متعاونة مع بعضها في إنكلترا، ومصر، وحيفا، وبنما، وتقـوم بتصـدير القطن، كما أنها تستورد في نفـس الوقـت جميـع السـلع والمنتجات، فضلاً عن أصحاب البنوك، وشركات التـأمين، وملاك السفن، والمخازن والصوامع، ووكـالات السـياحة،

الذين كانوا يمارسون أيضا شراء المركبات الثقيلة، والخفيفة. يضاف إلى هذه الأنشطة النشاط العقاري، وأحيانًا الصناعات الخفيفة، وتوزع ١٢ وحدة صناعية من بين ٢٢ وحدة صناعية لإنتاج المياه الغازية جاء ذكرها في (السودان دايركتوري) منتجاتها في مدن مختلفة، وكان يمتلكها يونانيون.

وعين داخل هذه الفئة من الشركات، الموظفون من نفس الأسر (البيوتات)، أو كذلك من داخل الجماعة أو الطائفة التي ينتمي إليها المالك.

استثمرت رءوس الأموال الخاصة السودانية على أساس من الأولوية في قطاع الزراعة، والنشاط التجاري المحلي. وتطورت المشروعات الزراعية المتواضعة نسبيا في الأراضي التي تتلقى الأمطار، والتي استخدمت فيها وسائل الزراعة المميكنة؛ لزراعة النباتات الزيتية (الفول السوداني، والسمسم)، وبوجه خاص في الأراضي المروية بالمضخات (غطت ١٠٠٠ شركة عام ١٩٥٥ مساحة إجمالية بلغت ٦٢٠ ألف فدان)، ووفرت زراعة القطن طويل التيلة أرباحا طائلة للسيد عبد الرحمن المهدي بالذات، وكان ذلك نتيجة ازدهار

تجارة القطن عام ١٩٥٠ - ١٩٥٢، أما في قطاع التجـارة فلقد قامت شبكات التجار المتصلين بالمنتجين بإعـادة بيـع الصمغ العربي [١] وجزء من محصول النباتات الزيتية إلـى شركات الاستيراد، والتصدير البريطانية الكبرى. كما قامـت هذه الشبكات بأعمال تجارة الماشية مباشـرة مـع مصـر، والجزيرة العربية عندما فتح باب السفر للمواطنين في البلاد، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، واتسعت أنشطتهم التجارية على أن وصلت إلى المديريات الجنوبية (بـامبيو، وملكـال وجوبا).

واهتم في نهاية الأمر عدد متزايد من السودانيين بالتجارة في المناطق الحضرية (وفتحـوا أسـواقًا محليـة للألبـان، والخضراوات، والفاكهة)، والعقارات. ورغم حالـة الطـرق السيئة، كانت طرق النقل البري مثلاً: قد بلغ طولهـا ٢٧٢٠ كم عام ١٩٤٥، وازداد عدد سيارات النقل الثقيل إلى أن بلغ ١٠٨٠٠ سيارة عام ١٩٥٦ ويمتلك القطاع الخاص ثلثي هذا العدد، وتلجأ إليه الحكومة لربط طرق الاتصال البـري مـع الجهات الواقعة في جبال النوبة، ومع الخط الحديدي.

---

[١] منتج من الأحراج يتم جمعه من الأشجار وهو شـبه محتكـر فـي السودان ويمثل ٣٨ من قيمة إجمالي الصادرات.

استثمرت رءوس أموال الدولة، والقطـاع الخـاص فـي الشمال. عندما أدى التراكم الإيجابي على مر عدة سـنوات جيدة إلى بيع القطن (المناخ الذي ساد، والحـرب الكوريـة) ودون الحصول على قروض خارجية، كما أدى أيضا إلـى وضع خطة البرامج الخمسـية الأولـى (١٩٤٦ - ١٩٥١، و١٩٥١ - ١٩٥٦)، التي استهدفت في المقام الأول، "اللحاق بالركب، والقضاء على التأخير الناجم عن الحرب". ووفقًـا للسياسة الجديدة استهدفت ربط الجنوب بالشمال، مع تمثيـل المديريات الجنوبية في الجمعية التشريعية التي أنشأت عـام ١٩٤٨، وإدخال اللغة العربية في مدارس الجنوب، وافتتـاح مدارس حكومية، وهنا برز الجنوب هذه المرة على خريطـة البرامج، ومدت خطوط التليفون حتى ملكال وجوبا؛ من أجل تحسين الاتصالات، وكان الطريـق النهـري بـين جوبـا، والخرطوم صالحا للملاحة طول العام، وكان الدرب البـري الذي يربط بين جوبا، وواو، مفتوحا للحركة طـوال العـام، ولولاهما؛ لانعزل الجنوب عن الشمال تماما.

لم يهتم في الواقع (مجلس المشروعات الاستوائية) القـائم في الموقع، وهي هيئة جديدة تابعة للدولة - إلا بالمشـروع الوحيد الذي تحقق في الجنوب في العصر الكولونيالي، ومول أساسا بمنحة من الحكومة البريطانية؛ اعترافًا بالجهود التـي بذلها السودان أثناء الحرب العالمية، وكان هـذا المشـروع يعني بالدرجة الأولى الأزاندي، وهم مجموعة مـن السـكان المزارعين بلغوا أعلى مستويات التنظيم السياسي في الجنوب في وقت تواجد فيه الاستعمار الكولونيالي الذي احتل الجـزء الجنوبي الغربي مـن الهضـبة ذات التركيبـة الحديديـة، والصالحة للزراعة (١٥٠٠ مم من الهطول السـنوي) فـي المديرية الاستوائية، وكان الأزاندي يزرعون في ذلك الوقت القطن، الذي أدخله تجار الشمال في القرن التاسـع عشـر، وبذلت الجهود لتحسين المحصول الزراعي، كما تـم حلْـج المنتج في كميات صغيرة في منطقة ماريدي؛ كـي يـتمكن الأزاندي من سداد ضرائبهم نقدا، وأعيد في عـام ١٩٥٠ - ١٩٥١ توطين خمسين ألف أسرة في ألف قرية، وتملك كـل أسرة من ٢٥ على ٤٠ فدان، شريطة زراعة جـزء منهـا سنويا بنبات القطن.

وفضلاً عن زراعة القطن، تم إقامة أربع وحدات صناعية صغيرة في (نزارة) من أجل غزل ونسج المنتج، ولصـناعة الصابون، وأنتجت المحطة الكهربائية، وهي المحطة الثالـث من حيث الأهمية بعد محطة الخرطوم وبورسودان - الطاقة الضرورية، كما تم بناء مصنع لتكرير السكر فـي جنـوب يامبيو عام ١٩٥٢. وحقق المشروع نجاحا، ومع ذلك فشلت السياسة التجارية للمنظمة القائمة بالإدارة، وانخفض دخلهـا. وكان القطن يشترى بأسعار بخسة في الواقـع، ثـم يصـنع نسيجه في نزارة، ويباع في أسواق الشمال، والجنوب بأسعار أقل ارتفاعا؛ بغرض الوقـوف أمـام منافسـة المنسـوجات الأجنبية، حتى إن التجار كانوا يشترونه من الأسواق ليبيعوه في أسواق الجنوب بأسعار أقل كثيرا من أسعار بيع منتجات (مجلس مشروعات الاستوائية).

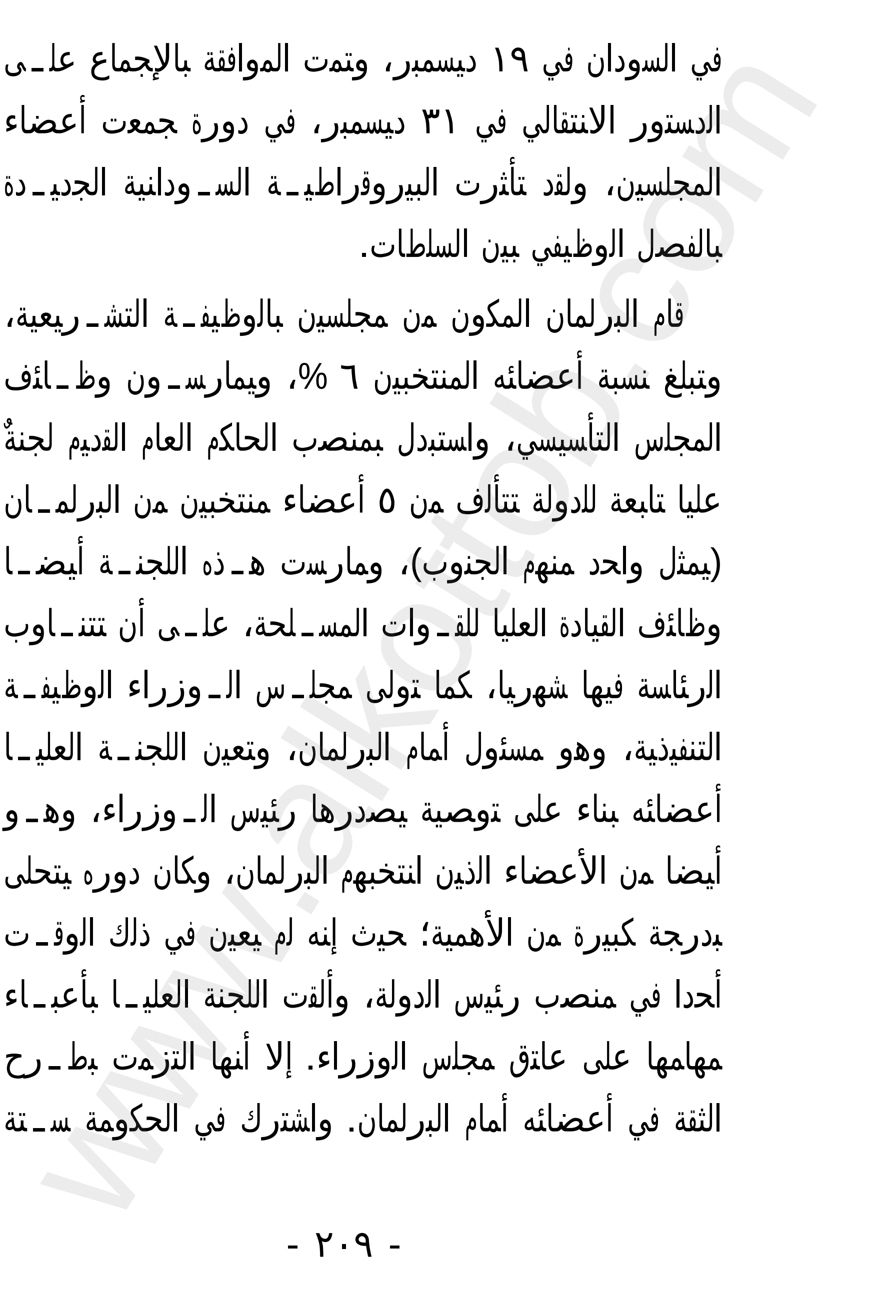
وتوقف العمل في هذا المشروع عام ١٩٥٤ أثناء الحكـم الذاتي؛ بسبب انهيار أسعار بورصة القطن الدولية.

كانت أغلبية السكان النشطاء، نتيجة الحقبة الكولونيالية، من الريفيين، ويعيش معظمهم على الكفاف في تعاونيات صـغيرة مغلقة تقوم بالجمع بين أنـواع الزراعـات المختلفـة حسـب المناطق، وقد يرتبطون - أو لا - بنشـاط الرعـي، وتربيـة الماشية، أو جمع الثمار. إلا أنه في خِضم هذا الوضع.. وضع الكفاف المنتشر على مساحة (٨ %.. من البلاد) ظهرت جزر متفرقة من الأنشطة المنظمة موجهة نحو السـوق، وعرفـت المنطقة الوسطى قطاعات متطورة تسـيطر عليهـا الدولـة، والمصالح الخاصة الأجنبية، وفي هذا البلد المترامي الأرجـاء، الذي يصعب حتى مقارنته مع اتسـاع المسـاحات الأخـرى الموجودة في القارة الأفريقية، ولا مقارنته أيضا من حيث كثافة سكانه، وضآلة استثماراته، الموجهة بـالأحرى نحـو إنتـاج وتصدير القطن طويل التيلة أولاً، فلقد كانت التركيبة الاجتماعية لسكان الأرياف، والمدن تركيبة بسيطة للغاية، عنـدما تـولى السودانيون السلطة في الدولة. كما توسعت العاصمة، وضمت كلا من الخرطوم التي أُعيد تجديدها على النمط الأوروبي، وأم درمان السودانية بما فيها من أحياء اثنية، وضمت إليها خرطوم بحري، وهي المنطقة الصناعية، والمحطة النهائية لأول خـط للسكة الحديدية الذي يبدأ من وادي حلفا.

كان نظام الحكم الذي أنشأ في إطار الحكم الذاتي في ٢١ مارس عام ١٩٥٣ نظاما برلمانيا، مع توجه حكومي للفصل بين مختلف السلطات (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية)، كما كانت الحال في بريطانيا العظمى. وبغيـة تسـهيل مغـادرة الموظفين البريطانيين [١]، نص القانون الذي عـرض علـى مجلس النواب على تعويضهم في حالة فسخ عقودهم. كما أن ذوي المصالح في مديريات الجنوب، ممن لم يشـتركوا فـي إعداد البرامج التي ناقشها الحاكم العام. خصصـت لهـا ٢٢ دائرة من الـ ٩٢ دائرة انتخابية، و١٣ مقعدا من ٣٠ مقعـدا من مقاعد أعضاء مجلس الشيوخ المنتخب، و٣ مناصب في مجلس الوزراء، وبدأ ارتقاء السودانيين إلى المناصب العليـا في مطلع عام ١٩٤٤ مع إنشاء المجلس الاستشاري، وبعـد أن انضم الجيل الجديد من طلبة كلية غوردون إلـى تنظـيم مؤتمر عام الخريجين، وقدموا مطالبهم السياسية، باسم الأمة السودانية، وأعلن البرلمان بعد انتهاء سودنَة الوظائف في ٢ أغسطس عام ١٩٥٥، ولادة الدولة صاحبة السيادة المسـتقلة

---

[١] غادر البلاد ١٠٠٠ موظف من بين ١٢٠٠ موظف كانوا في الخدمة في السودان فيما بين فبراير ١٩٥٣ ويونيو ١٩٥٦.



في السودان في ١٩ ديسمبر، وتمت الموافقة بالإجماع على الدستور الانتقالي في ٣١ ديسمبر، في دورة جمعت أعضاء المجلسين، ولقد تأثرت البيروقراطية السودانية الجديدة بالفصل الوظيفي بين السلطات.

قام البرلمان المكون من مجلسين بالوظيفة التشريعية، وتبلغ نسبة أعضائه المنتخبين ٦ %، ويمارسون وظائف المجلس التأسيسي، واستبدل بمنصب الحاكم العام القديم لجنةٌ عليا تابعة للدولة تتألف من ٥ أعضاء منتخبين من البرلمان (يمثل واحد منهم الجنوب)، ومارست هذه اللجنة أيضا وظائف القيادة العليا للقوات المسلحة، على أن تتناوب الرئاسة فيها شهريا، كما تولى مجلس الوزراء الوظيفة التنفيذية، وهو مسئول أمام البرلمان، وتعين اللجنة العليا أعضائه بناء على توصية يصدرها رئيس الوزراء، وهو أيضا من الأعضاء الذين انتخبهم البرلمان، وكان دوره يتحلى بدرجة كبيرة من الأهمية؛ حيث إنه لم يعين في ذلك الوقت أحدا في منصب رئيس الدولة، وألقت اللجنة العليا بأعباء مهامها على عاتق مجلس الوزراء. إلا أنها التزمت بطرح الثقة في أعضائه أمام البرلمان. واشترك في الحكومة ستة

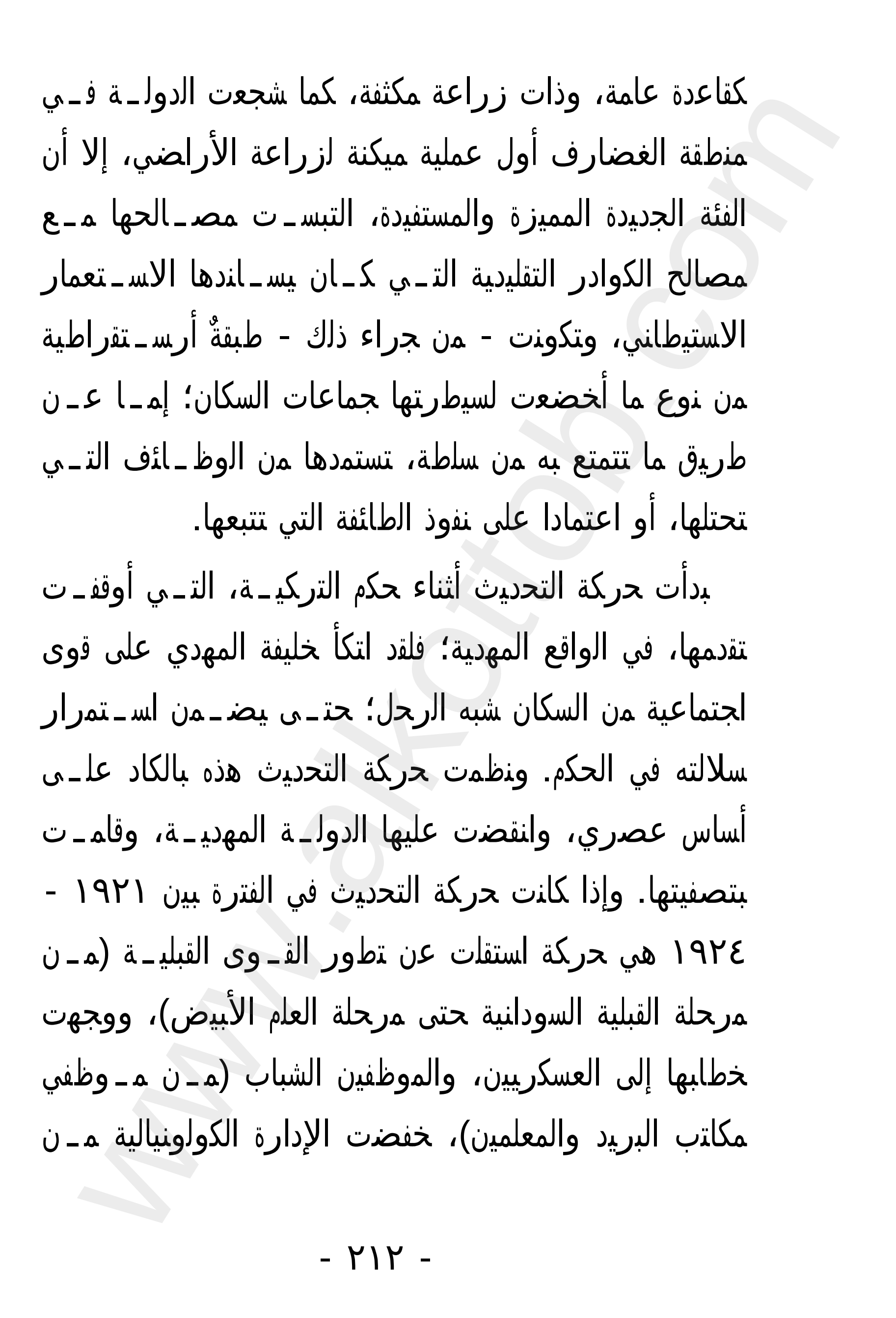
عشر وزيرا؛ طبقًا للنموذج البريطاني مع وجـود منصـب وكيل وزارة دائم (أو مدير إداري عام)، وقسمت الـوزارات إلى إدارات، وخدمات، ومناصب ذات ترتيب هرمي شـديد الإحكام. وبدأ التحرك نحو نظام دستوري عام ١٩٣٧ يحترم مبادئ الديمقراطية الليبرالية: مع وجود إدارة مستقلة علـى المستوى المحلي تعمل طبقًا لنظام متجـانس يصـلح لكـل الإقليم، وبإجراء انتخابات دولية تعمل على تجديـد مصـدر السلطة، وفرض البرلمان الرقابة على الجهاز التنفيذي، مـع الالتزام بطرح الثقة، وهي مسئولية يتولاها رئيس الـوزراء أمام البرلمان، فضلاً عن تعيين قاضي القضـاة أو رئـيس الولاية القضائية المدنية [(١)] وهو مسئول أمام اللجنـة العليـا فقط، ويستطيع أن يعلن عدم دستورية أي قانون يصوت عليه البرلمان، وهذا بوصفه حارسا للدستور.

[(١)] يتألف النظام القضائي السوداني أساسا من ثلاثة أنواع متميزة مـن المحاكم.

أظهرت قوائم الأعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي (١٩٤٨ - ١٩٥٣) وأعضاء أول برلمان (انتخابات ١٩٥٤)[1]، وجود أغلبية من شيوخ القبائل، والزعماء الدينيين، وبعض التجار المشهورين، أي عناصر ممثلة للقوى الاجتماعية في الأقاليم. وإذا كانت الملكية في الجنوب، وفي الغرب ملكية قبلية، وكان الاستغلال الجماعي للأرض هو الطابع الغالب، فإننا نجد بالأحرى في كردفان، وفي الإقليم الشمالي منه، وأيضا في الجزء الجنوبي من إقليم كسلا، تطورا آخر لشكل ملكية الأرض هو في صالح الأسر (البيوتات) التي يوجد أفرادها على رأس السلطة المحلية، فلقد كان مستغلو هذه الأرض من هؤلاء الأفراد المحليين من أصحاب عقود مزارعة، وكانت الأراضي المروية بالمضخات، الممتدة على طول مجرى النيل الرئيسي، وعلى ضفاف النيل الأزرق، ولا سيما في المناطق المتاخمة للنيل الأبيض، وفي المنطقة الوسطى، هي من الأملاك الخاصة

---

[1] بناء على المصادر الرسمية التي استكملها تيم لوك: الطبقة والنفوذ في السودان _ ديناميكية السياسة في السودان، ١٨٩٨-١٩٨٥، مطبعة ماكميلين ليمتد، لندن ١٩٨٧، الصفحة من ٦٢-٨٠.


كقاعدة عامة، وذات زراعة مكثفة، كما شجعت الدولـة فـي منطقة الغضارف أول عملية ميكنة لزراعة الأراضي، إلا أن الفئة الجديدة المميزة والمستفيدة، التبسـت مصـالحها مـع مصالح الكوادر التقليدية التـي كـان يسـاندها الاسـتعمار الاستيطاني، وتكونت - من جراء ذلك - طبقةٌ أرسـتقراطية من نوع ما أخضعت لسيطرتها جماعات السكان؛ إمـا عـن طريق ما تتمتع به من سلطة، تستمدها من الوظـائف التـي تحتلها، أو اعتمادا على نفوذ الطائفة التي تتبعها.

بدأت حركة التحديث أثناء حكم التركيـة، التـي أوقفـت تقدمها، في الواقع المهدية؛ فلقد اتكأ خليفة المهدي على قوى اجتماعية من السكان شبه الرحل؛ حتـى يضـمن اسـتمرار سلالته في الحكم. ونظمت حركة التحديث هذه بالكاد علـى أساس عصري، وانقضت عليها الدولـة المهديـة، وقامـت بتصفيتها. وإذا كانت حركة التحديث في الفترة بين ١٩٢١ - ١٩٢٤ هي حركة استقلت عن تطور القـوى القبليـة (مـن مرحلة القبلية السودانية حتى مرحلة العلم الأبيض)، ووجهت خطابها إلى العسكريين، والموظفين الشباب (مـن مـوظفي مكاتب البريد والمعلمين)، خفضت الإدارة الكولونيالية مـن

ناحيتها عدد أفراد الجيش، وفضلات عليهم - على الصعيد المحلي - شيوخ القبائل، كما فضلات - على الصعيد الإقليمي- رؤساء الطوائف؛ وهذا بهدف السيطرة على الوضع، وتخفيض تكاليف التشغيل إلى أقل درجة ممكنة. وتطورت - من ناحية أخرى - زراعةُ القطن طويل التيلة في القطاع الخاص المروي، وكانت المساحات المزروعة قطنًا تمثل أقل من ١٠ % من المجموع الكلي للأراضي الزراعية؛ أي (٣٤٠٠٠ فدان مقارنة/ ٣٤٥٠٠٠ فدان عام ١٩٥١/ ١٩٥٢)، كما تعود معظم هذه الأراضي إلى ملكية القطاع العام (وكانت المضخات - لا الأرض - هي الخاضعة لنظام الملكية الخاصة)، ولم يكن لأصحاب الأملاك السودانيين في القطاع الخاص أية مصلحة في شركات الاستيراد والتصدير، أو في المنشآت الصناعية. ويتبقى أن نشير إلى أن التطور كان في اتجاه ارتباط الريف بالمدينة. واستثمر عند الاستقلال جزءٌ من الدخل الوارد من الأرض في أنشطة رأسمالية حضرية، كما تقلد أبناء الفئة الأكثر حظًا المناصب العليا في القطاعين الخاص والعام.

وتُشير قوائم العناصر المنتخبة إلى وجود عناصر ممثلـة للقطاع المسمى بالقطاع (العصري)؛ بمعنى الحضري: مـن موظفين، وعناصر متقاعدة من الجيش، وكوادر فـي سـلك التعليم الوطني، ومهنيين من (أطباء، وقضاة، وصـحفيين)، ورجال أعمال زراعيين، بل أيضا واحدا من أصحاب عقود المزارعة، وهؤلاء يكونون في مجموعهم طبقـة الخـريجين التي استفادت من تطوير التعليم، ورغم أنهـا تتكـون مـن أصحاب الامتيازات، إلا أنها ليست بالضرورة من أصـحاب الأملاك، ولقد ارتقت إلى مستوى مكنها مـن القيـام بـدور سياسي متميز، وهو مستوى الطبقة التي تُسمى (بالتقليديـة) التي تعتمد في سيطرتها على نفوذها الديني الـذي تخالطـه بنشاط رأسمالي زراعي، وتجاري.

ولقد ارتبط أفراد هذه الطبقة - فيما بيـنهم - بوشـائج أسرية، غير أنه تسري بينهم أيضا تيارات متضادة، ويصعب تصنيف هذه الفئات الصاعدة؛ لأنها لا تكون كتلـة واحـدة متجانسة؛ فهي تتألف من كوادر مدنية، وعسكرية، ورجـال أعمل يديرون بأنفسهم أعمالهم، ومهنيين (منتمين (أو لا) إلى نقابات)، وباختصار.. فهي سلسلة من الفئات عرفتهـا هـذه

الدراسة بأنها فئات وسيطة تستطيع أن تلعب دورا مناهضـا للسلطة الحاكمة. وكان الجنوب على عكس ذلك، حتى مقارنة بما يوجد في أفريقيا؛ لأنه يفتقر - بوجه خاص - إلى كوادر في جميع القطاعات؛ كنتيجة لسياسـة القـوى الاسـتعمارية الكولونيالية التي لم يكن يهمها سوى المحافظة على (النظـام العام) بأقل تكلفة. إذن، فلنقلْ إن هذه القوى أدارت نوعا من أنواع حدائق الحيوان، ولكنهـا حديقـة حيـوان مخصصـة للبشر[1] يـديرها مـدراء دون المتوسـط، يفتقـرون إلـى الإمكانيات.

[1] عبارة استخدمها ي. ك. بدال، أصل التخلف في السودان الجنـوبي، إهمال الإدارة البريطانية، جامعة الخرطوم عام ١٩٨٣.

الجزء الثاني

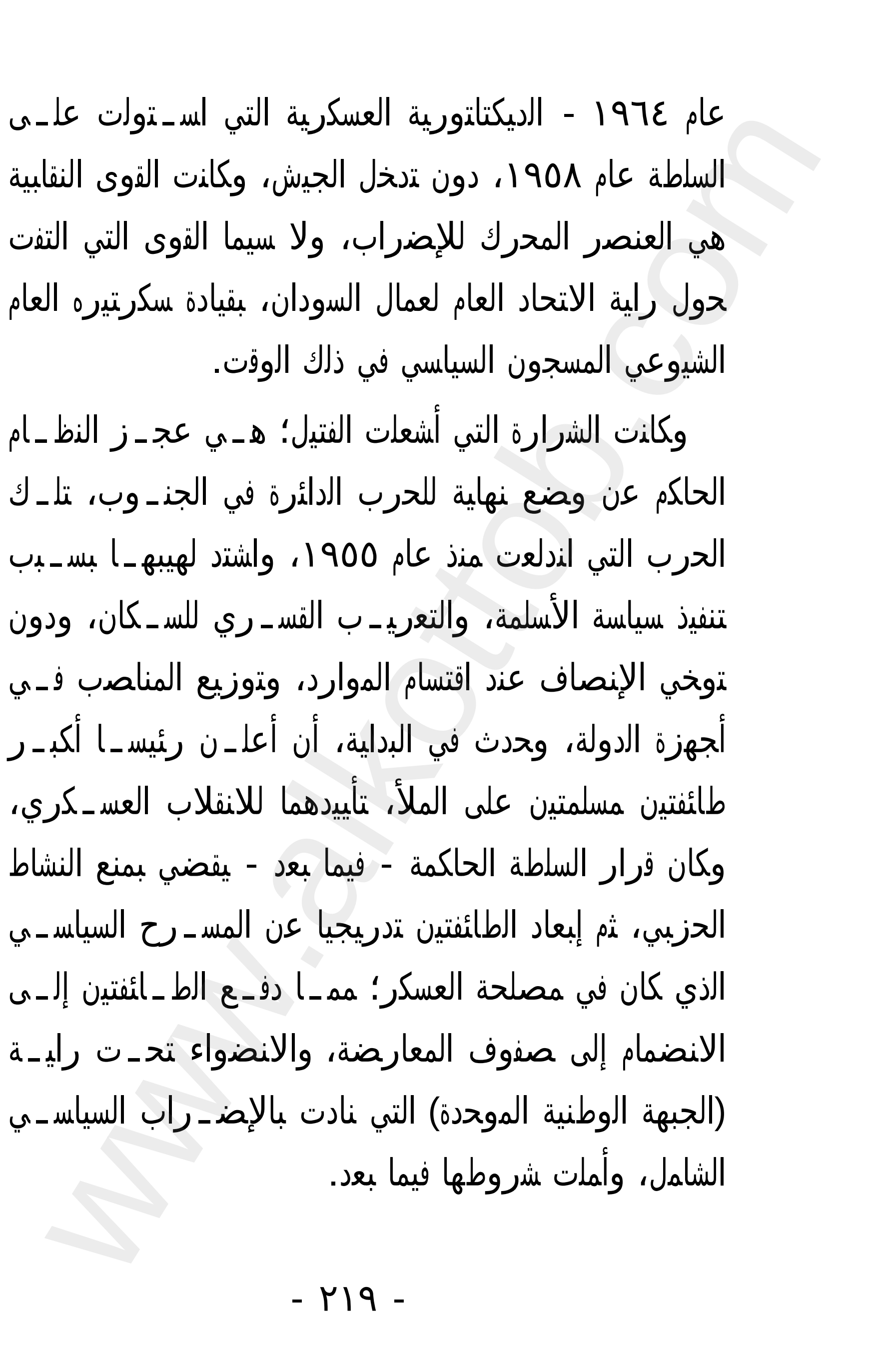
القوَى الاجتماعية الحية ودور السياسة من الاستقلال إلى اتفاق الحكم الذاتي للجنوب (١٩٥٦ – ١٩٧٢)

غطت المنطقة الوسطى نشاط القطاع العصري كله في البلاد منذ مطلع عام ١٩٥٦، واشتملت هذه المنطقة على نسبة ٢٥ % من السكان النشطين، بينما لم يسهم سكان الجنوب والغرب السوداني في نشاط هذا القطاع، إلا في حالة انتقالهم إلى هذه المنطقة، ويمكن التعرف فيه على شرائح القوى الاجتماعية المختلفة المحركة لعجلة النشاط العصري في المجتمع، وهي أولى الشرائح التي استفادت من الاستقلال السياسي. وأولى هذه الفئات.. فئةُ حملة الشهادات (الدبلومات) من خريجي كلية غوردون الذين استفادوا من التوسع في حركة التعليم، واستوعبوا أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية ديناميكيات بداية التخلص من الاستعمار. وكانت هذه الفئة هي أصل تنظيم الأحزاب السياسية، ووزعت فيما بينها المناصب العليا في مؤسسات الدولة، وفي المنشآت الإنتاجية. وتوجد - بطبيعة الحال - بين هذه الفئات الاجتماعية فئات أخرى مثل التجار، ومقاولي الأعمال، وانضم العمال، والموظفون العاملون في الشركات التابعة للدولة، إلى عضوية النقابات المستقلة منذ عام ١٩٤٨، وكانت مشاركتهم الواعية في النضال السياسي، من العوامل التي عجلت في تحقيق سيادة الدولة.

وكانت أكثر الفئات الاجتماعية تميزا وتفضيلاً، هي الفئة التي قدمت الدعم للأحزاب السياسية، من خلال دورها في النضال الوطني. وتتكون هذه الفئات من كُبريات الأسر (البيوتات)، المالكة لحيازات مهمة في القطاع الزراعي المروي، وموجودة أيضا على رأس مشيخات الطرق الصوفية، التي تغلغل نفوذها بين أهالي السودان الشمالي.

ويوجد في مقابل ذلك في جنوب السودان، وعلى وجه التحديد في العواصم الإقليمية في ثلاث مديريات وهي (واو، وملكال وجوبا) ما بين ٨ آلاف إلى ١٠ آلاف فرد من السكان؛ منهم نخبة اعتنقت المسيحية، وتلقت تعليمها في المدارس التبشيرية، وهي على اتصال مباشر مع موظفي الإدارة الكولونيالية، وأفراد الفرقة الاستوائية، وأعضاء الإدارة، وتعد نفسها منذ انعقاد مؤتمر جوبا في يونيو ١٩٤٧، لاحتلال بعض المناصب العليا الشاغرة في الإدارة الحكومية.

بدأ النضال على المستويين السياسي والاجتماعي غداة الاستقلال. ويلجأ النظام إلى الحكم العسكري في فترة الأزمات، بيد أن الدور السياسي كان هو الدور الحاسم حتى عام ١٩٧٢: وأسقطت - بفضل الإضراب العام في أكتوبر



عام ١٩٦٤ - الديكتاتورية العسكرية التي استولت على السلطة عام ١٩٥٨، دون تدخل الجيش، وكانت القوى النقابية هي العنصر المحرك للإضراب، ولا سيما القوى التي التفت حول راية الاتحاد العام لعمال السودان، بقيادة سكرتيره العام الشيوعي المسجون السياسي في ذلك الوقت.

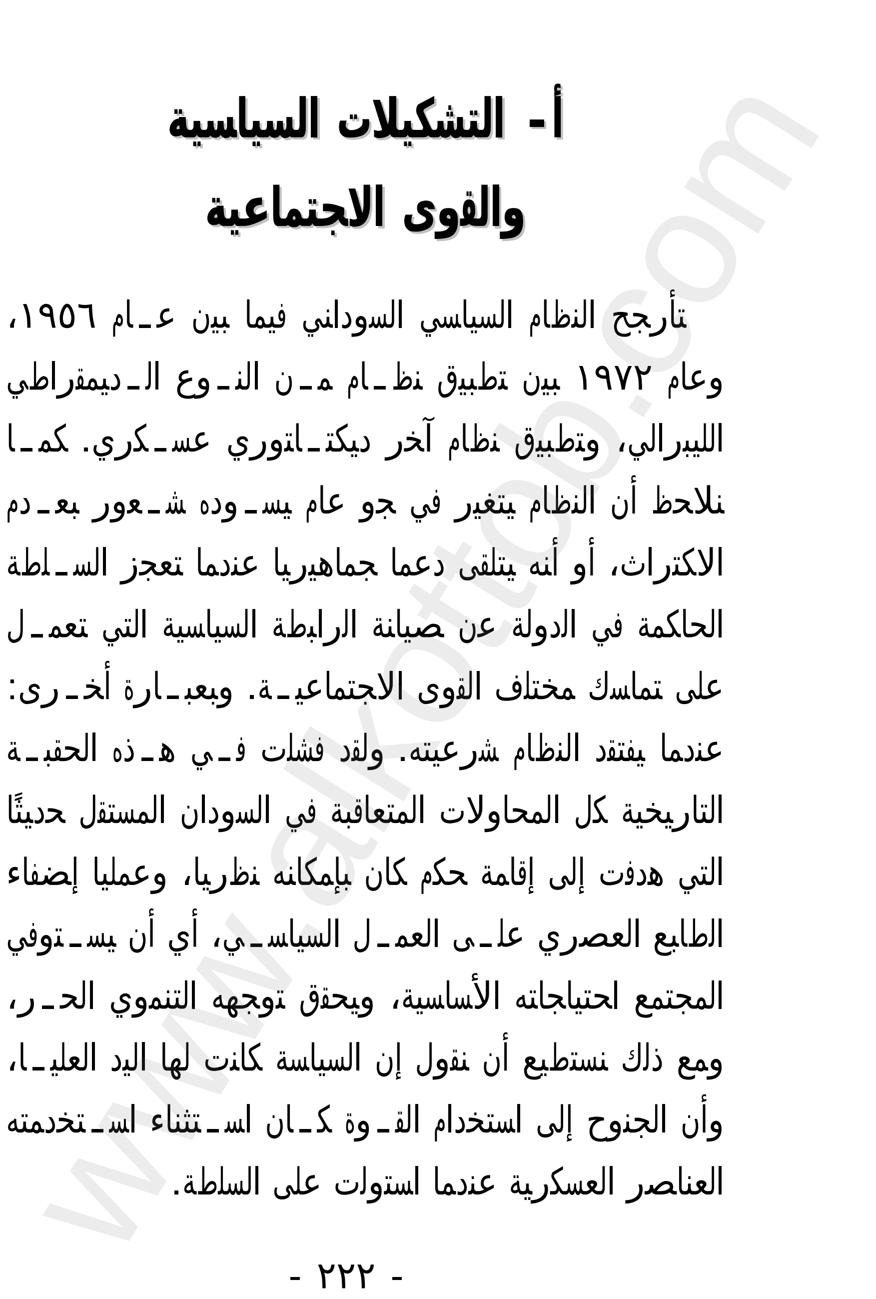
وكانت الشرارة التي أشعلت الفتيل؛ هي عجز النظام الحاكم عن وضع نهاية للحرب الدائرة في الجنوب، تلك الحرب التي اندلعت منذ عام ١٩٥٥، واشتد لهيبها بسبب تنفيذ سياسة الأسلمة، والتعريب القسري للسكان، ودون توخي الإنصاف عند اقتسام الموارد، وتوزيع المناصب في أجهزة الدولة، وحدث في البداية، أن أعلن رئيسا أكبر طائفتين مسلمتين على الملأ، تأييدهما للانقلاب العسكري، وكان قرار السلطة الحاكمة - فيما بعد - يقضي بمنع النشاط الحزبي، ثم إبعاد الطائفتين تدريجيا عن المسرح السياسي الذي كان في مصلحة العسكر؛ مما دفع الطائفتين إلى الانضمام إلى صفوف المعارضة، والانضواء تحت راية (الجبهة الوطنية الموحدة) التي نادت بالإضراب السياسي الشامل، وأملت شروطها فيما بعد.

تشكلت حكومة انتقاليـة بعـد الإطاحـة بالبيروقراطيـة العسكرية، كلفت بمهمة إعداد جمعية تأسيسية تتكـون مـن أعضاء منتخبين، واشتركت جميع القوى الاجتماعيـة فـي البلاد في نشاط هذه الجمعية؛ أي الأسر الكبيرة (البيوتـات) التي توجد على رأس الطوائف وحلفائها، والعمال، و(النقابات المهنية، ونقابات العمال، واتحادات المـزارعين)، وأساسـا كانت كل هذه الفعاليات هي المحرك الـديناميكي الثـوري، الذي قاده أعضاء (جبهة المهنيين) وترأسه في الجنوب نخبة الجنوبيين من أعضاء (جبهة الجنوب) التي اعترف بها القادة في المنفى.



إلا أن القوات المسلحة، هي العنصر الوحيد الذي لم يمثل في هذا الائتلاف. ويوجد فضلاً عن الأحزاب التقليدية، الحزب الشيوعي السوداني، الذي تم الاعتراف بدوره الرائد في الحركة الوطنية. وتحرك حزب الإخوان المسلمين تحت مظلة حزب الأمة، وكانت محصلة هذه التجربة الفشل، واستولت مجموعة من الضباط بقيادة جعفر محمد نميري في مايو ١٩٦٩ على زمام السلطة، ورغم تأييد هذه المجموعة العسكرية لسياسات التنمية، إلا أنها تخوفت من تغلب المد اليساري عليها وتقزيمها، وهذا هو ما دفعها إلى الجنوح، وفرض نظام حكم شمولي، ونظام الحزب الواحد، وعندما تحقق فشل الجناح الراديكالي في الاستيلاء على السلطة، بدأت عملية تدمير المجتمع المدني السوداني، وفي موازاة ذلك أبرم اتفاق ينص على الحكم الذاتي للجنوبيين.

يغطي الجزء الثاني من الكتاب التشكيلات السياسية، والقوى الاجتماعية، وإنجازات الثوريين، وفشل التجارب، وينتهي هذا الجزء بعرض اتفاق (الحكم الذاتي) بين الشمال والجنوب، الذي أُبرم في أديس أبابا في فبراير عام ١٩٧٢ بين نميري، وجوزيف لاجو رئيس التمرد الجنوبي.



أ- التشكيلات السياسية والقوى الاجتماعية

تأرجح النظام السياسي السوداني فيما بين عـام ١٩٥٦، وعام ١٩٧٢ بين تطبيق نظـام مـن النـوع الـديمقراطي الليبرالي، وتطبيق نظام آخر ديكتـاتوري عسـكري. كمـا نلاحظ أن النظام يتغير في جو عام يسـوده شـعور بعـدم الاكتراث، أو أنه يتلقى دعما جماهيريا عندما تعجز السـلطة الحاكمة في الدولة عن صيانة الرابطة السياسية التي تعمـل على تماسك مختلف القوى الاجتماعيـة. وبعبـارة أخـرى: عندما يفتقد النظام شرعيته. ولقد فشلت فـي هـذه الحقبـة التاريخية كل المحاولات المتعاقبة في السودان المستقل حديثًا التي هدفت إلى إقامة حكم كان بإمكانه نظريا، وعمليا إضفاء الطابع العصري علـى العمـل السياسـي، أي أن يسـتوفي المجتمع احتياجاته الأساسية، ويحقق توجهه التنموي الحـر، ومع ذلك نستطيع أن نقول إن السياسة كانت لها اليد العليـا، وأن الجنوح إلى استخدام القـوة كـان اسـتثناء اسـتخدمته العناصر العسكرية عندما استولت على السلطة.

كان الصدام بين الجنوب والشمال في كـل هـذه الفتـرة عاملاً معرقلاً، حال دون تكوين الأمة السودانية، والمفجـر لأول انتفاضة أصبحت الآن حدثًا تاريخيا. ونظمـت قـوات التمرد صفوفها في الجنوب، وتشكلت حكومات مؤقتـة فـي المنفى، وأصبح المركز المصري - وفيه مقر السـلطة فـي شمال السودان - قادرا على استيعاب التباينات الاجتماعيـة، كما أصبحت التشكيلات السياسية، والجيش، وهو ما ينـدرج اليوم تحت اسم (المجتمع المدني) المـنظم فـي (تنظيمـات نقابية، واتحادات، ورابطات) هي القوى الفاعلة في المجتمع. وسنقوم في هذا الجزء بالتذكير بـالخطوط العامـة لتـاريخ التشكيلات السياسية، دون الخوض في التفاصـيل [1] فهـي معروفة على نطاق واسع اليوم، وأطمح من وراء ذلك إلـى إلقاء الضوء على القوى الاجتماعية، وعلى الصـورة التـي ظهرت بها في ذلك الوقت.

---

[1] انظر التفاصيل، في أطروحتي، المصدر السابق.

١/٠ التشكيلات السياسية:

لم يتحقق الاستقلال في السودان كنتيجة لنضـال مسـلح، أو لانتفاضة عامة، وإنما تحقق كنتيجة لعملية تفويض سلطة الدولة على امتداد عقد من الزمن؛ مما أدى - كما رأينـا - إلى ظهور مجموعـة مـن المؤسسـات مثـل (المجلـس الاستشاري، والجمعية التشـريعية، والمجلـس التنفيـذي). وأعقب ذلك إجراء انتخابات عامة عـام ١٩٥٣، باشـتراك مديريات، وأقاليم الجنوب؛ لانتخاب برلمان سوداني يتكـون من مجلسين مستقلين.

ولقد تم التصويت بالإجماع على الاستقلال الكامل مـن البرلمان، وأعلن الاستقلال في ١ يناير عـام ١٩٥٦، ولقـد نظمت الأحزاب السياسية نفسها حول عملية الانتخابات توقعا للاستيلاء على السلطة. وعمل هذا النظام بصـورة طبيعيـة على فصل السلطات، واعتمد على تعـدد الأحـزاب حتـى الانقلاب العسكري في ١٧ نوفمبر عام ١٩٥٨ وهذا بالرغم من أن عملية توزيع الدوائر الانتخابية لم تكن في مصـلحة واحدة من أكبر التشكيلات السياسية التي كانت تهدف آنـذاك إلى فصل السياسة عن الدين. وأعيد العمل بالنظام البرلماني



بعد إسقاط الديكتاتورية. وأدت الفترة الانتقالية إلى تعبئة قوى الرجعية المعادية للحركة الرامية إلى تغيير الهياكل الموروثة من العهد الاستعمار. واستمرت الائتلافات السياسـية قائمـة حتى وقوع الانقلاب العسـكري فـي مـايو عـام ١٩٦٩. وبصورة عامة تمسـكت مجموعـات المصـالح المتحالفـة والمعارضة بالنظام الديمقراطي الليبرالـي، واتخـذت هـذه الصورة توجها خطيا في سياق تـاريخ السـودان السياسـي بالرغم من الفترات الزمنية الطويلة للحكم الديكتاتوري. بـل نستطيع أن نجزم بأن القضاء قد تمتـع فـي ظـل النظـام البرلماني، ونظام فصل السلطات، باستقلال حقيقي.

١/ ١ الأحزاب التقليدية:

بعد تصفية التجمعات السياسية الأولى التي ظهـرت فـي ١٩٢١ - ١٩٢٤ تكونت التشكيلات السياسية الكبـرى فـي نهاية الحرب العالمية الثانية لأغراض انتخابية. وتم تعريفهـا في هذه الدراسة باعتبارها تشكيلات تقليديـة؛ لأن التشـكيل الاتحادي الذي كان أول من نادى بالحداثة، كان قد انضم إلى التيار الذي حبذ وجود دستور إسـلامي، وترأسـه زعمـاء دينيون، كما تقاسمت قيادات هذه الأحزاب سلطة الدولة فـي

فترة الانتماء إلى الجماعة، الذي لا يستند إلى روابط الـدم. ولكن تظل العلاقة القائمة علاقة إنسانية: ويمهد هذا للعمـل بالنظام البرلماني، واستمر وجود هذه القيادات في صـفوف المعارضة، حتى أثناء فترة العمل السري، وهي تمثل الأسرة الكبيرة (البيوتات) التي توجد على رأس مشيخات (الطـرق) الإسلامية التي انتشرت في كل المغرب الأفريقي حتى ليبيا.

لا تدعو (الطريقة) إلى المساواة - بأيـة حـال - مـن الأحوال، ويكفي أن ننظر إلى تركيبتهـا الهرميـة، وتشـبه الطائفة جماعة تسعى لبذل جهود، تحقـق تلاحـم يتجـاوز متطلبات التنظيم الاقتصادي الاجتماعي ليرتفع إلى مسـتوى التنظيم السياسي: وظهرت هذه الطوائف في السـودان مـن قبل، وكما شاهدنا، في عهد سلطنة الفونج. ولقد أمر المهدي، وخليفته بتحريمها؛ لأنها كانت محور ارتكـاز لنظـام إداري غير مباشر. وظلت، حتى داخل العاصمة عنصرا مهما مـن عناصر التقسيم الاجتماعي.

ومن هنا تبلور دورها المهم في سياق التاريخ السياسي المستقل للسودان. ولقد أكدت كثيرا في أطروحتي على ضرورة تفادي اللبس الذي يثيره المؤرخون و(كلهم تقريبا من الناطقين بالإنكليزية) وهم من مؤرخي العصور الحديثة في السودان: الذين يعرفون (الطريقة) في أبحاثهم بأنها (الملة أو النحلة)، بينما الجمعيات الدينية الإسلامية التي تتجذر في الإسلام التقليدي، بعيدة - كل البعد - عن الاستجابة لتطلعات المجموعات الهامشية؛ لأنها اندرجت في السودان في صفوف الحركة الوطنية في بدء ظهورها أثناء الحرب العالمية الثانية[1]، كما أنها التصقت دائما بالحركة السياسية التي كانت ترنو إلى إقامة صرح نظام ديمقراطي في البلاد.

---

[1] يبحث المؤرخون الناطقون بالإنكليزية هذا اللبس، عندما تناولوا بحث (الطرق) في السودان، انظر ج. سبنسر، رمينجهام: الإسلام في السودان، لندن عام ١٩٤٩ (أعيد طبعه في ١٩٦٥ و١٩٨٣)، وانظر علي صالح كرار: جمعيات الأخوة الصوفية في السودان، لندن ١٩٩٢.

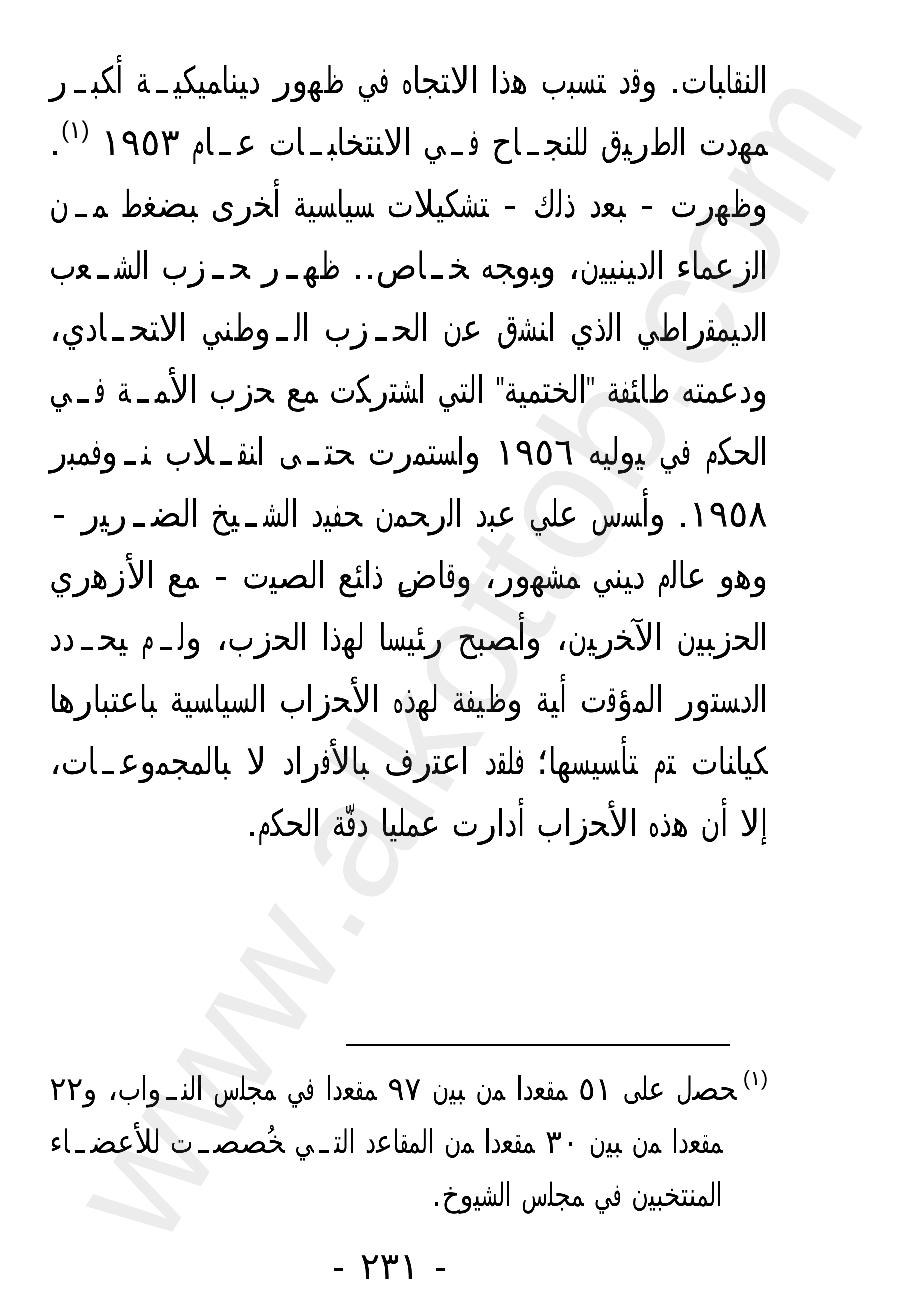
تعتبر الطريقة القادرية والشاذلية من بين أقدم الجمعيات الدينية في السودان. وتطورت الطريقة الهندية، وهي فرع من السمانية، وهي التي (تلقن فيها المهدي أصول الدين) أثناء فترة الحكم التركي، كما تطورت بوجه خاص الجماعتان الكبيرتان - اللتان اتسعت قاعدتهما بمساعدة القوى الكولونيالية وتعاونها - وغطت شمال السودان: وهما جماعة الأنصار التي تتزعمها أسرة المهدي، وجماعة الختمية التي تتزعمها أسرة الميرغني. ويعكس مسارهما السياسي وتوجهاتهما وجود اختلافات. وتحولت جماعة الأنصار إلى طائفة بعد وفاة المهدي؛ بفضل ابنه السيد عبد الرحمن المهدي (حصل على لقب سير)، وكان وريث تجربة تاريخية عميقة (وكان المهدي قد حرم الطوائف باسم وحدة الإسلام)، كما ورث تقليدا حافظ عليه (في فترة ما بعد الاستقلال) ويعتمد على مبدأ الكفاح المسلح؛ تحقيقًا لمصالح سياسية، واستمر ذلك حتى بعد تفريغ المحتوى الثوري للمهدية الأصلية، وبعد استبعاد المبدأ المهدي الذي يدعو إلى الالتزام بالجهاد. ومارست - على النقيض من ذلك – الختمية - منذ عصر التركية - سياسيةَ التعاون مع السلطة القائمة، وعادت الميرغنية للإقامة في السودان، بعد أن لجأت

إلى مصر إبان الفترة المهدية، وأثناء الحكم الثنائي. وازدهرت هذه الجماعية بزعامة السيد علي الميرغني (حصل هو أيضا على لقب سير)، وحافظ على الروابط والعلاقات مع مصر التي أصبحت علاقات تقليدية.

ترتبط هاتان الجماعتان الكبيرتان مع التشكيلات السياسية المتولدة عن مؤتمر الخريجين، وهي رابطة تشبه رابطات النشاط الخيري.. أنشأها الفئة المثقفة الجديدة في جامعة غوردون، وتقدمت بمطالبها السياسية الأولى عام ١٩٤٢. وبينما رفضت الإدارة الكولونيالية اعتبار المؤتمر ممثلاً للرأي العام السوداني، وافقت وزارة التعليم الوطني المصري عليها؛ باعتبارها هيئة يتلقى عن طريقها الطلبة السودانيون منحهم الدراسية؛ وبذلك تكون جناح وطني راديكالي داخل الإدارة الكولونيالية، محبذًا (وحدة وادي النيل). كما تجمع الراديكاليون الوطنيون عام ١٩٤٣ في حزب الأشقاء الذي تزعمه إسماعيل الأزهري ابن أحد الزعماء الدينيين لطائفة الإسماعيلية، وهو (الفرع السوداني للحتمية)، واعترض في ذلك الحين على أن يكون للجماعات الدينية دور سياسي، ومن هنا جاء التفاف هذه الفئة الجديدة المثقفة حول تياره الذي مثل الأغلبية، ومكنه ذلك من النجاح في انتخابات مؤتمر الخريجين عام ١٩٤٥.

أما الأقلية التي هزمت في الانتخابات فقد انفصلت لتكون حزب الأمة، واكتسبت شرعيتها من المهدية، وكـان شـعار حزب الأمة (السودان للسودانيين) ويحبذ إبقاء الروابط مـع بريطانيا العظمى..، وظل هذا الحزب من أكثـر الأحـزاب السياسية الأحادية الاتجاه، والحزب الوحيد الذي مارس قبـل فترة الحكم الذاتي شئون الإدارة في البلاد؛ نتيجة لارتباطاته الخاصة مع الإدارة الكولونيالية: وتكون المجلس الاستشاري في نوفمبر ١٩٤٥ واشترك المتعاطفون مع حزب الأمة فـي أعمال المجلـس، وقـاطع الجنـاح الراديكـالي الوحـدوي الانتخابات التي أجريت في نوفمبر ١٩٤٨ من أجل تكـوين الجمعية التشريعية، والمجلس التنفيذي. بل اعتُقِل الأزهـري أثناء المظاهرات التي قامت ضد افتتاح دورة الجمعية، فـي ١٥ ديسمبر ١٩٤٨.

اندمج حزب الأزهري عام ١٩٥٢ مع مجموعات سياسية أخرى أقل أهمية؛ من أجل إنشاء الحزب الوطني الاتحـادي، وقد جمع هذا الحزب أعضاء من المناطق الحضرية من فئة أرستقراطية ملاك الأرض، وجمع أيضا عناصر تنتمي إلـى الفئات الجديدة، وقوى موقع هذا الحزب لحصوله على دعـم



النقابات. وقد تسبب هذا الاتجاه في ظهور ديناميكية أكبر مهدت الطريق للنجاح في الانتخابات عام ١٩٥٣ [١].

وظهرت - بعد ذلك - تشكيلات سياسية أخرى بضغط من الزعماء الدينيين، وبوجه خاص.. ظهر حزب الشعب الديمقراطي الذي انشق عن الحزب الوطني الاتحادي، ودعمته طائفة "الختمية" التي اشتركت مع حزب الأمة في الحكم في يوليه ١٩٥٦ واستمرت حتى انقلاب نوفمبر ١٩٥٨. وأسس علي عبد الرحمن حفيد الشيخ الضرير - وهو عالم ديني مشهور، وقاضٍ ذائع الصيت - مع الأزهري الحزبين الآخرين، وأصبح رئيسا لهذا الحزب، ولم يحدد الدستور المؤقت أية وظيفة لهذه الأحزاب السياسية باعتبارها كيانات تم تأسيسها؛ فلقد اعترف بالأفراد لا بالمجموعات، إلا أن هذه الأحزاب أدارت عمليا دفّة الحكم.

---

[١] حصل على ٥١ مقعدا من بين ٩٧ مقعدا في مجلس النواب، و٢٢ مقعدا من بين ٣٠ مقعدا من المقاعد التي خُصصت للأعضاء المنتخبين في مجلس الشيوخ.

حدثت تغيرات في الفترة الثانية لنظام الحكـم البرلمـاني (١٩٦٥ - ١٩٦٩) أولاً، لم يمثل الحزب الوطني الاتحادي، حزب الشعب الديمقراطي إلا حزبا واحدا، يؤيد - كما أيـد حزب الأمة من قبله - وضع دستور إسـلامي [١]، وبينمـا استمرت مناقشة الدستور حتى عشية انقلاب نميري، إلا أنـه حافظ على طابعه المؤقت أثناء هذه الفترة بالكامـل، وآلـت رئاسة مجلس السيادة الذي كان قد تحول إلى منصب دائم بعد التعديل الدستوري، إلى إسماعيل الأزهري، بوصفه رئيسـا للحزبين: الوطني الاتحادي، والديمقراطي الشعبي، بينمـا آل منصب رئاسة مجلس الوزراء، وهو الجهـاز الحـاكم فـي النظام البرلماني السوداني، إلى حزب الأمة بصورة دائمـة، واستمر زعماء التشكيلين السياسيين الكبيرين في السودان في استقطاب العناصر، حتى تلك العناصر الآتية من الجنـوب، ومارسوا السلطة الكاملة في الدولة، عنـدما فشـلت الإدارة العسكرية البيروقراطية، التي كانت تنتمي عناصـرها فـي الواقع إلى نفس الأسر الكبيرة في شمال السودان.

---

[١] وانتهى الأمر اليوم بالنسبة للحزبين (ولو مؤقتًا) إلى الاتفاق علـى إقامـة نظام عصري في المستقبل، وكان التحالف الوطني الديمقراطي في ذلـك الحين يشدد في المطالبة بذلك وهو ما زال في المنفى.

عرضت الأحزاب السياسية التقليدية وجهة نظرها على صفحات جرائدها: صحيفة العلم (الحزب الوطني الاتحادي)، وصحيفة النيل (الأمة) وصوت السودان (الحزب الديمقراطي الشعبي). ولم تعد أسباب الانشقاق بينهم إلى أسباب أيديولوجية؛ فلقد كانوا جميعا وطنيين، وكانت هذه هي حال مؤتمر الخريجين، ولم تعكس التجمعات والاندماجات التي حدثت أية مواقف حاسمة، فضلاً عن أن هذه الأحزاب لم تقدم أي برنامج اقتصادي/ اجتماعي. ولم تستبعد المنافسات القائمة بينها قيام التحالفات. وفي الواقع لم تتمكن أي من هذه الأحزاب، باستثناء أول مجلس وزراء تحت رئاسة الوطني الاتحادي [1] من جمع عدد كافٍ من الأصوات؛ حتى يمارس الحكم بمفرده، وأخيرا، انضمت العناصر الأكثر وعيا، وبلا تمييز، إلى تشكيل أو آخر من هذه التشكيلات، ومنهم مثلاً: محمد أحمد محجوب المحامي من حزب الأمة، أو المهندس ميرغني حمزة من التيار الوحدوي، وسار إسماعيل الأزهري بصورة متزايدة في اتجاه محافظ، وترأس حزب الأمة بعد ذلك بقليل إحدى

---

[1] من ٦ يناير ١٩٥٤ حتى ٢ فبراير ١٩٥٦.

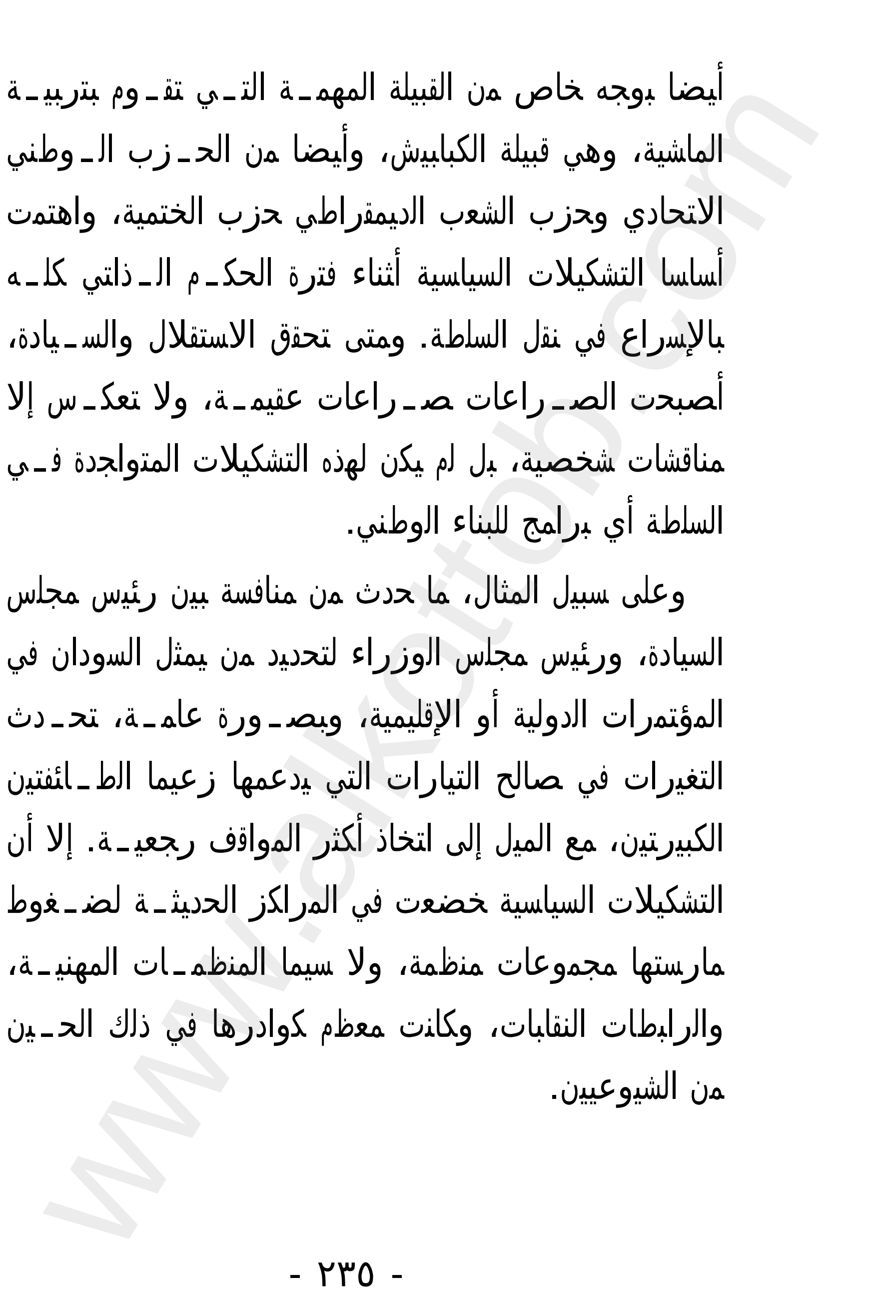
شخصيات الحزب التي تخرجت في جامعة أكسفورد، وهـو الصادق المهدي، حفيد المهدي، بينما آل دور الإمامة [١] إلى عمه، وهو الهادي المهدي الذي يمثل الجناح المحافظ.

وتعكر الجو السياسي أثناء الفتـرة البرلمانيـة بأكملهـا ١٩٦٥ - ١٩٦٩؛ بسبب المزاحمـات التـي وقعـت بـين الشخصيات المختلفة، وبين رؤساء الأحزاب، بل أيضا بـين التيارات المختلفة داخل نفس التشكيل السياسي.

جمعت الأصوات الانتخابيـة منـذ الاسـتقلال باسـتثناء أصوات الحزب الوطني الاتحادي الأصـلي علـى أسـاس إقليمي، وفي مناطق مزارع الأسرتين الكبيـرتين، وأيضـا حسب موقع (الطريقة) في الغرب، وفي المنطقـة الوسـطى التابعة لحزب الأمة والأنصار. كما جمعت بوجه خاص مـن القبيلة المعربة المهمة قبيلة البقارة، (وكانت قد انضمت إلـى المهدي)، كما جمعت الأصوات أيضا في مزارع جزيرة أبـا وحول كوستي، وفي الشرق ولا سيما حول كسلا التي جمعت فيها أصوات الأنصار، وأيضا في مقاطعة الشمال، وجمعـت

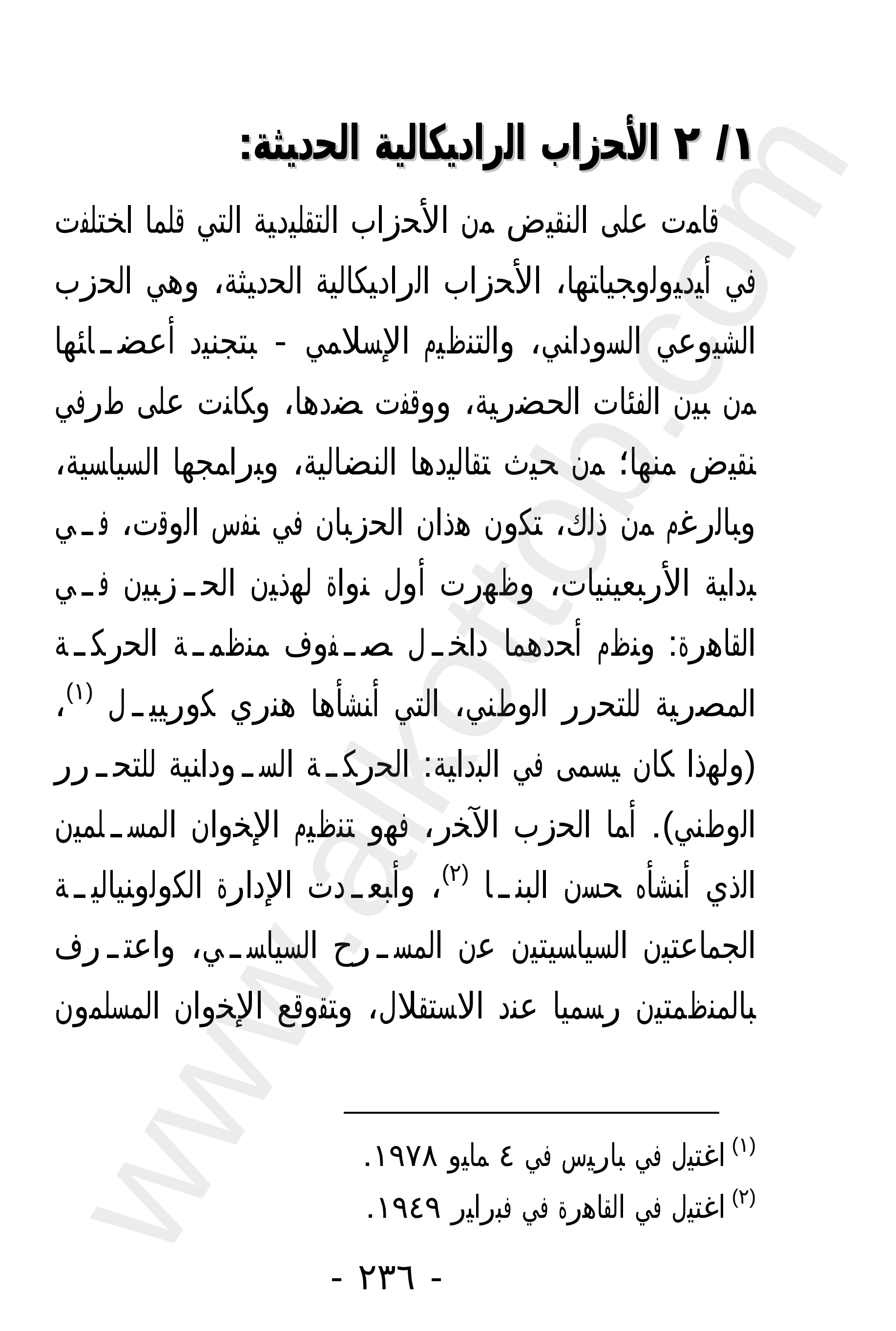
---

[١] وهو عادة شيخ الطائفة.



أيضا بوجه خاص من القبيلة المهمـة التـي تقـوم بتربيـة الماشية، وهي قبيلة الكبابيش، وأيضا من الحـزب الـوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي حزب الختمية، واهتمت أساسا التشكيلات السياسية أثناء فترة الحكـم الـذاتي كلـه بالإسراع في نقل السلطة. ومتى تحقق الاستقلال والسـيادة، أصبحت الصـراعات صـراعات عقيمـة، ولا تعكـس إلا مناقشات شخصية، بل لم يكن لهذه التشكيلات المتواجدة فـي السلطة أي برامج للبناء الوطني.

وعلى سبيل المثال، ما حدث من منافسة بين رئيس مجلس السيادة، ورئيس مجلس الوزراء لتحديد من يمثل السودان في المؤتمرات الدولية أو الإقليمية، وبصـورة عامـة، تحـدث التغيرات في صالح التيارات التي يدعمها زعيما الطـائفتين الكبيرتين، مع الميل إلى اتخاذ أكثر المواقف رجعيـة. إلا أن التشكيلات السياسية خضعت في المراكز الحديثـة لضـغوط مارستها مجموعات منظمة، ولا سيما المنظمـات المهنيـة، والرابطات النقابات، وكانت معظم كوادرها في ذلك الحـين من الشيوعيين.



١/ ٢ الأحزاب الراديكالية الحديثة:

قامت على النقيض من الأحزاب التقليدية التي قلما اختلفت في أيديولوجياتها، الأحزاب الراديكالية الحديثة، وهي الحزب الشيوعي السوداني، والتنظيم الإسلامي - بتجنيد أعضـائها من بين الفئات الحضرية، ووقفت ضدها، وكانت على طرفي نقيض منها؛ من حيث تقاليدها النضالية، وبرامجها السياسية، وبالرغم من ذلك، تكون هذان الحزبان في نفس الوقت، فـي بداية الأربعينيات، وظهرت أول نواة لهذين الحـزبين فـي القاهرة: ونظم أحدهما داخـل صـفوف منظمـة الحركـة المصرية للتحرر الوطني، التي أنشأها هنري كورييـل [١]، (ولهذا كان يسمى في البداية: الحركـة السـودانية للتحـرر الوطني). أما الحزب الآخر، فهو تنظيم الإخوان المسـلمين الذي أنشأه حسن البنـا [٢]، وأبعـدت الإدارة الكولونياليـة الجماعتين السياسيتين عن المسـرح السياسـي، واعتـرف بالمنظمتين رسميا عند الاستقلال، وتقوقع الإخوان المسلمون

---

[١] اغتيل في باريس في ٤ مايو ١٩٧٨.

[٢] اغتيل في القاهرة في فبراير ١٩٤٩.

السودانيون داخل الجماعة في إطار الصـراع الأيـديولوجي الذي وجه ضد التيار الشيوعي، ولم يشتركوا فـي الحـوار الدائر حول المسألة الوطنية [1] (بـدأ الحـديث عـنهم فـي ١٩٦٤/ ١٩٦٥)، ورفع الشيوعيون راية النضال من أجـل الاستقلال، وبناء الحركة النقابية فـي الأربعينيـات، وكـان الشيوعيون حتى عام ١٩٧٢، يمثلون قوى المعارضة الوحيدة الحديثة، والمنظمة التي تصدت للطبقة المسيطرة، وأجهـزة القمع، مع الانفتاح في نفس الوقت علـى العـالم، وإعطـاء الأولوية للنضال الاجتماعي.

كان الحزب الشيوعي السوداني [2] ملتحمـا تمامـا مـع الحركة الوطنية، وكون في البداية مجموعـة مسـتقلة داخـل الحركة المصرية للتحرر الوطني، وكانت لهـذه المجموعـة جريدتها (أم درمان)، ولم يكن هذا التنظيم، كما كانت الحـال بالنسبة للحزب الشيوعي الجزائري؛ امتدادا لحـزب شـيوعي

---

[1] وعلى النقيض من التيار الإسلامي السوداني الأصلي، كان حـزب الإخوان الجمهوريين الذي تزعمه محمود محمد طه يحبذ "الوحـدة الوطنية"، والاستقلال التام (انظر الجزء الثالث من الكتاب).

[2] يمكن مطالعة الأرشيفات في المعهد الوطني للتاريخ الاجتماعي فـي مدينة أمستردام.

آخر يوجد في أحد عواصم دولتي الحكم الثنائي، فضلاً عـن ذلك، قام موظفون بريطانيون شيوعيون يعملون في السودان، بمناقشة المبادئ الماركسية، وتوزيع مطبوعاتها أثناء الحـرب العالمية الثانية.

واتخذ الحزب الشيوعي السوداني موقفًا متقدما بالمقارنة مع الأحزاب الوطنية السودانية الأخرى، وذلك فيما يتعلق بالمسألة الوطنية، وبوجه خاص عندما أيد (حق تقرير المصير للشـعب السوداني). واتخذ موقفًا مبدئيا في البرنامج (صادرته الشرطة) الذي صاغه أول حزب شيوعي مصري (١٩١٩ - ١٩٢٥)، عندما أكد فيه بأن المسألة لا تتعلق بتاتًا بمجرد إنشـاء فـرع للحزب في السودان، ولكن بإنشاء، وبكـل وضـوح حـزب سوداني يضم بين صفوفه العناصر الممثلة في الشـمال وفـي الجنوب؛ ليحولَ دون حدوث انقسام في الحزب العمالي بين من هم من أصل عربي، والعناصر المنتمية إلى قبائل الجنوب [1]، وهذا الموقف هو موقف متقدم للغاية، أهمـل ذكـره بصـورة منتظمة مؤرخو السودان. كما ناضل الشيوعيون المصـريون والسودانيون تحت راية (النضال المشترك للشـعب المصـري والشعب السوداني، ضد الإمبريالية البريطانية).

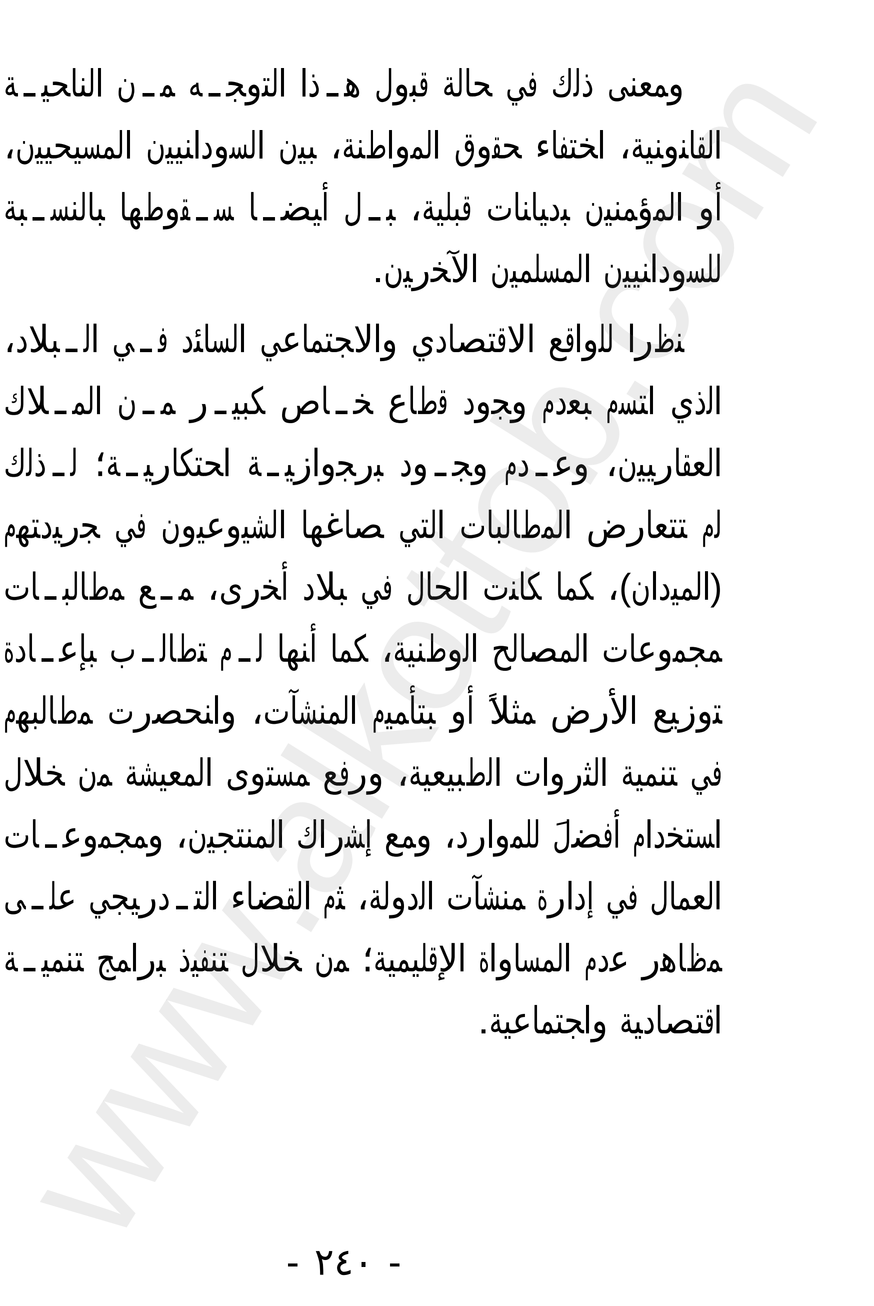
---

[1] ج. م. أ. بخيت: النشاط الشيوعي في الشرق الأوسـط، ١٩١٩ - ١٩٢٧، جامعة الخرطوم، ١٩٦٨، الصفحة ١٩.

واتخذ الحزب الشيوعي السوداني موقفًا آخر أُهمل أيضـا بصورة منتظمة، ولكن توجد إشارة عابرة إليه فـي أدبيـات الشيوعيين، وهذا عندما اعتمد مبدأ يقضي بضرورة تأسـيس الهوية السودانية على أساس من التعددية الثقافيـة، وعلـى أساس نظام سياسي ديمقراطي يعتمد علـى تمثيـل واسـع للنقابات، والقوات المسلحة. وأظهرت قضية الجنوب بصورة أفضل أصالة مواقفهم، بالمقارنة مع الأحزاب التقليدية؛ فلقـد أيدوا - منذ البداية - مطلب الحكم الذاتي الـذي نـادى بـه سكان الجنوب، ويتضح ذلك أيضا عندما تقارن هذه المواقف مع موقف الحزب الآخر الحديث، حزب الإسلاميين، حـزب الترابي الذي كان ينشر وجهة نظره في جريدته (الميثـاق). ولم يعترض ميثاق الجبهـة الإسـلامية، التـابع للإخـوان المسلمين [1]، على إجراء حوار، ومناقشة اقتراح قيام الدولة الفيدرالية، ولكن بشرط تطبيق الشـريعة الإسـلامية علـى المستوى المركزي، واختار حزب الترابي الإسلام نموذجـا للهوية السودانية، والدولة الإسلامية كمشروع سياسي.

---

[1] أصبحت - فيما بعد - تُعرف بالجبهة الإسلامية القومية.



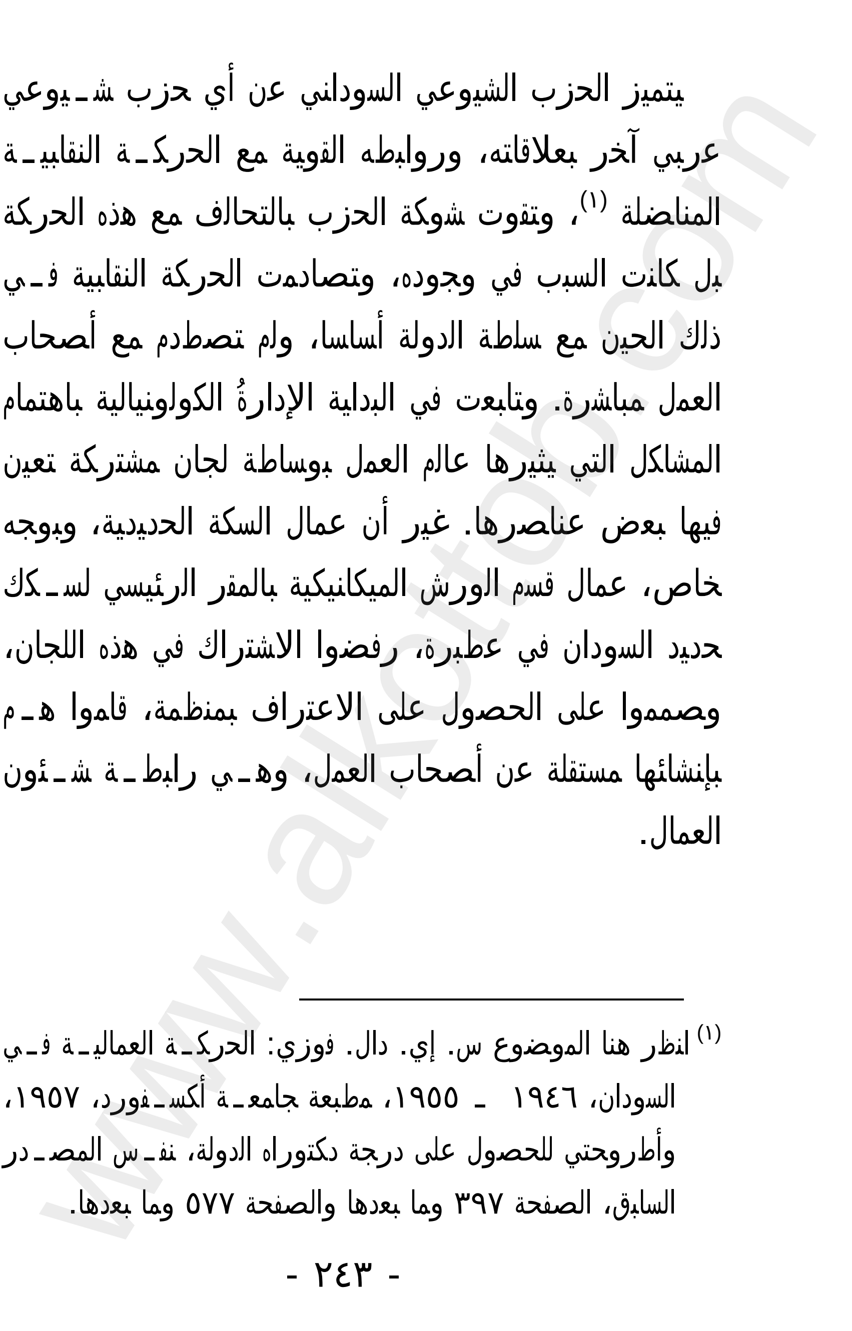
ومعنى ذلك في حالة قبول هـذا التوجـه مـن الناحيـة القانونية، اختفاء حقوق المواطنة، بين السودانيين المسيحيين، أو المؤمنين بديانات قبلية، بـل أيضـا سـقوطها بالنسـبة للسودانيين المسلمين الآخرين.

نظرا للواقع الاقتصادي والاجتماعي السائد فـي الـبلاد، الذي اتسم بعدم وجود قطاع خـاص كبيـر مـن المـلاك العقاريين، وعـدم وجـود برجوازيـة احتكاريـة؛ لـذلك لم تتعارض المطالبات التي صاغها الشيوعيون في جريدتهم (الميدان)، كما كانت الحال في بلاد أخرى، مـع مطالبـات مجموعات المصالح الوطنية، كما أنها لـم تطالـب بإعـادة توزيع الأرض مثلاً أو بتأميم المنشآت، وانحصرت مطالبهم في تنمية الثروات الطبيعية، ورفع مستوى المعيشة من خلال استخدام أفضلَ للموارد، ومع إشراك المنتجين، ومجموعـات العمال في إدارة منشآت الدولة، ثم القضاء التـدريجي علـى مظاهر عدم المساواة الإقليمية؛ من خلال تنفيذ برامج تنميـة اقتصادية واجتماعية.

وكان القطاع الوحيد الذي طالبوا بتأميمـه هـو القطـاع الخاص الأجنبي؛ بمعنى شـركات الاسـتيراد والتصـدير. واستمرت هذه المطالبات طوال فترة النظام البرلماني ١٩٦٤ - ١٩٦٩، ودفع ذلك الأحـزاب التقليديـة إلـى أن تتقـدم باقتراحات إصلاحية، ومنها - على نحو خـاص - حـزب الأمة الذي كان يحصل منذ ١٩٥٨ وبانتظام على أكبر عـدد من الأصوات في الانتخابات، وبالتالي في رئاسـة مجلـس الوزراء الذي تزعم أيضا هذا التوجه حتى الانقـلاب علـى محمد أحمد محجوب عام ١٩٦٩ (وأيضا أثناء فترة الصادق المهدي من يوليه ١٩٦٦ حتى مايو ١٩٦٧) ولـم يضـطر الشيوعيون السودانيون - من ناحية أخرى؛ نظرا لما يتميـز به الواقع السوداني - إلى النضال، وهذا في البدايـة، كمـا كانت الحال بالنسبة لرفـاقهم المصـريين ضـد الأحـزاب البرجوازية المصرية، التي نجحت في التسلل إلى صـفوف الجماهير الحضرية، واخترقت النقابات، ولا كان علـيهم أن يواجهوا مناورات الطبقات المختلفـة الحديثـة، واسـتطاع المثقفون القريبون من العمال، والذين يمثلون النخبة أيضـا، التغلغل في صفوف العمال، والموظفين، وموظفي الحكومة،

والطلبة، وإلى حد ما أيضا بين الفئات الحرفية، ولعبوا بوجه خاص دورا محفزا في عملية تكـوين وتنظـيم الرابطـات والنقابات، واستمر هذا النضال على أرضية كانت لا تـزال بكرا، كما اجتذبوا أيضا المزارعين في القطـاع الزراعـي الحديث.

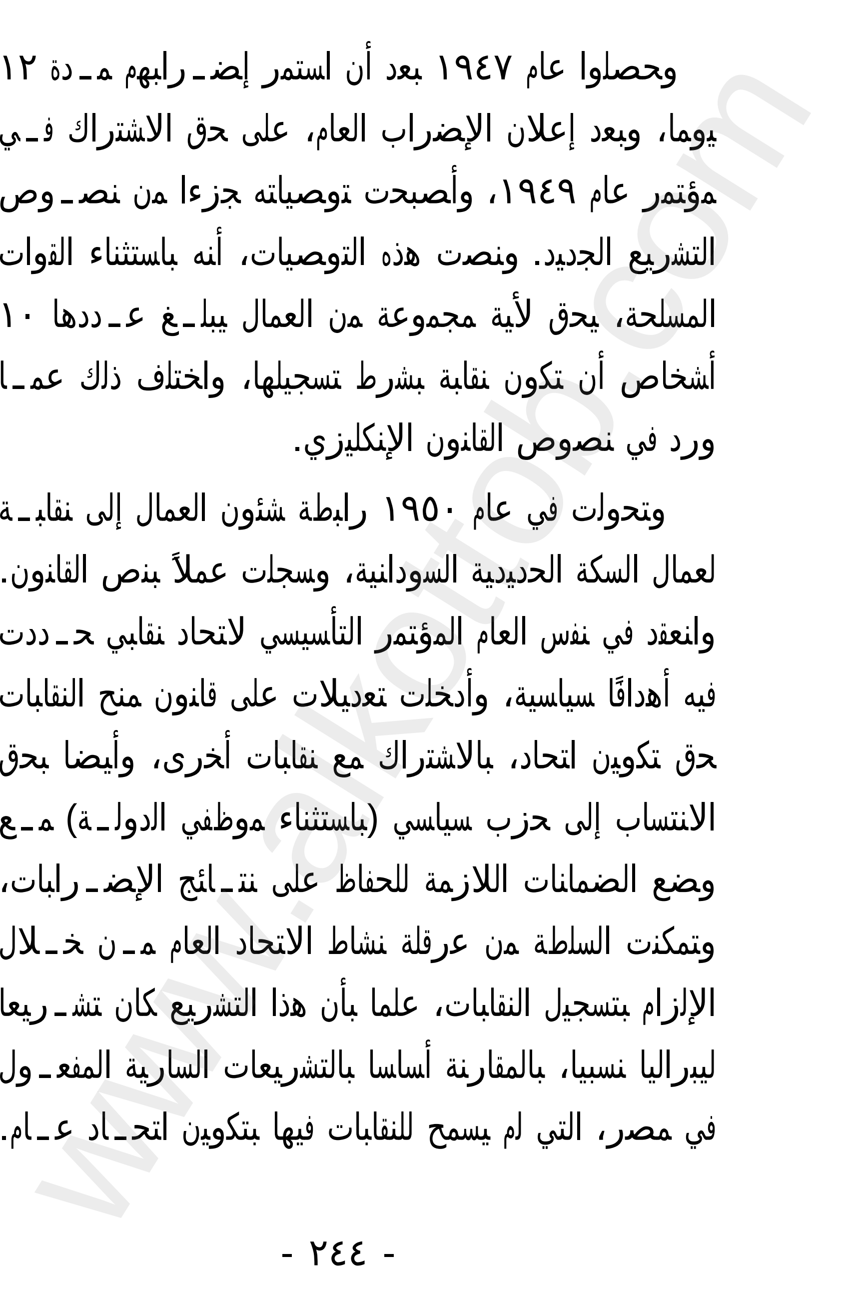
وبلغ أعضاء الحزب الشيوعي السوداني عام ١٩٥٨ مـا يقرب من ١٠٠٠ عضو، واستطاع الاعتماد على قاعدة مـن المتعاطفين يبلغ عددهم ما بـين ٢٠٠٠ إلـى ٣٠٠٠ مـن المشتركين في منظمات (جماهيرية). وكان الحزب الشيوعي السوداني بذلك هو الحزب الوحيد الذي يملك هياكل، ويجنـد أعضاءه حول برنامج نشاط محدد، وهو الحزب الوحيد الذي حصل على دعم المنظمات الدولية، وعلى نقيض ما حدث في مصر، لم يكن في السودان إلا حزب شيوعي واحد، اعترف به مكتب إعلام الأحزاب الشيوعية (الكومنفورم) الذي نُظـم بعد حل الدولية الشيوعية. ولكنه لم يتمكن من الانعتاق، كما كانت الحال بالنسبة للاتحاد العام للنقابات من وضع الحصار شبه القانوني الذي فرضته عليه السلطة الموجودة في الحكم، وحال ذلك دون الاعتراف به رسميا.



يتميز الحزب الشيوعي السوداني عن أي حزب شـيوعي عربي آخر بعلاقاته، وروابطه القوية مع الحركـة النقابيـة المناضلة [1]، وتقوت شوكة الحزب بالتحالف مع هذه الحركة بل كانت السبب في وجوده، وتصادمت الحركة النقابية فـي ذلك الحين مع سلطة الدولة أساسا، ولم تصطدم مع أصحاب العمل مباشرة. وتابعت في البداية الإدارةُ الكولونيالية باهتمام المشاكل التي يثيرها عالم العمل بوساطة لجان مشتركة تعين فيها بعض عناصرها. غير أن عمال السكة الحديدية، وبوجه خاص، عمال قسم الورش الميكانيكية بالمقر الرئيسي لسـكك حديد السودان في عطبرة، رفضوا الاشتراك في هذه اللجان، وصمموا على الحصول على الاعتراف بمنظمة، قاموا هـم بإنشائها مستقلة عن أصحاب العمل، وهـي رابطـة شـئون العمال.

---

[1] انظر هنا الموضوع س. إي. دال. فوزي: الحركـة العماليـة فـي السودان، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٥، مطبعة جامعـة أكسـفورد، ١٩٥٧، وأطروحتي للحصول على درجة دكتوراه الدولة، نفـس المصـدر السابق، الصفحة ٣٩٧ وما بعدها والصفحة ٥٧٧ وما بعدها.



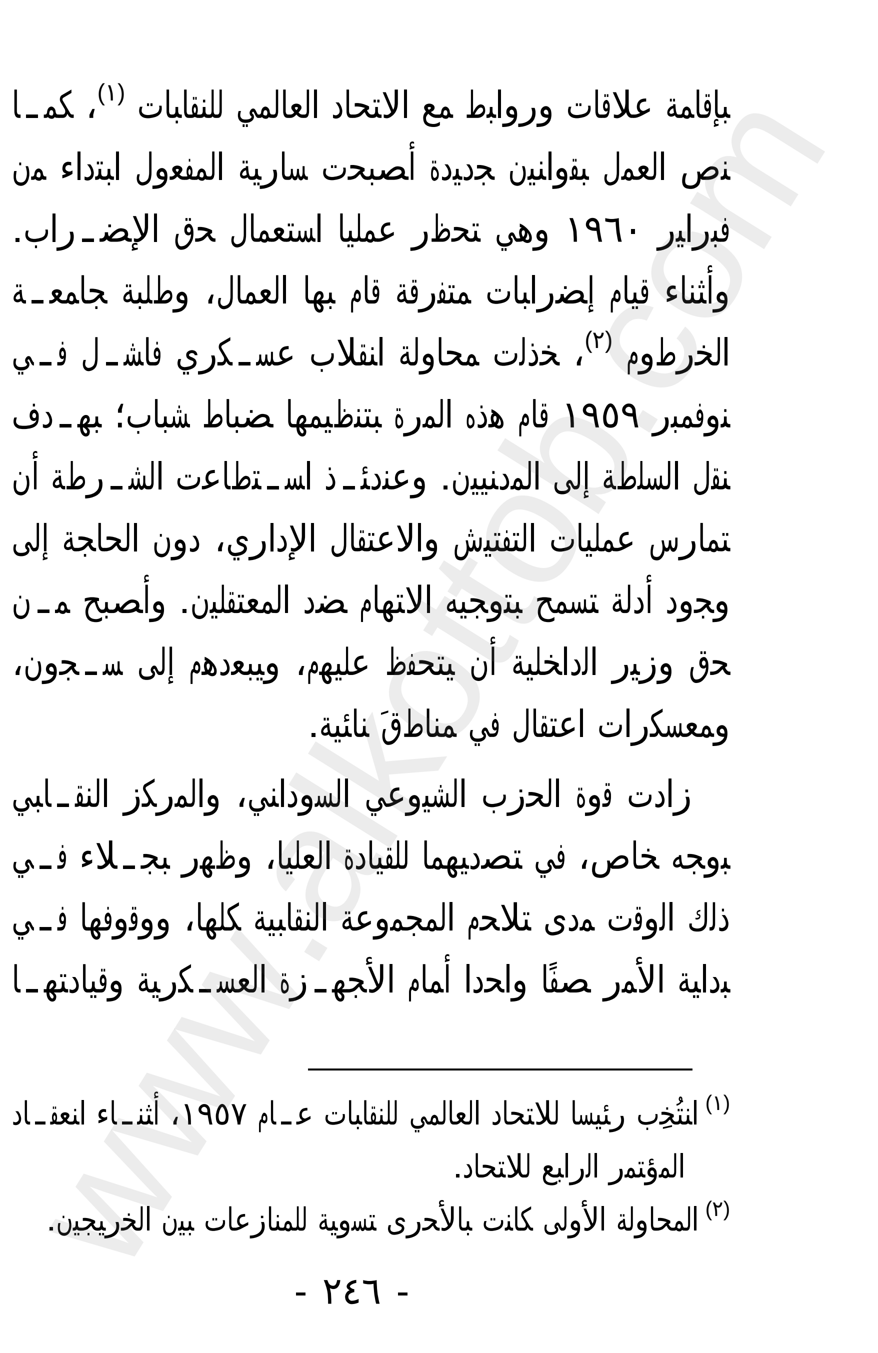
وحصلوا عام ١٩٤٧ بعد أن استمر إضرابهم مدة ١٢ يوما، وبعد إعلان الإضراب العام، على حق الاشتراك في مؤتمر عام ١٩٤٩، وأصبحت توصياته جزءا من نصوص التشريع الجديد. ونصت هذه التوصيات، أنه باستثناء القوات المسلحة، يحق لأية مجموعة من العمال يبلغ عددها ١٠ أشخاص أن تكون نقابة بشرط تسجيلها، واختلاف ذلك عما ورد في نصوص القانون الإنكليزي.

وتحولت في عام ١٩٥٠ رابطة شئون العمال إلى نقابة لعمال السكة الحديدية السودانية، وسجلت عملاً بنص القانون. وانعقد في نفس العام المؤتمر التأسيسي لاتحاد نقابي حددت فيه أهدافًا سياسية، وأدخلت تعديلات على قانون منح النقابات حق تكوين اتحاد، بالاشتراك مع نقابات أخرى، وأيضا بحق الانتساب إلى حزب سياسي (باستثناء موظفي الدولة) مع وضع الضمانات اللازمة للحفاظ على نتائج الإضرابات، وتمكنت السلطة من عرقلة نشاط الاتحاد العام من خلال الإلزام بتسجيل النقابات، علما بأن هذا التشريع كان تشريعا ليبراليا نسبيا، بالمقارنة أساسا بالتشريعات السارية المفعول في مصر، التي لم يسمح للنقابات فيها بتكوين اتحاد عام.

وارتفع - في غضون عدة سنوات - عدد النقابات المسجلة من ٨٦ نقابة (عام ١٩٥١) إلى ١٣٥ نقابة (عام ١٩٥٨) حتى وصل عددها عام ١٩٦٨/ ١٩٦٩ إلى ٤٧٤ نقابة، كما ارتفع عدد المنتسبين من ٣٧٧٩٣ منتسبا إلى ٨٦١٦٣، منتسبا، وإلى عدد ١٩٠٠٦٤ منتسبا، وأشرف على هذه النقابات جهاز مركزي، سكرتيره العام عضو قيادة الحزب الشيوعي السوداني. ورغم قلة عدد هذه القوى البشرية، إلا أنها كانت تمثل بالإضافة إلى النقابات، قوى ضغط ديناميكية هائلة [1]. وعملت القيادة العليا للقوات المسلحة التي ترأسها الفريق إبراهيم عبود بعد أن نجح انقلابه بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ على تقييد الحقوق النقابية المكتسبة. ومنع نشاط النقابات بعد أن أعاد العمل بقوانين الطوارئ التي كانت سارية في عهد الفتح الاستعماري، وفرض (السلام الاجتماعي) عنوة، وصادر جريدة (الطليعة)، وأُلقي القبض على القادة النقابيين وحاكمهم، ومنهم السكرتير العام للاتحاد العام لنقابات عمال السودان الشفيع أحمد الشيخ، واتهمه

---

[1] تفاصيل تقييم الحركة النقابية، انظر أطروحتي الصفحات ٥٧٧ ـ ٦٠٦.



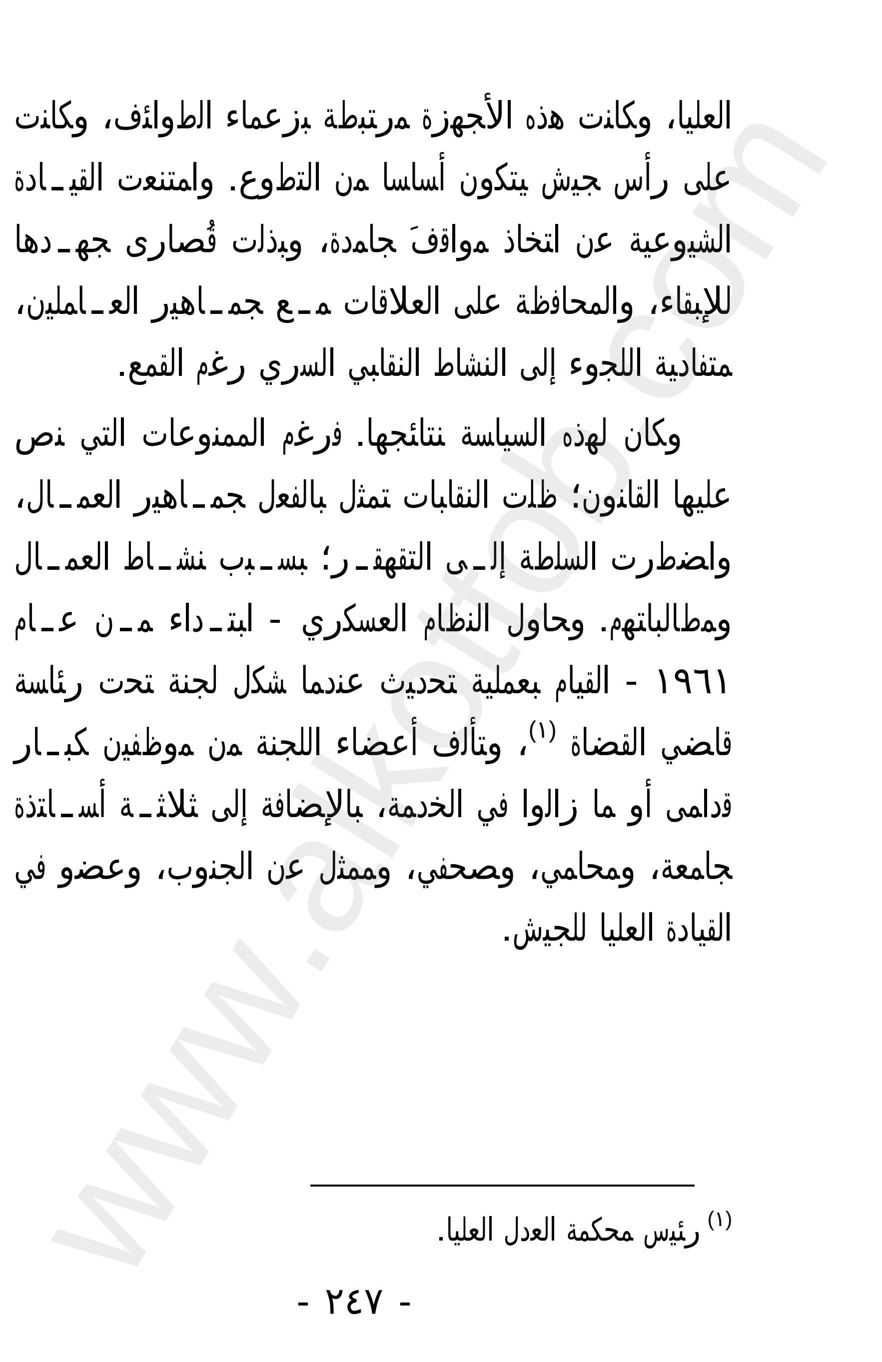
بإقامة علاقات وروابط مع الاتحاد العالمي للنقابات [1]، كمـا نص العمل بقوانين جديدة أصبحت سارية المفعول ابتداء من فبراير ١٩٦٠ وهي تحظر عمليا استعمال حق الإضـراب. وأثناء قيام إضرابات متفرقة قام بها العمال، وطلبة جامعـة الخرطوم [2]، خذلت محاولة انقلاب عسـكري فاشـل فـي نوفمبر ١٩٥٩ قام هذه المرة بتنظيمها ضباط شباب؛ بهـدف نقل السلطة إلى المدنيين. وعندئـذ اسـتطاعت الشـرطة أن تمارس عمليات التفتيش والاعتقال الإداري، دون الحاجة إلى وجود أدلة تسمح بتوجيه الاتهام ضد المعتقلين. وأصبح مـن حق وزير الداخلية أن يتحفظ عليهم، ويبعدهم إلى سـجون، ومعسكرات اعتقال في مناطقَ نائية.

زادت قوة الحزب الشيوعي السوداني، والمركز النقـابي بوجه خاص، في تصديهما للقيادة العليا، وظهر بجـلاء فـي ذلك الوقت مدى تلاحم المجموعة النقابية كلها، ووقوفها فـي بداية الأمر صفًا واحدا أمام الأجهـزة العسـكرية وقيادتهـا

---

[1] انتُخِب رئيسا للاتحاد العالمي للنقابات عـام ١٩٥٧، أثنـاء انعقـاد المؤتمر الرابع للاتحاد.

[2] المحاولة الأولى كانت بالأحرى تسوية للمنازعات بين الخريجين.



العليا، وكانت هذه الأجهزة مرتبطة بزعماء الطوائف، وكانت على رأس جيش يتكون أساسا من التطوع. وامتنعت القيـادة الشيوعية عن اتخاذ مواقفَ جامدة، وبذلت قُصارى جهـدها للإبقاء، والمحافظة على العلاقات مـع جمـاهير العـاملين، متفادية اللجوء إلى النشاط النقابي السري رغم القمع.

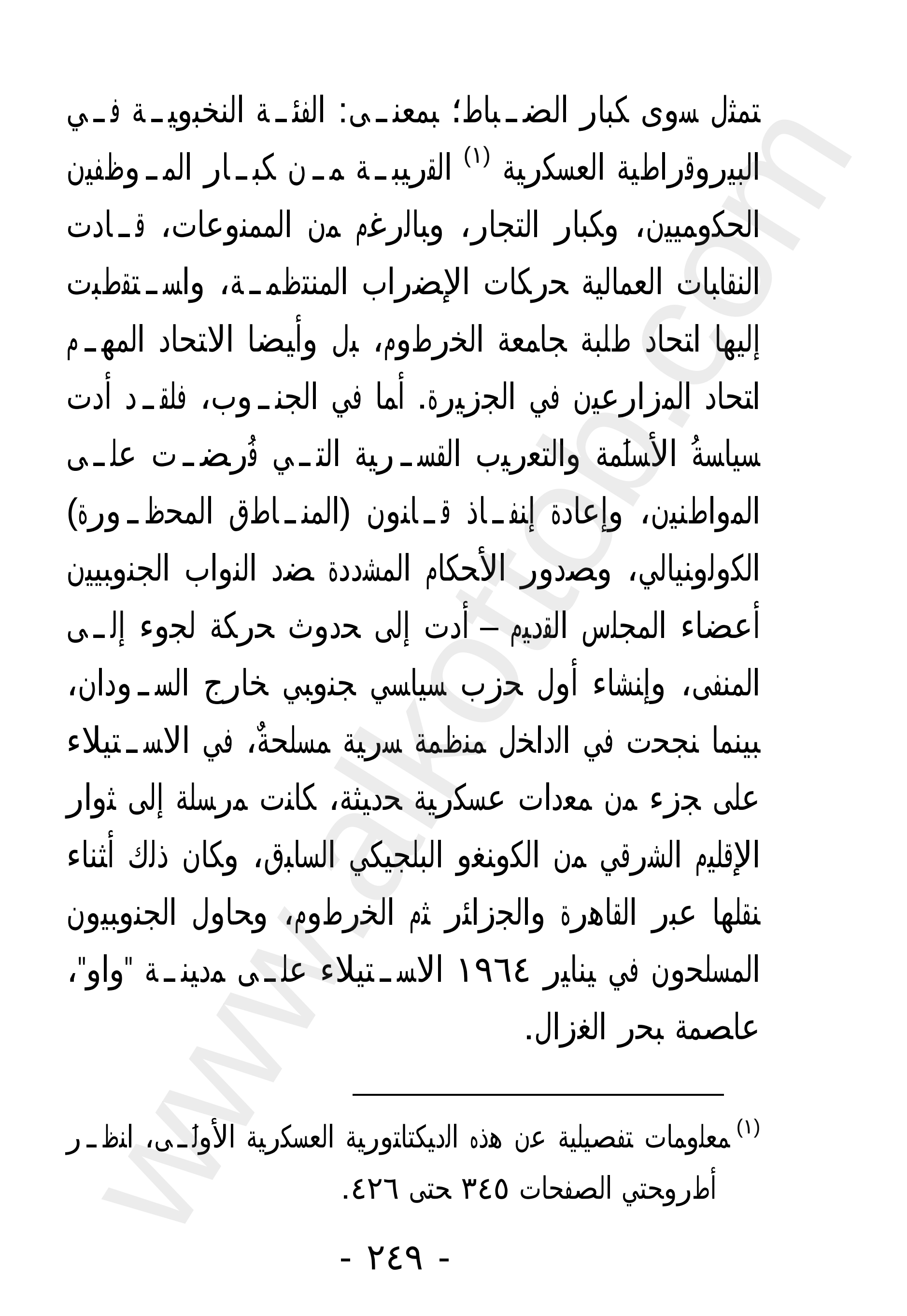
وكان لهذه السياسة نتائجها. فرغم الممنوعات التي نص عليها القانون؛ ظلت النقابات تمثل بالفعل جمـاهير العمـال، واضطرت السلطة إلـى التقهقـر؛ بسـبب نشـاط العمـال ومطالباتهم. وحاول النظام العسكري - ابتـداء مـن عـام ١٩٦١ - القيام بعملية تحديث عندما شكل لجنة تحت رئاسة قاضي القضاة [١]، وتألف أعضاء اللجنة من موظفين كبـار قدامى أو ما زالوا في الخدمة، بالإضافة إلى ثلاثـة أسـاتذة جامعة، ومحامي، وصحفي، وممثل عن الجنوب، وعضو في القيادة العليا للجيش.

---

[١] رئيس محكمة العدل العليا.

وكُلفت هذه اللجنة بدراسة نظـام الانتخابـات الجزئيـة للمجالس المحلية، وانتخابات الجمعية التشريعية على مستوى الأمة (المجلس المركزي)، ورغم أن المجلس، الذي أنشـئ بقانون رقم ٢٩/ ١٩٦٢ لفترة عامين، لم يستطِع معارضـة قرارات القيادة العليا للقوات المسلحة، ولـم يتجـاوز عـدد أعضائه ٢٧ % من الناخبين، حول النظام مع ذلـك قطـع العلاقات مع التيارات المحافظة التقليدية، والانفتـاح علـى مصر عام ١٩٥٩، (عندما أُبرم اتفـاق جديـد عـام ١٩٥٩ لتقسيم مياه النيل) والانفتاح أيضا علـى العـالم الخـارجي، وعلى (الشرق والغرب) في إطار برنامج عشـري للتنميـة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى النقـيض مـن التشـكيلات السياسية الأخرى التي وقفـت دون حـراك؛ فلقـد اشـترك الشيوعيون في انتخابات المجلس التي جرت في نهاية عـام ١٩٦٣، وانتخب عددٌ من المرشحين التقدميين.

عندما لم تتمكن القيادة العليا من السيطرة على النقابـات، واعتبر تطورها يسير بسرعة أكثر من الـلازم، ولا يمهـد الطريق لاجتذاب رءوس الأموال الأجنبية، كما أنها لم تتمكن من تحقيق الديمقراطية، وانعزلت بالتدريج؛ حتى إنها لم تعد



تمثل سوى كبار الضـباط؛ بمعنـى: الفئـة النخبويـة فـي البيروقراطية العسكرية [1] القريبـة مـن كبـار المـوظفين الحكوميين، وكبار التجار، وبالرغم من الممنوعات، قـادت النقابات العمالية حركات الإضراب المنتظمـة، واسـتقطبت إليها اتحاد طلبة جامعة الخرطوم، بل وأيضا الاتحاد المهـم اتحاد المزارعين في الجزيرة. أما في الجنـوب، فلقـد أدت سياسةُ الأسلَمة والتعريب القسـرية التـي فُرضـت علـى المواطنين، وإعادة إنفـاذ قـانون (المنـاطق المحظـورة) الكولونيالي، وصدور الأحكام المشددة ضد النواب الجنوبيين أعضاء المجلس القديم – أدت إلى حدوث حركة لجوء إلـى المنفى، وإنشاء أول حزب سياسي جنوبي خارج السـودان، بينما نجحت في الداخل منظمة سرية مسلحةٌ، في الاسـتيلاء على جزء من معدات عسكرية حديثة، كانت مرسلة إلى ثوار الإقليم الشرقي من الكونغو البلجيكي السابق، وكان ذلك أثناء نقلها عبر القاهرة والجزائر ثم الخرطوم، وحاول الجنوبيون المسلحون في يناير ١٩٦٤ الاسـتيلاء علـى مدينـة "واو"، عاصمة بحر الغزال.

---

[1] معلومات تفصيلية عن هذه الديكتاتورية العسكرية الأولـى، انظـر أطروحتي الصفحات ٣٤٥ حتى ٤٢٦.

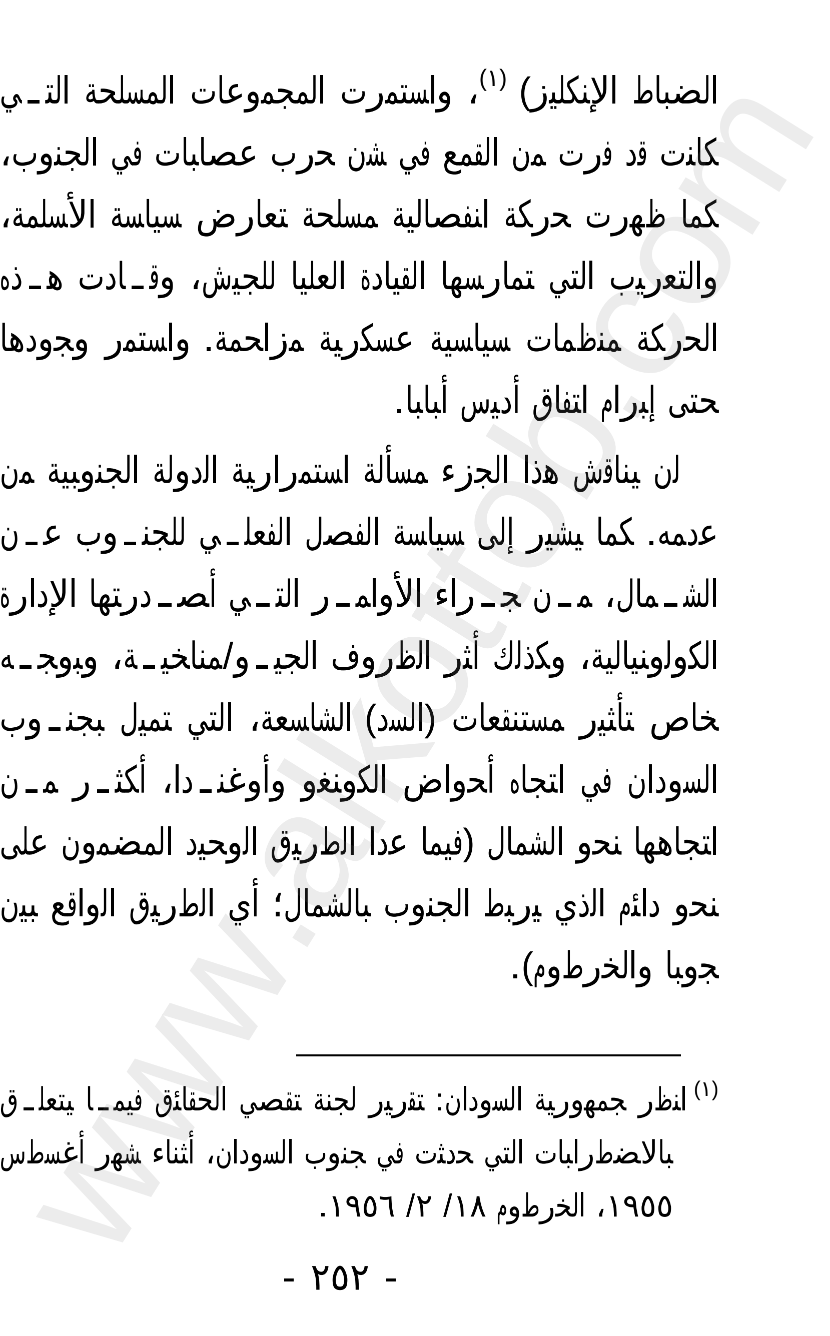
١/ ٣ الأحزاب الانفصالية:

لم تكن الهوية الجنوبية هي العنصر الوحيد الذي برز داخل الكيان السوداني، فلقد ظهرت حركات تطالب بـالحكم الـذاتي الإقليمي بين البجة (حوالي ٢ مليون نسمة عام ١٩٥٦) الذين يقيمون على الحدود مع إريتريا والبحر الأحمـر، و(الفـور) الذين حافظوا على بقاء سلطنتهم في دارفور حتى بعد انتهـاء الفتح الكولونيالي، بل وأيضا في النوبة في جبـال كردفـان. وعند إنشاء مؤتمر الخريجين، بل حتـى منـذ عـام ١٩٣٨، ضمت (الكتلة السوداء) كل حملـة الـدبلومات فـي النوبـة، والفور، والفلاتا الذين كانوا يسكنون في إقليم الخرطوم. وفـي عام ١٩٥٤ بعد أن خابت الآمال في السياسة التي سار عليهـا أول مجلس تأسيسي، أنشأ الاتحاد العام لجبال النوبة، ومجلس (أبناء البجة)؛ بهدف الضغط على التشكيلات السياسية الكبيرة. وخصص للجنوب ٤٠ مقعدا، واشـترك المرشـحون أثنـاء انتخابات عام ١٩٥٣ في شكل كتلة، واستولوا علـى جميـع المقاعد؛ بوصفهم حزبا ليبراليا جنوبيا [١] نشـأ عـام ١٩٥٢، وطالب بتحقيق شكل من أشكال الحكم الفيدرالي.

---

[١] انظر مذكرات رئيس هذا الحزب ستانيسلو باي ساما طبعـة ف. ر. ديلا جياكوما: كيف أصبح العبد وزيرا؟! الخرطوم ١٩٩٠.

واشتركت جبهة التنمية في دارفور في انتخابات ١٩٦٥ فضلاً عن اشتراك التشكيلات السياسية في النوبة ومن البجة، وأُنشِئَت هذه الجبهة عام ١٩٦٤ وترأسها أحمد إبراهيم دريج، وأيد مواقف حزب الأمة، وانتهى به الأمر - بعد ذلك - إلى الاختفاء تماما. ومع ذلك، ظهرت أثناء ديكتاتورية عبود، حركة سرية في جبل "مرة" باسم حركة (سوني)، نادت بالكفاح ضد سيطرة العناصر العربية (الجلابة) على دارفور، وضمت هذه الحركة في صفوفها عناصر من الجيش، وبعض المدنيين، ولكن لم تقُم عمليات المقاومة المسلحة إلا في جنوب السودان، فقط، واستهلت الحركة نشاطها في شهر يوليه وأغسطس عام ١٩٥٥ بقيادة المظاهرات المؤيدة للمندوب المنتخب عن يامبيو (إيليا كوزي)، وألقي القبض عليه، وصدر ضده حكم بالسجن؛ لأنه نظم تجمعات وجهت الانتقاد إلى سياسة الحكومة. وتحولت مظاهرات التأييد فيما بعد إلى تمرد، وأعقبه عصيان كتيبة في (توريت) من قوات الفرقة الاستوائية، وحدثت أثناء العصيان مجزرةٌ، قُتل فيها ضباط من أصل شمالي (عين ضباطٌ من الشمال محل



الضباط الإنكليز) [1]، واستمرت المجموعات المسلحة التي كانت قد فرت من القمع في شن حرب عصابات في الجنوب، كما ظهرت حركة انفصالية مسلحة تعارض سياسة الأسلمة، والتعريب التي تمارسها القيادة العليا للجيش، وقادت هذه الحركة منظمات سياسية عسكرية مزاحمة. واستمر وجودها حتى إبرام اتفاق أديس أبابا.

لن يناقش هذا الجزء مسألة استمرارية الدولة الجنوبية من عدمه. كما يشير إلى سياسة الفصل الفعلي للجنوب عن الشمال، من جراء الأوامر التي أصدرتها الإدارة الكولونيالية، وكذلك أثر الظروف الجيو/مناخية، وبوجه خاص تأثير مستنقعات (السد) الشاسعة، التي تميل بجنوب السودان في اتجاه أحواض الكونغو وأوغندا، أكثر من اتجاهها نحو الشمال (فيما عدا الطريق الوحيد المضمون على نحو دائم الذي يربط الجنوب بالشمال؛ أي الطريق الواقع بين جوبا والخرطوم).

---

[1] انظر جمهورية السودان: تقرير لجنة تقصي الحقائق فيما يتعلق بالاضطرابات التي حدثت في جنوب السودان، أثناء شهر أغسطس ١٩٥٥، الخرطوم ١٨/ ٢/ ١٩٥٦.

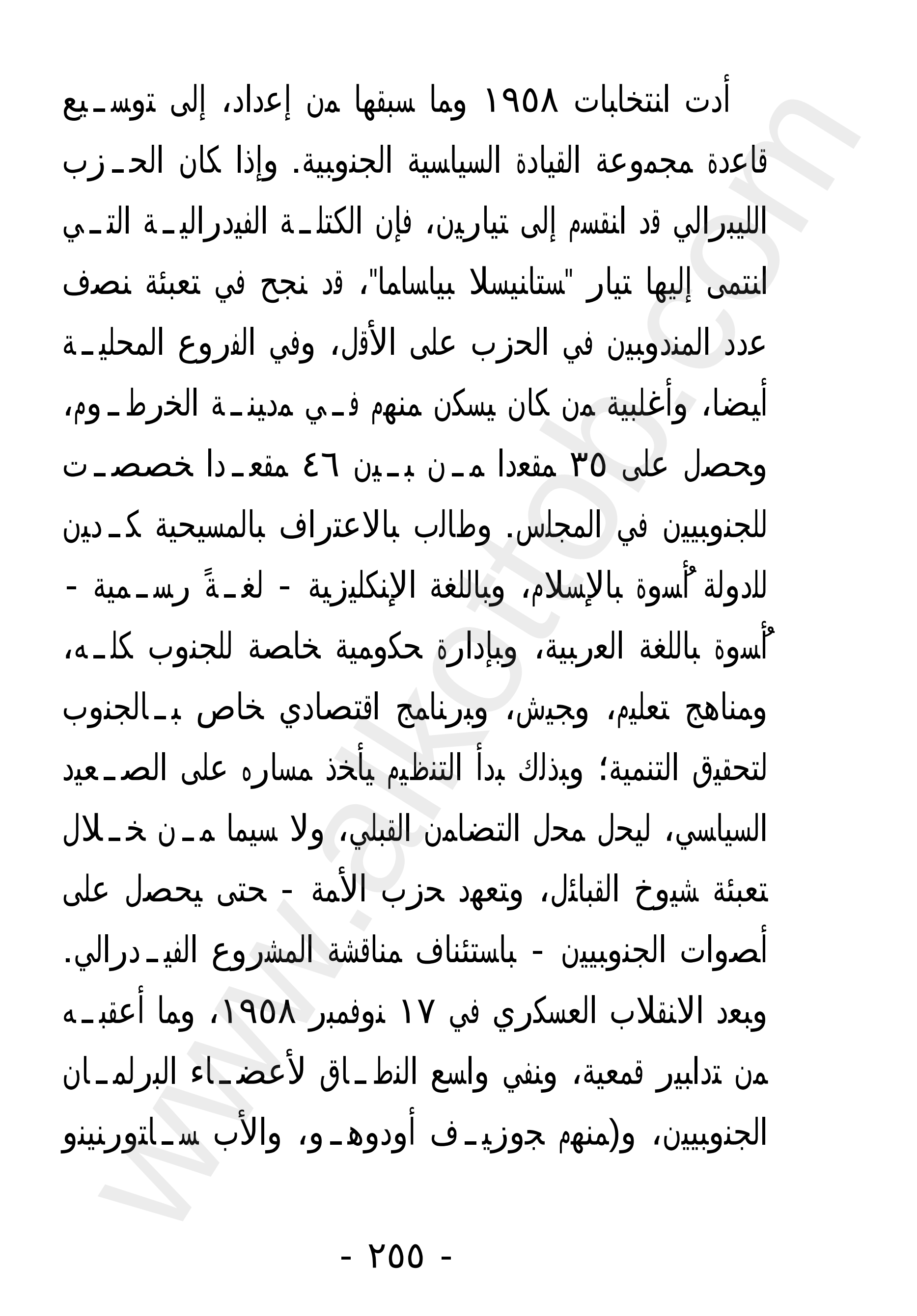
بل حدث أيضا نزوح للسكان؛ مثلاً قبائل الجنوب (باندا، ودونغو..)، التي كانت على اتصال دائم مع القبائل العربية في دارفور، وحددت أماكن إقامتها بعيدا عن مواقع جيرانها، كما دمرت قراهم؛ حتى يحول ذلك دون عودتهم نهائيا، بينما أعيد توطين الفلاتا المسلمين من الغرب، واستوطنوا الجنوب في دارفور؛ وبذلك التف سياج محكم حول الجنوب، وتكفلت جمعيات المبشرين المسيحيين المتزاحمين، ببناء الكنائس والمدارس؛ وبذلك تكونت نخبة مسيحية ناطقة باللغة الإنكليزية.

إلا أن أراضي جنوب السودان المترامية الأطراف التي تبلغ مساحتها ٦٥٠ ألف كيلومتر مربع، وتتنوع تضاريسها ما بين مراعي منبسطة، لا سيما في المناطق المرتفعة من السهل التي تنجو من الغرق، وأدغال كثيفة في (التوج) على المناطق الحدودية، وأيضا صحراء، أو حقول شاسعة غارقة، تعاني من صعوبة الاتصالات. فضلاً عن ذلك.. يتجمع السكان من مربي الماشية والمزارعين المنتشرين على رقعة أرض كبيرة، ويتحدثون بعدة لهجات، في شكل مجموعات إثنية أكثر، من تجمعهم في شكل كيانات سياسية عليا؛ وذلك

تبعا لنظام يعتمد على سلطة رؤساء الأسر، ولم يكن الجنوب في أي وقت قادرا على بناء مجتمع/ دولـة فـي العصـور السابقة، وبوجه خاص، ترك الجنوب وكأنه (محمية)، وكـان ثقل الموروث الكولونيالي شديدا. ومع ذلـك، وبنـاء علـى توجهات التجمع الانفصالي الذي اقترح بناء دولة نيلية؛ فـإن فكرة إنشاء أمة تستند إلى إرادة مشتركة؛ للدفاع عن مجمـل أراضي الجنوب، والمحافظة على الأصالة الثقافية للإثنيـات الموجودة فيه، ووقوف هذه الأمة ضـد السـلطة المهيمنـة العربية في الشمال [1]، هي فكرة انتشرت على نطاق واسع، عندما قامت عناصر الشمال بالاسـتيلاء علـى المناصـب القيادية في جميع القطاعات. ولم تحترم وعودهـا بـإجراء حوار حول صيغة فكرة الفيدرالية، مع غياب أية خطة لتنمية المناطق المهمشة.

---

[1] وهو ملف عرضه في ذلك الوقت مركز المعلومـات النيليـة فـي جمهورية ألمانيا الفيدرالية.



أدت انتخابات ١٩٥٨ وما سبقها من إعداد، إلى توسـيع قاعدة مجموعة القيادة السياسية الجنوبية. وإذا كان الحـزب الليبرالي قد انقسم إلى تيارين، فإن الكتلـة الفيدراليـة التـي انتمى إليها تيار "ستانيسلا بياساما"، قد نجح في تعبئة نصف عدد المندوبين في الحزب على الأقل، وفي الفروع المحليـة أيضا، وأغلبية من كان يسكن منهم فـي مدينـة الخرطـوم، وحصل على ٣٥ مقعدا مـن بـين ٤٦ مقعـدا خصصـت للجنوبيين في المجلس. وطالب بالاعتراف بالمسيحية كـدين للدولة أُسوة بالإسلام، وباللغة الإنكليزية - لغـةً رسـمية - أُسوة باللغة العربية، وبإدارة حكومية خاصة للجنوب كلـه، ومناهج تعليم، وجيش، وبرنامج اقتصادي خاص بـالجنوب لتحقيق التنمية؛ وبذلك بدأ التنظيم يأخذ مساره على الصـعيد السياسي، ليحل محل التضامن القبلي، ولا سيما مـن خـلال تعبئة شيوخ القبائل، وتعهد حزب الأمة - حتى يحصل على أصوات الجنوبيين - باستئناف مناقشة المشروع الفيـدرالي. وبعد الانقلاب العسكري في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، وما أعقبـه من تدابير قمعية، ونفي واسع النطـاق لأعضـاء البرلمـان الجنوبيين، و(منهم جوزيـف أودوهـو، والأب سـاتورنينو

لوغور من الكنيسة الكاثوليكية الرومانيـة)؛ تكـون حـزب أفريقي، ولكنه سوداني، وهو الاتحاد السـوداني الأفريقـي الوطني (سانو) [1]، وأصدر نشرة إخبارية باللغة الإنكليزية، (صوت جنوب السودان)، وكان أمينه العام وليم دنج نيـال، نائب محافظ سابق في المنطقة.

ورغم أن (سانو) رأت أنها لم تستنفذ بعد جميع إمكانيـات التوصل إلى اتفاق سلمي [2]، تكونت منظمة مسـلحة باسـم (أزانيا سـيكريت آرمـي)؛ أي الجـيش السـري لأزانيـا (المعروف باسم أنيانيا)، في الداخل، وتألفت قواتها أساسا من الجنود القدماء، وصف الضباط من الفرقة الاستوائية.

---

[1] وخرج هذا الحزب من الاتحاد السوداني الأفريقي الوطني للمنـاطق المغلقة؛ أي: "الاتحاد الوطني للمنـاطق الأفريقيـة المغلقـة فـي السودان"، وعندما زادت أهميته، حـل محـل فكـرة "المنـاطق الممنوعة" مفهوم المجتمع الوطني الأفريقي.

[2] انظر المقال الافتتاحي صوت جنوب السودان، الربع الرابع من ١٩٦٣.

اعترف ابن أحد رؤساء قبائل الدنكا، وكان جنديا سـابقًا، بأنه نظم مجموعة مكونة من ١٢٣ جنديا مـن المتمـردين السابقين، وشرعوا في الاستيلاء على مدينة واو، فـي ليلـة ١١/ ١٢ يناير ١٩٦٤. ونجـم عـن فشـل هـذه العمليـة العسكرية، وما تبعها من أعمال قمع ظهـور التشـدد فـي المواقف، وتوقفت (سانو) في نشرتها الإخبارية عـن انتقـاد اللجوء على أساليب العنف، وتمت الإشـارة إلـى عمليـات (أنيانيا) دون تعقيب، بينما نددت بالمعونة الأجنبية المقدمـة للحكومة، وأيضا بتسليح الولايـات المتحـدة الأمريكيـة [1] الحكومة السودانية بطائرات عمودية مروحية، وأجبر الوضع في الجنوب السلطة على تشكيل لجنة تحقيـق، تتـألف مـن الشماليين والجنوبيين؛ من أجل (دراسة العوامل التي تحـول دون تحقيق التجانس بين الشمال والجنوب)، ودارت المناقشة العامة حول مسببات وأصل هذه الحرب الأهلية التي اندلعت منذ ما يقرب من عشرة أعوام، وأُجريت هذه المناقشـة فـي شهر أكتوبر ١٩٦٤ في جامعة الخرطوم، وتوقفت بسـقوط النظام، ويتضح تماما وجود سلطة مركزية قوية في شـمال

---

[1] نفس المصدر، يوليو ١٩٦٤.

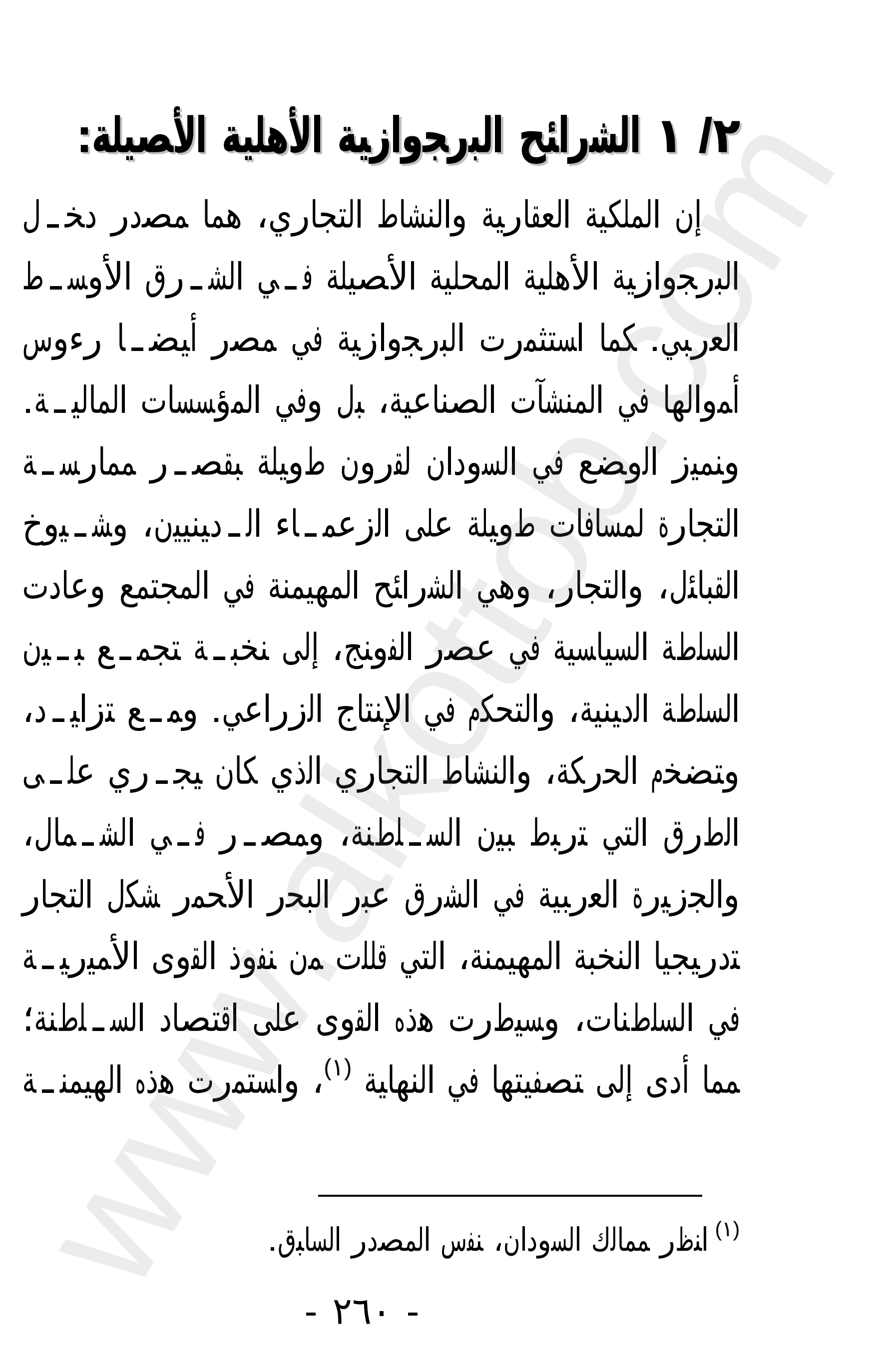


السودان، كما توجد فيها القوى الاجتماعية العصـرية التـي كانت العامل الحاسم في الإطاحة بالديكتاتورية، والعودة إلـى النظام البرلماني. إذن.. ما هي هذه القوى؟.

٢/ ٠ القوَى الاجتماعية:

تكونت القوى الاجتماعية في شمال السودان، أو استعادت شكلها السابق جزئيا، وهي في كنف الدولة الكولونيالية، غير أنه يصعب تحديد متى انعطفت الشرائح الاجتماعيـة نحـو التوجهات العصرية، ولقد أفاض مؤرخو هـذه الحقبـة فـي السودان في سرد تفاصيل الصراع بين الأحـزاب، والزمـر المنشقة، والأفراد، دون تحليل للعلاقات الطبقية، ولا تتـوفر لإجراء المقارنات مـع المجتمعـات العربيـة أو الأفريقيـة عناصر معلومات كافية تكشف عن السبب في فشـل نخبـة القوى الاجتماعية العصرية فـي تنشـيط عمليـة التكامـل الاقتصادي/ الاجتماعي للمجموعات السكانية المقيمة في هذه الدولة، بينما الظروف الطبيعية تشجع الزراعة، ويزخر باطن الأرض بثروة منجمية مهمة.

ولا شك أن توقف عملية تكوين برجوازية وطنيـة فـي الشمال؛ كان نتيجة سيطرة الدولة شبه الكاملة على الأرض، وعلى إنتاج المحاصيل التجارية، ووسائل نقلها، وتأجير قطع الأرض الصالحة للزراعة، وتوزيع المناصب على العمـلاء بناء على رغبة من في قمة السلطة في الدولة، ومهما يكـن من أمر سواء كان النظام برلمانيـا أم عسـكريا؛ فالشـيء الأساسي الذي يجذب اهتمام هذه المجموعات الموجودة فـي السلطة هو التمسك بالبقاء في قمة السلطة، أو العودة إليهـا، أو الاستمرار بوسائل وأساليب قمعية فـي تهمـيش القـوى المنظمة في المجتمع التي إن لم تكن ترنو إلى الاستيلاء على السلطة، إلا أنها تبحث عن طريقة للاشتراك في إدارة شئون البلاد (مثلاً في إدارة المنشآت التابعة للدولة، والاشتراك في إيجاد حلول لمشاكل التنمية، أو الاهتمام بقضـية الجنـوب). ومع ذلك، وإن لم تبذل محاولة لتصنيف هذه الفئـات، فـإن الهبات الثورية، ونكساتها التي تركت آثارهـا فـي أعـوام ١٩٥٦ - ١٩٧٢ لن تفهم الأسباب التي أدت إلـى حـدوثها بالمرة. وهنا أفضل؛ عوضا عن استخدام مفهوم (الطبقة)، أن أستخدم مفهوم (القوى الاجتماعية) أو (مجموعـة الضـغط) لتوضيح أهمية دور العامل السياسي في ذلك الحين.



٢/ ١ الشرائح البرجوازية الأهلية الأصيلة:

إن الملكية العقارية والنشاط التجاري، هما مصدر دخل البرجوازية الأهلية المحلية الأصيلة في الشرق الأوسط العربي. كما استثمرت البرجوازية في مصر أيضا رءوس أموالها في المنشآت الصناعية، بل وفي المؤسسات المالية. ونميز الوضع في السودان لقرون طويلة بقصر ممارسة التجارة لمسافات طويلة على الزعماء الدينيين، وشيوخ القبائل، والتجار، وهي الشرائح المهيمنة في المجتمع وعادت السلطة السياسية في عصر الفونج، إلى نخبة تجمع بين السلطة الدينية، والتحكم في الإنتاج الزراعي. ومع تزايد، وتضخم الحركة، والنشاط التجاري الذي كان يجري على الطرق التي تربط بين السلطنة، ومصر في الشمال، والجزيرة العربية في الشرق عبر البحر الأحمر شكل التجار تدريجيا النخبة المهيمنة، التي قللت من نفوذ القوى الأميرية في السلطنات، وسيطرت هذه القوى على اقتصاد السلطنة؛ مما أدى إلى تصفيتها في النهاية [١]، واستمرت هذه الهيمنة

---

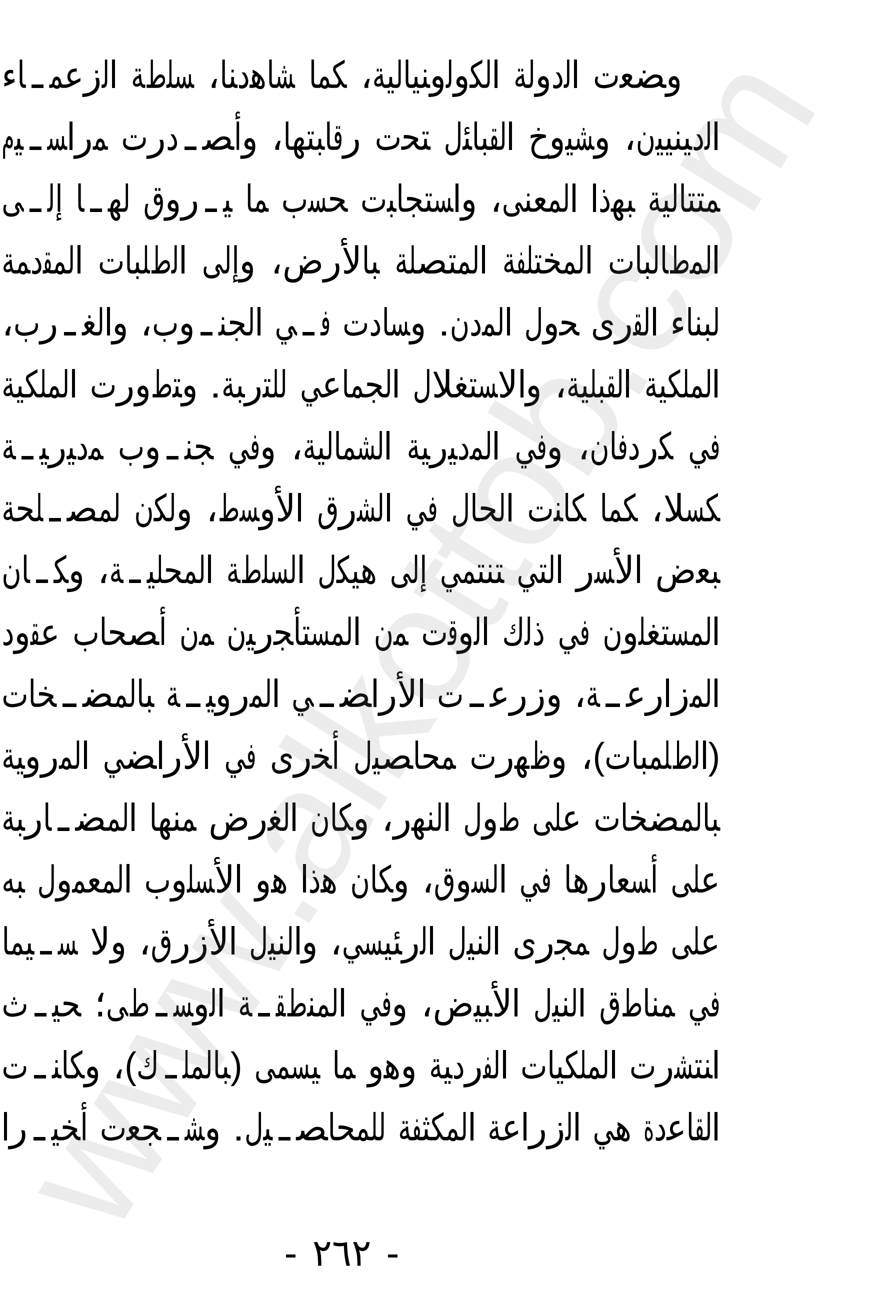
[١] انظر ممالك السودان، نفس المصدر السابق.

أثناء (الفترة التركية)، ولكن في الحقبة المهدية فضلت السلطة المنتجين الزراعيين، والرعاة، وهم - بمعنى آخر - القاعدة المناضلة التي مكنت المهدي من الاستيلاء علـى السـلطة، ولخليفته من بعده من الإبقاء، والمحافظة عليها، ومن ناحيـة أخرى، قامت المحاولات للسيطرة على مرافئ نهـر النيـل، والملكيات الزراعية الكبيرة التـي كـان يملكهـا الأتـراك، والزعماء الدينيون، والتجار [1].

وفي النهاية.. فقد الزعماء الدينيون سلطتهم واضـطروا إلى التنازل عنها لممثلـي السـلطة المركزيـة، ورضـخوا للأيديولوجية الموحدية.

---

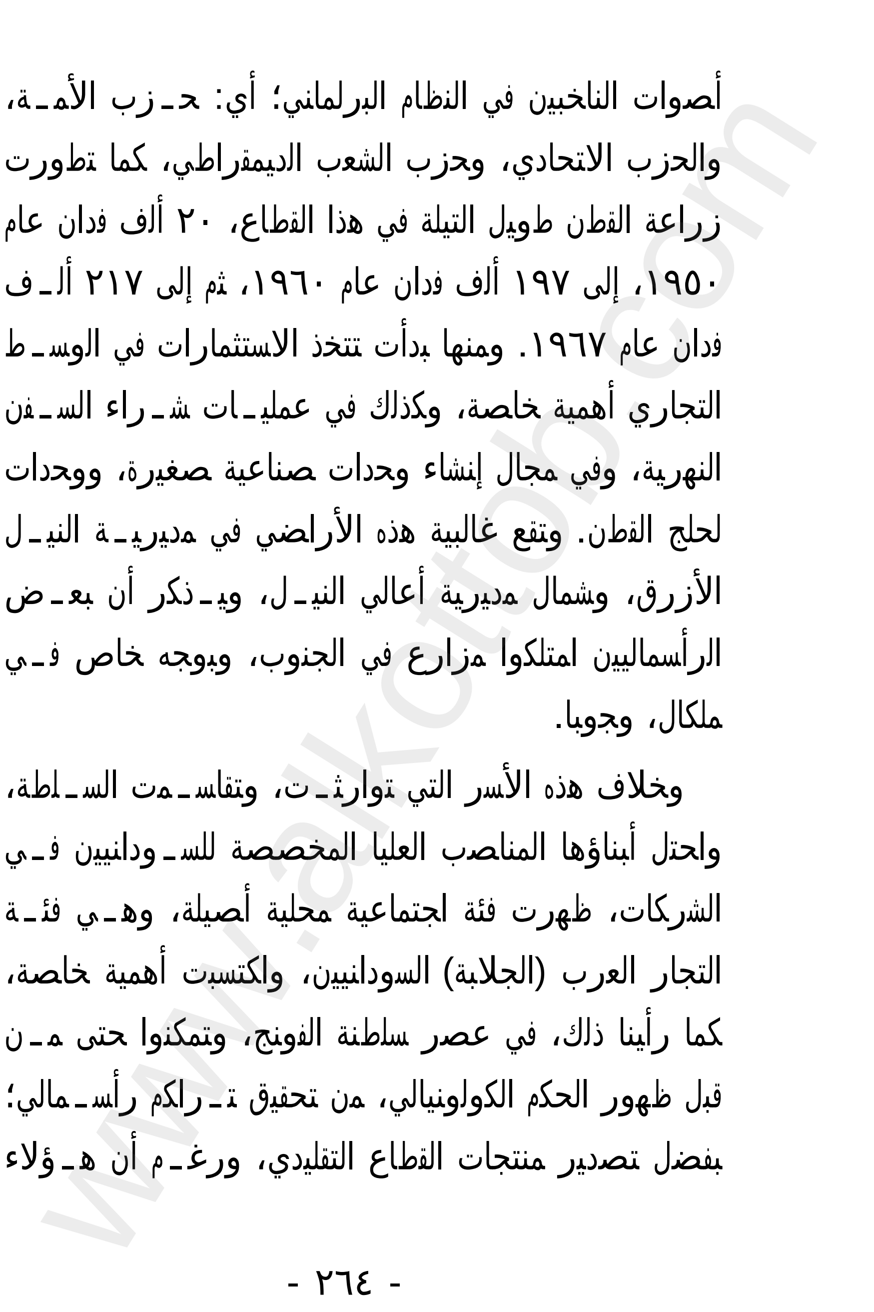
[1] فيما يتصل بالسياسة الاقتصادية للمهدية، انظر محمد سعيد القـدال: السياسة الاقتصادية لدولـة المهديـة، ١٨٨١ ـ ١٨٩٨، جامعـة الخرطوم، ١٩٨٧.



وضعت الدولة الكولونيالية، كما شاهدنا، سلطة الزعماء الدينيين، وشيوخ القبائل تحت رقابتها، وأصدرت مراسيم متتالية بهذا المعنى، واستجابت حسب ما يروق لها إلى المطالبات المختلفة المتصلة بالأرض، وإلى الطلبات المقدمة لبناء القرى حول المدن. وسادت في الجنوب، والغرب، الملكية القبلية، والاستغلال الجماعي للتربة. وتطورت الملكية في كردفان، وفي المديرية الشمالية، وفي جنوب مديرية كسلا، كما كانت الحال في الشرق الأوسط، ولكن لمصلحة بعض الأسر التي تنتمي إلى هيكل السلطة المحلية، وكان المستغلون في ذلك الوقت من المستأجرين من أصحاب عقود المزارعة، وزرعت الأراضي المروية بالمضخات (الطلمبات)، وظهرت محاصيل أخرى في الأراضي المروية بالمضخات على طول النهر، وكان الغرض منها المضاربة على أسعارها في السوق، وكان هذا هو الأسلوب المعمول به على طول مجرى النيل الرئيسي، والنيل الأزرق، ولا سيما في مناطق النيل الأبيض، وفي المنطقة الوسطى؛ حيث انتشرت الملكيات الفردية وهو ما يسمى (بالملك)، وكانت القاعدة هي الزراعة المكثفة للمحاصيل. وشجعت أخيرا

الدولة الكولونيالية في منطقة القضارف، بداية ميكنة زراعة الأراضي المروية، ولكنها لم تلجأ كما كانت الحال في أفريقيا الشمالية، أو في أفريقيا السوداء إلى توطين أوروبيين، كما أنها لم تترك وراءها بعد انتهاء عصر الكولونيالية، شخصية مصرية مثل (عبود باشا) الذي كان يمتلك - إلى جانب مصالحه المصرفية وغيرها - أراضي واسعة يزرعها بقصب السكر، ويمتلك مصنعا للسكر في كوم إمبو، وشركة لتسويق السكر، وبعبارة أخرى: لم تتحكم الأسر الكبيرة في الأراضي المروية بالحياض، ولم توجد بعد البرجوازية الاحتكارية، وكانت الدولة تدير شركات الزراعة، والنقل الكبيرة.

وكانت أهم شخصية سودانية في الشمال تملك مزارع قطن هي شخصية السيد عبد الرحمن المهدي، ابن المرحوم المهدي، وكان على رأس طائفة الأنصار، وحصل في عام ١٩٣٣ على ترخيص استزراع هذه الأراضي، كما حصل أيضا السيد علي الميرغني، زعيم طائفة الختمية، والشريف يوسف الهندي زعيم طائفة الهندية (الثمانية)، على تراخيص مشابهة. وهم ينتمون إلى الأحزاب الثلاثة التي حصلت على



أصوات الناخبين في النظام البرلماني؛ أي: حـزب الأمـة، والحزب الاتحادي، وحزب الشعب الديمقراطي، كما تطورت زراعة القطن طويل التيلة في هذا القطاع، ٢٠ ألف فدان عام ١٩٥٠، إلى ١٩٧ ألف فدان عام ١٩٦٠، ثم إلى ٢١٧ ألـف فدان عام ١٩٦٧. ومنها بدأت تتخذ الاستثمارات في الوسـط التجاري أهمية خاصة، وكذلك في عمليـات شـراء السـفن النهرية، وفي مجال إنشاء وحدات صناعية صغيرة، ووحدات لحلج القطن. وتقع غالبية هذه الأراضي في مديريـة النيـل الأزرق، وشمال مديرية أعالي النيـل، ويـذكر أن بعـض الرأسماليين امتلكوا مزارع في الجنوب، وبوجه خاص فـي ملكال، وجوبا.

وخلاف هذه الأسر التي توارثـت، وتقاسـمت السـلطة، واحتل أبناؤها المناصب العليا المخصصة للسـودانيين فـي الشركات، ظهرت فئة اجتماعية محلية أصيلة، وهـي فئـة التجار العرب (الجلابة) السودانيين، واكتسبت أهمية خاصة، كما رأينا ذلك، في عصر سلطنة الفونج، وتمكنوا حتى مـن قبل ظهور الحكم الكولونيالي، من تحقيق تـراكم رأسـمالي؛ بفضل تصدير منتجات القطاع التقليدي، ورغـم أن هـؤلاء

التجار لم يمثلوا قوة اجتماعية منظمة تدافع عـن مصـالحهم الخاصة، إلا أنهم أدلوا بأصواتهم، حسـب المنـاطق، أمـا للمهدية، أو إلى الميرغنية، وتمكن أبناؤهم من التردد علـى الجامعة، والاعتماد على الوساطة؛ من أجل الحصول علـى الوظائف، وظلت هذه الفئة غير محددة المعالم؛ بسبب عـدم اهتمام الباحثين بها، وأيضا بسبب زيـادة تعقيـد موضـوع البحث.

وشجعت الإدارة الكولونيالية في الجنوب التجار الأجانب من (مصريين، وأتـراك، وسـوريين، ويونـانيين) وازداد ثراؤهم.

تناول هذا الجزء فترة تمت دراستها بالكامل، وهي الفترة التي أصبح فيها الصمغ العربي من أكثر المنتجات التجاريـة أهمية في القطاع التقليدي. وأدى مد شبكة السكك الحديديـة عام ١٩١٢ حتى مركز الصـمغ العربـي الرئيسـي، فـي (الأبيض)، على زيادة الكميات التي شحنت منه عن طريـق الخرطوم إلى بورسودان [١]، وبلغت هذه الكميات عام ١٩٦٦

---

[١] وحتى هذه اللحظة، تشحن هذه الكميات من الخرطوم وأم درمان إلى مصر، ومنها تصدر إلى الخارج.

نسبة ٨٥ % من إجمالي حركة الصادرات العالمية للصـمغ العربي، وكان التجار السودانيون يجمعون الصمغ العربي من المنتجين، ويعيدون بيعه إلى الشركات المصدرة التي كانـت غالبيتها شركات بريطانية موجودة في السودان. وينطبق نفس الشيء عند تصريف زيوت الاستهلاك (مستخرجات السمسم، والفول السوداني). وكان منتج التصدير الوحيد المهم الـذي سيطر عليه التجار السودانيون تماما، هو المنتج الذي كـان يوجه نحو مصر عن طريق (وادي حلفا)، وكان يتكون مـن رءوس الماشية من (الأغنام، والأبقار، والإبل) وأدت أهميـة طلبات الجيش البريطاني، وحلفائه من هـذا القطـاع أثنـاء الحرب العالمية الثانية، إلى إنشاء شركة سودانية للتصـدير، حصل فيها بعض أعضائها مثل (محمد أحمد البرير، وهـو شخصية معروفة جدا في سـوق الماشـية، وأبـي العـلا، وعبد الحميد المهدي [١])، على تراخيص لاستغلال الأراضي الزراعية.

[١] انظر تحقيقات فاطمة بابكر محمود، البرجوازية السودانية: طليعـة التنمية؟، رد بوكس ليمتد، لندن ومطبعة جامعة الخرطوم ١٩٨٤.

ظهرت شريحة جديدة للبرجوازية بعد إجراء مسح (فـي الفترة بين عام ١٩٥١، وعام ١٩٥٤) في ثلاث قرى مختارة في مشروع الجزيرة، تناول أفـراد مـن أصـحاب عقـود المزارعة في هذه المقاطعة المروية الواقعة، كما شاهدنا بين النيل الأبيض، والنيل الأزرق، وكان قد احتفل بافتتاح هـذه القرى الثلاث عام ١٩٢٥، ونص صك التنازل المعني بإدارة هذه المقاطعة على أن تعود إدارتها إلى الشـركة الزراعيـة السودانية، وهي شركة بريطانية ذات رأس مال خاص، كما تنص على حظر شراء الأراضي داخل منطقـة الجزيـرة، وحصل أصحاب عقود المزارعة؛ سـواء كـانوا ملاكًـا أم لا، على قطعة أرض تبلغ مساحتها ٤٠ فدانًا، على أن تزرع ١٠ أفدنة فيها قطنًا (وفي بعض الأحيان حصلوا على أكثـر من قطعة أرض، وفي أغلب الأحيان نصف قطعـة أرض)، على أساس عقد مزارعة، ويعود إليهم ٤٠ % مـن أربـاح تسويق القطن، بعـد اسـتقطاع المصـروفات، وأدت هـذه الإضافات المحققة أثناء أعوام الازدهار (الطفرة) وبعد بيـع القطن إلى تنامي ثروة الأسر التقليدية المهمـة ذات النفـوذ المتوارث التي كانت تمتلك قطعة أرض أو أكثـر، وكانـت قطعة الأرض المزروعة قطنًا المكونة من ١٠ أفدنـة تمثـل

عبء عمل ثقيل بالنسبة لأفراد الأسرة الواحدة؛ مما دفع هذه الأسر إلى الاستعانة بالعمالة المؤجرة، ومكنهم ذلك من مزاولة أنشطة اقتصادية أخرى خارج نطاق استغلال الأرض، ومثلت نسبة البرجوازية في مشروع الجزيرة عام ١٩٦٦/ ١٩٦٧ ما يقرب ١,٧ % من مجموع المستأجرين، أي ١٢٢٠ صاحب عقد مزارعة لقطع أرض تبلغ مساحتها ٢٠ فدانًا أو أكثر تزرع سنويا بالقطن ٢٩، ولم يوجد ملاك غائبون ممن يأجرون قطعة أرض إلى أصحاب عقود المزارعة، وسيطر الجهاز الإداري على عمليات الزراعة، وقامت الدولة بتسويق القطن، وكون جميع أصحاب عقود المزارعة في مشروع الجزيرة البالغ عددهم (٥٥٦٢٢ مزارع في عامي ١٩٥٩/ ١٩٦٠، و٩٦٠١٨ مزارع في عام ١٩٧٠/ ١٩٧١) اتحاد نقابي واحد، وبذلك مثلت قوى اجتماعية ذات ثقل كبير في اقتصاد البلاد. واشتركوا ككتلة واحدة مع نقابات العمال، والنقابات المهنية الأخرى في الحركة التي انتهت بالإطاحة بالديكتاتورية العسكرية [1].

---

[1] انظر التقرير العام المقدم إلى المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني، المعنون: "الماركسية وقضية الثورة السودانية"، أكتوبر عام ١٩٦٧.

٢/ ٢ البروليتاريا، والشرائح الوسيطة:

تبلورت عند الاستقلال البروليتاريا السودانية مـن حيـث الموقع الجغرافـي، وأحاطـت منـاطق الكفـاف بالقطـاع الرأسمالي، وتمركزت في الجزيرة، ومدن المنطقة الوسـطى في البلاد، ولقد انتشر نشاط القطاع الرأسمالي ابتـداء مـن العاصمة حتى عطبرة في الشمال الشرقي، و(الأبيض) فـي الغرب، كما انتشر على خط كوستي شـرق سـنار، وفـي الجنوب، وفي الشرق في منطقة القضارف، وجاش، وطوكر، وبورسودان. وهنا فقط نجد عناصر من البروليتاريا العاملـة في منشآت رأسمالية، وزراعية، وحضرية، ولا نجد في نظام اقتصادي تمثل مساحة أراضي الكفاف فيه نسـبة ٨٠ % أي من أراضي الاقتصاد المعيشي، أعداد كبيـرة مـن العمـال أصحاب الأجور الزراعية؛ فنظام إيجار الأراضـي، يطبـق أيضا في الأراضي المزروعة قطنًا في القطـاع الخـاص، ويزاول جميع أعضاء الأسرة الواحدة الأعمال الزراعية، أما العمال الموسميون؛ فهؤلاء يقومون أساسا بتربيـة الماشـية، وهم أصلاً من السكان الرحل، وغالبا ما يأتون من الغـرب؛ حتى تستفيد قطعانهم من المرعـى الحـر فـي الأراضـي

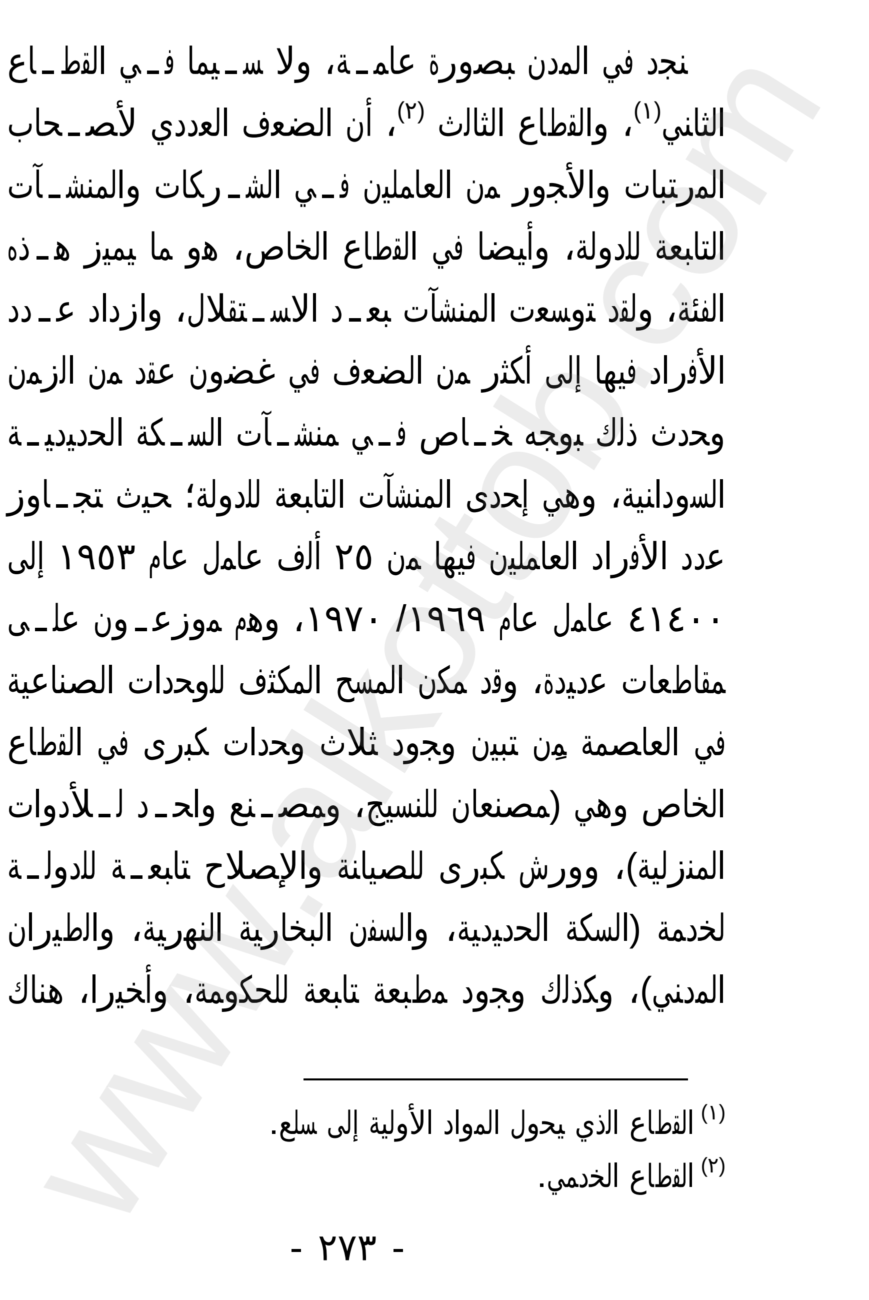
المزروعة بالقرنيات، أو هم من الملاك الصغار الذين تحولوا إلى موسمين حتى يتمكنوا من سداد ما عليهم من ضـرائب؛ أو لأن محصول السنة الزراعية كمـان سـيئًا. ولا يتـولى العمال المأجورون تشغيل المنشآت التابعة للدولة، ولا سـيما في قطاع الجزيرة، وإنما يقوم بها أصحاب عقود المزارعة، الذين يعتمدون على عدد قليل من العمال الزراعيين الدائمين (لم يكن لهم الحق في الانضمام إلى نقابة، وبالتالي لم يدرجوا في القوائم الإحصائية الرسمية للدولة، وقد أشارت تقـديرات الحزب الشيوعي السوداني إلى أن عددهم بلغ حـوالي ١٢٠ ألف عامل في عام ١٩٦٦/ ١٩٦٧)، مع اسـتعانتهم أساسـا بالعمال الموسميين وتـوزيعهم كـالآتي (٢٢٦٥٩٢ عامـل موسمي في ١٩٥٩/ ١٩٦٠، ٥٠٠ ألف عامل موسمي فـي ١٩٧٠/ ١٩٧١)، وكان بعض هؤلاء العمال يؤجرون لهـم جمالهم لنقل القطن، في مقابل جعل يسلم إلـيهم فـي نهايـة الموسم، وظلت هذه الأراضي ضمن مشروعين مـن أقـدم مشروعات زراعة القطن طويل التيلة في بركـة وطـوكر، وفي جاش، وهي أراضٍ تابعة للمجتمعات المحلية، يوزعهـا شيوخ القبيلة بين أسر البجة من أجل الانتفاع بها.

تشابه نظام الزراعة المطبق في منشآت الدولة مع النظام المطبق في القطاع الخاص على الأراضي المزروعة قطنـًا. وتركزت عملية تقسيم الأرباح على صافي الربح الناجم عن تسويق القطن، بنسب مختلفة تُوزع على الدولـة، أو علـى القطاع الخاص الذي يوفر رءوس أموال الاستثمار المحليـة، وعلى رؤساء الأسر، وعلى مـوظفي المكتـب الإداري إن وجد، وظلت الصورة العامة الماثلة، هـي صـورة قطعـة الأرض التي تزرعها الأسرة أحيانًا بمساعدة واحد أو اثنـين من العمال الأجراء الدائمين، ويقـوم العمـال الموسـميون بأعمال (العزق، ونزع الأعشاب، والقطف).

وكون، كما شاهدنا، المزارعون المستأجرون للأرض في الجزيرة أثناء الديكتاتورية العسكرية الأولى، بالإضافة إلـى نقابات العمال، والمهنيين في القطاع العام، مجموعة تتـألف من قوى اجتماعية مستقلة لعبت دورا محوريا في الإطاحـة بالديكتاتورية.

بعد المسح الميداني الذي أُجـري عـام ١٩٥٥/ ١٩٥٦، داخل المدينة، أصبحت البرجوازية الصغيرة التقليديـة فـي مجموعها تقريبا ممثلة بالحرفيين (أكثر من ٦٦ ألف حرفي)، وبصغار التجار (ما لا يقل عن ٦٤ ألـف تـاجر). وكانـت نسبتهم في مجموع قوة العمل لا تزال عـام ١٩٦٧/ ١٩٦٨ نسبة ٣,٦٢ % للحرفيين، و٣,٦٦ % للتجار، فـي مقابـل ٠,٨٩ % في قطاع المصنوعات، كما وجدت أيضا منظمات لأصحاب العمل، ولا سـيما لأصـحاب سـيارات النقـل، والتاكسي، ولكن يبدو أن مجموعة التجار كانت بالفعل قـوة ضغط تمكنت من الإعراب عن مطالبها، عندما أصرت على حرية التنقل على كامل التراب الوطني، وصـدرت مـذكرة قانونية بهذا المعنى في عام ١٩٤٢.

وكانت قوى العمل من غيـر اليـدويين أكثـر أهميـة؛ لا بسبب عددها، ولكن بناء على ما تمارسـه مـن ضـغط، وتتكون من: الموظفين والعاملين في الإدارة، وقطاع التعليم، والجيش، والشرطة، وفي شركات الدولـة، وفـي القطـاع الخاص، وكذلك أصحاب المهـن الحـرة، الـذين يعملـون أو لا يعملون لحسابهم.



نجد في المدن بصورة عامـة، ولا سـيما فـي القطـاع الثاني[1]، والقطاع الثالث [2]، أن الضعف العددي لأصـحاب المرتبات والأجور من العاملين فـي الشـركات والمنشـآت التابعة للدولة، وأيضا في القطاع الخاص، هو ما يميز هـذه الفئة، ولقد توسعت المنشآت بعـد الاسـتقلال، وازداد عـدد الأفراد فيها إلى أكثر من الضعف في غضون عقد من الزمن وحدث ذلك بوجه خـاص فـي منشـآت السـكة الحديديـة السودانية، وهي إحدى المنشآت التابعة للدولة؛ حيث تجـاوز عدد الأفراد العاملين فيها من ٢٥ ألف عامل عام ١٩٥٣ إلى ٤١٤٠٠ عامل عام ١٩٦٩/ ١٩٧٠، وهم موزعـون علـى مقاطعات عديدة، وقد مكن المسح المكثف للوحدات الصناعية في العاصمة مِن تبين وجود ثلاث وحدات كبرى في القطاع الخاص وهي (مصنعان للنسيج، ومصـنع واحـد لـلأدوات المنزلية)، وورش كبرى للصيانة والإصلاح تابعـة للدولـة لخدمة (السكة الحديدية، والسفن البخارية النهرية، والطيران المدني)، وكذلك وجود مطبعة تابعة للحكومة، وأخيرا، هناك

---

[1] القطاع الذي يحول المواد الأولية إلى سلع.

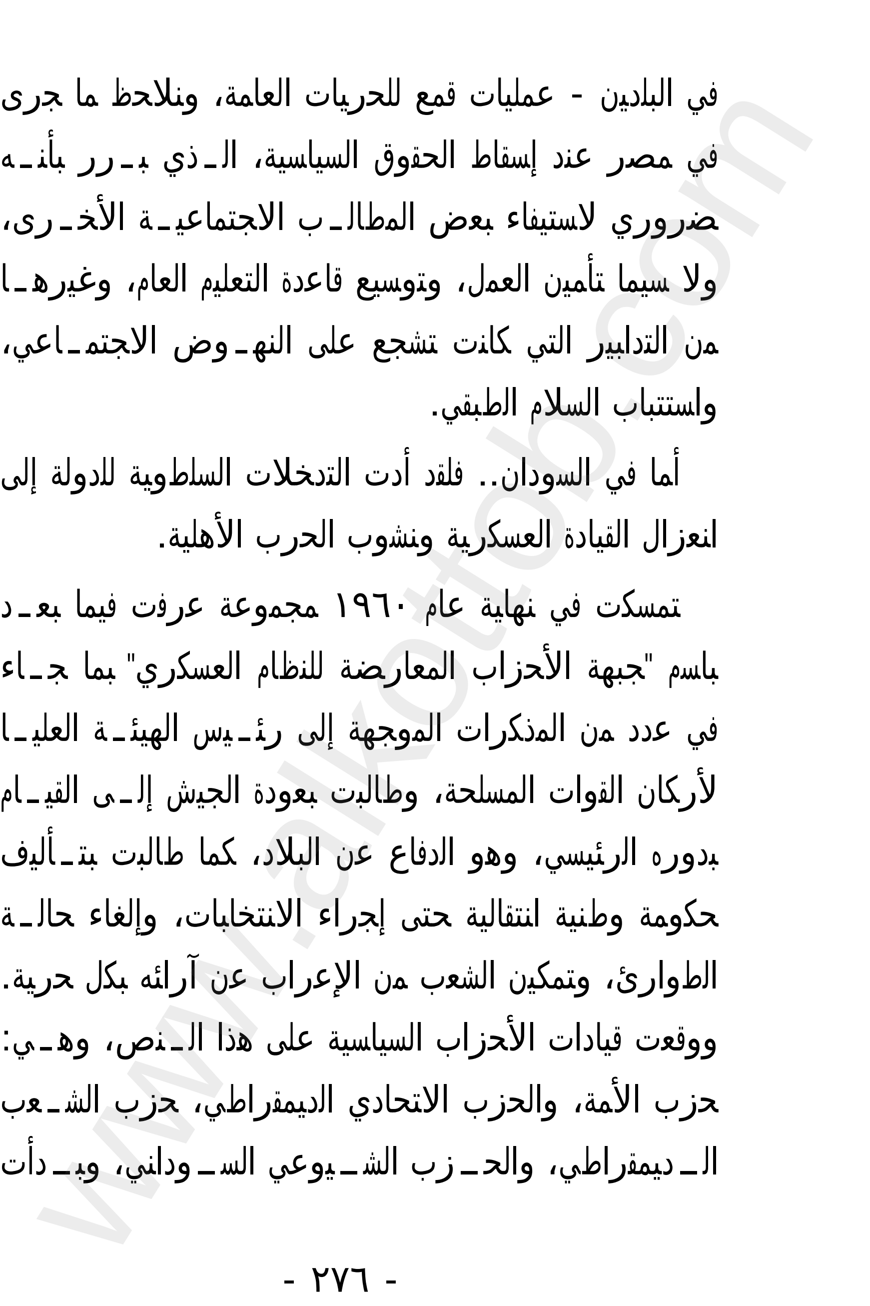
[2] القطاع الخدمي.

أصحاب المرتبات العاملون في أجهزة الدولة، ومثلـت هـذه الفئات عناصر متمركزة في مواقع معينة، ومتماسكة للغاية، على عكس عناصر الشرائح الحضرية المكونة من المـلاك المشتتين، ومن هذا الوسط، ولأسباب تاريخية؛ قامت النقابـة وقيادتها النخبوية اليسارية بتجنيد أعضائها.

ألزمت النقابة بالتسجيل؛ مما سهل الحصول علـى بيانـات دقيقة تتعلق بتطور القوى العاملة: ٣٨ ألف عامل عام ١٩٥١، و١٩٠٠٦٤ عامل عام ١٩٦٨/ ١٩٦٩، وقد تركزوا بنسبة ٧٠ % في ١٤ نقابة وفرضت حتى سقوط الديكتاتورية العسـكرية الأولى (قوانين فبراير ١٩٦٠) قيودا على حرية الانضمام إلى نقابة، ويسري ذلك فقط على فئة (الباقات الزرقاء)؛ أي العمال اليدويين المصنفين، وبذلك استبعد أصحاب (الياقات البيضـاء)، ومجموعات المهنيين/ الاجتماعيين.

ويدفعنا ذلك إلى الاعتقاد بوجود رغبة ترمي إلى تفتيـت هذه القوى الاجتماعية المستقلة، واستبعاد أفضـل عناصـرها القادرة على صياغة استراتيجيات، تواجه بها التدخلات السلبية للدولة في جميع الميادين، كما أن الشرائح المالكة لا تسـتطيع أن تلعب دورا إيجابيا في ميدان الإنتـاج، وتـدوير وتوزيـع الثروات؛ لأنها قليلة العدد إلى أدنَى حد، ومشتتة أيضا.

ينبغي أن نقف هنا لحظة أمام هذا الجانب المهـم، الـذي لا يبرز - كما يجب - إلا من خلال المقارنة مع مصر أثناء حكم عبد الناصر. وقد يجوز مقارنة الانقلاب العسكري الذي قامت به القيادة العليا لقوة دفاع السودان، في ١٧ نوفمبر عام ١٩٥٨، تحت قيادة الفريق إبراهيم عبـود، مـع الانقـلاب العسكري الذي حدث في باكستان في أكتوبر عـام ١٩٥٨، والذي قاده الفريق أيوب خان، ولكن يصعب مقارنته - بأيـة حال من الأحوال - مع أحداث ٢٣ يوليه عام ١٩٥٢، بقيادة الفريق محمد نجيب، والذي اسـتأثر بالسـلطة مـن بعـده (البكباشي) عبد الناصر، ابتداء من عام ١٩٥٤، وبتعضيد من النقابات، واحتفظ السودان بالهياكل الموروثـة مـن العهـد الكولونيالي، كما أن البرنـامج الشـعري للتنميـة (١٩٦١/ ١٩٦٢ - ١٩٧٠/ ١٩٧١) سار في نفس الاتجـاه، بـرغم تطبيق الاستراتيجية التي أشير إليها لدى صياغة البرنـامج؛ باعتبارها الاستراتيجية التي سوف تعمل على إزالة الفوارق بين الأقاليم. أما في حالـة عبـد الناصـر، فلقـد اهتمـت الاستراتيجية بتنفيذ إصلاح زراعي، وبعد ذلك بقليل، أممـت المنشآت الكبرى الأجنبية والمصرية، وجرت هنا وهنـاك -



في البلدين - عمليات قمع للحريات العامة، ونلاحظ ما جرى في مصر عند إسقاط الحقوق السياسية، الذي برر بأنه ضروري لاستيفاء بعض المطالب الاجتماعية الأخرى، ولا سيما تأمين العمل، وتوسيع قاعدة التعليم العام، وغيرها من التدابير التي كانت تشجع على النهوض الاجتماعي، واستتباب السلام الطبقي.

أما في السودان.. فلقد أدت التدخلات السلطوية للدولة إلى انعزال القيادة العسكرية ونشوب الحرب الأهلية.

تمسكت في نهاية عام ١٩٦٠ مجموعة عرفت فيما بعد باسم "جبهة الأحزاب المعارضة للنظام العسكري" بما جاء في عدد من المذكرات الموجهة إلى رئيس الهيئة العليا لأركان القوات المسلحة، وطالبت بعودة الجيش إلى القيام بدوره الرئيسي، وهو الدفاع عن البلاد، كما طالبت بتأليف حكومة وطنية انتقالية حتى إجراء الانتخابات، وإلغاء حالة الطوارئ، وتمكين الشعب من الإعراب عن آرائه بكل حرية. ووقعت قيادات الأحزاب السياسية على هذا النص، وهي: حزب الأمة، والحزب الاتحادي الديمقراطي، حزب الشعب الديمقراطي، والحزب الشيوعي السوداني، وبدأت

المفاوضات في فبراير عام ١٩٦١، ولكنها توقفت في شـهر أكتوبر على إثر وفاة صديق المهدي (الناطق شبه الرسـمي باسم الأحزاب)، وكانت صحته قد تـدهورت أساسـا بعـد عمليات القمع العنيفة التي استهدفت الأنصار الذين تظاهروا بمناسبة الاحتفال بيوم المولد النبوي الشريف [1].

استمرت النقابات في نشاطها، ووجه الحـزب الشـيوعي السوداني نداء إلى جميع التشكيلات السياسية، وكلها كانـت ممنوعة النشاط، للاشتراك في إسقاط نظام الحكـم بواسـطة الإضراب السياسي العام. وتميزت في الواقع أعوام ١٩٦٣/ ١٩٦٤ بسلسلة من الأحداث، عجلت من سقوط النظام رغـم الجهود التنموية الجارية، ويجدر ذكر بعض الأحداث الأخرى البارزة في تلك الفترة مثل: الإضراب عن جني المحاصيل، الذي قام به أصحاب عقود المزارعة في الجزيرة، وإعـادة انتخاب النقابي الشيوعي على رأس اتحاد النقابات، وإلغـاء مؤتمر عملٍ - في آخر لحظة - دعا إليه المجلس التأسيسي عندما انتخب السكرتير العام القـديم للاتحـاد، الـذي كـان

---

[1] حدث ذلك في ٢١ أغسطس ١٩٧١ وعرف هذا اليوم باسـم: "يـوم المذبحة الدموية".

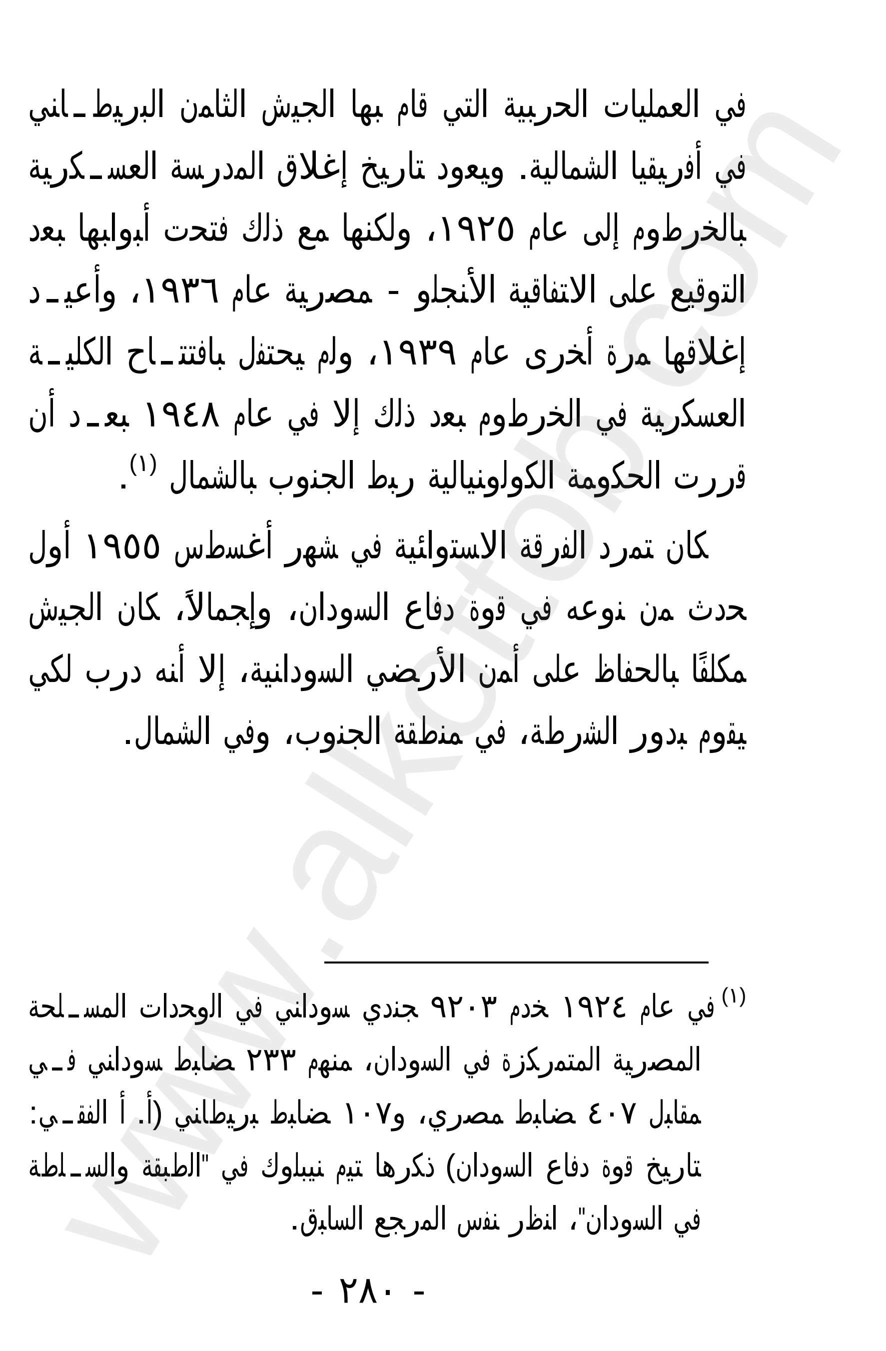
مسجونًا في ذلك الوقت - سكرتيرا عاما للاتحاد الجديد الذي عينته السلطة، ثم تنظيم أول تشكيل سياسي في المنفى من المنشقين الجنوبيين، وهو التشكيل الذي قاد النضال المسلح في الجنوب، وأخيرا تنظيم إضراب عام، دون أن تقوم كوادر الجيش بأية محاولة لإنقاذ النظام.

٢/ ٣ القوات المسلحة:

يأتي ترتيب السودان بعد مصر كثاني دولة أفريقية أقامت نظاما سلطويا، يعتمد على الجيش. وبينما كان الجيش في مصر جيشًا وطنيا، تكون الجيش في السودان من قوات دفاع السودان التي أنشئت في عام ١٩٢٥ وكان جيشًا محترفًا اعتمد على التطوع بمقتضى عقد مدته ٣ سنوات قابل للتجديد، ولمدة كاملة تصل إلى ٢١ عاما (أدرج في دستور عام ١٩٧٣ مبدأ واجب الخدمة العسكرية، وأصبح أحد الواجبات التي ينص عليها القانون). ولن أعود إلى تناول الكتائب السودانية باعتبارها كانت جزءا من الجيش المصري ٣١. وأدى اغتيال السردار في نوفمبر عام ١٩٢٤ إلى الإسراع من تشكيل جيش سوداني تحت إمرة الحاكم العام وحده، ويدين بالولاء فقط للإدارة الكولونيالية، وأصبح للجيش

الجديد قيادة أركان في الخرطوم، ونظم في شـكل وحـدات إقليمية متميزة، بقيادات فـي الشـمال والشـرق والغـرب، وتكونت الفرقة الاستوائية المتمركزة في توريت، من وحدات خاصة، عسكرت أساسا فـي المقاطعـات الجنوبيـة، أمـا الوحدات المتخصصة، فإنها تكونت مـن سـلاح الفرسـان، والشرطة، ووحدات (الهجانة) المسلحة بالسياط (الكـرابيج)، والمشكلة أساسا من المجندين مـن قبيلـة البقـارة (كانـت المساعدة التي قدمتها عاملاً حاسما في انتصـار المهـدي). فضلاً عن وجود احتياطيات تكونت مـن عـدة آلاف مـن الرجال، يقودهم ضباط إنكليز.

لم تشترك القوات السودانية بصورة كبيـرة، ولا القـوات المصرية في الحرب العالمية إلى جانـب قـوات الحلفـاء، إلا أن القوات السودانية اشتركت بالفعل - إلى حد ما - فـي عامي ١٩٣٩ و١٩٤١ في الحرب ولكن دفاعا عن الحـدود في ثلاث مناطق للعمليات، وهي (البحر الأحمر، ومقاطعات أعالي النيل، والنيل الأزرق)، وهذا لصد أية هجمة محتملـة على السودان الشرقي يقوم بها جيش الاحتلال الإيطالي فـي إثيوبيا، واشتركت في فترة لاحقة عدة وحدات سودانية أيضا

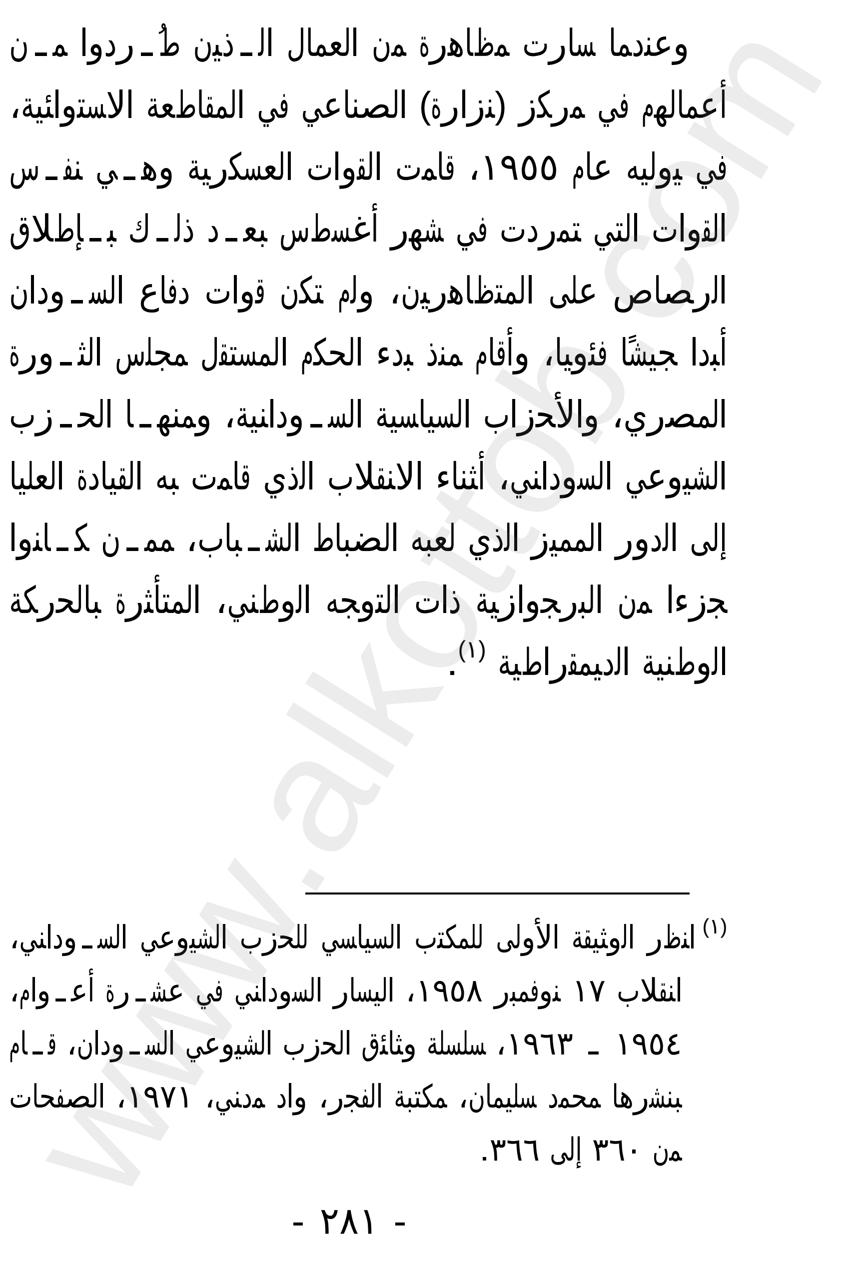


في العمليات الحربية التي قام بها الجيش الثامن البريطـاني في أفريقيا الشمالية. ويعود تاريخ إغلاق المدرسة العسـكرية بالخرطوم إلى عام ١٩٢٥، ولكنها مع ذلك فتحت أبوابها بعد التوقيع على الاتفاقية الأنجلو - مصرية عام ١٩٣٦، وأعيـد إغلاقها مرة أخرى عام ١٩٣٩، ولم يحتفل بافتتـاح الكليـة العسكرية في الخرطوم بعد ذلك إلا في عام ١٩٤٨ بعـد أن قررت الحكومة الكولونيالية ربط الجنوب بالشمال [١].

كان تمرد الفرقة الاستوائية في شهر أغسطس ١٩٥٥ أول حدث من نوعه في قوة دفاع السودان، وإجمالاً، كان الجيش مكلفًا بالحفاظ على أمن الأرضي السودانية، إلا أنه درب لكي يقوم بدور الشرطة، في منطقة الجنوب، وفي الشمال.

---

[١] في عام ١٩٢٤ خدم ٩٢٠٣ جندي سوداني في الوحدات المسـلحة المصرية المتمركزة في السودان، منهم ٢٣٣ ضابط سوداني فـي مقابل ٤٠٧ ضابط مصري، و١٠٧ ضابط بريطاني (أ. أ الفقـي: تاريخ قوة دفاع السودان) ذكرها تيم نيبلوك في "الطبقة والسـلطة في السودان"، انظر نفس المرجع السابق.



وعندما سارت مظاهرة من العمال الذين طُردوا من أعمالهم في مركز (نزارة) الصناعي في المقاطعة الاستوائية، في يوليه عام ١٩٥٥، قامت القوات العسكرية وهي نفس القوات التي تمردت في شهر أغسطس بعد ذلك بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، ولم تكن قوات دفاع السودان أبدا جيشًا فئويا، وأقام منذ بدء الحكم المستقل مجلس الثورة المصري، والأحزاب السياسية السودانية، ومنها الحزب الشيوعي السوداني، أثناء الانقلاب الذي قامت به القيادة العليا إلى الدور المميز الذي لعبه الضباط الشباب، ممن كانوا جزءا من البرجوازية ذات التوجه الوطني، المتأثرة بالحركة الوطنية الديمقراطية [(١)].

[(١)] انظر الوثيقة الأولى للمكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني، انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، اليسار السوداني في عشرة أعوام، ١٩٥٤ ـ ١٩٦٣، سلسلة وثائق الحزب الشيوعي السودان، قام بنشرها محمد سليمان، مكتبة الفجر، واد مدني، ١٩٧١، الصفحات من ٣٦٠ إلى ٣٦٦.

وتكونت القيادة العليا التي استولت على السـلطة فـي ١٧ نوفمبر عام ١٩٥٨ من أقدم الكوادر في قوة دفاع السـودان، وحصلت على تدريب عسكري بريطاني، وكانت هذه الشريحة من الكوادر، معزولة عن مجموعات الضباط الأخرى، وعـن طلبة الكلية العسكرية، الـذين ازداد عـددهم بعـد (سـودنة) عناصر القوات المسلحة، ولقد أكدت من ناحية أخرى، لجنـة التحقيق فيما بعد هذه الحقيقة، وقام الانقلاب بناء على طلـب من رئيس الوزراء وهو عبد ا خليل من حزب الأمة، وهـو ضابط محترف ترك الجيش عام ١٩٤٢ برتبة فريق، ووجـد نفسه في مأزق بسبب رفض الحـزب الـديمقراطي الشـعبي التوقيع على معاهدة اقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وحصلت القيادة العليا بعد الانقلاب مباشـرة علـى مباركـة زعماء الطرق الصوفية. وحدثت حركتان مختلفتان للعصيان، وطالبت منذ العام الأول بضرورة إعادة النظر فـي أعضـاء السلطة [١] (باستثناء القائد الأعلى، وهو الوحيـد الـذي بـدأ تاريخه المهني في الجيش المصري).

---

[١] انظر تفاصيل هاتين الحركتين، أطروحتي نفس المصـدر السـابق الصفحات ٣٥٨ ـ ٣٧٢.

استمرت حركة العصيان الأولى من مارس حتى مايو عام ١٩٥٩، وأعدتها القيادات الإقليميـة، وكأنهـا فـي البدايـة لم تخرج عن كونها مجرد عملية تسوية حسـابات داخليـة، وعلى إثر تدخل الشخصية الثانية في النظام، وهـو اللـواء أحمد عبد الوهاب (الرجل القوي في صـفوف الأنصـار)، ونائب رئيس المجلس، ووزير الداخلية، والحكومات المحلية، حصل اثنان من أعضاء القيادة العليا للقوات المسلحة علـى ترقيات، وعلى رتب عسكرية وتمت هذه الترقيات بصـورة غير نظامية، وكانت العقوبات التي صدرت ضد مرتكبي هذه المخالفات عقوبات مبالغة في شدتها، صدرت أحكام بالسجن مدى الحياة على ستة ضباط، وبالسجن ١٥ عاما على ضابط واحد، مع طرد ١٧ ضابطًا من الخدمة.

وأجبرت هذه الأحداث القيادة العليا (التي كانت تلعب دور المجلس الأعلى للدولة) على الاستقالة تاركة مكانها للمجلس الجديد الذي انتخب أعضاءه هذه المـرة أصـحاب الرتـب العسكرية أنفسهم. وبعد أن استخدم أعضاء الفريق القديم الذي ظلوا في مواقعهم هذه الحركة في صالحهم، قـاموا بتعبئـة قواهم من أجل عزل، وقلب العناصر المؤيدة لهـذا التوجـه

الليبرالي. ولكن استمر تذمر هذه الشرائح المتوسطة؛ نتيجـة تزايد عدد العناصر المنتمية إليها بصورة كبيرة [1] منذ فترة الحكم الذاتي.

حدثت الحركة الثانية قبل عدة أيام من الاحتفال السـنوي بالانقلاب الذي قامت به القيادة العليا للقوات المسلحة، وقـد أعدها هذه المرة (الشباب من الذين أيدوا الحركـة الأولـى أو من بين الذين طردوا من الجيش عـام ١٩٥٧)؛ بسـبب اتهامهم (بإعداد مؤامرة). ونظم الحركـة مـدير المدرسـة العسكرية للمشاة في أم درمان، العقيد الركن علـي حامـد، وأيده طلبة المدرسة العسكرية، ولم يستمر هذا الانقلاب سوى عدة ساعات. ويبدو أن السلطة قد أصابها الهلع ونفذت في ٢ ديسمبر حكم الإعدام في خمسة ضباط دون انتظار، ونفذ هذا الحكم في السجن المركزي في الخرطوم شنقًا (لم يتم إعدامهم رميا بالرصاص كما ينص على ذلـك القـانون العسـكري؛ تخوفًا من رفض جنود فرقة الإعدام تنفيذ الأمر)، واسـتبدل حكم واحد من الإعدام إلى السجن مدى الحياة، وحكم علـى آخر بالسجن المؤبد، وبحكمين بالسجن لمدة أربعـة عشـر

---

[1] ١٣٠٠٠ في عام ١٩٦٢.

عاما. وكانت هذه هي أول أحكام الإعـدام الصـادرة منـذ عصيان ١٩٢٤. وصاحب فشل هذه الحركات ضـد القيـادة العليا موجـات مـن الاعتقـال بـين صـفوف النقـابيين، والشيوعيين، واتهم رئيس المحكمة العسكرية الضباط الشباب الذين نظموا حركة نوفمبر بأنهم أعضـاء، أو متعـاطفون، وعلى أية حال، قريبون جدا من الحزب الشيوعي السوداني: وكان برنامجهم يهدف في الواقع إلى التنازل عـن السـلطة للمدنيين، كما اعتبرت وثائق الحزب الشيوعي السوداني منذ ذلك الوقت فصاعدا (الضباط الوطنيين) مـن بـين (القـوى الوطنية) و(تأكد اشتراك الضباط الشيوعيين في هذه الحركات في مرحلة لاحقة، وأشير إلى ذلك فـي إحـدى منشـورات الأمانة العامة للحزب) [1].

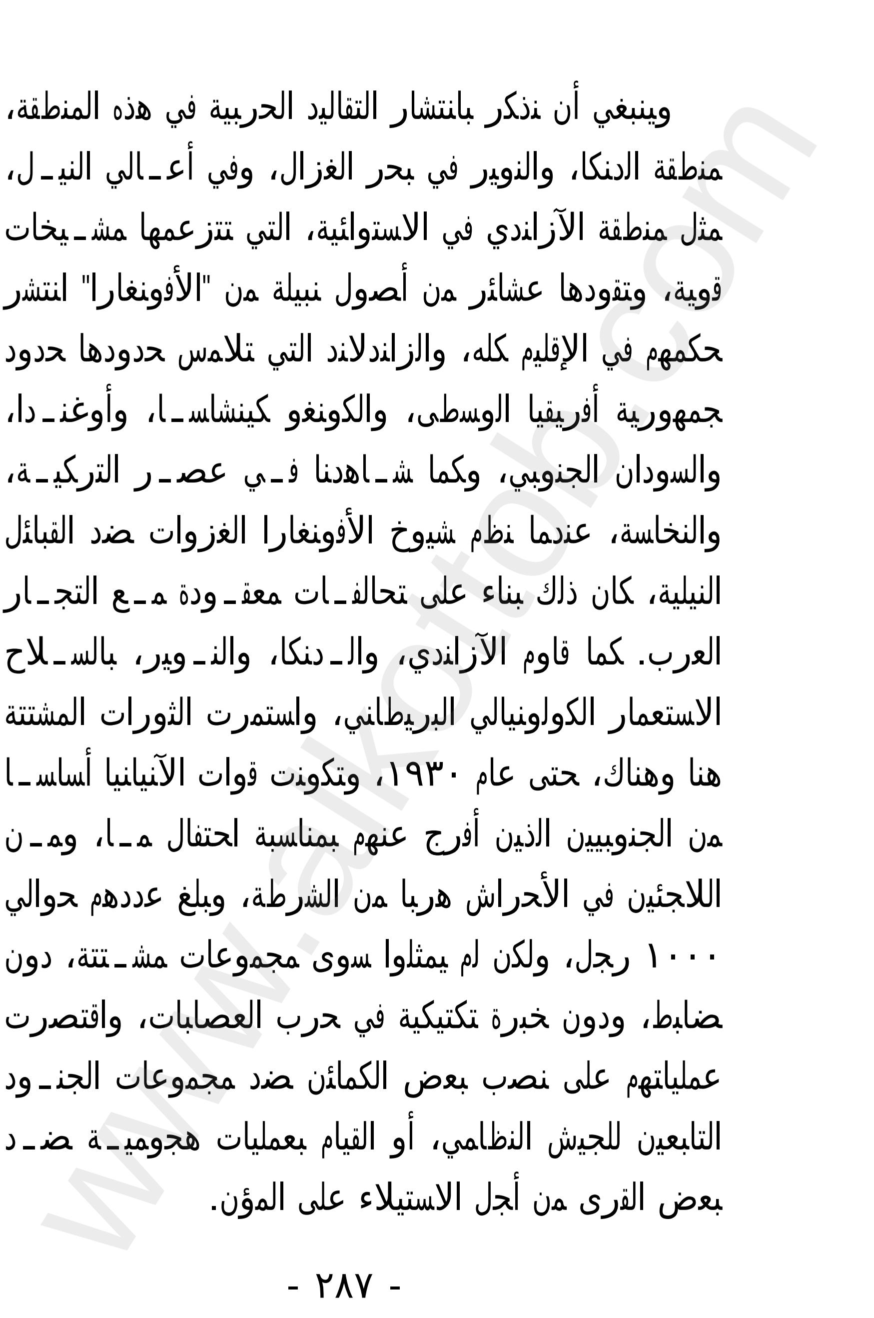
---

[1] تم النشر في عام ١٩٩٦ ويتعلق بانقلاب يوليو ١٩٧١ (انظر فيمـا بعد).

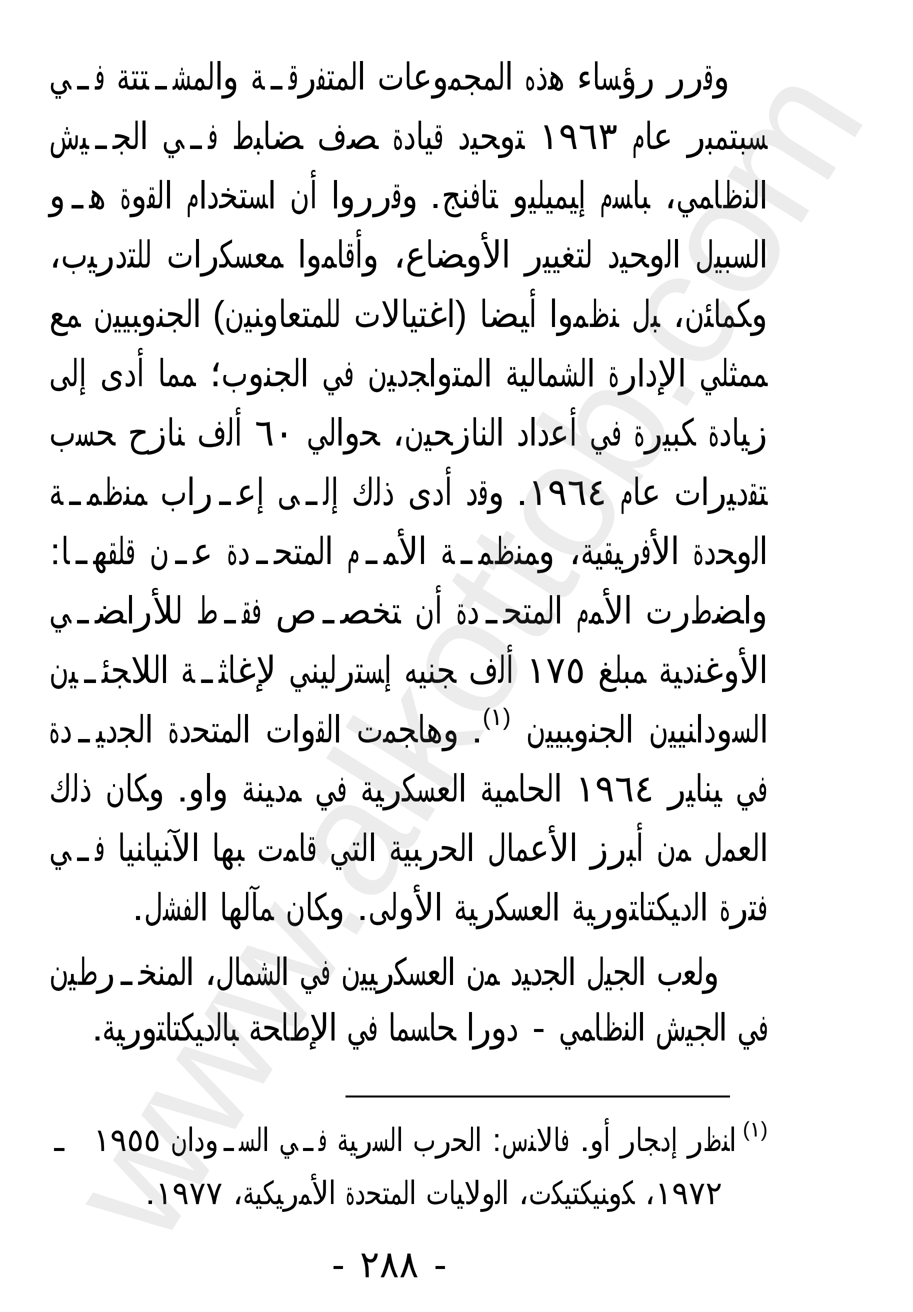
بدأ الضباط الشباب بعد عام ١٩٦١ الإعراب عن آرائهم في وثيقة سرية بعنوان صوت القوات المسلحة، واعتبرت المنظمة في عددها الصادر بتاريخ ٢٥ يوليه عام ١٩٦٣ أن سبب الفشل الذي منيت به هذه الحركات في الأعوام الماضية هو (عدم الثقة في القيام بتحرك ما إن لم يرتبط بالجماهير)، وشعر الجنوب الذي وقع تحت الحكم العسكري منذ العهد الكولونيالي بأن (كل نظام عسكري هو نظام معطل للحريات، دون أن يكون هناك مقابل اقتصادي)؛ ولهذا السبب يطالب الشعب في النهاية (بالديمقراطية)، وفي نفس هذه الفترة الزمنية تشكلت في الجنوب فرق حرب العصابات التي اتخذت اسم آنيانيا [١].

---

[١] حرفيا بمعنى "سم الحية الرقطاء"، وكلمة "السم" في لهجات حديثة: التوريت، إلا أنه لم يستقر على أصل العبارة.



وينبغي أن نذكر بانتشار التقاليد الحربية في هذه المنطقة، منطقة الدنكا، والنوير في بحر الغزال، وفي أعالي النيل، مثل منطقة الآزاندي في الاستوائية، التي تتزعمها مشيخات قوية، وتقودها عشائر من أصول نبيلة من "الأفونغارا" انتشر حكمهم في الإقليم كله، والزاندلاند التي تلامس حدودها حدود جمهورية أفريقيا الوسطى، والكونغو كينشاسا، وأوغندا، والسودان الجنوبي، وكما شاهدنا في عصر التركية، والنخاسة، عندما نظم شيوخ الأفونغارا الغزوات ضد القبائل النيلية، كان ذلك بناء على تحالفات معقودة مع التجار العرب. كما قاوم الآزاندي، والدنكا، والنوير، بالسلاح الاستعمار الكولونيالي البريطاني، واستمرت الثورات المشتتة هنا وهناك، حتى عام ١٩٣٠، وتكونت قوات الآنيانيا أساسا من الجنوبيين الذين أفرج عنهم بمناسبة احتفال ما، ومن اللاجئين في الأحراش هربا من الشرطة، وبلغ عددهم حوالي ١٠٠٠ رجل، ولكن لم يمثلوا سوى مجموعات مشتتة، دون ضابط، ودون خبرة تكتيكية في حرب العصابات، واقتصرت عملياتهم على نصب بعض الكمائن ضد مجموعات الجنود التابعين للجيش النظامي، أو القيام بعمليات هجومية ضد بعض القرى من أجل الاستيلاء على المؤن.



وقرر رؤساء هذه المجموعات المتفرقة والمشتتة في سبتمبر عام ١٩٦٣ توحيد قيادة صف ضابط في الجيش النظامي، باسم إيميليو تافنج. وقرروا أن استخدام القوة هو السبيل الوحيد لتغيير الأوضاع، وأقاموا معسكرات للتدريب، وكمائن، بل نظموا أيضا (اغتيالات للمتعاونين) الجنوبيين مع ممثلي الإدارة الشمالية المتواجدين في الجنوب؛ مما أدى إلى زيادة كبيرة في أعداد النازحين، حوالي ٦٠ ألف نازح حسب تقديرات عام ١٩٦٤. وقد أدى ذلك إلى إعراب منظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة الأمم المتحدة عن قلقها: واضطرت الأمم المتحدة أن تخصص فقط للأراضي الأوغندية مبلغ ١٧٥ ألف جنيه إسترليني لإغاثة اللاجئين السودانيين الجنوبيين [١]. وهاجمت القوات المتحدة الجديدة في يناير ١٩٦٤ الحامية العسكرية في مدينة واو. وكان ذلك العمل من أبرز الأعمال الحربية التي قامت بها الآنيانيا في فترة الديكتاتورية العسكرية الأولى. وكان مآلها الفشل.

ولعب الجيل الجديد من العسكريين في الشمال، المنخرطين في الجيش النظامي - دورا حاسما في الإطاحة بالديكتاتورية.

---

[١] انظر إدجار أو. فالانس: الحرب السرية في السودان ١٩٥٥ - ١٩٧٢، كونيكتيكت، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٧٧.

ب- الثورات التي لم يصاحبها النجاح

انتشرت في (العالم الثالث) في الستينيات الحركات الثورية التي هدفت برامجها إلـى تطـوير الهياكـل الاقتصـادية، والاجتماعية بالاعتماد على (الشعب) وموجهة ضد السـلطة، التي كانت بدورها سلطة محافظة، وفاسدة ومرتبطة في أبسط أهدافها مع (الإمبريالية)، وعملـت باسـتمرار مـن خـلال احتكارها للعملية السياسية، على المحافظـة علـى الهياكـل الموروثة للكولونيالية، وساد في المنطقة العربيـة الأفريقيـة الحديثة الاستقلال، والذي تعنينا، مناخ ثوري عندما أسـقطت الديكتاتورية العسكرية السودانية بوساطة تحالف قـام بـين الأحزاب السياسية والقوى النقابية. واتجه عبد الناصـر فـي مصر - التي كانت على رأس (المعسكر العربي التقـدمي)- إلى (الاشتراكية العلمية) وتمخضت المناقشـة التـي دارت جنوب الصحراء الكبرى بين غينيـا سـيكوتوري، ومـالي موديباوكيتا، وغانا كوامي نيكرومـا، والكونغـو برازفيـل لماسيبا ديبا عن بروز معسكر (أفريقيا الثورية والاشتراكية)، وانضم إليهم ثوار ستانلي فيل، وأعلن الرئيس "بن بيلا" فـي

المغرب العربي انعقاد أول مؤتمر لقوات التحـرر الـوطني الجزائري منذ الاستقلال وهو (مؤتمر الاشتراكية). وكان هذا هو السياق عام ١٩٦٤، الذي أعلنت فيـه (ثـورة أكتـوبر) السودانية، التي قامت بتصفية البيروقراطية العسكرية والقيادة العامة التي تمثلها.

على الرغم من ذلك اضطرت منذ فبرايـر عـام ١٩٦٥ (الحكومة الوطنية الديمقراطية) الانتقالية إلى التنـازل عـن موقعها (لحكومة الأحزاب) التي أيدت (الانقـلاب المـدني). ورغم أن انتخابات عام ١٩٦٥ كانت فـي صـالح الحـزب الشيوعي السوداني، إلا أن الجمعية التأسيسية اعتمدت تعديلاً يقضي بمنع نشاط الحزب، وكان ذلك تحت ضغط مشـترك من حزب الأمة، الذي عبـأ الأنصـار المسـلحين، ومـن الإسلاميين المؤدلجين بقيادة الترابي، الذين زاولوا نشـاطهم في الجامعة، وأدى انهزام الجيوش العربيـة أمـام الجـيش الإسرائيلي عام ١٩٦٧، وفضل التدخل العسكري المصـري في اليمن المؤيد للتيار (التقدمي) إلى تراجع المواقف المتقدمة لحركة الشعوب العربية. ونص الاتفـاق الـذي أبـرم فـي الخرطوم بين فيصل وعبد الناصر على انسـحاب القـوات

المصرية من اليمن مقابل مساعدة مالية تقدمها المملكة العربية السعودية، والإمارات والمشيخات النفطية في الخليج الفارسي. واستولى الضباط الأحرار السودانيون في عام ١٩٦٩ على السلطة باسم (ثورة أكتوبر)، وابتداء من نوفمبر عام ١٩٧٠، وغداة وفاة عبد الناصر استبعد الضباط المرتبطين بالشيوعيين، وبعد أن نجحوا في انقلاب يوليه عام ١٩٧١، قام نميري بتصفيتهم، وكان قد أعادته إلى السلطة مرة أخرى مصر السادات، وليبيا القذافي.

١/ ٠ من ثورة أكتوبر إلى فشل التوجه البرلماني:

انصب اهتمام السودان على تتبع تطور النظام في مصر بوجه خاص؛ نظرا للدور الذي كانت تلعبه في المنطقة، وللروابط التاريخية بين البلدين، وكانت الاتفاقات المبرمة في نوفمبر عام ١٩٥٩ لإعادة توزيع مياه النيل اتفاقات في صالح السودان بصورة أكبر مقارنة بما كانت عليه بنود اتفاق عام ١٩٢٩، وأبرمت الاتفاقات عشية قيام الحركات التي قامت ضد القيادة العليا للقوات المسلحة في السودان،

وأعقبتها زيارة استمرت عشرة أيام للرئيس عبد الناصر الذي قام بدوره في بداية نفس العام [1]، بإطلاق كلابه المسـعورة في مصر لاصطياد الشيوعيين، وتعذيبهم، ولما مني بالفشـل في اجتذاب رءوس الأمـوال البريطانيـة للاسـتثمار فـي المشروعات طويلة الأجل، وانهيـار الجمهوريـة العربيـة المتحدة [2] عدل من هذه الاستراتيجية، وبناء على صـدور مراسيم أعوام ١٩٦١ و١٩٦٣ أممت جميع الشركات الكبرى (الأجنبية، والمصرية)، وحتى الشركات المتوسـطة، ودعـم قطاع الدولة، وسيطر على ٨٠ % من رأس المال الصناعي، والتجاري، كما قيد نظام الإصلاح الزراعي الجديد مسـاحة الملكيات الزراعية الكبيرة، ولكـن فـي هـذه المـرة دون تعويض، وأعفى الفلاحين من ثلاثة أرباع ثمن الأرض التي

---

[1] ليلة ٣١ ديسمبر ١٩٥٨/ ١ يناير ١٩٥٩.

[2] الجمهورية العربية المتحدة، وحدة قصيرة الأجل بين مصر وسوريا (٥٨ ـ ١٩٦١).

سلمت إليهم [1]. وشجبت في نفس الوقت محاولات تدخل المصالح الأجنبية، والأمريكية كما قدمت مساعدة مادية ملموسة إلى الحركة الثورية الكونغولية، وحدث - نتيجة لذلك - إبعاد البيروقراطية العسكرية السودانية [2]، التي انعزلت داخليا وخارجيا؛ مما سهل قلب النظام الديكتاتوري، ونستطيع القول إنه رغم خبرة أكتوبر الثورية، انتهى الأمر بظهور نوع من (الديكتاتورية المدنية) دبرها حزب الأمة بالاتفاق مع الأنصار، وقاموا بوساطتها بإدارة دفة الأمور في البلاد.

---

(١) انظر مساهمة فؤاد مرسي في العمل الجماعي: الطريق المصري نحو الاشتراكية، القاهرة، (دون تاريخ) والصفحات ١٤٩ إلى ١٨٤.

(٢) مصر والسودان لهما نفس الأب وهو نهر النيل، ولكن كل ابن له موطنه" هذا ما أفصح عنه "الفريق حسن بشير نصر لجريدة الموند بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٦٣".

١/ ١ ثورة أكتوبر ١٩٦٤:

استمرت (ثورة أكتوبر) السودانية مدة عشرة أيام، وكانت دون قيادة، ودون برنامج، وبدت وكأنها اعتراف من الجيش برغبة القيادات السياسية السودانية في العودة إلـى النظـام البرلماني [١]. ولقد احتفلت النظم التقدمية العربية بمولد هـذه الحركة، وكانت - في حد ذاتها - فريدة من نوعها؛ فلقد تـم قلب نظام ديكتاتوري عسكري دون اللجوء إلى انقـلاب، أو إلى نضال مسلح، وبعصيان مدني اشتركت فيه جميع القوى الاجتماعية الحية في البلاد، كما ارتبط أصل هذه الحركـة، ومنشؤها بوضع الحرب الأهلية في الجنوب: وتقرر تشـكيل لجنة تحقيق [٢]، ونظمت مؤتمرات، ومناقشات في الجامعـة تناولت نقد الوضع السياسي العام، وألحقت هـذه المؤسسـة

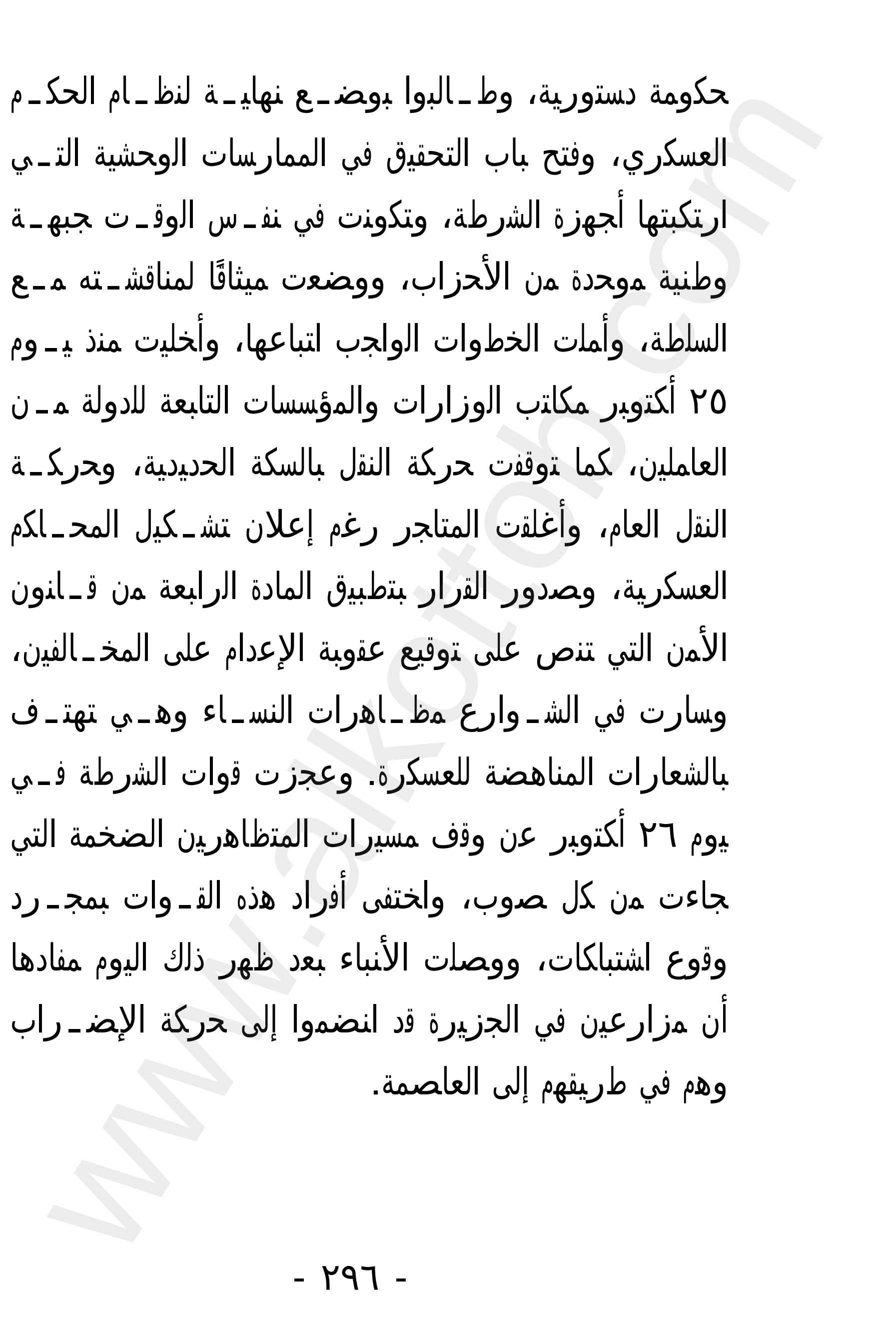
---

[١] استقينا المعلومات من الصحافة، ولكنها صحافة لم تحـظ بمجهـود صحفي كبير مثل جهد الشهير جون ريد.

[٢] بناء على طلب مقدم من أوغندا، ومنظمة الوحدة الأفريقية التـي قـررت إجراء تحريات فيما يتعلق بتدفقات المهاجرين الواصـلين مـن أقـاليم السودان، كما أن مؤتمر الدول والحكومات غير المنحازة، المنعقـد فـي القاهرة، قد أثار هذه المشكلة؛ مشكلة الحرب في الجنوب.

(الجامعة) مباشرة بوزارة التعليم، ووضعت تحت رقابتهـا، وأدت المشاركة الواسعة لجماهير الطلبـة فـي المناقشـات، وظهور مجلات حائط تندد بالنظام إلى قيام السلطات بمنعها، وحاصرت الشرطة في ٢١ أكتوبر الحرم الجامعي، وأمرت الطلبة بالانصراف، وبعد أن ألقت الشرطة القنابـل المسـيلة للدموع بدأت في إطلاق الرصاص، وقتل فرد واحد وأصيب آخرون بإصابات مختلفة. وفي ٢٢ أكتوبر سار في جنـازة (أول شهيد) أعداد غفيرة من الناس، ورغم صـدور الأمـر بإغلاق الجامعة، ظل الطلبة معتصمين في مساكن الجامعـة بل امتدت حركتهم إلى أن بلغت شوارع العاصـمة رافعـة شعارات: (فلتسقط الديكتاتورية، والسلطة للشعب).

رغم منع التجول، وانتشار العربات المصـفحة، وتـدخل قوات حفظ النظام، وسـقوط عشـرات القتلـى والجرحـى استمرت الحركة في التقدم إلى الأمام، وفي تنظيم صـفوفها، وفي ٢٤ أكتوبر سـلم ممثلـو الهيئـات المهنيـة (القضـاة والمحامون، وأساتذة الجامعات، والأطباء..)، الـذين كونـوا (جبهة)، نصا إلى الرئاسة، يعلنون فيه استقالتهم حتى يتحقق استقلال القضاء، والجامعة، وعلى أن تؤمن هذا الاسـتقلال

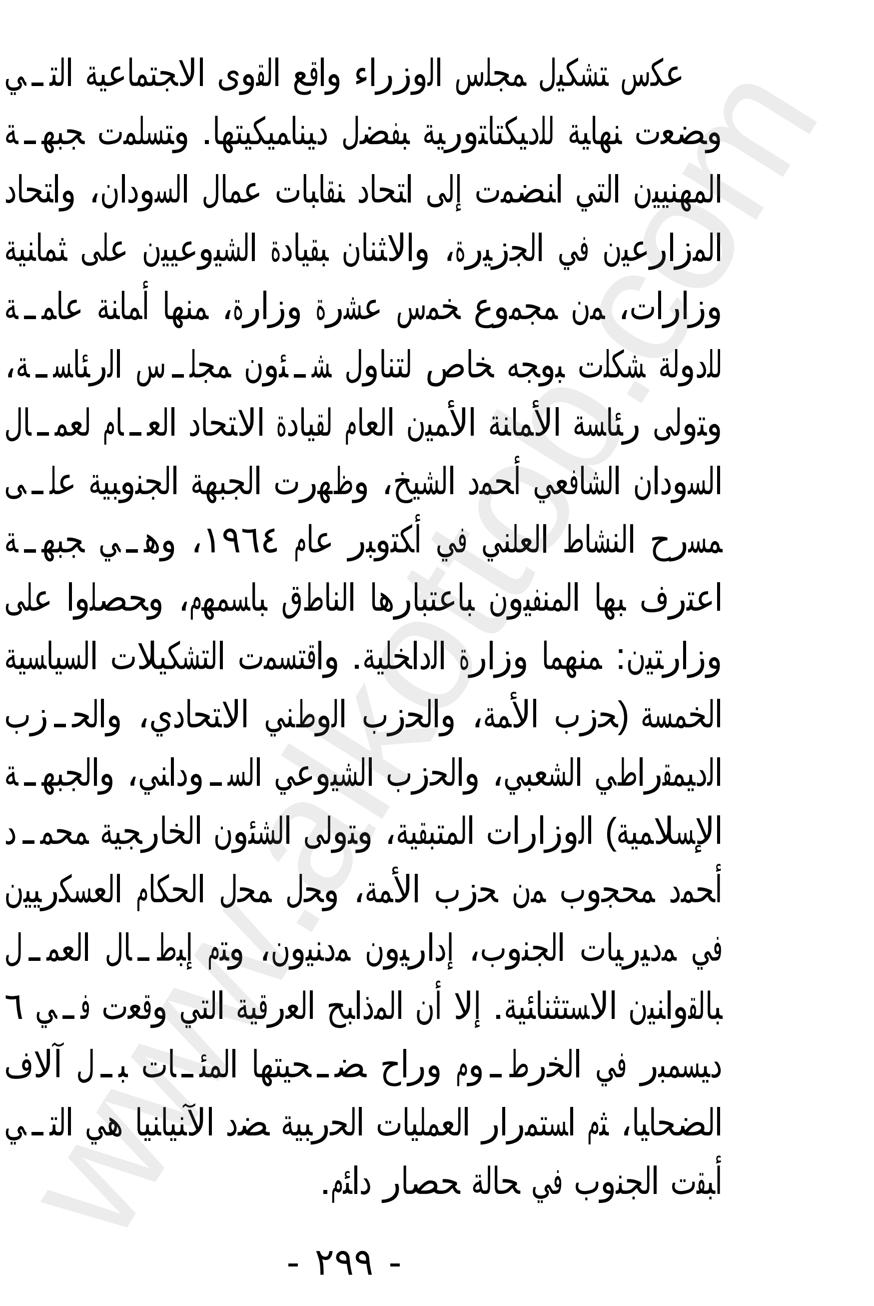


حكومة دستورية، وطالبوا بوضع نهاية لنظام الحكم العسكري، وفتح باب التحقيق في الممارسات الوحشية التي ارتكبتها أجهزة الشرطة، وتكونت في نفس الوقت جبهة وطنية موحدة من الأحزاب، ووضعت ميثاقًا لمناقشته مع السلطة، وأملت الخطوات الواجب اتباعها، وأخليت منذ يوم ٢٥ أكتوبر مكاتب الوزارات والمؤسسات التابعة للدولة من العاملين، كما توقفت حركة النقل بالسكة الحديدية، وحركة النقل العام، وأغلقت المتاجر رغم إعلان تشكيل المحاكم العسكرية، وصدور القرار بتطبيق المادة الرابعة من قانون الأمن التي تنص على توقيع عقوبة الإعدام على المخالفين، وسارت في الشوارع مظاهرات النساء وهي تهتف بالشعارات المناهضة للعسكرة. وعجزت قوات الشرطة في يوم ٢٦ أكتوبر عن وقف مسيرات المتظاهرين الضخمة التي جاءت من كل صوب، واختفى أفراد هذه القوات بمجرد وقوع اشتباكات، ووصلت الأنباء بعد ظهر ذلك اليوم مفادها أن مزارعين في الجزيرة قد انضموا إلى حركة الإضراب وهم في طريقهم إلى العاصمة.

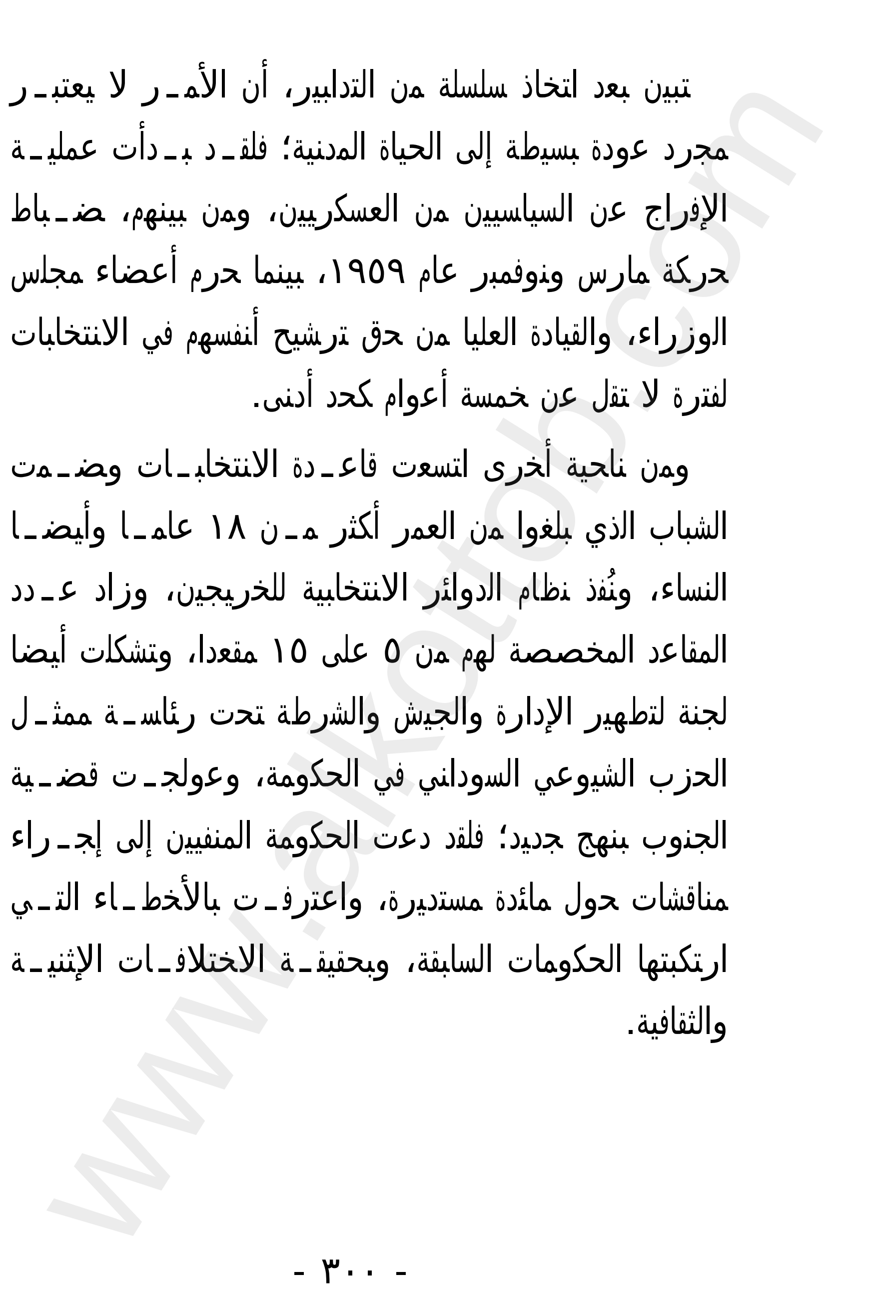
وكان العصيان منظما تنظيما جيدا؛ مما سهل فتح أبـواب السجون، وحرر المعتقلين السياسيين، وجذبت جماهير الأقاليم إلى الاشتراك في الحركة، وسلم الحاكم العسكري فـي "واد مدني" سلطته إلى الجهات القضائية، وانسحبت في عطبـرة القوات المسلحة إلى داخل الثكنات (القشـلاقات)، وقـررت الجماهير في كسلا إرسال قطار يحمل المواطنين من أجـل مساعدة العاصمة. وطالبت في مساء ذلك اليوم مجموعة من الضباط الشباب من الجبهة الوطنية الموحدة، بعد أن أعلنـوا رفض إطلاق النار على المواطنين، بحـل القيـادة العليـا، وقاموا بحصار القصر الرئاسي بالمصـفحات؛ حيـث كـان يجتمع فيه مجلس الوزراء بصفة دائمة، وفي الثامنة والنصف مساء.. أعلن رئيس الدولة حل جهازين، وطلب وضع نهاية للإضراب كشرط مسبق لإجراء مشاورات مـع التشـكيلات السياسية؛ بهدف تشكيل حكومة انتقالية، ورفضـت الجبهـة الوطنية الموحدة هذا الطلب. وفـي يـوم ٢٧ و٢٨ أكتـوبر وعلى إثر النداء الذي وجهته الجبهة قام عشرات الآلاف من المتظاهرين بمسيرة، يعربون فيها عن تأييدهم لقرار الجبهة، وأطلق الرصاص مرة أخرى وسقط القتلى، والجرحى، ولكن

انتشر الإضراب، وبلغ القطاعات التي كانت لا تزال مترددة في الاشتراك، وتوقفت الإذاعة عن العمـل، كمـا توقفـت التاكسيات، وقرر المزارعون في الجزيرة تعليـق الأعمـال الزراعية حتى إجـراء المفاوضـات، وأعلنـت الحكومـة الانتقالية، وجميع أعضائها من المدنيين في ٣٠ أكتوبر نهاية الإضراب العام.

ولم يمثل الميثاق الذي نوقش مع ممثلي الجيش برنامجـا للعمل، ولكنه اقتصر على تسع نقاط تضع نهاية لنظام الحكم العسكري، والعمل على تشكيل مجلس وزراء انتقالي يعهـد إليه أساسا بإعداد الأرضية اللازمة لتكوين جمعية تأسيسـية منتخبة، تتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية. وكـان ينبغـي - حتى تصبح هذه القرارات سارية المفعول - أن تحصل على موافقة ثلثي الأعضاء. وكان رئيس الوزراء "سـير الخـتم الخليفة" مستقلاً، ويعمل موظفًا في وزارة التعلـيم الـوطني، وليس له ماضٍ سياسي كبير، وأمضى خمسة عشر عاما في الجنوب، وخسر الفريق عبود منصب رئاسة الدولة بعد ذلك بقليل، وأعيد العمل بنظام (المجلس الرئاسي المكـون مـن خمسة أعضاء) إلى جانب (مجلس الدفاع الوطني) المكـون من ستة أعضاء مكلفين بشئون الجيش.

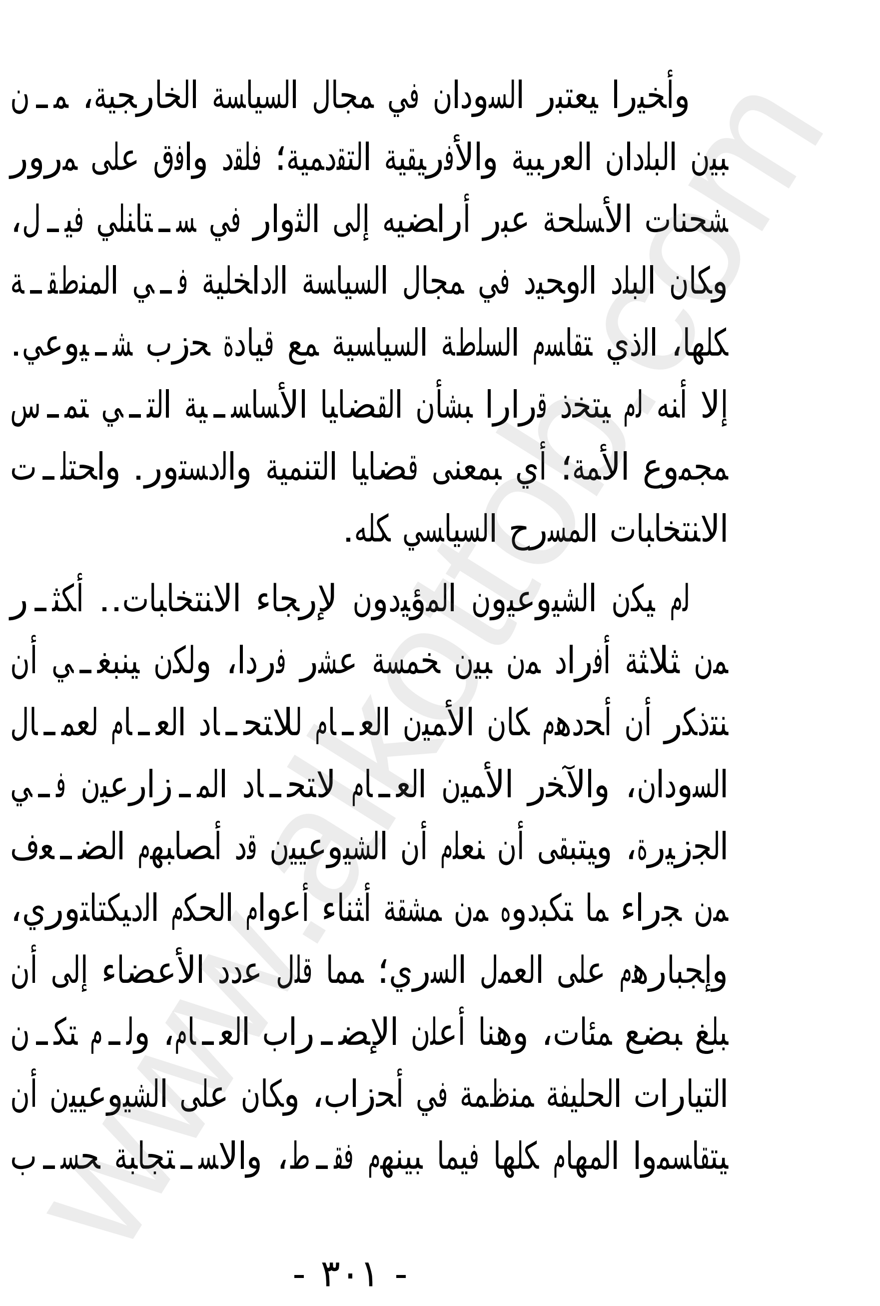


عكس تشكيل مجلس الوزراء واقع القوى الاجتماعية التي وضعت نهاية للديكتاتورية بفضل ديناميكيتها. وتسلمت جبهة المهنيين التي انضمت إلى اتحاد نقابات عمال السودان، واتحاد المزارعين في الجزيرة، والاثنان بقيادة الشيوعيين على ثمانية وزارات، من مجموع خمس عشرة وزارة، منها أمانة عامة للدولة شكلت بوجه خاص لتناول شئون مجلس الرئاسة، وتولى رئاسة الأمانة الأمين العام لقيادة الاتحاد العام لعمال السودان الشافعي أحمد الشيخ، وظهرت الجبهة الجنوبية على مسرح النشاط العلني في أكتوبر عام ١٩٦٤، وهي جبهة اعترف بها المنفيون باعتبارها الناطق باسمهم، وحصلوا على وزارتين: منهما وزارة الداخلية. واقتسمت التشكيلات السياسية الخمسة (حزب الأمة، والحزب الوطني الاتحادي، والحزب الديمقراطي الشعبي، والحزب الشيوعي السوداني، والجبهة الإسلامية) الوزارات المتبقية، وتولى الشئون الخارجية محمد أحمد محجوب من حزب الأمة، وحل محل الحكام العسكريين في مديريات الجنوب، إداريون مدنيون، وتم إبطال العمل بالقوانين الاستثنائية. إلا أن المذابح العرقية التي وقعت في ٦ ديسمبر في الخرطوم وراح ضحيتها المئات بل آلاف الضحايا، ثم استمرار العمليات الحربية ضد الآنيانيا هي التي أبقت الجنوب في حالة حصار دائم.



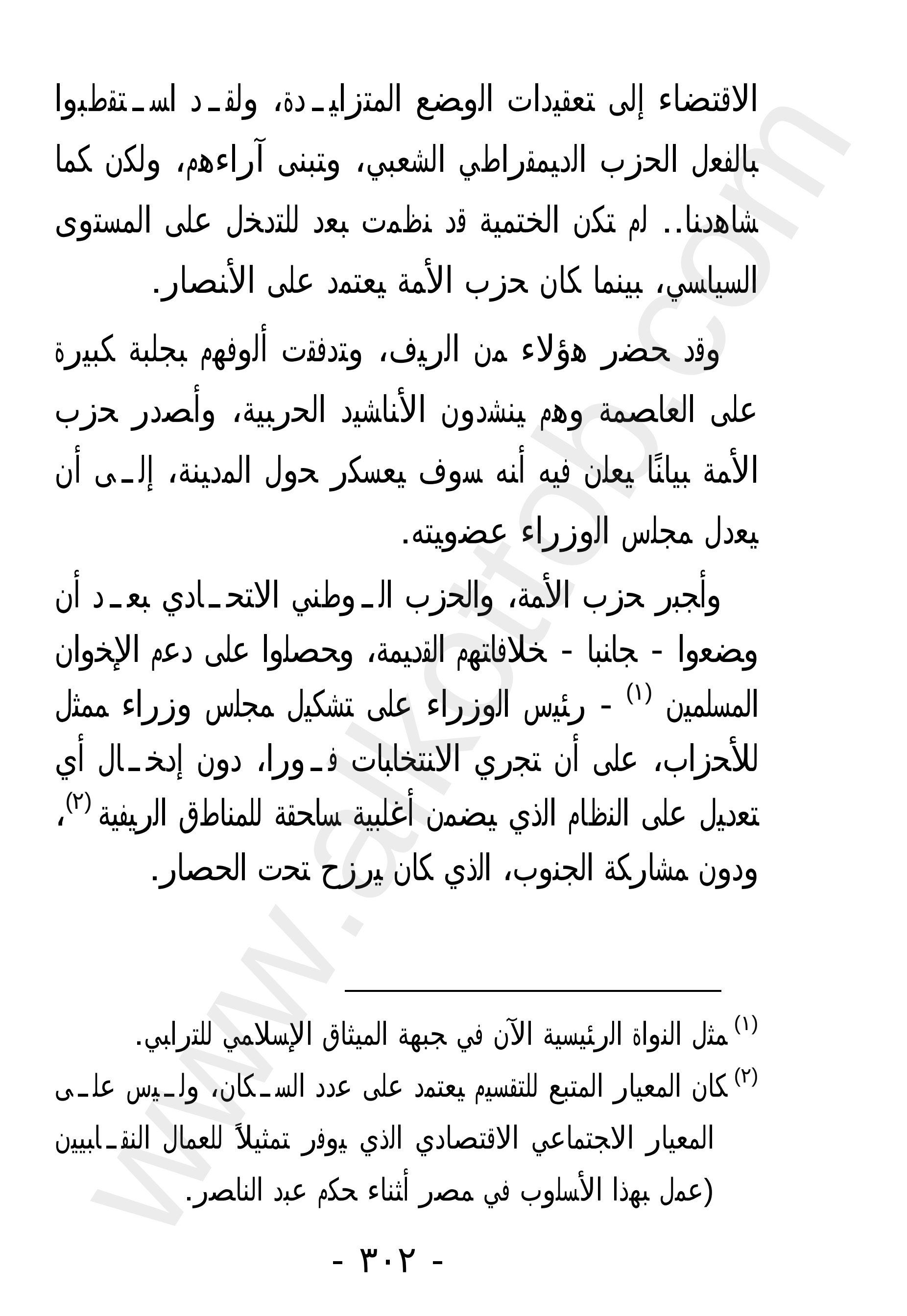
تبين بعد اتخاذ سلسلة من التدابير، أن الأمـر لا يعتبـر مجرد عودة بسيطة إلى الحياة المدنية؛ فلقـد بـدأت عمليـة الإفراج عن السياسيين من العسكريين، ومن بينهم، ضـباط حركة مارس ونوفمبر عام ١٩٥٩، بينما حرم أعضاء مجلس الوزراء، والقيادة العليا من حق ترشيح أنفسهم في الانتخابات لفترة لا تقل عن خمسة أعوام كحد أدنى.

ومن ناحية أخرى اتسعت قاعـدة الانتخابـات وضـمت الشباب الذي بلغوا من العمر أكثر مـن ١٨ عامـا وأيضـا النساء، ونُفذ نظام الدوائر الانتخابية للخريجين، وزاد عـدد المقاعد المخصصة لهم من ٥ على ١٥ مقعدا، وتشكلت أيضا لجنة لتطهير الإدارة والجيش والشرطة تحت رئاسـة ممثـل الحزب الشيوعي السوداني في الحكومة، وعولجـت قضـية الجنوب بنهج جديد؛ فلقد دعت الحكومة المنفيين إلى إجـراء مناقشات حول مائدة مستديرة، واعترفـت بالأخطـاء التـي ارتكبتها الحكومات السابقة، وبحقيقـة الاختلافـات الإثنيـة والثقافية.



وأخيرا يعتبر السودان في مجال السياسة الخارجية، من بين البلدان العربية والأفريقية التقدمية؛ فلقد وافق على مرور شحنات الأسلحة عبر أراضيه إلى الثوار في ستانلي فيل، وكان البلد الوحيد في مجال السياسة الداخلية في المنطقة كلها، الذي تقاسم السلطة السياسية مع قيادة حزب شيوعي. إلا أنه لم يتخذ قرارا بشأن القضايا الأساسية التي تمس مجموع الأمة؛ أي بمعنى قضايا التنمية والدستور. واحتلت الانتخابات المسرح السياسي كله.

لم يكن الشيوعيون المؤيدون لإرجاء الانتخابات.. أكثر من ثلاثة أفراد من بين خمسة عشر فردا، ولكن ينبغي أن نتذكر أن أحدهم كان الأمين العام للاتحاد العام لعمال السودان، والآخر الأمين العام لاتحاد المزارعين في الجزيرة، ويتبقى أن نعلم أن الشيوعيين قد أصابهم الضعف من جراء ما تكبدوه من مشقة أثناء أعوام الحكم الديكتاتوري، وإجبارهم على العمل السري؛ مما قلل عدد الأعضاء إلى أن بلغ بضع مئات، وهنا أعلن الإضراب العام، ولم تكن التيارات الحليفة منظمة في أحزاب، وكان على الشيوعيين أن يتقاسموا المهام كلها فيما بينهم فقط، والاستجابة حسب



الاقتضاء إلى تعقيدات الوضع المتزايـدة، ولقـد اسـتقطبوا بالفعل الحزب الديمقراطي الشعبي، وتبنى آراءهم، ولكن كما شاهدنا.. لم تكن الختمية قد نظمت بعد للتدخل على المستوى السياسي، بينما كان حزب الأمة يعتمد على الأنصار.

وقد حضر هؤلاء من الريف، وتدفقت ألوفهم بجلبة كبيرة على العاصمة وهم ينشدون الأناشيد الحربية، وأصدر حزب الأمة بيانًا يعلن فيه أنه سوف يعسكر حول المدينة، إلـى أن يعدل مجلس الوزراء عضويته.

وأجبر حزب الأمة، والحزب الـوطني الاتحـادي بعـد أن وضعوا - جانبا - خلافاتهم القديمة، وحصلوا على دعم الإخوان المسلمين [1] - رئيس الوزراء على تشكيل مجلس وزراء ممثل للأحزاب، على أن تجري الانتخابات فـورا، دون إدخـال أي تعديل على النظام الذي يضمن أغلبية ساحقة للمناطق الريفية [2]، ودون مشاركة الجنوب، الذي كان يرزح تحت الحصار.

---

[1] مثل النواة الرئيسية الآن في جبهة الميثاق الإسلامي للترابي.

[2] كان المعيار المتبع للتقسيم يعتمد على عدد السـكان، ولـيس علـى المعيار الاجتماعي الاقتصادي الذي يوفر تمثيلاً للعمال النقـابيين (عمل بهذا الأسلوب في مصر أثناء حكم عبد الناصر.

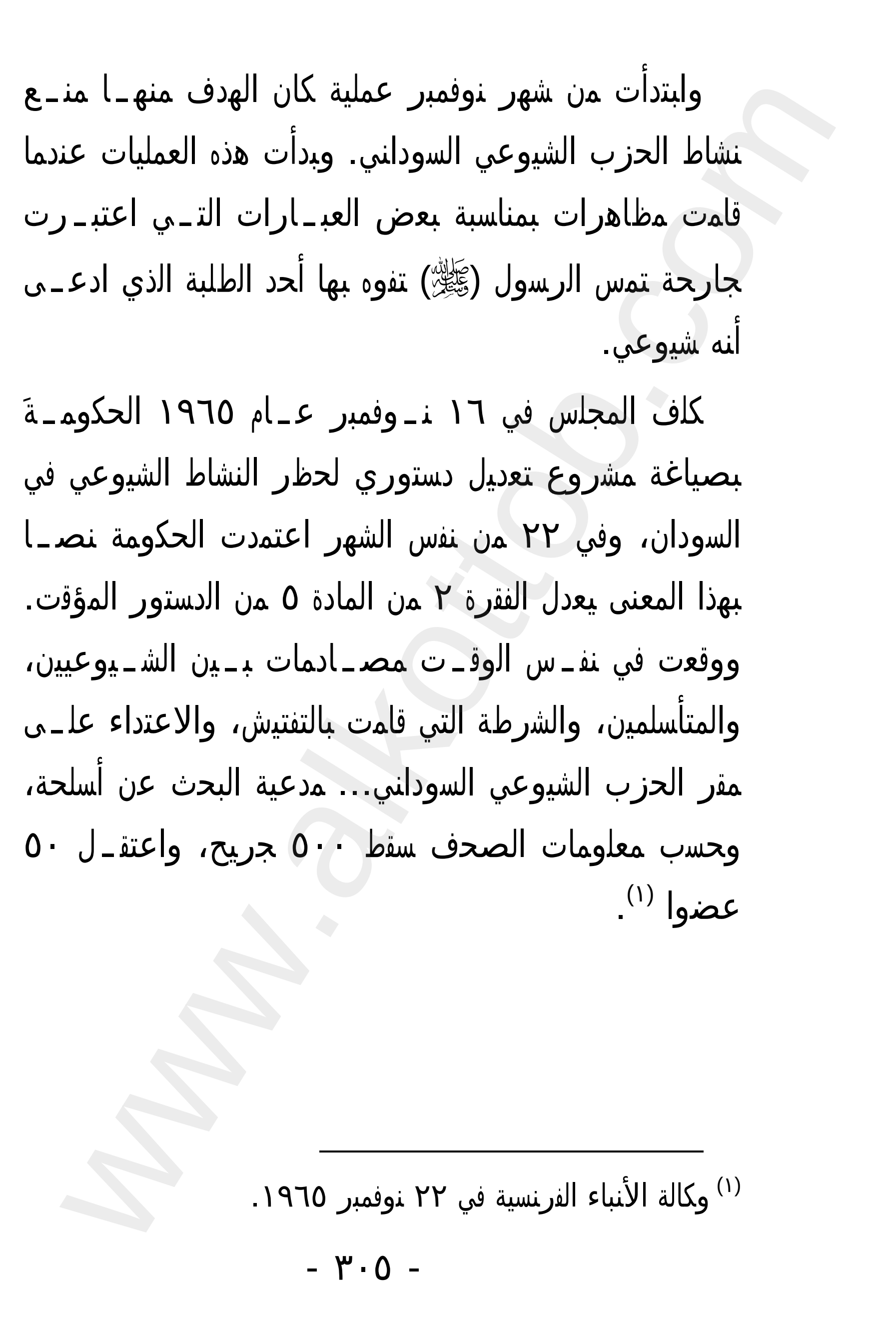
١/ ٢ حكومة حزب الأمة:

تولى إسماعيل الأزهري رئاسة مجلس السيادة عام ١٩٦٥ حتى ١٩٦٩ على أساس تحالف بين حزب الأمـة، والحـزب الوطني الاتحادي، وكانت رئاسة مجلس الوزراء، وهو الجهاز القيادي في البرلمان السوداني، يعود بصفة دائمة إلى حـزب الأمة، باستثناء فترة قصيرة عندما عاد هـذا المنصـب إلـى الجناح المحافظ في الحزب الذي مثله محمد أحمد محجـوب، والهادي المهدي إمام الأنصار. ومن المؤشرات الدالـة علـى حدوث تطور بالمقارنة بما كان قائما قبل أكتوبر عام ١٩٦٤، استند الائتلاف التقليدي ولأول مرة إلى برنامج تناول عددا من القضايا المتصلة بالسياسة الداخلية منها (الصراع في الجنوب، وقضايا التنمية الاقتصادية)، وبالسياسية الخارجية أيضا التـي تتسق من حيث المبدأ مع المواثيق الدولية والإقليمية الكبـرى؛ (مثل ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وجامعة الـدول العربيـة، ومنظمة الوحدة الأفريقية). إلا أن الصياغة أصابها لبس شديد، ولم يطبق هذا البرنامج، ولم يقدم - مـن ناحيـة أخـرى - أعضاء المجموعـة العسـكرية للمحاكمـة، ومنـع نشـاط الشيوعيين، كما كانت الحال في العصر الكولونيالي، مع فارق واحد؛ وهو عدم حظر نشاط الحزب الإسلامي.

كانت انتخابات أبريل ١٩٦٥ في صالح الحزب الشيوعي السوداني: ٧٧ ألف صـوت مقابـل ٥ آلاف صـوت عـام ١٩٥٨، وسجل الحزب الوطني الوحـدوي فـي الخرطـوم انخفاضا في نتيجة الاستفتاء بنسـبة (٤٢,٥ % فـي مقابـل ٦٤,٦ % عام ١٩٥٨)، أما الشيوعيون فلقد حصـلوا علـى نسبة (٢٦,٥ % مقابـل ١٦,١ % عـام ١٩٥٨). وحقـق الحزب الشيوعي السوداني في ٥٤ دائرة انتخابية قام بترشيح نفسه فيها، أو أيـد فيهـا مرشـحين نسـبة ١٧,٣ % مـن الأصوات. وحصل الشيوعيون في النهاية على ١١ مقعدا من بين ١٥ مقعدا مخصصا للخريجين، وتقدم ثلاثة منهم للترشيح باسم اتحادات مختلفة، ومنهم فاطمة أحمد إبراهيم [١]، وهـي أول امرأة تنتخب في السـودان، ولكـن القيـادة المركزيـة العمالية، واتحاد مزارعي الجزيرة، لم ينجحا في أية دائـرة انتخابية، وقاطع الحزب الديمقراطي الشعبي الانتخابات.

---

[١] من قيادي الاتحاد النسائي السوداني، وزوجة الأمين العام للاتحـاد العام لعمال السودان.



وابتدأت من شهر نوفمبر عملية كان الهدف منهـا منـع نشاط الحزب الشيوعي السوداني. وبدأت هذه العمليات عندما قامت مظاهرات بمناسبة بعض العبـارات التـي اعتبـرت جارحة تمس الرسول (ﷺ) تفوه بها أحد الطلبة الذي ادعـى أنه شيوعي.

كلف المجلس في ١٦ نـوفمبر عـام ١٩٦٥ الحكومـةَ بصياغة مشروع تعديل دستوري لحظر النشاط الشيوعي في السودان، وفي ٢٢ من نفس الشهر اعتمدت الحكومة نصـا بهذا المعنى يعدل الفقرة ٢ من المادة ٥ من الدستور المؤقت. ووقعت في نفـس الوقـت مصـادمات بـين الشـيوعيين، والمتأسلمين، والشرطة التي قامت بالتفتيش، والاعتداء علـى مقر الحزب الشيوعي السوداني... مدعية البحث عن أسلحة، وحسب معلومات الصحف سقط ٥٠٠ جريح، واعتقـل ٥٠ عضوا [1].

---

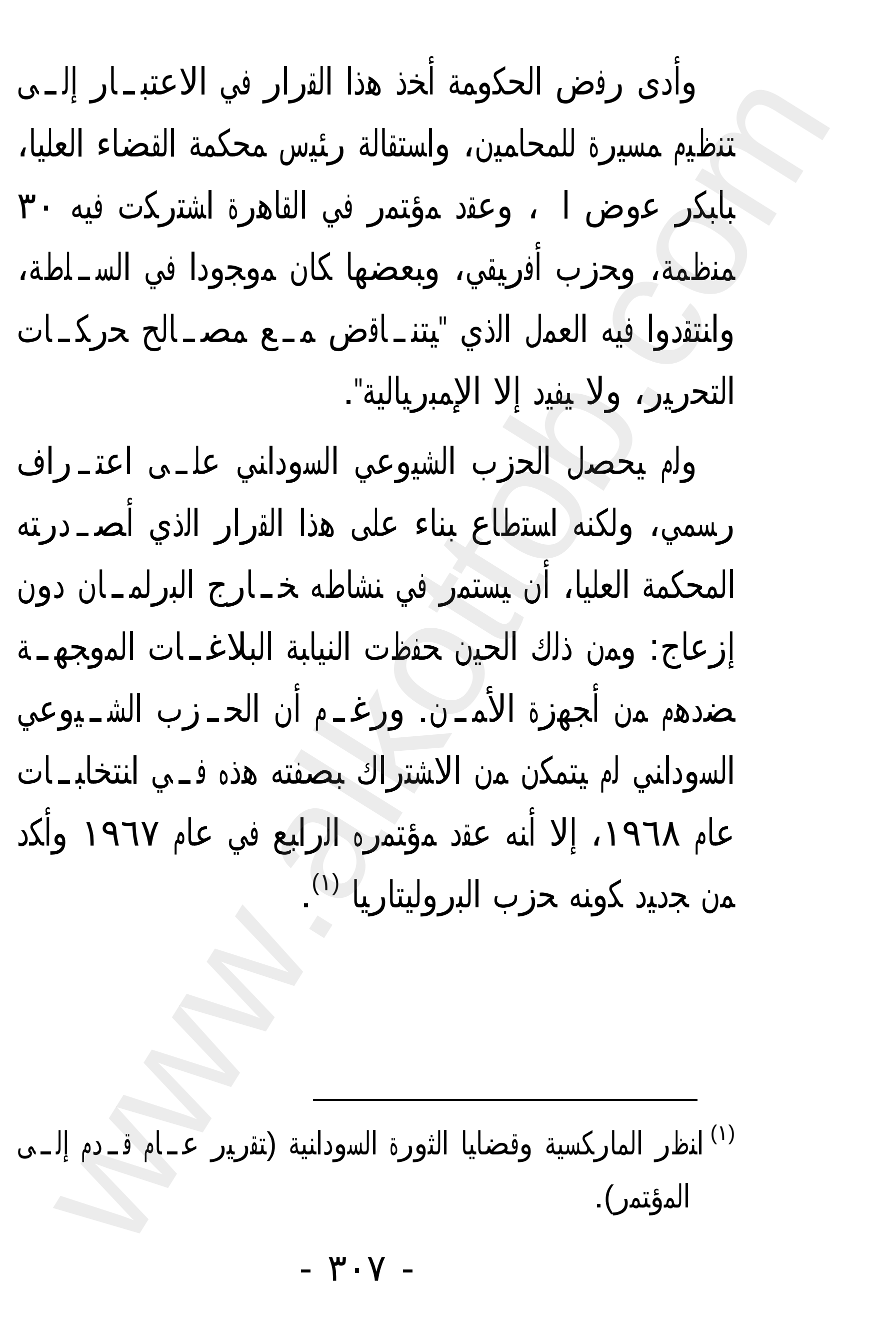
[1] وكالة الأنباء الفرنسية في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٥.

واعتمد البرلمان في ٩ ديسمبر (بأغلبية صوت واحد) [1] مشروع قانون يقضي بحل الحـزب الشـيوعي، وإغـلاق مكاتبه، ومصادرة ممتلكاته، وصدر في ١٠ ديسمبر أمرا من وزير الداخلية بتطبيق هذا القانون فورا، نجح تكتـل حـزب الأمة من تاريخ حل أول حكومة انتقالية في الفترة من فبراير إلى ديسمبر عام ١٩٦٥ مع الحزب الوطني الوحدوي - في إبعاد النقابات عن الحكومة، وطرد الشيوعيين من البرلمان.

استطاعت حكومة حزب الأمة التخلص بعد ذلك من حزب الشعب الديمقراطي، ومن حزب الختمية المـرتبط بمصـر تقليديا، وبالتالي المرتبط بالنظام الناصري الذي نجـح فـي تعبئة صفوف الشيوعيين حول فكرة الحزب الواحد. ورفـع اثنين من أعضاء الحزب الشيوعي السوداني المستبعدين من البرلمان دعوى دستورية أمام المحكمة العليـا، وتـم إلغـاء التعديل المدخل الذي يمنع نشاط الحزب الشيوعي السـوداني في ٢٢ ديسمبر عام ١٩٦٦.

---

[1] جريدة الموند، ١٠ ديسمبر ١٩٦٥.



وأدى رفض الحكومة أخذ هذا القرار في الاعتبار إلى تنظيم مسيرة للمحامين، واستقالة رئيس محكمة القضاء العليا، بابكر عوض ا ، وعقد مؤتمر في القاهرة اشتركت فيه ٣٠ منظمة، وحزب أفريقي، وبعضها كان موجودا في السلطة، وانتقدوا فيه العمل الذي "يتناقض مع مصالح حركات التحرير، ولا يفيد إلا الإمبريالية".

ولم يحصل الحزب الشيوعي السوداني على اعتراف رسمي، ولكنه استطاع بناء على هذا القرار الذي أصدرته المحكمة العليا، أن يستمر في نشاطه خارج البرلمان دون إزعاج: ومن ذلك الحين حفظت النيابة البلاغات الموجهة ضدهم من أجهزة الأمن. ورغم أن الحزب الشيوعي السوداني لم يتمكن من الاشتراك بصفته هذه في انتخابات عام ١٩٦٨، إلا أنه عقد مؤتمره الرابع في عام ١٩٦٧ وأكد من جديد كونه حزب البروليتاريا [١].

---

[١] انظر الماركسية وقضايا الثورة السودانية (تقرير عام قدم إلى المؤتمر).

اشترك الحزب الشيوعي السوداني قبل طرده من البرلمان في مؤتمر المائدة المستديرة [1] التي دعت إليه أول حكومـة انتقالية، وصدر عفو عن جميع السودانيين الذين تركوا البلاد لأسباب سياسية، وأسقطت أحكام المحكـوم علـيهم غيابيـا، والمطلوب القبض عليهم، وذلك ابتداء من يناير عام ١٩٥٥، أي قبل عصيان الفرقة الاستوائية. وأرسل كذلك اثنان مـن الوزراء أحدهما من الجنوب (إزبوني مونديري) إلى أوغندا لإبرام اتفاق مع السلطات هناك يتنـاول أوضـاع اللاجئـين السودانيين، وأيضا من أجل فتح باب المفاوضات مع قيـادة منظمة (سانو)، وكان مقرها الرئيسي في كمبالا فـي ذلـك الوقت.

---

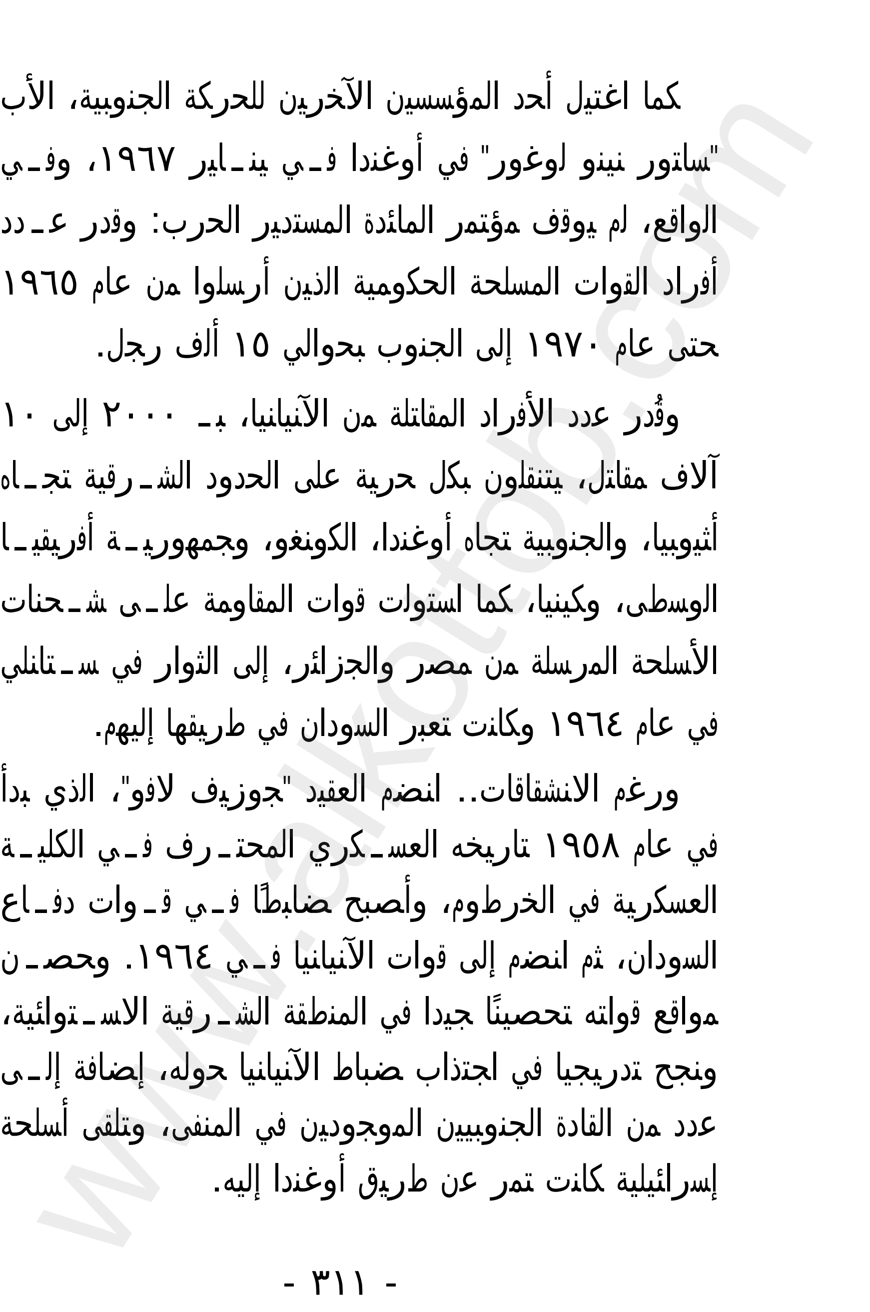
[1] انعقد هذا المؤتمر في الخرطوم من ١٦ إلـى ٢٥ مـارس ١٩٦٥، نشرت الوثائق في كتاب م. أو. بشير: جنوب السودان ـ خلفيـة الصراع، ف هرست وشركاه، لندن ١٩٦٨، المرفق مـن ١٤ ـ ١٩، صفحات ١٦٥ ـ ١٨٥، ونشر المحضر الحرفي للمناقشـات التي دارت في كتاب م. إيه. م. صالح: مؤتمر المائدة المسـتديرة والبحث عن حل دستوري لمشكلة جنـوب السـودان، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩، جامعة الخرطوم (رسالة ماجستير).

واشترك في هذا المؤتمر من بين مجمـوع ٤٥ مشـاركًا ثمانية عشر مندوبا من أحزاب الشمال، وثمانية عشرة مـن أحزاب الجنوب، و٧ جنوبيين آخرين لا يمثلون إلا أنفسـهم. وافتتح المؤتمر الذي كان مقررا افتتاحه أصلاً في ٦ فبرايـر بعد ذلك بتاريخ ١٦ مارس ١٩٦٥ في الخرطوم، وأرسـلت كل من مصر، والجزائر، وغانا، ونيجيريا، وأوغندا وتنزانيا مراقبون.

تعهد رئيس الوزراء في بيانه الافتتاحي بتطبيق القرارات الصادرة عن هذه الهيئة التي تشبه من حيث الشكل المجلـس الوطني تقريبا، وهو الشكل الذي سوف يقرر مستقبل الـبلاد في فترة غياب البرلمان. وكانت التيارات المتشددة مثل تيار (جوزيف أوتوهو، وأجري جادان) وتيار المعتدلين (وليم دنج نيال) من منظمة (سانو) قـد اقترحـت نصـوص الوثيقـة المشتركة بين سانو - والجبهة في الجنوب وطالبت بـإجراء استفتاء في الجنوب؛ بغرض إنشاء اتحاد لتحقيـق الوحـدة، أو لاتخاذ قرار بالانفصال، وتراوحت محتويـات مـداخلات ممثلي أحزاب الشمال بين الـدفاع عـن القوميـة العربيـة الإسلامية الشوفينية التي أعـرب عنهـا حسـن الترابـي،

أو الاعتراف بالحق غير قابل للتصرف لكل فئة من السكان، في أن تنتمي إلى أقلية وطنية مستقلة، وهذا ما أعرب عنـه عبد الخالق محجوب، وأعد أيضا مشروعا مشـتركًا يمـنح الجنوب حق ممارسة الإدارة الإقليمية التي تتمشى مع ظروفه الخاصة، وهو مشروع صالح، بـدرجات متباينـة لجهـات وأقاليم أخرى حسب ظروف كل منها. وكان ذلك حدثًا فريدا؛ أي مجرد الجلوس حول مائدة للتحـاور، وفـي العاصـمة السودانية، ولكن لم يتمخض عن ذلك كله أي قرار دستوري جوهري، ولا حتى مجرد قطيعة.

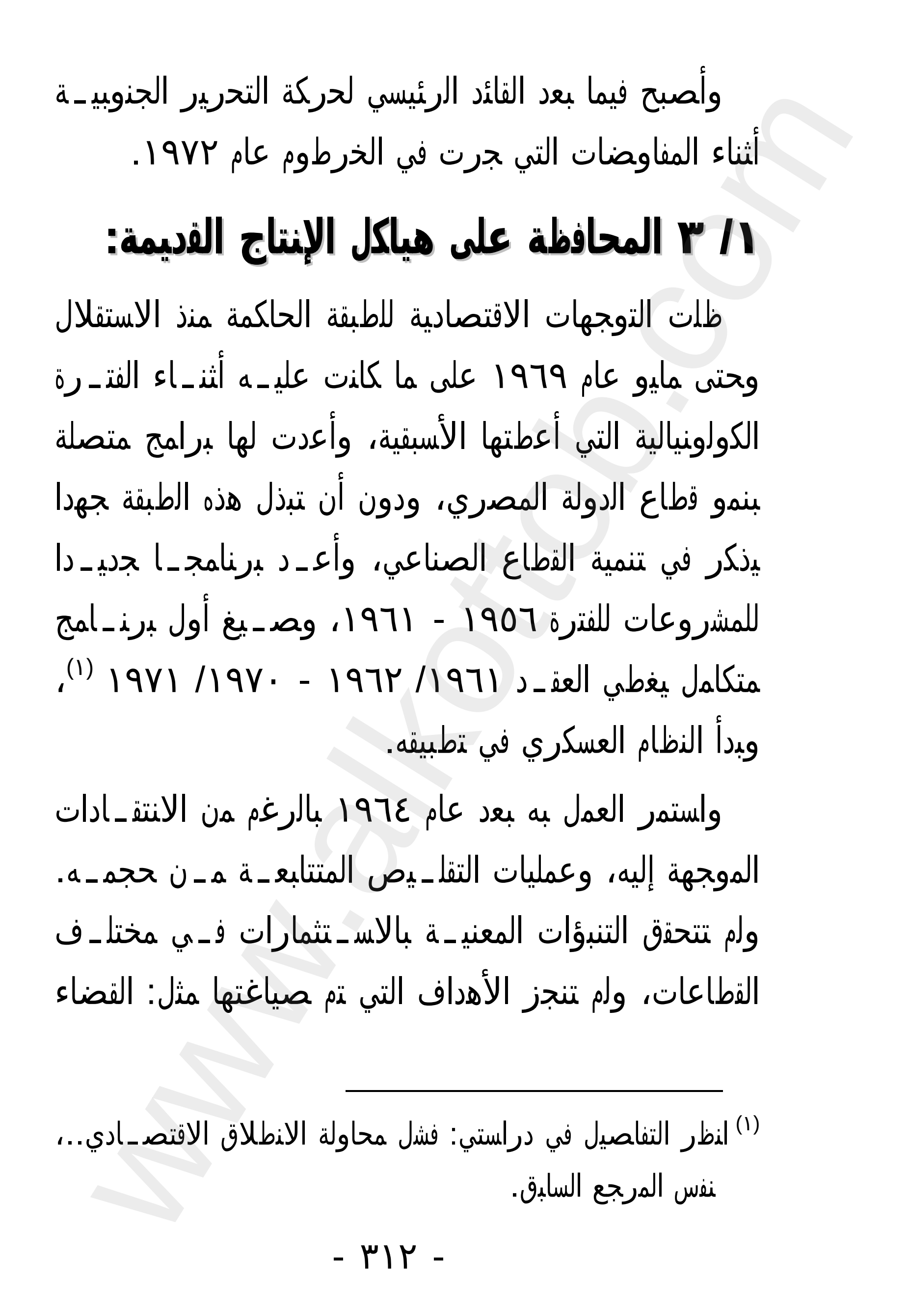
كُلف فريقان بإنجاز بقية الأعمال، وسجل فريـق النقـاط المقترحة التي تمت الموافقة عليها، وكلف الفريـق الآخـر بتقديم مقترحات أخرى لتطويرها، ولم يتعـد ذلـك مرحلـة المشروع، وانقسمت الحركة الجنوبية إلى منظمـات عديـدة متنافسة، كل واحدة منها تشكل (حكومة في المنفـى) ولكـن بأسماء مختلفة. واستمرت (سانو) وجبهة الجنوب في نشاطها في الخرطوم؛ باعتبارها تشـكيلات متميـزة عـن بعضـها البعض، وانقسم (سانو) إلى تيارين؛ أحدهما بقيـادة "ألفريـد وول"، والآخر بقيادة "وليم دنج نيال" الذي اغتيل فـي مـايو عام ١٩٦٨ أثناء زيارة تفقدية في الجنوب.



كما اغتيل أحد المؤسسين الآخرين للحركة الجنوبية، الأب "ساتور نينو لوغور" في أوغندا في يناير ١٩٦٧، وفي الواقع، لم يوقف مؤتمر المائدة المستدير الحرب: وقدر عدد أفراد القوات المسلحة الحكومية الذين أرسلوا من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٠ إلى الجنوب بحوالي ١٥ ألف رجل.

وقُدر عدد الأفراد المقاتلة من الآنيانيا، بـ ٢٠٠٠ إلى ١٠ آلاف مقاتل، يتنقلون بكل حرية على الحدود الشرقية تجاه أثيوبيا، والجنوبية تجاه أوغندا، الكونغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكينيا، كما استولت قوات المقاومة على شحنات الأسلحة المرسلة من مصر والجزائر، إلى الثوار في ستانلي في عام ١٩٦٤ وكانت تعبر السودان في طريقها إليهم.

ورغم الانشقاقات.. انضم العقيد "جوزيف لافو"، الذي بدأ في عام ١٩٥٨ تاريخه العسكري المحترف في الكلية العسكرية في الخرطوم، وأصبح ضابطًا في قوات دفاع السودان، ثم انضم إلى قوات الآنيانيا في ١٩٦٤. وحصن مواقع قواته تحصينًا جيدا في المنطقة الشرقية الاستوائية، ونجح تدريجيا في اجتذاب ضباط الآنيانيا حوله، إضافة إلى عدد من القادة الجنوبيين الموجودين في المنفى، وتلقى أسلحة إسرائيلية كانت تمر عن طريق أوغندا إليه.



وأصبح فيما بعد القائد الرئيسي لحركة التحرير الجنوبيـة أثناء المفاوضات التي جرت في الخرطوم عام ١٩٧٢.

١/ ٣ المحافظة على هياكل الإنتاج القديمة:

ظلت التوجهات الاقتصادية للطبقة الحاكمة منذ الاستقلال وحتى مايو عام ١٩٦٩ على ما كانت عليـه أثنـاء الفتـرة الكولونيالية التي أعطتها الأسبقية، وأعدت لها برامج متصلة بنمو قطاع الدولة المصري، ودون أن تبذل هذه الطبقة جهدا يذكر في تنمية القطاع الصناعي، وأعـد برنامجـا جديـدا للمشروعات للفترة ١٩٥٦ - ١٩٦١، وصـيغ أول برنـامج متكامل يغطي العقـد ١٩٦١/ ١٩٦٢ - ١٩٧٠/ ١٩٧١ [١]، وبدأ النظام العسكري في تطبيقه.

واستمر العمل به بعد عام ١٩٦٤ بالرغم من الانتقـادات الموجهة إليه، وعمليات التقلـيص المتتابعـة مـن حجمـه. ولم تتحقق التنبؤات المعنيـة بالاسـتثمارات فـي مختلـف القطاعات، ولم تنجز الأهداف التي تم صياغتها مثل: القضاء

---

[١] انظر التفاصيل في دراستي: فشل محاولة الانطلاق الاقتصـادي..، نفس المرجع السابق.

على مستويات التباين بين الأقاليم، ورفع مستوى معيشة السكان، وتوليد عملية تنموية تؤدي إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي. وبعبارة أخرى، تعديل هياكل الإنتاج الموروثة من العصر الكولونيالي.

وبينت على العكس عند تطبيق النظرية الاقتصادية المعروفة باسم "قطب النمو" التنبؤات المتعلقة بتوزيع الاستثمارات، وجود إرادة للمحافظة منذ البداية على هياكل الإنتاج الموروثة؛ ففي القطاع الأولي وسع البرنامج من نطاق المثلث المروي بالحياض في الجزيرة، وفي اتجاه الجنوب الغربي (امتدادا لمناقيل)، وفي اتجاه الشرق (خشم القربة [1]) وفي اتجاه الجنوب الشرقي (الروصيرص)، وكان ذلك بهدف زيادة الرقعة المزروعة بالقطن طويل التيلة، دون الأخذ في الاعتبار توجهات السوق الرأسمالية العالمية. وعلى عكس ذلك كان امتداد الأراضي المزروعة بقصب السكر، ومشروع تشييد مصنعين لتكرير السكر (في الجونيد، وفي خشم القربة) يمثل استجابة لشاغل كان يهدف إلى تقليل الواردات من منتج يستهلك على نطاق محلي واسع.

---

[1] وهي المنطقة التي استوطنتها الأسر المهاجرة من وادي حلفا التي أغرقت مياه السد العالي في مصر أراضيها.

ودون مبالغة، رجحت تنبؤات برنامج الاستثمارات التي استفادت من (عقد التنمية) وكانت قد أعدتها الأمـم المتحـدة للإسراع من عملية الانطلاقة الاقتصادية للـبلاد المتخلفـة، نجاح الأشغال الكبرى الجارية في قطاعي الزراعة والنقل.

كما اتسعت رقعة الأراضي المرويـة وبلغـت مسـاحتها مليون و٣٠٠ ألف فدان [١]، وتم بناء السدود والخزانات فـي الروصيرص، وعلى النيل الأزرق، وفي خشم القربة علـى نهر عطبرة، وكلها مشروعات أصبحت قيد التنفيـذ بفضـل الاتفاق الجديد لتقسيم مياه النيل المبرم في عـام ١٩٥٩ مـع مصر، والذي زاد بمقتضاه الجزء المخصص للسودان بواقع ٢٠,٥ مليار متر مكعب سنويا [٢]، ولكن لم يعد هناك وجود بعد ذلك لبرنامج أشغال كبرى إلا تلك البرامج التي تعمل فقط على زيادة الدخل من العملات الصعبة، ولا تُعنَى - في قليل أو كثير - بتحسين ظروف معيشة السـكان المقيمـين فـي

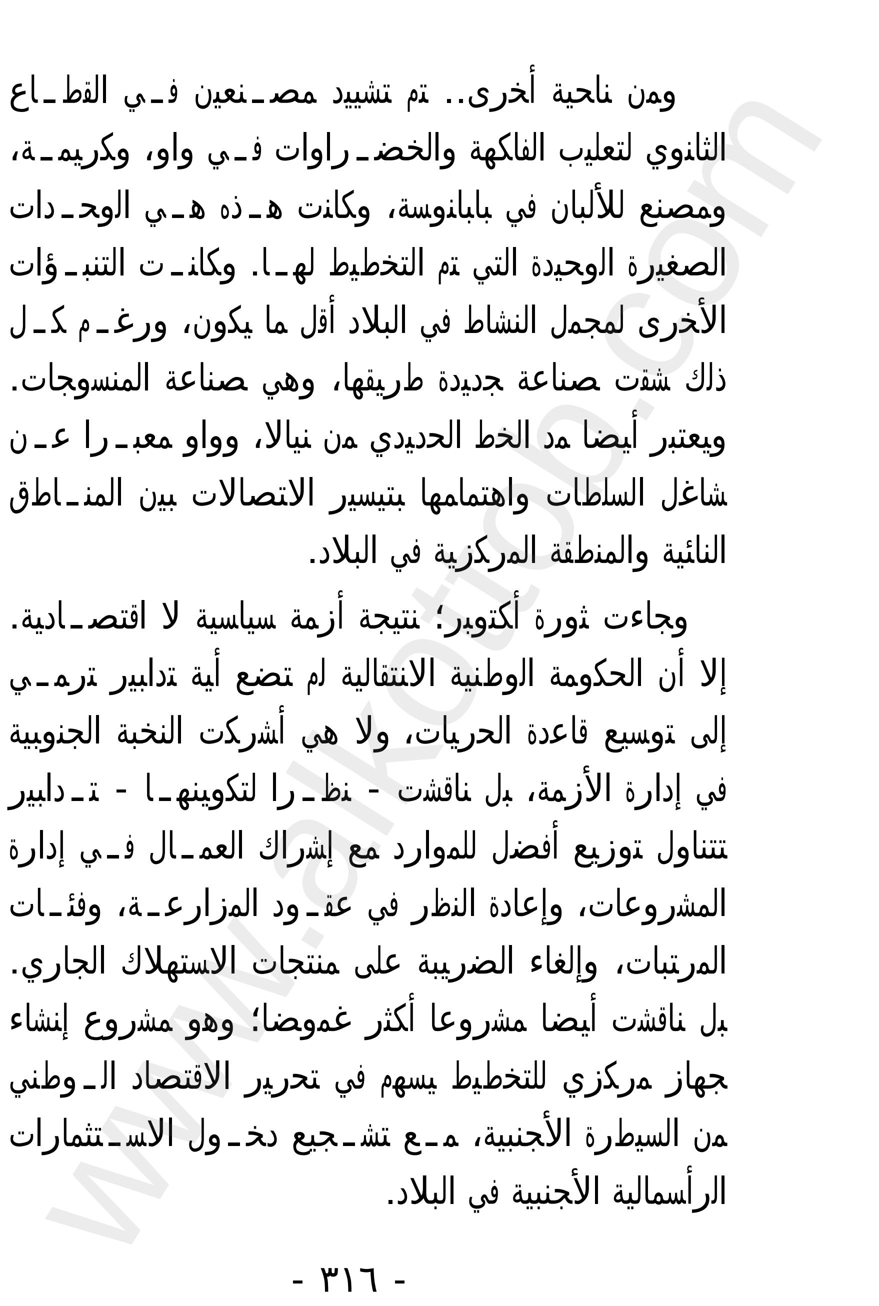
---

[١] حوالي ٨٠٠ ألف فدان للجزيرة و٥٠٠ ألف فدان لـ "خشم القربة".

[٢] أبرم الاتفاق الأول في ١٩٢٩ بـين مصـر وبريطانيـا العظمـى، واحتفظ السودان بـ ٤ مليار متر مكعب/ سنويا "إجمالي التـدفق السنوي للنهر يبلغ ٨٤ مليار متر مكعب".

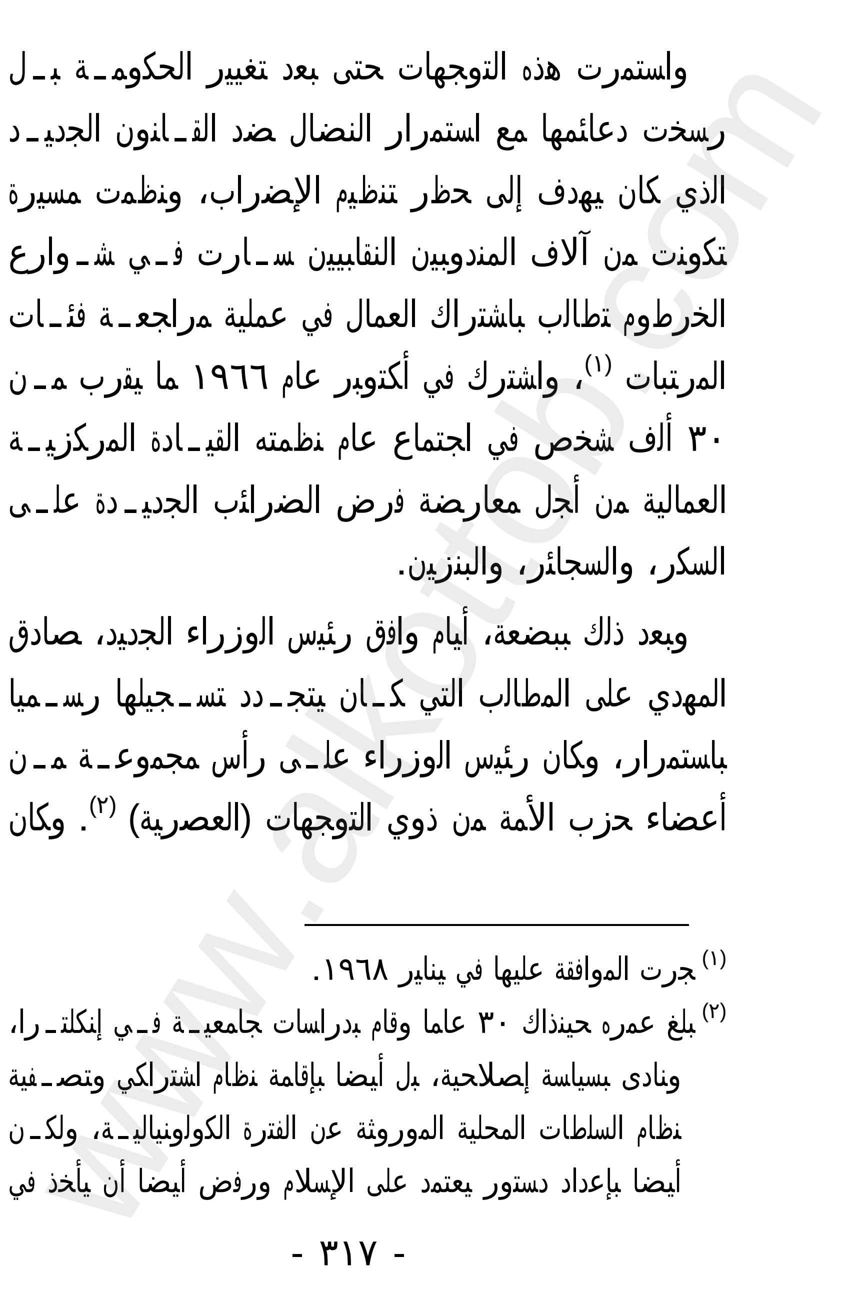
المناطق الهامشية، ولا تهتم بتحقيق أهداف الإنتاج الزراعـي الذي يعمل على توفير احتياجات الاستهلاك المحلي (باستثناء السكر)، ولا تهتم هذه البرامج بتنمية الصـناعة، ونجـد أن معدل إجمالي الإنتاج المحلي لم يرتفع إلى أكثر من نسـبة ١ إلى ٣ %، وهذه هي الظروف التي أدت إلى تقصير الحكومة في واجباتها نحو السكان من الدنكا أثناء مجاعة عام ١٩٥٩ في بحر الغزال، وأيضا أثناء الأعوام الثلاثة التي أعقبت ذلك عندما اجتاحت الفيضانات المدمرة منطقة بور، كمـا تفسـر الظروف التي أشرنا إليها سبب بلوغ الحرب الأهلية الأولـى دورتها في أعوام ١٩٦١ - ١٩٦٥، وانطلق من ذلك الوقت النضال من أجل انفصال الجنوب الذي انتشر في الاسـتوائية حتى بلغ بحر الغزال.

وبالرغم من التصريحات المتكـررة (التـي أعلنهـا جميـع القياديين منذ الاستقلال)، بشأن ضرورة العمل على إدماج سكان المناطق الهامشية، لم تعد تنبؤات الاستثمار في القطاع الأولـي تتناول أكثر من نسبة ٢ % فقط من مجال الـري بالمضـخات (الطلمبات) على مساحة تبلغ حوالي ٥٠ ألف فدان فـي منطقـة أعالي النيل (ميليت) مع إنجاز سد صغير محول للمياه من أجـل زراعة حوالي ٣٢٠ ألف فدان في دارفور (جبل مرة).



ومن ناحية أخرى.. تم تشييد مصنعين في القطاع الثانوي لتعليب الفاكهة والخضراوات في واو، وكريمة، ومصنع للألبان في بابانوسة، وكانت هذه هي الوحدات الصغيرة الوحيدة التي تم التخطيط لها. وكانت التنبؤات الأخرى لمجمل النشاط في البلاد أقل ما يكون، ورغم كل ذلك شقت صناعة جديدة طريقها، وهي صناعة المنسوجات. ويعتبر أيضا مد الخط الحديدي من نيالا، وواو معبرا عن شاغل السلطات واهتمامها بتيسير الاتصالات بين المناطق النائية والمنطقة المركزية في البلاد.

وجاءت ثورة أكتوبر؛ نتيجة أزمة سياسية لا اقتصادية. إلا أن الحكومة الوطنية الانتقالية لم تضع أية تدابير ترمي إلى توسيع قاعدة الحريات، ولا هي أشركت النخبة الجنوبية في إدارة الأزمة، بل ناقشت - نظرا لتكوينها - تدابير تتناول توزيع أفضل للموارد مع إشراك العمال في إدارة المشروعات، وإعادة النظر في عقود المزارعة، وفئات المرتبات، وإلغاء الضريبة على منتجات الاستهلاك الجاري. بل ناقشت أيضا مشروعا أكثر غموضا؛ وهو مشروع إنشاء جهاز مركزي للتخطيط يسهم في تحرير الاقتصاد الوطني من السيطرة الأجنبية، مع تشجيع دخول الاستثمارات الرأسمالية الأجنبية في البلاد.



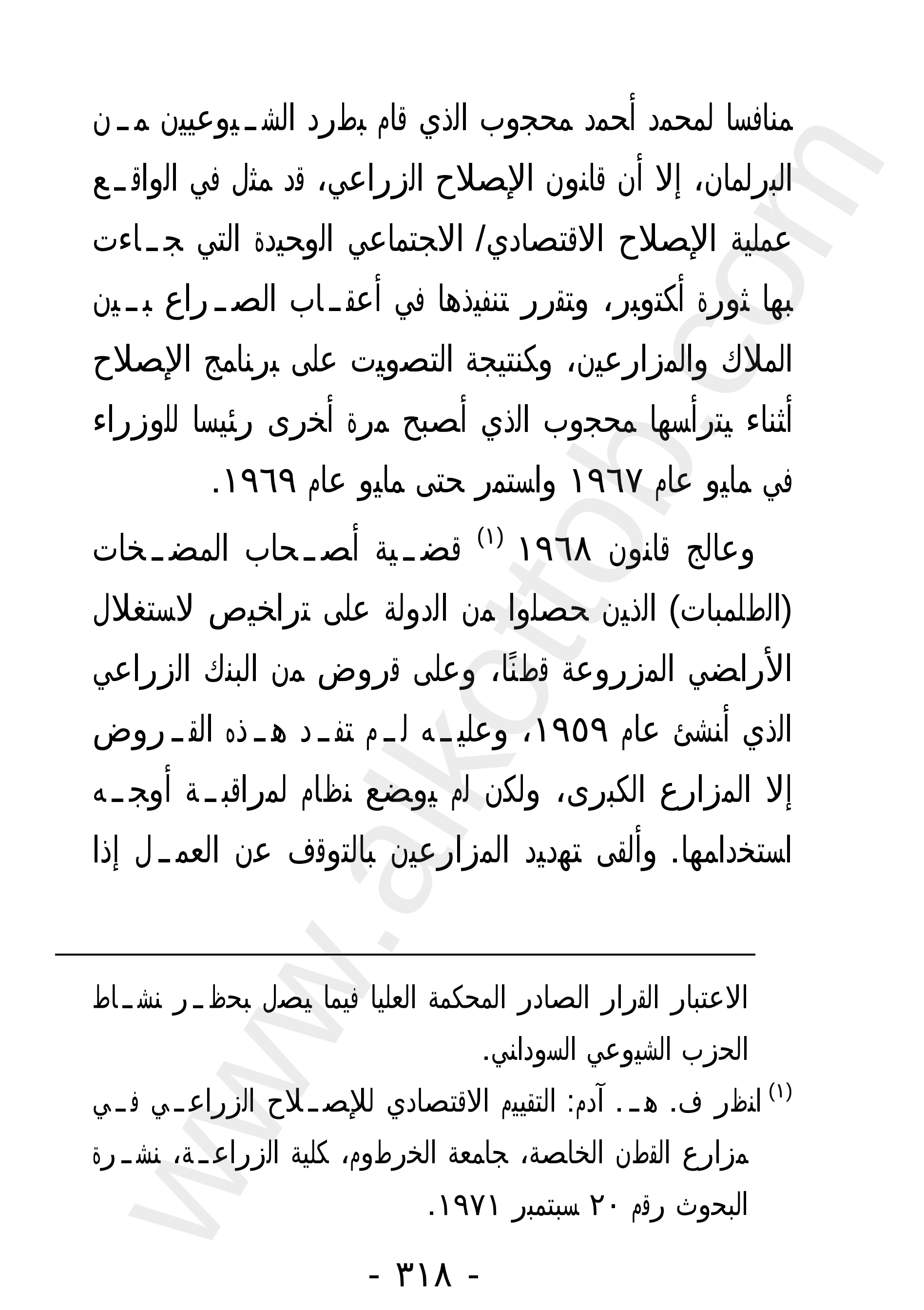
واستمرت هذه التوجهات حتى بعد تغيير الحكومة بل رسخت دعائمها مع استمرار النضال ضد القانون الجديد الذي كان يهدف إلى حظر تنظيم الإضراب، ونظمت مسيرة تكونت من آلاف المندوبين النقابيين سارت في شوارع الخرطوم تطالب باشتراك العمال في عملية مراجعة فئات المرتبات [١]، واشترك في أكتوبر عام ١٩٦٦ ما يقرب من ٣٠ ألف شخص في اجتماع عام نظمته القيادة المركزية العمالية من أجل معارضة فرض الضرائب الجديدة على السكر، والسجائر، والبنزين.

وبعد ذلك ببضعة، أيام وافق رئيس الوزراء الجديد، صادق المهدي على المطالب التي كان يتجدد تسجيلها رسميا باستمرار، وكان رئيس الوزراء على رأس مجموعة من أعضاء حزب الأمة من ذوي التوجهات (العصرية) [٢]. وكان

---

[١] جرت الموافقة عليها في يناير ١٩٦٨.

[٢] بلغ عمره حينذاك ٣٠ عاما وقام بدراسات جامعية في إنكلترا، ونادى بسياسة إصلاحية، بل أيضا بإقامة نظام اشتراكي وتصفية نظام السلطات المحلية الموروثة عن الفترة الكولونيالية، ولكن أيضا بإعداد دستور يعتمد على الإسلام ورفض أيضا أن يأخذ في



منافسا لمحمد أحمد محجوب الذي قام بطرد الشـيوعيين مـن البرلمان، إلا أن قانون الإصلاح الزراعي، قد مثل في الواقـع عملية الإصلاح الاقتصادي/ الاجتماعي الوحيدة التي جـاءت بها ثورة أكتوبر، وتقرر تنفيذها في أعقـاب الصـراع بـين الملاك والمزارعين، وكنتيجة التصويت على برنامج الإصلاح أثناء يترأسها محجوب الذي أصبح مرة أخرى رئيسا للوزراء في مايو عام ١٩٦٧ واستمر حتى مايو عام ١٩٦٩.

وعالج قانون ١٩٦٨ [(١)] قضـية أصـحاب المضـخات (الطلمبات) الذين حصلوا من الدولة على تراخيص لاستغلال الأراضي المزروعة قطنًا، وعلى قروض من البنك الزراعي الذي أنشئ عام ١٩٥٩، وعليـه لـم تفـد هـذه القـروض إلا المزارع الكبرى، ولكن لم يوضع نظام لمراقبـة أوجـه استخدامها. وألقى تهديد المزارعين بالتوقف عن العمـل إذا

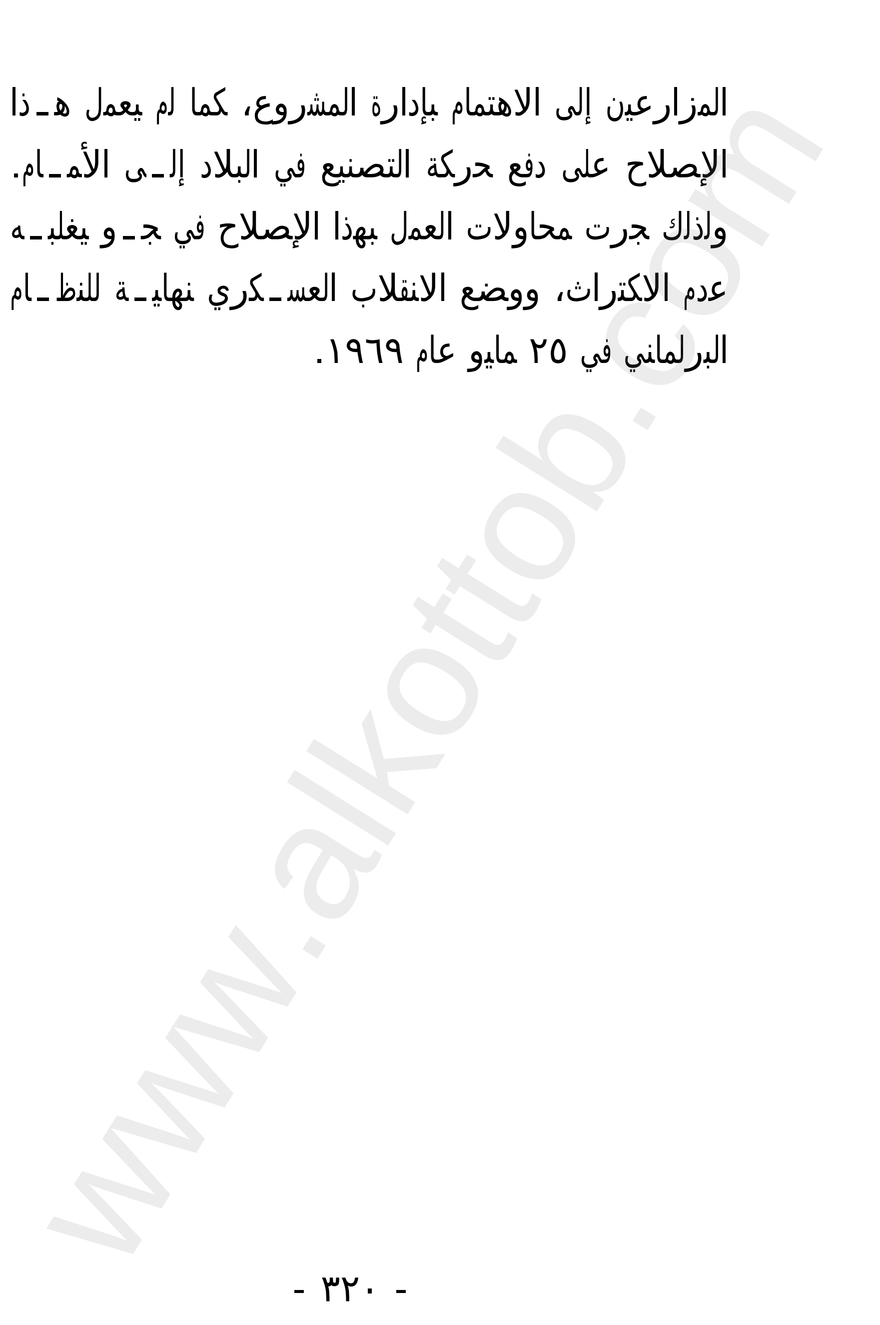
الاعتبار القرار الصادر المحكمة العليا فيما يصل بحظـر نشـاط الحزب الشيوعي السوداني.

(١) انظر ف. هـ. آدم: التقييم الاقتصادي للإصـلاح الزراعـي فـي مزارع القطن الخاصة، جامعة الخرطوم، كلية الزراعـة، نشـرة البحوث رقم ٢٠ سبتمبر ١٩٧١.

لم يجرِ تحسين لأوضاعهم الضوء على الممارسات المنفرة: وحولت القروض إلى سلف بفائدة، ووجهـت إلـى أنشـطة أخرى مدرة للربح؛ (مما أدى إلى تخفيض الغلة) واضـطر معها (أصحاب عقود المزارعة) إلى تحمل تأخيرات كبيـرة في تحصيل ما يعود إليهم، وإلى تحمل نتائج التلاعـب فـي الحسابات المشتركة، وعدت توفر الخدمات الاجتماعية بالمرة (المؤمن عليها في قطاعات الدولة).

ولم يتناول القانون مسألة التنازل عـن إدارة المـزارع المثقلة بالديون، وشكل مجلس للإصلاح الزراعي لتحقيق هذا الغرض، وإدارة المزارع المكونة من ألف فدان أو أكثر التي عوض أصحابها بدرجة كبيرة؛ فلقد تلقى أصحاب تـراخيص زراعة الأراضي - نقدا - القيمـةَ الإجماليـة لمنقـولاتهم، وأيضا نسبة ٤٥ % من قيمة منشآتهم، دون أن يؤخـذ فـي الاعتبار عدد أعوام الاستغلال أو درجة اسـتهلاك التربـة الزراعية، ودون المطالبة بإعادة استثمار المبالغ المحصـلة. وباختصار.. فإن الإصلاح لم يؤد إلى وضع برنامج جديـد لإعادة توزيع الدخول، ولا إلى وضـع تنبـؤات للنهـوض بشريحة اجتماعية جديدة، كما أنـه لـم يعمـل علـى دفـع

المزارعين إلى الاهتمام بإدارة المشروع، كما لم يعمل هـذا الإصلاح على دفع حركة التصنيع في البلاد إلـى الأمـام. ولذلك جرت محاولات العمل بهذا الإصلاح في جـو يغلبـه عدم الاكتراث، ووضع الانقلاب العسـكري نهايـة للنظـام البرلماني في ٢٥ مايو عام ١٩٦٩.



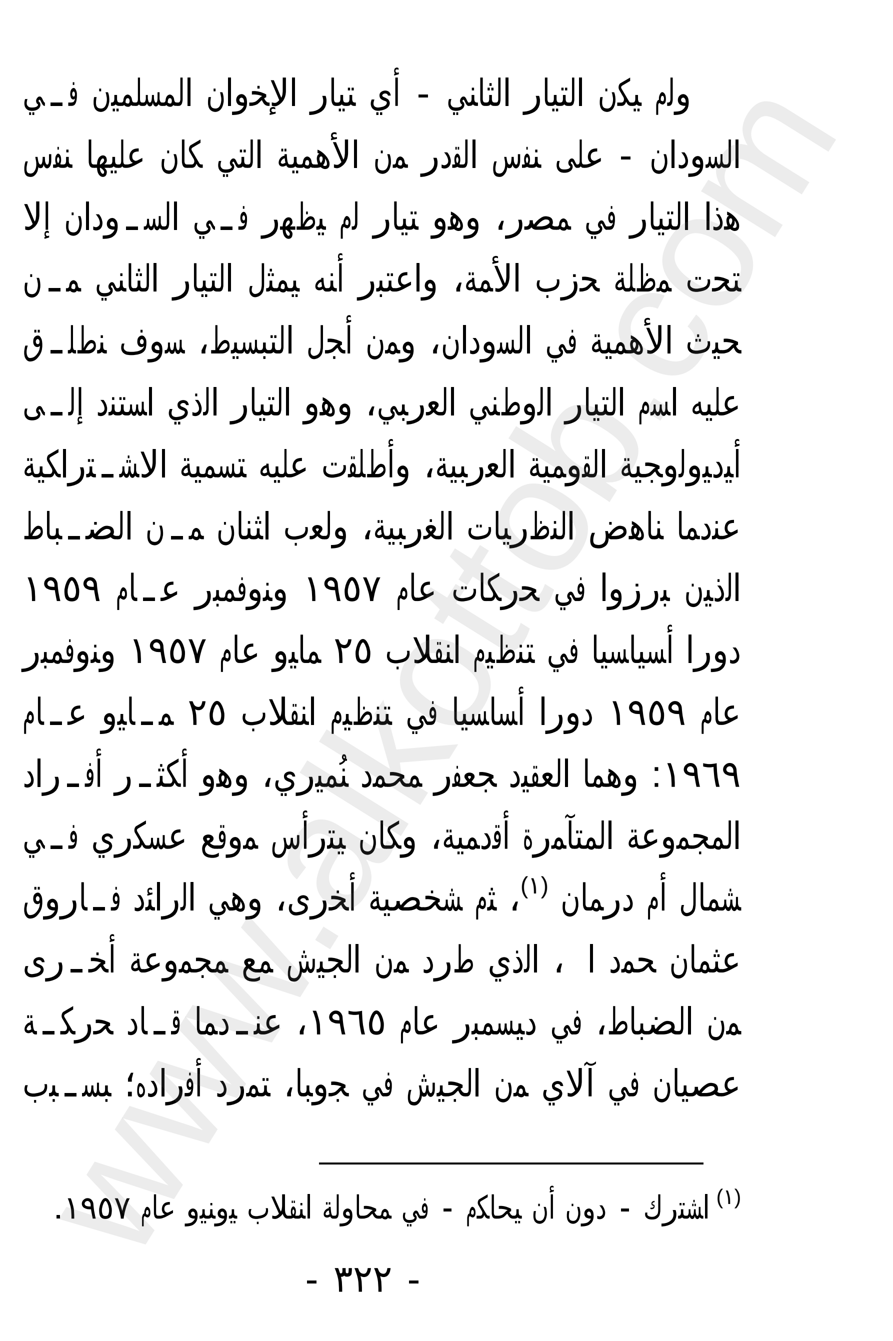
٢/ ٠ ثورات الضباط الأحرار السودانيين:

تشكلت الأجيال الجديدة من الضباط - على عكس من سبقهم- في جو وطني تأثر بالأفكار الناصرية، والنضال ضد التدخل الأجنبي في البلدان العربية، ومحاولة العسكريين الاستيلاء على السلطة في البلدان العربية الأخرى بعد أن حدث ذلك في مصر، والعراق، وسورية، ولقد عانوا من مساومات القومية العربية، ومعوقات التيار التقليدي (المرتبط بالرأسمالية الدولية) الذي كان يحكم السودان، وتعاونت تيارات مختلفة مع التنظيم السري (للضباط الأحرار) في السودان.

وكما كانت في الحال عندما ساعدت (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) أساسا [١] حركة الضباط الأحرار في مصر، فلقد ساعد الشيوعيون السودانيون تنظيم الضباط الأحرار في طباعة المنشورات السرية، وفي إقامة روابط خاصة بينهم وبين مجموعات منظمة من الضباط، وصف الضباط، والجنود من أعضاء الحزب الشيوعي السوداني، وارتبط بهم - كما هي الحال في الأوساط المدنية- الناصريون والاشتراكيون العرب.

---

[١] الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني التي تخرج فيها أيضا معظم القياديين الشيوعيين السودانيين.



ولم يكن التيار الثاني - أي تيار الإخوان المسلمين في السودان - على نفس القدر من الأهمية التي كان عليها نفس هذا التيار في مصر، وهو تيار لم يظهر في السودان إلا تحت مظلة حزب الأمة، واعتبر أنه يمثل التيار الثاني من حيث الأهمية في السودان، ومن أجل التبسيط، سوف نطلق عليه اسم التيار الوطني العربي، وهو التيار الذي استند إلى أيديولوجية القومية العربية، وأطلقت عليه تسمية الاشتراكية عندما ناهض النظريات الغربية، ولعب اثنان من الضباط الذين برزوا في حركات عام ١٩٥٧ ونوفمبر عام ١٩٥٩ دورا أسياسيا في تنظيم انقلاب ٢٥ مايو عام ١٩٥٧ ونوفمبر عام ١٩٥٩ دورا أساسيا في تنظيم انقلاب ٢٥ مايو عام ١٩٦٩: وهما العقيد جعفر محمد نُميري، وهو أكثر أفراد المجموعة المتآمرة أقدمية، وكان يترأس موقع عسكري في شمال أم درمان [١]، ثم شخصية أخرى، وهي الرائد فاروق عثمان حمد ا ، الذي طرد من الجيش مع مجموعة أخرى من الضباط، في ديسمبر عام ١٩٦٥، عندما قاد حركة عصيان في آلاي من الجيش في جوبا، تمرد أفراده؛ بسبب

---

[١] اشترك - دون أن يحاكم - في محاولة انقلاب يونيو عام ١٩٥٧.

ما عانوه من أوضاع قاسية، وتفرغ بعد ذلك تمامـا لتنسـيق العمليات. وهذا الأخير نجده أيضا من بـين الأفـراد الـذين نظموا انقلاب ١٩ يوليه عام ١٩٧١ ضـد نُميـري، وهمـا حركتا انقلاب ذات توجه ثوري سوداني، نقوم ببحثهما على التوالي.

٢/ ١ ١٩٦٩ - ١٩٧١: مدخل إلـى عصـر الشعوبية [١]:

اعتُبِر الفريقُ الذي قاد حركة (الضـباط الأحـرار) فـي السودان، واستولى على السلطة في ٢٥ مايو عام ١٩٦٩ مع اشتراك بعض الشخصيات المدنية، بأنه وليد (ثورة أكتـوبر) عام ١٩٦٤ وأعد لنفسه برنامجا عاما يهدف أساسـا إلـى: وضع نهاية للفساد، ولتغلغل الاسـتعمار الجديـد، وتحقيـق الوحدة الوطنية، ولا سيما مع منح سكان الجنوب حقهم فـي الحكم الذاتي، وتخطيط التنمية، مع تطوير الهياكل، وأخيـرا إقامة نظام ديمقراطي اجتماعي. ونجد من بين الشخصـيات التي أيدت هذا الانقلاب بابكر عوض ا الـرئيس السـابق

---

[١] ظاهرة حضرية ـ تنادي بالانعتاق ـ "الثورة" من النظام القديم.

لمحكمة القضاء العليا، الذي تقلد بعد ذلك منصب رئيس البرلمان، وهو الذي وقع على ميثاق اتحاد القوى الاشتراكية الذي دعمته القيادة الشيوعية [١]، وضم هذا الميثاق أيضا الناصريين، والاشتراكيين العرب، وتقدموا لانتخابات عام ١٩٦٨، للحيلولة أساسا دون إقامة دولة دينية، كان التقليديون والإخوان المسلمون قد حاولوا إقامتها.

ولقد عين بابكر عوض الله لرئاسة الحكومة، وحظي باحترام أوساط اليسار؛ بسبب تشبثه بالاستقلال، وتكونت هذه الحكومة من أغلبية مدنية (٢٣ مدني مقابل ٢ عسكري) وكان هو المدني الوحيد الذي أصبح أيضا عضوا من أعضاء مجلس قيادة الثورة الذي يتألف من عسكريين، ويترأسه نميري.

---

[١] اشترك فيه عبد الخالق محجوب والشفيع أحمد الشيخ.

أعلن الحزب الشيوعي السوداني اعتراضه علـى مبـدأ الانقلابات العسكرية [1]، علما بأن انقلاب ٢٥ مايو قررتـه في النهاية أقلية في القيادة العامة (للضباط الأحرار) بعدد (٦ أصوات مقابل ٧ صوت). وقام نُميري بتوسيع الدائرة؛ بحيث ضمت القيادة ضباط شيوعيين، (اللواء بابكر النور أقـدمهم رتبة، وهاشم العطا)، وضابط آخـر مـرتبط بالاشـتراكيين العرب، والناصريين وهو (الرائد أبو القاسم هاشم).

وحقيقة الأمر أيدت القيادة الشيوعية السـلطة الجديـدة، ومن ناحية أخرى (ندد بهـا مشـايخ الطـرق، والإخـوان المسلمون): ونظمت مظاهرات مساندة بـالرغم مـن حـل الأحزاب السياسية، وسار العمال في الطرق على إثر النـداء الذي وجه إليهم من القيادة المركزية للعمال، وكان مـن رأي جميع المراقبين، أن هذا الدعم كان حاسـما: كـان الحـزب الشيوعي السوداني وحده أكثر القوى المدنية تنظيما، كما أن الانقلاب لم يثر أية معارضة ولا حماسـا، فـي الأوسـاط

---

(1) انظر مذكرة محجوب أمام المكتب السياسي فـي ١٦ مـايو عـام ١٩٦٩، وتقرير الأمانة العامة للحرب في ١٩ يونيو عـام ١٩٧١، ويناير عام ١٩٩٦.

الشعبية (على عكس ما حصل في مصر). وكان النضال في ذلك الوقت نضالاً مكثفًا جدا بالرغم من أن الحكومة ومجلس قيادة الثورة لم يكونا يمثلان القوى الفاعلة، كما قام أغلبيتهم، ومنهم القوميون العرب الذين قاموا بالتوقيع علـى الميثـاق الوطني دون مشاركة الشيوعيين. وعين نميـري (جوزيـف أوكيل قرنق) - وهو محامٍ شيوعي من الجنـوب - وزيـرا للدولة لشئون الجنوب، وعقد اتفاق بـين جميـع التيـارات السياسية لتنفيذ مجموعة من الإصـلاحات فـي القطاعـات الاقتصادية والإدارية، وتمت الموافقة أيضا على مبدأ الحكـم الذاتي للولايات الجنوبية. ولكن ازدادت حدة الخلافات حـول قضايا الاستراتيجية الثورية.

كانت مواقف السلطة الجديدة في البداية في ميدان السياسة الداخلية والخارجية مواقف راديكالية بالقدر الكافي؛ حتى إن الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني دعا إلـى تسـميتها (بالسلطة الثورية) في مداخلته أمام المؤتمر الدولي للأحزاب الشيوعية، والعمالية في يونيه عام ١٩٦٩ [(١)]، وفي غضـون

[(١)] انظر مجموعة وثائق مؤتمر، موسكو من ٥ ـ ١٧ يونيـو ١٩٦٩، والصفحات ٤٥٢ ـ ٤٥٩.

العام، وبعد إنشاء جهازي الدولة المكلفين بالرقابة على قطاع التجارة الدولية، ولا سيما على واردات السـكر، ومراقبـة تطبيق مواد القانون المتصلة بنشاط الإدارة، صدر قرار فـي ٩ مايو عام ١٩٦٩ يرخص لمجلس قيادة الثـورة أن يضـع تحت الحراسة ممتلكات الأشخاص، والشركات التي يعتبـر نشاطها متعارضا مع مصالح الدولة [١] وتبع ذلـك فـرض الحراسة على شركات تملكها مجموعات من المقيمـين مـن أصول أجنبية، مثلاً مجموعة (كونتـو ميخـالوس وأولاده، أو مجموعة بيطار).

واحتفل بانقضاء العام الأول للانقلاب بإعلان التأميم، مع التنفيذ الفوري الذي تناول كل البنـوك، وعـدد ٤ شـركات بريطانية كبرى، وهي (ميتشيل كوتس، وجيلاتلـي هـانكي، وسودان ميركينتايل)، وفرع شـركة (إمبيريـال كـاميكلس إنديستري) في السودان.

---

[١] فرضت الحراسة على ممتلكات أسرة الميرغني، والمهـدي لسـبب أو لآخر.

ونفذت بعد ذلك تأميماتٌ أخرى، بمـا فـي ذلـك تـأميم الشركات الصغرى، وبذلك وضـعت المؤسسـات الماليـة، ومؤسسات التجارة الخارجية بين أيدي الدولة. كما أعلن من ناحية أخرى، إلغاء هياكل الإدارة المحلية الموروثة عن العهد الكولونيالي، وذلك في نهاية شهر يونيه عام ١٩٦٩: وألغيت وظائف (الناظر، والشيخ، والعمدة) فورا في المناطق الريفية المحيطة بالخرطوم، وفي الشمال، وكـذلك فـي المنـاطق المروية في ولاية النيل الأزرق، وكان ينبغي الاستمرار في التقدم في هذا الاتجاه تدريجيا؛ حتى يشمل الولايات الأخرى. كما وضعت تدابير أيضا كان الهدف منها تقليل حالات عـدم المساواة، ولا سيما عند إلغـاء الـديون المتراكمـة علـى المزارعين في الجزيرة.

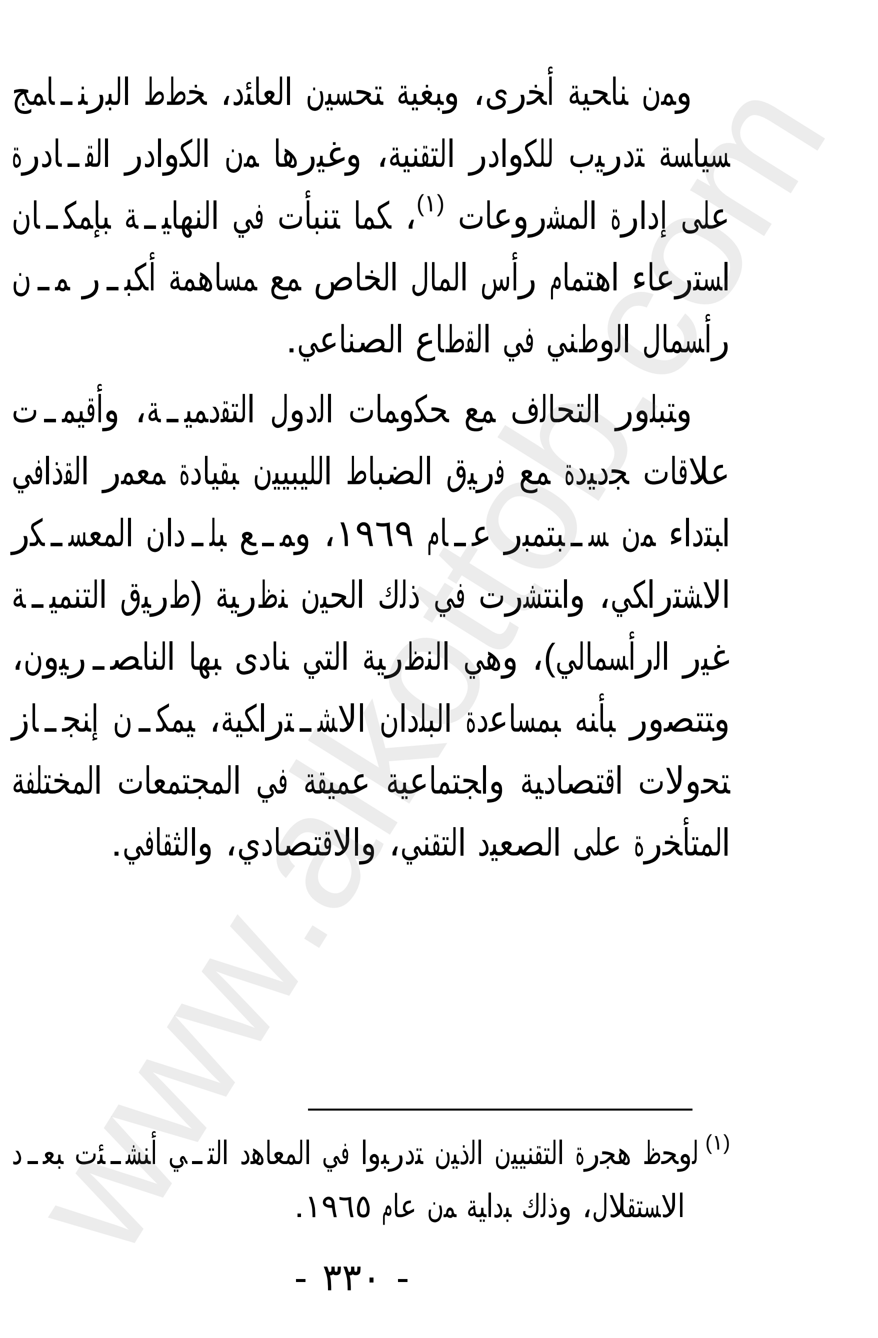
وأخيرا سنت قوانين جديدة على إثر مـداخلات ونشـاط الهيئة التي ترأسها الأمين العام للقيادة المركزية العمالية، من أجل توحيد تشريعات العمل، ورفع مستوى العمال الثقافي.

استجابت التدابير المتخذة في القطاع المصـرفي، وفـي قطاع التجارة الخارجية - بكل تأكيد - إلى شـاغل العثـور على مصادر تمويل لبرامج التنمية. ولكـن نظـرا للـوتيرة السريعة التي لم يصاحبها إعداد كافٍ مسبق كانـت بعـض أرقام مصادر التمويل من (الدراسات) مضللة.

وقام - من ناحية أخرى - فريقٌ سوداني مدعم بخبـراء سوفيت بوضع برنامج خمسـي ١٩٧٠/ ١٩٧١ - ١٩٧٤/ ١٩٧٥ وقاموا بإدخال توجهات جديـدة تسـتهدف مصـلحة الإنتاج، ورفع المستوى الثقافي، والإصحاح، وفي نهاية فترة عقد البرامج العشرية السابقة، ظلت المشروعات في الواقـع رغم التخفيضات المتتالية دون إنجاز نهائي، أو كانت تشغل بقدرات أقل من طاقتها الفعلية، بينما تضخم حجـم الـدين، وزادت أعباء خدمته [1] وتقلصت فرص الاستثمار. وحددت في البرنامج الخمسي الجديد مصادر التمويل، وتم تخصيصها على أساس من الأولوية إلى المشـروعات الجاريـة التـي لم تكتمل بعد، ولصيانة معدات المشروعات السابق تنفيـذها، لا لتشييد سدود جديدة أو غير ذلك من المشروعات.

---

[1] بلغ معدل خدمة الدين عند التصدير في ذلك الوقت ١٢,٥ في المائة.



ومن ناحية أخرى، وبغية تحسين العائد، خطط البرنامج سياسة تدريب للكوادر التقنية، وغيرها من الكوادر القادرة على إدارة المشروعات [1]، كما تنبأت في النهاية بإمكان استرعاء اهتمام رأس المال الخاص مع مساهمة أكبر من رأسمال الوطني في القطاع الصناعي.

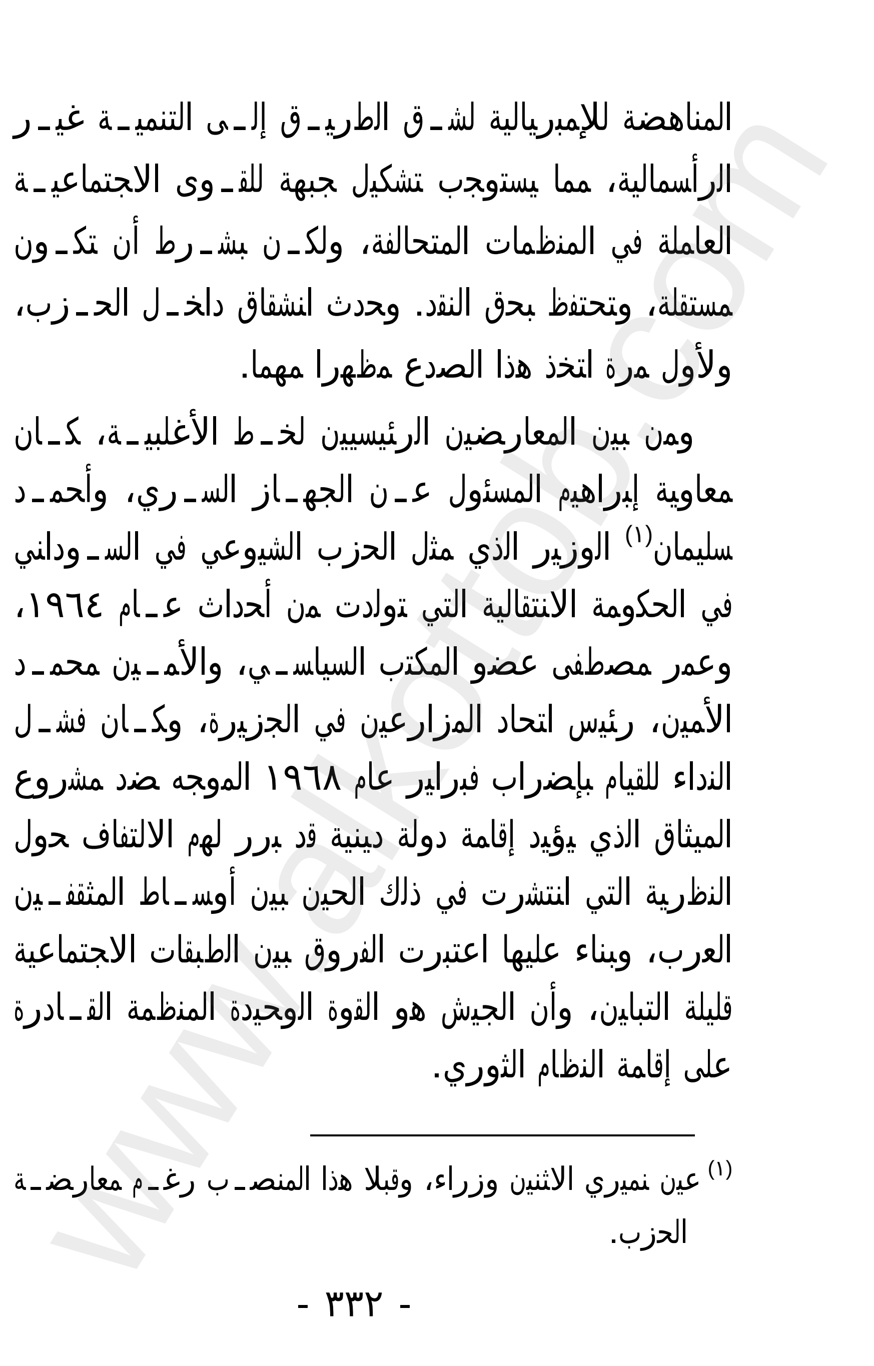
وتبلور التحالف مع حكومات الدول التقدمية، وأقيمت علاقات جديدة مع فريق الضباط الليبيين بقيادة معمر القذافي ابتداء من سبتمبر عام ١٩٦٩، ومع بلدان المعسكر الاشتراكي، وانتشرت في ذلك الحين نظرية (طريق التنمية غير الرأسمالي)، وهي النظرية التي نادى بها الناصريون، وتتصور بأنه بمساعدة البلدان الاشتراكية، يمكن إنجاز تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة في المجتمعات المختلفة المتأخرة على الصعيد التقني، والاقتصادي، والثقافي.

---

[1] لوحظ هجرة التقنيين الذين تدربوا في المعاهد التي أنشئت بعد الاستقلال، وذلك بداية من عام ١٩٦٥.

وقويت شوكة هذا الاتجاه، عندما قام إمام الأنصار الهادي المهدي، ورئيس الهندية الشريف حسين الهندي، بمعارضـة تطبيق هذه الاتجاهات الجديدة، وطالبوا بمغادرة الشيوعيين، وانتهت معارضتهم المكشوفة بقصف الأنصار المتخندقين في جزيرة أبا بالقنابل في (٢٨ مارس عـام ١٩٧٠)، واغتيـال الإمام الذي حاول الهروب إلى الحـدود الشـرقية، ورغـم معارضة الشيوعيين لهذا القصـف، وقفـوا مـع النقـابيين والاتحادات المختلفة في صف واحد، وأيدوا النظام بقوة. كما لا يخفى وجود معارضة جوهرية ومفاهيمية فيمـا يتصـل بقضية من يمارس السلطة السياسـية بـين أغلبيـة القيـادة الشيوعية، وأغلبية فريق الضباط الموجودين في السلطة.

قررت قيادة انقلاب مايو عام ١٩٦٩ أن استيلاء (الضباط الأحرار) على السـلطة هـي ثـورة لإقامـة الديمقراطيـة الاجتماعية، وسوف تضع نهاية لصراع الطبقـات، ويسـهل بناء الاشتراكية، وهذا في حد ذاته يبرر وجود نظام الحـزب الواحد. وقد عرفت قيادة الحزب الشيوعي السوداني بدورها هذه المرحلة الجديدة باعتبارها ثـورة وطنيـة ديمقراطيـة، وتحتاج لذلك إلى التحالف مع الطبقات، والشرائح الاجتماعية

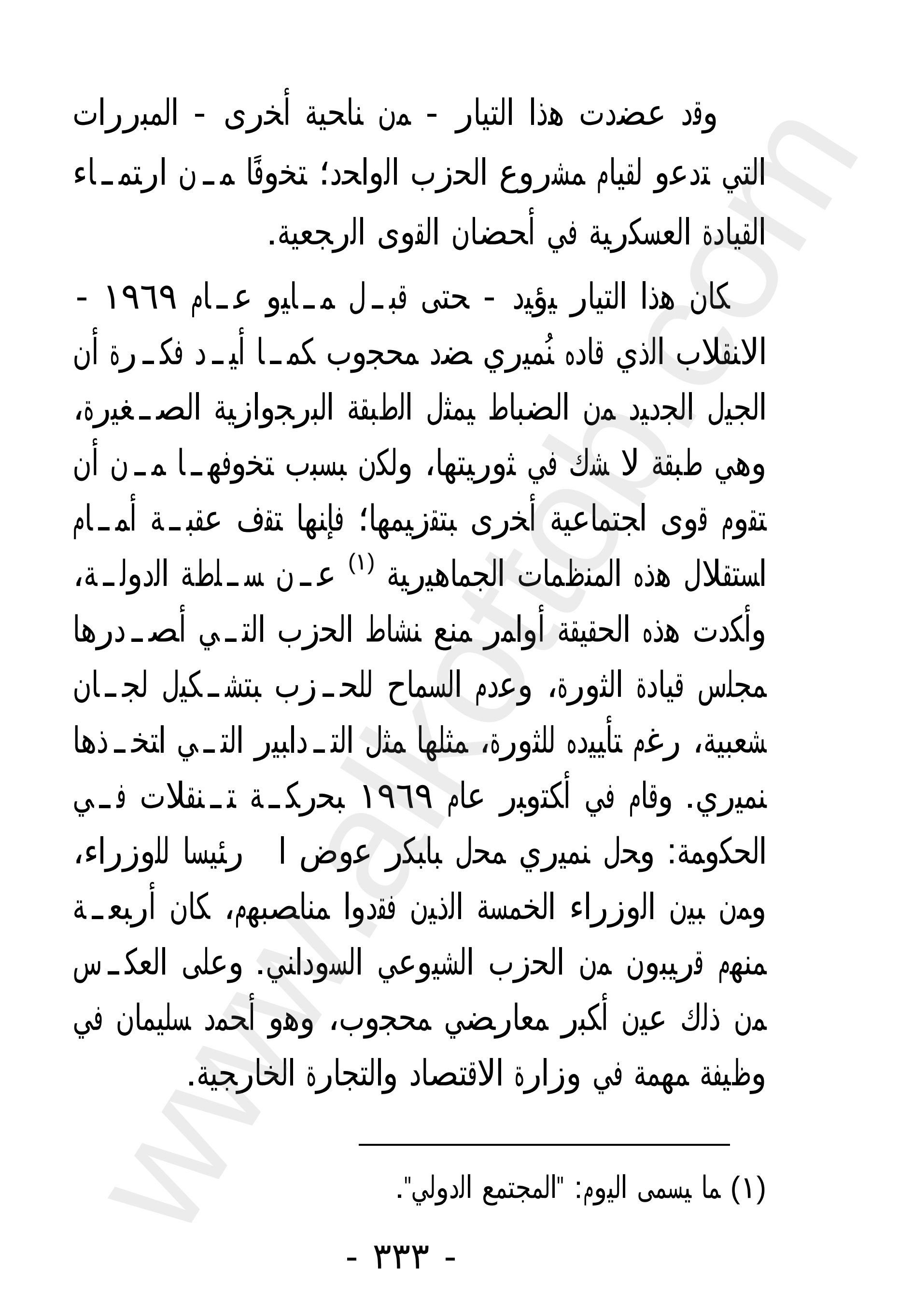


المناهضة للإمبريالية لشـق الطريـق إلـى التنميـة غيـر الرأسمالية، مما يستوجب تشكيل جبهة للقـوى الاجتماعيـة العاملة في المنظمات المتحالفة، ولكـن بشـرط أن تكـون مستقلة، وتحتفظ بحق النقد. وحدث انشقاق داخـل الحـزب، ولأول مرة اتخذ هذا الصدع مظهرا مهما.

ومن بين المعارضين الرئيسيين لخـط الأغلبيـة، كـان معاوية إبراهيم المسئول عـن الجهـاز السـري، وأحمـد سليمان[1] الوزير الذي مثل الحزب الشيوعي في السـوداني في الحكومة الانتقالية التي تولدت من أحداث عـام ١٩٦٤، وعمر مصطفى عضو المكتب السياسـي، والأمـين محمـد الأمين، رئيس اتحاد المزارعين في الجزيرة، وكـان فشـل النداء للقيام بإضراب فبراير عام ١٩٦٨ الموجه ضد مشروع الميثاق الذي يؤيد إقامة دولة دينية قد برر لهم الالتفاف حول النظرية التي انتشرت في ذلك الحين بين أوسـاط المثقفـين العرب، وبناء عليها اعتبرت الفروق بين الطبقات الاجتماعية قليلة التباين، وأن الجيش هو القوة الوحيدة المنظمة القـادرة على إقامة النظام الثوري.

---

(١) عين نميري الاثنين وزراء، وقبلا هذا المنصـب رغـم معارضـة الحزب.



وقد عضدت هذا التيار - من ناحية أخرى - المبررات التي تدعو لقيام مشروع الحزب الواحد؛ تخوفًا من ارتماء القيادة العسكرية في أحضان القوى الرجعية.

كان هذا التيار يؤيد - حتى قبل مايو عام ١٩٦٩ - الانقلاب الذي قاده نُميري ضد محجوب كما أيد فكرة أن الجيل الجديد من الضباط يمثل الطبقة البرجوازية الصغيرة، وهي طبقة لا شك في ثوريتها، ولكن بسبب تخوفها من أن تقوم قوى اجتماعية أخرى بتقزيمها؛ فإنها تقف عقبة أمام استقلال هذه المنظمات الجماهيرية [١] عن سلطة الدولة، وأكدت هذه الحقيقة أوامر منع نشاط الحزب التي أصدرها مجلس قيادة الثورة، وعدم السماح للحزب بتشكيل لجان شعبية، رغم تأييده للثورة، مثلها مثل التدابير التي اتخذها نميري. وقام في أكتوبر عام ١٩٦٩ بحركة تنقلات في الحكومة: وحل نميري محل بابكر عوض ا رئيسا للوزراء، ومن بين الوزراء الخمسة الذين فقدوا مناصبهم، كان أربعة منهم قريبون من الحزب الشيوعي السوداني. وعلى العكس من ذلك عين أكبر معارضي محجوب، وهو أحمد سليمان في وظيفة مهمة في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

---

(١) ما يسمى اليوم: "المجتمع الدولي".

وأعلن نميري في ٤ ينـاير عـام ١٩٧٠ ولادة الاتحـاد الاشتراكي في السودان، وغطى هذا الاتحـاد علـى جميـع الأنشطة السياسية. واعتقل في شهر أبريـل عبـد الخـالق محجوب [١]، ونفي إلى القاهرة، وعاد إلى الخرطوم على إثر تدخل الرئيس عبد الناصر بعد مرور ثلاثة شهور، ووضـع تحت الإقامة الجبرية. ورفضت كوادر الحزب التي اجتمعت في مؤتمر دعت إليه اللجنة المركزية اقتراح مجلـس قيـادة الثورة بتذويب (جميع القوى التقدمية) في الحزب الجديد [٢]، وأكدوا من جديد استراتيجية الجبهة الوطنية الديمقراطية. أما الأقلية التي عارضت هذا الاقتراح فقد انشقت وأعلنت نفسها الحزب الشيوعي السوداني الجديد [٣]، وفُصل في ١٦ نوفمبر الضباط الشيوعيون الثلاثة من وظائفهم، واعتقل عبد الخالق محجوب. وأعلن الحزب (في بيان للجمـاهير)، أن مجلـس قيادة الثورة قد اقتصر على القوميين العرب فقط.

---

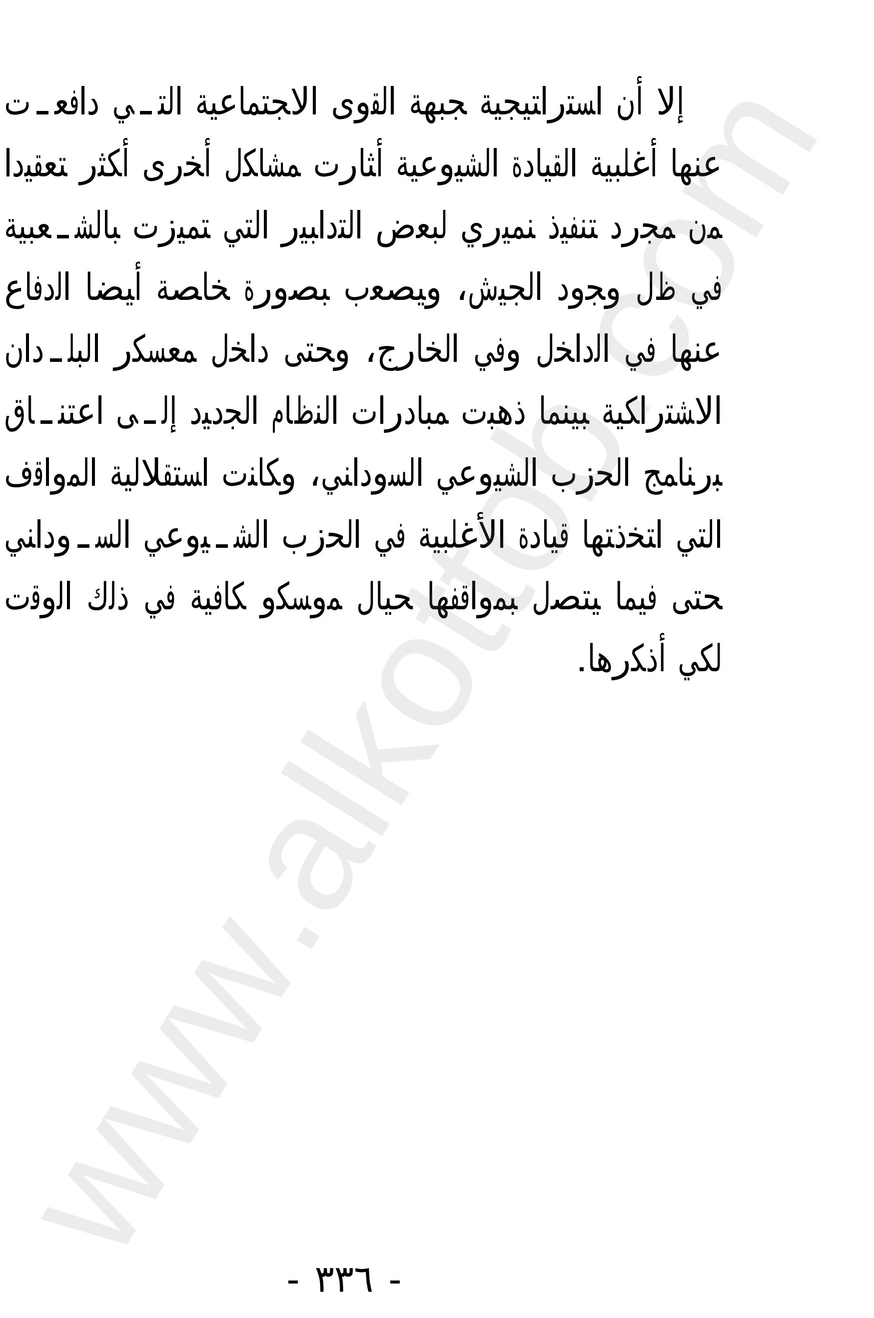
(١) كان قد أكد بمناسبة اجتماع لكوادر الحزب "بأن الانقلابات العسـكرية لا تُعتبر ثورات".

(٢) انظر الوثيقة التي نشرها م. إس. القدال: الحزب الشيوعي السوداني – انقـلاب ٢٥ مايو، الخرطوم، عام ١٩٨٦، الصفحات ٤٨-٥٦.

(٣) في الواقع ولد ميتًا؛ حيث إن أعضاءه انضموا إلى الحزب الواحد التابع لنميري، ولم يتردد أحمد سليمان من الإدلاء بشهادته ضد محجوب، فـي قضـيته أمـام المحاكم، وانضم - فيما بعد - إلى الإخوان المسلمين.

ونشبت من ذلك الوقت الحرب المكشوفة. وأعلن رئـيس الدولة في فبراير عام ١٩٧١، في خطاب أذيع له بأنه (سوف يسحق ويدمر الحزب الشيوعي السوداني المزعوم).

وحلت جميع المنظمات الجماهيرية، وأُلقِي القبض علـى قادتها في النقابات والاتحادات، والرابطات المهنية والثقافية، وحتى القبلية، واعتقد البعض أن الأمر لا يعـدو أن يكـون صداما على السلطة بين محجوب ونميـري. ولكـن دون أن نستبعد رغبة جانب أو آخر في السيطرة. كان موقف القيادة الشيوعية قد أخذ دون شك في الاعتبـار الخبـرة الحديثـة الناجمة عن تطور النظم العسكرية في المنطقـة، ولا سـيما الخبرة المكتسبة من التجربة المصرية. كما كشفت الحـرب العربية الإسرائيلية (حرب الستة أيام) الثالثة عام ١٩٦٧ عدم كفاءة نظام الحزب الواحد الذي يـتحكم فيـه العسـكريون، وأخيرا ومنذ وقت قليل، وبعد وفاة عبد الناصر في سـبتمبر عام ١٩٧٠، مهد هذا الوضع لكي ينعطف السادات إلى جهة اليمين بزاوية قدرها ١٨٠ درجة، دون أن يثير ذلك غبارا.



إلا أن استراتيجية جبهة القوى الاجتماعية التـي دافعـت عنها أغلبية القيادة الشيوعية أثارت مشاكل أخرى أكثر تعقيدا من مجرد تنفيذ نميري لبعض التدابير التي تميزت بالشـعبية في ظل وجود الجيش، ويصعب بصورة خاصة أيضا الدفاع عنها في الداخل وفي الخارج، وحتى داخل معسكر البلـدان الاشتراكية بينما ذهبت مبادرات النظام الجديد إلـى اعتنـاق برنامج الحزب الشيوعي السوداني، وكانت استقلالية المواقف التي اتخذتها قيادة الأغلبية في الحزب الشـيوعي السـوداني حتى فيما يتصل بمواقفها حيال موسكو كافية في ذلك الوقت لكي أذكرها.

٢/ ٢ يوليه عام ١٩٧١: "الكومونة [١] بعـد إجهاضها":

حدد انقلاب ١٩ يوليه عام ١٩٧١ الذي قاده هاشم العطا، دون أن يريق نقطة دم واحدة - هدفًا له - نقلَ السلطة إلـى الجبهة الوطنية التي كان من واجباتها تحقيق التحـام القـوى الثورية (تحالف العمال مع الفلاحين، والمثقفـين الـوطنيين، والضباط الأحرار، والجنود، والرأسـماليين الـوطنيين) [٢]. واتخذت تدابير فورية في جميع قطاعات الأنشـطة لضـمان اشتراك العمال في إدارة المشاريع وشئون الدولة.

---

[١] هو العنوان الذي وضعه إيريك رولو في جريدة الموند للتحقيق الذي قام به في ٢٠، و٢١، و٢٢ ـ ٣٣ أغسطس عام ١٩٧١"، بمناسبة محاكمة القادة الشيوعيين "المدنيين والعسكريين"، الذين اشتركوا في انقلاب ١٩ يوليه عام ١٩٧١.

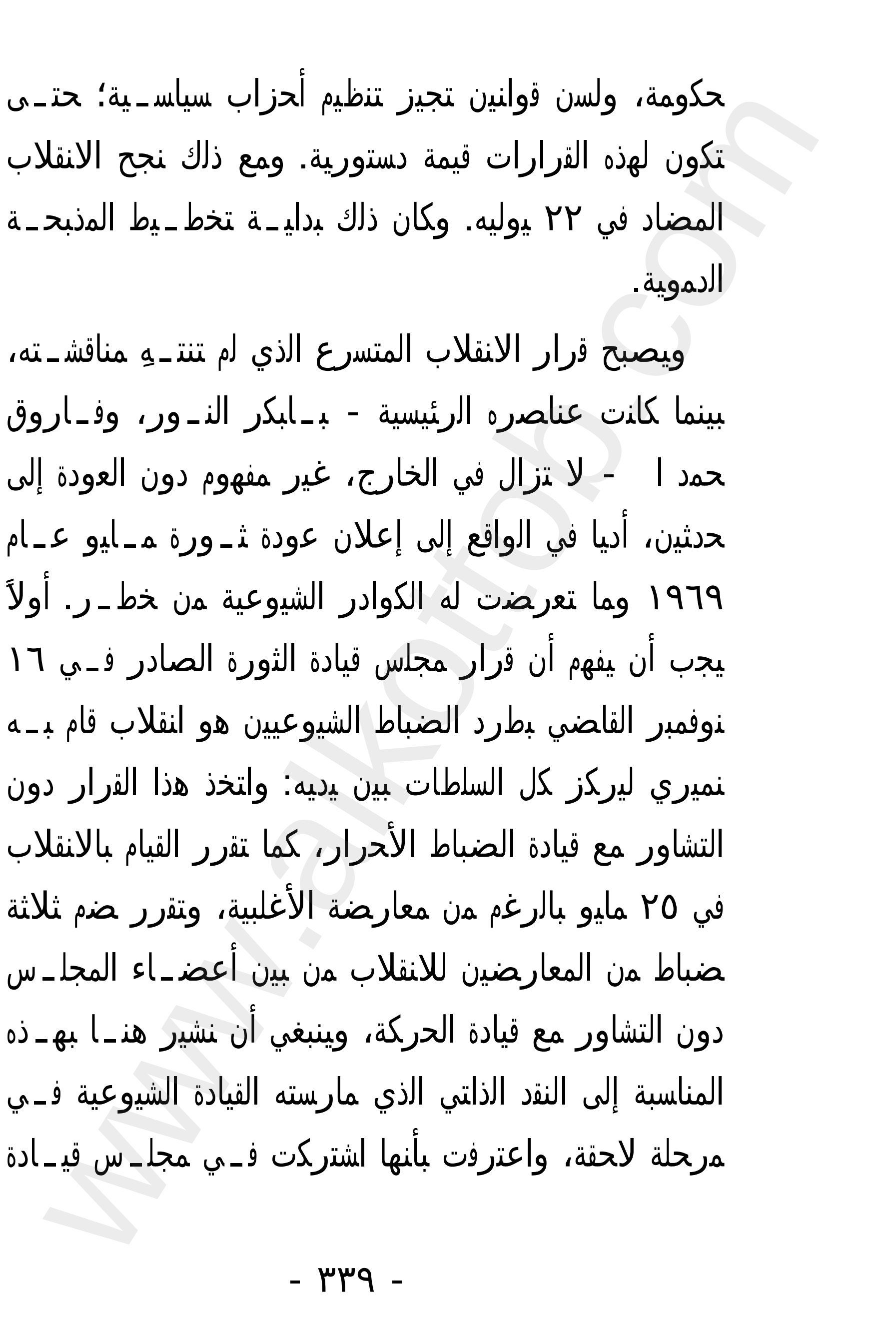
[٢] على أساس شهادة عبد الخالق محجـوب أثنـاء محاكمتـه، نفـس المصدر.

وكان هذا البرنامج برنامجا ضخما لبلد مترامي الأطراف، يعد من أكثر البلدان الأقل نموا في العالم، وهذا رغم وجـود قطاع عصري، وأعد هذا البرنامج في جو (التعايش السلمي) الذي ارتكز على الحرب الباردة، وفي بيئة عربية اشتد فيهـا ساعد التيار اليميني في أعقاب وفاة عبد الناصر، وتم تغييـر الفريق الموجود في السلطة دون معارضة، واكتسبت السلطة الجديدة تأييد المنظمات الجماهيرية، وبوجه خاص اكتسـبت تأييد أصحاب المرتبات من أعضاء النقابات وبلـغ عـددهم حوالي ٢٨٢ ألف عضو عام ١٩٧١.

وعكس ذلك في الواقع تغييـرا ثوريـا فـي الممارسـة السياسية للقوات المسلحة [١]. ولأول مرة أعلن الضباط الذين قاموا بالانقلاب أنهم يقومون بذلك باسـم الجبهـة الوطنيـة الديمقراطية، ولـيس باعتبـارهم طليعـة، وبـدءوا فـورا المفاوضات مع القوى الديمقراطية الأخرى؛ من أجل تشكيل

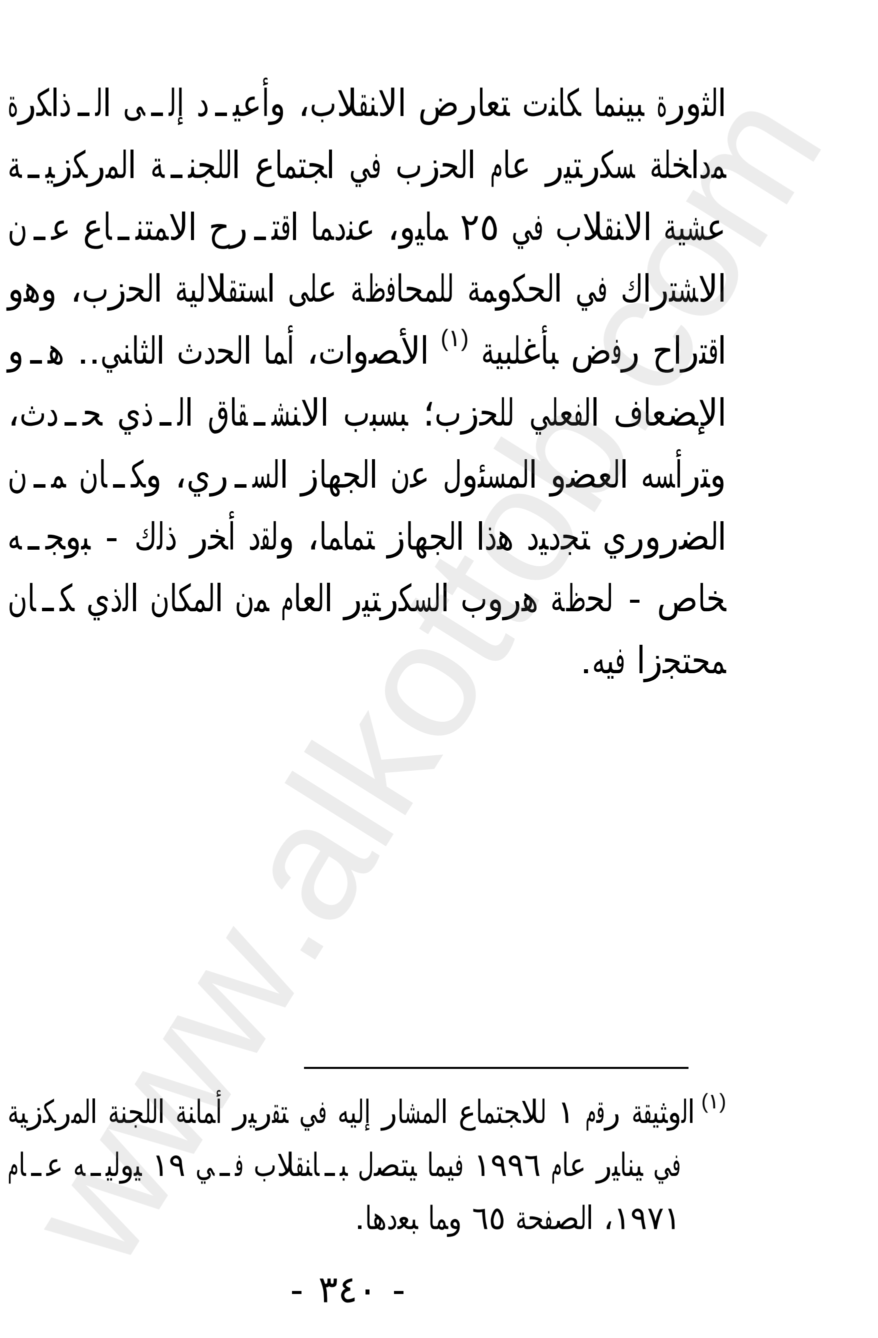
---

[١] انظر تقرير الاجتماع الأول للجنة المركزية (نوفمبر ١٩٧١) بعـد إعدام المحجوب، نشر في كتيـب أصـدره الحـزب الشـيوعي السوداني: وثائق دوائر اللجنـة المركزيـة للحـزب الشـيوعي السوداني، الصفحات من ٧ ـ ٢٦.



حكومة، ولسن قوانين تجيز تنظيم أحزاب سياسـية؛ حتـى تكون لهذه القرارات قيمة دستورية. ومع ذلك نجح الانقلاب المضاد في ٢٢ يوليه. وكان ذلك بدايـة تخطـيط المذبحـة الدموية.

ويصبح قرار الانقلاب المتسرع الذي لم تنتـهِ مناقشـته، بينما كانت عناصره الرئيسية - بـابكر النـور، وفـاروق حمد ا - لا تزال في الخارج، غير مفهوم دون العودة إلى حدثين، أديا في الواقع إلى إعلان عودة ثـورة مـايو عـام ١٩٦٩ وما تعرضت له الكوادر الشيوعية من خطـر. أولاً يجب أن يفهم أن قرار مجلس قيادة الثورة الصادر فـي ١٦ نوفمبر القاضي بطرد الضباط الشيوعيين هو انقلاب قام بـه نميري ليركز كل السلطات بين يديه: واتخذ هذا القرار دون التشاور مع قيادة الضباط الأحرار، كما تقرر القيام بالانقلاب في ٢٥ مايو بالرغم من معارضة الأغلبية، وتقرر ضم ثلاثة ضباط من المعارضين للانقلاب من بين أعضـاء المجلـس دون التشاور مع قيادة الحركة، وينبغي أن نشير هنـا بهـذه المناسبة إلى النقد الذاتي الذي مارسته القيادة الشيوعية فـي مرحلة لاحقة، واعترفت بأنها اشتركت فـي مجلـس قيـادة



الثورة بينما كانت تعارض الانقلاب، وأعيـد إلـى الـذاكرة مداخلة سكرتير عام الحزب في اجتماع اللجنـة المركزيـة عشية الانقلاب في ٢٥ مايو، عندما اقتـرح الامتنـاع عـن الاشتراك في الحكومة للمحافظة على استقلالية الحزب، وهو اقتراح رفض بأغلبية [١] الأصوات، أما الحدث الثاني.. هـو الإضعاف الفعلي للحزب؛ بسبب الانشـقاق الـذي حـدث، وترأسه العضو المسئول عن الجهاز السـري، وكـان مـن الضروري تجديد هذا الجهاز تماما، ولقد أخر ذلك - بوجـه خاص - لحظة هروب السكرتير العام من المكان الذي كـان محتجزا فيه.

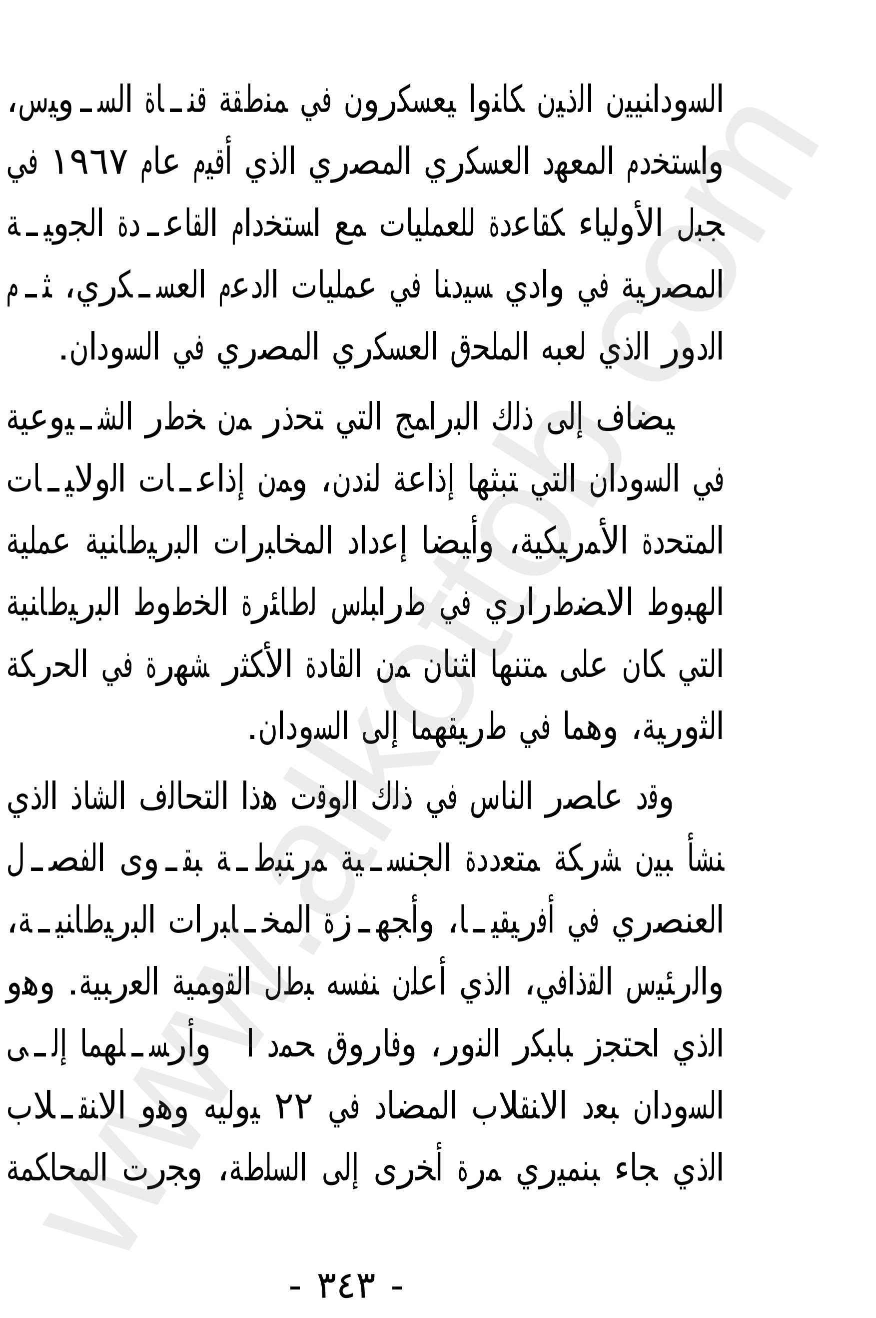
---

[١] الوثيقة رقم ١ للاجتماع المشار إليه في تقرير أمانة اللجنة المركزية في يناير عام ١٩٩٦ فيما يتصل بـانقلاب فـي ١٩ يوليـه عـام ١٩٧١، الصفحة ٦٥ وما بعدها.

يمكن العثور على تفاصيل المناقشات الداخلية حول مشروع انقلاب ١٩ يوليه في تقرير أمانة الحزب الشيوعي الذي نشر في يناير عام ١٩٩٦، ولكننا لا نجد على العكس من ذلك تفاصيل التدخل الخارجي؛ بهدف إفشال المحاولة التي كشفت عنها صحافة ذلك الوقت. وقد أشرنا إلى انحراف الرئيس السادات نحو اليمين بعد وفاة عبد الناصر. ومن ناحية أخرى أثار الشيوعيون السودانيون ضدهم غضب رئيس مصر، وليبيا عندما انتقدوا مشروع اشتراك السودان في اتحاد سياسي بين مصر، وسوريا، وليبيا، دون استشارة الشعب السوداني مسبقًا. ولقد تدخلت أجهزة المخابرات الغربية، وبوجه خاص البريطانية، وعلى وجه التحديد بمساعدة شركة (أنجلو روديسيان ماييننغ أند لاند كومباني)، لإنقاذ نظام نميري. ودخلت شركة (أنجلو روديسيان لونرو)، في السودان أثناء وجود حكومة حزب الأمة وتقدمت بسلسلة من المشروعات (لاستغلال المناجم، وتطوير صناعة السكر، والمنسوجات، ولعبت دور الوسيط في صفقات شراء الآلات، والمعدات من بريطانيا...).

ورغم التصريحات المعلنة عن التوجهـات الاشـتراكية للنظام الجديد، استمر مدير الشركة واسمه (تيني رولانـد)، وهو مستوطن أبيض روديسي في المحافظة على اتصالاته، وكان رد فعله الفوري على انقلاب يوليه: وبناء على طلـب مدير شركة (كويت جولف إنترناشيونال)، خليل عثمان، وهو سوداني، وشريك، ومساهم في شركة (لونرو)، أن اسـتأجر طائرة، وسافر بها إلى يوغوسلافيا؛ حيث كان يزورها فـي ذلك الوقت وزير الدفاع خالد عباس حسن، وعـرض عليـه إمكانية عودته فورا إلى طرابلس، والقاهرة لإعداد الانقـلاب المضاد الذي يمهد لعودة نميري إلى الحكم.

ولم يقتل نميري ولا ضباط فريقه، وأُلقي القبض علـيهم فقط، ووضعوا تحت حراسة مشـددة فـي قصـر رئاسـة الجمهورية؛ حيث يوجد قائد الحرس الجمهوري الذي اشترك في انقلاب يوليه، وأخفى لديه في ذلك الوقت عبـد الخـالق محجوب، الذي قام بالهروب في نهاية شهر يونيه من مكـان احتجازه بمساعدة هاشم العطا: ونشرت معلومـات خاصـة بخطة الهجوم التي أعدها وزيـر الـدفاع المصـري فـي الصحافة: إعادة حوالي ٢٠٠٠ جندي من جنـود المظـلات



السودانيين الذين كانوا يعسكرون في منطقة قنـاة السـويس، واستخدم المعهد العسكري المصري الذي أقيم عام ١٩٦٧ في جبل الأولياء كقاعدة للعمليات مع استخدام القاعـدة الجويـة المصرية في وادي سيدنا في عمليات الدعم العسـكري، ثـم الدور الذي لعبه الملحق العسكري المصري في السودان.

يضاف إلى ذلك البرامج التي تحذر من خطر الشـيوعية في السودان التي تبثها إذاعة لندن، ومن إذاعـات الولايـات المتحدة الأمريكية، وأيضا إعداد المخابرات البريطانية عملية الهبوط الاضطراري في طرابلس لطائرة الخطوط البريطانية التي كان على متنها اثنان من القادة الأكثر شهرة في الحركة الثورية، وهما في طريقهما إلى السودان.

وقد عاصر الناس في ذلك الوقت هذا التحالف الشاذ الذي نشأ بين شركة متعددة الجنسـية مرتبطـة بقـوى الفصـل العنصري في أفريقيـا، وأجهـزة المخـابرات البريطانيـة، والرئيس القذافي، الذي أعلن نفسه بطل القومية العربية. وهو الذي احتجز بابكر النور، وفاروق حمد ا   وأرسـلهما إلـى السودان بعد الانقلاب المضاد في ٢٢ يوليه وهو الانقـلاب الذي جاء بنميري مرة أخرى إلى السلطة، وجرت المحاكمة

في شهر أغسطس: ولم يحاكم الضباط وحدهم، ولكن صدرت أيضا أحكام على الأعضاء المدنيين الرئيسـيين فـي قيـادة الحزب الشيوعي السوداني، وتم إعدامهم: أعـدم السـكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني، والسكرتير العام للاتحـاد العام لعمال السودان، بل حتى وزير الدولة لشئون الجنـوب الذي كان قد عينه نميري شخصيا، ولقد أعدم بدوره.. قبل أن يتمكن هذا الأخير من تقييم الاتصالات التي أجرتها وزارتـه في لندن مع ممثلي حركة تحرير جنوب السودان.

٢/ ٣ فبراير عام ١٩٧٢: اتفاقات أديس أبابا:

حاول جوزيف (أوكيل قرنق) قبل شنقه إعادة الحوار الـذي بدأ في مؤتمر المائدة المستديرة، على أساس برنامج معلن فـي يونيه عام ١٩٦٩ وأيد رسميا في شهر ديسمبر، ولقد احترم هذا البرنامج مبادئ الحكم الذاتي الإقليمي، ووحدة أراضي السودان، وحدد المهام وهي: إقامة نظام يعتمد على ممارسة الديمقراطية، وإقامة قاعدة اقتصادية في الجنوب، وتدريب الكـوادر لتحمـل أعباء العمل على كافة المستويات، ولا سيما مستوى المناصب الإدارية العليا التي احتلها أساسا في ذلك الوقت موظفون مـن الشمال؛ بسبب قلة الأفراد المؤهلين على المستوى الإقليمي.

واستطاع قرنق أن يستند في العاصـمة علـى (الاتحـاد الاشتراكي الأفريقي للسودان)، الـذي أقامـه الشـيوعيون، والديمقراطيون المتحالفون مع الجنوب، وبناء على تشـكيل سياسي تقدمي جنوبي كان قد أقيم في الجامعة عـام ١٩٦٨، إلا أن الأمر لم يعن سوى مجموعات صغيرة تناقش نظريات عامة تدور حول كيفية إعادة السلام أو انتهاج التنميـة فـي طريق غير رأسمالي دون التعرض لمشكلة التوتر العرقـي الذي أنجبته عصور النخاسة، والسياسة الكولونياليـة، ودون التمكن من اقتراح تدابير محددة قادرة على التغلب على هـذا الصراع.

ونجد من - ناحية أُخرى.. ميدانيا - زيادة حدة الحـرب الأهلية بفضل الأسلحة السـوفيتية التـي تتلقاهـا الحكومـة السودانية، وأيضا بفضل المساعدة التي تقـدمها إسـرائيل، والمرتزقة الأوروبيون [١] إلى قوات الآنيانيا. وعندما أعلنت الحكومة في مايو عام ١٩٧٠ أنها أسرت حوالي ٥٠٠ متمرد

---

[١] وبوجه خاص رولف ستاينر الضابط الألماني السابق الذي أصبح مظليا في الفرقة الأجنبية، وطُرد منها بسبب اشتراكه في الحركة الانقلابيـة فـي الجزائر، وهذا قبل أن يبدأ تاريخه المهني كمرتزق مستقل.

لم تتوقف - مع ذلك - عمليات الهجوم على القوات المسلحة الحكومية، واستطاعت قوات الآنيانيا في سبتمبر مهاجمة قوة عسكرية منظمة مؤلفة من ٣ آلاف رجل ولمـدة ١٥ يومـا، وحاصرتها قوات الآنيانيا برغم قصفها بالقنابل، والمتفجرات والصورايخ من الطائرات، ومن المروحيات الحكومية.

وفي يوليه عام ١٩٧٠ نجح العقيد (جوزيف لاقـو) فـي تعبئة القادة الجنوبيين الرئيسيين فـي المنظمـات الأخـرى المتنافسة؛ مثل الموجودين في الحكومة الثورية في (آنييدي)، وفي الحكومة المؤقتة للنيل، الذين وافقوا على حل منظماتهم في (مصلحة الوحدة). ونظم (لافو) في ينـاير عـام ١٩٧٠ اجتماعا للقادة السياسيين، والعسكريين الجنوبيين، وأعلن عن قيام حركة تحرير جنوب السودان، وأصبح أحد قادتها، بينما واصل نشاطه كرئيس عسكري للآنيانيا، وبالتالي تم إضـفاء الطابع الرسمي على الاتصالات التي قامت بها الشخصـيات الجنوبية في الخارج، وعينت هـذه الشخصـيات كسـفراء لمنظمة تحرير جنوب السودان؛ مثل (مادنج دي قرنق) فـي لندن، و(لورانس وول وول) في باريس، و(دومينيك محمـد) في واشنطن، و(أنجيلو فوجا) في كمبالا، و(جوب آتييه) فـي

أديس أبابا... [1]، وشرحت أهداف الحركة في كتيب نشر في يناير عام ١٩٧٢ وزع على أعضاء المقاومة تناول بحـث: الحق في تقرير المصير، والمتطلبات الأولية التي لم يكن من الممكن معالجتها، إلا في إطار يهدف إلى حل تفاوضي مـع الآنيانيا/ وحركة تحرير جنوب السودان.

وأقيمت في لندن في مطلع عـام ١٩٧٠ رابطـة باسـم (رابطة جنوب السودان)، وترأسها سياسيون، ورجال أعمال إنكليز، ونشروا مجلة باسم (جراس كارتن) حررها (مـادنج دي قرنق)، ونجحت الرابطة في إثارة اهتمـام مجموعـات أوروبية أخـرى، ولا سـيما المجموعـات الإسـكندنافية، والنرويجية على وجه خاص، التي اشتركت - بشكل كبير - في تقديم المساعدة إلى جنوب السـودان. وعرفـت حركـة التحرر الكولونيالي [2] فيما بعد (باللیبریشن) وهـي حركـة منتسبة إلى حزب العمال الإنكليزي، وممثلة لحـوالي ١٤٠

---

[1] انظر سيسيل أبريل: الحرب والسـلام فـي السـودان، ١٩٥٥ - ١٩٧٢، لندن عام ١٩٧٤.

[2] ورئيسه هو، عضو مجلس اللوردات العمالي لورد فينـر بروكويـه المعروف على الصعيد الدولي.

عضوا في البرلمان، و٢٥ نقابة كبرى، وقررت هذه الحركة تبسيط إجراء الاتصالات الأولى في لندن، بـين (جوزيـف أوكيل قرنق)، وممثل الحكومة السودانية (الاشتراكية)، وقادة المجموعات الجنوبية المؤازرة لجوزيف لاجـو. وركـزت (باربره هاك) السكرتير العام لحركة التحـرر الكولونيـالي اهتمامها على هذه القضية [1] بمساعدة محمد عمـر بشـير، أستاذ في جامعة الخرطوم، الذي اكتسبت خبرة مهمة، فيمـا يتصل بجوانب هذه القضية، عندما كـان سـكرتيرا عامـا لمؤتمر المائدة المستدير المنعقدة في الخرطـوم فـي عـام ١٩٦٥، وترتب على ذلك ما قامت به لجنة الاثنى عشـر [2] من نشاط.

---

[1] توفيت مؤخرا (باربره هاك) في لندن، ولكننـا نسـتطيع أن نجـد تفاصيل اجتماعاتها ومقابلاتها في أرشيفات مجلس الكنائس العالمي في جنيف.

[2] مؤلفه الذي يدور حول المؤتمر، نفس المصدر السابق، قد اسـتكمل في مؤلف آخر: بعنوان "جنوب السودان من الصراع إلى السلام"، مكتبة الخرطوم، ١٩٧٥.

وتم الاتصال الأول في مارس عام ١٩٧٠، فـي شـكل مداخلات لممثلي الحكومة السـودانية، ورابطـة السـودان الجنوبي في المؤتمر السنوي للمندوبين الوطنيين في حركـة التحرر الكولونيالي؛ وبذلك تمكن السكرتير الثاني في سفارة السودان في لندن، مع ماندنج دي قرنق ممثل (الرابطة) مـن عرض وجهات نظر طرفي الصراع، واستمرت الاتصالات بعد ذلك بواسطة (باربره هاك)، وأعيد نشر مداخلة جوزيف أوكيل قرنق في لندن في أبريل ١٩٧٠ في مجلـس العمـوم بوصفه وزير الدولة لشئون الجنوب، كما نشرت في مجلـة حركة التحرر الكولونيالي، ونشرت أيضا في شكل كتيـب. وأبلغت (باربره) هناك في رسالة بتاريخ أغسطس، جوزيف أوكيل قرنق بأن مادنج دي قرنق، ولورنس وول وول، قـد أعلنا إمكانية التوصل إلى اتفـاق بشـرط قيـام الحكومـة السودانية بتطوير مفهومها حول (الحكم الذاتي).

واجتمع جوزيف قرنق معهم في لندن، في شقة (بـاربره هاك) في سبتمبر، ولو أن وجود رئيس الرابطة (برايان ماك ديرموث) وهو من رجال المال الإسكُتلنديين، ويعتبره قرنق عميلاً للمخابرات الغربية (الأمريكية، والإنكليزية) قد صعب

من عملية الحوار، ومع ذلك استمرت المقابلات بينهم، ومضت حركة التحرر الكولونيالي، في إرسال وفودها إلى السودان، في شهر يونيه وأكتوبر عام ١٩٧٠.

وساءت العلاقات من أول نوفمبر عام ١٩٧٠ وبعد انقلاب نميري، بين السلطة، وقيادة الحزب الشيوعي السوداني (الذي انضم إلى عضويته جوزيف أكيل قرنق). فضلاً عن ذلك، وبينما كان قرنق يعد أصلاً من الجنوب إلا أن الجنوبيين اعتبروه أولاً وقبل كل شيء عضوا في القيادة الشيوعية السودانية. وظهرت حركة تحرر المستعمرات (العمالية) Movement for colonial freedom، وكأنها مرتبطة بالنظام الجديد في الشمال بعد أن أعلنت الصحافة عن عودة وفد الحركة إلى زيارة السودان في شهر أكتوبر.

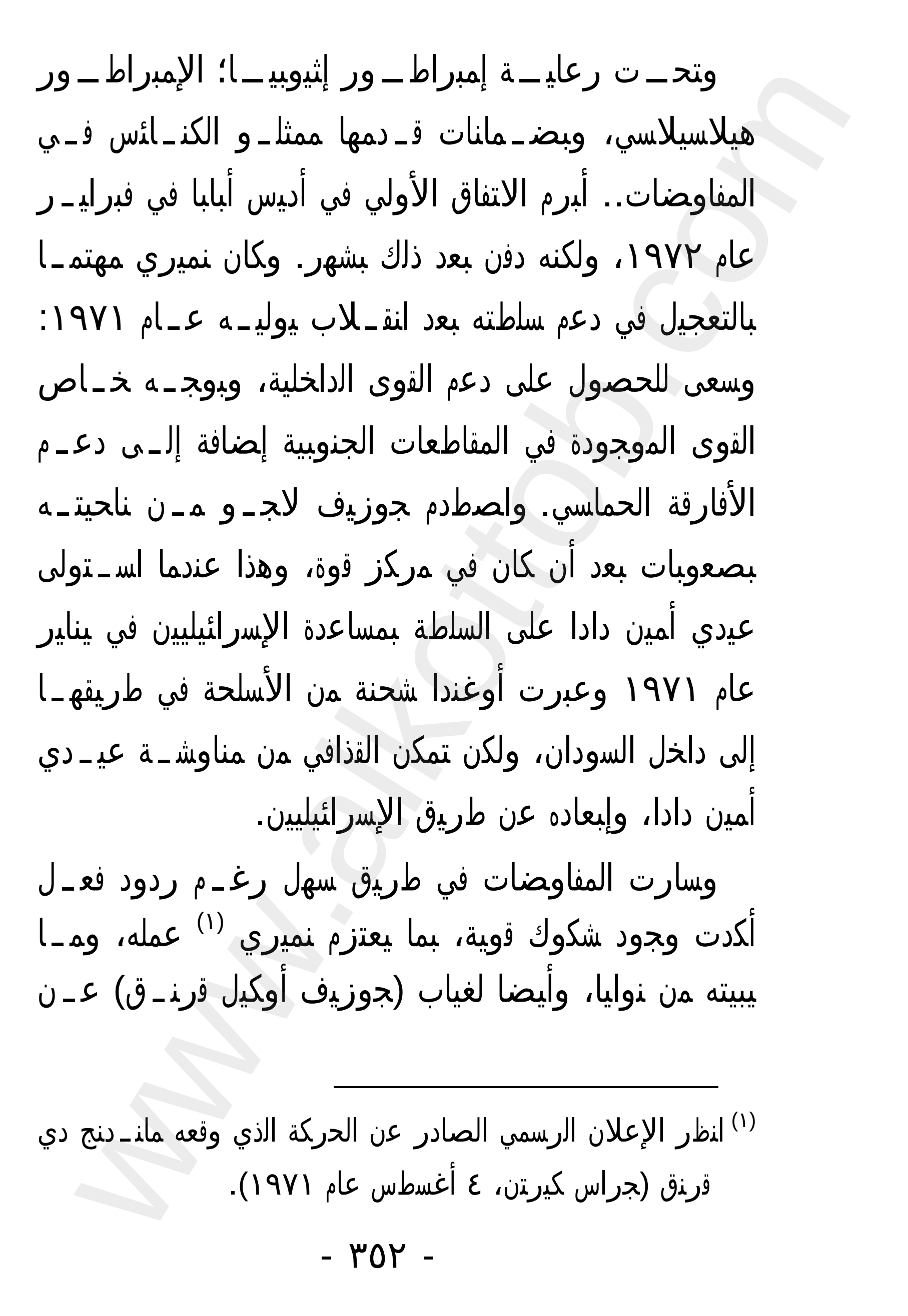
واعتبر الوفد أن التمرد قد انتهى تماما، باستثناء بعض الجيوب الموجودة في الاستوائي، مما يؤكد أن (قوى رجعية أجنبية شجعتها، وأرادت أن تمنع السودان من تحقيق وحدته، والتقدم إلى الأمام نحو بناء الاشتراكية)، وتأكدت حركة تحرر المستعمرات من صحة حساباتها وتقديراتها، بعد أن

تبين لها قيام إسرائيل بمساعدة حركة التمرد، وبعـد إلقـاء القبض على ضابط تبين أنه نازي سابق، وأصبح مرتزقًا [1] بعد ذلك، فضلاً عن انتشار الأنباء المنـذرة بـالخطر التـي كشفت عنها الصحافة الغربية وتشير إلـى تنـامي الوجـود الشيوعي في دهاليز السلطة، وتدابير الأمـن التـي اتخـذها نميري، والمعونة المقدمة إلى النظام الجديـد مـن الاتحـاد السوفيتي، والبلدان الشرقية.

وبناء على طلب الحكومة السودانية أدى إشراك مجلـس الكنائس العالمي في المفاوضات التي دارت، ابتداء من يناير عام ١٩٧١ في مؤتمر الكنائس الأفريقية إلى إسـقاط جميـع الحواجز. وعند وصول الوفد الذي أرسـله المجلـس إلـى الخرطوم في شهر مايو، توفرت آنذاك الشـروط اللازمـة لإنجاح المفاوضات، والتوصل إلى اتفـاق بـين الحكومـة السودانية وحركة تحرير جنوب السودان. وقدم لها جوزيـف لاجو كل الضمانات، وقد ترسـخت أقدامـه فـي صـفوف المقاومة في شرقي المديرية الاستوائية، كما أصبح الـرئيس المطاع في حركة تحرير جنوب السودان.

---

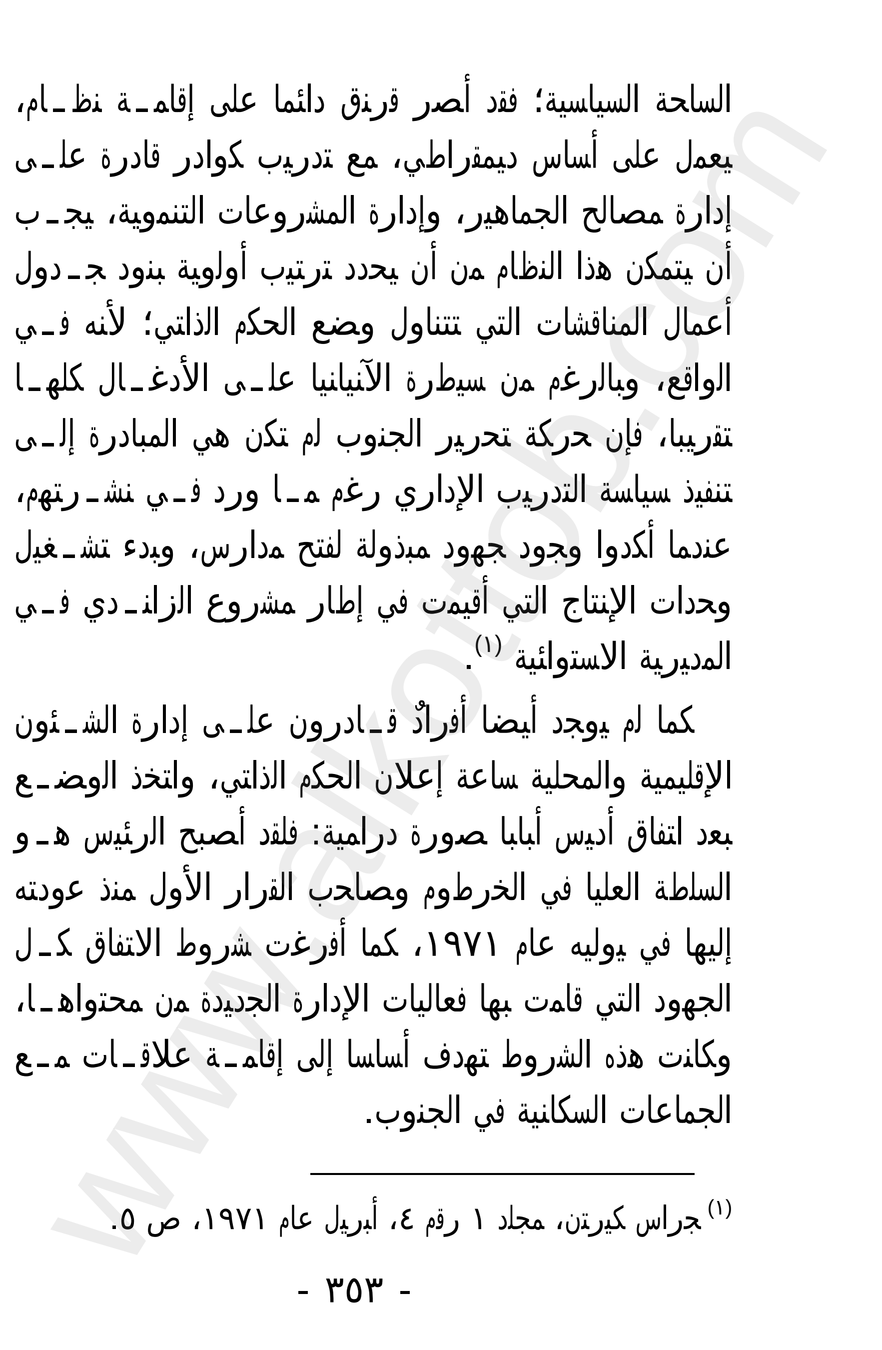
[1] رولف ستاينر، ألقي القبض عليه في كمبالا في نوفمبر عـام ١٩٧٠ وسلمه الرئيس موبوتو إلى حكومة السودان.



وتحت رعاية إمبراطور إثيوبيا؛ الإمبراطور هيلاسيلاسي، وبضمانات قدمها ممثلو الكنائس في المفاوضات.. أبرم الاتفاق الأولي في أديس أبابا في فبراير عام ١٩٧٢، ولكنه دفن بعد ذلك بشهر. وكان نميري مهتما بالتعجيل في دعم سلطته بعد انقلاب يوليه عام ١٩٧١: وسعى للحصول على دعم القوى الداخلية، وبوجه خاص القوى الموجودة في المقاطعات الجنوبية إضافة إلى دعم الأفارقة الحماسي. واصطدم جوزيف لاجو من ناحيته بصعوبات بعد أن كان في مركز قوة، وهذا عندما استولى عيدي أمين دادا على السلطة بمساعدة الإسرائيليين في يناير عام ١٩٧١ وعبرت أوغندا شحنة من الأسلحة في طريقها إلى داخل السودان، ولكن تمكن القذافي من مناوشة عيدي أمين دادا، وإبعاده عن طريق الإسرائيليين.

وسارت المفاوضات في طريق سهل رغم ردود فعل أكدت وجود شكوك قوية، بما يعتزم نميري [(١)] عمله، وما يبيته من نوايا، وأيضا لغياب (جوزيف أوكيل قرنق) عن

[(١)] انظر الإعلان الرسمي الصادر عن الحركة الذي وقعه ماندنج دي قرنق (جراس كيرتن، ٤ أغسطس عام ١٩٧١).

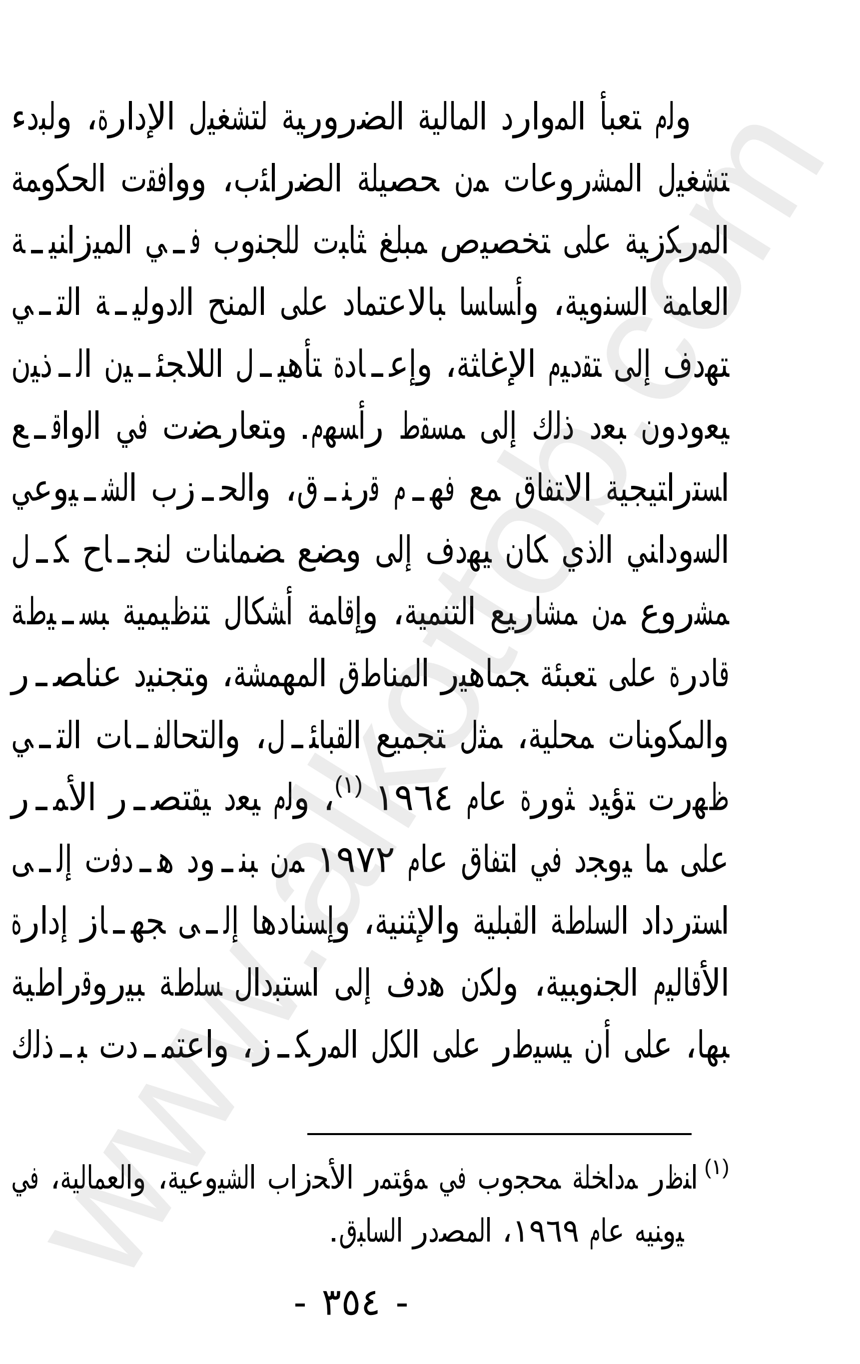


الساحة السياسية؛ فقد أصر قرنق دائما على إقامـة نظـام، يعمل على أساس ديمقراطي، مع تدريب كوادر قادرة علـى إدارة مصالح الجماهير، وإدارة المشروعات التنموية، يجـب أن يتمكن هذا النظام من أن يحدد ترتيب أولوية بنود جـدول أعمال المناقشات التي تتناول وضع الحكم الذاتي؛ لأنه فـي الواقع، وبالرغم من سيطرة الآنيانيا علـى الأدغـال كلهـا تقريبا، فإن حركة تحرير الجنوب لم تكن هي المبادرة إلـى تنفيذ سياسة التدريب الإداري رغم مـا ورد فـي نشـرتهم، عندما أكدوا وجود جهود مبذولة لفتح مدارس، وبدء تشـغيل وحدات الإنتاج التي أقيمت في إطار مشروع الزانـدي فـي المديرية الاستوائية [1].

كما لم يوجد أيضا أفرادٌ قـادرون علـى إدارة الشـئون الإقليمية والمحلية ساعة إعلان الحكم الذاتي، واتخذ الوضـع بعد اتفاق أديس أبابا صورة درامية: فلقد أصبح الرئيس هـو السلطة العليا في الخرطوم وصاحب القرار الأول منذ عودته إليها في يوليه عام ١٩٧١، كما أفرغت شروط الاتفاق كـل الجهود التي قامت بها فعاليات الإدارة الجديدة من محتواهـا، وكانت هذه الشروط تهدف أساسا إلى إقامـة علاقـات مـع الجماعات السكانية في الجنوب.

---

[1] جراس كيرتن، مجلد ١ رقم ٤، أبريل عام ١٩٧١، ص ٥.



ولم تعبأ الموارد المالية الضرورية لتشغيل الإدارة، ولبدء تشغيل المشروعات من حصيلة الضرائب، ووافقت الحكومة المركزية على تخصيص مبلغ ثابت للجنوب في الميزانية العامة السنوية، وأساسا بالاعتماد على المنح الدولية التي تهدف إلى تقديم الإغاثة، وإعادة تأهيل اللاجئين الذين يعودون بعد ذلك إلى مسقط رأسهم. وتعارضت في الواقع استراتيجية الاتفاق مع فهم قرنق، والحزب الشيوعي السوداني الذي كان يهدف إلى وضع ضمانات لنجاح كل مشروع من مشاريع التنمية، وإقامة أشكال تنظيمية بسيطة قادرة على تعبئة جماهير المناطق المهمشة، وتجنيد عناصر والمكونات محلية، مثل تجميع القبائل، والتحالفات التي ظهرت تؤيد ثورة عام ١٩٦٤ [١]، ولم يعد يقتصر الأمر على ما يوجد في اتفاق عام ١٩٧٢ من بنود هدفت إلى استرداد السلطة القبلية والإثنية، وإسنادها إلى جهاز إدارة الأقاليم الجنوبية، ولكن هدف إلى استبدال سلطة بيروقراطية بها، على أن يسيطر على الكل المركز، واعتمدت بذلك

---

[١] انظر مداخلة محجوب في مؤتمر الأحزاب الشيوعية، والعمالية، في يونيه عام ١٩٦٩، المصدر السابق.

عملية تشغيل المشروعات التنموية المحتملـة علـى الإرادة الطيبة للموظفين الموجودين في الإدارة المركزية، ويفضـل بالطبع لضمان المتابع الجيدة التواجد في العاصـمة لا فـي المقاطعات النائية..

و رغم ذلك تحقق تقدم كبير ومهم، بمجرد إبـرام اتفـاق يشير إلى ضرورة وضع نهاية للحرب الأهلية التي استمرت ١٧ عاما. وأيضا عندما استمر نميري في المحافظـة علـى الدولة العلمانية؛ وبذلك وضع نهاية للمناقشات التي استمرت من الاستقلال لوضع دستور مؤقت للأمة (كان دائما مؤقتًا). وأخيرا عندما لم يأخذ في الاعتبـار اعتراضـات القـوميين العرب، وعين جنوبيين في مناصب عليا، بمـا فـي ذلـك مناصب المحافظين، دون أن يأخذ في الاعتبار تسلسل الهرم التنظيمي الإداري، وبذلك نجد أحد الجنوبيين يتفاوض لإبرام اتفاق مع ممثل حركة تحرير جنوب السودان.

وعين (آبل أليير)، وهو من الدنكا، ومحامٍ محترف؛ ليحل محل قرنق لإدارة شئون الجنوب، ورقي إلى منصب نائب الرئيس للتفاوض بشأن هذا الاتفاق [1] مع (إزبوني مونديري جوونزا)، الذي كان يمثل الحركة الجنوبية. وجرت المفاوضات تحت رعاية مؤتمر الكنائس الأفريقية، وبمساعدة الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية [2]، ووزير خارجية إثيوبيا.

وأكد هذا الاتفاق للجنوب الحكم الذاتي السياسي، والثقافي، واستقلالاً إقليميا فيما يتصل بالشئون الإدارية، وقوات الشرطة، ودرجة معينة من الحكم الذاتي المالي الإقليمي، مع المحافظة أيضا على العلاقات المالية التي حددتها الحكومة المركزية، ولا سيما بعد تحويل المبالغ المخصصة لتنمية الجنوب في الميزانية العامة الوطنية إلى الميزانية الإقليمية إضافة إلى جميع الفوائد المحققة في الجنوب، والناجمة عن الأنشطة التجارية/ الزراعية، والصناعية، وقام جهاز

---

(1) انظر تفاصيل المفاوضات، عمر بشير: جنوب السودان - من الصراع إلى السلام، نفس المصدر السابق.

(2) دبلوماسي جزائري بارع وهو محمد سحنون.

تشريعي انتخب انتخابا حرا، بوضع التشـريعات، وتكـوين هيئة تنفيذية إقليمية للرقابة انتخبت قيادتها في جمعية إقليميـة عامة، لا تُحل إلا بموافقة أغلبية تتكون مـن ثلاثـة أربـاع الأعضاء.

وأخيرا تقرر دمج مقاتلي الآنيانيا في الجيش والشـرطة الوطنية، أو أن يعودوا إلى الحياة المدنيـة. واحتفـل بهـذا الاتفاق، وكأنه انتصار للوحدة الأفريقية فـي مـؤتمر قمـة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية واعتبر خطوة إلى الأمام أنجزتها الشعوب الأفريقية، كما صرح بذلك (إيميل كـابرال) من الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا - بيساو، وجزر الرأس الأخضر [١]، وهو من أشهر قـادة النضـال المسـلح ضـد الكولونيالية البرتغالية، وكان قد اشترك في المـؤتمر باسـم لجنة مساعدة حركات التحرير الأفريقيـة التابعـة لمنظمـة الوحدة الأفريقية.

---

[١] اغتيل كابرال في العام التالي.

كما كان اشتراك المراقبين في المـؤتمر.. الـذين مثلـوا المنظمات المسيحية (الدولية، والإقليمية) يمثل ورقة رابحة. وقد تأثروا منذ عام ١٩٦٨ بتيار سياسي أخلاقي، عرف بـ(لاهوت التحرير)، وازداد اهتمامهم بشعوب العالم الثالث، وكـان ذلـك بمثابة تعويض لقصور نشاط الممثلين الأفارقة؛ بسـبب قيـود العمل التي ألزمتهم بها منظمة الوحدة الأفريقية والتي تدعو إلى عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء.

وكان يمثل المجلس المسكوني للكنـائس، مـدير اللجنـة المكلفة بالشئون الدولية، وهو رجل قانون أرجنتيني (ليوبولد ج. نيلوس) ذاع صيته في الصحافة الأفريقية منذ أن أعلـن بقوة عن موقفه المناهض للفصل العنصري، ومثل الكنـائس الأفريقية في المؤتمر سكرتيره العام، الكاهن القـانوني مـن ليبيريا (كانون بورجيس كار)، الذي قدرت له أفريقيا ما قـام به من جهود إيجابية أزمة نيجيريا - بيافرا. كمـا اشـترك أيضا في المفاوضات، المسئول عن اللاجئين فـي أفريقيـا عضو المجلس المسكوني للكنائس، وهو (جودو أنكرا [١]).

---

[١] يمكن الاطلاع على تقاريرهم بشأن المفاوضـات فـي أرشـيفات المجلس المسكوني للكنائس.

وكان من صلاحيات مجلس الحكم الذاتي الذي أنشِئ فـي الأقاليم الثلاثة الموحدة، وعاصمتها جوبا مسـن التشـريعات والقوانين في المجالات ذات الصلة بالنظام العـام، والأمـن الداخلي الإقليمي، وأيضـا فـي ميـدان التنميـة (الثقافيـة، والاقتصادية، والاجتماعية) في الجنوب (المادة رقم ١١)، أما المجالات الأخرى، فكانت واقعـة تحـت نفـوذ الحكومـة المركزية، ورئيس الجمهورية. ولكن بناء على توصية مـن مجلس الشعب الإقليمي الذي تم انتخاب بعض أعضائه عـن طريق الانتخاب المباشر؛ يحق لرئيس الجمهورية أن يعـين الرئيس الإقليمي أو أن يقيله من وظيفته، وبالمثل تم تعيين - أو إقالة - أعضاء المجلس التنفيذي الأعلى مـن وظـائفهم بقرار أصدره رئيس الجمهورية، وبناء على توصـية مـن رئيس هذا المجلس. وأخيرا استخدمت اللغـة العربيـة لُغـةً وطنية، واعتبرت اللغة الإنكليزية لغة أساسية في الجنوب.

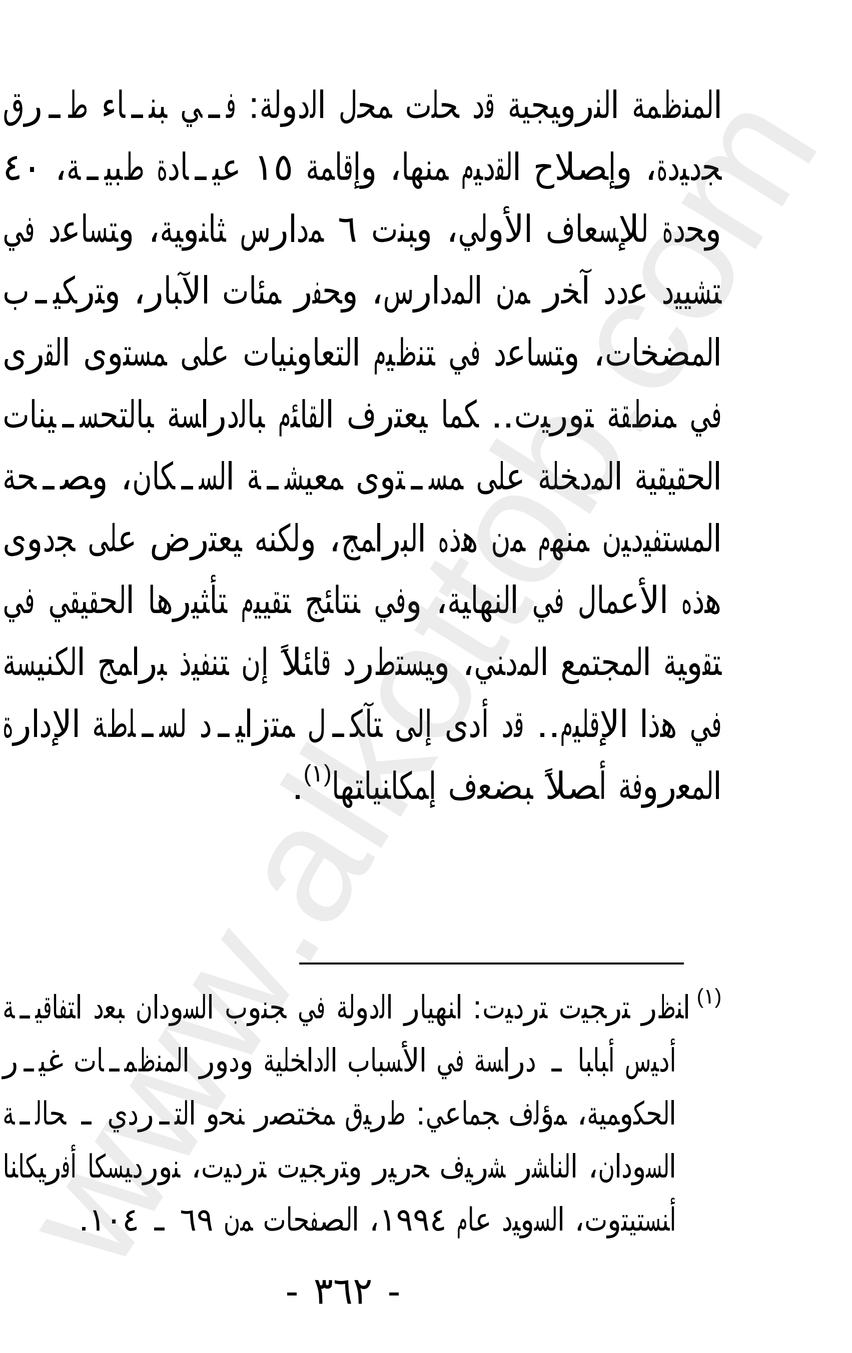
إن علاج الأوضاع المتوارثة من جراء حرب أهلية دامت ١٧ عاما، وبعد فترة كولونيالية راكدة وطويلة، سبقتها فتـرة أخرى انتشرت فيها النخاسة المدمرة، يتطلب أكثر من مجرد وضع اتفاقات بشأن نظم عرجاء تعمـل بمقتضـاها الإدارة الحكومية، حتى بالرغم مما للمعونة من تـأثير (٢٠ مليـون دولار)؛ ولذلك كان ينقص الحكومة المؤقتة في جوبا في ٢٢ أبريل عام ١٩٧٢ كل شيء، وهذا ما تضـرر منـه (آبـل أليـر): فـلا وجـود للأفـراد المـؤهلين، ولا المكاتـب ولا الخبرات[1]، ولم يتجاوز عدد العاملين في قطاع الخدمـة العامة للسكان البالغ عددهم ٤,٣ مليون نسمة أكثر من ٢٨٤ موظف إداري، و٤ مهنيـين، و٣٨٣ فنـي و٣٨٤ موظـف مكتبي. وكان الجزء الغالب من مقاتلي الآنيانيا البالغ عددهم ١٠ آلاف مقاتل من الأميين، وبناء على المسح الذي أجـري في عام ١٩٧٣، بلغت نسبة من لم يتردد على المدارس مـن ٧ إلى ٢٤ سنة من العمر ٨١ %، ولم تتلق نسبة ٥٨ % من العمال والموظفين في القطاع الحديث أي تدريب.

---

[1] السلام والتنمية في جنوب السـودان، جمهوريـة السـودان، وزارة الثقافة والإعلام، عام ١٩٧٦.

ومن هنا ظهر الدور البارز الذي لعبته المنظمات غيـر الحكومية الأجنبية، وهي منظمات لا تهـدف إلـى الـربح، اهتمت بمشاريع التنمية التي مولتها الصناديق الدولية العامة، وشاركت حكومات هذه المنظمات في هذه المشروعات مـن أول خطوة؛ أي عند التوقيع على الاتفاق. كما اجتذب مؤتمر لإغاثة السكان اللاجئين من جنوب السودان، وإعادة توطينهم اهتمام ٣٨ ممثلاً من المنظمات غير الحكوميـة المختلفـة، ومنها المنظمة القوية النرويجية المسـماة بـ (نـرويجيين تشيرش إيد).

اهتم برنامج الكنيسة النرويجية بالمقاطعة الاستوائية، وهي القاعدة المحصنة لجوزيف لاجو، وتبلغ مساحتها حوالي ٨٦ ألف كم مربع، وتقع على الضفة الشرقية للنيل، ويبلغ عـدد سكانها تقريبا ٥٠٠ ألف كم مربع، وتقع على الضفة الشرقية للنيل، ويبلغ عدد سكانها تقريبا ٥٠٠ ألـف نسـمة، ومـنهم صغار المزارعين الذين يكونون نسـبة ٩٠ %، ومـوزعين على ٢٠ إثنية، وأُجريت بسبب هذا الاهتمام دراسـة تقيـيم ميدانية. ويؤكد القائم بهذه الدراسة أنه إذا استبعدنا الجوانـب المتصلة بالسياسية المحلية، والإقليمية يمكن اعتبار أن هـذه



المنظمة النرويجية قد حلت محل الدولة: فـي بنـاء طـرق جديدة، وإصلاح القديم منها، وإقامة ١٥ عيـادة طبيـة، ٤٠ وحدة للإسعاف الأولي، وبنت ٦ مدارس ثانوية، وتساعد في تشييد عدد آخر من المدارس، وحفر مئات الآبار، وتركيـب المضخات، وتساعد في تنظيم التعاونيات على مستوى القرى في منطقة توريت.. كما يعترف القائم بالدراسة بالتحسـينات الحقيقية المدخلة على مسـتوى معيشـة السـكان، وصـحة المستفيدين منهم من هذه البرامج، ولكنه يعترض على جدوى هذه الأعمال في النهاية، وفي نتائج تقييم تأثيرها الحقيقي في تقوية المجتمع المدني، ويستطرد قائلاً إن تنفيذ برامج الكنيسة في هذا الإقليم.. قد أدى إلى تآكـل متزايـد لسـلطة الإدارة المعروفة أصلاً بضعف إمكانياتها[1].

---

[1] انظر ترجيت ترديت: انهيار الدولة في جنوب السودان بعد اتفاقيـة أديس أبابا ـ دراسة في الأسباب الداخلية ودور المنظمـات غيـر الحكومية، مؤلف جماعي: طريق مختصر نحو التـردي ـ حالـة السودان، الناشر شريف حرير وترجيت ترديت، نورديسكا أفريكانا أنستيتوت، السويد عام ١٩٩٤، الصفحات من ٦٩ ـ ١٠٤.

وأبرم - من ناحية أخرى - القادة الجنوبيون اتفاقًا دون أن يأخذوا - تماما في الاعتبار - حقيقة الأوضاع، وكلها تشير إلى النظام القائم على المستوى المركزي كان نظاما سلطويا لم يتشاور مع أفراد المقاومة في النواحي العسكرية. ونص الاتفاق في هذا المجال على نواة للجيش يبلغ عدده ١٢ ألف رجل، نصفهم من الجنوب، وكانوا أساسا من أفراد الجيش المنحل لآنيانيا، والنصف الآخر من العناصر التي تعود أصولها إلى أقاليم أخرى في السودان، وكلهم بقيادة رجل واحد من الجنوب يعاونه ضابط من الجيش النظامي، وفشلت بعض المحاولات المنعزلة لاستئناف الكفاح المسلح. ولكن بعد انقضاء خمسة أعوام من التوقيع على الاتفاق حدثت الضربة القوية التي وجهها صف ضابط من الجنوب، واختار لتوقيتها تاريخًا رمزيا؛ وهو (شهر فبراير)، وكانت بمثابة تنبيه خطير وجاد؛ فلقد تمكن من استنفار القوات، واحتلال مطار جوبا لعدة ساعات، وكان ذلك مؤشرا على عدم احترام رجال الآنيانيا الاتفاق، وأنهم كانوا قد أخفوا أسلحتهم في الأحراش.

الجزء الثالث

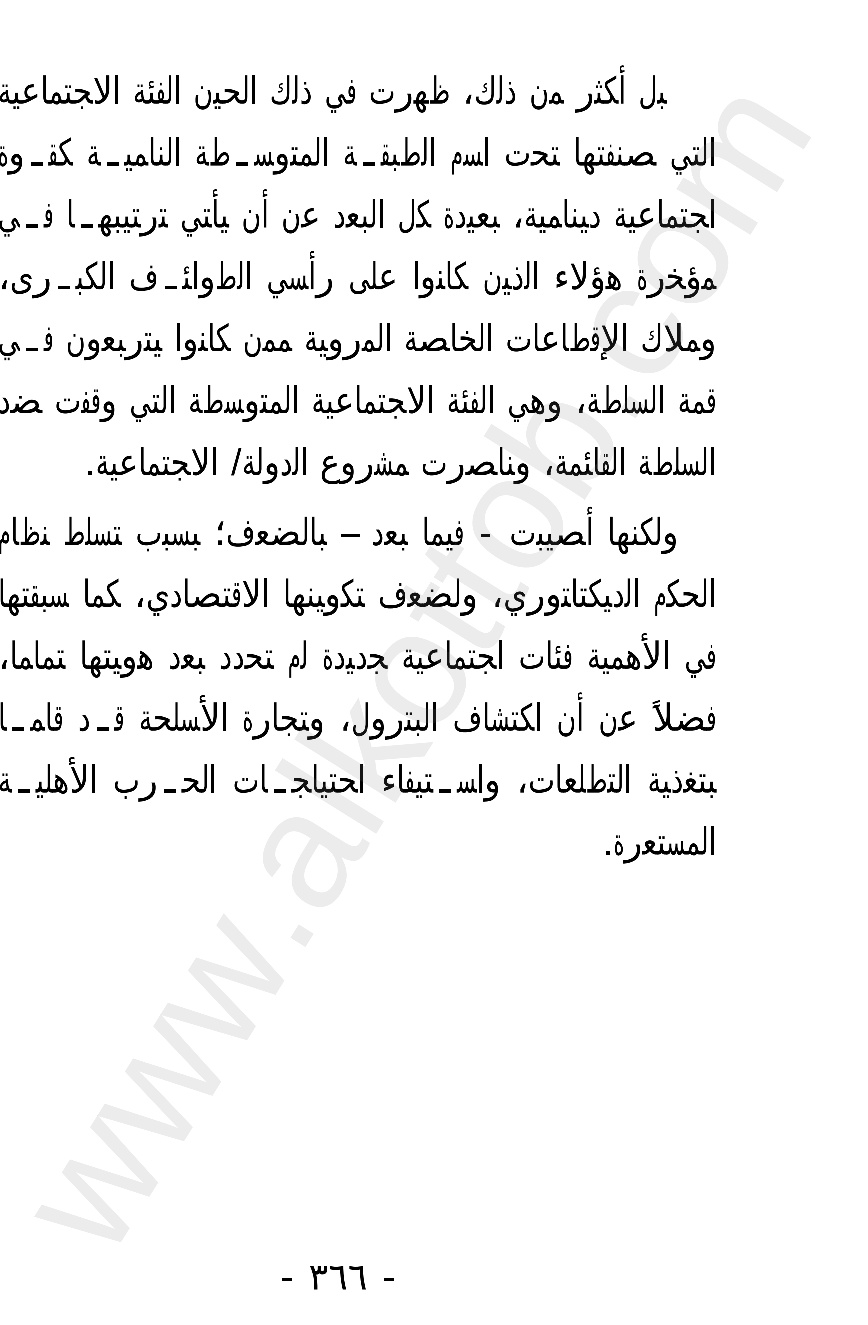
عقدان من الزمان تذروهما الرياح

فشل مشروع الدولة/ الاجتماعية

(١٩٧٣ – ١٩٩٣)

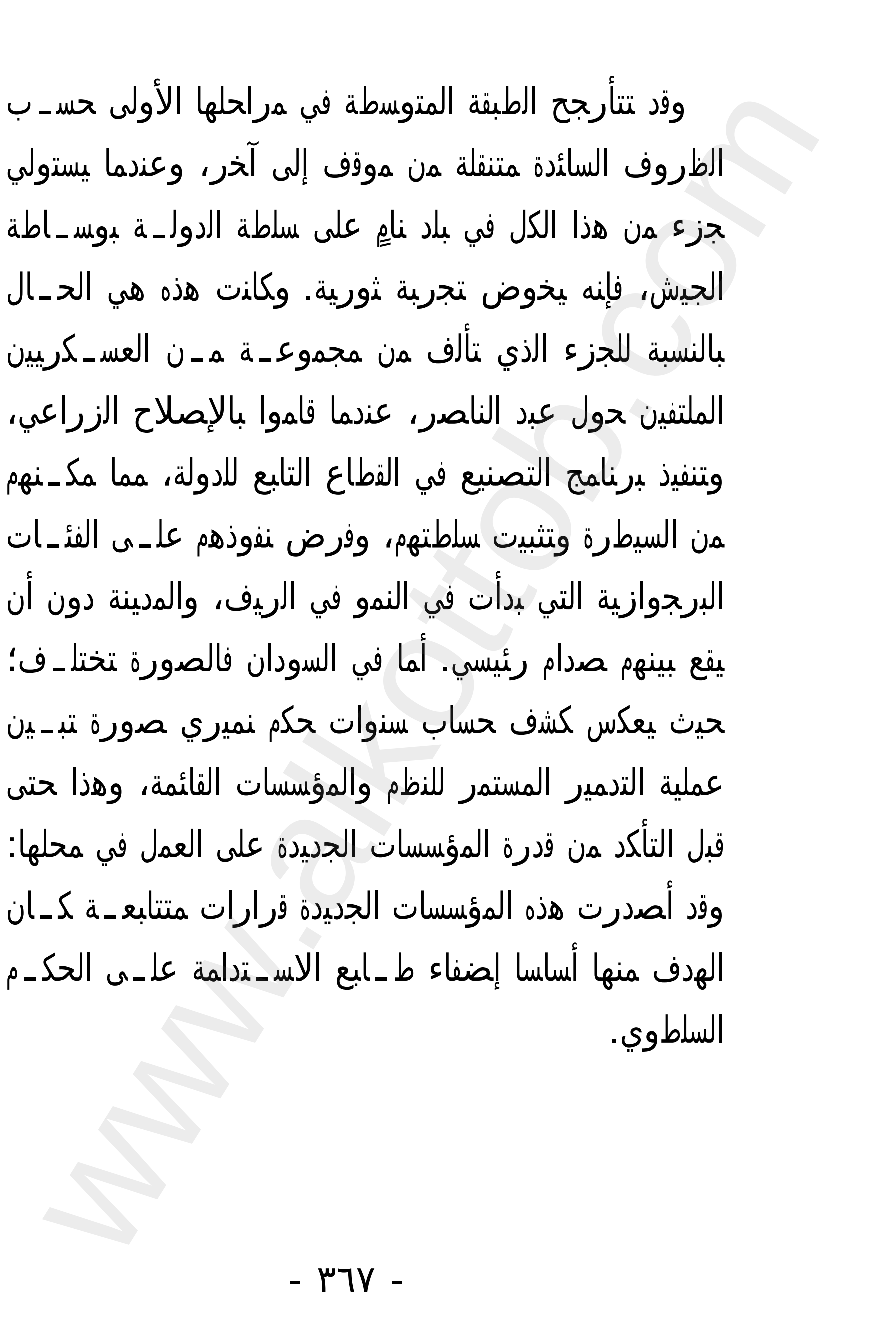
ظهرت في بداية العقدين المعنيين إرادةٌ سياسية واضحة وقوية، تهدف إلى نقل السودان إلى عصر الحداثة، وهو موضوع الجزء الثالث والأخير من هذا الكتاب، ومع ذلك تبدو هذه الفترة الزمنية للمراقب، وكأنها مسيرة طويلة غير منظمة. كما لم توجد آنذاك قوى اجتماعية قادرة على رفع الأنقاض التي تراكمت نتيجة فترة الحكم الديكتاتوري الطويل لنميري، فضلاً عن عسكرة جماعات السكان في الريف. ووقوع محن وكوارثَ أخرى جديدة، عرقلت إمكانات بناء الهوية السودانية.

ولقد كرست الجزء الثاني من الدراسة لبحث القوى الاجتماعية الحية التي ظهرت في السودان بعد الاستقلال، ويمكن القول بصورة عامة إن أصحاب المصالح من الفئات الاجتماعية الجديدة (أصحاب الياقات البيضاء) الذين يشغلون الوظائف في أجهزة الدولة، قد انضموا إلى جموع العمال في القطاع الحديث، ونظموا أوجه النشاط فيما بينهم بصورة مستقلة رغم محاولات وضع اليد التي قام بها الفريق عبود للسيطرة على هذا النشاط والتحكم في النقابات.

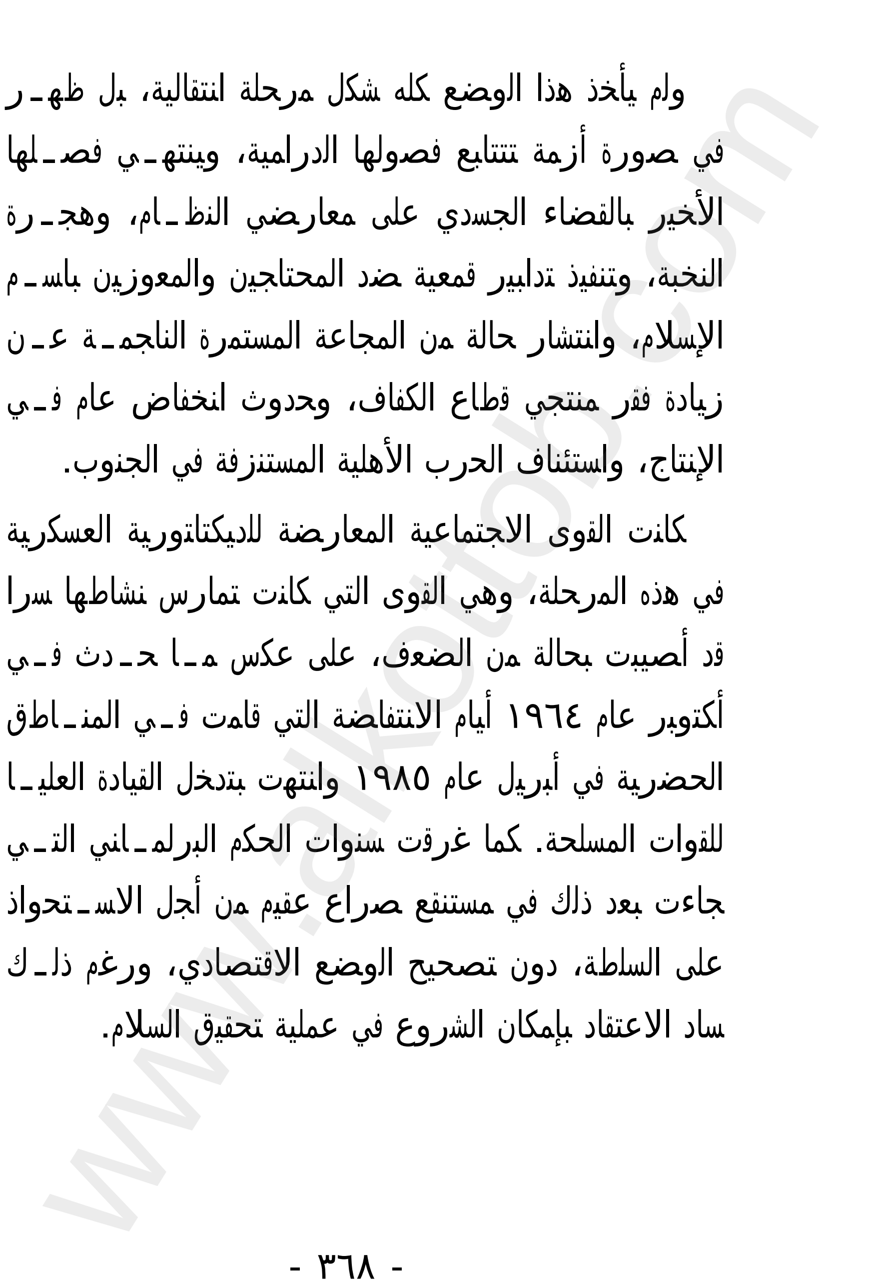


بل أكثر من ذلك، ظهرت في ذلك الحين الفئة الاجتماعية التي صنفتها تحت اسم الطبقـة المتوسـطة الناميـة كقـوة اجتماعية دينامية، بعيدة كل البعد عن أن يأتي ترتيبهـا فـي مؤخرة هؤلاء الذين كانوا على رأسي الطوائـف الكبـرى، وملاك الإقطاعات الخاصة المروية ممن كانوا يتربعون فـي قمة السلطة، وهي الفئة الاجتماعية المتوسطة التي وقفت ضد السلطة القائمة، وناصرت مشروع الدولة/ الاجتماعية.

ولكنها أصيبت - فيما بعد – بالضعف؛ بسبب تسلط نظام الحكم الديكتاتوري، ولضعف تكوينها الاقتصادي، كما سبقتها في الأهمية فئات اجتماعية جديدة لم تحدد بعد هويتها تماما، فضلاً عن أن اكتشاف البترول، وتجارة الأسلحة قـد قامـا بتغذية التطلعات، واسـتيفاء احتياجـات الحـرب الأهليـة المستعرة.

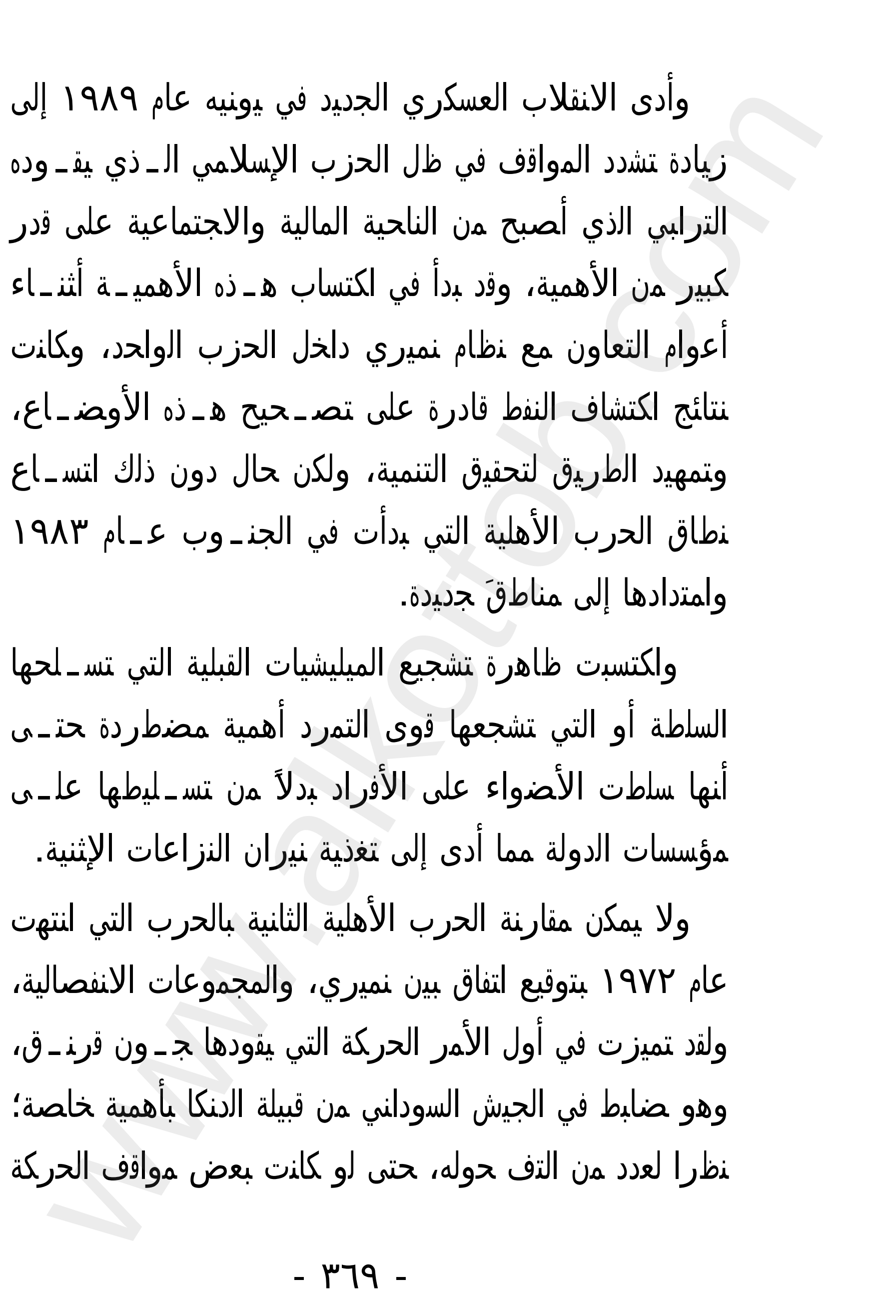


وقد تتأرجح الطبقة المتوسطة في مراحلها الأولى حسب الظروف السائدة متنقلة من موقف إلى آخر، وعندما يستولي جزء من هذا الكل في بلد نامٍ على سلطة الدولة بوساطة الجيش، فإنه يخوض تجربة ثورية. وكانت هذه هي الحال بالنسبة للجزء الذي تألف من مجموعة من العسكريين الملتفين حول عبد الناصر، عندما قاموا بالإصلاح الزراعي، وتنفيذ برنامج التصنيع في القطاع التابع للدولة، مما مكنهم من السيطرة وتثبيت سلطتهم، وفرض نفوذهم على الفئات البرجوازية التي بدأت في النمو في الريف، والمدينة دون أن يقع بينهم صدام رئيسي. أما في السودان فالصورة تختلف؛ حيث يعكس كشف حساب سنوات حكم نميري صورة تبين عملية التدمير المستمر للنظم والمؤسسات القائمة، وهذا حتى قبل التأكد من قدرة المؤسسات الجديدة على العمل في محلها: وقد أصدرت هذه المؤسسات الجديدة قرارات متتابعة كان الهدف منها أساسا إضفاء طابع الاستدامة على الحكم السلطوي.



ولم يأخذ هذا الوضع كله شكل مرحلة انتقالية، بل ظهـر في صورة أزمة تتتابع فصولها الدرامية، وينتهـي فصـلها الأخير بالقضاء الجسدي على معارضي النظـام، وهجـرة النخبة، وتنفيذ تدابير قمعية ضد المحتاجين والمعوزين باسـم الإسلام، وانتشار حالة من المجاعة المستمرة الناجمـة عـن زيادة فقر منتجي قطاع الكفاف، وحدوث انخفاض عام فـي الإنتاج، واستئناف الحرب الأهلية المستنزفة في الجنوب.

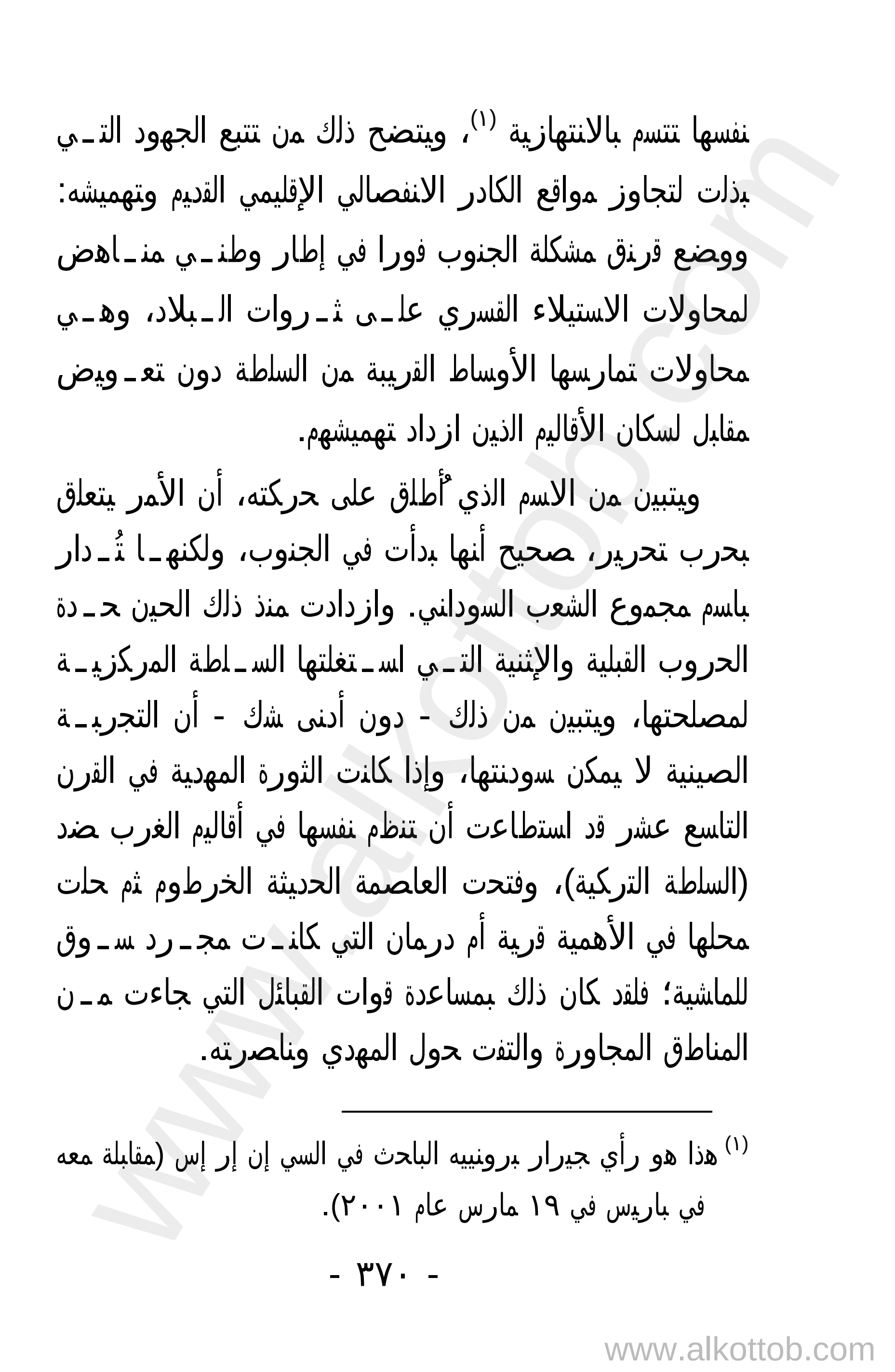
كانت القوى الاجتماعية المعارضة للديكتاتورية العسكرية في هذه المرحلة، وهي القوى التي كانت تمارس نشاطها سرا قد أصيبت بحالة من الضعف، على عكس مـا حـدث فـي أكتوبر عام ١٩٦٤ أيام الانتفاضة التي قامت فـي المنـاطق الحضرية في أبريل عام ١٩٨٥ وانتهت بتدخل القيادة العليـا للقوات المسلحة. كما غرقت سنوات الحكم البرلمـاني التـي جاءت بعد ذلك في مستنقع صراع عقيم من أجل الاسـتحواذ على السلطة، دون تصحيح الوضع الاقتصادي، ورغم ذلـك ساد الاعتقاد بإمكان الشروع في عملية تحقيق السلام.



وأدى الانقلاب العسكري الجديد في يونيه عام ١٩٨٩ إلى زيادة تشدد المواقف في ظل الحزب الإسلامي الذي يقوده الترابي الذي أصبح من الناحية المالية والاجتماعية على قدر كبير من الأهمية، وقد بدأ في اكتساب هذه الأهمية أثناء أعوام التعاون مع نظام نميري داخل الحزب الواحد، وكانت نتائج اكتشاف النفط قادرة على تصحيح هذه الأوضاع، وتمهيد الطريق لتحقيق التنمية، ولكن حال دون ذلك اتساع نطاق الحرب الأهلية التي بدأت في الجنوب عام ١٩٨٣ وامتدادها إلى مناطقَ جديدة.

واكتسبت ظاهرة تشجيع الميليشيات القبلية التي تسلحها السلطة أو التي تشجعها قوى التمرد أهمية مضطردة حتى أنها سلطت الأضواء على الأفراد بدلاً من تسليطها على مؤسسات الدولة مما أدى إلى تغذية نيران النزاعات الإثنية.

ولا يمكن مقارنة الحرب الأهلية الثانية بالحرب التي انتهت عام ١٩٧٢ بتوقيع اتفاق بين نميري، والمجموعات الانفصالية، ولقد تميزت في أول الأمر الحركة التي يقودها جون قرنق، وهو ضابط في الجيش السوداني من قبيلة الدنكا بأهمية خاصة؛ نظرا لعدد من التف حوله، حتى لو كانت بعض مواقف الحركة

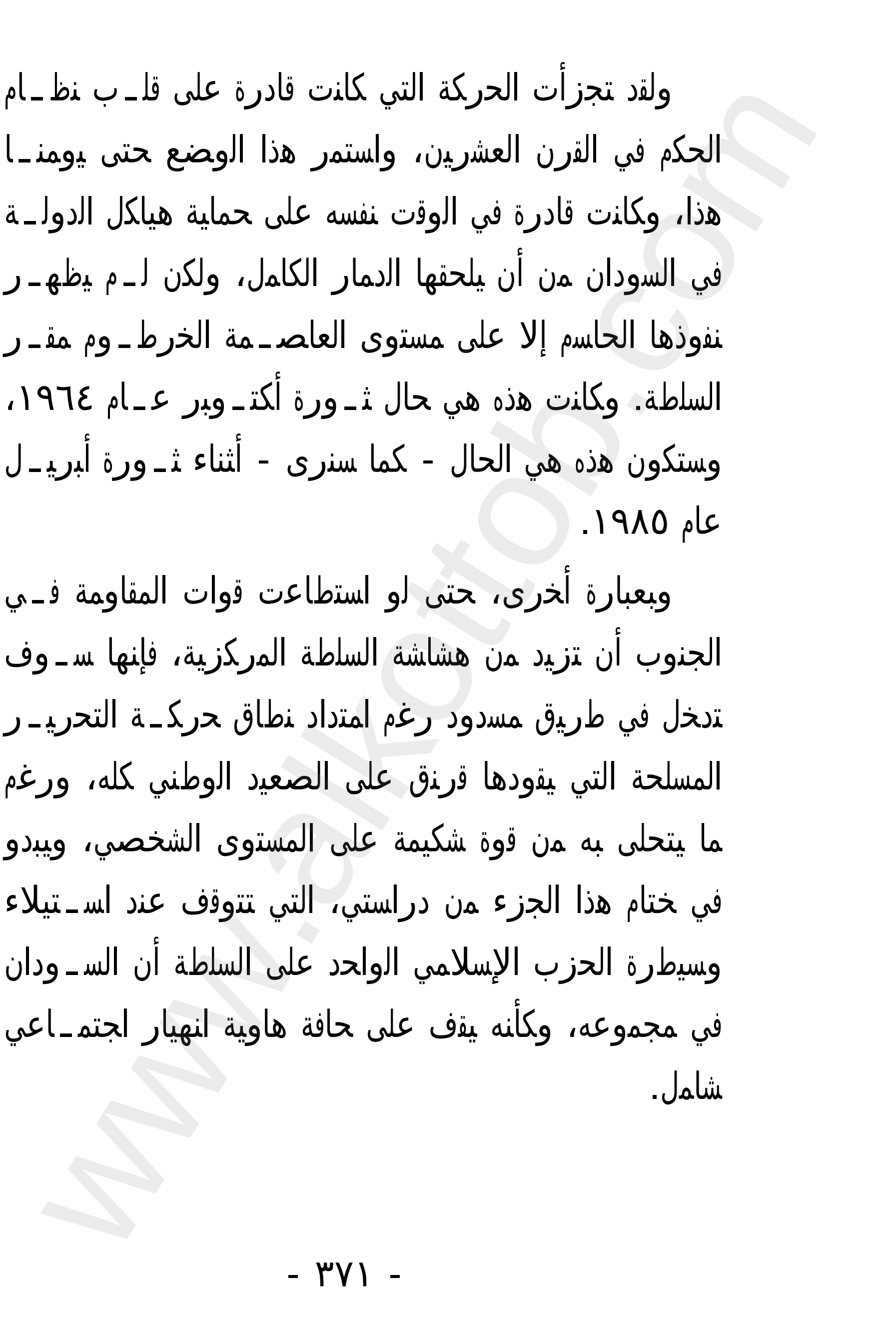


نفسها تتسم بالانتهازية [1]، ويتضح ذلك من تتبع الجهود التـي بذلت لتجاوز مواقع الكادر الانفصالي الإقليمي القديم وتهميشه: ووضع قرنق مشكلة الجنوب فورا في إطار وطنـي منـاهض لمحاولات الاستيلاء القسري علـى ثـروات الـبلاد، وهـي محاولات تمارسها الأوساط القريبة من السلطة دون تعـويض مقابل لسكان الأقاليم الذين ازداد تهميشهم.

ويتبين من الاسم الذي أُطلق على حركته، أن الأمر يتعلق بحرب تحرير، صحيح أنها بدأت في الجنوب، ولكنهـا تُـدار باسم مجموع الشعب السوداني. وازدادت منذ ذلك الحين حـدة الحروب القبلية والإثنية التـي اسـتغلتها السـلطة المركزيـة لمصلحتها، ويتبين من ذلك - دون أدنى شك - أن التجربـة الصينية لا يمكن سودنتها، وإذا كانت الثورة المهدية في القرن التاسع عشر قد استطاعت أن تنظم نفسها في أقاليم الغرب ضد (السلطة التركية)، وفتحت العاصمة الحديثة الخرطوم ثم حلت محلها في الأهمية قرية أم درمان التي كانـت مجـرد سـوق للماشية؛ فلقد كان ذلك بمساعدة قوات القبائل التي جاءت مـن المناطق المجاورة والتفت حول المهدي وناصرته.

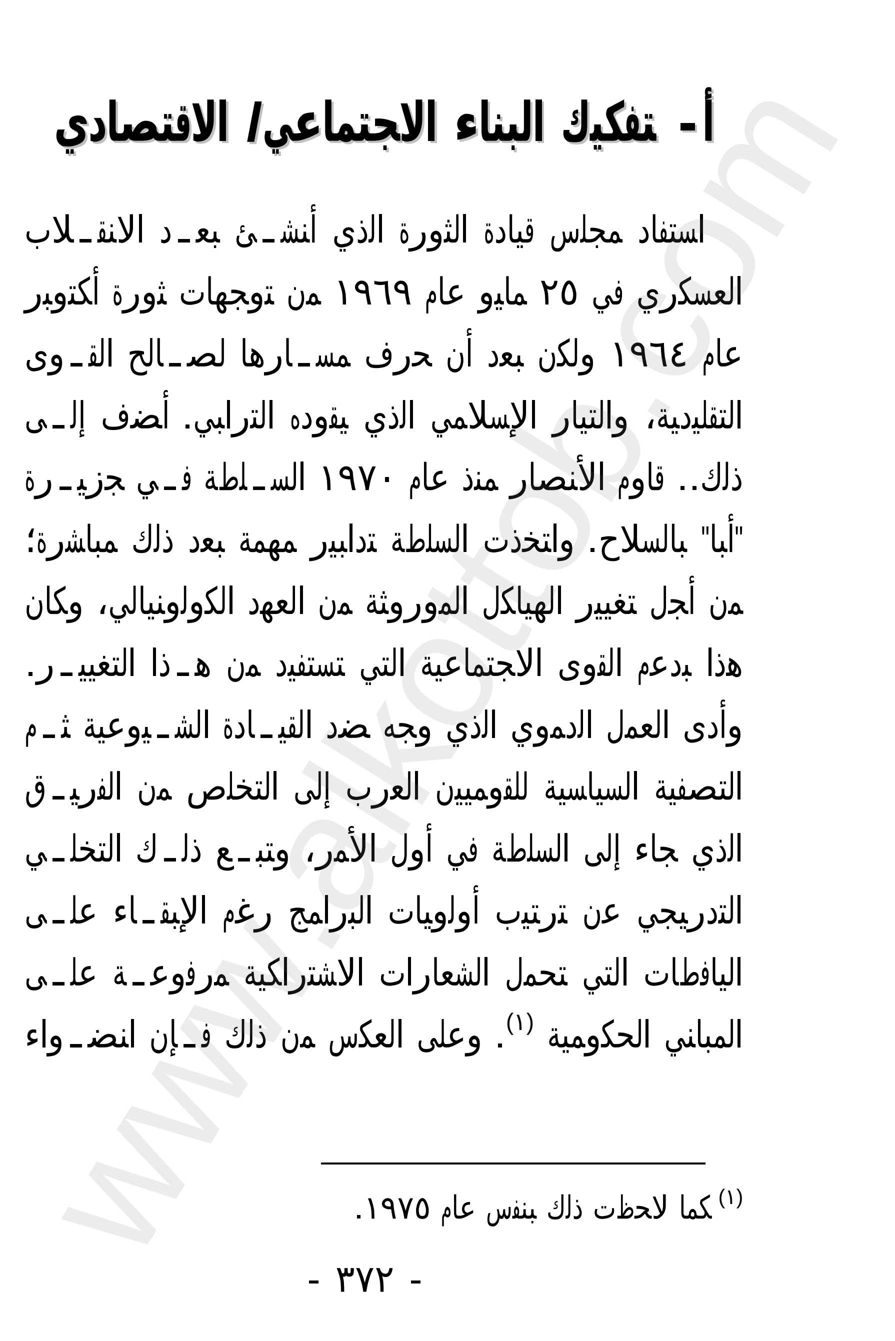
---

[1] هذا هو رأي جيرار برونييه الباحث في السي إن إر إس (مقابلة معه في باريس في ١٩ مارس عام ٢٠٠١).



ولقد تجزأت الحركة التي كانت قادرة على قلـب نظـام الحكم في القرن العشرين، واستمر هذا الوضع حتى يومنـا هذا، وكانت قادرة في الوقت نفسه على حماية هياكل الدولـة في السودان من أن يلحقها الدمار الكامل، ولكن لـم يظهـر نفوذها الحاسم إلا على مستوى العاصـمة الخرطـوم مقـر السلطة. وكانت هذه هي حال ثـورة أكتـوبر عـام ١٩٦٤، وستكون هذه هي الحال - كما سنرى - أثناء ثـورة أبريـل عام ١٩٨٥.

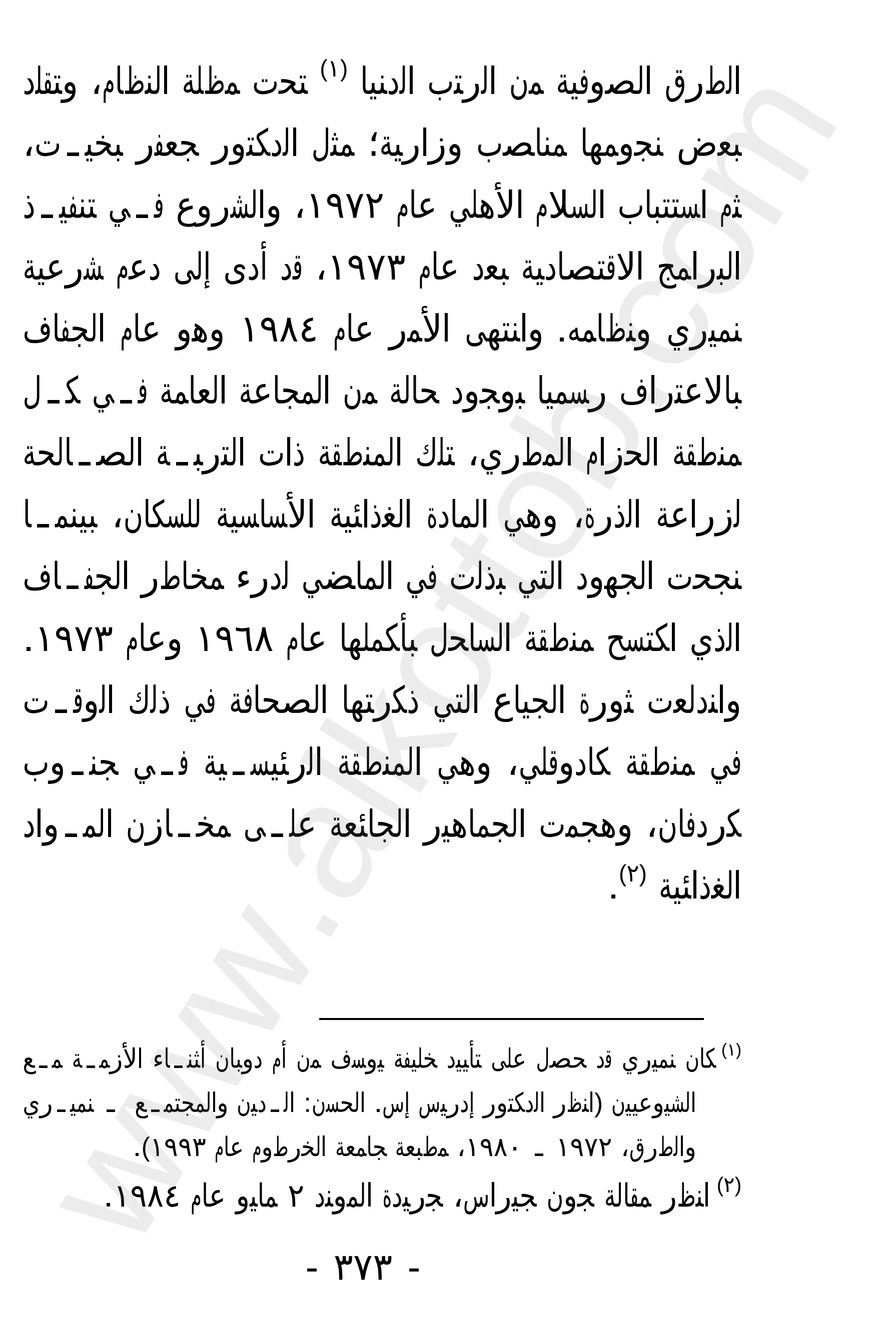
وبعبارة أخرى، حتى لو استطاعت قوات المقاومة فـي الجنوب أن تزيد من هشاشة السلطة المركزية، فإنها سـوف تدخل في طريق مسدود رغم امتداد نطاق حركـة التحريـر المسلحة التي يقودها قرنق على الصعيد الوطني كله، ورغم ما يتحلى به من قوة شكيمة على المستوى الشخصي، ويبدو في ختام هذا الجزء من دراستي، التي تتوقف عند اسـتيلاء وسيطرة الحزب الإسلامي الواحد على السلطة أن السـودان في مجموعه، وكأنه يقف على حافة هاوية انهيار اجتمـاعي شامل.



أ- تفكيك البناء الاجتماعي/ الاقتصادي

استفاد مجلس قيادة الثورة الذي أنشئ بعد الانقلاب العسكري في ٢٥ مايو عام ١٩٦٩ من توجهات ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ ولكن بعد أن حرف مسارها لصالح القوى التقليدية، والتيار الإسلامي الذي يقوده الترابي. أضف إلى ذلك.. قاوم الأنصار منذ عام ١٩٧٠ السلطة في جزيرة "أبا" بالسلاح. واتخذت السلطة تدابير مهمة بعد ذلك مباشرة؛ من أجل تغيير الهياكل الموروثة من العهد الكولونيالي، وكان هذا بدعم القوى الاجتماعية التي تستفيد من هذا التغيير. وأدى العمل الدموي الذي وجه ضد القيادة الشيوعية ثم التصفية السياسية للقوميين العرب إلى التخلص من الفريق الذي جاء إلى السلطة في أول الأمر، وتبع ذلك التخلي التدريجي عن ترتيب أولويات البرامج رغم الإبقاء على اليافطات التي تحمل الشعارات الاشتراكية مرفوعة على المباني الحكومية [1]. وعلى العكس من ذلك فإن انضواء

[1] كما لاحظت ذلك بنفس عام ١٩٧٥.



الطرق الصوفية من الرتب الدنيا [1] تحت مظلة النظام، وتقلد بعض نجومها مناصب وزارية؛ مثل الدكتور جعفر بخيـت، ثم استتباب السلام الأهلي عام ١٩٧٢، والشروع فـي تنفيـذ البرامج الاقتصادية بعد عام ١٩٧٣، قد أدى إلى دعم شرعية نميري ونظامه. وانتهى الأمر عام ١٩٨٤ وهو عام الجفاف بالاعتراف رسميا بوجود حالة من المجاعة العامة فـي كـل منطقة الحزام المطري، تلك المنطقة ذات التربـة الصـالحة لزراعة الذرة، وهي المادة الغذائية الأساسية للسكان، بينمـا نجحت الجهود التي بذلت في الماضي لدرء مخاطر الجفـاف الذي اكتسح منطقة الساحل بأكملها عام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٣. واندلعت ثورة الجياع التي ذكرتها الصحافة في ذلك الوقـت في منطقة كادوقلي، وهي المنطقة الرئيسـية فـي جنـوب كردفان، وهجمت الجماهير الجائعة علـى مخـازن المـواد الغذائية [2].

---

[1] كان نميري قد حصل على تأييد خليفة يوسف من أم دوبان أثنـاء الأزمـة مـع الشيوعيين (انظر الدكتور إدريس إس. الحسن: الـدين والمجتمـع ـ نميـري والطرق، ١٩٧٢ ـ ١٩٨٠، مطبعة جامعة الخرطوم عام ١٩٩٣).

[2] انظر مقالة جون جيراس، جريدة الموند ٢ مايو عام ١٩٨٤.

وتبنت التجمعات السياسية المختلفة بعـد زوال الفرحـة الغامرة باستراتيجيات التحديث في السودان - فكـرة (إنقـاذ الوطن) للتخلص من نميري ونظامه. وتجددت منذ ذلك الحين الفترات التي انتشرت فيها المجاعة، في جو تسوده حالة من اللامبالاة، بل اتخذ النظام الإسلامي الجديد فضلاً عن ذلـك عددا من المواقف التي اتسمت بالعـداء؛ لمجـرد اسـتمرار عمليات الإغاثة. ونسأل كيف وصلت الأمور إلى هذه الكارثة المأساوية؟.

١/ ٠ آلية اسـتبعاد المؤسسـات السياسـية الجديدة:

يقوم كل انقلاب عسكري في البداية، وهذا هو السبب في معارضة القيادة الشيوعية في السودان اتباع هذه الوسيلة في الاستيلاء على السلطة، بحل الأحـزاب السياسـية، وإلغـاء الدستور القائم. ومع ذلك سارعت مجموعة الضباط التسـعة أعضاء مجلس قيادة الثورة، ومنهم بابكر عـوض ا الـذي ترأس مجلس وزراء مكونًا أساسا من أعضاء مدنيين، علـى ضم عناصر من القوى السياسية المختلفة التي كان يعتد بهـا

في ذلك الوقت، بما في ذلك عناصر من الختمية، ومن تيـار صادق المهدي من حزب الأمة، وأخيرا وسـعت عضـوية اللجنة المكلفة بإعداد الميثاق الوطني الذي اعتمد في ديسمبر عام ١٩٧٠ وقام برئاسة هذه اللجنة القاضي صلاح حسن [(١)] وضمت ممثلين من النقابات واتحادات (العمال، والفلاحـين، والمهنيين، والطلبة، والنساء، ورجال الأعمال) وضمت كذلك ممثلين عن المجموعات الدينية والإقليميـة. وأكـد محتـوى الفقرة الخامسة من الميثاق بأن عملية تولي السلطة لا تعنـي مجرد إحلال فريق في الحكم محل فريق آخر، ولكن بثورة، واعتمدت (الاشتراكية العلمية) منهجا لها، وحـددت هـدفها وهو إحداث تغييرات أساسية في المجتمع السوداني.

واتخذت تدابير جديدة على هذا الأساس تناولت أسـاليب تشغيل الإدارة المحلية، وتنظيم الحزب السياسـي الواحـد، وتطبيق الدستور الدائم، وفي الواقع مهد ذلك عمليا الطريـق لتبديد الموارد، وفتح الباب أمام الفساد، وغرقت الـبلاد فـي مستنقع الطرح المتكرر للقضايا دون حسم لهـا، واسـتمرت

[(١)] رفض القرار القاضي بمنع نشاط الحزب الشيوعي، وهـو القـرار الذي اتخذه المجلس الوطني عام ١٩٦٦.

الحرب الأهلية التي تبعت ذلك، وفقدت الرؤية السياسية فـي ظلام الفوضى الضاربة في كيـان المجتمـع. ولقـد تبـين المراقبون السياسيون هذه الأوضاع بجلاء في نهاية الفترة قيد البحث.

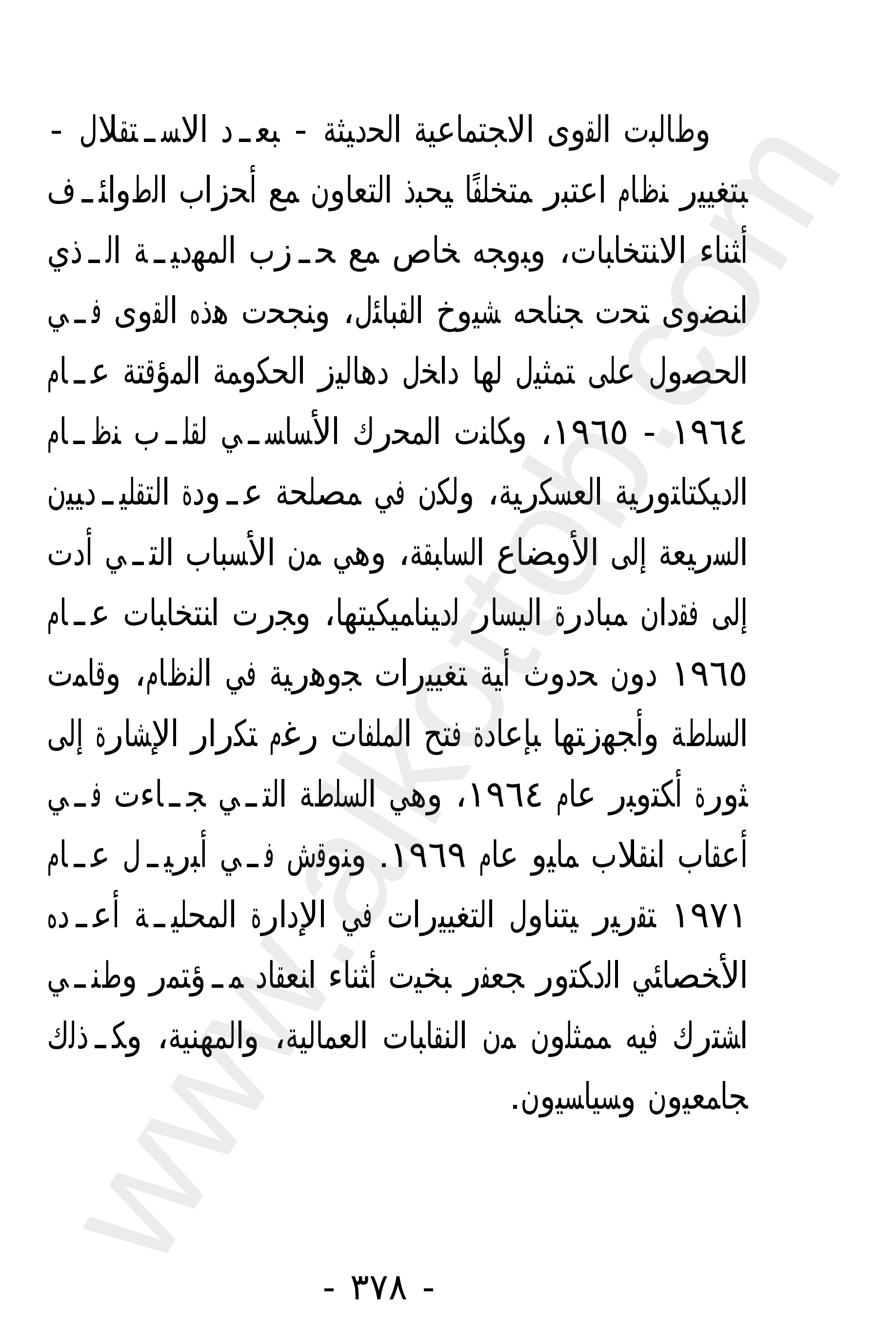
١/ ٠ الإدارة المحلية:

تم تنفيذ نظام الحكم غير المباشر الذي تورث عن الإدارة الكولونيالية؛ لأنه استطاع أن يضع نهاية (بعد عـام ١٩٢٢) لنظام الإدارة المباشرة للأقـاليم بوسـاطة ضـباط إنكليـز. واضطرت الإدارة الإقليمية والمحلية أن تقوم من ذلك الوقت فصاعدا بإنجاز العمل بواسطة رؤساء محليين، وعلى أساس تبني المفهوم الذي يدعو، كما رأينا، إلى ممارسة الحكم بأقل التكاليف مع العمل على اسـتبعاد الطبقـة المتطـورة مـن (الأفندية) المرتبطين بمصر الذين طالبوا بالاستقلال، وشجبوا الإمبريالية الإنكليزية ويظل نظام المشيخات قائما على صعيد المساحات الشاسعة السودانية التي يعيش سكانها علـى حـد الكفاف، ويتنقل فيها السكان شبه الرحل بقطعانهم، وتقطنهـا عائلات من المزارعين، وهو النظام القادر أكثر من غيـره، حتى لو كان هذا النظام مشوها (كانت السـلطة الكولونياليـة

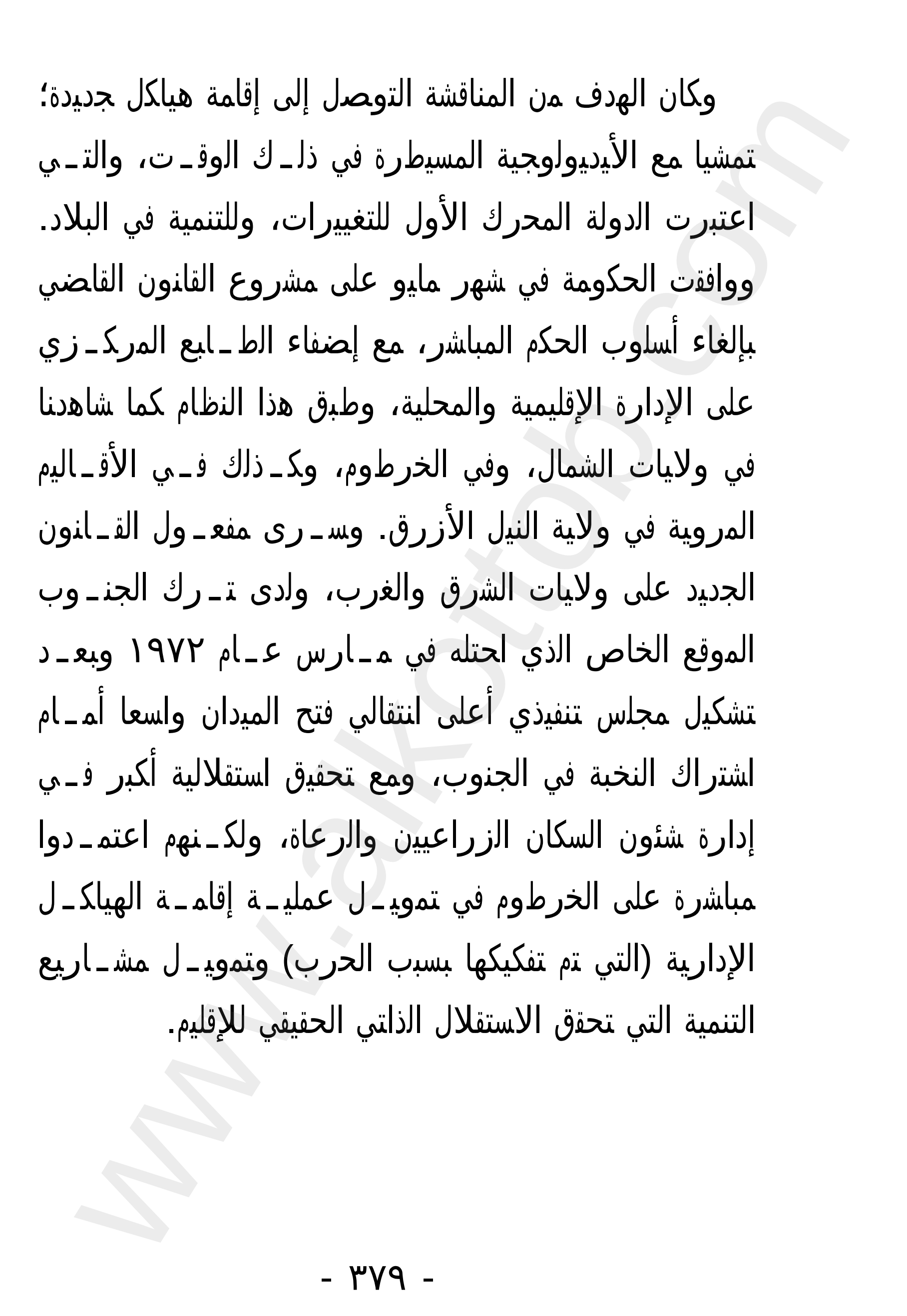
تشرف على تعويض شيوخ القبائل في مقابل خدماتهم)، على تنظيم تنقلات السكان الرعاة، واستغلال الأراضي المزروعة، وحل النزاعات بين الرعـاة البـدو الرحـل، والمـزارعين المقيمين، مع إتاحة فرصة التمثيل السياسي علـى المسـتوى المركزي لسكان القطاع التقليـدي، ووضـعت التشـريعات المدنية، والجنائية تحت السلطة القضـائية الأهليـة، وهـي بدورها خاضعة - إلى حد كبير - للتوجيه. ولن أخوض في تفاصيل النصوص [1] المعقدة للغاية المستقاة مـن مصـادر القانون العام الإنكليزي، ومن القانون الهندي التي كيفت مـع المتطلبات المحلية. ويوجد نص قانوني خاص يجيـز القيـام بالتشريع وتعميم الممارسات الموجودة حاليا في الجنوب، مع وجود استثناءات في مجال الأحوال الشخصية، والأسـرية، التي تعد من اختصاص محاكم الشريعة، كما كانـت الحـال أثناء الحكم العثماني، ويشرف عليها قاضي القضاة.

---

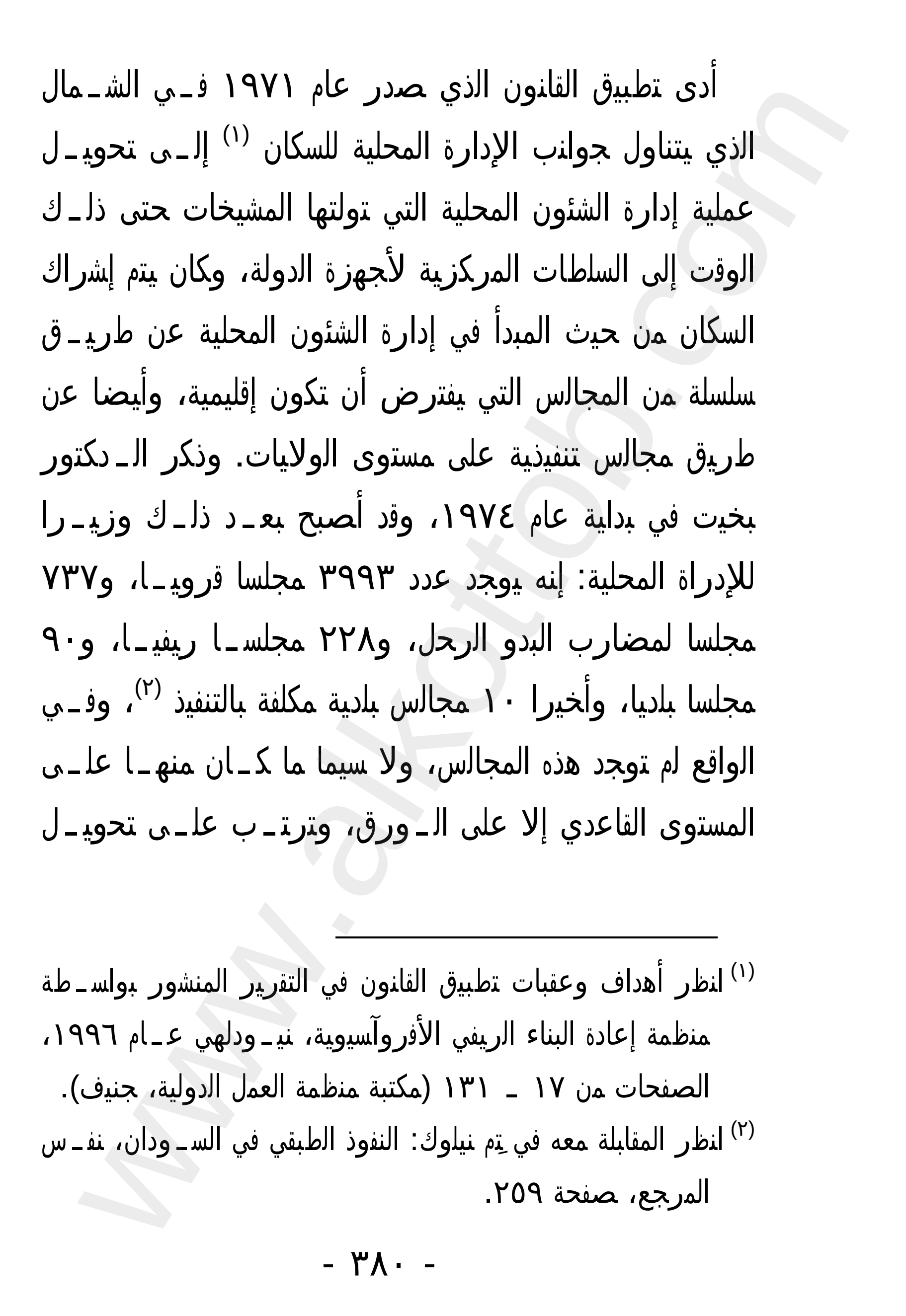
[1] انظر استنتاجات أطروحة هريفي بلوشـون: الثقافـات المناهضـة للإنسان؟ ورقة بحث في التاريخ الأنثروبولوجي للقانون الجنـائي السوداني، مطابع جامعة إكس أون بروفانس عام ١٩٩٤.



وطالبت القوى الاجتماعية الحديثة - بعـد الاسـتقلال - بتغيير نظام اعتبر متخلفًا يحبذ التعاون مع أحزاب الطوائـف أثناء الانتخابات، وبوجه خاص مع حـزب المهديـة الـذي انضوى تحت جناحه شيوخ القبائل، ونجحت هذه القوى فـي الحصول على تمثيل لها داخل دهاليز الحكومة المؤقتة عـام ١٩٦٤ - ١٩٦٥، وكانت المحرك الأساسـي لقلـب نظـام الديكتاتورية العسكرية، ولكن في مصلحة عـودة التقليـديين السريعة إلى الأوضاع السابقة، وهي من الأسباب التـي أدت إلى فقدان مبادرة اليسار لديناميكيتها، وجرت انتخابات عـام ١٩٦٥ دون حدوث أية تغييرات جوهرية في النظام، وقامت السلطة وأجهزتها بإعادة فتح الملفات رغم تكرار الإشارة إلى ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤، وهي السلطة التـي جـاءت فـي أعقاب انقلاب مايو عام ١٩٦٩. ونوقش فـي أبريـل عـام ١٩٧١ تقرير يتناول التغييرات في الإدارة المحليـة أعـده الأخصائي الدكتور جعفر بخيت أثناء انعقاد مـؤتمر وطنـي اشترك فيه ممثلون من النقابات العمالية، والمهنية، وكـذلك جامعيون وسياسيون.



وكان الهدف من المناقشة التوصل إلى إقامة هياكل جديدة؛ تمشيا مع الأيديولوجية المسيطرة في ذلـك الوقـت، والتـي اعتبرت الدولة المحرك الأول للتغييرات، وللتنمية في البلاد. ووافقت الحكومة في شهر مايو على مشروع القانون القاضي بإلغاء أسلوب الحكم المباشر، مع إضفاء الطـابع المركـزي على الإدارة الإقليمية والمحلية، وطبق هذا النظام كما شاهدنا في ولايات الشمال، وفي الخرطوم، وكـذلك فـي الأقـاليم المروية في ولاية النيل الأزرق. وسـرى مفعـول القـانون الجديد على ولايات الشرق والغرب، ولدى تـرك الجنـوب الموقع الخاص الذي احتله في مـارس عـام ١٩٧٢ وبعـد تشكيل مجلس تنفيذي أعلى انتقالي فتح الميدان واسعا أمـام اشتراك النخبة في الجنوب، ومع تحقيق استقلالية أكبر فـي إدارة شئون السكان الزراعيين والرعاة، ولكـنهم اعتمـدوا مباشرة على الخرطوم في تمويـل عمليـة إقامـة الهياكـل الإدارية (التي تم تفكيكها بسبب الحرب) وتمويـل مشـاريع التنمية التي تحقق الاستقلال الذاتي الحقيقي للإقليم.



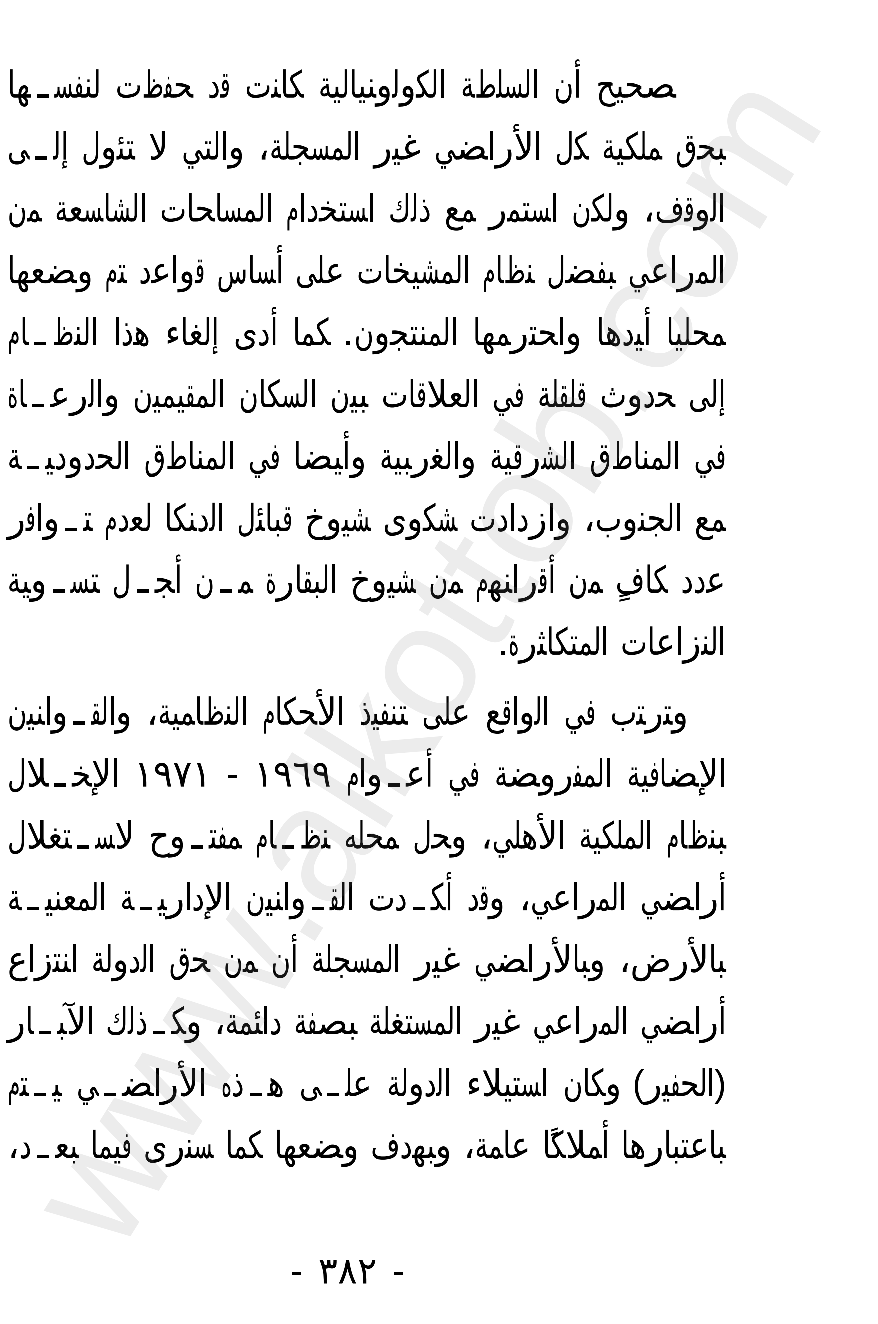
أدى تطبيق القانون الذي صدر عام ١٩٧١ فـي الشـمال الذي يتناول جوانب الإدارة المحلية للسكان [(١)] إلـى تحويـل عملية إدارة الشئون المحلية التي تولتها المشيخات حتى ذلـك الوقت إلى السلطات المركزية لأجهزة الدولة، وكان يتم إشراك السكان من حيث المبدأ في إدارة الشئون المحلية عن طريـق سلسلة من المجالس التي يفترض أن تكون إقليمية، وأيضا عن طريق مجالس تنفيذية على مستوى الولايات. وذكر الـدكتور بخيت في بداية عام ١٩٧٤، وقد أصبح بعـد ذلـك وزيـرا للإدراة المحلية: إنه يوجد عدد ٣٩٩٣ مجلسا قرويـا، و٧٣٧ مجلسا لمضارب البدو الرحل، و٢٢٨ مجلسـا ريفيـا، و٩٠ مجلسا بلديا، وأخيرا ١٠ مجالس بلدية مكلفة بالتنفيذ [(٢)]، وفـي الواقع لم توجد هذه المجالس، ولا سيما ما كـان منهـا علـى المستوى القاعدي إلا على الـورق، وترتـب علـى تحويـل

[(١)] انظر أهداف وعقبات تطبيق القانون في التقرير المنشور بواسـطة منظمة إعادة البناء الريفي الأفروآسيوية، نيـودلهي عـام ١٩٩٦، الصفحات من ١٧ ـ ١٣١ (مكتبة منظمة العمل الدولية، جنيف).

[(٢)] انظر المقابلة معه في تِم نيلوك: النفوذ الطبقي في السـودان، نفـس المرجع، صفحة ٢٥٩.

اختصاصات إدارة الشئون المحلية إلى السلطات المركزية إلى حدوث فراغ إداري أصابت نتائجه الوخيمـة سـكان قطـاع الكفاف، وكان عاملاً غذى جذوة النزاعات بـين المـزارعين المقيمين، والرعاة المتنقلين، كما حدث ذلك في وقت لم يعوض التوسع في محيط الزراعة الميكانيكية، والمروية بمشـروعات ضرورية لإعادة توطين مجموعات السكان التي فقدت جـزءا كبيرا من مساحات أراضي المراعي التي كانوا يتنقلون فيها.

شجع القانون الصادر في العهد الكولونيالي إنشاء تجمعات إقليمية تقسم إلى مجموعات تنتمي كل مجموعة منهـا إلـى نفس الإثنية، وقد وضع كل تجمع إقليمـي تحـت مسـئولية الناظر، وكل مجموعة تحت إشراف عمدة، وتكونـت هـذه المجموعات من قرى يسكنها أفراد مقيمون، ومضارب للبدو الرحل، وكل واحدة منها يتزعمها أحد الشيوخ. وأدى تعقيـد أسلوب حياة الرعاة البدو من (الشكرية) في سهل البطانة مثلاً (الذي يمتد على مساحة ١٢٠ ألـف كيلـومتر مربـع فـي الولايات الشرقية، ويقع بين النيل الأزرق، ونهر النيل، ونهر عطبرة) إلى إجبار السلطات المحلية علـى التفـاوض دون توقف؛ لتجديد حقوق المراعي التي تتغير بتغير المناخ، وكان نظام الملكية يعتمد لدى الرعاة البدو - بطبيعة الحال - على الملكية الجماعية، ولم تكن بالتالي هذه الحقوق مسجلة.



صحيح أن السلطة الكولونيالية كانت قد حفظت لنفسها بحق ملكية كل الأراضي غير المسجلة، والتي لا تئول إلى الوقف، ولكن استمر مع ذلك استخدام المساحات الشاسعة من المراعي بفضل نظام المشيخات على أساس قواعد تم وضعها محليا أيدها واحترمها المنتجون. كما أدى إلغاء هذا النظام إلى حدوث قلقلة في العلاقات بين السكان المقيمين والرعاة في المناطق الشرقية والغربية وأيضا في المناطق الحدودية مع الجنوب، وازدادت شكوى شيوخ قبائل الدنكا لعدم توافر عدد كافٍ من أقرانهم من شيوخ البقارة من أجل تسوية النزاعات المتكاثرة.

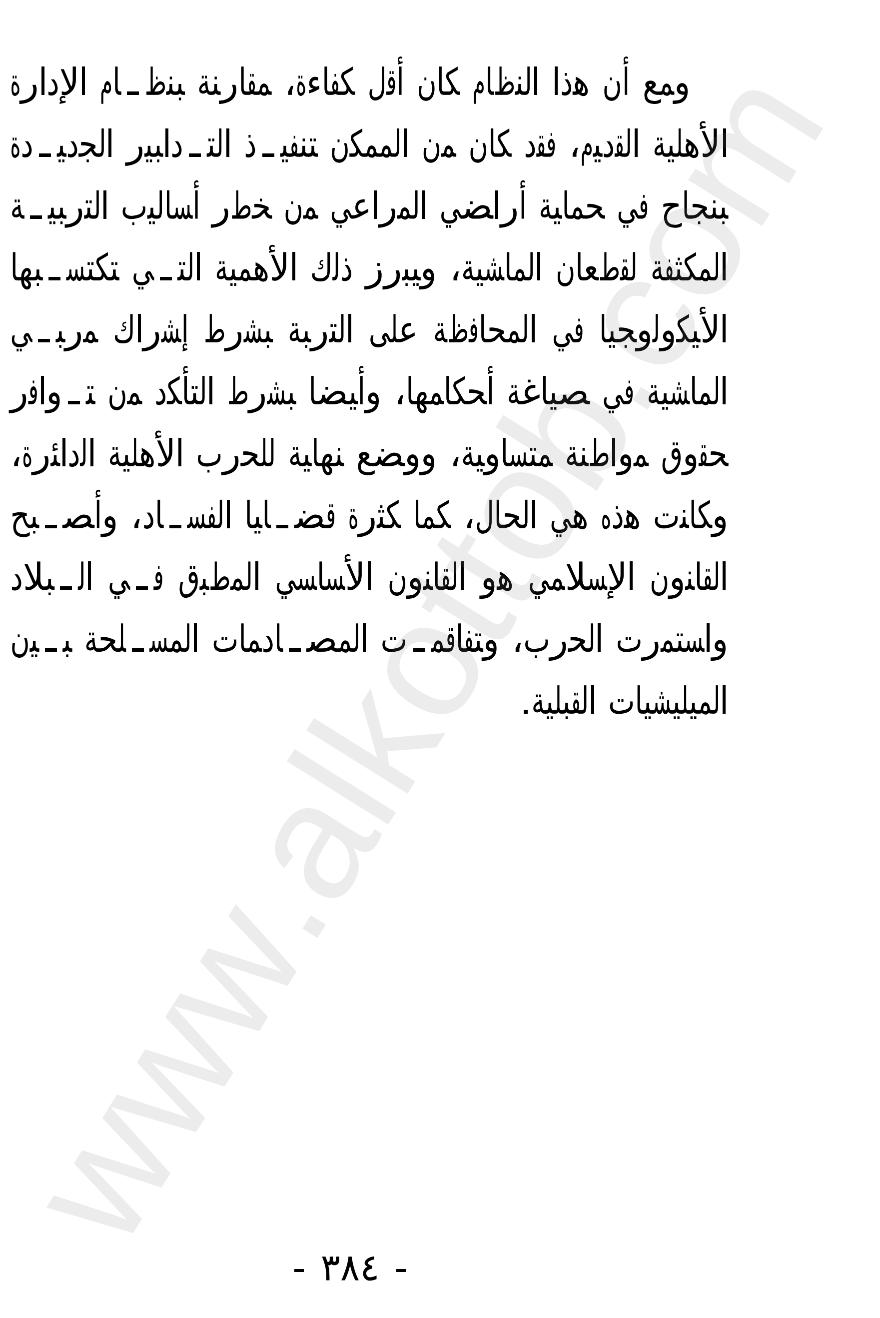
وترتب في الواقع على تنفيذ الأحكام النظامية، والقوانين الإضافية المفروضة في أعوام ١٩٦٩ - ١٩٧١ الإخلال بنظام الملكية الأهلي، وحل محله نظام مفتوح لاستغلال أراضي المراعي، وقد أكدت القوانين الإدارية المعنية بالأرض، وبالأراضي غير المسجلة أن من حق الدولة انتزاع أراضي المراعي غير المستغلة بصفة دائمة، وكذلك الآبار (الحفير) وكان استيلاء الدولة على هذه الأراضي يتم باعتبارها أملاكًا عامة، وبهدف وضعها كما سنرى فيما بعد،

رهن تصرف، المؤسسات الزراعية التـي يحتكرهـا كبـار الموظفين، والتجار، وكذلك الشركات الأجنبية، وعندما عجـز شيوخ القبائل القدامى عن إصدار الأوامر للشرطة، فضلاً عن وجود قضاة شباب في المحاكم الجديدة ناقصـي تـدريب، زد على ذلك عدم تسديد رواتبهم بانتظام؛ لأنه مثلاً (لم تصدر بعد تعليمات النظام الجديد بتوزيع مخصصاتهم)، ترتب على ذلـك انتشار الفوضى، وانعدام الأمن، وشيوع الفساد.

ولم يحدث تغيير يذكر أثناء سنوات النظام البرلماني الذي أعقب الإطاحة بنظام نميري. وإنما أعاد النظام الديكتاتوري العسكري الإسلامي الذي جاء على الحكم في ٣٠ يونيه عام ١٩٨٩ العمل بالنظام القديم للإدارة المحلية، ولكن في إطـار جديد، وهو إطار الولايات الفيدرالية: وتم ترقية المحافظـات والمديريات القديمة إلى رتبة الولايات ولكـن ظـل الحكـم المركزي مسيطرا على السلطة دائما، وقام رئـيس الاتحـاد الفيدرالي بتعيين المحافظين، وأخضعت القـوانين الإقليميـة على التشريعات الصادرة من مركز السلطة [١].

---

[١] قسمت البلاد في عام ١٩٩٤ إلى ٢٦ ولاية.



ومع أن هذا النظام كان أقل كفاءة، مقارنة بنظام الإدارة الأهلية القديم، فقد كان من الممكن تنفيذ التدابير الجديدة بنجاح في حماية أراضي المراعي من خطر أساليب التربية المكثفة لقطعان الماشية، ويبرز ذلك الأهمية التي تكتسبها الأيكولوجيا في المحافظة على التربة بشرط إشراك مربي الماشية في صياغة أحكامها، وأيضا بشرط التأكد من توافر حقوق مواطنة متساوية، ووضع نهاية للحرب الأهلية الدائرة، وكانت هذه هي الحال، كما كثرة قضايا الفساد، وأصبح القانون الإسلامي هو القانون الأساسي المطبق في البلاد واستمرت الحرب، وتفاقمت المصادمات المسلحة بين الميليشيات القبلية.

١/ ٢ النظام القضائي، والدستوري [١]:

كان النظام القانوني المطبق في الدولة السودانية حتى فترة حكم نميري هو النظام الذي تناول (العقوبات الجنائية، ونظـام الملكية العقارية، وعلاقات العمل... إلخ) وكان نظاما علمانيا، كما استلهمت مدونات القوانين المدنية والجنائية مـن النظـام القضائي الإنكليزي، والهندي، ونظمت الأحـوال الشخصـية والأسريةَ قوانين عرفية، وقوانين أخرى تابعـة للشـريعة [٢]، (وتطبقها أيضا المحاكم المدنية في قضايا الأحوال الشخصـية

---

[١] ويستلهم هذا الفصل - بصورة كبيرة - من العمل الذي أعده بيتر نيـوت كوك في: السودان المعاصر، نفس المرجع، الصـفحات ٤٣٥ ـ ٤٦٧، تنازع القوانين في السودان: من التعددية إلـى نظـام الدولـة الـديني، السودان: التاريخ والهوية، والأيديولوجية، نفس المرجع السابق، صفحات ٢٣٥ ـ ٢٥٢ كذلك أطروحة هيرفي بلوشو، نفـس المرجـع السـابق، وعلى وجه خـاص فـي الخاتمـة، صـفحات ٤٠٩ ـ ٤٣٠، ومقالـة كريستيان ديلميت: مكان القانون الإسلامي في النظام القضائي السوداني، التطورات والآفاق: أفريقيا المعاصرة، عدد خاص، الربع الرابع من عام ١٩٩٠، الصفحات من ٢٧٣ ـ ٢٨٣.

[٢] اعتبر هيرفي بلوشو هذا النظام في أُطروحته "نظاما متوازنًا"، نفس المرجع.

عندما تكون أطراف النزاع من المسلمين) وبعبارة أخرى أخذ هذا النظام عن النظام الأوروبي (الذي طبـق أثنـاء الفتـرة التركية) كما اتسق تنفيذ هذا النظام القضائي مـع الأعـراف، ومع مبادئ الإسلام الحنيف، وأشرفت محكمة عليا على تنفيـذ هذا الالتزام، ولكن تقاسمت فيما بينها تيارات فكريـة مختلفـة جهاز القضاء السوداني منذ الاستقلال، وعرف هـذا القضـاء بتوجهه الفكري البراجماتي الذي هدف إلى الإبقاء على النظام المعمول به مع تحسينه، وبرز أحـد هـذه التيـارات مناديـا بالاقتداء بالنظام المصري، وبالنظم السارية في البلاد العربيـة الأخرى التي تكونت منها كتلة (البلاد العربية التقدمية).

والتيار الآخر الإسلامي الذي قـرر أن الشـريعة هـي المصدر الوحيد للقانون السوداني، ومثل أغلبية هـذا التيـار الإخوان المسلمون (عرف هذا التيار - فيما بعد - بالجبهـة القومية الإسلامية). وكُلف بالفعل عددٌ من اللجان، حتى قبـل وصول نميري إلى الحكم (وفقًـا لقـانون إصـلاح اللجـان الصادر في عام ١٩٦٨) بمراجعة أحكام القانون، ولم يجـر أي تغيير في النصوص السارية المفعول. وعنـد اسـتيلاء نميري على الحكم، تبدل النظام القضائي حسـب الظـروف السياسية السائدة آنذاك.

وتغلب التيار القومي العربي في مرحلة زمنية أولية، وتحديدا في الفترة التي قام فيها بابكر عوض ا [1] الذي كان يؤيد التقرب إلى البلدان العربية ذات النظم الاشتراكية المنحى، وكان عضوا في مجلس قيادة الثورة، ورئيسا للوزراء. وظلت مدونة القوانين المدنية لعام ١٩٧١ مدونة علمانية، مع إضفاء الطابع العربي عليها في هذه المرة؛ بالاستناد إلى مدونات القوانين المصرية، وغيرها من المدونات السارية المفعول في البلاد العربية (وهي مأخوذة أيضا من المدونات المصرية، وبالتالي من مدونة القوانين الفرنسية)، وعند تفسير هذه التشريعات ينبغي على المحاكم أن تأخذ بعين الاعتبار نظام الدولة الاشتراكي، علما بأن مبادئ هذا النظام لم تحدد بعد بصورة قاطعة، وكما كانت الحال في مصر استمر العمل بقانون الأحوال الشخصية الذي يسترشد بالتشريعات الإسلامية، وألغيت - كما قلنا - في الأقاليم المحاكم الأهلية، ولكن سلسلة المدونات الجديدة التي وضعتها هيئة مكونة من اثني عشر عضوا، تتألف من

---

[1] الذي جاء من التيار الوحدوي العلماني، تيار إسماعيل الأزهري الذي خرج من مؤتمر الخريجين.

مشروع مصري، وثلاثة محامين سودانيين، كانـت مختلفـة تماما عن سابقتها من حيث مفاهيمها، وعدم كفايتها، وكثـرة ثغراتها، واستقبلها المهنيون بازدراء، وكذلك أساتذة وطلبـة كلية الحقوق، ورابطة المحامين، والجنوبيون (وهؤلاء بالطبع بسبب اكتسابها طابعا عربيا). ولقد تم إلغاؤها فيما بعد عندما تولى زكي مصطفى وزارة العدل، وتم استعاضتها بمجموعة قوانين ومدونات، أعادت العمل بالنظام القديم بما فـي ذلـك العودة على التقاضي أمام المحاكم المحلية عام ١٩٧٦ التـي كُلف شيوخ القبائل بالإشراف عليها.

وعكست المدونة التيار الاشتراكي المنحى الـذي يتبنـاه القوميون العرب، كما عكست التيار البراجماتي الذي يتبنـى مفهوم الدولة العلمانية؛ أي الدولة الحديثة التي تتـوفر لهـا أجهزة متخصصة، وأما التيار الثالث، ومثله الدكتور حسـن الترابي الذي أصبح وزيرا للعـدل (عـام ١٩٧٩)؛ بفضـل انضوائه تحت مظلة حكم نميري، وعمد إلى إدخال الإسـلام كدين للدولة، واعتبار الشريعة المصدر الوحيد، والأساسـي للقانون؛ أي بمعنى العودة إلى العمل بمجموعة المعارف التي نشأت عن الموروث الثقافي الإسلامي، وهو ما لم تطبقه أبدا

دولة الخلافة العثمانية، ولم يحدث هذا حتى بعد فتح الـبلاد العربية في بداية القرن السادس عشر، وبعد صـدور قـرار السلطان العثماني بحمل لقب خليفة المسلمين، بل ولا عنـدما اعتلى الأصوليون المسلمون السلطةَ، وهـم الـذين وقفـوا بالمرصاد للقوى الأوروبية، عندما حاولت التدخل في الشئون الداخلية للإمبراطورية، والسيطرة على اقتصادها.

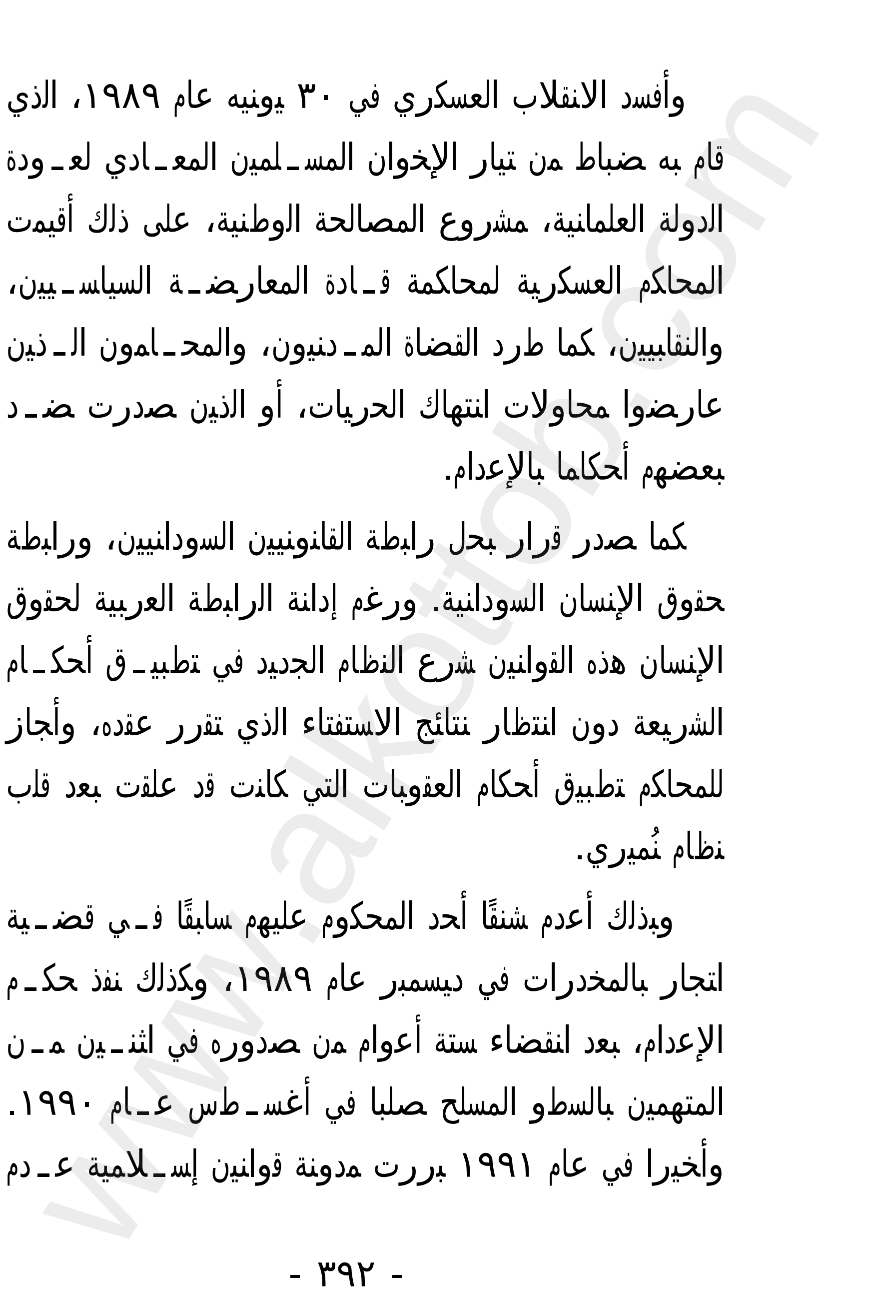
وحذفت الهيئة التي شكلها نميري مـن أجـل مراجعـة القوانين؛ تلك القوانين المتعارضة مع الإسلام (٣٨ قانونًا من بين ٢٨٦ قانونًا)، ولا سيما القـوانين المتعلقـة بـالقروض وفائدتها، وتلك المتعلقة بعدم تطبيق الحديد، والقوانين العرفية السائدة في الجنوب، وكذلك القوانين المتصلة بتنمية اللهجات والثقافات المحلية. وعارضت الدوائر السياسية في الجنـوب وفي الشمال مضمون هذه النصوص الجديدة، ولـم تمـرر إلا بعض الإصلاحات القضائية، والإدارية في مجلس الشعب كما عدلت تشريعات الزكاة من قواعد النظام المالي.

وشكل نميري في عام ١٩٨٣ مجلـس وزراء مصـغر ومن بينهم امرأة لإعادة صب المدونات في قالب نظام موحد. وتقرر أسلمة النظام عقِب صدور عدة قوانين ومراسيم فـي سبتمبر من نفس العام، بما في ذلك توقيع الحدود.

ولأول مرة.. يجري بتر يدِ أحد الأشخاص في ديسـمبر عام ١٩٨٣. وقام نميري، على إثر موجة الاعتراضات التي ظهرت بعد تطبيق هذه التدابير الجديدة التي لم يكن هناك من يؤيدها إلا الإخوان المسلمون من اتباع الترابي؛ بطرد القضاة المعادين لنظامه، وأعلنت حالة الطوارئ، ورفض البرلمـان مع ذلك التصويت على مشروع الدستور الذي كان سـيلغي أي تنازع بين قوانين الممارسات الجديدة، والأسس القانونيـة التي يقوم عليها النظام القضائي للدولة.

كما سجلت منظمة العفو الدولية في أغسطس عام ١٩٨٤ وبعد انقضاء عدة شهور من إعلان حالة الطوارئ، وإقامـة محاكم الأمور المستعجلة - عدد ٥٨ حالة بتر أطراف نفذت أساسا على الفقراء، والعاطلين عن العمل، وأهالي الجنوب... كما اتسمت الإجراءات القضائية بالتعجيل تاركـة للقاضـي وحده إقرار مدى اتساقها مع الجزء المنصوص عليـه فـي الشريعة الإسلامية. ونظم الترابي ومريدوه في شهر سبتمبر أول احتفال لإحياء ذكرى تطبيق هذه القوانين الجديدة مسيرة في شوارع العاصمة، و(قد استخدم الترابـي ككـبش فـداء لإطفاء الجمرة المتوهجة لحالة التذمر المنتشر؛ بسبب تطبيق هذه القوانين، ولكنه أنقذ من هذا المصير بعـد وقـت قليـل بسبب انخفاض شعبية نميري نفسه).

وأعدم محمود محمد طه في يناير عـام ١٩٨٥، وكـان رئيس الإخوان الجمهوريين وهي (مجموعة من المصـلحين الإسلاميين) أعلن جهارا موقفه المناهض للنظام الجديد الذي اعتبره إهانة للإسلام، وأعدم شنقًا بدعوى إلحـاده، وأطـيح بنظام نميري في شهر أبريل بعد انتفاضـة شـعبية، وقـاد الانقلاب الفريق عبد الرحمن سوار الذهب الذي كان قد عينه نميري وزيرا للدفاع في شهر مارس. وأُلغي دسـتور عـام ١٩٧٣، وكذلك نظام الحزب الواحد، ولكن أُرجئ النظر في قوانين الشريعة الإسلامية حتى انعقاد المـؤتمر الدسـتوري الوطني للمصالحة الذي كان عليه إدارة شئون الـبلاد علـى أساس الاتفاق المبرم في كوكا دام (إثيوبيا) مـع الجنـوبيين، وصادقت عليه الجمعية العامة، ووافقت الدوائر السياسية في الشمال باستثناء الإخوان المسلمين على عقد مؤتمر فـي ١٨ سبتمبر عام ١٩٨٩. وأعد في ذلك الوقت أيضـا مشـروعا مناقضا للمدونة الجزائية (قانون العقوبات) العلمانية.



وأفسد الانقلاب العسكري في ٣٠ يونيه عام ١٩٨٩، الذي قام به ضباط من تيار الإخوان المسلمين المعادي لعودة الدولة العلمانية، مشروع المصالحة الوطنية، على ذلك أقيمت المحاكم العسكرية لمحاكمة قادة المعارضة السياسيين، والنقابيين، كما طرد القضاة المدنيون، والمحامون الذين عارضوا محاولات انتهاك الحريات، أو الذين صدرت ضد بعضهم أحكاما بالإعدام.

كما صدر قرار بحل رابطة القانونيين السودانيين، ورابطة حقوق الإنسان السودانية. ورغم إدانة الرابطة العربية لحقوق الإنسان هذه القوانين شرع النظام الجديد في تطبيق أحكام الشريعة دون انتظار نتائج الاستفتاء الذي تقرر عقده، وأجاز للمحاكم تطبيق أحكام العقوبات التي كانت قد علقت بعد قلب نظام نُميري.

وبذلك أعدم شنقًا أحد المحكوم عليهم سابقًا في قضية اتجار بالمخدرات في ديسمبر عام ١٩٨٩، وكذلك نفذ حكم الإعدام، بعد انقضاء ستة أعوام من صدوره في اثنين من المتهمين بالسطو المسلح صلبا في أغسطس عام ١٩٩٠. وأخيرا في عام ١٩٩١ بررت مدونة قوانين إسلامية عدم

المساواة السياسية والاجتماعية [1] بـين المـواطنين عنـدما ادعت أن هذا يعود على الرغبة في المحافظة علـى حريـة ممارسة الشعائر الدينية، والمعتقد.

يطلق مصطلح (المدونة الأصلية) على المدونة الإسلامية الصادرة في عام ١٩٩١ مقارنة بمدونة المهدية المعترف بها كأول تشريع وطني سوداني. ولكن بفارق كان موجودا فـي ذلك الحين وهو جواز استئناف الحكم أمام قاضـي القضـاة وهو (المهدي وخليفته من بعده)، فضـلاً عـن أن المهديـة ناضلت ضد الاحتلال الأجنبي، ووقفت ضد تقدم مواقع أقدام الكولونيالية الأوربية في المنطقة، كما أنها وقفت إلى جانـب المنتجين الزراعيين والرعاة، ولكن الجمهوريـة الإسـلامية الجديدة في السودان دعمت من جانبها التوجـه الانفصـالي للمناطق الهامشية، وضخمت من ظاهرة عدم المساواة بـين الجنسين، وعدم المساواة الاجتماعية داخل صفوف السـكان المسلمين أنفسهم. ولم تقتصر الشريعةُ علـى مـنح حقـوق

---

[1] انظر: مداخلتي بعنوان الإبعاد القانوني للمرأة في المجتمع السوداني، في اجتماع لـ Afimam، في بيرينيان، عام ١٩٩٥ (ورشة عمل حول السودان).

للمسلمين أكثر من الحقوق الممنوحة لغير المسلمين، وللرجال أكثر من النساء المسلمات، ولكنها أدخلت العمل مرة أخـرى بالحدود، ومنها حد بتر الأطراف، وهو عقاب شـديد يوقـع على الملأ لمجرد ارتكاب سرقة بسيطة يقوم بها أحد الجياع، بينما تخفف بعض الأحكام بالسـجن والتعـويض والغرامـة لغيرها من الانتهاكات؛ مثل جرائم (الاحتيـال والنصـب)، ويتضح من ذلك زيادة ضراوة وقسوة القوانين المطبقة علـى الفقراء والمهمشين.

ولا تطبق الشريعة الإسلامية في أقاليم الجنوب، ويختـار المسلمون المقيمون هناك بين هذا النظام أو ذاك، ولكن تطبق الشريعة الإسلامية على الجميع في الشمال، بينما تُستثنى من ذلك خمسة أحكام من مجموع ١٨٦ حكم تضمنتها المدونـة. كما تنطبق عليهم الحدود، ولكن باسـتثناء الأعمـال التـي لا تعتبر جريمة عنـد غيـر المسـلمين مثـل (اسـتهلاك الكحوليات، والزنا، والتشهير، والكفر [1]).

---

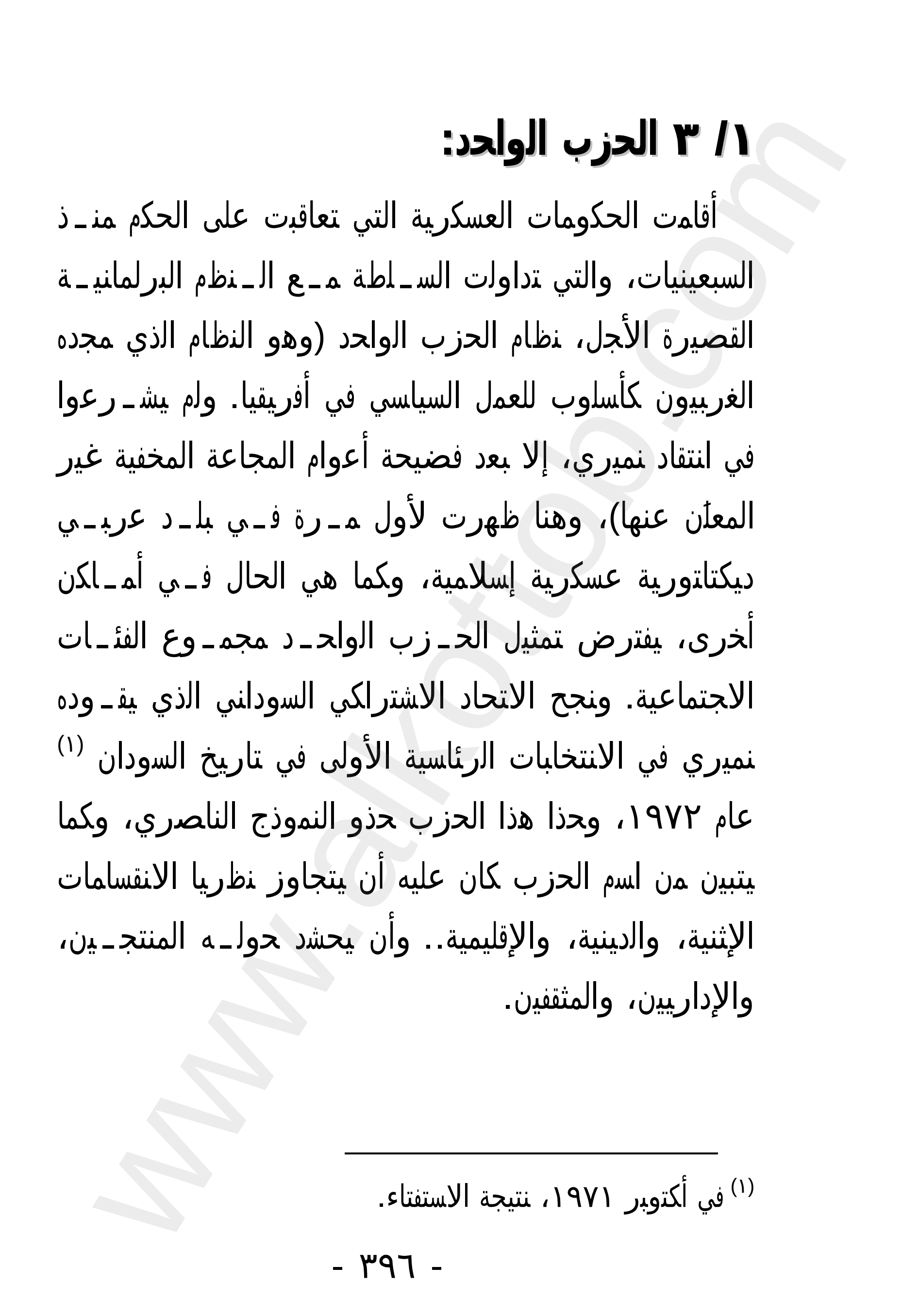
[1] أُلغيت هذه الجريمة في الإمبراطورية العثمانية.

ومع ذلك ينبغي أن تنصاع شرائح المجتمع كله إلى مقتضيات النموذج الاجتماعي الإسلامي: إغلاق الأماكن العامة في مواقيت الصلاة، واحترام العادات الإسلامية في الملبس، ومنع النساء من مغادرة البلاد دون تصريح من الأب أو من الزوج، ومنعهن أيضا من مزاولة بيع أكواب الشاي في الطرق (وهي وسيلة استرزاق للحصول على القوت، تمارسها النازحات وأطفالهن الهاربون من القصف، وتخريب البنية الأساسية للأقاليم في داخل البلاد).

وأخيرا.. تنتشر جماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي تجوب طرقات المدن من أجل السهر على الالتزام بالأخلاق الإسلامية.. [1].

---

[1] جلد النازحات المعاندات بعد تحطيم أدوات استرزاقهن على الساحة العامة في الخرطوم (أفريكا ووتش، ٩ أبريل ١٩٩٠).



١/ ٣ الحزب الواحد:

أقامت الحكومات العسكرية التي تعاقبت على الحكم منـذ السبعينيات، والتي تداولت السـلطة مـع الـنظام البرلمانيـة القصيرة الأجل، نظام الحزب الواحد (وهو النظام الذي مجده الغربيون كأسلوب للعمل السياسي في أفريقيا. ولم يشـرعوا في انتقاد نميري، إلا بعد فضيحة أعوام المجاعة المخفية غير المعلَن عنها)، وهنا ظهرت لأول مـرة فـي بلـد عربـي ديكتاتورية عسكرية إسلامية، وكما هي الحال فـي أمـاكن أخرى، يفترض تمثيل الحـزب الواحـد مجمـوع الفئـات الاجتماعية. ونجح الاتحاد الاشتراكي السوداني الذي يقـوده نميري في الانتخابات الرئاسية الأولى في تاريخ السودان [١] عام ١٩٧٢، وحذا هذا الحزب حذو النموذج الناصري، وكما يتبين من اسم الحزب كان عليه أن يتجاوز نظريا الانقسامات الإثنية، والدينية، والإقليمية.. وأن يحشد حولـه المنتجـين، والإداريين، والمثقفين.

---

[١] في أكتوبر ١٩٧١، نتيجة الاستفتاء.

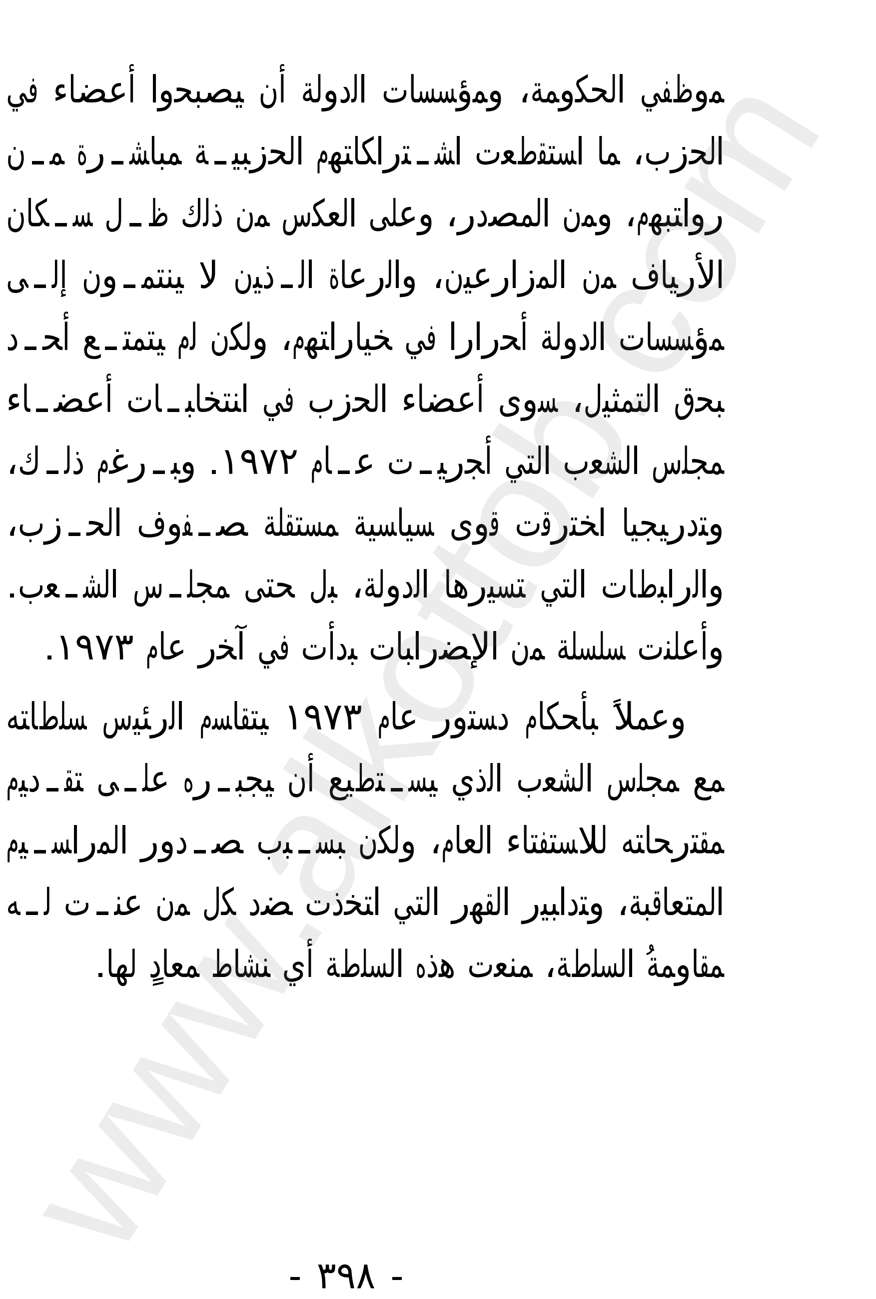


وطبق نميري فكرته الأولى التي عارضتها أغلبية قيادة الحزب الشيوعي السوداني، ولكنه نجح في التخلص مما جاء في النص الأصلي من إشارة إلى الاشتراكية العلمية، أو إشارة إلى النموذج السوفييتي، ووضعت (الفلسفةُ الرئيسية للثورة) كما وردت في بنود الميثاق الوطني التي صادق عليها المؤتمر التأسيسي للحزب - كل ثقلها خلف الوحدة الوطنية، والتنمية في مصلحة جميع السودانيين، وكان يفترض في الواقع مشاركة النقابات، والاتحادات في نشاط الحزب؛ لكي يصبح الجهاز الأول للرقابة الشعبية في مؤسسات الدولة.

واعتمد في أعقاب هذا المشروع مباشرة الاتفاق بين الشمال والجنوب في مارس عام ١٩٧٢، ويهدف هذا الاتفاق إلى تطوير المجتمع والاقتصاد؛ بإشراك السكان في عملية صنع القرار لمعالجة شئون محال إقامتهم. كما أدمجت الطوائف ذات الرتب الدنيا المعترف بها عام ١٩٧٦ في هيكل الحزب دون أن يكون لها تمثيل رسمي؛ بسبب معارضة وزير الشئون الدينية [١] وأصبح لزاما على كل

---

[١] نميري والطرق، نفس المرجع السابق.



موظفي الحكومة، ومؤسسات الدولة أن يصبحوا أعضاء في الحزب، ما استقطعت اشتراكاتهم الحزبية مباشرة من رواتبهم، ومن المصدر، وعلى العكس من ذلك ظل سكان الأرياف من المزارعين، والرعاة الذين لا ينتمون إلى مؤسسات الدولة أحرارا في خياراتهم، ولكن لم يتمتع أحد بحق التمثيل، سوى أعضاء الحزب في انتخابات أعضاء مجلس الشعب التي أجريت عام ١٩٧٢. وبرغم ذلك، وتدريجيا اخترقت قوى سياسية مستقلة صفوف الحزب، والرابطات التي تسيرها الدولة، بل حتى مجلس الشعب. وأعلنت سلسلة من الإضرابات بدأت في آخر عام ١٩٧٣.

وعملاً بأحكام دستور عام ١٩٧٣ يتقاسم الرئيس سلطاته مع مجلس الشعب الذي يستطيع أن يجبره على تقديم مقترحاته للاستفتاء العام، ولكن بسبب صدور المراسيم المتعاقبة، وتدابير القهر التي اتخذت ضد كل من عنت له مقاومةُ السلطة، منعت هذه السلطة أي نشاط معادٍ لها.

ومنذ البدء، وبحجة وضع نهاية للفساد الـذي نشـأ فـي الماضي، تم التخلص من عناصر ليست فقط من بين صفوف الجيش والشرطة، بل أيضا في دوائر القضاء والجامعة التي اعتبرت من الجهات (المعادية للثورة)؛ لأنهـا تنتمـي إلـى التيارات التقليدية، وتمكن الحزب في نهايـة المطـاف مـن استقطاب العناصر التي كان من مصلحتها الانضواء تحـت جناحه؛ لكي تستفيد وتفيد أقرباءها، واسـتطاع الموظفـون الرسميون تحقيق مكاسب مادية كبيرة، وبسرعة كبيرة؛ نتيجة تواجدهم في وظائفهم، بينما سرح مـن وظـائفهم أعضـاء المجالس المحلية في مناطق البلاد الداخليـة، دون أن يعهـد إليهم القيام بنشاط محدد.

حاول الأنصـار، وحلفـاؤهم فـي الحـزب الاتحـادي الديمقراطي، وعناصر من الجبهة الوطنية عام ١٩٧٦ القيام بانقلاب بمساعدة ليبيا. وفشلت المحاولة، وحاول نميري دمج هذه القوى المعادية التي لم تتورع عن حمل السلاح ضـده)، في نظامه الذي بدأ يفقد مقومـات الشـرعية، كمـا نـادى بالمصالحة الوطنية في عام ١٩٧٧ - ١٩٧٨، وأفرج عـن ١٠٠٠ سجين سياسي، وسمح لحـوالي ٣٠ مـن المنفيـين السياسيين الموجودين في ليبيا بالعودة إلى السودان.

ورفض الشريف الهندي وحده القيام بأية تنازلات [1] والتحق صادق المهدي بالمكتب السياسي للحزب لفترة زمنية وجيـزة، قبل أن يخبو ظله، ويختفي تماما على المسرح السياسي. وعلى العكس من ذلك رسخ حسن الترابي أقدامه وشجعه السعوديون، وعين عام ١٩٧٨ في وظيفة الأمين العام للإعلام، وأيضا فـي وظيفة بوزارة الخارجية، وفي عام ١٩٨٠ انضم إلـى اللجنـة المركزية للحزب الحاكم بمناسبة انعقاد مؤتمر الحزب الثالـث، وكان قد عين في هذه الأثناء وزيرا للعدل.

وأقيمت هياكل الحزب الحاكم على أساس نظام (المركزية الديمقراطية) وهو النظام الذي انتهجته الأحزاب الشيوعية [2] ويمثل المؤتمر الوطني أعلى مستوى في الحزب، ويتكـون من العناصر المنتخبة فـي مـؤتمرات المنـاطق الريفيـة، ويضيف الرئيس إليهم عناصر يعينها هو، ويعقـد المـؤتمر دورته كل ثلاثة أعوام، وتكونت الأمانة العامة من عناصـر يعينها رئيس الحزب، واللجنة المركزية، وعناصـر يعينهـا رئيس الجمهورية، وبعضهم ينتخبه المؤتمر، وتنتخب اللجنة المركزية أعضاء المكتب السياسي.

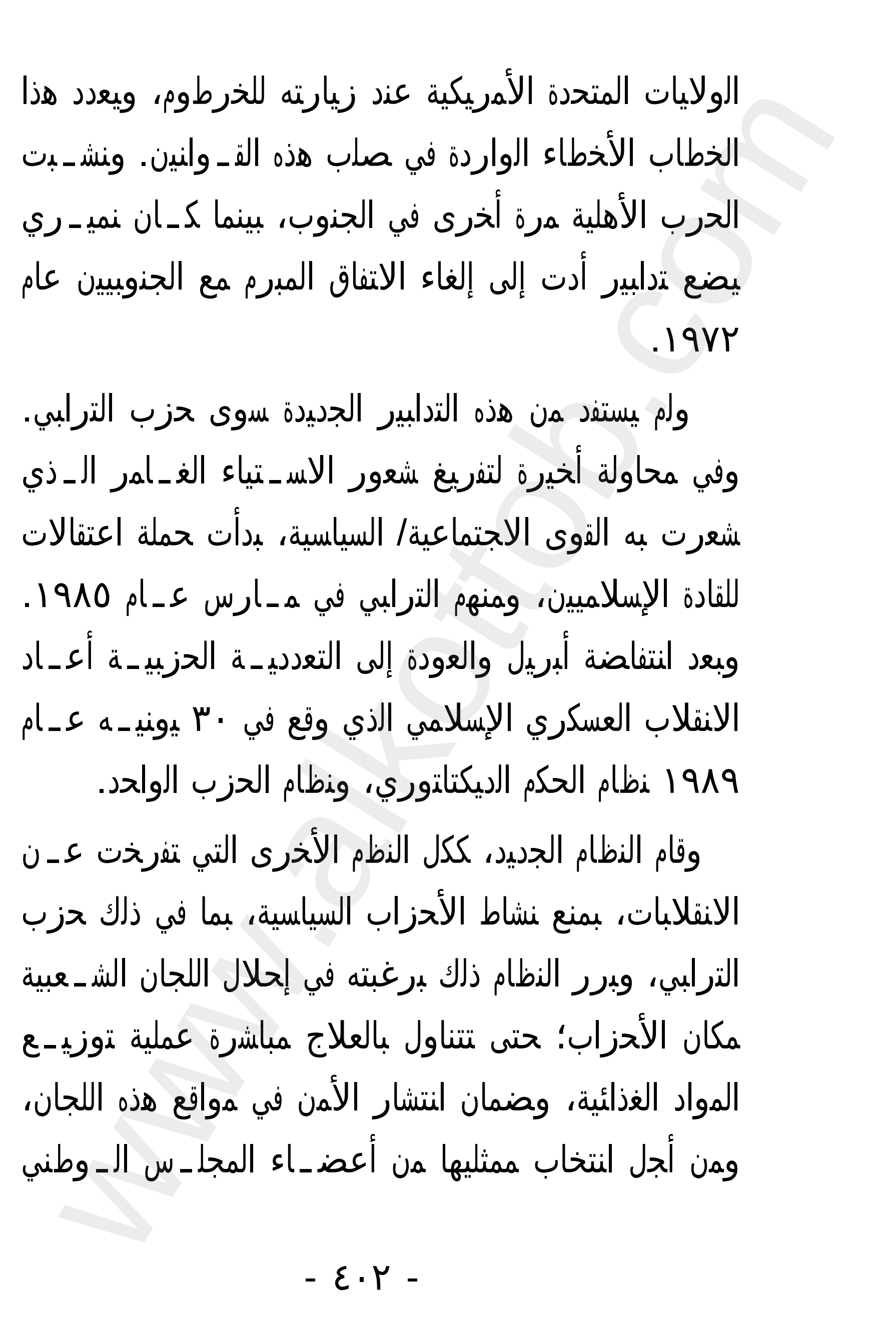
---

[1] وتوفي في المنفى في لندن عام ١٩٨٢.

[2] انظر مخطط الهياكل الوارد في كتاب الطبقة والساطة في السودان، نفس المرجع السابق، صفحة ٢٦٠.

وأعلن الرئيس نميري أثناء انعقاد أول مؤتمر وطني فـي يناير عام ١٩٧٤ عن تشكيل ٦٣٨١ وحدة أساسية، و١٨٩٢ وحدة تابعة للأقسام، و٣٢٥ وحدة للضواحي، و١٠ وحـدات ريفية. ولكن لم يتعلق كل هذا سوى بأرقام لـيس إلا. بينمـا اختلفت الحقيقة تماما: كان نميـري هـو السـيد المطـاع، ولم تعمل هذه الوحدات الأساسية بالمرة.

ودعمت القوانين الإسلامية الصادرة فـي سـبتمبر عـام ١٩٨٣ (سنها نميري وليس الحزب) رئاسته الديكتاتوريـة. واستطاع أن يقيم من ذلك الوقت فصـاعدا محـاكم خاصـة لمحاكمة الذين اتهموا باقتراف جرائم ضد الأمن، واسـتطاع أن يلقي في قفص الحجز الوقائي المشبوهين دون إعطـائهم الحق في اللجوء إلى القضاء، ووجهـت جميـع الأحـزاب انتقادها الشديد لهذه القوانين، ونظم مكتب المحامين نـدوتين في أبريل ونوفمبر عام ١٩٨٤ لمناقشتها، واعتبرت منافيـة لأحكام الدستور، ولروح القوانين الإسلامية. وسـلم - مـن ناحية أخرى - الموظفون الجامعيون، والطلبة، والاتحـادات المهنية التي انضمت إلى التحـالف للـدفاع عـن الحقـوق الديمقراطية خطابا إلى جورج بوش، وكان آنذاك نائب رئيس



الولايات المتحدة الأمريكية عند زيارته للخرطوم، ويعدد هذا الخطاب الأخطاء الواردة في صلب هذه القوانين. ونشبت الحرب الأهلية مرة أخرى في الجنوب، بينما كان نميري يضع تدابير أدت إلى إلغاء الاتفاق المبرم مع الجنوبيين عام ١٩٧٢.

ولم يستفد من هذه التدابير الجديدة سوى حزب الترابي. وفي محاولة أخيرة لتفريغ شعور الاستياء الغامر الذي شعرت به القوى الاجتماعية/ السياسية، بدأت حملة اعتقالات للقادة الإسلاميين، ومنهم الترابي في مارس عام ١٩٨٥. وبعد انتفاضة أبريل والعودة إلى التعددية الحزبية أعاد الانقلاب العسكري الإسلامي الذي وقع في ٣٠ يونيه عام ١٩٨٩ نظام الحكم الديكتاتوري، ونظام الحزب الواحد.

وقام النظام الجديد، ككل النظم الأخرى التي تفرخت عن الانقلابات، بمنع نشاط الأحزاب السياسية، بما في ذلك حزب الترابي، وبرر النظام ذلك برغبته في إحلال اللجان الشعبية مكان الأحزاب؛ حتى تتناول بالعلاج مباشرة عملية توزيع المواد الغذائية، وضمان انتشار الأمن في مواقع هذه اللجان، ومن أجل انتخاب ممثليها من أعضاء المجلس الوطني

الجديد، وفي الحقيقة أصبح حزب الترابي هو الحزب الوحيد الحاكم المكلف بالسيطرة أيضا على نشاط المجلس الانتقـالي الذي عرف باسم المؤتمر الوطني (أعلن عن قيامه في يناير عام ١٩٩٢)، ويتكون من ٣٣٠ عضوا كلهم من المعينـين، وبهذا الأسلوب فرض سيطرته على المجتمـع كلـه، وأكـد الترابي هذه الحقيقة عندما قال: "إن الذي حدث في السـودان لا يعتبر مجرد انقلاب بسيط، إنمـا هـو تغييـر راديكـالي للمجتمع؛ ولذلك يصبح من الطبيعي أن كل من اشترك فـي إنجاح هذا التغيير من حقه الوصول إلى السلطة. وهذا هـو دورهم" [١].

وحسب ما اعتقده المراقبون، تنتمي القوى التي اسـتولت على السلطة في المقام الأول إلى كل من الجبهـة القوميـة الإسلامية، وميليشياتها، كما تنتمي أيضا إلى قوات الجـيش النظامي. واعترف أيضا الفريق الركن عمر حسـن أحمـد البشير، رئيس مجلس قيادة الثورة التي رفعت فـي مرحلـة لاحقة - شعار (إنقاذ الوطن)، بأنه أقام روابطَ قوية ووثيقـة

---

[١] مقابلة مع ميري دوتيل، المغرب والمشرق، يوليو ـ سبتمبر عـام ١٩٩٢، الصفحات من ١١٦ ـ ١٢٢.

مع الضباط والإسلاميين، "منذ أن حاول الشيوعيون إسقاط نميري عام ١٩٧١"، ووافق على القرار الذي أصدرته قيادة الجبهة القومية الإسلامية بالانضمام إلى الثورة منذ يوليه عام ١٩٨٩ [1].

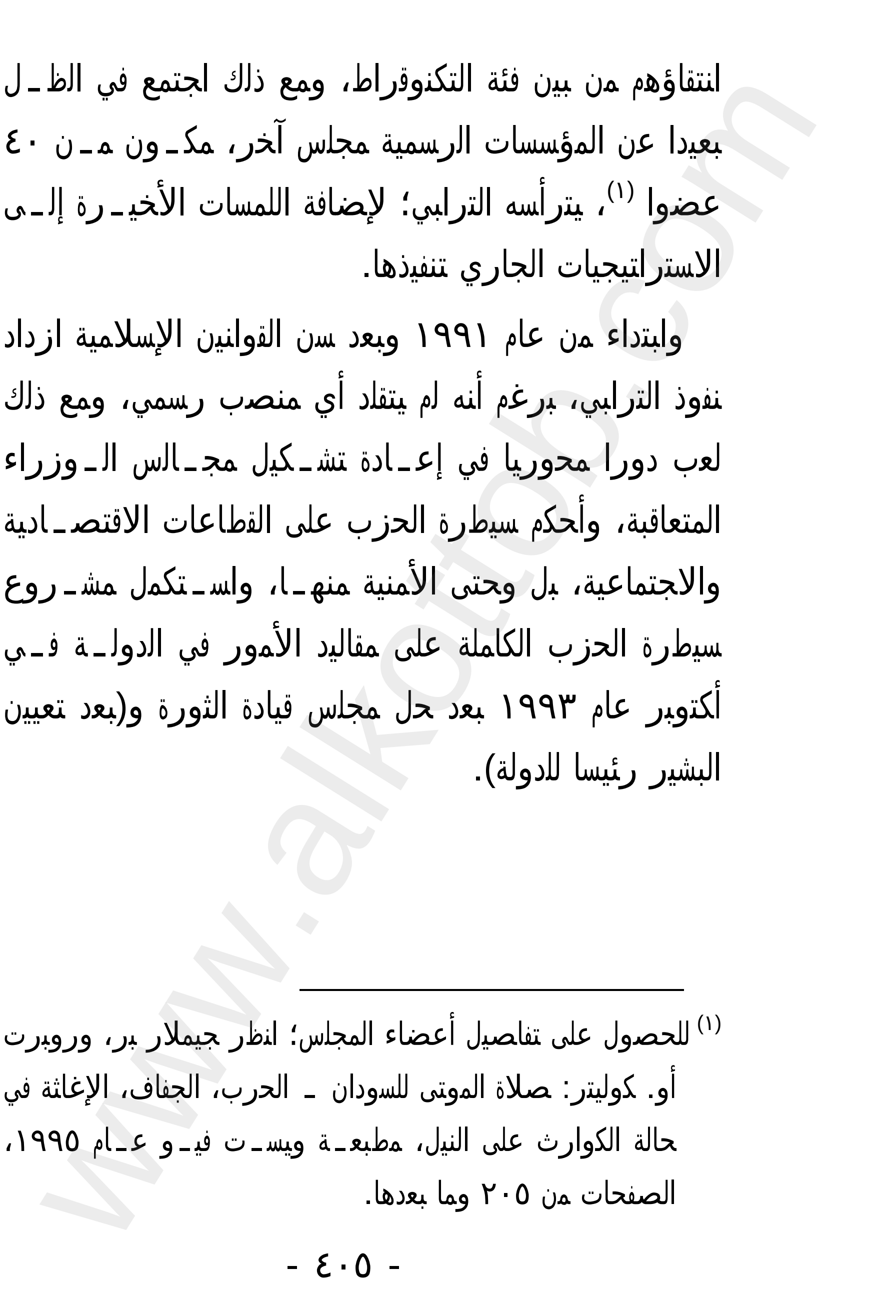
وبسرعة حل الأعضاء، وعملاء الجبهة القومية الإسلامية محل الكادر القديم (اللامتأسلم) في مختلف مؤسسات البلاد. زد على ذلك تبجح الدكتور حسن الترابي، عندما ادعى "أنه المسئول الوحيد القادر على إدارة شئون البلاد" كما واجه مقاومة كلما ازداد جمود تفكيره الذي ظهر من خلال تأكيده على وجود هوية أصولية، حتى لو فرضت عن طريق الجهاد[2]. ومع ذلك تكون أعضاء قيادة الثورة من خمسة عشر ضابطًا (منهم ثلاثةٌ جنوبيون) [3] وتكون مجلس وزراء من المدنيين المرتبطين بالجبهة القومية الإسلامية، أو تم

---

[1] صوت الشعب، عمان ٢٣ فبراير عام ١٩٩٣.

[2] ميدل إيست إنترناشيونال ٢١ يوليو عام ١٩٩٥

[3] وهم بيو يوكان دينو (من الشاك، توفي عام ١٩٩١)، ومارتن مالوالي أراب (من الدنكا، فقد وظيفته عام ١٩٩٢)، ودومينيك كاسيانو دي مين، (الولاية الاستوائية الغربية).



انتقاؤهم من بين فئة التكنوقراط، ومع ذلك اجتمع في الظل بعيدا عن المؤسسات الرسمية مجلس آخر، مكون من ٤٠ عضوا [١]، يترأسه الترابي؛ لإضافة اللمسات الأخيرة إلى الاستراتيجيات الجاري تنفيذها.

وابتداء من عام ١٩٩١ وبعد سن القوانين الإسلامية ازداد نفوذ الترابي، برغم أنه لم يتقلد أي منصب رسمي، ومع ذلك لعب دورا محوريا في إعادة تشكيل مجالس الوزراء المتعاقبة، وأحكم سيطرة الحزب على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى الأمنية منها، واستكمل مشروع سيطرة الحزب الكاملة على مقاليد الأمور في الدولة في أكتوبر عام ١٩٩٣ بعد حل مجلس قيادة الثورة و(بعد تعيين البشير رئيسا للدولة).

---

[١] للحصول على تفاصيل أعضاء المجلس؛ انظر جيملار بر، وروبرت أو. كوليتر: صلاة الموتى للسودان ـ الحرب، الجفاف، الإغاثة في حالة الكوارث على النيل، مطبعة ويست فيو عام ١٩٩٥، الصفحات من ٢٠٥ وما بعدها.

٢/ ٠ برامج أمعنت في إغراق السودان في التخلف[1]:

بعد انقطاع العلاقات مع القيادة الشيوعية، عدل البرنامج الخمسي لأعوام (١٩٧٠/ ١٩٧١ - ١٩٧٤/ ١٩٧٥) تعديلاً جذريا، وهو البرنامج الذي اشترك الخبراء السوفييت في إعداده، ويعكس استناد النظام إلى (برامج عمل مؤقتة) منذ عام ١٩٧٣ عودة إلى التفكير في المشروعات الكبرى، وفي اختيار سياسة الانفتاح أمام رءوس الأموال، وفتح باب استيراد المنتجات الأجنبية على مصراعيه، كما حدث في مصر تحت حكم السادات، وكان الهدف أيضا هو إحداث تنمية بواسطة نمو كمي متسارع في القطاع الزراعي، مع إضافة توجه زراعي صناعي لاجتذاب رءوس الأموال الواردة من الخارج، ولا سيما رءوس الأموال العربية، مع

---

[1] أخذت الأرقام الواردة في هذا الفصل من الوثائق المنشور الصادر عن المنظمات الدولية مثل (منظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي..)، ومن المصادر الرسمية السودانية مثل (بنك السودان).

استخدام التقنيات الغربية. وكانت البلاد العربية النفطية التـي أصابت ثرواتها التخمة منذ عام ١٩٧٣ على إثـر الارتفـاع الصاروخي لأسعار النفط؛ وبسبب تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية بفرض حظر على وارداتها من المنتجات الغذائية، أن استثمر (صندوق التنمية العربية)، رءوس أموالـه فـي البلاد العربية ذات الإمكانات الزراعية المعترف بها؛ مثـل السودان.

وفي مقابل ذلك.. كان على السودان أن يصـبح مـورد العالم العربي الرئيسي للغلال والسكر. وطالما تركزت جهود المشروعات أساسا في قطاع زراعة القطن طويل التيلة ظل القطاع القوتي الغذائي محتفظًا بسماته. وبعد تركيز الجهـود هذه المرة على تصدير الغـلال همـش السـكان الريفيـون المستهلكون لهذه المنتجات (في الشمال وفي الجنـوب، فـي الفترة التي امتدت من شهر مايو حتى آخر شهر يوليـه، أي حتى الشهر الذي يسبق مباشرة بداية موسم الحصاد) [١].

---

[١] دون أن نأخذ في الاعتبار أن أغلبية المدن فـي الجنـوب (خـارج الاستوائية الغربية) تعتمد أساسا على الحبوب الغذائية التي تردهـا من الشمال منذ أوائل السبعينيات.

وقد صاحبت هذه التوجهات الجديـدة تـدفقات ائتمانيـة مباشرة، أذنت بها المنظماتُ المصرفية الدولية والأمريكيـة، ووافق صندوق النقد الدولي عام ١٩٧٢ على منح السـودان قرضا بمبلغ ٢٤ مليون دولار، وتجددت هذه القروض تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية، حتى سقوط نظام نميـري رغم فشل برامج نظام الحكـم الإبهاجيـة لأعـوام ١٩٧٧/ ١٩٧٨ - ١٩٨٢/ ١٩٨٣.

واستعرضت هذه البرامج ونقحت، إلا أن غياب النتـائج الاقتصادية كان واضحا في جميع القطاعـات؛ ممـا دعـا صندوق النقد الدولي إلى تشديد مطالبة الحكومـة السـودانية بالعمل بمقتضى برنامج للتقشف رغم أن البلاد كانـت تمـر بفترات لا تتوقف من الجفاف، ورغم استئناف الحـرب فـي الجنوب. علما بأن الدين الخارجي كان قد تجاوز مبلـغ ١٠ مليار دولار.

٢/ ١ استراتيجية (سلة غلال العالم العربي):

شخصت الوثائق التي أعدتها منظمات الإغاثة فضلاً عن الوثائق المتلفزة في منتصف عام ١٩٨٢ السودان بأنه منطقة مجاعة رغم امتلاك البلاد موارد هائلة من المياه والأراضي القابلة للزراعة (٨٠ مليون فدان)، كما أن قطعان ماشيتها من (الأبقار، والغنم والماعز، والإبل) من أهم القطعان الموجودة في أفريقيا. ويتضمن قطاع الإنتاج الزراعي في السودان زراعات مروية وأخرى مطرية، علما بأن هذه الأخيرة تنقسم مساحتها بين قطاع زراعي مميكن، وقطاع كفاف.

كما أن الزراعة وتربية الماشية كانت دائما شاغل الأغلبية العظمى من السكان النشطين. غير أن متوسط مستوى المعيشية لمجموع السكان يعتبر من أقل المتوسطات في العالم، وبرز تباين في متوسطات مستويات المعيشة في الأقاليم المختلفة في السودان بروزا كبيرا، حتى مقارنة بما يوجد من متوسطات في بقية أنحاء القارة الأفريقية، وبعبارة أخرى: ينبغي أن يعطي كل مشروع (تنموي) الأولوية للقضاء على حالة نقص الأمن الغذائي، ولاستئصال الفقر المتفشي في الريف، بينما تُعنَى الاستراتيجية التي تستهدف

تحويل السودان إلى (سلة غـلال للعـالم العربـي)، بتبنـي توجهات تقوم بالتركيز بالطبع - كما كانت الحـال - فـي الماضي على تحديث وسائل استغلال مساحات جديـدة مـن الأراضي، وتطويرها، ولكن في هذه المرة ينبغي أن يتم ذلك على صعيد واسع، دون إدماج منتجي قطاع الكفاف، اللهم إلا إذا عملوا عمالا موسميين، وتوجد مبادئ هذه الاسـتراتيجية الجديدة، وخطوطها العريضة داخل هيكل البرامج الحكوميـة وهي بـرامج أعـوام (١٩٧٤/ ١٩٧٥ - ١٩٧٦/ ١٩٧٧)، و(١٩٧٧/ ١٩٧٨ - ١٩٨٢/ ١٩٨٣)، [١] وعـام ١٩٧٧ - ١٩٨٥ [٢]، وتوجد كذلك هذه المبادئ في الوثيقة التي أعدها الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية [٣].

---

(١) البرنامج المؤقت والخطة السداسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعيـة الخرطوم عام ١٩٧٧.

(٢) استراتيجية الاستثمار الغذائي ١٩٧٧ ـ ١٩٨٥، الخرطوم عام ١٩٧٧.

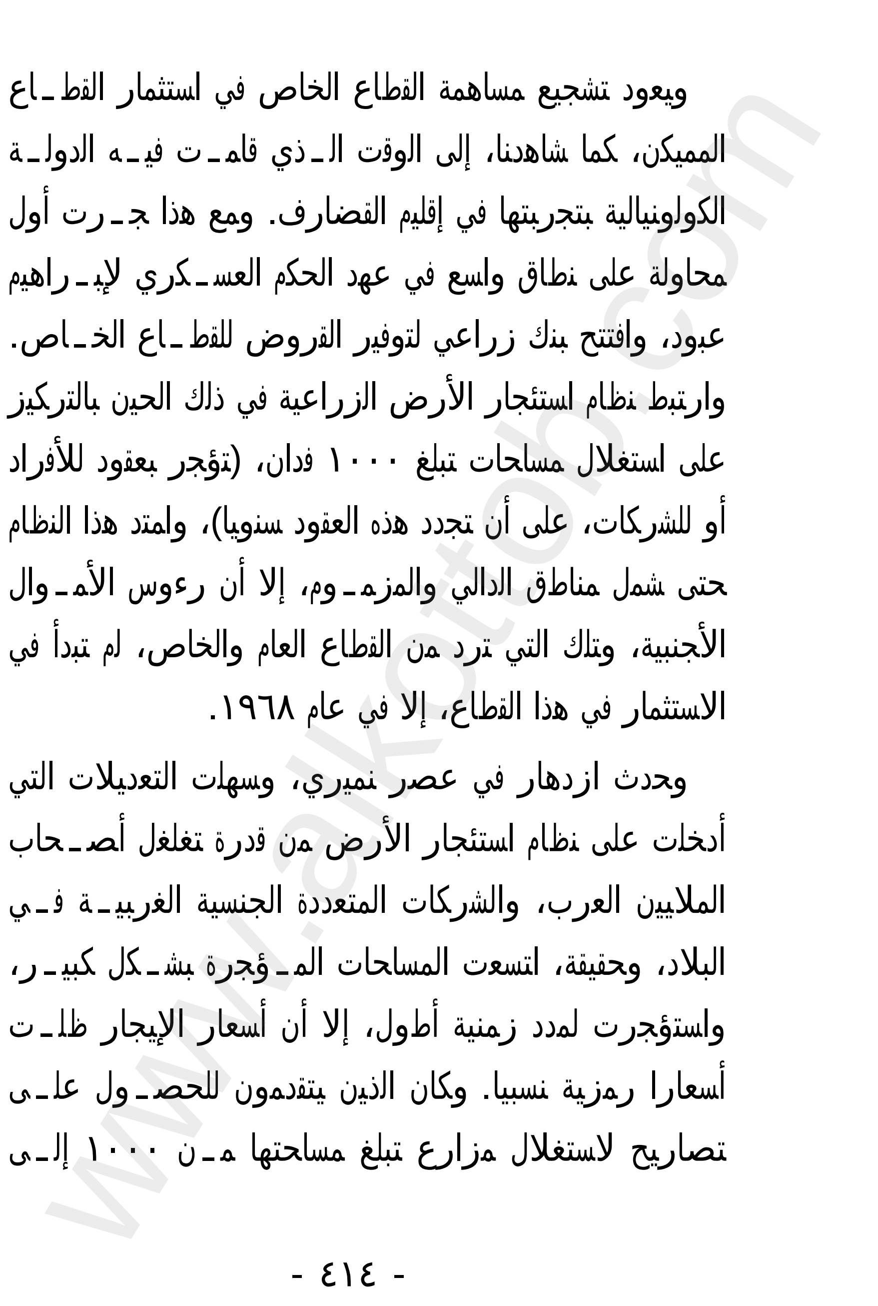
(٣) البرنامج الرئيسي للتنمية الزراعية في جمهوريـة السـودان الـديمقراطي ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ ملخص، واستنتاجات، الكويت عام ١٩٧٦.

قام جهاز التنمية الزراعية في العـالم العربـي (الهيئـة العربية للاستثمار الزراعي والتنمية)، الذي أنشأ في أبريـل عام ١٩٧٦ في أعقاب اجتماع الرباط الذي حضره ١١ بلـد عربي باعتماد برنامج زراعي للتنمية، وربطه مع البرنـامج السوداني السادس الذي بدأ فـي يونيـه (١٩٧٧/ ١٩٧٨ - ١٩٨٢/ ١٩٨٣). وبينما قامت الحكومة السودانية من جانبها بتوجيه أهم الاستثمارات إلى قطـاع الزراعـات المرويـة الموجهة نحو التصدير (٨٠ % من الاستثمارات المتوقعة في القطاع الزراعي) استهدف برنامج آخر استخدام الاستثمارات العربية الكبيرة في تنمية القطاع الزراعي المطري الممـيكن الذي تم توسيعه في اتجاه الغرب لزراعة الحبوب الغذائيـة، وإقامة مزارع لتربية الماشية مع إدخـال العمـل بأسـاليب الصناعة الزراعية/ الغذائيـة (تصـنيع منتجـات اللحـوم والجلود)، كما قامت الحكومة - في موازاة ذلك - بوضـع تنبؤات لتخصيص مناطق فـي القطـاع التقليـدي؛ للقيـام بزراعات تصديرية على غِرار المشـروع شـبه الممـيكن الجاري العمل فيه في منطقة كردفان الجنوبية (جبل النوبة).

وتركزت برامج النمو المتسارع لقطاع الغلال في منطقة الحزام المطري المترامية الأطراف، وهي في المقـام الأول منطقة كفاف؛ لأنها تقوم بزراعات في مناطقَ جافة، وينشـط فيها السكان الرعاة شبه الرحل. ولقد تطور العمل باسـتخدام التقنيات المعاصرة في هذه المنطقة من جـرارات لأعمـال الحرث المعمقة، مع استخدام اليد العاملة الموسمية في أعمال البذر، والعزق، واقتلاع الأعشاب، والحصاد (ويقطـن بهـا السكان شبه الرحل من المناطق المجاورة القريبة، أو الآتون من الغرب، أو المهاجرون الإثيوبيون والإريتريون).

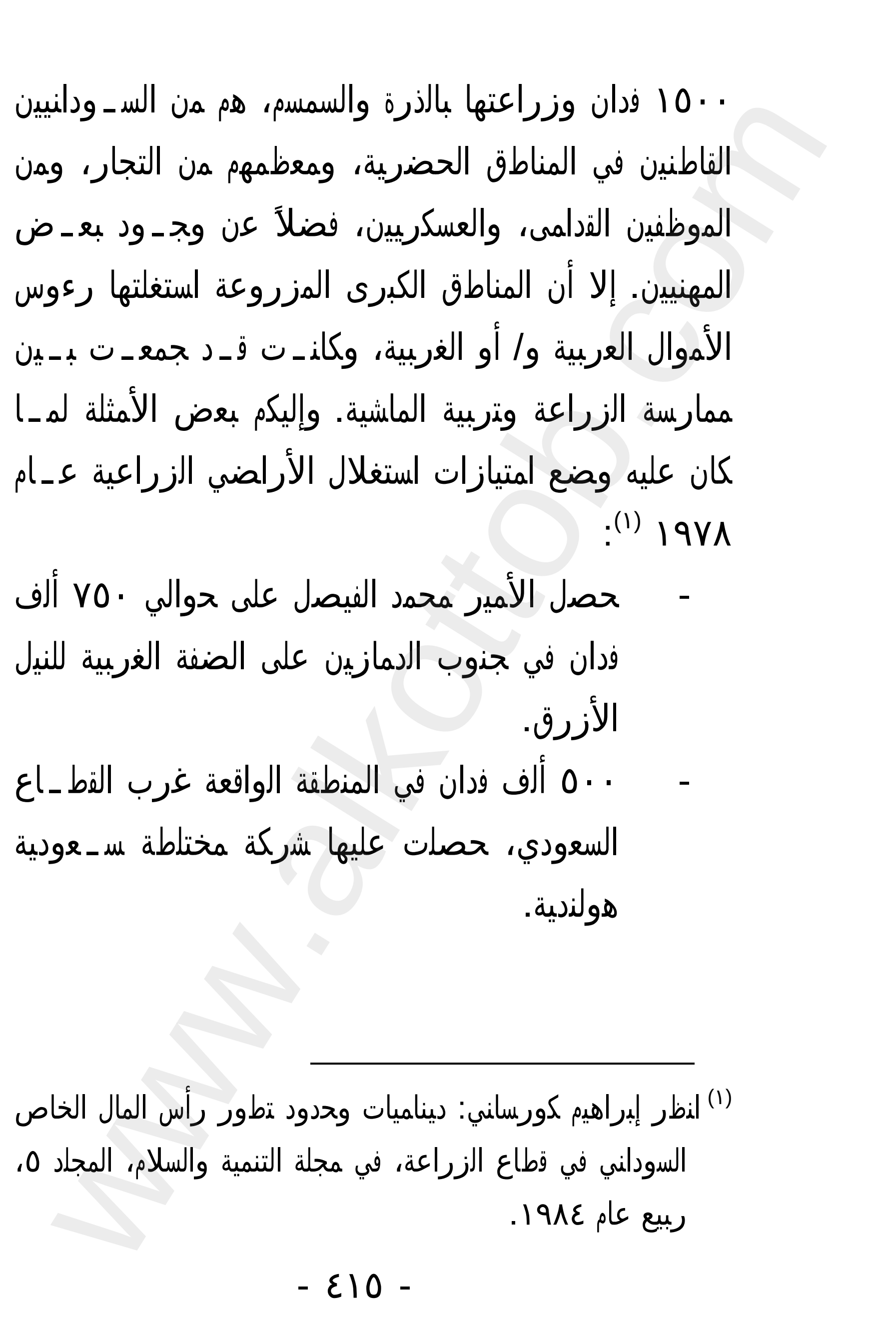
كما أشارت مصادر رسمية إلى زيادة المساحات المزروعة بالذرة من عدة آلاف من الأفدنة في العصر الكولونيالي، إلـى أن بلغت ٦,٣٩٢ مليون فدان في عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠. كمـا أنتج القطاع المميكن عـام ١٩٨٢ أكثـر مـن ٧٠ % مـن محصول الذرة، و٣٠ % من السمسم، وصدر في المتوسـط حوالي ٢٠ % من إنتاج هذا القطاع الثـانوي إلـى المملكـة العربية السعودية، وغيرها من البلدان العربية. ولكن لـم يفـد هذا النمو سوى مقاولي الأعمال الكبرى السودانيين والشركات الأجنبية على حساب الرعاة الذين همشوا، ولم يتبق أمامهم في أفضل الأحوال، إلا أن يتحولوا إلى عمال موسميين.

وفي الحقيقة، وبغية الحصول على تصـريح باسـتغلال الأراضي من المكتب المستقل الذي أنشأته الدولة منـذ عـام ١٩٦٨ باسم (مؤسسة الزراعة الآلية) كان من الضـروري استيفاء الشروط اللازمة التي تسمح بإعداد جيـد لـلأرض، وتطبيق التقنيات التي تحافظ على التربـة (ولا سـيما فـي أراضي القوز، علما بأن أعمال الحرث المعمق قد أضـعفت بسرعة التربة الرملية) ثم القيام بتسويق المحاصيل. وكـان من الضروري أن تتوفر رءوس الأموال مع المعدات اللازمة لاستغلال هذا المشروع؛ سواء ارتبط المشروع بمزارع تابعة للدولة، أو بشركات وتعاونيات، أو بأراضٍ تم التنازل عنهـا للقطاع الخاص، واستبعدت هذه الشروط - علـى الفـور - المنتجين ممن لا مورد لهم، واستبعدت أيضا حتى عناصـر من الطبقة المتوسطة، ومهما يكن من أمر تمت المحافظة من حيث المبدأ على خصوبة التربة، وكان من الضروري لمـن يطلب ترخيصا أن يكون حاصلاً على تدريب، واكتسب خبرة عمل مناسبة في القطاع الزراعي، ويمتلك أيضا طاقة للعمل، والوقت اللازم لاستغلال المشروع. ولم تكن هذه هي الحـال بالمرة.



ويعود تشجيع مساهمة القطاع الخاص في استثمار القطاع المميكن، كما شاهدنا، إلى الوقت الذي قامت فيه الدولة الكولونيالية بتجربتها في إقليم القضارف. ومع هذا جرت أول محاولة على نطاق واسع في عهد الحكم العسكري لإبراهيم عبود، وافتتح بنك زراعي لتوفير القروض للقطاع الخاص. وارتبط نظام استئجار الأرض الزراعية في ذلك الحين بالتركيز على استغلال مساحات تبلغ ١٠٠٠ فدان، (تؤجر بعقود للأفراد أو للشركات، على أن تجدد هذه العقود سنويا)، وامتد هذا النظام حتى شمل مناطق الدالي والمزموم، إلا أن رءوس الأموال الأجنبية، وتلك التي ترد من القطاع العام والخاص، لم تبدأ في الاستثمار في هذا القطاع، إلا في عام ١٩٦٨.

وحدث ازدهار في عصر نميري، وسهلت التعديلات التي أدخلت على نظام استئجار الأرض من قدرة تغلغل أصحاب الملايين العرب، والشركات المتعددة الجنسية الغربية في البلاد، وحقيقة، اتسعت المساحات المؤجرة بشكل كبير، واستؤجرت لمدد زمنية أطول، إلا أن أسعار الإيجار ظلت أسعارا رمزية نسبيا. وكان الذين يتقدمون للحصول على تصاريح لاستغلال مزارع تبلغ مساحتها من ١٠٠٠ إلى



١٥٠٠ فدان وزراعتها بالذرة والسمسم، هم من السـودانيين القاطنين في المناطق الحضرية، ومعظمهم من التجار، ومن الموظفين القدامى، والعسكريين، فضلاً عن وجـود بعـض المهنيين. إلا أن المناطق الكبرى المزروعة استغلتها رءوس الأموال العربية و/ أو الغربية، وكانـت قـد جمعـت بـين ممارسة الزراعة وتربية الماشية. وإليكم بعض الأمثلة لمـا كان عليه وضع امتيازات استغلال الأراضي الزراعية عـام ١٩٧٨ [١]:

- حصل الأمير محمد الفيصل على حوالي ٧٥٠ ألف فدان في جنوب الدمازين على الضفة الغربية للنيل الأزرق.
- ٥٠٠ ألف فدان في المنطقة الواقعة غرب القطـاع السعودي، حصلت عليها شركة مختلطة سـعودية هولندية.

---

[١] انظر إبراهيم كورساني: ديناميات وحدود تطور رأس المال الخاص السوداني في قطاع الزراعة، في مجلة التنمية والسلام، المجلد ٥، ربيع عام ١٩٨٤.

- مليون فدان على الضفة الشـرقية للنيـل الأزرق، شمال الروصيرص حصلات عليهـا شـركة مـن مجموعة (أريزونا كولـورادو لانـد آنـد كاتيـل كومباني)، برءوس أموال عربية بلغت ١٠٠ مليون دولار أمريكي أغلبها سـعودي؛ لتربيـة الماشـية وتوفير اللحوم الموجهة نحو التصدير، مـع بنـاء مجزرة، ومصنع لتجميد اللحوم.

- مليون فدان، لتربية الماشية في بحر الغزال حصلات عليها شركة ألمانية "أجرار"، بالتعاون مـع رءوس أموال عربية من الخليج.

- ٥ ملايين فدان حصـل عليهـا صـندوق التنميـة العربي، ووفرت المملكة العربية السعودية رءوس أمواله، وأيضا الكويت، والإمارات العربية المتحدة، والجماهيرية الليبية.

- واستطاعت في النهاية مجموعـة مـن الشـركات والمنظمات الأجنبية أن تمارس نشاطًا اقتصاديا في المقاطعة الجنوبية لكردفان، منها (بريتش دفلوبمنت إيد، ومعهد هارفارد للتنمية الدولية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والشركة الألمانية - أجرار).

وكان من تداعيات هذه المشروعات العملاقة التي استندت إلى حسابات خاطئة اتخاذ سلسلة من التدابير، كانت نتائجها وخيمة، ولا سيما في المقاطعات الغربية في (دارفور وكردفان) وهي المناطق الرئيسية المنتجة للذرة، والدخن، ويعمل فيها ٤٢ % من سكان المناطق الريفية النشطين اقتصاديا، ولا يتعدى ما يحصلون عليه من إعانات مخصصة للزراعة في البرامج المشار إليها آنفًا، نسبة ٩ % من مجمل هذه المبالغ؛ (وتبلغ نسبة المبالغ المستخدمة من المبلغ الإجمالي ٦٠ % فقط).

بينما تُضطر المقاطعات التي تملك ما يربو على نصف المساحة الإجمالية من أراضي المراعي، إلى تحمل عبء نسبته ٥٣ % من إجمالي عدد الرعاة شبه الرحل وقطعانهم، في حين تتقلص مناطق تنقلاتهم كلما استولت الدولة على مزيد من الأراضي الجديدة، مع انهيار الهياكل الإدارة المحلية، ومن ناحية أخرى كان مصير القوانين التي سنتها الدولة للحفاظ على التربة، ويتم على أساسها إصدار تراخيص استغلال الأراضي، هو النسيان تدريجيا، ولم يأخذ بها مقاولو الأعمال السودانيون، ولا الشركات الأجنبية.

ولم تتوقف في ضاحية الرنك مثلاً الضغوط التي نجمت عن تقلص أراضي السكان من الدنكا، وزحفت على قراهم من جميع الجهات ما كان يقتطع من مساحات الأراضي التي تمت ميكنة الزراعة فيها، رغم أن مؤسسة الزراعة الآلية كانت قد خططت لوضع فاصل من الأراضي لا تقل مسافته عن خمسة كيلومترات لعزل هذه الأراضي المقتطعة عن القرى، وفي النهاية ومع تدفق الأرباح في المدى القصير، استغلت هذه الأراضي بجنون ثم أُهملت، وهجرت بعد انقضاء ثلاثة إلى أربعة أعوام، واستُبدِلت بهذه الأراضي التالفة تدريجيا، أراضٍ أخرى جديدة صالحة للاستغلال بعد استصلاحها.

ويشير أحد تقارير البنك الدولي إلى الصراعات التي حدثت في ذلك الوقت في السودان الشرقي من جراء الضغوط الناجمة عن تقليص مساحة الأراضي الزراعية (عندما فقد المربون أراضيهم التقليدية التي كانوا يتنقلون فيها) وأيضا كنتيجة لتآكل التربة، والتقدم الحثيث للتصحر، وكانت نتيجة هذه المذابح الأيكولوجية، هي زوال الخضرة المحيطة بالقرى؛ بسبب قطيع الماعز الذي يملكه القرويون،

أو عندما ينتجون الفحم الإحفوري لبيعه، ومع ذلـك فإنهـا عناصر قليلة الأهمية إذا ما قورنت بظاهرة التصـحر التـي تحولت إلى كارثة، كُبرى أثناء أعـوام الجفـاف ١٩٨٣ - ١٩٨٥، وازداد الأمر سوءا عندما تدفق النازحون الهاربون من مسرح المعارك الحربية في الجنوب (حـوالي مليـوني نازح عام ١٩٨٨)، وازداد تضخم حجـم الكارثـة بالنسـبة للسكان بسبب الجفاف، وبسبب تخزين المحاصيل للمضـاربة على الأسعار، واستفادت على نحو خاص البنوك الإسـلامية من هذا الوضع، وكانت في ذلك الوقت تحت حماية التطبيق الجبري لمبادئ الشريعة الإسلامية.

بينما أُصيب قطاع الإنتاج الزراعي بضربة شديدة. ولقـد قدرت أعداد رءوس الماشية في أول الفترة بـ ٢٠,٥ مليون من الأبقار، و١٩,٣ مليون رأس من الأغنـام و١٤ مليـون رأس من الماعز و٢,٨ مليون من الإبل، وانخفض هذا العدد بمقدار الثلث في أعقاب كارثة الجفاف، ولـم تعـوض هـذه الخسارة في الأرقام إلا عام ١٩٨٣ أي بعد انقضاء عقد مـن الزمن. وانخفض في القطاع الزراعي إنتاج الـذرة بمقـدار الثلث عام ١٩٨٣ من ٢ مليون طن إلى أقل من ١,١ مليون

طن عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ مع تحقيق خسارة تبلغ نسبتها أكثر من ٥٠ % في القطاع المصري المميكن، الذي كان يمثل في العادة ٦٠ إلى ٧٠ % من الكميات المنتجـة التـي يجـري تسويقها.

وعقب ذلك.. جاءت فترة جفاف جديدة، ولكن رغم عودة الأعوام الجيدة مرة أخرى لم يتعد حجم الإنتاج عام ١٩٩٢/ ١٩٩٣ (٤,٥٦٠ مليون طن).

٢/ ٢ عنق زجاجة جديد: الدين العام:

أفلست نظرية التغيير الكمي المتسارع في أفريقيـا، هـذه النظرية التي جمعت عناصر مختلفة مـن مـوارد طبيعـة وبشرية، ورءوس أموال خارجية، وتكنولوجيات غربية [1]، وكان أبرز معالمها في السودان المشروع الزراعي الصناعي لمجمع صناعة السكر في كنانة الذي يقع بين النيل الأبيض، والنيل الأزرق على بعد ٢٥٠ كيلومتر جنـوب الخرطـوم، وهو مشروع برنـامج خُطـط لـه فـي ١٩٧٧/ ١٩٧٨ -

---

[1] وهي نظرية دافع عنها مدير شركة لندن ـ روديسيان مـايننغ لانـد آنـد كومباني (التي عملت كما شاهدنا على إنقاذ نُميري عام ١٩٧١).

١٩٨٢/ ١٩٨٣، ويعرف باسم: "مصنع سكر كنانـة"، وفـي هذه المرة ارتبط المشروع بقطاع الأراضي المروية. وكمـا شاهدنا أدخلت أساليب الري الحديثـة عنـدما زرع القطـن بالغمر (الدلتات الداخلية لكل من القاش وبركة) في العصـر العثماني، أو بواسطة الراحة (خـزان سـنار علـى النيـل الأزرق)، أو بواسطة الضخ (محطات قائمـة علـى طـول مجرى النيل الرئيسي، والنيل الأزرق، والنيل الأبيض) فـي العصر الكولونيالي [١].

وتمخضت هذه المحاولات التي أُجريت منذ الاسـتقلال، ومنذ التوقيع على الاتفاق الجديد مع مصر لاقتسام مياه النيل، ثم إعداد البرامج الاقتصادية المتعاقبة، عن توسـيع القطـاع المروي في الجزيرة (المناقل)، وري مساحات جديدة (فـي الرهد، وفي حلفا الجديدة) بفضل إقامة السدود، والخزانـات على النيل الأزرق (الروصيرص)، وعلى عطبـرة (خشـم القربة)، وتم إنجازها قبل انقلاب نميري، ويروي مشـروع الرهد الأراضي الواقعة بين النيل الأزرق، والدندر والرهد،

---

[١] سد جبل الأولياء على النيل الأبيض الذي تم إنشاؤه ورفعـه أيضـا فيما بين ١٩٢٩ و١٩٣٧ اهتمت به مصر.

المخصص للإنتاج الموجه نحو تصدير القطن متوسط التيلـة (عقلة) الذي يسهل خلطه مع الألياف الاصطناعية، وقامـت الحكومة بتغطية تكلفة أكثر المشـاريع المرويـة المميكنـة، وبلغت هذه التكلفة ٣٦٠ مليون دولار أمريكي أيـة عمليـة تغطية بواقع ٥٠ % من تكلفتها الإجمالية، وتمـت تغطيـة الباقي برءوس أموال عربية وأمريكية، ولكن واجه ١٤ ألف مزارعٍ - منذ البداية - صعوباتٍ تقنية كثيرة، مـع وجـود نقص كبير في اليد العاملة الموسمية.

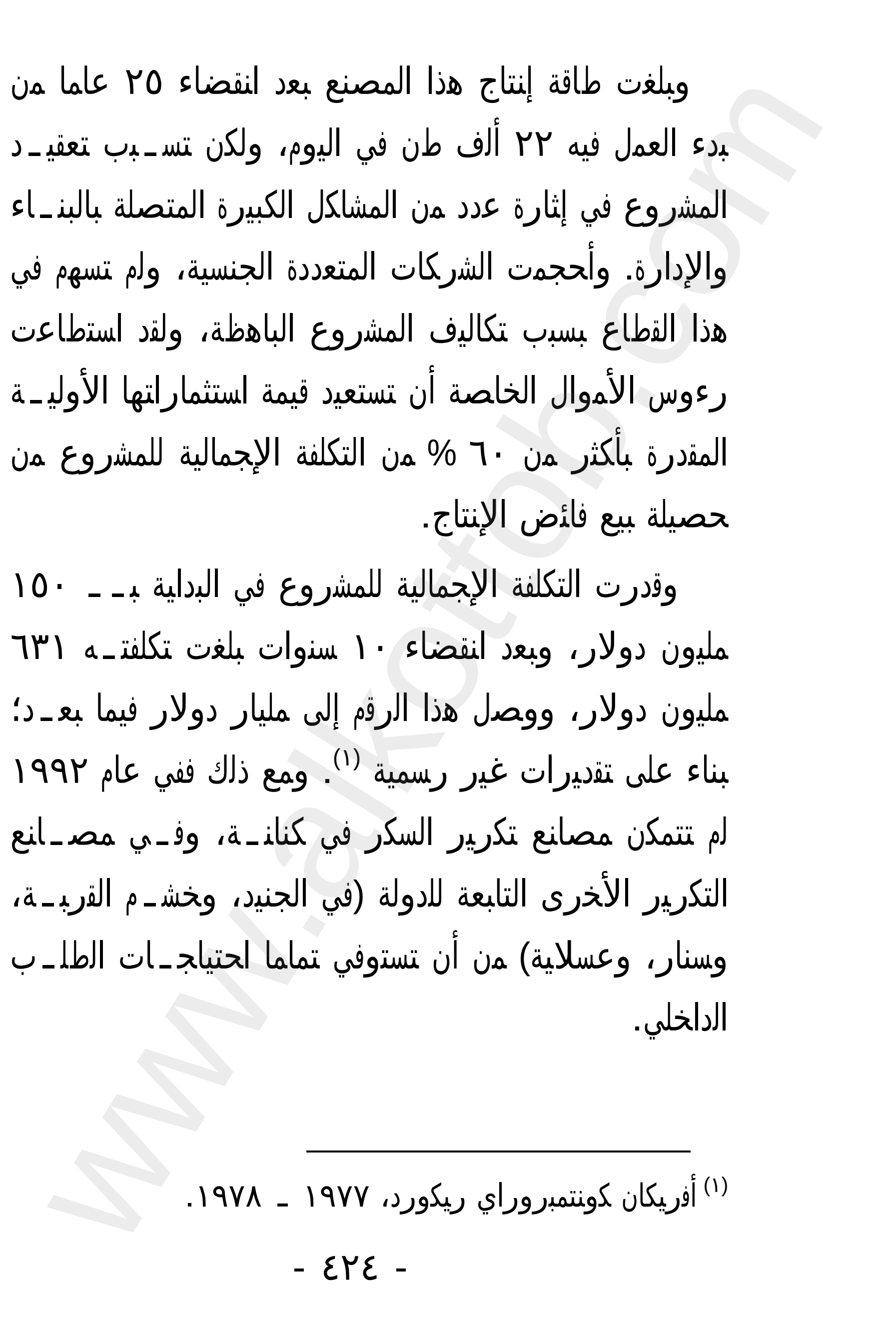
وتسببت هذه السدود والخزانات في وقوع مشاكلَ كبيـرة؛ فلقد قاص مشروع (خشم القربة) لتنمية حلفا الجديدة - بشكل كبير - أراضي المراعي، وتسبب في ظهور مشاكل متعلقـة بصرف المياه، ودرجة ملوحة التربة. وخطط مشروع كنانة لكي يصبح أكبر مجمع لإنتاج قصب السـكر فـي العـالم. واقترح هذا المشروع (تيني رولاند من شـركة لـونرو) [1]

---

[1] انتشرت أخباره على صفحات الجرائد في المملكة المتحدة؛ بسبب ارتباطاته مع القادة الأفارقة والعرب" وهمه في الاستحواذ على الممتلكات" وبوصفه رئيس مجلس إدارة شركة متعددة الجنسيات، وأيضا بمناسبة الفضـيحة التي أُثيرت من جراء رفع مرتبات مديري الشركات المخصصة، حتـى وصلت أرقاما خيالية وجريدة لموند ٦ سبتمبر ١٩٩٤).

واعتمد في عام ١٩٧٥ ولكنه سحب بعد ذلك على إثر النزاع بين المصالح العربية والأمريكية، ولقد استفاد المشروع استفادة كبيرة عندما حصل من الحكومة على امتيازات لم يسبق لها مثيل (الحصول شبه المجاني لاستغلال الأراضي الزراعية، والحصول على مياه للري، والإعفاء من الضرائب..).

وكان على مجمع كنانة أن يستوفي الاحتياجات المحلية من السكر (كان السودان يستورد في ذلك الوقت أكثر من ١٥٠ ألف طن في العام)، وأضيف إنتاج قصب السكر إلى ما تنتجه (الجنيد) وتقع على بعد ١٢٠ كيلومتر من الخرطوم على الضفة الشرقية للنيل الأزرق، كما عمل هذا المشروع أيضا على تنفيذ جوانب الاستراتيجية الجديدة، عندما ثبت كمية الإنتاج عند رقم ٣٥٠ ألف طن في العام، على أن يصدر الفائض للبلدان العربية الطالبة، وبعدها نحو بقية العالم. وكان الهدف هو القيام بعصر ١٧ ألف طن من قصب السكر يوميا؛ أي: ضعف حجم ما يقوم بعصره أحد المصانع العادية.



وبلغت طاقة إنتاج هذا المصنع بعد انقضاء ٢٥ عاما من بدء العمل فيه ٢٢ ألف طن في اليوم، ولكن تسبب تعقيد المشروع في إثارة عدد من المشاكل الكبيرة المتصلة بالبناء والإدارة. وأحجمت الشركات المتعددة الجنسية، ولم تسهم في هذا القطاع بسبب تكاليف المشروع الباهظة، ولقد استطاعت رءوس الأموال الخاصة أن تستعيد قيمة استثماراتها الأولية المقدرة بأكثر من ٦٠ % من التكلفة الإجمالية للمشروع من حصيلة بيع فائض الإنتاج.

وقدرت التكلفة الإجمالية للمشروع في البداية بـ ١٥٠ مليون دولار، وبعد انقضاء ١٠ سنوات بلغت تكلفته ٦٣١ مليون دولار، ووصل هذا الرقم إلى مليار دولار فيما بعد؛ بناء على تقديرات غير رسمية [(١)]. ومع ذلك ففي عام ١٩٩٢ لم تتمكن مصانع تكرير السكر في كنانة، وفي مصانع التكرير الأخرى التابعة للدولة (في الجنيد، وخشم القربة، وسنار، وعسلاية) من أن تستوفي تماما احتياجات الطلب الداخلي.

---

(١) أفريكان كونتمبروراي ريكورد، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨.

وعندما تحول مشروع كنانة إلى منشأة بـرءوس أمـوال عربية، وإدارة أمريكية؛ وفر فرص عمـل دائمـة ومؤقتـة لـ ١٥ ألف عامل زراعي، و٣ آلاف عامل يعملـون فـي أعمال قطع قصب السكر، وتولد عن ذلك قطـاع لانظـامي كامل، وتكدس من ناحية أخرى ٣٠ ألف إلى ٥٠ ألف مـن العمال القادمين الجدد في أكواخ وعشش (وهم مزارعـون، ورعاة سابقون في أقاليم النيـل الأزرق، والنيـل الأبـيض طُردوا من أراضيهم بسبب قيام المشروعات، والتجئُوا إلـى الغرب والجنوب بحثًا عن العمل).

ولم يعثر سوى نسبة ٢ % فقط من أفراد القبائـل التـي فقدت أراضيها - على فرص عمل في المجمع الصـناعي، كحراس، وعمال مؤقتين، وانتقل الباقون إلى مناطقَ أخـرى بعيدة لممارسة حياة شبه بدوية. وكان أكثرهم تضـررا هـم الرعاة الذين بلغ عددهم ٤٠ ألف فرد تقريبا، حرمـوا مـن مراعيهم بالإضافة إلى ٣٥ ألف من الفلاحين تم إجلاؤهم عن قراهم لإفساح المجال لقيام مشروع إنتاج اللحـوم. وبلغـت تكلفة هذا المشروع الأخير الذي أعدته كـل مـن (شـركة الكتاني فيد كومباني)، (وشركة سليت فود بروتكشن) لتصدير

اللحوم، مبلغ ٥٥ مليون دولار، واتخذت نسبة ٦٠ % مـن هذا المبلغ شكل قروض طويلة الأجل قدمها (بنك أبو ظبـي للتنمية)، غيره من المؤسسات الماليـة. ومنـي المشـروع بالفشل، بدلاً من زيادة عدد رءوس الماشـية التـي يجـري تسمينها وإعدادها للذبح، انخفض هذا العدد إلى النصف فـي الفترة ما بين عام ١٩٧٧ و١٩٨٢، وظلت وعـود الشـركة بتعويض القرويين المطرودين من أمكـان إقـامتهم، معلقـة بلا طائل.

ورغم ذلك حققت الاستراتيجية الجديدة بعض التقدم فـي القطاع الصناعي مع إنجاز مشروع (الجنيد)، وبناء مصـنع تكرير السكر في سنار، وفي عسلاية، وكنانة، ورش للنسيج في شندي، وكوستي، والضعين، وكادوقلي، ونيالا، وجـودة، وحاج عبد ا ، وبورسودان، وكذلك ببناء مصنع الأسـمنت الجديد في ربك، ولقد أدى ذلك النشاط إلـى تطـوير مـدن صغيرة.

كما استفادت هذه الاستراتيجية - بوجه خاص - من إنجاز الطريـق الجديـد المعبـد الـذي يـربط بـين الخرطـوم، وبور سودان، كما استفاد من أشغال الحفر في قناة جـونقلي، ومن أعمال استكشاف النفط في جنـوب السـودان بواسـطة (شركة شيفرون)، وهي إحدى فروع (شركة سـتاندرد أويـل أوف كاليفورنيا)، ولقد اكتشف النفط فـي نهايـة السـبعينيات بكميات تبرر فورا استغلاله تجاريا، وتعهدت الحكومة بتمويل مشروع بناء خط أنابيب. ولكن توقفت الأشغال بسبب هجمات قوات المقاومة المسلحة بعد اندلاع الحرب الأهلية. ومن ناحية أخرى، كان من الممكن للمشروعات التي اسـتهدفت زيـادة إنتاج الغلال (القمح، والسمسم، والذرة، والدخن) في القطـاع المطري المميكن؛ مثل مشروعات الري التي بدأت في الرهد، وسليت، والدمازين، وكنانة؛ لزيادة إنتـاج السـكر، والقمـح، وأيضا المشروعات التي استهدفت زيادة إنتاج الدخن، والقطن، والخضراوات، أن تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية، وتقلل من مظاهر التباين بين الأقاليم، ولكن بشرط تطبيق المبادئ المعلن عنها، ولكن وبناء على اعتبارات خاطئة، في الحقيقة لم يفـد تطبيقها عمليا إلا مجموعة من الأفراد الذين سـيطروا علـى الإدارة المركزية، وما حولها، كما استفاد من عائـد البتـرول أيضا هؤلاء الذين ارتبطوا بالقادة العرب.

وقد صاحب ظهور القوانين الجديدة التي تناولت إصـلاح الإدارة المحلية، فضلاً عن الضغوط الناجمـة عـن تطبيـق الاستراتيجية الجديدة على السكان الريفيين في الغرب، والتـي تم تحليلها في مكان آخر، ضعف الاسـتثمارات المخصصـة لقطاع الكفاف؛ أي: نسبة ٣ % فقط من تقديرات الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي في برنامج الأعوام الستة.

ومن ناحية أخرى كانت المشروعات المهمة التي بـدأت في الجنوب في مصلحة شمال البلاد والخارج تاركة وراءها في جو يكتنفه الغموض تلك المشاريع التي تستهدف خدمـة السكان المحليين الذين سيفقدون مراعيهم. وكان الهدف مـن حفر قناة جونقلي في الواقـع، هـو تحويـل مسـار ميـاه المستنقعات في السد (٢٠ مليون متر مكعـب/ يـوم) نحـو المنطقة الوسطى في السودان، ونحو مصر مـن أجـل ري مساحة إضافية في البلدين تبلغ ثلاثة أرباع مليون فدان، كما كان ينبغي شحن البتـرول بواسـطة خـط الأنابيـب إلـى بورسودان، ومهما يكن من أمر ارتكز مشروع زيادة إنتـاج الغلال في القطاع المطري المميكن على مفهوم خاطئ يتعلق بدرجة كثافة السكان في هذه المنطقة، واعتبرت هذه الكثافـة ضعيفة، كما استندت عملية المحافظة على رطوبـة التربـة أساسا على الممارسات التقليدية للزراعة المكثفة.

وأدت هذه البرامج إلى حدوث اختناقات جديدة، منها مـا ارتبط بالدين العام وكان صندوق النقد الدولي قد بدأ في تقديم اعتماداته كما رأينا منذ عام ١٩٧٢. وبلغ الدين عـام ١٩٧٣ مبلغ ٥٠١ مليـون دولار. وسـاعدت هـذه الاسـتثمارات الخارجية الجديدة أولاً على تنشيط النمو الاقتصادي (١٠ % في المتوسط لفترة ١٩٧٣/ ١٩٧٤ - ١٩٧٦/ ١٩٧٧) وهذا بتنمية المساحات المزروعة بالقمح والفول السوداني، لا سيما في منطقة الجزيرة.

وتلقى السودان - مع ذلك - بناء على برنامج السـنوات الستة التالية الذي اعتمد على استراتيجية، تهـدف إلـى أن يلعب دور مورد الغلال إلى العالم العربي - تلقى ضـماناتٍ قدمها صندوق النقد الدولي، وعروضا من القروض الخاصة التي نجمت عن عمليات تدوير الدولارات النفطية، وبلغ الدين الخارجي عام ١٩٧٨ مبلغ ٣ مليار دولار، وبلغ هذا الـدين عام ١٩٨٢ مبلغ ٥,٢ مليار دولار، كما بلغ في فبراير عـام ١٩٨٥، مبلغ ٩ مليار دولار، وكان معدل النمـو السـنوي أعلى من معدل إجمالي الإنتاج المحلي.

وفضلاً عن ارتفاع معدلات الفائدة نسبيا، تذبذبت مبـالغ القروض التي قدمتها البلدان العربية النفطيـة بشـكل كبيـر لأسباب سياسية داخلية (مثل العلاقات الدبلوماسية مع مصـر بعد اتفاق كامب دافيد مع إسرائيل). وعندما انخفض الـدخل من البترول تقلصت استثماراتهم في غضون عـدة أعـوام، ومن بين مبلغ ٦ مليار دولار كان قد أعلن عنها الصـندوق العربي للتنمية الزراعية السودانية في عـام ١٩٧٦ صـرف مبلغ أقل من ١٥ مليون دولار على المشروعات التي خطط لها في الخمسة أعوام التي جاءت بعد ذلك.

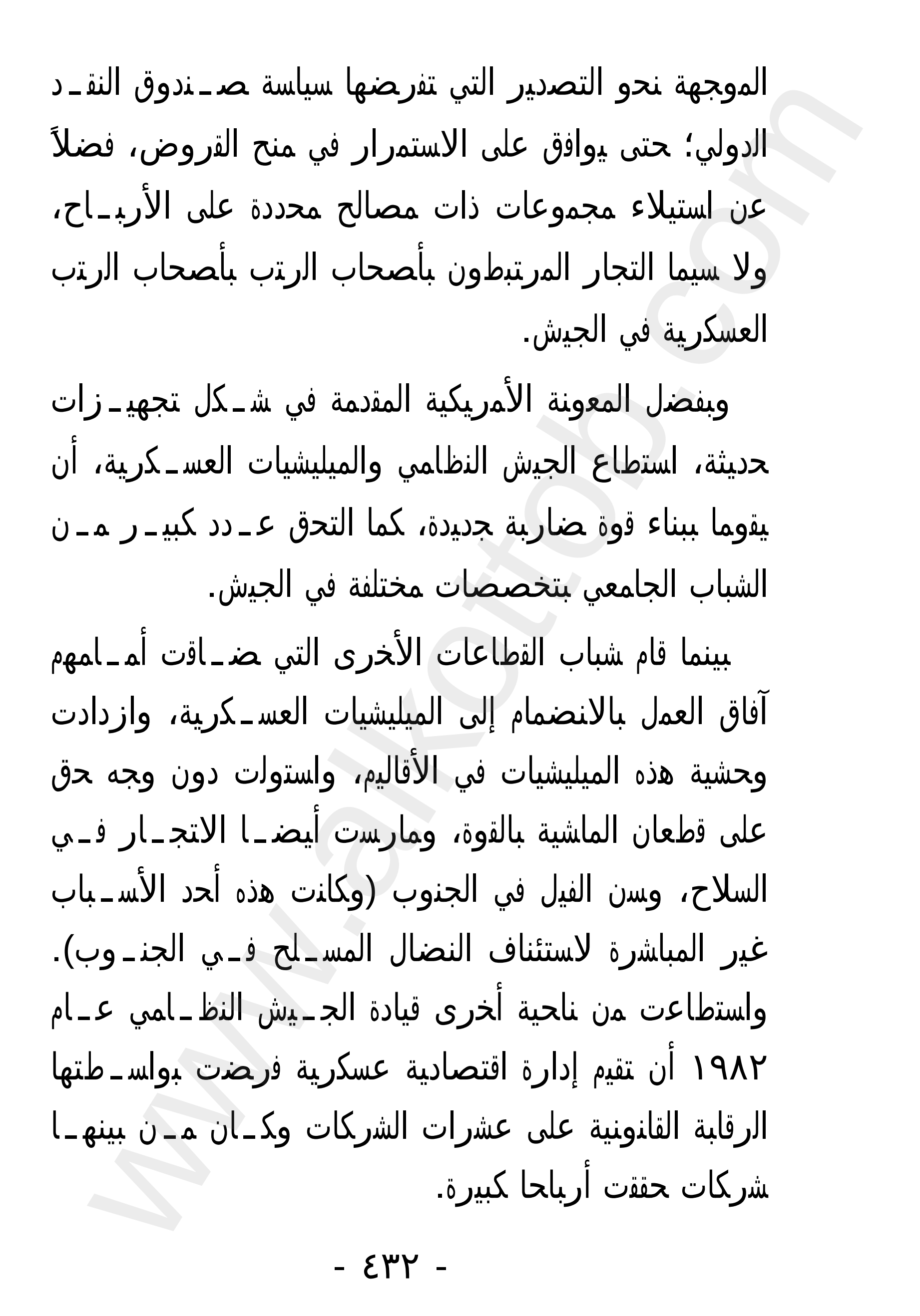
ووافق نميري منذ عام ١٩٧٨ على مقترحـات سياسـة التكيف الهيكلي (للبلدان المقترضة) التي وضـعها صـندوق النقد الدولي، وكونسورتيوم البلدان المقرضة، وكـان هـدف هذه البرامج هو العمل علـى (الاسـتقرار)؛ أي: محاربـة التضخم، وكانت تدابير هذه السياسة مطبقة في أماكن أخرى: أي تدابير إلغاء دعم السلع الضـرورية الأوليـة، وتجميـد مرتبات الموظفين الإداريين والعمال، ومـوظفي مؤسسـات الدولة و/ أو تقليل أعدادهم، والتوقـف عـن تخطـيط أيـة مشروعات جديدة، وأُرجِئ العملُ بالقرار القاضـي بإلغـاء

الدعم على البترول، والقمح، والسكر في أعقاب المظاهرات العنيفة التي قامت في عام ١٩٨١ وتعرض الجنيه السـوداني إلى سلسلة من التخفيضات في قيمته بلغت نسـبتها (٣١ % في نوفمبر عام ١٩٨٢).

وازداد وضع الدين الخارجي سوءا (هنا ينبغي أن نذكر أن الدين بالعملات الصعبة) كما أدت سنوات الجفـاف عـام ١٩٨٣ - ١٩٨٥ إلى خفـض إجمـالي الإنتـاج المحلـي. واقتصر التجديد الوحيد في عام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ على تعميم نشاط المؤسسات المالية الإسلامية: بنك فيصل الذي أُنشِـئ عام ١٩٧٨ يضاف إليه بنك التضامن الإسـلامي، والبنـك الإسلامي السوداني، وبنك التعاون الإسلامي للتنمية، والبنك الإسلامي لغرب السودان، وبنك البركة، مع إلزام كل هـذه البنوك بإجراء عملياتها تمشيا مع أحكام العقود الإسلامية [١]، وعلى العكس من ذلك لم يحـدث أي تغييـر فـي القطـاع الزراعي؛ أي استمرت المساحات المخصصة للزراعات التي يعيش منها السكان في الانكماش أمـام انتشـار الزراعـات

---

[١] انظر جان فرنسوا ريكس: العلاقة بين التمويل الإسلامي والسياسـة في مصر والسودان، ١٩٨٧، وثيقة غير منشورة.



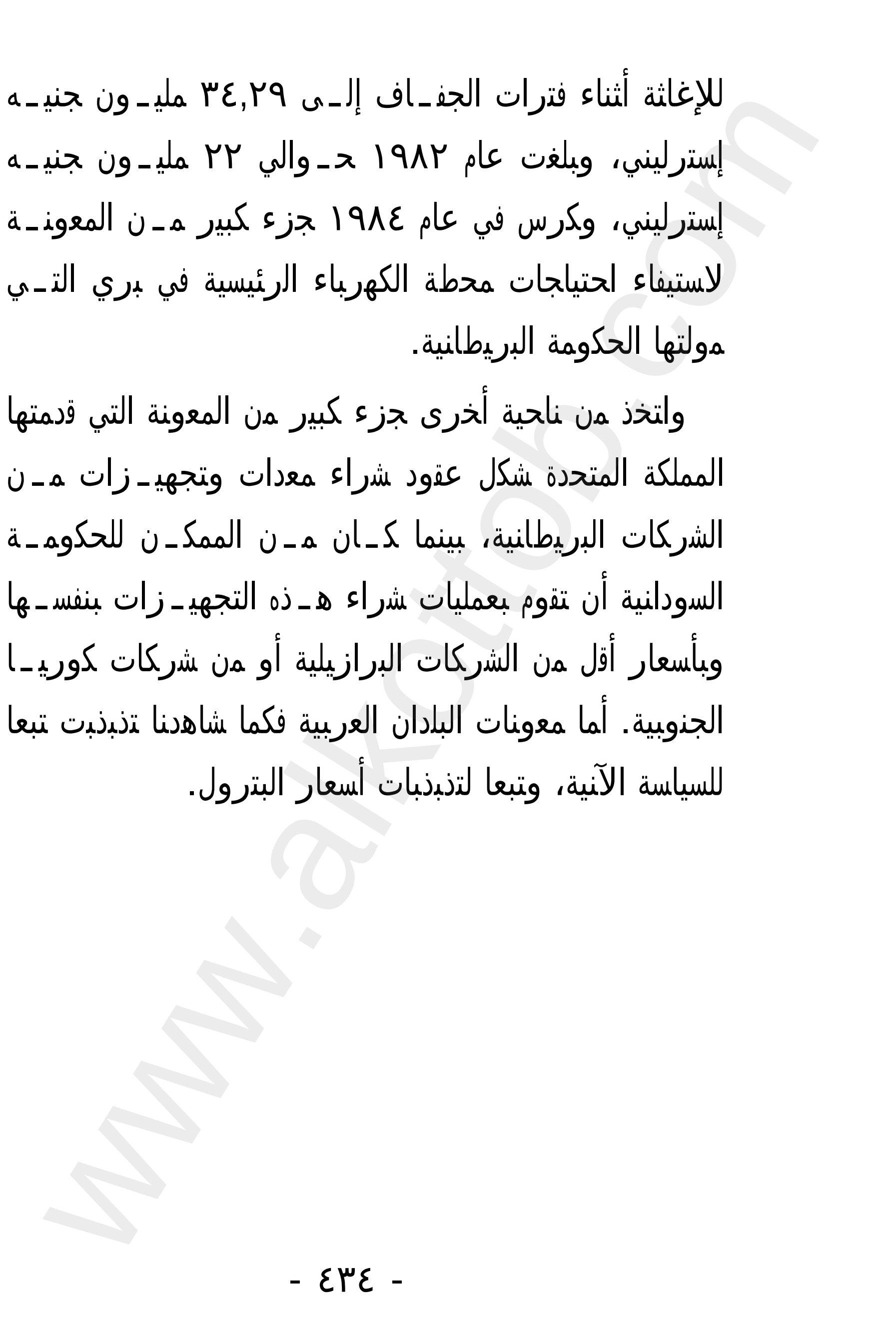
الموجهة نحو التصدير التي تفرضها سياسة صـندوق النقـد الدولي؛ حتى يوافق على الاستمرار في منح القروض، فضلاً عن استيلاء مجموعات ذات مصالح محددة على الأربـاح، ولا سيما التجار المرتبطون بأصحاب الرتب بأصحاب الرتب العسكرية في الجيش.

وبفضل المعونة الأمريكية المقدمة في شـكل تجهيـزات حديثة، استطاع الجيش النظامي والميليشيات العسـكرية، أن يقوما ببناء قوة ضاربة جديدة، كما التحق عـدد كبيـر مـن الشباب الجامعي بتخصصات مختلفة في الجيش.

بينما قام شباب القطاعات الأخرى التي ضـاقت أمـامهم آفاق العمل بالانضمام إلى الميليشيات العسـكرية، وازدادت وحشية هذه الميليشيات في الأقاليم، واستولت دون وجه حق على قطعان الماشية بالقوة، ومارست أيضـا الاتجـار فـي السلاح، وسن الفيل في الجنوب (وكانت هذه أحد الأسـباب غير المباشرة لاستئناف النضال المسـلح فـي الجنـوب). واستطاعت من ناحية أخرى قيادة الجـيش النظـامي عـام ١٩٨٢ أن تقيم إدارة اقتصادية عسكرية فرضت بواسـطتها الرقابة القانونية على عشرات الشركات وكـان مـن بينهـا شركات حققت أرباحا كبيرة.

ولكن أُلغِي هذا الجهاز رسميا بعد إطاحة نميـري، ومـع ذلك استمرت شركات كثيرة خاضعة لرقابة الجيش، ومنهـا الشركات المصدرة للغلال. ولأسباب سياسية؛ أصبح السودان (بعد تأييد الاتفاقيـة المصـرية الإسـرائيلية لعـام ١٩٧٩) المستفيد الرئيسي في أفريقيا بعد مصـر معونـة الولايـات المتحدة الأمريكية التي قدرت عام ١٩٨٢ حتى عـام ١٩٨٥ بأكثر من ١٠٠ مليون دولار سنويا تلقتها حكومـة نميـري، وبلغ الدين الخارجي مليار دولار تقريبا حتى عام ١٩٨٦ ثم انخفض هذا المبلغ إلى ٨٠٠ مليون دولار من عـام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٩، وتم قطع هذه المعونة عـام ١٩٩٠ بسـبب عدم سداد مبالغ الدين المتأخرة. ولنا أن نسأل: ما هي فائـدة هذه المعونة اللهم إذا كانت تهدف فقط إلى تقوية الجيش؟

تكشف الاتفاقيات الثنائية التـي أُبرمـت مـع الحكومـة البريطانية عن أسلوب تقديم المعونـات. وتعتبـر المملكـة المتحدة بعد المملكة العربية السعودية من أكبـر مصـدري السلع والخدمات إلى السودان، ولكن يأتي ترتيب بريطانيـة الاثني عشر فقط في قائمة العملاء الرئيسـيين، ومـع ذلـك انخفضت المعونة البريطانية بما في ذلك المعونـة الغذائيـة



للإغاثة أثناء فترات الجفـاف إلـى ٣٤,٢٩ مليـون جنيـه إسترليني، وبلغت عام ١٩٨٢ حـوالي ٢٢ مليـون جنيـه إسترليني، وكرس في عام ١٩٨٤ جزء كبير مـن المعونـة لاستيفاء احتياجات محطة الكهرباء الرئيسية في بري التـي مولتها الحكومة البريطانية.

واتخذ من ناحية أخرى جزء كبير من المعونة التي قدمتها المملكة المتحدة شكل عقود شراء معدات وتجهيـزات مـن الشركات البريطانية، بينما كـان مـن الممكـن للحكومـة السودانية أن تقوم بعمليات شراء هـذه التجهيـزات بنفسـها وبأسعار أقل من الشركات البرازيلية أو من شركات كوريـا الجنوبية. أما معونات البلدان العربية فكما شاهدنا تذبذبت تبعا للسياسة الآنية، وتبعا لتذبذبات أسعار البترول.

وكما كانت الحال على امتداد القارة الأفريقيـة خفضـت باستمرار أحجام القروض التي كانت تمنحهـا المؤسسـات المالية الدولية (صندوق النقـد الـدولي، والبنـك الـدولي) والهيئات الأوربية التابعة للمجموعة الاقتصادية الأوروبيـة (نادي باريس [1] ونادي لندن [2])، رغم تكرر فترات الجفاف والمجاعة. ومن ناحية أخرى، بلغ حجم الدين أرقاما خياليـة بالنسبة للاقتصاد السوداني. وكان اكتشاف البترول أثناء فترة حكم نميري من العوامل التي شجعت علـى إعـادة جدولـة الدين، وبعد سقوط نميري، ورغم ما أعلنـه الغـرب مـن ضرورة دعم النظم الديمقراطيـة الأفريقيـة، فلقـد اعتبـر السودان غير مؤهل للحصول على قروض جديـدة؛ بسـبب عدم قدرة النظام البرلماني الجديد تسوية متأخراته التي بلغت ٨٦٠ مليون دولار عام ١٩٨٦.

---

[1] الذي يجمع حكومات الشمال الدائنة.

[2] الذي يجمع البنوك الخاصة في الشمال.

وأدى هذا القرار إلى إبطاء المفاوضات الجارية المتعلقة بإعادة الجدولة مع أعضاء نادي باريس، واستطاعت الحكومة في نهاية عام ١٩٨٧ أن تبرم اتفاقًا جديدا مع صندوق النقد الدولي بعد أن أجبرت على قبول تطبيق برنامج التقشف المطلوب. وأدى التخفيض الجديد لقيمة الجنيه السوداني إلى سحب الدعم، وارتفاع أسعار المنتجات الأساسية، وانتشار التذمر، وقيام الانتفاضات في مختلف مدن السودان الشمالي دون أن تؤدي في نفس الوقت التدابير الجديدة إلى إصلاح الوضع الاقتصادي؛ لهذا ليس من المستغرب أن يأتي الانقلاب العسكري في ٣٠ يونيه عام ١٩٨٩ تحت شعار "إنقاذ الوطن".

وصنف صندوق النقد الدولي السودان في بداية عام ١٩٩١ بعد أن حصل النظام الجديد على تأييد العراق على أنه من الأعضاء غير المتعاونين. وبلغ الدين في ذلك الحين (نهاية يونيه عام ١٩٩٠) مبلغ ١٣,٥ مليار دولار. ومع ذلك، ودون أن تجري اللجنة الاقتصادية التابعة لمجلس قيادة الثورة مع صندوق النقد الدولي أي تشاور، أو تقع تحت أي ضغوط قررت اللجنة تطبيق تدابير التكيف الهيكلي، وسياسة تحرير الأسعار، والخصخصة، ونفذت هذه السياسة هذه المرة في إطار برنامج السنوات الثلاث "لإنقاذ الاقتصاد" (١٩٩٠ - ١٩٩٣).

وفي إطار استراتيجية وطنية تمتد لفترة عشرة سنوات من عام ١٩٩٢ - ٢٠٠٢ حصلت على تأييد المؤتمر الـوطني، وكان العمال جزءا من هذا المؤتمر.

٢/ ٣ السيطرة على النقابات السودانية [(١)]:

ترد في تقارير المنظمات الدولية الكبرى جميع التفاصيل المتصلة بالتدابير التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة من أجـل تطبيق خطوات برنامج التكيف الهيكلي لإعادة جدولة الـدين العام، وللحصول على قروض جديدة، ولم يدرس من ناحيـة أخرى أبدا الدور الذي يمكن أن تلعبه النقابات فـي عمليـة إصلاح الأوضاع الاقتصـادية. وكمـا شـاهدنا انتظمـت البروليتاريا في نقابات توجد في المنـاطق الحضـرية فـي السودان، وكان يمثلهم حتى عام ١٩٧١ اتحاد عام يجمع بين صفوفه أصحاب (الياقـات الزرقـاء) وأصـحاب (الياقـات البيضاء) ثم تنظيم الاتحاد العام لنقابات عمال السودان الـذي اجتذب إلى صفوفه اتحاد ملاك الجزيرة، وهو الاتحاد المهـم

---

(١) انظر الخضر علي موسى: السودان ـ ما هو المستقبل؟ في مجلة النقابات واستدامة الديمقراطية في أفريقيا، الناشر جيرار كيستر، وعثمان أومارو سيميي، آشجيت عام ١٩٩٧، الصفحات من ٢٧٣ إلى ٢٨٥.



في قطاع الزراعة الحديثة، كما اجتـذب أيضـا الرابطـات المهنية، وقامت هذه المنظمات بتأييد الشيوعيين بدور حاسـم في القضية الوطنية.

واتخذت النواة الأولى للحركة النقابية منذ إنشائها -موقفًا يطالب بوضع نهاية لـلإدارة البريطانيـة. وحالمـا تحقـق الاستقلال؛ عارضت الجبهة الوطنية المكونـة مـن اتحـاد النقابات، ونقابات المزارعين والطلبة، والحـزب الشـيوعي السوداني، وحزب الاتحادي الديمقراطي، وتيارات من حزب الشعب الديمقراطي عام ١٩٥٨ الاتفاق الذي حاول الائتلاف الموجود في السلطة، المكون من حزب الأمة، وحزب الشعب الديمقراطي – عارضت عقده مع الولايات المتحدة الأمريكية (التي كانت قد تدخلت قواتها في شئون لبنان)، وسلمت مقاليد السلطة للقيادة العليا للجيش؛ تخوفًا من أن تتحول إلى أقليـة في المجلس. ورغم المضايقات التي واجهـت القـادة أثنـاء ديكتاتورية الفريق عبود، أصبح الاتحاد العام، ونواة الحزب الشيوعي السوداني هما الدافع الرئيسي لإعـلان الإضـراب المدني العام الذي أطاح به في أكتوبر عـام ١٩٦٤. وكـان الاتحاد العام للعمال في ذلك الوقـت مسـتقلاً، ولعـب دورا

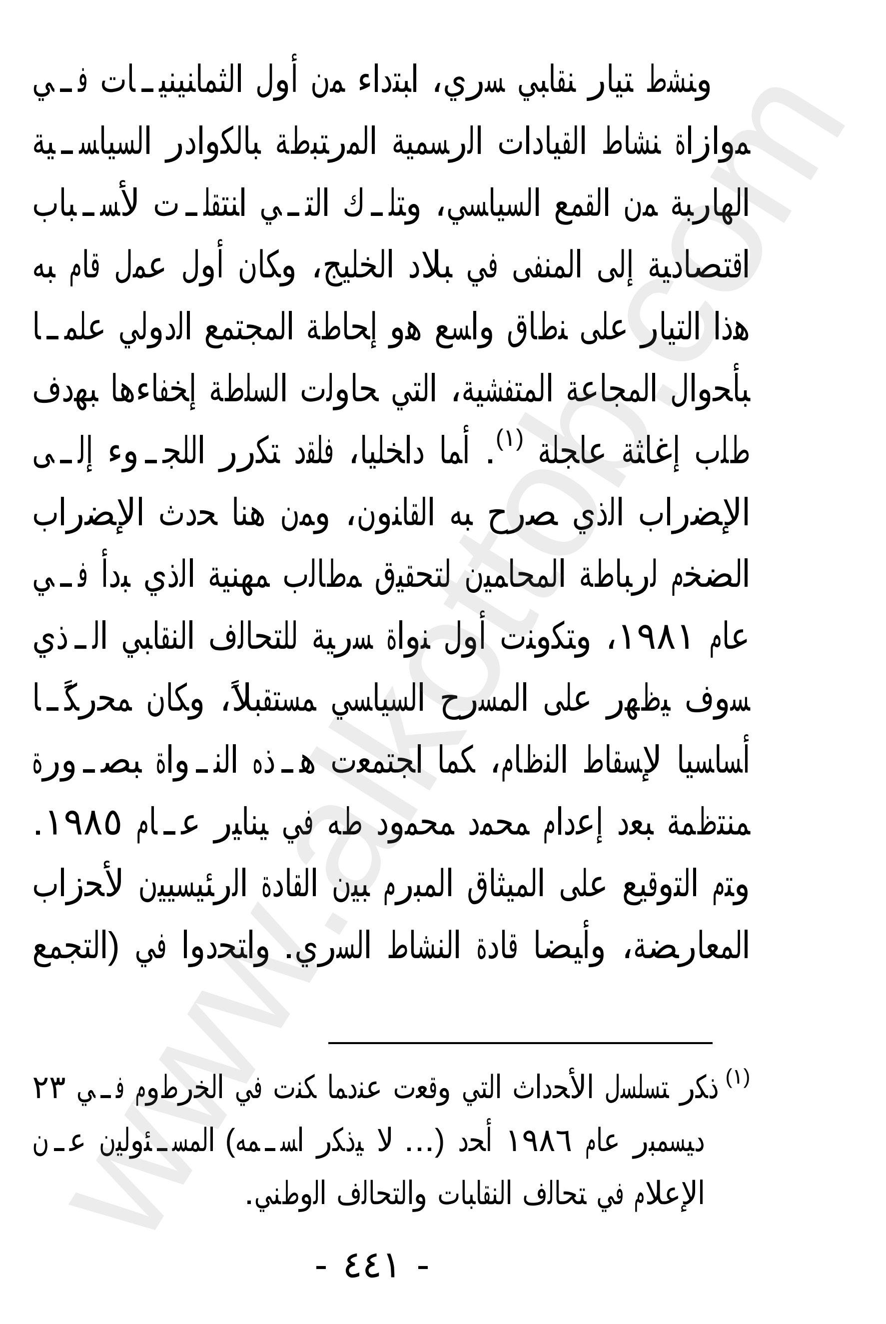
مناهضا للسلطة. وأثناء المدة الطويلة التي اسـتمرت فيهـا ديكتاتورية نميري العسكرية، أدمج مرة أخرى عـام ١٩٨٩ الجزء الغالب من أعضاء النقابات في نظام الحزب الواحـد التابع للدولة، وضعفت الحركة النقابية بعد ذلك تدريجيا.

وغداة الانقلاب الذي وقع في مايو ١٩٦٩ أبرز الاجتمـاع الأول للمجلس المكون من ٨٢ عضوا، وترأسه الشفيع أحمـد الشيخ الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال السودان وعضو قيادة الحزب الشيوعي السوداني أهميته في إضـفاء شـرعية على النظام الجديد في حالة تأييد الاتحاد له. وأدخلت مفـاهيم ذات منحى اشتراكي، وأهمها اشتراك العمال في إدارة شـئون البلاد، ومؤسساتها. وظل هذا المبدأ قائما بعد حدوث الأزمـة بين النظام والحزب الشيوعي السوداني، وأدى إلى إعدام أمينه العام شنقًا، حتى بعد وصول التكنوقراط إلى الحكـم. وبينمـا صار (الاتحاد الاشتراكي السوداني) ممثلاً في الحزب الواحـد وفي مجلس الشعب، اشترك العمال في نشاط عدد لا يحصـى من المجالس الوطنية، ولأول مرة يمثلهم واحد منهم في مجلس إدارة المؤسسات العامة أي في القطاع العام، وبعبارة أخـرى في إدارة أكثر المؤسسات أهمية في البلاد، ولكن بعد اسـتبعاد الشيوعيين، لم يعد لهذا المبدأ أي مجال للتنفيذ.

ولم تمثل النقابات التي وضعت تحت رقابة وزارة العمـل المنشأة في عام ١٩٦٩ إلا أقلية من بين أعضـاء المجـالس الوطنية، كما أن الصوت الوحيد الذي مثلهم (تختاره الإدارة بالأحرى، وليس العمـال) داخـل مكاتـب المـديرين فـي المؤسسات كان صوتًا وحيدا لا معين لـه. وبـذلك نشـاهد الصراع الذي قام بين الإدارة والعمال في شـركة (الكـولا بوتلنج كومباني) في الخرطوم عندما طالب العمـال بزيـادة أجورهم، وانتهت القضية عام ١٩٧٣ بصدور قرار بإلغـاء الحكم الصادر عن لجنة تحكيم فيما يتصل بالتزام كانت قـد ارتبطت به الشركة في الماضي لمنح العمـال زيـادة فـي الأجور [١]، وفي عام ١٩٧٥ وأثناء المقابلة التي تفضل بهـا مسئول الإعلام في الاتحاد العام للعمال في الخرطوم لاحظت مظاهر الزيادة في الاعتماد على الأساليب البيروقراطية فـي نشاط القيادة النقابية. ولكن الوضع اختلف في قطاع النقابات المهنية.

---

[١] انظر عبد الرحمن علي طه: العلاقات المهنية في السـودان، فـي ميدان العمل والشركات، أبريل ـ يونيه عام ١٩٨٢، لصفحات من ١٥١ ـ ١٧٢.



ونشط تيار نقابي سري، ابتداء من أول الثمانينيـات فـي موازاة نشاط القيادات الرسمية المرتبطة بالكوادر السياسـية الهاربة من القمع السياسي، وتلـك التـي انتقلـت لأسـباب اقتصادية إلى المنفى في بلاد الخليج، وكان أول عمل قام به هذا التيار على نطاق واسع هو إحاطة المجتمع الدولي علمـا بأحوال المجاعة المتفشية، التي حاولت السلطة إخفاءها بهدف طلب إغاثة عاجلة [١]. أما داخليا، فلقد تكرر اللجـوء إلـى الإضراب الذي صرح به القانون، ومن هنا حدث الإضراب الضخم لرابطة المحامين لتحقيق مطالب مهنية الذي بدأ فـي عام ١٩٨١، وتكونت أول نواة سرية للتحالف النقابي الـذي سوف يظهر على المسرح السياسي مستقبلاً، وكان محركًـا أساسيا لإسقاط النظام، كما اجتمعت هـذه النـواة بصـورة منتظمة بعد إعدام محمد محمود طه في يناير عـام ١٩٨٥. وتم التوقيع على الميثاق المبرم بين القادة الرئيسيين لأحزاب المعارضة، وأيضا قادة النشاط السري. واتحدوا في (التجمع

---

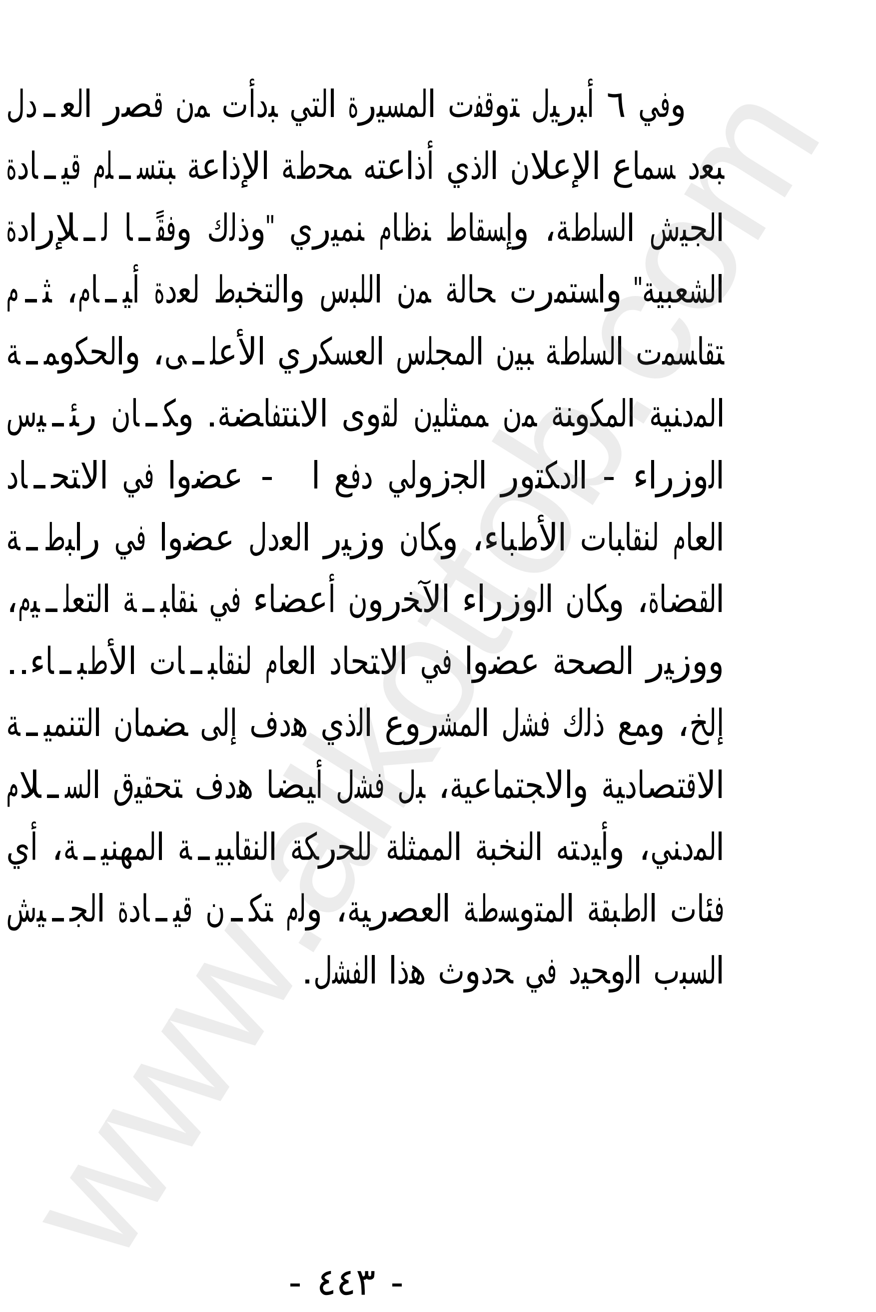
[١] ذكر تسلسل الأحداث التي وقعت عندما كنت في الخرطوم فـي ٢٣ ديسمبر عام ١٩٨٦ أحد (... لا يذكر اسـمه) المسـئولين عـن الإعلام في تحالف النقابات والتحالف الوطني.

الوطني لإنقاذ الوطن) الذي اتصل بحركة قرنـق، وقامـت حركة معارضة ضخمة ضد زيادة أسـعار السـلع الأوليـة الضرورية، وارتفعت أسعار النقل العام قبل مغادرة نميـري البلاد إلى الولايات المتحدة في نهاية شهر مارس.

وبدأ الإضراب السياسي الذي نظمـه (التجمـع) فـي ٣ أبريل، واستمر حتى إسقاط النظام وانضـم اتحـاد نقابـات الأطباء إلى هذا الإضراب، وخرجت المسيرة من الجامعـة رافعة شعار (الخبز والحرية) وحقـق الإضـراب انتصـارا باهرا. وأجريت قبل ذلك اتصالات مع عناصر من الشـرطة والجيش [١] لضمان حيادهم، وتحول إضراب العـاملين فـي قطاع الخدمات العامة، والخاصة في ٤ أبريل إلى إضـراب عام. ووقع في ٥ أبريل المشاركون في التحـالف الـوطني ميثاقًا أساسيا يحدد برنامجا للعمل في الفترة الانتقاليـة التـي تستمر ثلاثة أعوام.

---

[١] لا يدخل تحت ذلك الجهاز الذي أنشأه نميري باسم جهاز أمن الدولة.



وفي ٦ أبريل توقفت المسيرة التي بدأت من قصر العـدل بعد سماع الإعلان الذي أذاعته محطة الإذاعة بتسـلم قيـادة الجيش السلطة، وإسقاط نظام نميري "وذلك وفقًـا لـلإرادة الشعبية" واستمرت حالة من اللبس والتخبط لعدة أيـام، ثـم تقاسمت السلطة بين المجلس العسكري الأعلـى، والحكومـة المدنية المكونة من ممثلين لقوى الانتفاضة. وكـان رئـيس الوزراء - الدكتور الجزولي دفع ا - عضوا في الاتحـاد العام لنقابات الأطباء، وكان وزير العدل عضوا في رابطـة القضاة، وكان الوزراء الآخرون أعضاء في نقابـة التعلـيم، ووزير الصحة عضوا في الاتحاد العام لنقابـات الأطبـاء.. إلخ، ومع ذلك فشل المشروع الذي هدف إلى ضمان التنميـة الاقتصادية والاجتماعية، بل فشل أيضا هدف تحقيق السـلام المدني، وأيدته النخبة الممثلة للحركة النقابيـة المهنيـة، أي فئات الطبقة المتوسطة العصرية، ولم تكـن قيـادة الجـيش السبب الوحيد في حدوث هذا الفشل.

ورفضت في الواقع الأحزاب السياسـية الاشـتراك فـي الحكومة، ورفض قرنق التعامل مع المجلس العسكري الأعلى الذي كان نميري قد عين أعضاءه. إلا أن التضامن قام ببنـاء هيكل تنفيذي ثابت، وبفضل جهود المناضلين الحثيثـة أنجـز عمل مكثف أدى لا إلى تجميع المنظمات النقابية الجديدة فـي مجموعة واحدة، وزاد عدد المنظمات من ٧ إلى ٣٠٠ منظمة، وتمت المحافظة على العلاقات مع قرنق أثناء سنوات التعددية الحزبية كلها (عام ١٩٨٦ - ١٩٨٩). وانقسمت النقابات على المستوى التنظيمي إلى اتحادين عامين، أحدهما للعمال وهـو الاتحاد العام لنقابات عمال السودان، وحسب تصريح المسئول وصل عدد أعضائه إلى مليـون ونصـف المليـون عضـو موزعين على ٣٨ نقابة، ووزع أعضاء الاتحـاد السـوداني لنقابات العاملين، والمهنيين على نقابات حسب القانون الصادر عام ١٩٨٧ على ثلاثة اتحادات عامة (الموظفين، والمهنيـين، والمعلمين)، وبلغ عدد نقاباته ٤٩ نقابـة [١] وكـان السـبب

---

[١] وانقسم أصحاب العمل إلى من التحق بالغرفة التجارية، وبلغ عـدد أعضائها ٨٠٠ عضو، وهي غرفة قوية ماليا، ومن التحق مـنهم برابطة الصناعيين في السـودان، التـي دافعـت عـن مصـالح

الأصلي للنزاع الذي نشب بـين النقابـات والحكومـة، هـو المطالبة بزيادة الأجور والمرتبات. وأعلنت الاتحادات الأربعة في ديسمبر ١٩٨٨ وهي (اتحاد العمال، واتحـاد المـوظفين، والمهنيين والمعلمين) الإضراب العام، ومن هنا جاء اقتـراح تشكيل مجلس تنسيق نقابي، يشترك فيه أيضا اتحاد المزارعين و(لأول مرة) نقابة الموظفين، وهذا لإجراء مناقشة مع ممثلي الحكومة (وزير العمل والصحة) حول مشروعات اقتصـادية بديلة تعمل على زيادة فرص العمل المتاحة وإشباع الحاجـات الأساسية للعمال.

وبلغت في ذلك الحين متأخرات مبالغ خدمة الدين.. مليار دولار، وقدرت رءوس الأموال الخاصـة وتـدفقاتها غيـر المشروعة إلى خارج البلاد في الفترة بـين ١٩٧٨ و١٩٨٧ بحوالي أحد عشر مليار دولار على الأقل [١] وتمت صياغة

الصناعيين، والرابطة الاستشارية لأصحاب العمل في السـودان، التي كانت تقوم بأداء المشورة لأصـحاب العمـل فـي المسـائل المتصلة بقضايا العلم.

[١] انظر ريتشارد بي. سي. براون: الدين العام والثـروة الخاصـة ـ الدين، هروب رأس المال، وصندوق النقد الدولي في السودان، دار نشر ماكميلان، لندن عام ١٩٩٢.

ومناقشة عقد اجتماعي مع رئيس الوزراء، ومجلس رئاسـة الدولة ووقع عليه فـي مـارس ١٩٨٩ رؤسـاء الأحـزاب السياسية (باستثناء الجبهة القومية الإسلامية). واستمر هـذا المجلس في العمل حتى حدث الانقلاب العسـكري الجديـد. ولقد كانت سياسة استخدام أساليب القمع، وجهود التطويـع، وقطع الروابط بين النقابات، وبين النقابات والمجتمـع، هـي السياسة السارية المفعول أثناء ديكتاتورية نميري الطويلة.

أعرب محمد إبراهيم نقد السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني، وخليفة عبد الخالق محجوب، عن أسفه، في تحليل له، تناول فيه حركة التمرد التي قامت في مارس - أبريـل عام ١٩٨٥ لعدم اشتراك نقابات العمال، واتحادات الفلاحين في قائمة الموقعين على الميثاق ممن كانوا في حقيقة الأمـر أصل حركة التمرد التي أدت إلى إسقاط نميري. واشـتملت هذه الحركة على قادة حزب الأمـة، والحـزب الاتحـادي الديمقراطي، والحزب الشيوعي السوداني، ورابطـة أسـاتذة جامعة الخرطـوم واتحـاد النقابـات المهنيـة (الأطبـاء، والمهندسين، والمحامين، وموظفي البنوك وشركات التأمين)، بالإضافة إلى اتحاد طلبة جامعة الخرطوم، الذي كانت تقوده في ذلك الحين (الجبهة الديمقراطية). وهي نفس القوى التـي

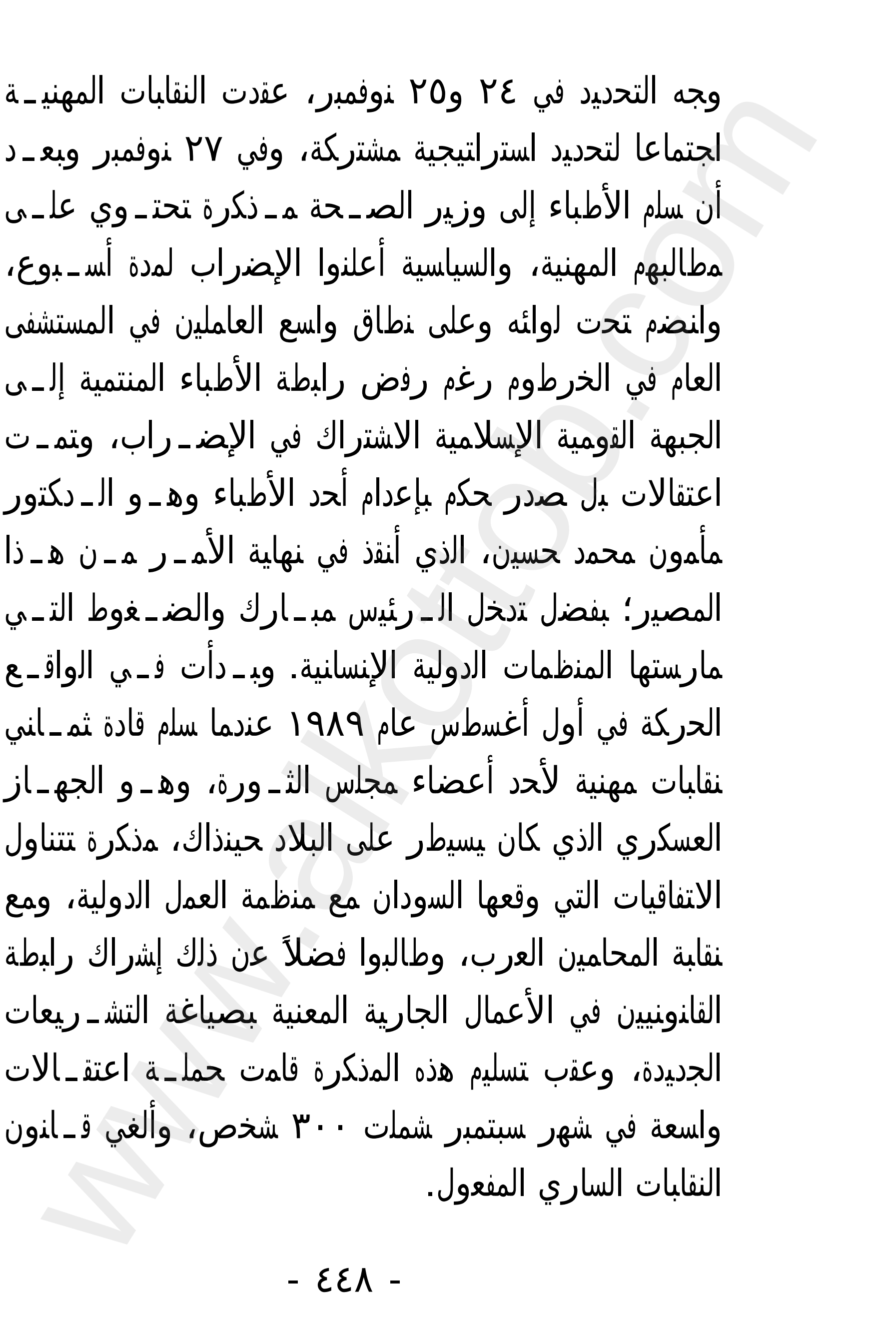
استهدفت استراتيجيتها قلب الديكتاتورية العسكرية الجديدة باللجوء إلى العصيان المدني، وقابل النظام هذه العناصر المنظمة من (الفئات المتعلمة) التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة، ويضاف إليهم ضباط القيادة القديمة في الجيش (تكونت القيادة الجديدة من ضباط من رتب عسكرية صغيرة) بموجة هائلة من القمع كانت دون أدنى شك أكثر موجات القمع استبدادا، وتعسفًا، وأكثرها جورا، وظلما لم تعرفها البلاد من قبل قط [1].

وبرغم تعليق نشاط الأحزاب السياسية، والنقابات بسبب إعلان حالة الطوارئ لم تشمل هذه التدابير اتحاد الطلبة [2] والرابطات الدينية، وكان يتعرض للإعدام من لا يحترم أوامر السلطة ونواهيها. وفي ٢١ أكتوبر عام ١٩٨٩ وقعت ٥١ نقابة و١٢ حزب سياسي على ميثاق التضامن الوطني الديمقراطي الذي نادى بإسقاط مجلس قيادة الثورة بواسطة العصيان المدني، وبعد انقضاء شهر من ذلك التاريخ وعلى

---

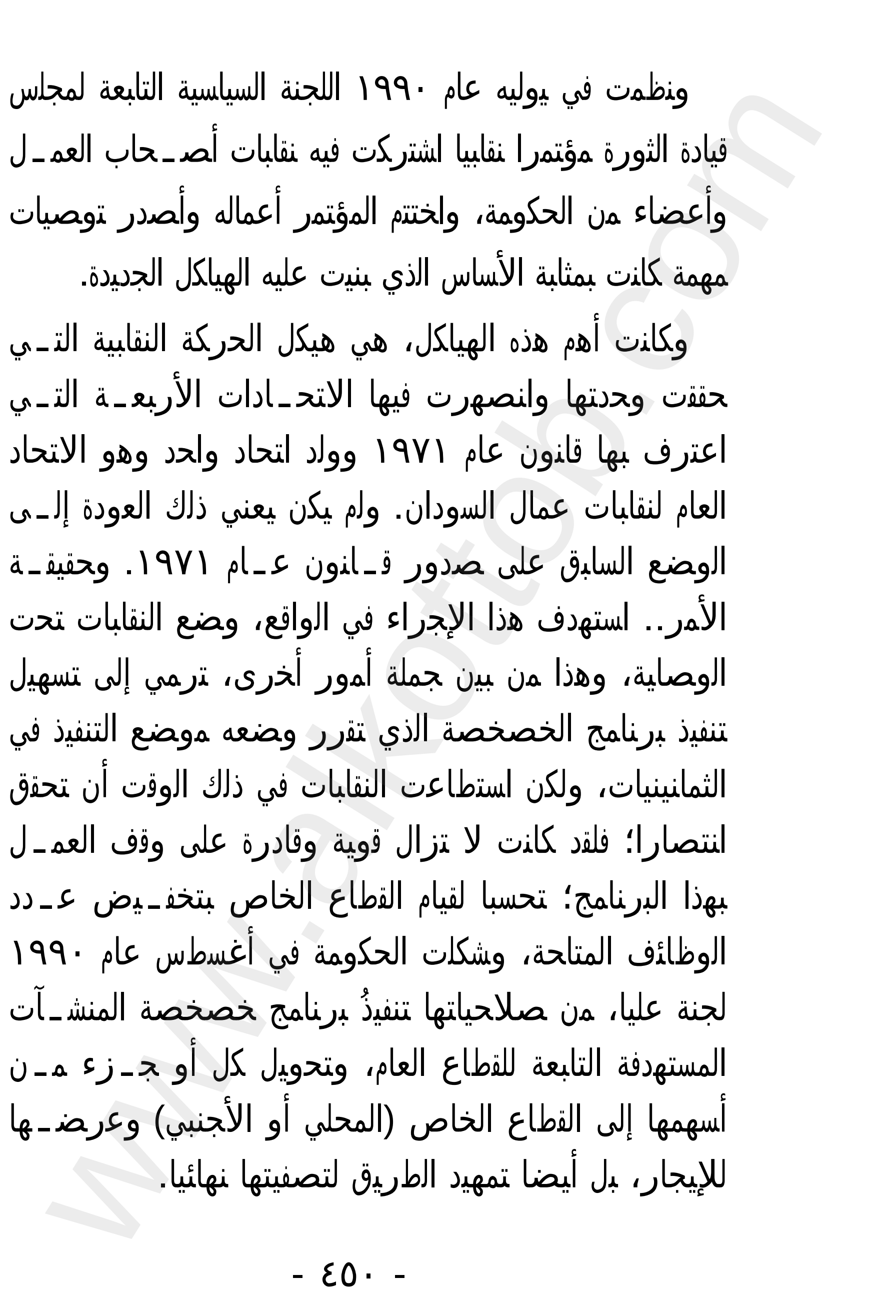
(١) انظر الوثائق المتعلقة بالسودان التي نشرتها لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، جنيف، فبراير عام ١٩٩٣.

(٢) أصبح اتحاد طلبة جامعة الخرطوم منذ عام ٩٨٥ خاضعا لقيادة الجبهة الوطنية الإسلامية.



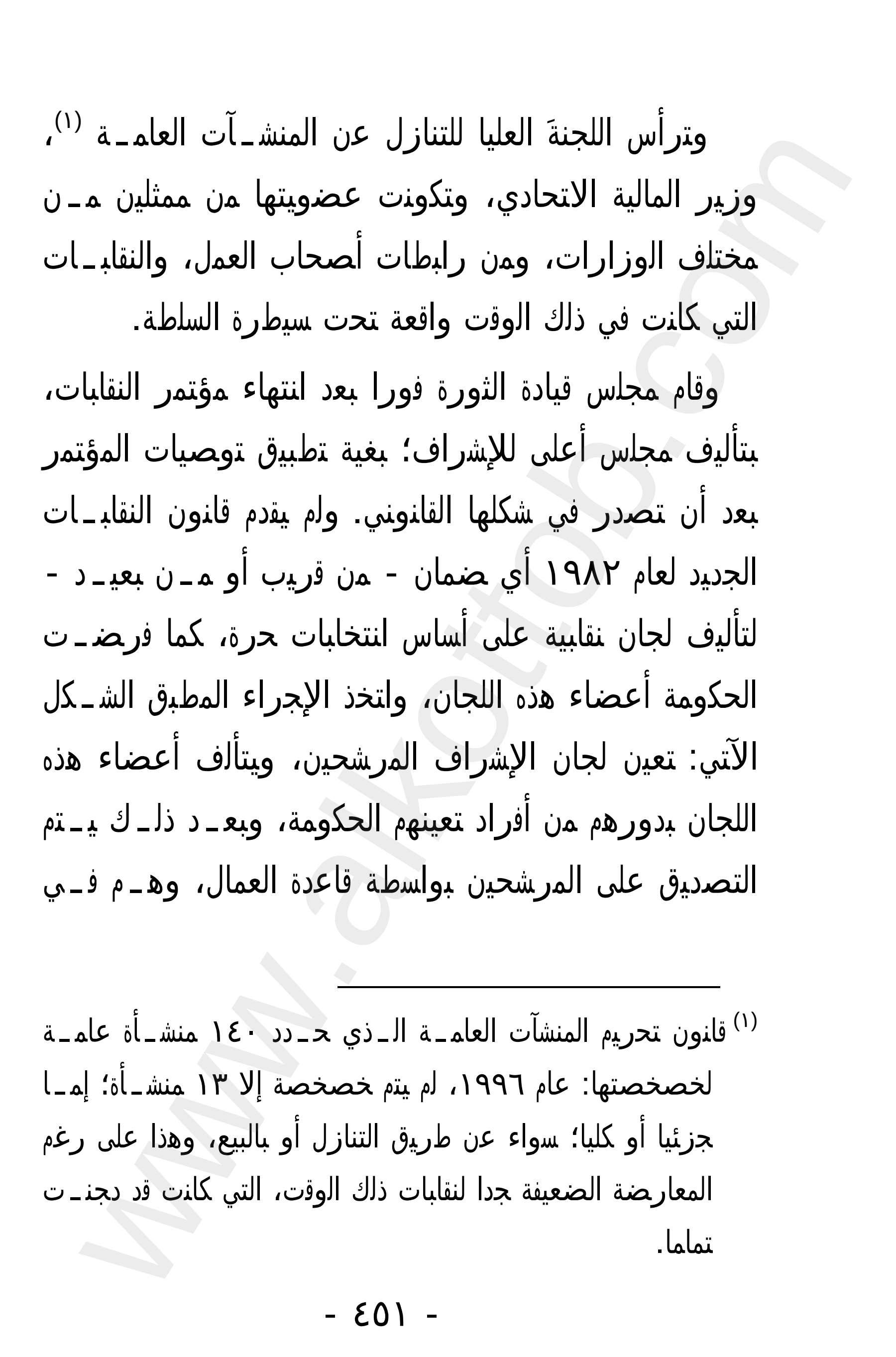
وجه التحديد في ٢٤ و٢٥ نوفمبر، عقدت النقابات المهنية اجتماعا لتحديد استراتيجية مشتركة، وفي ٢٧ نوفمبر وبعد أن سلم الأطباء إلى وزير الصحة مذكرة تحتوي على مطالبهم المهنية، والسياسية أعلنوا الإضراب لمدة أسبوع، وانضم تحت لوائه وعلى نطاق واسع العاملين في المستشفى العام في الخرطوم رغم رفض رابطة الأطباء المنتمية إلى الجبهة القومية الإسلامية الاشتراك في الإضراب، وتمت اعتقالات بل صدر حكم بإعدام أحد الأطباء وهو الدكتور مأمون محمد حسين، الذي أنقذ في نهاية الأمر من هذا المصير؛ بفضل تدخل الرئيس مبارك والضغوط التي مارستها المنظمات الدولية الإنسانية. وبدأت في الواقع الحركة في أول أغسطس عام ١٩٨٩ عندما سلم قادة ثماني نقابات مهنية لأحد أعضاء مجلس الثورة، وهو الجهاز العسكري الذي كان يسيطر على البلاد حينذاك، مذكرة تتناول الاتفاقيات التي وقعها السودان مع منظمة العمل الدولية، ومع نقابة المحامين العرب، وطالبوا فضلاً عن ذلك إشراك رابطة القانونيين في الأعمال الجارية المعنية بصياغة التشريعات الجديدة، وعقب تسليم هذه المذكرة قامت حملة اعتقالات واسعة في شهر سبتمبر شملت ٣٠٠ شخص، وألغي قانون النقابات الساري المفعول.

وأيد الطلبةُ داخل الحـرم الجـامعي إضـراب الأطبـاء، واعترضوا على نتائج الانتخابات فـي ٢٨ نـوفمبر داخـل مجالس الطلبة، وحصلت الجبهة القومية الإسلامية علـى ٤٠ مقعدا في جامعة الخرطوم و٣٠ مقعدا فـي فـرع الخرطـوم التابع لجامعة القاهرة. وحدثت فـي أعـوام ١٩٩٠، و١٩٩١ سلسلة من حركات الاعتراض علـى ظـروف السـكن فـي الجامعة، وعلى طرد الأساتذة بسبب آرائهم السياسية، وبسبب التدريب العسكري الإلزامي داخل قـوات الـدفاع الشـعبية، وبسبب أسلمة وتعريب الدراسات العليا، والاعتقالات التعسفية أو بسبب الغبن، وقامت هذه الحركات المناهضة أساسا أثنـاء انتخابات مجالس طلبة جامعـة الخرطـوم، ونظـم المنتـدى الديمقراطي الوطني، الذي ضم الطلبة المنتمون إلـى حـزب الأمة، والحرب الديمقراطي الموحـد، والحـزب الشـيوعي السوداني، وهي الأحـزاب التـي حققـت انتصـارات فـي الانتخابات، ثم وقعت حملة اعتقالات بالمئات، وطرد البعض، وتدخلت قوات الأمن ونفذت إلى داخـل الحـرم الجـامعي، وألغيت انتخابات عام ١٩٩٢، ثم زورت نتائج انتخابات عـام ١٩٩٣، وصدرت أوامر بإغلاق الجامعة.. وعلى العكس من ذلك حصل الاتحاد العام لنقابات عمال السودان الذي لم يعـد يمثل أصحاب (الياقات البيضاء)، على حق انتخـاب أعضـاء لجانه، ومزاولة نشاطه انتظارا لصدور قانون النقابات الجديد.



ونظمت في يوليه عام ١٩٩٠ اللجنة السياسية التابعة لمجلس قيادة الثورة مؤتمرا نقابيا اشتركت فيه نقابات أصحاب العمل وأعضاء من الحكومة، واختتم المؤتمر أعماله وأصدر توصيات مهمة كانت بمثابة الأساس الذي بنيت عليه الهياكل الجديدة.

وكانت أهم هذه الهياكل، هي هيكل الحركة النقابية التي حققت وحدتها وانصهرت فيها الاتحادات الأربعة التي اعترف بها قانون عام ١٩٧١ وولد اتحاد واحد وهو الاتحاد العام لنقابات عمال السودان. ولم يكن يعني ذلك العودة إلى الوضع السابق على صدور قانون عام ١٩٧١. وحقيقة الأمر.. استهدف هذا الإجراء في الواقع، وضع النقابات تحت الوصاية، وهذا من بين جملة أمور أخرى، ترمي إلى تسهيل تنفيذ برنامج الخصخصة الذي تقرر وضعه موضع التنفيذ في الثمانينيات، ولكن استطاعت النقابات في ذلك الوقت أن تحقق انتصارا؛ فلقد كانت لا تزال قوية وقادرة على وقف العمل بهذا البرنامج؛ تحسبا لقيام القطاع الخاص بتخفيض عدد الوظائف المتاحة، وشكلت الحكومة في أغسطس عام ١٩٩٠ لجنة عليا، من صلاحياتها تنفيذُ برنامج خصخصة المنشآت المستهدفة التابعة للقطاع العام، وتحويل كل أو جزء من أسهمها إلى القطاع الخاص (المحلي أو الأجنبي) وعرضها للإيجار، بل أيضا تمهيد الطريق لتصفيتها نهائيا.



وترأس اللجنةَ العليا للتنازل عن المنشـآت العامـة [1]، وزير المالية الاتحادي، وتكونت عضويتها من ممثلين مـن مختلف الوزارات، ومن رابطات أصحاب العمل، والنقابـات التي كانت في ذلك الوقت واقعة تحت سيطرة السلطة.

وقام مجلس قيادة الثورة فورا بعد انتهاء مؤتمر النقابات، بتأليف مجلس أعلى للإشراف؛ بغية تطبيق توصيات المؤتمر بعد أن تصدر في شكلها القانوني. ولم يقدم قانون النقابـات الجديد لعام ١٩٨٢ أي ضمان - من قريب أو مـن بعيـد - لتأليف لجان نقابية على أساس انتخابات حرة، كما فرضـت الحكومة أعضاء هذه اللجان، واتخذ الإجراء المطبق الشـكل الآتي: تعين لجان الإشراف المرشحين، ويتألف أعضاء هذه اللجان بدورهم من أفراد تعينهم الحكومة، وبعـد ذلـك يـتم التصديق على المرشحين بواسطة قاعدة العمال، وهـم فـي

---

[1] قانون تحريم المنشآت العامـة الـذي حـدد ١٤٠ منشـأة عامـة لخصخصتها: عام ١٩٩٦، لم يتم خصخصة إلا ١٣ منشـأة؛ إمـا جزئيا أو كليا؛ سواء عن طريق التنازل أو بالبيع، وهذا على رغم المعارضة الضعيفة جدا لنقابات ذلك الوقت، التي كانت قد دجنـت تماما.

أماكن عملهم، وبعد تكوين هذه اللجان النقابية، يقوم مجلـس قيادة الثورة بإصدار مرسوم يحل جميع اللجان التحضـيرية التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال السـودان، وبـذلك يـتم التخلص من رئيس الاتحاد، ومـن الأمـين العـام، وأمـين الصندوق، ويتم اختيار القادة الجدد على أساس التوافق العام في الرأي، كما كان حدث نفس الشـيء لأعضـاء اللجنـة التنفيذية الذين انتخبهم المؤتمر العام في تلك الفترة من عـام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٧.

وقد حضر هذا المؤتمر ممثلون عن المنظمـة الأفريقيـة للعمل، والاتحاد الدولي للنقابات العربية، والمنظمـة العمـل العربية، وعدد معين من الأمانات الوطنية في البلدان العربية وبعض الأصدقاء.

وتألف الهيكل النقابي الجديد من هيكل إقليمي (مع وجـود أحكام تنص على التمثيل حسب القطاع) وهو تنظيم هرمـي: أي توجد في القاعدة النقابات موزعة حسب المنشآت، وفـي قمة التنظيم الهرمي توجد الاتحادات النقابية، ويشرف علـى الجميع الاتحاد العام. وتوقفت الإضرابات التي أجازها قانون عام ١٩٧٦، برغم تدهور ظروف المعيشة التي نجمت عـن الفوضى الضاربة في السوق.

واجتمع المجلس الوطني لبحث المرتبات، وكان به تمثيل عمالي أثناء الفترة قيد البحث، وكان المجلس يجتمع بصورة دورية كل ستة أشهر، غير أن الزيادات المحققة في المرتبات لم تعوض العاملين عن أضرار التضخم، وزادت يوما بعد يوم الفجوة اتساعا بين مستويات الأجور والمرتبات، وتكاليف المعيشة رغم قيام الاتحاد العام لنقابات عمال السودان بافتتاح بنك العمال الوطني، وهيئة التعاون الاقتصادي للعمال [1]، ولم تؤد تلك الأوضاع إلى قيام حركة إضرابات، التي كانت قد اعتبرتها توصيات المؤتمر نوعا من (التخريب).

بل أيد أحد قادة الاتحاد النقابي المبدأ الذي ينادي بدعم الأهداف الوطنية التي أعلنت عنها الحكومة؛ أي: ضمان الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية في البلاد، وهي كلها أهداف - لا شك - تستحق أن تُبذل التضحيات من أجلها.

---

[1] لم تتمكن أجور العمال في مارس ١٩٩٤ من أن تفي بأكثر من ٢٥ % من الاحتياجات اليومية (السودان الدولي، الخرطوم).



وعلى أية حال، طلب من المناضلين النقابيين أثناء انتخابات عام ١٩٩٢ التوقيع على وثيقة يلتزمون فيها قبل بدء العمـل، بالتخلي عن المعارضة السياسية للنظام، وقد سـجن غيـرهم وعذبوا [١]، وحلت رابطة المحامين التي كانت بوجه خـاص ذات نشاط كبير أثناء فترات الحكم المختلفة، واسـتبدلت بهـا رابطاتٌ جديدة، بصمت على القوانين الإسلامية، وبعـد ذلـك تحولت في يناير عام ١٩٩٣ إلى نقابة وضعت تحـت رقابـة وزارة العمل، وتحققت بذلك سياسة تدجين النقابات التي اتبعت منذ الاستقلال، وقامت بتنفيذها النظم العسكرية المتعاقبة، وفتح الطريق أمامها بسهولة منذ عام ١٩٧١ وكان ذلك في أعقـاب إعدام الشفيع أحمد الشيخ الأمين العام للاتحاد العـام للعمـال شنقًا، وتمكن أعضاء اتحاد أصحاب العمل والمهنيين وحـدهم من الذين نجحوا في الفرار من حملات القمع، من أن ينتظموا في جبهة نقابية موحدة للسودان أقيمت في المنفى، واستطاعوا الاحتفاظ بذكرى المكتسـبات التـي تحققـت مـن النضـال الاجتماعي في الماضي، وأبرزوا أهميـة ممارسـة سياسـة مستقلة، وحصلوا على دعم اتحاد النقابات العالمي.

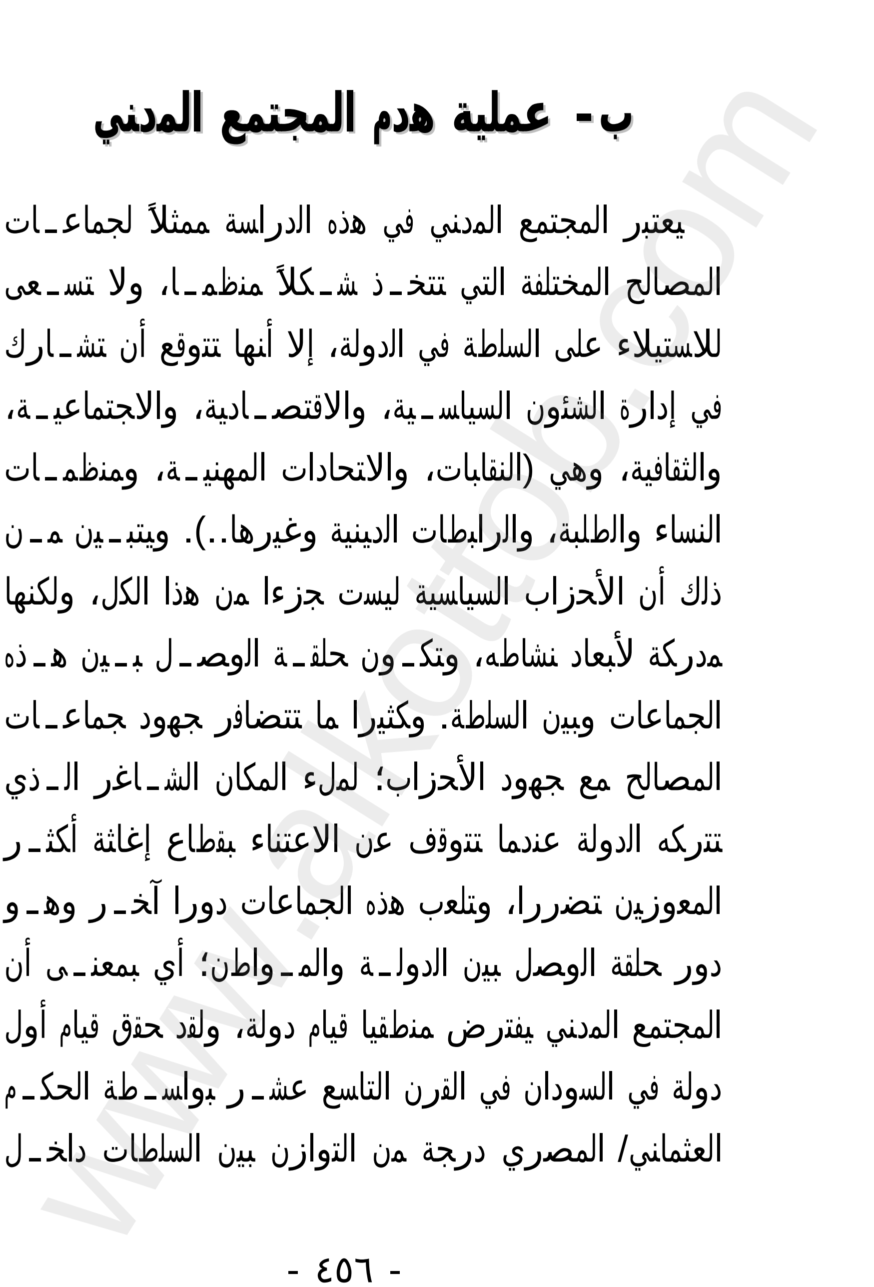
---

[١] توفي الدكتور علي فضل من نقابة الأطباء في السجن عـام ١٩٩٠ بعد تعذيبه.

ورغم كل ذلك، استطاع الوفد الحكومي السوداني الرسمي أن يحضر مؤتمر النقابات الذي عقدته منظمة العمل الدوليـة في شهر يونيه عام ١٩٩٣، وهذا رغم معارضة المجموعـة النقابية في المنفى، التي عارضت أيضـا انتخـاب رئـيس الاتحاد العام لنقابات عمال السودان (تـاج السـر عبـدون) كممثل مناوب لمدير منظمة العمال العرب [1] أثنـاء انعقـاد المؤتمر. أما في داخل السودان، وبالرغم مما وصـلت إليـه النقابات من ضعف؛ فلقد ظلت مركزا مهما لاستقطاب وتعبئة المعارضة، بينما قمعت أقل بادرة إضراب، ومع ذلك لم يؤد ذلك إلى حدوث عصيان مدني، ولم تتوقف عمليـة تعميـق الهوة بين نقابات العمال، والنقابات المهنية، وبيـنهم وبـين قطاعات المجتمع الحضري.

---

[1] نشرة نقابات العالم، منظمة العمل الدولية عام ١٩٩٤، الصفحات من ٤٠٤ ـ ٤٠٥.



ب- عملية هدم المجتمع المدني

يعتبر المجتمع المدني في هذه الدراسة ممثلاً لجماعـات المصالح المختلفة التي تتخـذ شـكلاً منظمـا، ولا تسـعى للاستيلاء على السلطة في الدولة، إلا أنها تتوقع أن تشـارك في إدارة الشئون السياسـية، والاقتصـادية، والاجتماعيـة، والثقافية، وهي (النقابات، والاتحادات المهنيـة، ومنظمـات النساء والطلبة، والرابطات الدينية وغيرها..). ويتبـين مـن ذلك أن الأحزاب السياسية ليست جزءا من هذا الكل، ولكنها مدركة لأبعاد نشاطه، وتكـون حلقـة الوصـل بـين هـذه الجماعات وبين السلطة. وكثيرا ما تتضافر جهود جماعـات المصالح مع جهود الأحزاب؛ لملء المكان الشـاغر الـذي تتركه الدولة عندما تتوقف عن الاعتناء بقطاع إغاثة أكثـر المعوزين تضررا، وتلعب هذه الجماعات دورا آخـر وهـو دور حلقة الوصل بين الدولـة والمـواطن؛ أي بمعنـى أن المجتمع المدني يفترض منطقيا قيام دولة، ولقد حقق قيام أول دولة في السودان في القرن التاسع عشـر بواسـطة الحكـم العثماني/ المصري درجة من التوازن بين السلطات داخـل

إمبراطورية، تعايشت فيها سلميا جماعات ثقافية مختلفة لمـا يقرب من سبعة قرون، وخضعت لإدارة أسرة حاكمة واحدة. كما أخضعت الطبقة الحاكمة التي كانت تخدم الإمبراطوريـة رعايا الولايات المختلفة إلى سلطة مركزية، ولكنها احترمت خصائصهم المميزة؛ بهدف خدمة الإمبراطورية ومصالحها. وقسم السكان إلى جماعات دينية (الملل) مع الاعتراف بحقهم في إدارة شئونهم الخاصة، وبشرط ألا يعرضوا الدولة إلـى الخطر بطبيعة الحال.

ومن ناحية أخرى.. لعبت طوائف الحرفيين والتجار التي تعود تقاليدهم إلى العصر البيزنطي (وهم الذين توارثوا تنظيم النقابات، ولكن بأسلوب حديث) دور الوسيط، وقاموا أيضـا بتحديد الأسعار والأجور، وفرضوا الرقابـة علـى الأوزان والمكاييل، وعلى جودة المنتجات؛ وبذلك قاموا بحماية مورد دخل السلطة المركزية.

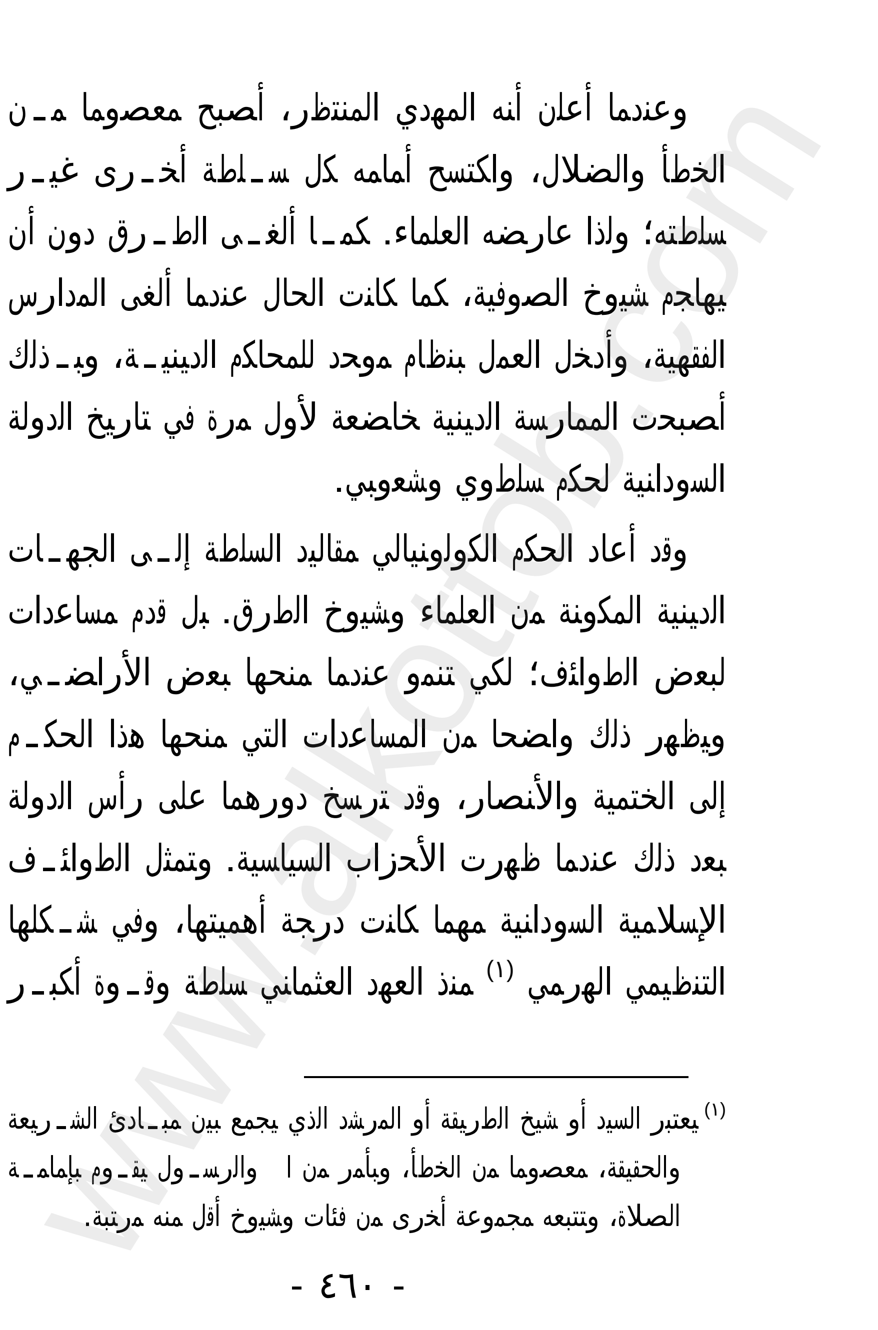
وأشار مصطلح الرعية في عصر الانحطاط إلى السـكان من غير المسلمين فقط الذي يتولى حمـايتهم زعمـاء مـن اختيارهم، ويمثلونهم أمام سلطة الدولة القمعية، وقامت هيئـة العلماء بحماية السكان من المال المسلمة (أغلـبهم سـنين)، وكانوا يشفعون لهم لدى الحكام، وينضوون تحت تنظيمـات تنتمي لمدارس المذاهب الفقهية الأربعـة، ومنهـا المـذهب الحنفي، وهو أكثر المذاهب الأربعة تسامحا؛ لأنه كان مذهب الدولة. وعمل شيخ الإسلام (في إستنبول) وشيخ الأزهر في القاهرة كموظفين تابعين للدولة.

كما آمن الأشراف، وشيوخ الطرق الصـوفية، ورؤسـاء الطوائف الحرفية والتجارية (وقد يكونوا من بين العلمـاء)، العلاقات مع الدولة، وكان هذا المخطط صالحا للتطبيق فـي المركز، وأيضا في جميع الأقاليم والولايـات علـى نطـاق الإمبراطورية؛ ولذلك كان يصلح تطبيقه في السودان، وهـي المقاطعة المملوكة بصورة شرعية للأسرة الحاكمة في مصر طوال فترة زمنية امتدت حوالي ٦٠ عاما. ولكن أدت الجهود التي بذلت من أجل تحـديث جهـاز الدولـة فـي مركـز الإمبراطورية، وأيضا في مصر، وهو الإقليم المنافس إلـى إضعاف نفوذ الطوائف الحرفية.

أبقت المهدية على الأجهزة الحديثة لتشغيل الدولة، وإدارة النشاط الاقتصادي الموروث من عهد التركية، ولا سيما نظام الضرائب [١] كما حافظت على وسائل النقل بواسطة السفن البخارية (الوابورات) في النيل، وأعمال الطباعة بالألواح ذات الحروف البارزة، ومع ذلك أطلقت على تجربة المهدية تسمية "الثورة المهدية" بعد أن اكتسح النظام الجديد السلطات الوسيطة، وتوجه المهدي، ومن بعده خليفته بالحديث مباشرة إلى الأهالي يدعوهم إلى الجهاد، ويدعونهم إلى تطبيق مبدأ الاجتهاد لتفسير النصوص، أو عند الإشارة إلى كيفية أداء الصلاة التي ذكرها المهدي في كتاب (الراتب)، وبعد أن تعلم في البداية محمد أحمد العلوم الدينية في إطار التقاليد الصوفية قام ببناء سمعته الشخصية المتدينة، والمثقفة أثناء جولاته التي زار فيها الجزيرة وكردفان باعتباره شيخًا لطريقة الثمانية.

---

[١] تغيرت فقط شروط الجباية.



وعندما أعلن أنه المهدي المنتظر، أصبح معصوما مـن الخطأ والضلال، واكتسح أمامه كل سـلطة أخـرى غيـر سلطته؛ ولذا عارضه العلماء. كمـا ألغـى الطـرق دون أن يهاجم شيوخ الصوفية، كما كانت الحال عندما ألغى المدارس الفقهية، وأدخل العمل بنظام موحد للمحاكم الدينيـة، وبـذلك أصبحت الممارسة الدينية خاضعة لأول مرة في تاريخ الدولة السودانية لحكم سلطوي وشعوبي.

وقد أعاد الحكم الكولونيالي مقاليد السلطة إلـى الجهـات الدينية المكونة من العلماء وشيوخ الطرق. بل قدم مساعدات لبعض الطوائف؛ لكي تنمو عندما منحها بعض الأراضـي، ويظهر ذلك واضحا من المساعدات التي منحها هذا الحكـم إلى الختمية والأنصار، وقد ترسخ دورهما على رأس الدولة بعد ذلك عندما ظهرت الأحزاب السياسية. وتمثل الطوائـف الإسلامية السودانية مهما كانت درجة أهميتها، وفي شـكلها التنظيمي الهرمي [1] منذ العهد العثماني سلطة وقـوة أكبـر

---

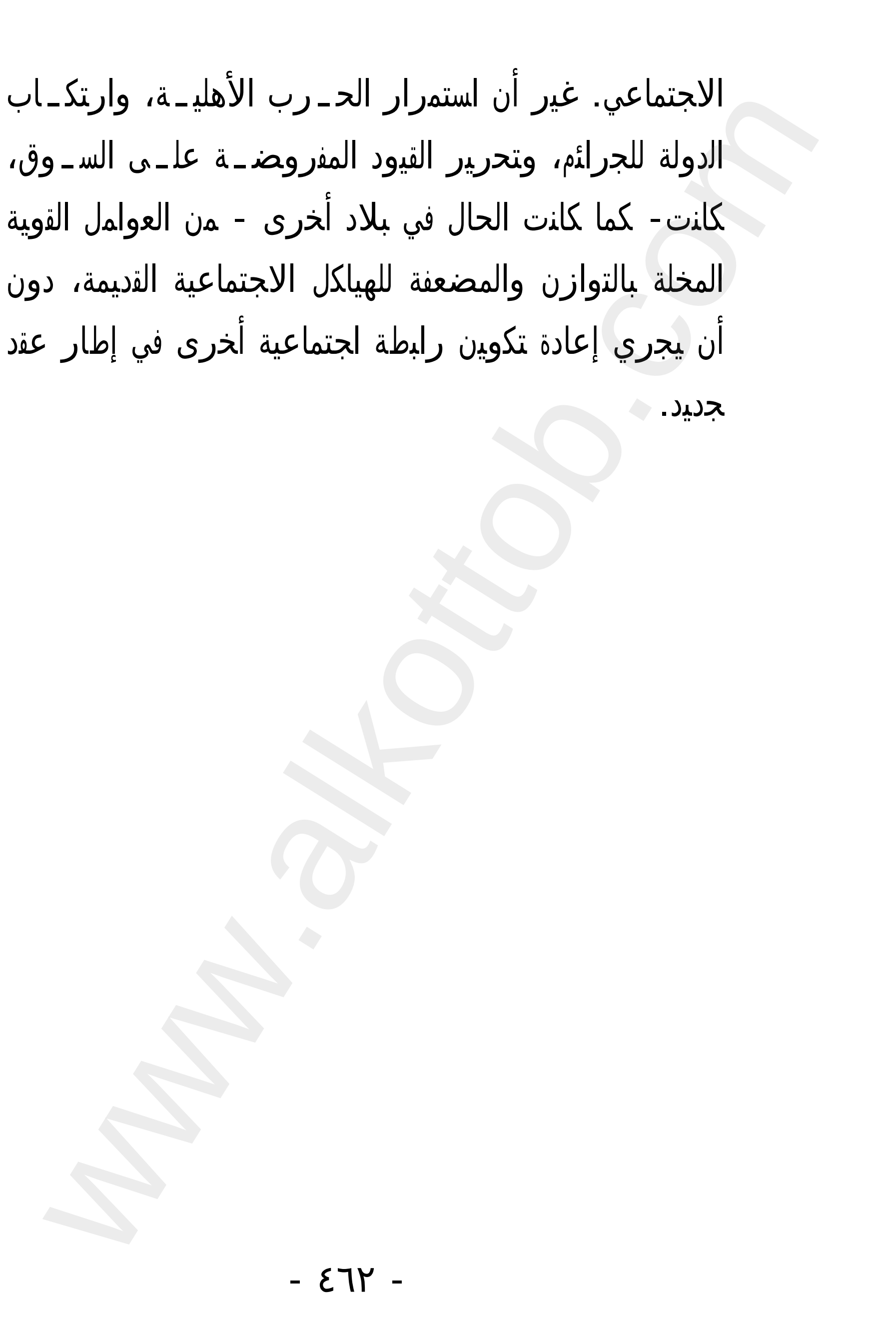
[1] يعتبر السيد أو شيخ الطريقة أو المرشد الذي يجمع بين مبـادئ الشـريعة والحقيقة، معصوما من الخطأ، وبأمر من ا والرسـول يقـوم بإمامـة الصلاة، وتتبعه مجموعة أخرى من فئات وشيوخ أقل منه مرتبة.

مقارنة بسلطة القبيلة؛ لأن الولاء للطائفة يتجـاوز الانتمـاء القبلي الذي يتمسك بروابط الدم، كما تقوم علاقـة إنسـانية خاصة بين الشيخ الذي يؤم الصلاة، ومريديه من الإخـوان، ويعتمد استقرار الطريقة وبقاؤها على الـدور الـذي تلعبـه الأرض، والتجارة في اقتصاد الجماعة؛ أي ما يقوم بحمايتـه الشيخ، والإخوان الذي تعود أصولهم إلـى الريـف أو إلـى المدينة أو إلى الفئات الاجتماعية الأخرى، ويقدمون خدماتهم لضمان استمرار هذه الحماية، ويذكر (علي صالح كرار) في مؤلفه [1] الارتباط القائم بين هذه الطوائف، والشبكة التجارية التي تمتد على اتساع الطرق الداخلية في أفريقيا [2]. وكمـا شاهدنا بعد الاستقلال قامت الديكتاتوريات العسكرية المتعاقبة بمهاجمة السلطات الدينية والقبليـة، والأحـزاب السياسـية، واتحادات النقابات باسم التقدم، ومتخفية وراء مظلة الإسلام، بل بررت ذلك أيضا بأنها تسعى لفائـدة تعزيـز التضـامن

---

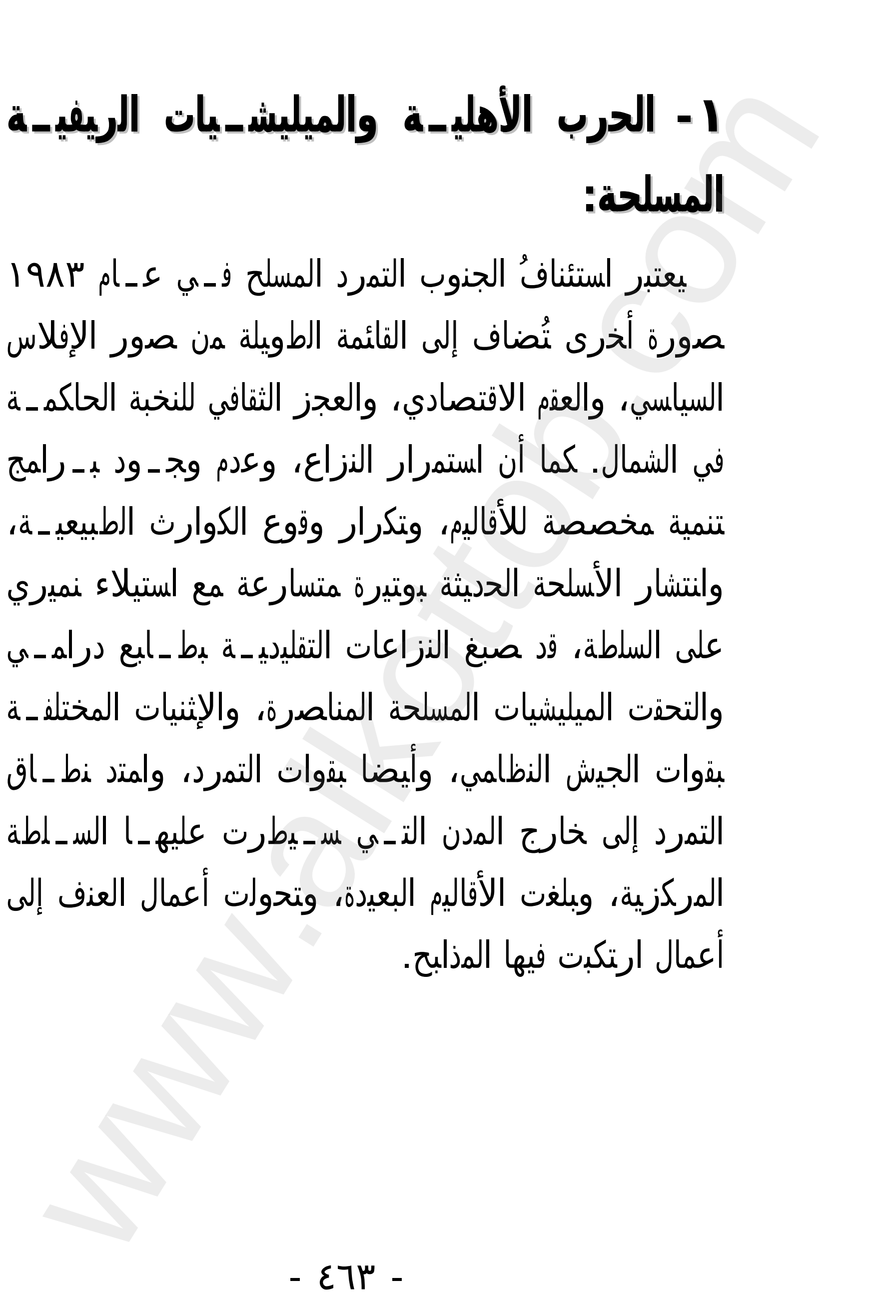
[1] إخوان الصوفية في السودان، سي، هيرزده وشركاه، لندن عام ١٩٩٢.

[2] كما يشير أيضا إلى ازدهار أعمال النثر الدينية، الشفهية أو المكتوبة وإلى القصائد التي شجعتها الطرق - بصورة عامة - في حفـلات غناء تشترك فيها أيضا النساء.



الاجتماعي. غير أن استمرار الحـرب الأهليـة، وارتكـاب الدولة للجرائم، وتحرير القيود المفروضـة علـى السـوق، كانت- كما كانت الحال في بلاد أخرى - من العوامل القوية المخلة بالتوازن والمضعفة للهياكل الاجتماعية القديمة، دون أن يجري إعادة تكوين رابطة اجتماعية أخرى في إطار عقد جديد.

١- الحرب الأهلية والميليشيات الريفية المسلحة:



يعتبر استئنافُ الجنوب التمرد المسلح في عام ١٩٨٣ صورة أخرى تُضاف إلى القائمة الطويلة من صور الإفلاس السياسي، والعقم الاقتصادي، والعجز الثقافي للنخبة الحاكمة في الشمال. كما أن استمرار النزاع، وعدم وجود برامج تنمية مخصصة للأقاليم، وتكرار وقوع الكوارث الطبيعية، وانتشار الأسلحة الحديثة بوتيرة متسارعة مع استيلاء نميري على السلطة، قد صبغ النزاعات التقليدية بطابع درامي والتحقت الميليشيات المسلحة المناصرة، والإثنيات المختلفة بقوات الجيش النظامي، وأيضا بقوات التمرد، وامتد نطاق التمرد إلى خارج المدن التي سيطرت عليها السلطة المركزية، وبلغت الأقاليم البعيدة، وتحولت أعمال العنف إلى أعمال ارتكبت فيها المذابح.

وحتى عام ١٩٩١ عندما أسقطت نظام الكولونيل منجستو هايلي مريم في إثيوبيا، وبعد انتهاء فترة الحـرب البـاردة، كانت الأسلحة تورد إلى الحكومات السودانية المتعاقبة وإلـى قوات التمرد في الجنـوب بواسـطة الاتحـاد السـوفييتي، والولايات المتحدة الأمريكية في سباقها المسـعور للسـيطرة على المنطقة. وبعد عام ١٩٧٧ بـثلاث سـنوات، وعنـدما التحقت إثيوبيا بركب الاتحاد السوفييتي (وبعد التأكـد مـن وجود مخزونات كبيرة من النفط فـي السـودان)، شـرعت الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم معونة عسكرية هائلـة للسودان تجاوزت ٨١ مليون دولار، وبلغت في عام واحـد ٣٢٦ مليون دولار، ثم توقفت هذه المعونـة بعـد اسـتيلاء الفريق الركن عمر البشير على السلطة [١]، وتـم الحصـول على هذه الأرقام من مصادر مختصة فـي وزارة الـدفاع. ويحتل السودان رأس قائمة المعطيـات الرقميـة المتصـلة بالكوارث التي نجمت عن الصراع فـي الشـرق الأوسـط

---

[١] منظمة "هيومان رايتس واتش".. عدد أغسطس عـام ١٩٩٨ مجلـد رقم ١٠ رقم ٤ (ألف)..

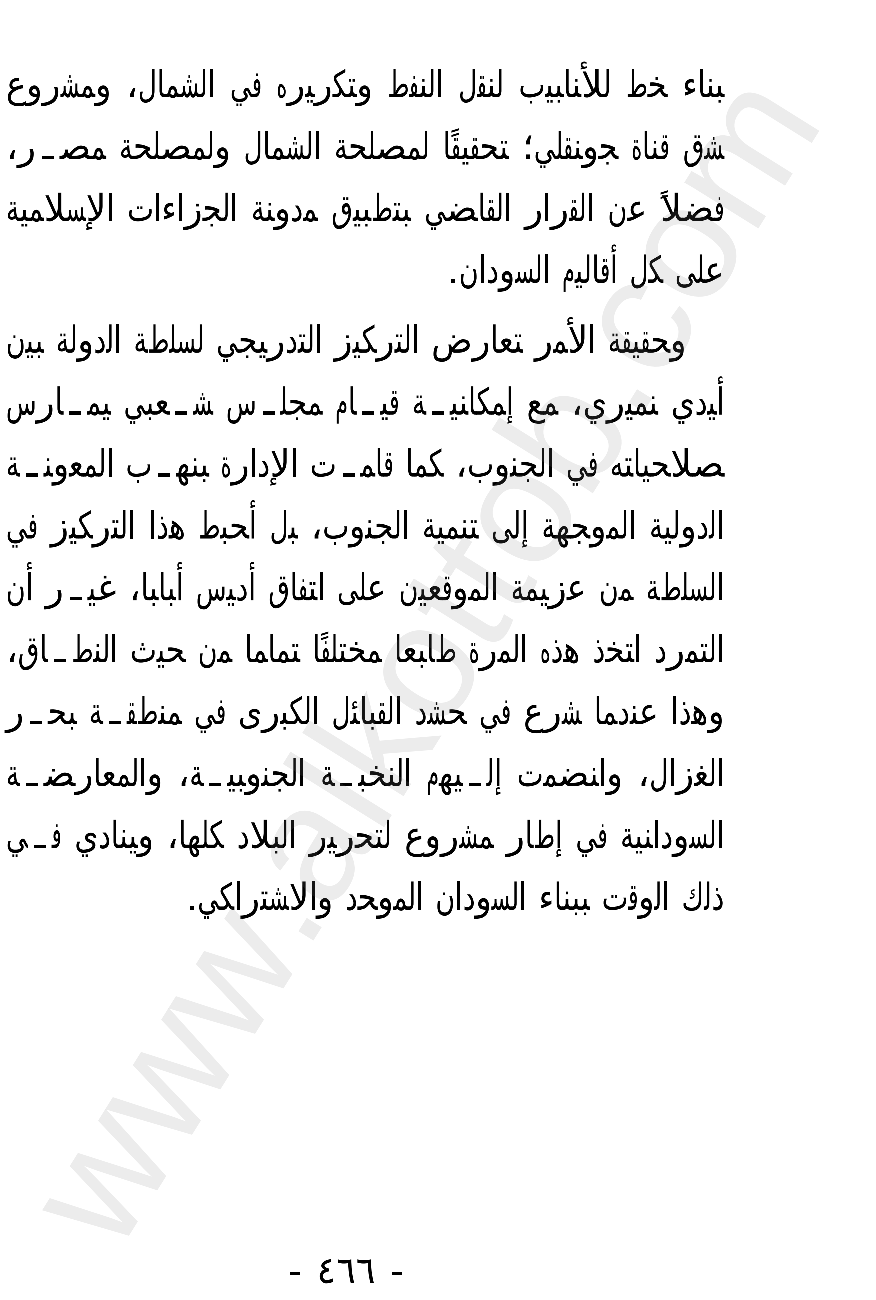
العربي في الفترة مـن ١٩٥٦ - ١٩٩١ [1]، مـن ناحيـة الخسائر البشرية (نصف مليون ضحية) كما بلغت تقـديرات تكاليف هذه الحرب (٢٠ مليار دولار) وبلغ عـدد السـكان النازحين (٤ مليون نازح).

وكانت الأسباب المباشرة المعروفـة لاسـتئناف التمـرد المسلح في الجنوب وامتداد نطاقـه [2]، عصـيان الجنـود القدامى من آنيانيا الـذين أدمجـوا فـي الجـيش النـامي، والمعسكرين في بور، عندما رفضوا الانصياع إلـى الأمـر الصادر بإعادة تمركزهم في موقع آخـر فـي الشـمال؛ أي بمعنى آخر: إبعادهم عن وسطهم العائلي، والانتقال إلى بيئة جديدة يعتبرونها معادية، ثم بسبب إعادة تقسيم الجنوب إلـى ثلاثة أقاليم دون التشاور مع المسئولين، وإعادة رسم الحدود بين الجنوب والشمال بعد اكتشاف النفط في بانتيو، ومشروع

---

(١) مركز ابن خلدون لبحوث التنمية، ملفات وحدة البيانـات العربيـة، القاهرة عام ١٩٩٢.

(٢) انظر تفاصيل وقف العمل باتفاقات أديس أبابا، انظر سرد ملاحظات آبل آلييه الذي كان نائبا لرئيس الجمهوريـة، ورئيسـا للمجلـس التنفيذي الأعلى للجنوب، نفس المصدر السابق.



بناء خط للأنابيب لنقل النفط وتكريره في الشمال، ومشروع شق قناة جونقلي؛ تحقيقًا لمصلحة الشمال ولمصلحة مصر، فضلاً عن القرار القاضي بتطبيق مدونة الجزاءات الإسلامية على كل أقاليم السودان.

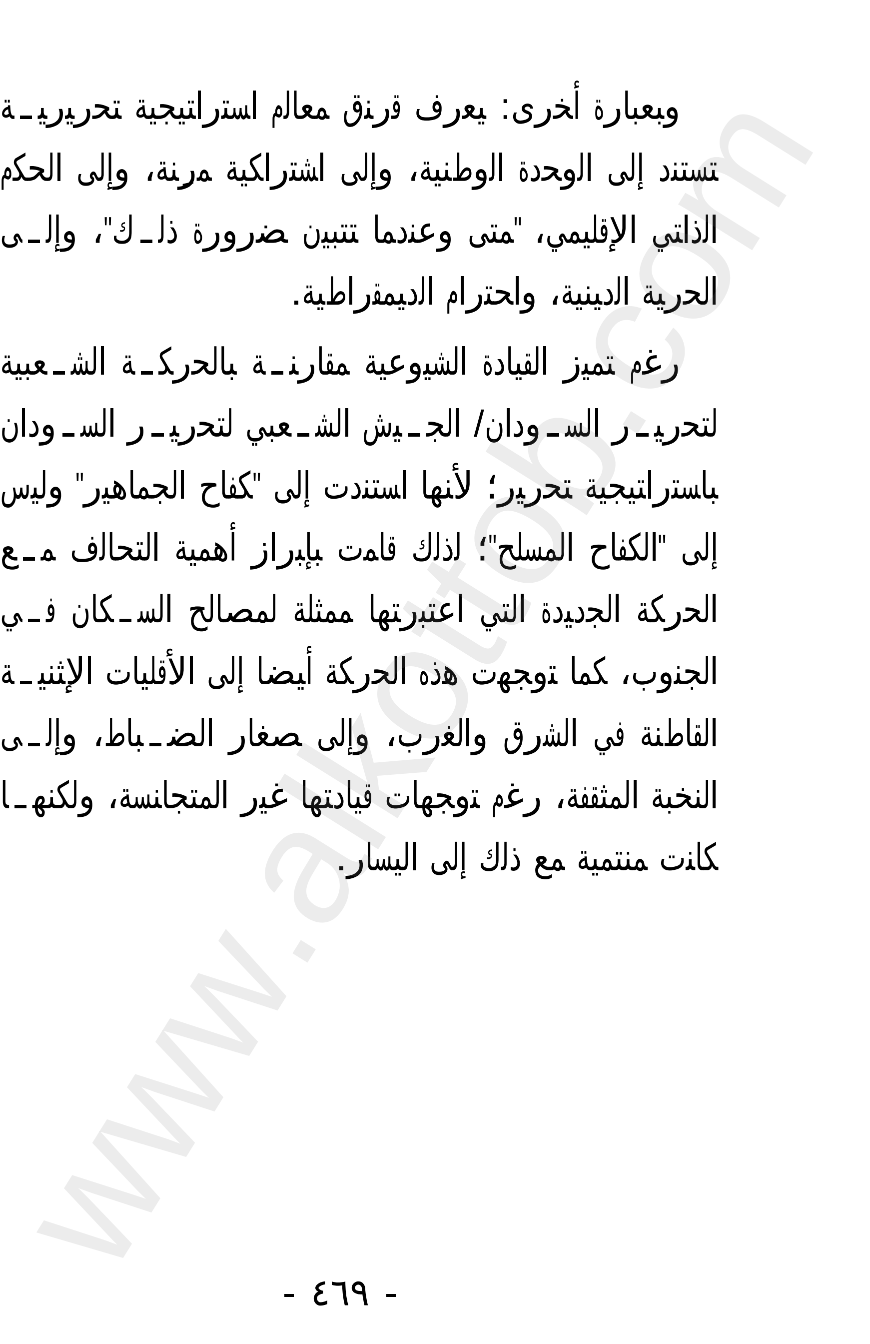
وحقيقة الأمر تعارض التركيز التدريجي لسلطة الدولة بين أيدي نميري، مع إمكانية قيام مجلس شعبي يمارس صلاحياته في الجنوب، كما قامت الإدارة بنهب المعونة الدولية الموجهة إلى تنمية الجنوب، بل أحبط هذا التركيز في السلطة من عزيمة الموقعين على اتفاق أديس أبابا، غير أن التمرد اتخذ هذه المرة طابعا مختلفًا تماما من حيث النطاق، وهذا عندما شرع في حشد القبائل الكبرى في منطقة بحر الغزال، وانضمت إليهم النخبة الجنوبية، والمعارضة السودانية في إطار مشروع لتحرير البلاد كلها، وينادي في ذلك الوقت ببناء السودان الموحد والاشتراكي.

ويقود الحركة الشعبية لتحرير السودان، وجناحها العسكري الجيش الشعبي لتحرير السودان، العقيد جون قرنق دي مابيور، وهو ضابط محترف من الدنكا، وعضو سابق في الآنيانيا، ويحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة إيوا في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان قد أرسله نميري ليفرض الهدوء بالقوة في المنطقة، ولكن انتهى به الأمر وقام بقيادة قوات التمرد، وجمع حوله القوات المعسكرة في الجنوب التي هجرت صفوف الجيش النظامي، وقوات أخرى من المقاومة المستقلة في بحر الغزال، وجزءا من أفراد المقاومة من مجموعة آنيانيا (٢) التي نظمت في عام ١٩٨٢، وجنودا شماليين مسلمين من دارفور وكردفان، وقامت إثيوبيا بدعمه تحت حكم منجستو، وانضمت إليه الطبقة السياسية الجنوبية، برغم توجهات الحركة الاشتراكية، وذلك عندما قرر نميري في سبتمبر عام ١٩٨٣ تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية، وبعد أن تبين أن الوضع الاقتصادي يهدد بوقوع كارثة كبيرة عندما انتشر الجفاف الكبير في أعوام ١٩٨٣ - ١٩٨٥.

وكان أول عمل سياسي قام به قرنق هو نشر (نداء إلى الشعب السوداني) في ٣ مارس عام ١٩٨٤؛ وذلك "للحيلولة دون التفكك الوشيك الحدوث، ومنعا لتجزئة البلاد"، وقال إنه من ناحية المضمون [1] تعود بداية العصيان في الجنوب إلى استغلال الشعب السوداني بواسطة الطغمات المتعاقبة على السلطة ذلك الاستغلال الذي اتخذ شكلاً خاصا، وهو شكل الفصل العنصري والديني. وأضاف قائلاً: "على نقيض القيادة التي أبرمت الاتفاق الرجعي عام ١٩٧٢، فإن القيادة الجديدة هي قيادة ثورية وتمثل طليعة جماهير الشعب السوداني "التي تعلم تماما أن مشاكل الوحدة والتنمية المتساوية لجميع الأقاليم مع الاعتراف بحرية العبادة في جميع المناطق، لا يمكن حلها إلا "داخل إطار سودان موحد واشتراكي"، وأن "النضال الثوري المسلح الطويل الأجل هو الذي يحقق هذا الهدف". ولا يمكن تعريف الاشتراكية كما يقول قرنق، بصورة ميكانيكية، ولا يمكن الخلط بينها وبين الشيوعية" ويستطرد محددا "يتبلور شكل هذه الاشتراكية كلما تطور الكفاح المسلح، وعندما توضع البرامج التنموية قيد التنفيذ أثناء وبعد الحرب، ووفقًا لظروف السودان الموضوعية والمحلية".

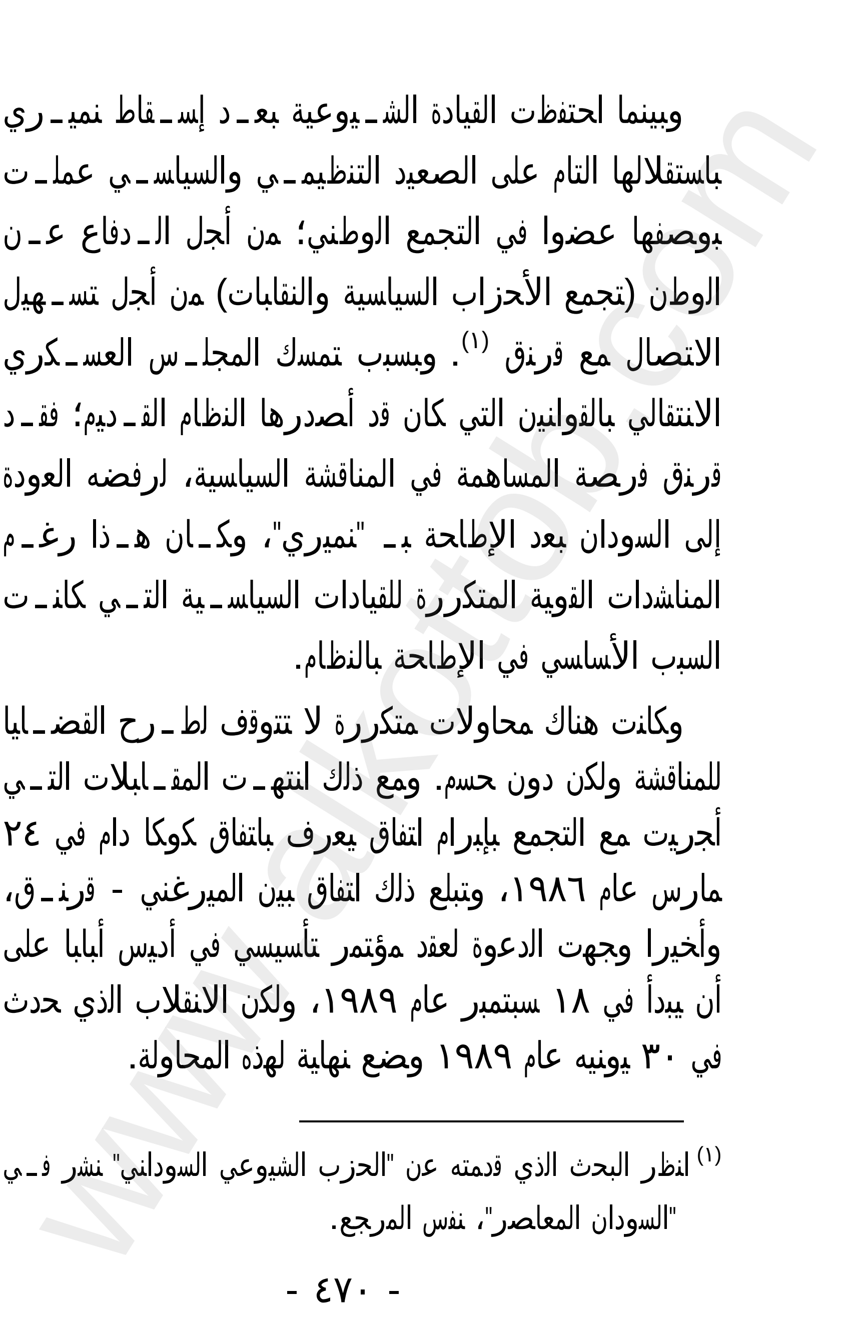
---

[1] جون قرنق يتحدث، الناشر منصور خالد، كي بي آي، لندن ونيويورك عام ١٩٨٧.



وبعبارة أخرى: يعرف قرنق معالم استراتيجية تحريرية تستند إلى الوحدة الوطنية، وإلى اشتراكية مرنة، وإلى الحكم الذاتي الإقليمي، "متى وعندما تتبين ضرورة ذلك"، وإلى الحرية الدينية، واحترام الديمقراطية.

رغم تميز القيادة الشيوعية مقارنة بالحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان باستراتيجية تحرير؛ لأنها استندت إلى "كفاح الجماهير" وليس إلى "الكفاح المسلح"؛ لذلك قامت بإبراز أهمية التحالف مع الحركة الجديدة التي اعتبرتها ممثلة لمصالح السكان في الجنوب، كما توجهت هذه الحركة أيضا إلى الأقليات الإثنية القاطنة في الشرق والغرب، وإلى صغار الضباط، وإلى النخبة المثقفة، رغم توجهات قيادتها غير المتجانسة، ولكنها كانت منتمية مع ذلك إلى اليسار.



وبينما احتفظت القيادة الشيوعية بعد إسقاط نميري باستقلالها التام على الصعيد التنظيمي والسياسي عملت بوصفها عضوا في التجمع الوطني؛ من أجل الدفاع عن الوطن (تجمع الأحزاب السياسية والنقابات) من أجل تسهيل الاتصال مع قرنق [1]. وبسبب تمسك المجلس العسكري الانتقالي بالقوانين التي كان قد أصدرها النظام القديم؛ فقد قرنق فرصة المساهمة في المناقشة السياسية، لرفضه العودة إلى السودان بعد الإطاحة بـ "نميري"، وكان هذا رغم المناشدات القوية المتكررة للقيادات السياسية التي كانت السبب الأساسي في الإطاحة بالنظام.

وكانت هناك محاولات متكررة لا تتوقف لطرح القضايا للمناقشة ولكن دون حسم. ومع ذلك انتهت المقابلات التي أجريت مع التجمع بإبرام اتفاق يعرف باتفاق كوكا دام في ٢٤ مارس عام ١٩٨٦، وتبلع ذلك اتفاق بين الميرغني - قرنق، وأخيرا وجهت الدعوة لعقد مؤتمر تأسيسي في أديس أبابا على أن يبدأ في ١٨ سبتمبر عام ١٩٨٩، ولكن الانقلاب الذي حدث في ٣٠ يونيه عام ١٩٨٩ وضع نهاية لهذه المحاولة.

---

[1] انظر البحث الذي قدمته عن "الحزب الشيوعي السوداني" نشر في "السودان المعاصر"، نفس المرجع.

ولقد التف حول الجيش الشعبي لتحرير السودان منذ إعلان (الحرب الأهلية الثانية) الجزء الأكبر من المقاتلين وأغلبهم من النوبة ومن الآنيانيا (٢) ولكن تشيعت مجموعات إثنية أخرى مناهضة لهذه الحركة، وكان قد جمعها نميري في قوة عسكرية لانظامية تقوم بخدمة أغراضه، واستخدمت منذ ذلك الوقت الميليشيات القبلية في الصراعات التي قامت بين القوى المختلفة. ولا نعلم عدد هذه الميليشيات، ولكن نعلم أنها جندت من بين المسيرية والرزيقات من قبائل (البقارة) جنوب كردفان وفي دارفور، من بين الفور في دارفور أيضا، والرفاعة في النيل الأبيض، والفرتيت، والنوير من بحر الغزال، والمنداري، وتوبوسا من الاستوائية [١].

---

[١] انظر محمد صالح وشريف حرير.. الميليشيات القبلية ـ أصل التفكك الوطني طريق مختصر نحو التفسخ، نفس المرجع صفحات ١٨٦ ـ ٢٠٣، مساهمة مركزة على انتشار الميليشيات القبلية في جنوب كدرفان وعلاقتها مع الدولة في السودان.

وأجرت في عهد تعدد الأحزاب الذي جاء في إثر إسقاط الديكتاتورية العسكرية، مجموعةُ من الجامعيين - تحرياتٍ فيما يتصل بالمذبحة التي حدثت دون تدخل قوات النظام، وراح ضحيتها حوالي ١٠٠٠ فرد من قبيلة الدنكا العزل من السلاح في المركز التجاري الواقع في الغرب (الضعين على طريق خط السكة الحديدية، الذي يربط بين الخرطوم و"واو")، وكشف التقرير عن وجود ميليشيات قبلية تحميها وتسلحها السلطة المركزية [١].

ولقد حدثت هذه المذبحة في ٢٧/ ٢٨ مارس عام ١٩٨٧؛ أي في عهد حكومة الصادق المهدي، وفي منطقة تقع تحت نفوذ حزب الأمة، ولم يتم مقاضاة فرسان قبيلة الرزيقات المتهمين، ولم يقدموا إلى المحاكمة. ولم تكن هذه المذبحة أول المذابح؛ فلقد حدثت عام ١٩٧٥ مذبحة أقل أهمية قامت بها قبائل الدنكا ضد قرية للبقارة في جنوب كردفان. وتبعتها مذابح قامت بها ميليشيات الرفاعة (الجبليين) على الحدود الواقعة بين إقليم النيل الأبيض، وأعالي النيل ضد الشلك، وهرب عدة مئات من الشلك في بداية المذبحة، والتجئوا إلى مركز الشرطة، وهناك ذبحوا عن بكرة أبيهم.

---

[١] انظر عشري أحمد محمود، وسليمان علي بالدو، مذبحة الديعين والنخاسة في السودان، تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان في السودان ١٩٨٧.

وقد هدفت قوات من مقاتلي القبائل الاستيلاء علـى ماشـية الغير والاعتداء على أراض الرعي، وكانـت هـذه الأعمـال موجودة منذ القدم، ولم تكف حروب قبائل الدنكا ضد النوير أو بين الدنكا والبقارة عن استخدام أشد أشـكال العنـف. وكـان الاختلاف الوحيد هو أن نوع السلاح المستخدم في ذلك الوقت لم يتعد (الرماح والعصي الغليظة، وعدد قليل من بنادق البارود القديمة). بل كانت المنازعات تُسوى أساسا في مؤتمرات تعقـد بين القبائل، ويدعو إليها شيوخ القبائـل، وتـدعمها السـلطة، واستمرت هذه الحال حتى صدور قانون عام ١٩٧١.

وفكك هذا القانون ما كان معمولاً به من قبل، عندما نقلت إدارة الشئون المحلية إلى أجهزة مركزية امتنعت بـدورها، ولم تتدخل في الصراعات القبلية؛ إما بسبب عدم اهتمامهـا بهذه الأمور، أو بسبب عدم كفاءتها، وهنا حاولـت حكومـة الصادق المهدي أن توظف هذا العنف لمصلحتها. وقد لجـأ حزب الأمة سليل المهدية المعتمد على قوى الأنصار والبقارة في كثير من الأحيان، إلى ممارسة العنـف فـي تعاملاتـه السياسية (في أعوام ١٩٦٥/ ١٩٧٠/ ١٩٧٦...) وكان هـذا على النقيض من "الميرغنية" الأكثر انتمـاء إلـى المنـاطق الحضرية، وسليلة الخبرة البيروقراطية العثمانية.

ولكن بعد الحصول علـى الأسـلحة الآليـة زادت حـدة الصراعات عنفًا، ولم تخضع للتسوية، وسـاعدت سـنوات الجفاف على ظهور جرائم السطو المسلح، وزاد عددها بعـد عام ١٩٨٣، وكانت تُعزى إلى الصـراعات بـين القـوى المختلفة المؤيدة أو المناهضة للجيش الشعبي لتحرير السودان أو المناهضة للحكومة، وحدث كل ذلك في الواقع بعيدا كـل البعد عن الانتماءات الأيديولوجية أو الدينية أو غيرها.

ودون أن نخوض في التفاصيل، اقتصرت هذه الصراعات على نحو خاص على المناطق الحدودية الواقعة في الشـمال وجنوب بحر الغزال، وفي أعالي النيل بين قبائـل البقـارة العربية المعروفة باسـم (المـرحلين) والقبائـل الأفريقيـة، وسلحتهم حكومة حزب الأمة وقام (الجيش الشعبي لتحريـر السودان بتكوين ميليشياته القبلية)، وأدى تشجيع الميليشـيات إلى زيادة العنف والإضعاف الفعلي لدور الدولـة. وطلبـت قيادة الجيش في فبراير عـام ١٩٨٩ فـي مـذكرةٍ - حـل الميليشيات القبلية، وتسوية قضية الجنوب؛ إما عـن طريـق الحرب الشاملة، وإما عن طريق المحادثات.

وقامت - عندئذٍ - حكومة حزب الأمة التي اشتركت فيهـا الجبهة القومية الإسلامية بصياغة مشروع قانون لقوات الدفاع الشعبية؛ لوضعه هذه الميليشيات الموجودة في المنطقة تحـت إمرة قيادة مكونة من ضباط من الجيش. ورغم رفض غالبيـة الأحزاب السياسية لأحكام هذا القانون؛ سرى مفعولُه بالفعـل بعد حدوث الانقلاب العسكري في ٣٠ يونيه عام ١٩٨٩.

وقام الانقلاب العسكر الذي تسلل تحت جناحـه الحـزب الإسلامي (حزب الترابي) بإلغاء مشروع المؤتمر التأسيسي. وهنا عادت الأمور إلى ما كانت عليه، وانتشـر التعصـب، وكانت هناك عودة للمشروع القديم (الحرب الشـاملة حتـى النصر العسكري). وعندما قام الفريق عمـر حسـن أحمـد البشير في ٣ يوليه عام ١٩٨٩ بالتصريح في حديث له، أُذيع على الهواء عن المبادئ السياسية لمجلس قيادة الثورة التـي وضعت لإنقاذ الوطن أعرب عن رغبته بوضوح في تنظـيم القوات الشعبية المسلحة، كما أيد بصورة أكبر الاستمرار في الحرب لا العمل من أجل السلام، وقامت ليبيا فورا بتوريـد السلاح على أساس العودة إلى إنقاذ بنود الاتفاق العسـكري السابق، وبمعونة مالية مقدمة من إيران ممـا سـمح بمـلء

المكان الشاغر الذي تركته المعونـة التـي كانـت تقـدمها الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن خفضت بدرجة كبيرة بعد سقوط نميري، وسمحت معونة إيران بشراء كميات كبيرة من الأسلحة من الصين، ومن بلدان الكتلة الاشتراكية السـابقة، وبدأت حملة تطهير صفوف الجيش والشرطة من كوادرهما القديمة، كما كانت الحال بالنسـبة لتطهيـر الإدارة، وأُلقـي القبض على المنشقين وتم تعذيبهم.

ولقد تسلل أعضاء من الجبهة القومية الإسـلامية الـذين كانوا يدرسون في مدارس الهندسة والطب قبل عـام ١٩٨٩ إلى صفوف الجيش والخدمة المدنية العامة (وأصدر نميـري قانونًا بالتجنيد الإجباري، ولكنه لم يطبق إلا جزئيا). وبعـد انتهاء عمليات التطهير التي قام بها النظام الجديـد، احتـل هؤلاء الأفراد في قطاعات أخرى تابعة للدولة آلاف الوظائف الشاغرة، ونشروا نفوذهم على قوات الدفاع الشعبية المكونـة من ميليشيات قبلية عربية، ومن صـغار المجنـدين الـذين يؤدون خدمتهم العسكرية (بل جرت عمليات اعتقال الشـباب الرافض للتجنيد من داخل الحافلات العامة)، وعرفوا باسـم شباب متطوعي الجبهة القومية الإسـلامية وباسـم (شـباب

الوطن)، وأجبروا على الخضوع لنظـام تـدريب عسـكري يستمر لستة أسابيع وهم (من الطلبة، والأساتذة، والموظفين، بل حتى من القضاة والدبلوماسيين)، وكان الهدف هو تحويل توجه المجتمع وتكوين الأجيال الجديدة على أسـاس مبـادئ الإسلام.

وحيث إن الحرب تستهلك الرجال، وهم وقودها، أصـبح يجند جميع من يقع سنه بين ١٨ و٣٠ عاما، بل أيضا جنـد فيما بعد الأفراد من الأعمال الواقعة بين ١٥ سنة و٤٨ سـنة لإرسالهم للقتال في الجنوب، وقام القطاع الخـاص بتغطيـة جزئية لمصاريف هذه المعسكرات التـي أنشـأتها الجبهـة القومية الإسلامية [١]، وفي مقدمته كبار التجار السودانيون.

---

[١] إيزابيل بلارد وباتريك حاني.. حريات رومانية والحد الأدنى لهيكل الدولة في السودان ـ المجهود المـدني بـين مسـارح المعـارك والأشغال العامة مصر/ العالم العربي رقم ٣٢ المجلد الرابع عـام ١٩٩٧ سيد ج القاهرة قدرت تكاليف الحرب بمبلغ ٢ مليون جنيـه سوداني يوميا.

وارتبطت الحرب الأهلية على الواقع بالمجاعة المتأصـلة. وبدأ التمرد في الجنوب عام ١٩٨٢/ ١٩٨٣. ونظم المثقفـون في المعارضة عام ١٩٨٤ حملة تنديد مكونة مـن (صـحفيين وأساتذة) لرفع مستوى إدراك الرأي العام الـدولي بمحـاولات نميري للتستر على المجاعة المتفشية في البلاد؛ وبسبب الحرب في الجنوب لم ينفذ برنامج الإنقاذ العاجل الذي أعدته المنظمات غير الحكومية (اليوسيد، واليونيسيف، وأوكسفام) إلا في ولاية كردفان، ودارفور؛ ولهذا تدخلت منظمة الأمم المتحدة. وهـي القادرة وحدها على إقامة الصلة بين ممثلي الحكومة وممثلـي التمرد. وأعد في إطار هذه المبادرة أول برنامج لمنظمة شريان الحياة في السودان (أوبريشن لايف لاين سودان) قامت برعايته منظمة الأمم المتحدة، ومولته الولايات المتحدة الأمريكية أساسا، وكان ذلك في إثر المجاعة التي تسببت في وفاة مئـات الآلاف من سكان الجنوب، وبدأ تنفيذ هذا البرنامج فـي أبريـل عـام ١٩٨٩ وعمل بصورة جيدة، ولكن لم تعرف البـرامج التـي جاءت بعد ذلك وبدأ تنفيذها بعد الانقلاب العسكري الإسلامي، إلا الفشل... وتم إنكار تداعيات حالة الجفاف التـي اكتسـحت أمامها منطقة الساحل عام ١٩٩٠، وأعاد النظام النظـر فـي التراخيص الممنوحة لمنظمة شريان الحياة في السودان، بدعوى أنها تستخدم لتوريد الأسلحة المتمردين.

وبعدها اندلعت حرب الخليج، وغادر الموظفون الدوليون البلاد. ولم يتبق منهم عام ١٩٩٣ سوى مجموعـات قليلـة مشتتة.

وبانتهاء حرب الخلـيج ولأول مـرة صـرحت الإدارة الأمريكية بزيارة فريق من (اليوسيد) للأراضي الواقعة تحت سيطرة الحركة المسلحة للعقيد جون قرنـق فـي الجنـوب، وانتهت هذه الزيارة في نهاية شهر أبريل عـام ١٩٩١ [١]، وقد لاحظ أعضاء الفريق وجود علامات تدل على حـدوث تقدم فعلي.. فلقد كان المستشفى في كبويتا، يعمـل بصـورة جيدة، وفي شوكندي يوفر مركز زراعي مساعدة غذائية لعدد ٦ آلاف من النازحين و(عدد ٥٠٠ إلى ٨٠٠ حدث من الذين يتلقون تدريبا عسكريا)، ووجدت المواد الغذائية في (توريت) بوفرة، وفي (بور) والقرى المجاورة، قدمت (إنتر إيد) المواد الغذائية للأطفال المصابين بسوء التغذية، كما قـام الأطبـاء الألمان بعلاج الجرحى في المستشفى المحلي بعـد غـارات القصف الجوي، وقام فريق من اليونيسـيف بـالقرب مـن (الكنغو) بتطعيم الأبقار، وظهر نقـص فـي الأدويـة فـي

---

[١] انظر رثاء للسودان نفس المرجع صفحة ٢٩٥ وما يليها.

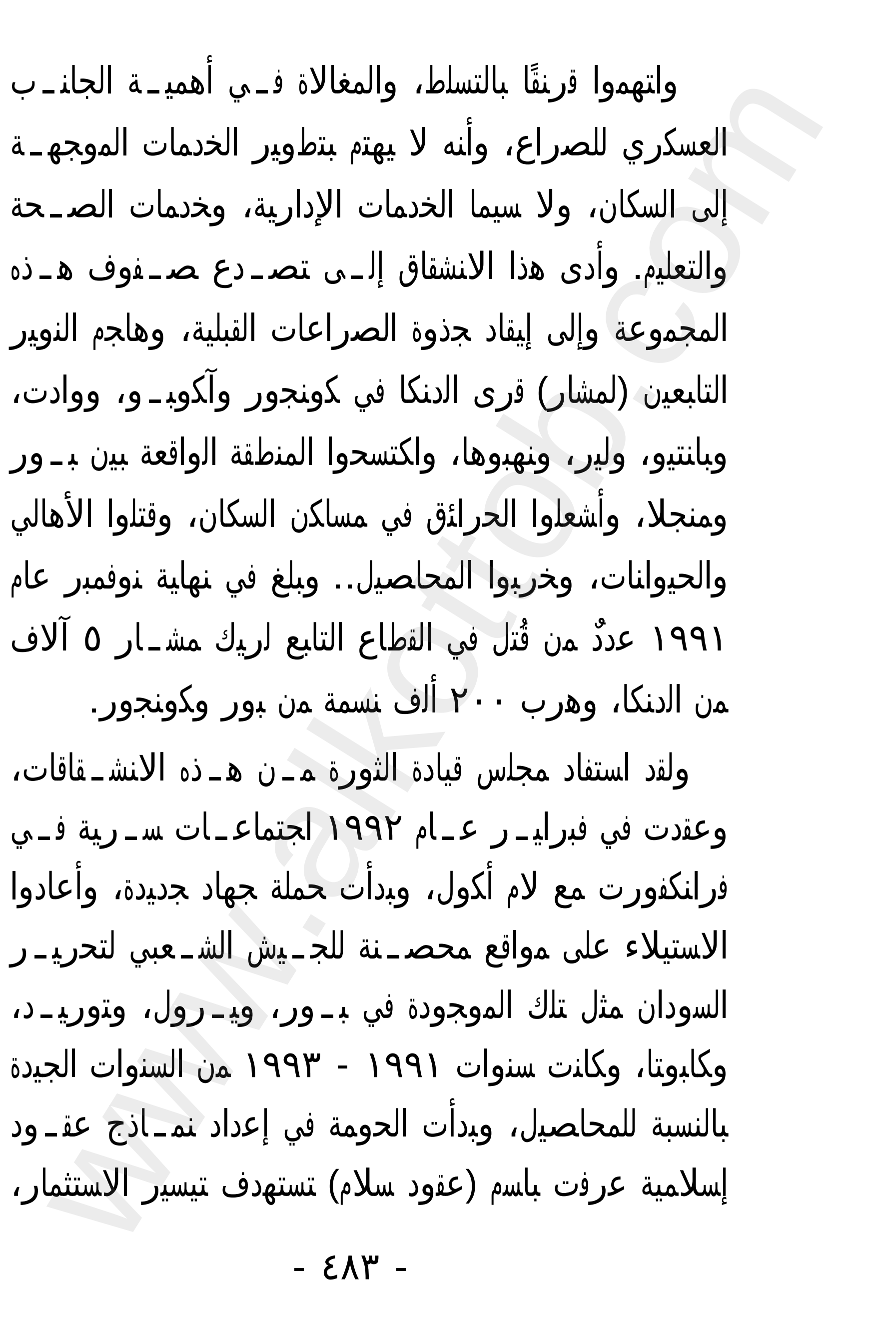
(يرول)، ولكن الوضع الغذائي كان أفضـل حـالاً مقارنـة بالتوقعات؛ نظرا لتنقل السكان الفارين إلى الشمال من منطقة بحر الغزال، وفي (أدوك) كانت تُبـاع الأسـماك بمقـادير كبيرة.. إلخ، ولكن في مايو عام ١٩٩١ نجح انقـلاب فـي إسقاط مانجستيو هايل ماريام، وهو الذي ساعد قرنقًـا فـي القيام بالعمليات العسكرية؛ انطلاقًا من الأرضـي الإثيوبيـة، وسمح باستقبال أفواج اللاجئين الذين تركوا السودان بسـبب الجفاف والحرب. وتسبب سقوطه في ظهور تداعيات خطيرة للحركة المسلحة، فلقد تم إغلاق الإذاعة السرية فـي أديـس أبابا، وقامت قوات جبهة تحرير (أورمو)، المكونة أساسا من الجنود المسلمين، بنهب أفواج اللاجئين السودانيين على طول امتداد حدود أعالي النيل، كما قامت القوات الجوية السودانية بقصف تجمعات اللاجئين؛ ممـا أدى إلـى عـودتهم إلـى الأراضي السودانية. وأحاط بسكان بلـدة (الناصـر) البـالغ عددهم ٣ آلاف نسمة حوالي ٢٤٠ ألف نازح.

وكان لتوقف المعونة الإثيوبية نتائج مأساوية؛ فمن ناحيـة قام الجيش الشعبي لتحرير السودان الـذي يقـوده قرنـق، باللجوء إلى ممارسة أعمال النهب؛ للحصول على احتياجات قواته، واتخذ ذلك بوجه خاص شكل الاستيلاء على المعونـة الغذائية الموجهة إلى السكان المعوزين، ومن ناحية أخرى.. بدأت الكوادر التي كانت تعتمد علـى إثنيـات قويـة فـي الانشقاق.

ولم تمثل - في الحقيقة أبدا - حركةُ التمـرد الجنوبيـة التي أشعلت نار الحرب الأهلية الثانية جبهة موحدة. واسـتند نميري إلى هذه الحقيقة عندما قسم الجنوب إلى ثلاثة أقـاليم: (بحر الغزال، وأعالي النيل، والاستوائية): وإذا كانت الـدنكا قد اعتبرت أن إعادة تقسم الجنـوب مـا هـو إلا إضـعاف لسلطتها، إلا أن القبائل الاستوائية كانت تعتقد بعكس ذلـك، واعتبرتها فرصة لإدارة شئونهم الخاصة.

ومن هنا ظهرت المنافسات بين جوزيف لاجو من قبيلة (مادي) الذي كان من قيادة الآنيانيا، وانتخب رئيسا للمجلس التنفيذي الأعلى في عام ١٩٧٨، وآبل أليير (من الدنكا في بور) المحامي، والعضو المنتخب قبل أن يعين وزيرا عام ١٩٦٩، ورئيسا للمجلس الأعلى عام ١٩٧٢. وسعى كل منهما إلى توزيع المناصب على المقربين منهم؛ لضمان وجود قاعدة من العملاء المخلصين؛ وهذا لأن الإدارة كانت الجهة الوحيدة - في ذلك - القادرة على توفير وظائف بفضل المعونة الدولية.

وبعد عام ١٩٨٣ أثبتت الصراعاتُ التي دارت بين القيادات المنافسة.. أن الوحدة المفترضة للجنوب كانت وحدة صورية، وبعد أن حاول كل من ريك مشار إلى قائد النوير في أعالي النيل الغربي، ولام أكول قائد الشلك، وجوردون كونج، قائد النوير من الآنيانيا (٢) تجميد قيادة قرنق، وهو أيضا من الدنكا في بور، كونوا في أغسطس عام ١٩٩١ منظمة منافسة، وهي منظمة الجيش الشعبي لتحرير السودان - الناصر.



واتهموا قرنقًا بالتسلط، والمغالاة فـي أهميـة الجانـب العسكري للصراع، وأنه لا يهتم بتطوير الخدمات الموجهـة إلى السكان، ولا سيما الخدمات الإدارية، وخدمات الصـحة والتعليم. وأدى هذا الانشقاق إلـى تصـدع صـفوف هـذه المجموعة وإلى إيقاد جذوة الصراعات القبلية، وهاجم النوير التابعين (لمشار) قرى الدنكا في كونجور وآكوبـو، ووادت، وبانتيو، ولير، ونهبوها، واكتسحوا المنطقة الواقعة بين بـور ومنجلا، وأشعلوا الحرائق في مساكن السكان، وقتلوا الأهالي والحيوانات، وخربوا المحاصيل.. وبلغ في نهاية نوفمبر عام ١٩٩١ عددٌ من قُتل في القطاع التابع لريك مشـار ٥ آلاف من الدنكا، وهرب ٢٠٠ ألف نسمة من بور وكونجور.

ولقد استفاد مجلس قيادة الثورة مـن هـذه الانشـقاقات، وعقدت في فبرايـر عـام ١٩٩٢ اجتماعـات سـرية فـي فرانكفورت مع لام أكول، وبدأت حملة جهاد جديدة، وأعادوا الاستيلاء على مواقع محصـنة للجـيش الشـعبي لتحريـر السودان مثل تلك الموجودة في بـور، ويـرول، وتوريـد، وكابوتا، وكانت سنوات ١٩٩١ - ١٩٩٣ من السنوات الجيدة بالنسبة للمحاصيل، وبدأت الحومة في إعداد نمـاذج عقـود إسلامية عرفت باسم (عقود سلام) تستهدف تيسير الاستثمار،

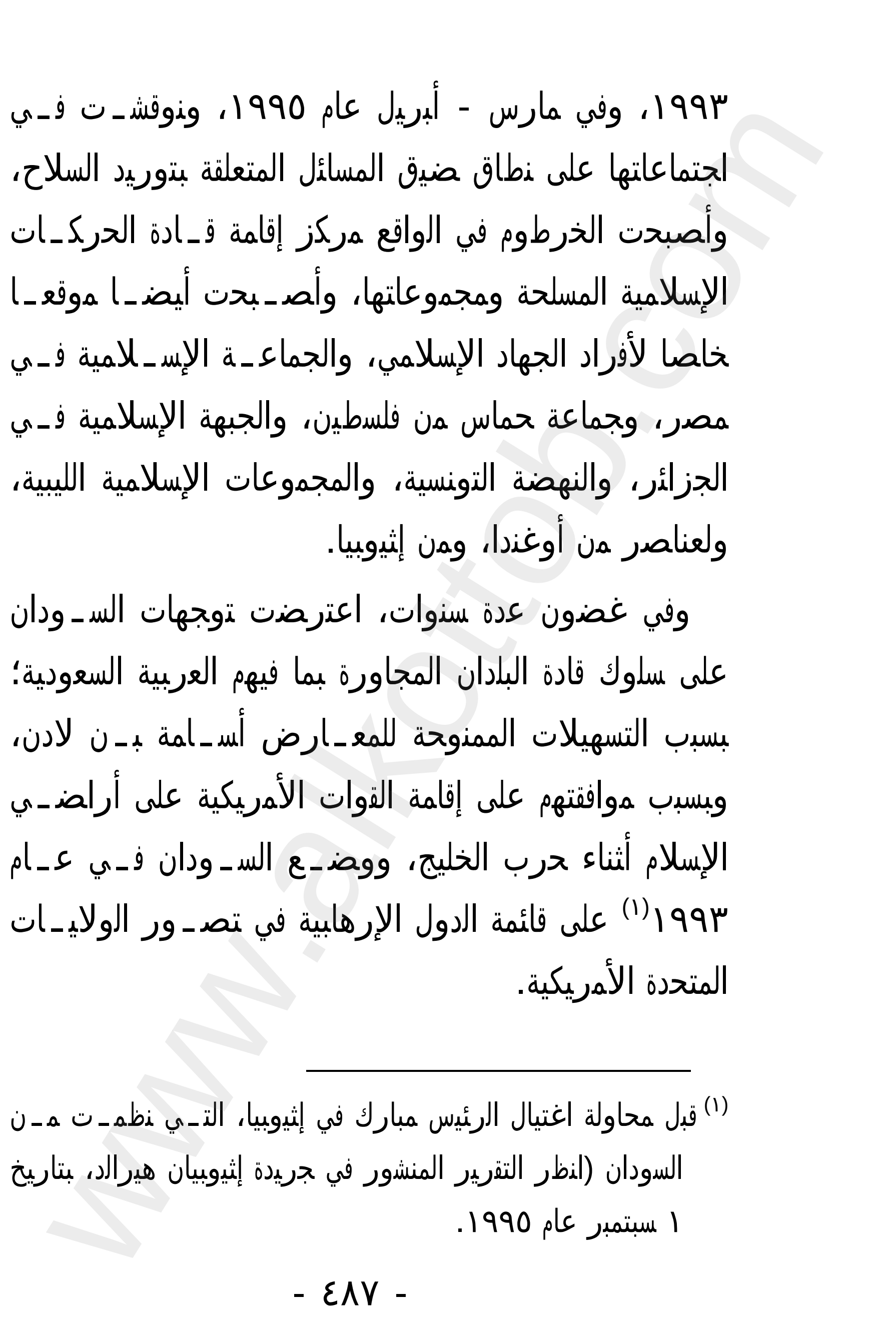
وقدمت البنوك التجارية فـي القطـاع الزراعـي الائتمـان والقروض اللازمة، إلا أن الاجتماع الأول الذي عقـد بـين أطراف النزاع والذي نظم في أبوجا (نيجيريا) في ٢٨ مـايو إلى ٣ يونيه عام ١٩٩٢ انتهى دون نتيجة. وازدادت سرعة عملية عسكرة المجتمع الريفي أثناء العقد الثاني من الحـرب الذي بدأ عام ١٩٨٣.

٢- الميلشيات الإسلامية، وإتـلاف النسـيج الاجتماعي:

شُكل مجلس قيادة الثورة غداة انقـلاب ٣٠ يونيـه عـام ١٩٨٩، وحاكى ليبيا عندما كون "لجان الإنقاذ الشعبي" التـي تعتمد على التطوع من أجل تقديم المسـاعدة فـي توزيـع الأغذية، وضمان انتشار الأمن في المناطق الواقعـة تحـت إشرافها، وكُلفت هذه اللجان المحلية - بـدورها - باختيـار أعضاء يقومون بنشاط لجان الأحيـاء الشـعبية، ومجـالس البلديات التي تكون بعد ذلك البرلمانات الإقليمية. وتمثل كـل لجنة إقليمية على مستوى البرلمان المركـزي بـاثنين مـن أعضائها، ولكن تأخر تطبيق هذا التـدبير؛ بسـبب تخـوف الجبهة القومية الإسلامية على ما يبدو من اختراق مناضـلي المعارضة هذه اللجان.

ومن هنا جاء اختيارهم لنظام (حزب الطليعة)، وفي يناير عام ١٩٩٢ وقبل انتخاب أعضاء ٧ آلاف لجنة أساسية (بـدأ هذا الإجراء من شهر مايو)، أعلن مجلس قيادة الثورة تشكيل الجمعية الوطنية الانتقالية التي تتألف من ٣٣٩ عضوا معينًا، وحسب تصريحات المراقبين السياسيين، فقد جاء أغلبهم من صفوف الجبهة القومية الإسلامية، كما تم فرز الملفات بعناية قبل دعوة الأفراد الذين عينوا للحضور والاشتراك في أعمال المجلس أو الجمعية، وصفي هذا الجهاز ابتداء مـن أكتـوبر عام ١٩٩٣، بعد أن أصبح من الواضح عجزه عـن القيـام بمهامه، وشددت الجبهة القومية الإسـلامية قبضـتها علـى مجلس الوزراء، وعلى المكاتب الفيدرالية، وعلـى الجمعيـة الوطنية الانتقالية، وتسللت - من ناحية أخرى - إلى داخـل أجهزة الأمن، والإدارة، وسيطرت على وسـائل الإعـلام، وعلى الشارع.

وهدفت الإرادة السياسية للجبهة القومية الإسـلامية إلـى "إعادة أسلمة المجتمع" ومورس ذلك المخطـط فـي جميـع القطاعات، مع اللجوء إلى ممارسة العنف الذي لم يسبق لـه مثيل حتى ذلك الوقت؛ وبذلك تقوم أجهزة الأمن الشعبي التي تنتشر في كل مكان، ومجموعات الشباب المتطوع المدربين في المعسكرات، بتنفيذ القانون في ضواحي المدينة بصـفتهم (حراس أمن الثورة)، ولم يتورعوا عن مساعدة الجماعـات الإسلامية الأخرى الموجودة على الحدود المعارضة للـنظام القائمة في البلدان المجاورة؛ سواء كان ذلك على الحدود مع مصر أو مع أوغندا أو إثيوبيا، وفيما بعد مع إريتريا، ولقـد اندمج مشروع إعادة أسلمة المجتمع في الواقع فـي برنـامج واسع تفنن في إعداده الدكتور الترابي، وتعلق الأمر بتنسـيق الحركات الإسلامية الموجودة في المنطقـة، وتجميـع هـذه الحركات في (دويلة إسلامية) تجمع كل الشعوب (لا تجمـع الدول) المسلمة؛ بهدف إعادة الهيكلة، وفـي اتجـاه يحقـق المساواة مع النظام العالمي الذي يسـيطر، ويهـيمن عليـه الغرب، وانعقدت لهذه الغرض المؤتمراتُ الشعبية الإسلامية في الخرطوم في أبريل عـام ١٩٩١ وفـي ديسـمبر عـام



١٩٩٣، وفي مارس - أبريل عام ١٩٩٥، ونوقشت في اجتماعاتها على نطاق ضيق المسائل المتعلقة بتوريد السلاح، وأصبحت الخرطوم في الواقع مركز إقامة قادة الحركات الإسلامية المسلحة ومجموعاتها، وأصبحت أيضا موقعا خاصا لأفراد الجهاد الإسلامي، والجماعة الإسلامية في مصر، وجماعة حماس من فلسطين، والجبهة الإسلامية في الجزائر، والنهضة التونسية، والمجموعات الإسلامية الليبية، ولعناصر من أوغندا، ومن إثيوبيا.

وفي غضون عدة سنوات، اعترضت توجهات السودان على سلوك قادة البلدان المجاورة بما فيهم العربية السعودية؛ بسبب التسهيلات الممنوحة للمعارض أسامة بن لادن، وبسبب موافقتهم على إقامة القوات الأمريكية على أراضي الإسلام أثناء حرب الخليج، ووضع السودان في عام ١٩٩٣[١] على قائمة الدول الإرهابية في تصور الولايات المتحدة الأمريكية.

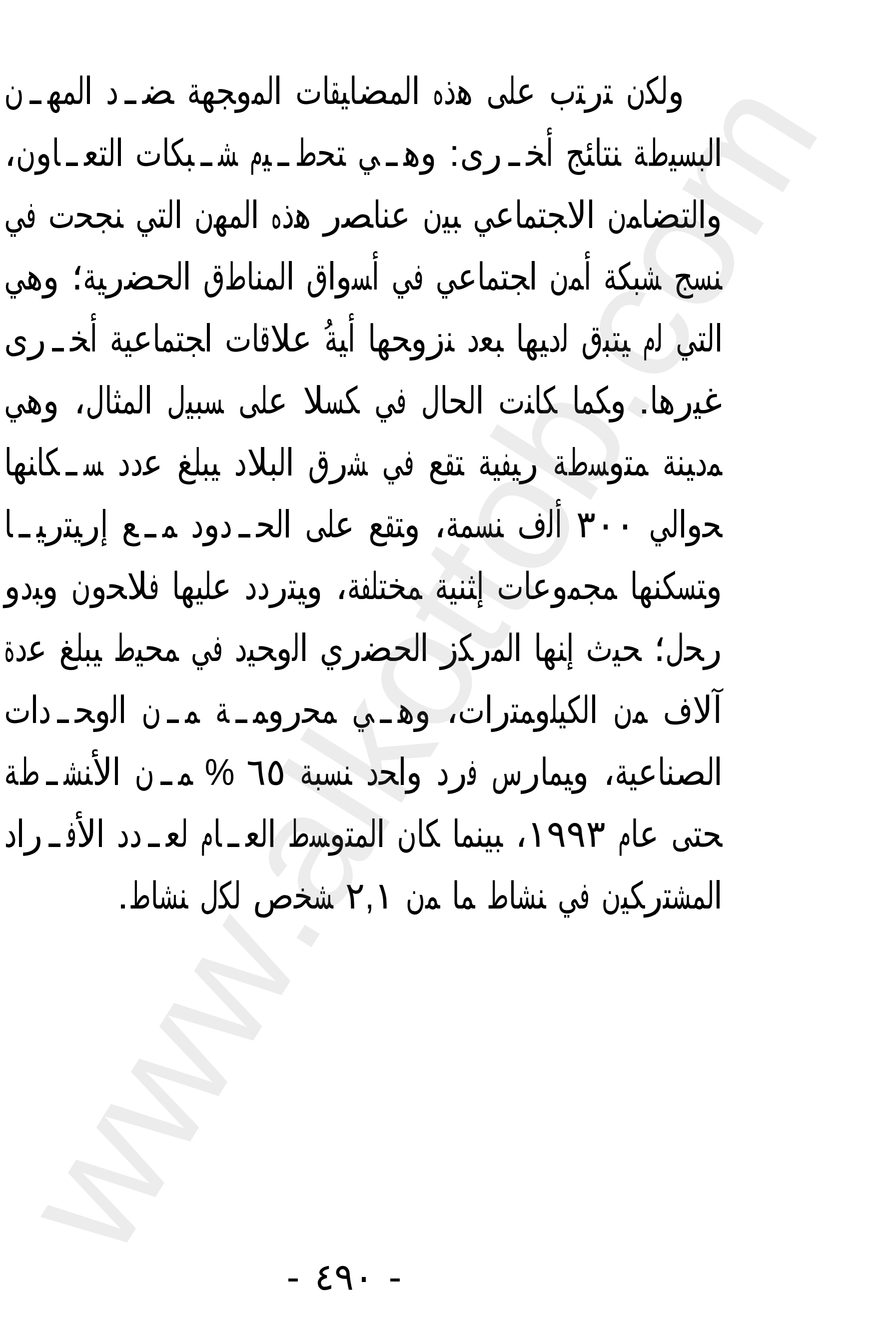
---

[١] قبل محاولة اغتيال الرئيس مبارك في إثيوبيا، التي نظمت من السودان (انظر التقرير المنشور في جريدة إثيوبيان هيرالد، بتاريخ ١ سبتمبر عام ١٩٩٥.

وكشفت الوثائق التي نشرتها منظمـة (أفريكـا ووتـش) ومنظمة العفو الدولية أثناء كل المدة التي تغطيها هذه الدراسة الأعمال الإجرامية التي قامت بها الميليشـيات الإسـلامية، وقوات القمع السودانية، كما قامت غيرها من منظمات حقوق الإنسان بنفس الشيء، ويمكن على أساس التقارير المسـهبة التي أصدرتها المنظمات الدولية المعنية بتقديم الإغاثـة، أن تجمع مادة كاملة تصلح لإعداد مجلد ضخم.

إن أعمال الابتزاز التي يعاني منها البائعون في الطرقات، والتي تمارس ضد الذين يعملون في مهن بسيطة، لـم تحقـق الهدف المرجو. ويتضخم - كما هي الحال - في بقية أفريقيـا (القطاع اللانظامي) باستمرار فـي داخـل مـدن السـودان، ولا سيما في الخرطوم، وبورسودان، وكسلا. ولكن، وكما هي الحال في أماكن أخرى؛ فإن مساهمة هذا القطاع في اقتصـاد البلاد، كان معترفًا به، ولكن حظِر هذا النشاط في السـودان؛ اعتمادا على مبررات أخلاقية، وتعـرض الرجـال والنسـاء للمضايقات، ولا سيما النازحون منهم من داخل البلاد، ممـن فروا من مناطق العمليات الحربية في الجنوب، وكما تعـرض لها أيضا الإريتريون اللاجئون إلى السودان لنفس الأسـباب، وقد اعتمدوا على أنفسهم في ممارسة المهن البسيطة، دون أن يتوقعوا الحصول على أية معونة من السلطات.

وبصورة عامة، لم تُعفَ النساء من هذه المضايقات في إطار النظام الجديد: وهم مثل الرجال، استبعد الكثير منهن وطـردن من وظائفهن في الإدارة، أو اعتقلن بسبب آرائهن السياسية، إلا أنهن أيضا، وبسبب واحد - وهو أنهن من النساء - كن يطردن من وظائفهن في الإدارة المدنية، وتنتهك حرياتهن الشخصـية؛ مثل (التزامهن بارتداء الحجاب، وحرمانهن مـن السـفر دون تصريح من ولي الأمر.. إلخ.) وتزداد الأمور صعوبة بالنسبة للاتي يحترفن المهن البسيطة التي يتمكن من خلالها من توفير احتياجات أفراد أسرهن؛ لأنهن يتعرضن لمضايقات مزدوجة، ومصيرهن في نهاية المطاف، القذف خـارج أسـواق المـدن بالقوة؛ لأنهن من النساء، ولأنهن قد مارسن الـربح الحـرام. وتناولت إحدى المقالات الصادرة في العدد التاسع من منظمـة أفريكا ووتش في أبريل عام ١٩٩٠ قصة النساء اللاتي تقمـن ببيع أكواب الشاي للمارة، وحكمت عليهن أحد المحاكم بالجلـد ٢٥ جلدة أو أكثر، ويوجد مبنى هذه المحكمة التي حكمت بالجلد في ميدان الأمم المتحدة في وسط العاصـمة الخرطـوم، بـل يتعرضن لأكثر من ذلك، عندما يجيد المكلف بتوقيـع العقوبـة عليهن عمله، ويتولى تكسير معدات تحضير الشاي البسـيطة. وكثيرا ما سجنت النساء من غير المسلمات في مدن الجنـوب لقيامهن بإعداد شراب الجعة.



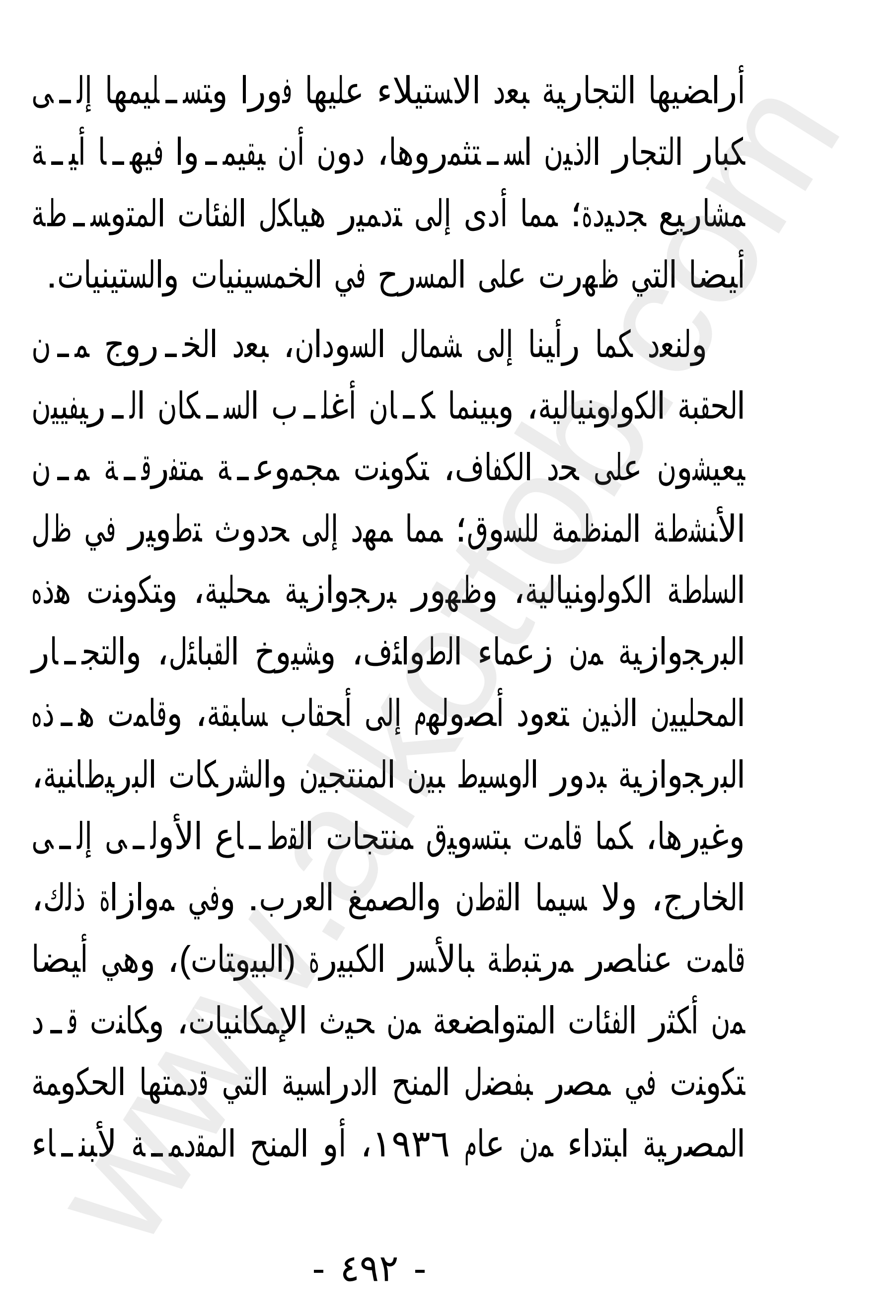
ولكن ترتب على هذه المضايقات الموجهة ضـد المهـن البسيطة نتائج أخـرى: وهـي تحطـيم شـبكات التعـاون، والتضامن الاجتماعي بين عناصر هذه المهن التي نجحت في نسج شبكة أمن اجتماعي في أسواق المناطق الحضرية؛ وهي التي لم يتبق لديها بعد نزوحها أيةُ علاقات اجتماعية أخـرى غيرها. وكما كانت الحال في كسلا على سبيل المثال، وهي مدينة متوسطة ريفية تقع في شرق البلاد يبلغ عدد سـكانها حوالي ٣٠٠ ألف نسمة، وتقع على الحـدود مـع إريتريـا وتسكنها مجموعات إثنية مختلفة، ويتردد عليها فلاحون وبدو رحل؛ حيث إنها المركز الحضري الوحيد في محيط يبلغ عدة آلاف من الكيلومترات، وهـي محرومـة مـن الوحـدات الصناعية، ويمارس فرد واحد نسبة ٦٥ % مـن الأنشـطة حتى عام ١٩٩٣، بينما كان المتوسط العـام لعـدد الأفـراد المشتركين في نشاط ما من ٢,١ شخص لكل نشاط.

وأقيم جل هذا النشاط في وسط المدينة الذي يتلقى خدمـة خطوط الحافلات العامة: (محلات الجزارة، ودباغة الجلـود، وأشغال الذهب أو الفضة، وبائعو شراب الليمـون وعصـير الفواكه، الذين يقفون بالقرب من المحطات النهائية للحافلات العامة، والخبـازون والبقـالون، والترزيـة فـي الأحيـاء السكنية)[1].

وتمارس النساء العمل في منازلهن، مع مساعدة تقـدمها المنظمات غير الحكومية، وتحسنت أوضاع النسـاء اللاتـي عملن في السوق المركزي. ولكن بعد سـيطرة الأصـوليين على الحكم تم إجلاء التجار الأكثر قِـدما فـي السـوق دون تعويضهم، إلا في حالة من يمتلك مـنهم أراضـي؛ وذلـك لإفساح المجال لبناء متاجر عصرية، ولكنها ظلت شـاغرة، وخالية دون نشاط منذ ذلك الحين؛ بسـبب ارتفـاع القيمـة الإيجارية، وبصورة عامة.. أدت الفوضـى المنتشـرة فـي الأسواق إلى قيام الدولة ببيع الجـزء الأكبـر منهـا ومـن

---

[1] انظر أ. كلو كلير وأ. جارز: بيئة مناسبة للنشاط الاقتصادي في كسلا مـع تركيز خاص على وسط المدينة، أوراق البحث في السـودان رقـم ١٦، معهد التخطيط والديمغرافية، جامعة أمستردام ١٩٩٣.

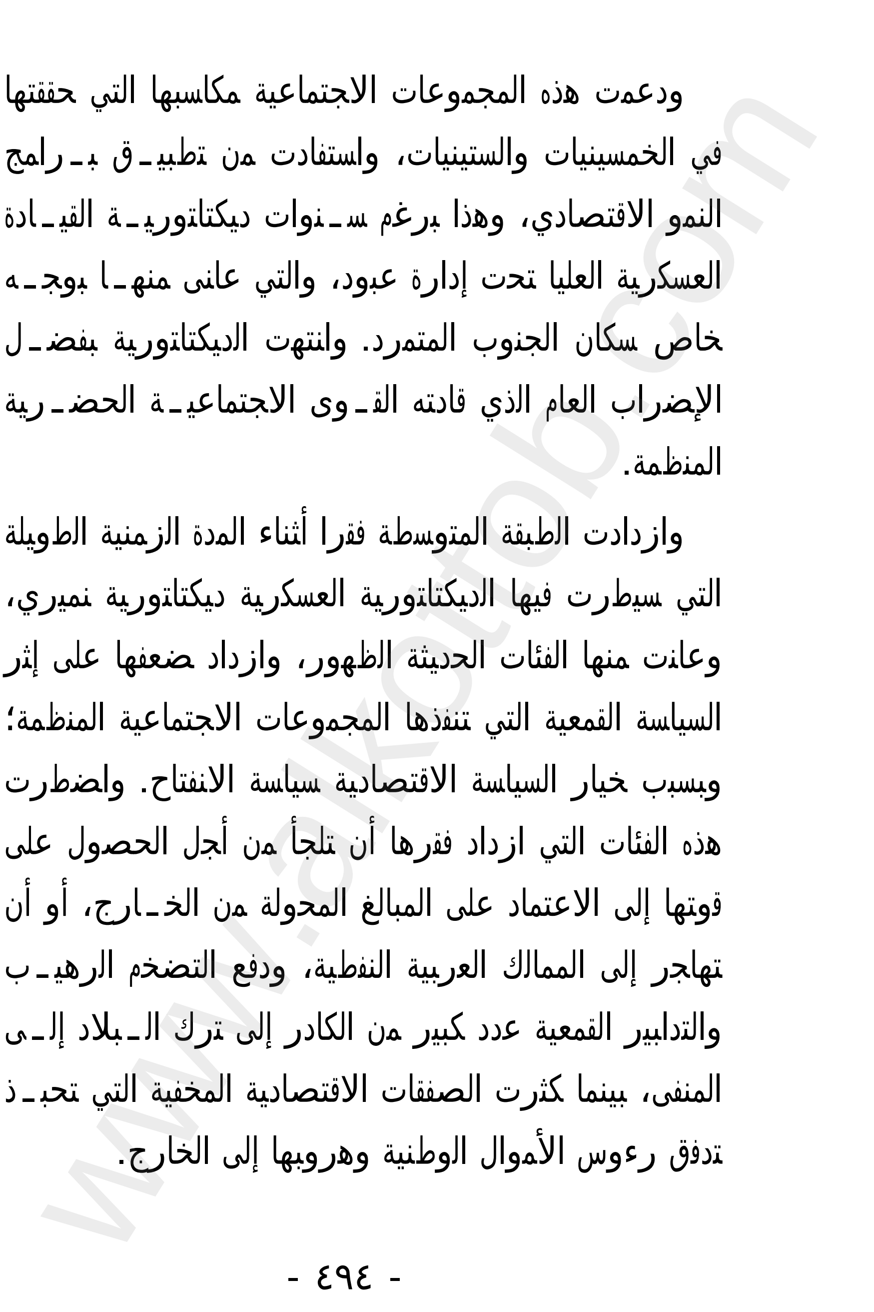


أراضيها التجارية بعد الاستيلاء عليها فورا وتسـليمها إلـى كبار التجار الذين اسـتثمروها، دون أن يقيمـوا فيهـا أيـة مشاريع جديدة؛ مما أدى إلى تدمير هياكل الفئات المتوسـطة أيضا التي ظهرت على المسرح في الخمسينيات والستينيات.

ولنعد كما رأينا إلى شمال السودان، بعد الخـروج مـن الحقبة الكولونيالية، وبينما كـان أغلـب السـكان الـريفيين يعيشون على حد الكفاف، تكونت مجموعـة متفرقـة مـن الأنشطة المنظمة للسوق؛ مما مهد إلى حدوث تطوير في ظل السلطة الكولونيالية، وظهور برجوازية محلية، وتكونت هذه البرجوازية من زعماء الطوائف، وشيوخ القبائل، والتجـار المحليين الذين تعود أصولهم إلى أحقاب سابقة، وقامت هـذه البرجوازية بدور الوسيط بين المنتجين والشركات البريطانية، وغيرها، كما قامت بتسويق منتجات القطـاع الأولـى إلـى الخارج، ولا سيما القطن والصمغ العرب. وفي موازاة ذلك، قامت عناصر مرتبطة بالأسر الكبيرة (البيوتات)، وهي أيضا من أكثر الفئات المتواضعة من حيث الإمكانيات، وكانت قـد تكونت في مصر بفضل المنح الدراسية التي قدمتها الحكومة المصرية ابتداء من عام ١٩٣٦، أو المنح المقدمـة لأبنـاء

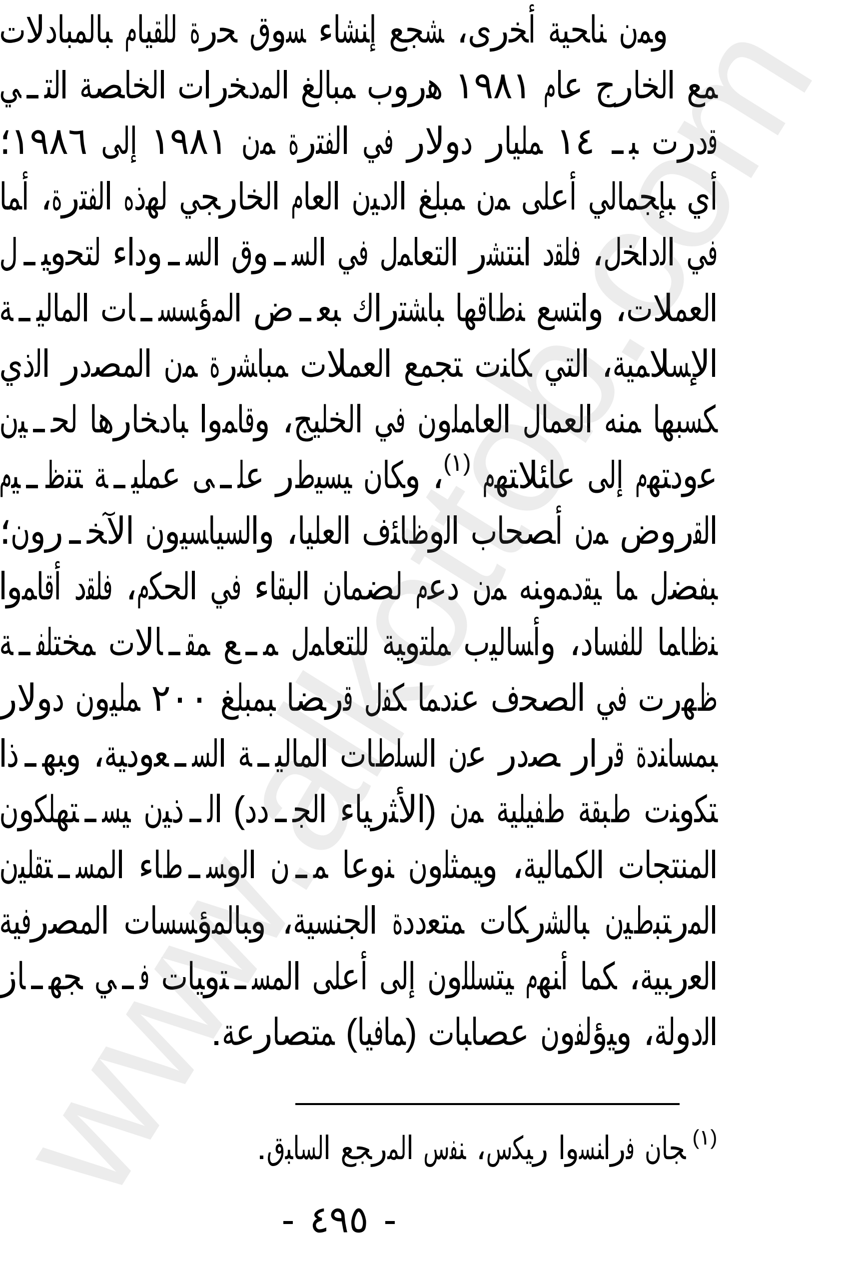
الأغنياء للدراسة في بريطانيا العظمى، وتألفت هذه الطبقـة من (المثقفين) واستفادت منـذ الاسـتقلال، وصـعدت إلـى الوظائف العليا أو أصبحت متخصصة في الهيئات الحرفيـة، وأخيرا تطورت طبقة عاملة، ونظمت في قطاع النقل العـام، وبوجه خاص في قطاع السـكة الحديديـة، وحـذا حـذوهم أصحاب عقود المزارعة في مقاطعة الجزيرة الواقعة علـى أبواب العاصمة، وكان هذان همـا الصـرحان الرئيسـيان لاقتصاد البلاد، وهما من المنشآت التابعة للقطاع العام.

وانتظم بعد الاستقلال الموظفون، والعاملون، والمهنيـون (أصحاب الياقات البيضاء)، والعمـال (أصـحاب الياقـات الزرقاء) في نقابات تتبع اتحاد مركزي واحد، وتكـون فـي شمال السودان كما شاهدنا، مع اشتراك الاتحادات (أصحاب عقود المزارعة، والطلبة، والنساء..) تجمع يتألف من عـدة مجموعات اجتماعية، وارتفع مستواها المعيشي إلى مسـتوى الطبقة المتوسطة في (العالم الثالث). ولكن استقلت فئة مـن السودانيين عن سلطة الدولة، وكونـوا - بهـذه الكيفيـة - مجتمعا مدنيا من أجل المطالبة بحقوقهم، ومواجهـة طبقـة حاكمة تسيطر على جهاز الدولة وعلى إدارة هيئات الإنتاج، والنقل في القطاع العام.



ودعمت هذه المجموعات الاجتماعية مكاسبها التي حققتها في الخمسينيات والستينيات، واستفادت من تطبيـق بـرامج النمو الاقتصادي، وهذا برغم سـنوات ديكتاتوريـة القيـادة العسكرية العليا تحت إدارة عبود، والتي عانى منهـا بوجـه خاص سكان الجنوب المتمرد. وانتهت الديكتاتورية بفضـل الإضراب العام الذي قادته القـوى الاجتماعيـة الحضـرية المنظمة.

وازدادت الطبقة المتوسطة فقرا أثناء المدة الزمنية الطويلة التي سيطرت فيها الديكتاتورية العسكرية ديكتاتورية نميري، وعانت منها الفئات الحديثة الظهور، وازداد ضعفها على إثر السياسة القمعية التي تنفذها المجموعات الاجتماعية المنظمة؛ وبسبب خيار السياسة الاقتصادية سياسة الانفتاح. واضطرت هذه الفئات التي ازداد فقرها أن تلجأ من أجل الحصول على قوتها إلى الاعتماد على المبالغ المحولة من الخـارج، أو أن تهاجر إلى الممالك العربية النفطية، ودفع التضخم الرهيـب والتدابير القمعية عدد كبير من الكادر إلى ترك الـبلاد إلـى المنفى، بينما كثرت الصفقات الاقتصادية المخفية التي تحبـذ تدفق رءوس الأموال الوطنية وهروبها إلى الخارج.



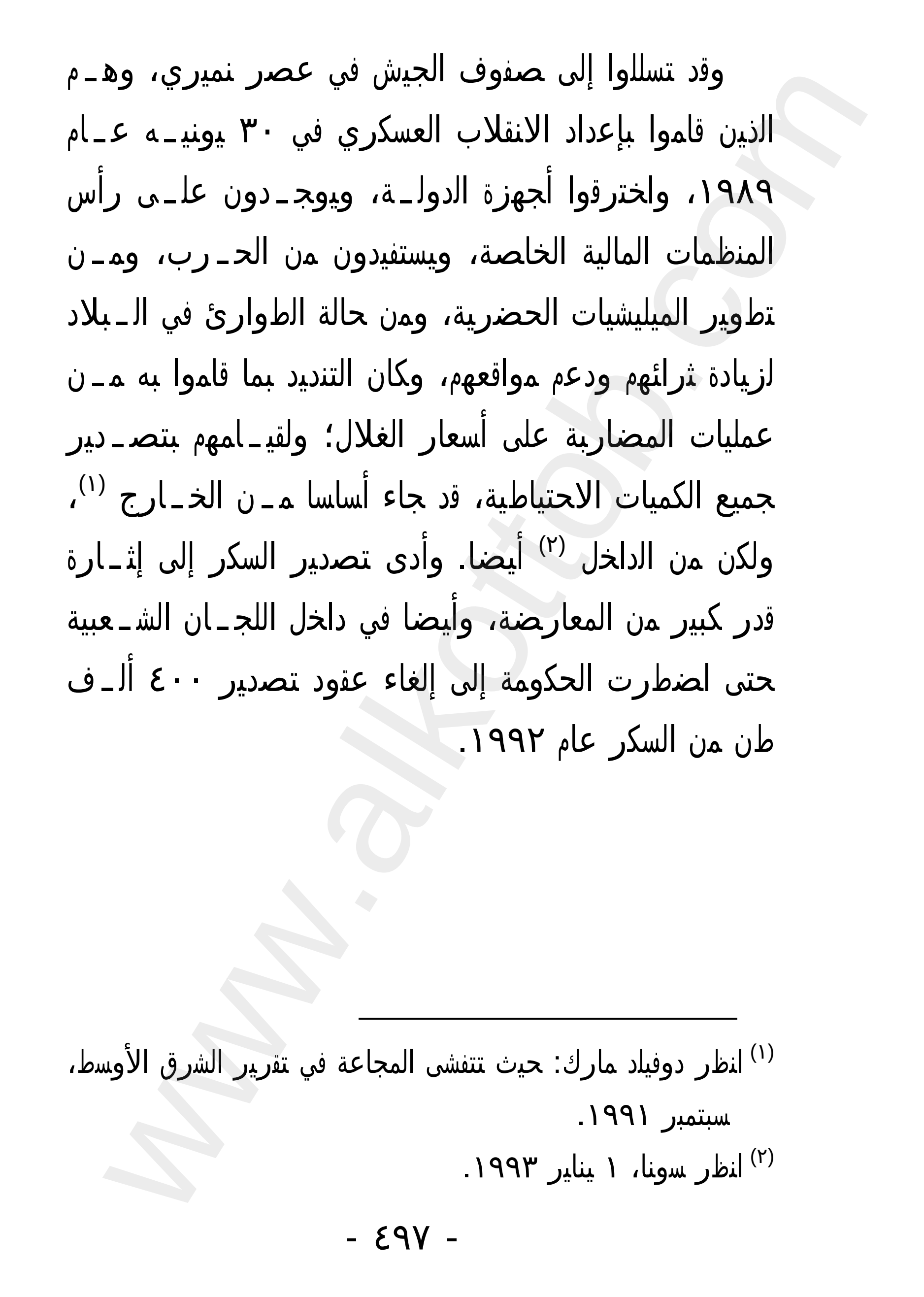
ومن ناحية أخرى، شجع إنشاء سوق حرة للقيام بالمبادلات مع الخارج عام ١٩٨١ هروب مبالغ المدخرات الخاصة التي قدرت بـ ١٤ مليار دولار في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٦؛ أي بإجمالي أعلى من مبلغ الدين العام الخارجي لهذه الفترة، أما في الداخل، فلقد انتشر التعامل في السوق السوداء لتحويل العملات، واتسع نطاقها باشتراك بعض المؤسسات المالية الإسلامية، التي كانت تجمع العملات مباشرة من المصدر الذي كسبها منه العمال العاملون في الخليج، وقاموا بادخارها لحين عودتهم إلى عائلاتهم [1]، وكان يسيطر على عملية تنظيم القروض من أصحاب الوظائف العليا، والسياسيون الآخرون؛ بفضل ما يقدمونه من دعم لضمان البقاء في الحكم، فلقد أقاموا نظاما للفساد، وأساليب ملتوية للتعامل مع مقالات مختلفة ظهرت في الصحف عندما كفل قرضا بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار بمساندة قرار صدر عن السلطات المالية السعودية، وبهذا تكونت طبقة طفيلية من (الأثرياء الجدد) الذين يستهلكون المنتجات الكمالية، ويمثلون نوعا من الوسطاء المستقلين المرتبطين بالشركات متعددة الجنسية، وبالمؤسسات المصرفية العربية، كما أنهم يتسللون إلى أعلى المستويات في جهاز الدولة، ويؤلفون عصابات (مافيا) متصارعة.

---

[1] جان فرانسوا ريكس، نفس المرجع السابق.

وقد عرفت الهجرة نحو البلاد العربية النفطية، وازدهـارا ابتداء من عام ١٩٧٣، وبناء على تقديرات البنك الدولي بلغ عدد السودانيين في هذه البلاد ٥٠٠ ألف سوداني تقريبا عام ١٩٨٥. ومع ذلك لم تستفد الدولة مـن أي دخـل إضـافي؛ فكانت المبالغ المرسلة إلى السـودان تصـل إلـى الأسـر، والمقربين بواسطة قنوات غير رسـمية، ولا تُسـتثمر فـي القطاعات المنتجة، ولكن تتسرب إلى قطـاع الاسـتثمارات العقارية، وشراء الأراضي للاتجار فيها، والمضاربة علـى أسعار صرف العملات الأجنبية التي كانت تغـذي اقتصـادا موازيا مخفيا، ظهر بعد الموافقة علـى تحويـل العمـلات بحرية، وبسبب عدم وجود ضابط على الصعيد العالمي.

وقدم النازحون أثناء انتخابات عام ١٩٨٦ أصواتهم إلـى عناصر من الجبهة الوطنية الإسلامية، وهي عناصـر مـن طبقة حضرية مرتبطة - بشكل قوي - بالبنوك السـعودية، ولكنها غير قادرة على أن تصـل إلـى السـلطة بالوسـائل الديمقراطية (لم يمثل الحزب سوى ٢٠ % من الأصـوات، بما في ذلك الأصوات الموجودة في الخارج).

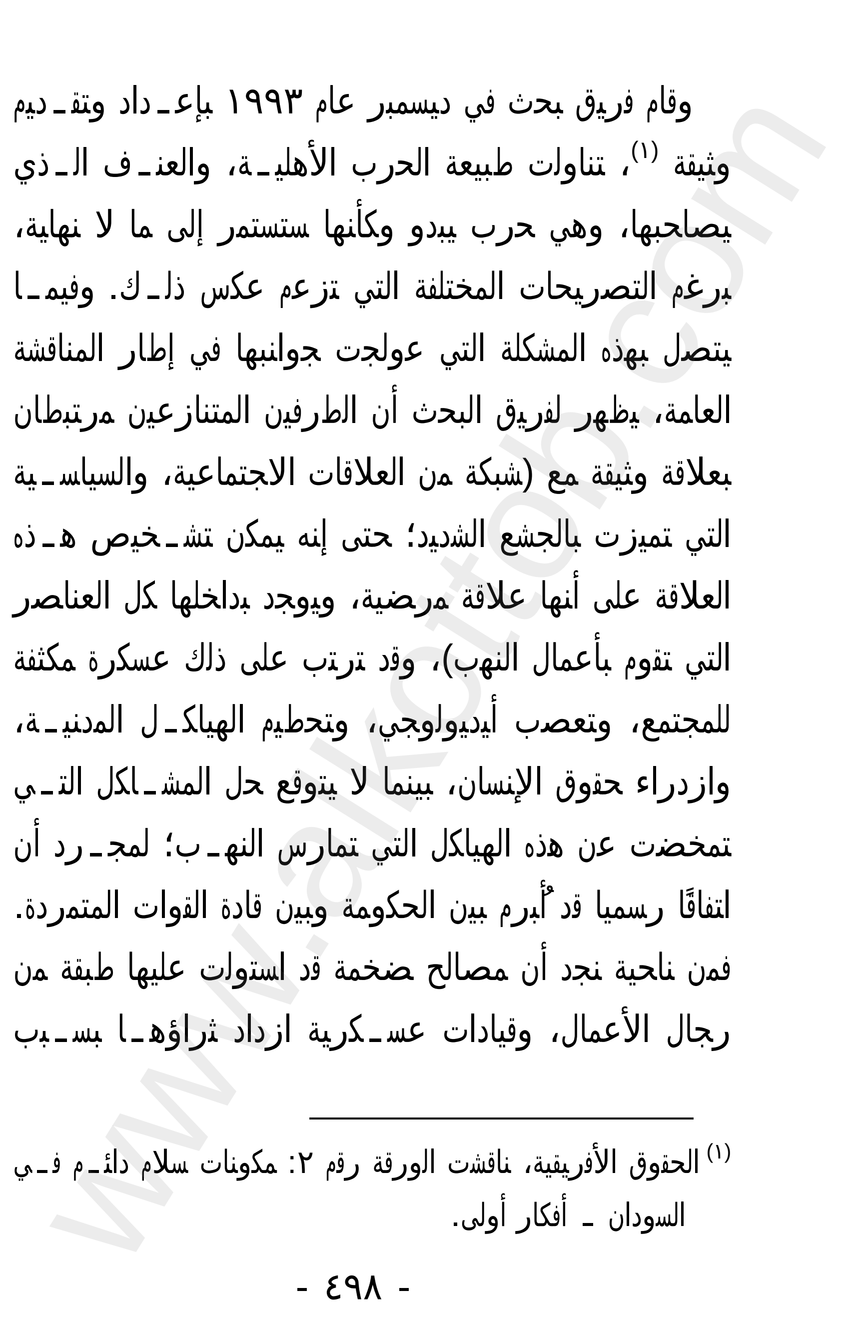


وقد تسللوا إلى صفوف الجيش في عصر نميري، وهم الذين قاموا بإعداد الانقلاب العسكري في ٣٠ يونيه عام ١٩٨٩، واخترقوا أجهزة الدولة، ويوجدون على رأس المنظمات المالية الخاصة، ويستفيدون من الحرب، ومن تطوير الميليشيات الحضرية، ومن حالة الطوارئ في البلاد لزيادة ثرائهم ودعم مواقعهم، وكان التنديد بما قاموا به من عمليات المضاربة على أسعار الغلال؛ ولقيامهم بتصدير جميع الكميات الاحتياطية، قد جاء أساسا من الخارج [1]، ولكن من الداخل [2] أيضا. وأدى تصدير السكر إلى إثارة قدر كبير من المعارضة، وأيضا في داخل اللجان الشعبية حتى اضطرت الحكومة إلى إلغاء عقود تصدير ٤٠٠ ألف طن من السكر عام ١٩٩٢.

---

(١) انظر دوفيلد مارك: حيث تتفشى المجاعة في تقرير الشرق الأوسط، سبتمبر ١٩٩١.

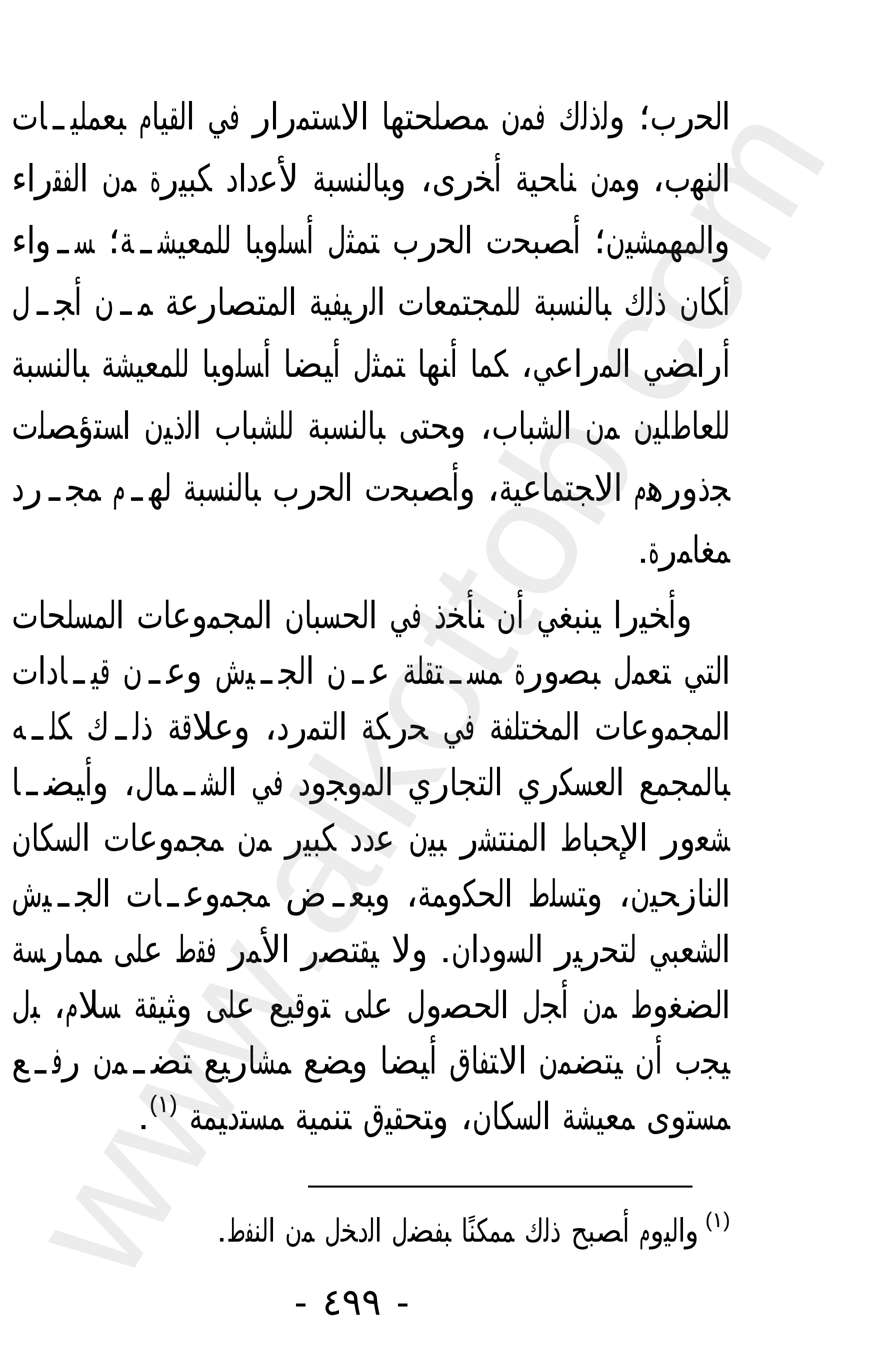
(٢) انظر سونا، ١ يناير ١٩٩٣.



وقام فريق بحث في ديسمبر عام ١٩٩٣ بإعداد وتقديم وثيقة [١]، تناولت طبيعة الحرب الأهلية، والعنف الذي يصاحبها، وهي حرب يبدو وكأنها ستستمر إلى ما لا نهاية، برغم التصريحات المختلفة التي تزعم عكس ذلك. وفيما يتصل بهذه المشكلة التي عولجت جوانبها في إطار المناقشة العامة، يظهر لفريق البحث أن الطرفين المتنازعين مرتبطان بعلاقة وثيقة مع (شبكة من العلاقات الاجتماعية، والسياسية التي تميزت بالجشع الشديد؛ حتى إنه يمكن تشخيص هذه العلاقة على أنها علاقة مرضية، ويوجد بداخلها كل العناصر التي تقوم بأعمال النهب)، وقد ترتب على ذلك عسكرة مكثفة للمجتمع، وتعصب أيديولوجي، وتحطيم الهياكل المدنية، وازدراء حقوق الإنسان، بينما لا يتوقع حل المشاكل التي تمخضت عن هذه الهياكل التي تمارس النهب؛ لمجرد أن اتفاقًا رسميا قد أُبرم بين الحكومة وبين قادة القوات المتمردة. فمن ناحية نجد أن مصالح ضخمة قد استولت عليها طبقة من رجال الأعمال، وقيادات عسكرية ازداد ثراؤها بسبب

---

[١] الحقوق الأفريقية، ناقشت الورقة رقم ٢: مكونات سلام دائم في السودان ـ أفكار أولى.

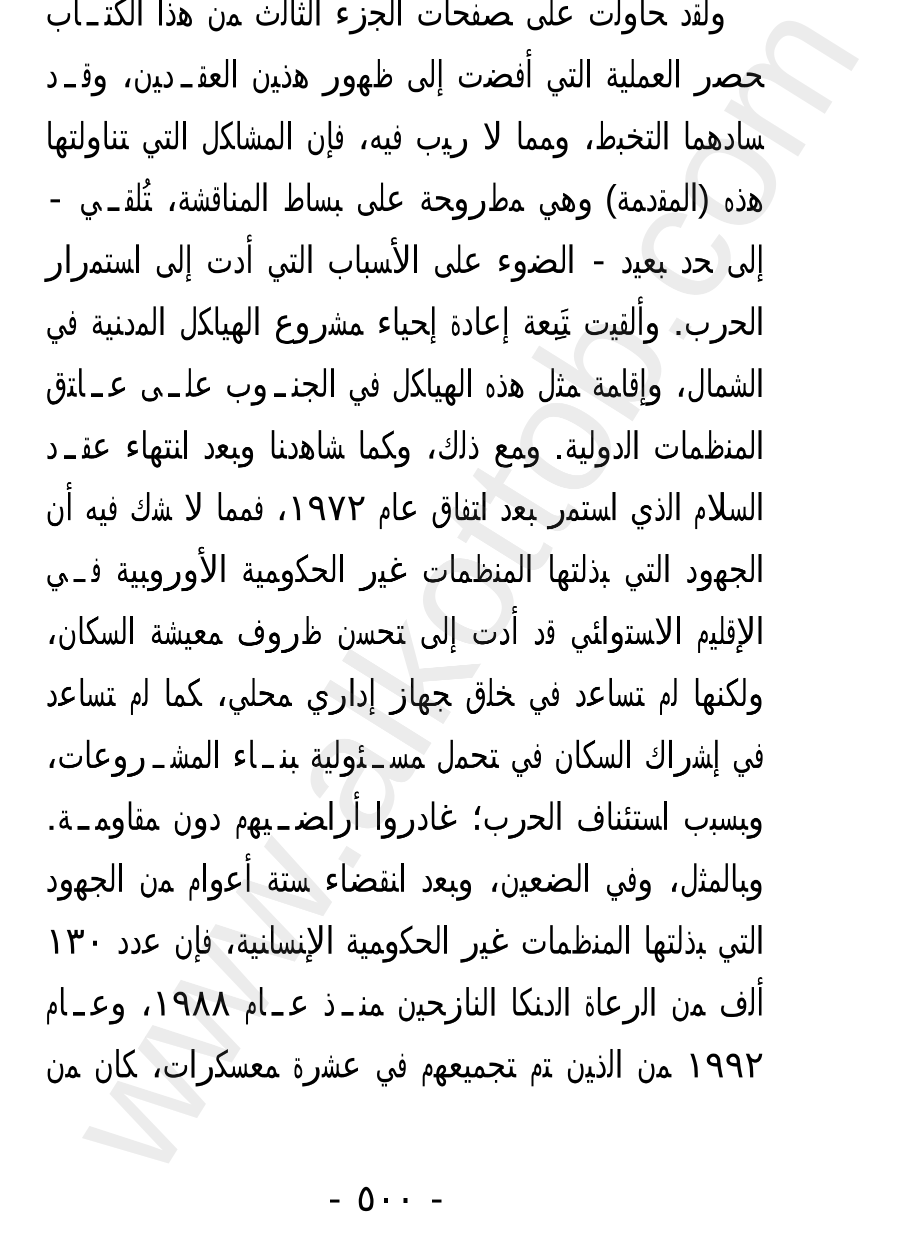


الحرب؛ ولذلك فمن مصلحتها الاستمرار في القيام بعمليـات النهب، ومن ناحية أخرى، وبالنسبة لأعداد كبيرة من الفقراء والمهمشين؛ أصبحت الحرب تمثل أسلوبا للمعيشـة؛ سـواء أكان ذلك بالنسبة للمجتمعات الريفية المتصارعة مـن أجـل أراضي المراعي، كما أنها تمثل أيضا أسلوبا للمعيشة بالنسبة للعاطلين من الشباب، وحتى بالنسبة للشباب الذين استؤصلت جذورهم الاجتماعية، وأصبحت الحرب بالنسبة لهـم مجـرد مغامرة.

وأخيرا ينبغي أن نأخذ في الحسبان المجموعات المسلحات التي تعمل بصورة مسـتقلة عـن الجـيش وعـن قيـادات المجموعات المختلفة في حركة التمرد، وعلاقة ذلـك كلـه بالمجمع العسكري التجاري الموجود في الشـمال، وأيضـا شعور الإحباط المنتشر بين عدد كبير من مجموعات السكان النازحين، وتسلط الحكومة، وبعـض مجموعـات الجـيش الشعبي لتحرير السودان. ولا يقتصر الأمر فقط على ممارسة الضغوط من أجل الحصول على توقيع على وثيقة سلام، بل يجب أن يتضمن الاتفاق أيضا وضع مشاريع تضـمن رفـع مستوى معيشة السكان، وتحقيق تنمية مستديمة [1].

---

[1] واليوم أصبح ذلك ممكنًا بفضل الدخل من النفط.



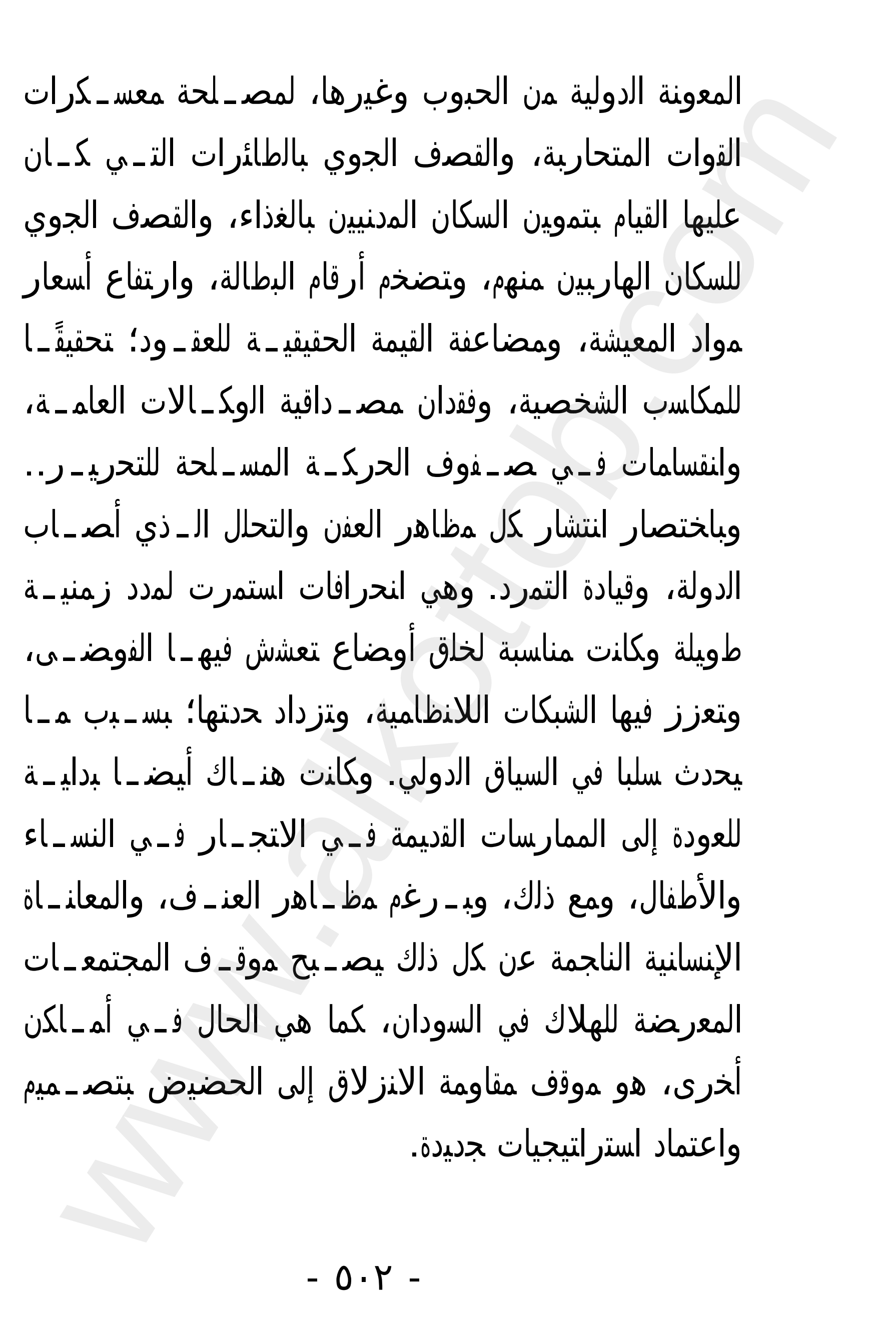
ولقد حاولت على صفحات الجزء الثالث من هذا الكتـاب حصر العملية التي أفضت إلى ظهور هذين العقـدين، وقـد سادهما التخبط، ومما لا ريب فيه، فإن المشاكل التي تناولتها هذه (المقدمة) وهي مطروحة على بساط المناقشة، تُلقـي - إلى حد بعيد - الضوء على الأسباب التي أدت إلى استمرار الحرب. وألقيت تَبِعة إعادة إحياء مشروع الهياكل المدنية في الشمال، وإقامة مثل هذه الهياكل في الجنـوب علـى عـاتق المنظمات الدولية. ومع ذلك، وكما شاهدنا وبعد انتهاء عقـد السلام الذي استمر بعد اتفاق عام ١٩٧٢، فمما لا شك فيه أن الجهود التي بذلتها المنظمات غير الحكومية الأوروبية فـي الإقليم الاستوائي قد أدت إلى تحسن ظروف معيشة السكان، ولكنها لم تساعد في خلق جهاز إداري محلي، كما لم تساعد في إشراك السكان في تحمل مسـئولية بنـاء المشـروعات، وبسبب استئناف الحرب؛ غادروا أراضـيهم دون مقاومـة. وبالمثل، وفي الضعين، وبعد انقضاء ستة أعوام من الجهود التي بذلتها المنظمات غير الحكومية الإنسانية، فإن عدد ١٣٠ ألف من الرعاة الدنكا النازحين منـذ عـام ١٩٨٨، وعـام ١٩٩٢ من الذين تم تجميعهم في عشرة معسكرات، كان من

المفروض أن تكون معسكرات للعبـور (ترانزيـت) فقـط، ولكنهم استخدموا رغم ذلك في حرث أراضـي الآخـرين، ولم يتمكنوا من تحقيق الاكتفاء الذاتي؛ لأن الدولة لـم تقـم بصياغة استراتيجية بهذا المعنى، ولم تؤمن لهم علـى نحـو خاص إمكانية النفاذ إلى الأراضي، بينما دارفـور الجنوبيـة واقعة في منطقة الحزام المطري [(١)] وبهـا أراضٍ صـالحة للزراعة، وفي الواقع لم يتعلق الأمر سوى بعملية إغاثة قامت بها منظمات إنسانية غربيـة غيـر حكومـة، دون إشـراك مجموعات السكان المعنية في عملية صنع القرار.

وفي نهاية هذه الدراسة عام ١٩٩٣، يظل الوضع - وقد اصطبغ بالفوضى التامة - قمعا همجيا للقوى الحضرية الحية في المجتمع المدني، وتشجيعا لاقتراف أعمال عنف، تقوم بها الميليشيات المسلحة في المناطق الحضرية والقبليـة، ونفـي النخبة السياسية والتقنيـة، دون تجديـد لعناصـرها بإقامـة تشكيلات أخرى ملائمة، وحركات نزوح هائلة للسكان الذين يفرون من مناطق الحرب والمجاعة، واخـتلاس وتحويـل

---

(١) انظر استيفان جاجا لوكودو: الديعين النازحة ـ الطريق إلى الأمام، المفوضية السامية التابعة للأمم المتحدة، فبراير عام ١٩٩٨.



المعونة الدولية من الحبوب وغيرها، لمصلحة معسكرات القوات المتحاربة، والقصف الجوي بالطائرات التي كان عليها القيام بتموين السكان المدنيين بالغذاء، والقصف الجوي للسكان الهاربين منهم، وتضخم أرقام البطالة، وارتفاع أسعار مواد المعيشة، ومضاعفة القيمة الحقيقية للعقود؛ تحقيقًا للمكاسب الشخصية، وفقدان مصداقية الوكالات العامة، وانقسامات في صفوف الحركة المسلحة للتحرير.. وباختصار انتشار كل مظاهر العفن والتحلل الذي أصاب الدولة، وقيادة التمرد. وهي انحرافات استمرت لمدد زمنية طويلة وكانت مناسبة لخلق أوضاع تعشش فيها الفوضى، وتعزز فيها الشبكات اللانظامية، وتزداد حدتها؛ بسبب ما يحدث سلبا في السياق الدولي. وكانت هناك أيضا بداية للعودة إلى الممارسات القديمة في الاتجار في النساء والأطفال، ومع ذلك، وبرغم مظاهر العنف، والمعاناة الإنسانية الناجمة عن كل ذلك يصبح موقف المجتمعات المعرضة للهلاك في السودان، كما هي الحال في أماكن أخرى، هو موقف مقاومة الانزلاق إلى الحضيض بتصميم واعتماد استراتيجيات جديدة.

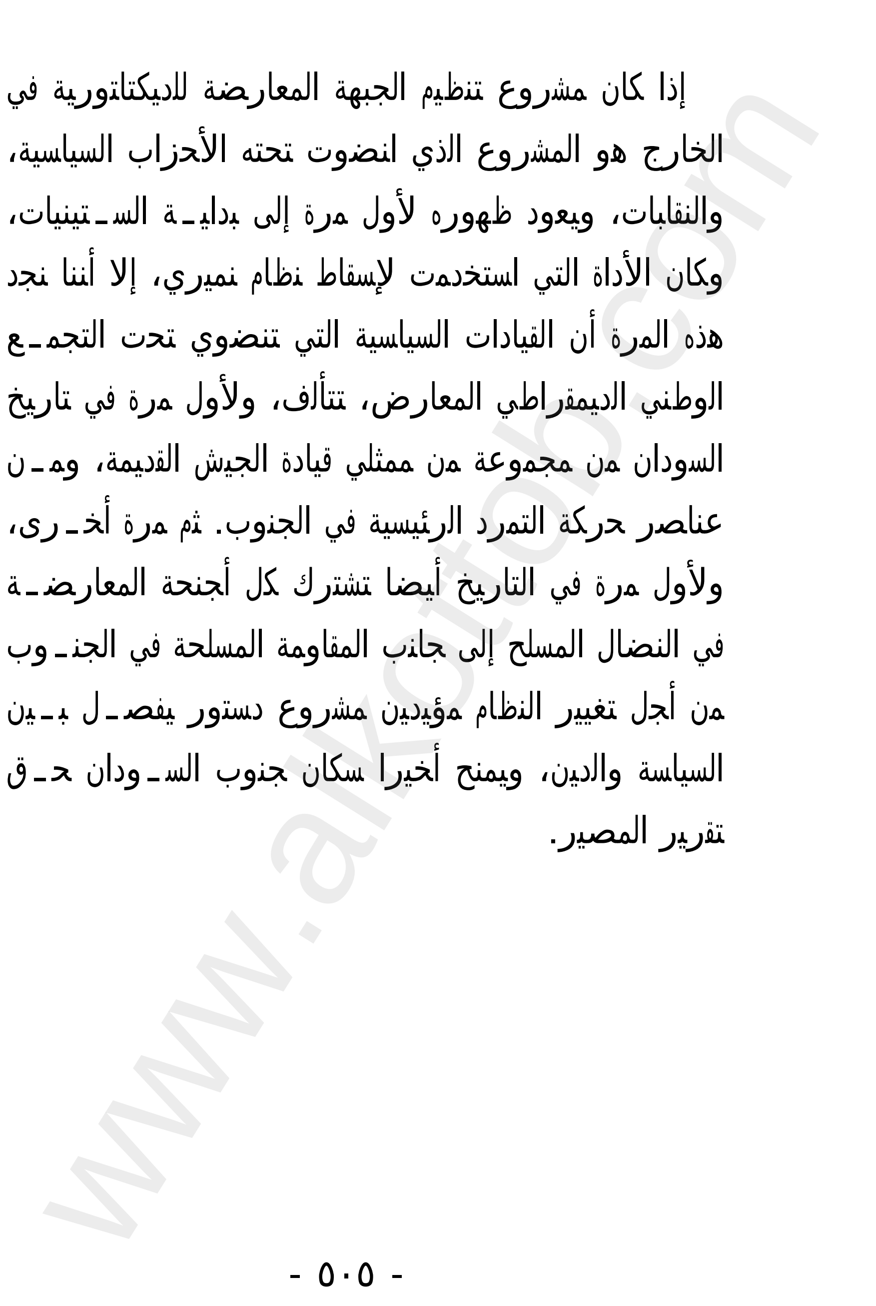


الخاتمة

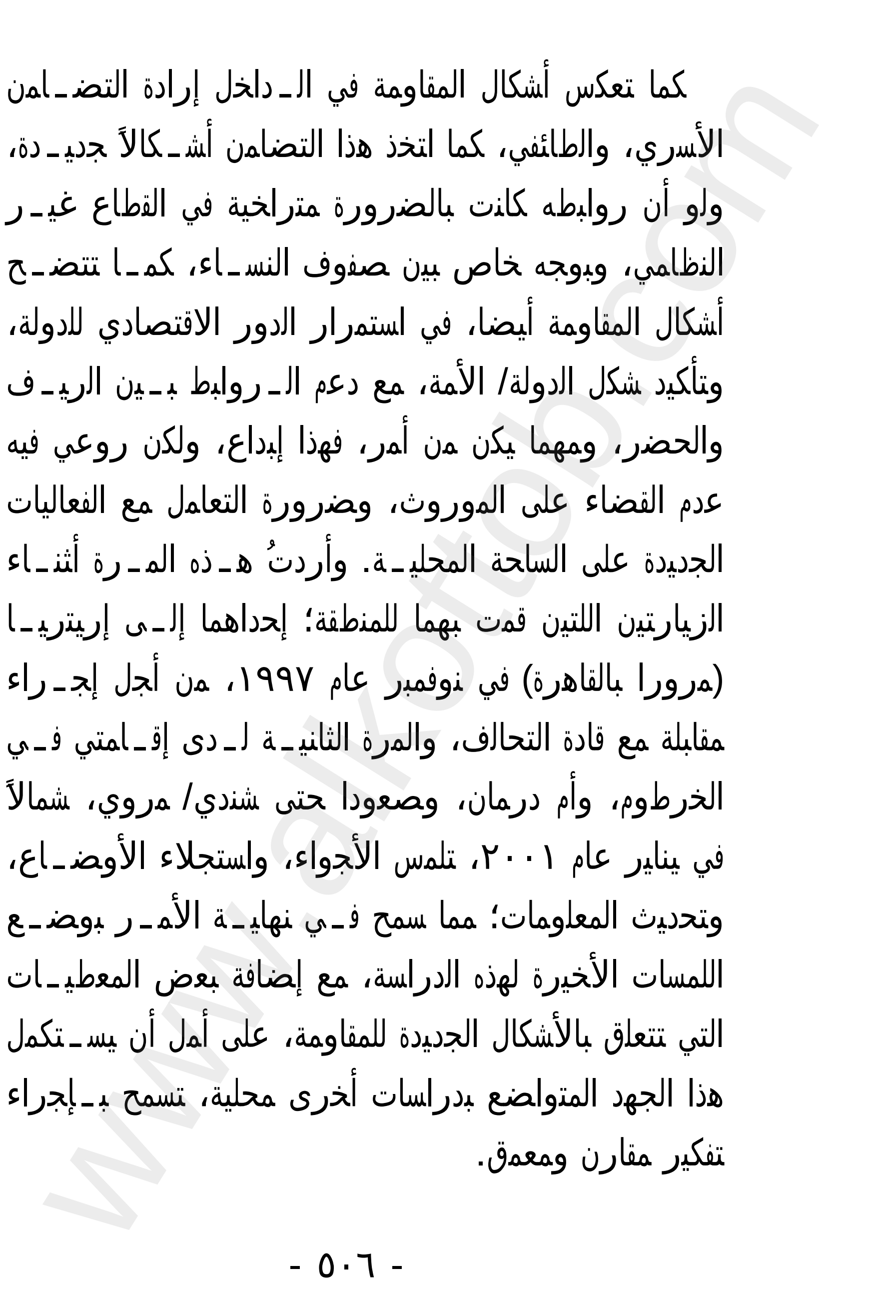
أشكال المقاومة ومظاهر التحول: بعض العلامات الاستدلالية

عكس الوضع في السودان عام ١٩٩٣ صورة التفسخ السياسي الناشئ عن قيام النظام الديكتاتوري؛ بممارسة أساليب القمع، والتراجع التدريجي للنشاط السياسي، والنقابي العمالي، ولقد اتضحت معالم هذه الصورة بجلاء منذ فترة الحكم الديكتاتوري لنميري، وبعد تدمير الهياكل المحلية القديمة دون إحلالها، وتدني دور الدولة واقتصاره على إدارة أجهزة الشرطة، والاهتمام بالاستعدادات للحرب، وتغليف كل ذلك النشاط بخطاب أخلاقي.

هذه هي الصورة التي تلمستها من خلال دراستي للوضع، ولقد تفشى في المدن التي يتجمع فيها أكثر مـن ٣٠% مـن السكان، نوع من اللانضباط في المعاملات التجارية والمالية. وابتداء من عام ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ورغم استمرار الأحـوال اليومية المأساوية على حالها دون تغيير (مواصلة الحـرب، والنزوح الهائل للسكان المهـددين بالمجاعـات المتكـررة، والتخفيضات المتعاقبة في قيمة الجنيه السـوداني)، واتسـاع رقعة أنشطة الاقتصاد المعيشـي لمجـرد الحصـول علـى القوات، تتزايد حركة بناء الفيلات والسرايات المترفة، بينمـا تستمر شبكة مجاري الصرف المهلهلة في طفح مياهها العفنة دون توقف، وتتكرر عملية تخفيض المبالغ المخصصة لدعم الخدمات العامة. وباختصار يتبين لمن يتتبع الأحداث، انتشار المناخ المألوف الذي يسود المدن الأفريقية التي ولدتها حقبـة الليبرالية الجديدة، وظهرت فيها أو بالكـاد، بعـض أوجـه النشاط في القطاع السياحي، مع ازدياد كثافة حركـة سـير السيارات الخاصة، وهديرها في ساعات الذروة؛ مما يـؤدي إلى حدوث اختناقات مرورية على جسور العاصـمة التـي تربط بين الخرطوم وأم درمان، ومهما يكن من أمر، وبعيدا عن كل ذلك تظهر صور الإبداع التي تحققـت مـن خـلال أشكال المقاومة الجارية داخل البلاد، وخارجها.



إذا كان مشروع تنظيم الجبهة المعارضة للديكتاتورية في الخارج هو المشروع الذي انضوت تحته الأحزاب السياسية، والنقابات، ويعود ظهوره لأول مرة إلى بداية الستينيات، وكان الأداة التي استخدمت لإسقاط نظام نميري، إلا أننا نجد هذه المرة أن القيادات السياسية التي تنضوي تحت التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، تتألف، ولأول مرة في تاريخ السودان من مجموعة من ممثلي قيادة الجيش القديمة، ومن عناصر حركة التمرد الرئيسية في الجنوب. ثم مرة أخرى، ولأول مرة في التاريخ أيضا تشترك كل أجنحة المعارضة في النضال المسلح إلى جانب المقاومة المسلحة في الجنوب من أجل تغيير النظام مؤيدين مشروع دستور يفصل بين السياسة والدين، ويمنح أخيرا سكان جنوب السودان حق تقرير المصير.



كما تعكس أشكال المقاومة في الداخل إرادة التضامن الأسري، والطائفي، كما اتخذ هذا التضامن أشكالاً جديدة، ولو أن روابطه كانت بالضرورة متراخية في القطاع غير النظامي، وبوجه خاص بين صفوف النساء، كما تتضح أشكال المقاومة أيضا، في استمرار الدور الاقتصادي للدولة، وتأكيد شكل الدولة/ الأمة، مع دعم الروابط بين الريف والحضر، ومهما يكن من أمر، فهذا إبداع، ولكن روعي فيه عدم القضاء على الموروث، وضرورة التعامل مع الفعاليات الجديدة على الساحة المحلية. وأردتُ هذه المرة أثناء الزيارتين اللتين قمت بهما للمنطقة؛ إحداهما إلى إريتريا (مرورا بالقاهرة) في نوفمبر عام ١٩٩٧، من أجل إجراء مقابلة مع قادة التحالف، والمرة الثانية لدى إقامتي في الخرطوم، وأم درمان، وصعودا حتى شندي/ مروي، شمالاً في يناير عام ٢٠٠١، تلمس الأجواء، واستجلاء الأوضاع، وتحديث المعلومات؛ مما سمح في نهاية الأمر بوضع اللمسات الأخيرة لهذه الدراسة، مع إضافة بعض المعطيات التي تتعلق بالأشكال الجديدة للمقاومة، على أمل أن يستكمل هذا الجهد المتواضع بدراسات أخرى محلية، تسمح بإجراء تفكير مقارن ومعمق.

١- المقاومة المسلحة:

عقد التجمع الوطني الديمقراطي الذي تكون فـي أعقـاب الانقلاب العسكري في ٣٠ يونيه عام ١٩٨٩، مؤتمرا مـن ١٥ إلى ٢٣ يونيه عام ١٩٩٥ في أسمرة تناول بحث مشاكل السودان الرئيسية أثناء الفترة الانتقالية، وتم اعتمـاد وثـائق المؤتمر (المنشورة بالعربية والإنكليزية) بالإجماع، وتتضمن هذه الوثائق البيان الختامي، وميثاق التحالف (تـم التصـديق على صيغة الميثاق النهائي في أكتـوبر عـام ١٩٩٦) [١]، والقرارات المتعلقة بحق تقريـر المصـير، ونظـام الإدارة المتطورة، وهياكل التجمع الوطني الديمقراطي المعارض في الخارج، وقد تأجل نشر وثائق أخرى تمت الموافقـة عليهـا مبدئيا؛ انتظارا لإجراء مناقشـات مستفيضـة، وتنقيحـات، ووضع لمسات أخيرة، وهي الوثائق المتصـلة (بالبرنـامج الاقتصادي، والسياسة الخارجية، وخطط القضاء على بقايـا حكومة الجبهة القومية الإسلامية، واللوائح الخاصة بالمنظمة،

---

[١] ومنها توقيعات حزب النوبة الذي يقوده نيافـة المطـران غبـوش، وحزب ديريج، الذي يمثل دارفور الغربيـة، وقـد انضـما إلـى التحالف بعد المؤتمر.

والقواعد الخاصة بالأحزاب السياسية، وميثاق النشاط النقابي، وقانون الصحافة، والطباعة والنشر، والقضـايا الإنسـانية). يلاحظ أن هذا التجمع الجديد الذي اعتبره الـدكتور شـريف حرير - أستاذ في جامعة بيرجن - تجمعا غير متجانس [(١)]، قد كثف وأضاف إلى الجهود التي بذلت أثناء قيام التحـالف القديم، مما شجع في فترة النظام البرلمـاني عـام ١٩٨٦ - ١٩٨٩ على إجراء الحوار بين شطري البلاد فـي الشـمال والجنوب، كما استطاع هذا الكيان أن ينشط - إلى حد مـا - عندما أقام بعض هياكله.

يكتسب هذا التحالف الجديـد أهميتـه لاتسـاع قاعدتـه، وانضمام جميع القوى المعارضة للديكتاتورية الإسلامية إليه وتألف عام ١٩٩٧ - (١) من الأحـزاب السياسـية وهـي: حزب الأمة حزب الصادق المهدي، يمثله في التحالف أمينـه العام السيد عمر نور الدعيم، والحزب الاتحادي الديمقراطي الذي يقوده محمد عثمان الميرغنـي، والحـزب الشـيوعي السوداني، ويمثله الرفيق محمد إبراهيم نقد، وعدد آخر مـن الأحزاب الصغيرة من الجنوب تجمعت في (اتحـاد أحـزاب

---

(١) مقابلة تمت في أسمرة في ٦ نوفمبر ١٩٩٧.

السودان الأفريقية)، وأبناء البجة (شرق)، والحزب القـومي التابع لنيافة المطران فيليب غبـوش (النوبـة)، والتحـالف الفيدرالي الديمقراطي لغرب السودان (دارفور)، الذي يقـوده أحمد إبراهيم ديريج، وقوات التحالف السودانية و(٢) الحركة الشعبية لتحرير السودان، والجيش الشعبي لتحرير السـودان لجون قرنق و(٣) حوالي ٥٠ نقابة و(٤) القيادة الشـرعية؛ أي: فريق القيادة القديم في الجيش الذي يقوده اللواء فتحـي أحمد علي [(١)] وقد مثله في أسمرة مساعده اللواء عبد الرحمن سعيد و(٥) شخصيات مستقلة (فاروق أبو عيسـى، رئـيس اتحاد المحامين العرب، ومقره النقابة فـي القـاهرة، وهـي مرتبطة بالشيوعيين، وبونا ملوال شخصية جنوبية صـاحب جريدة (سودان جازيت) في لندن، والمهندس هاشـم محمـد أحمد النقابي اللاجئ في لندن، وأمين مكي مدني المحامي في الكويت..).

[(١)] توفي قبل ذلك بقليل.

عقد التحالف عددا من المؤتمرات المتعاقبة في كل من أديس أبابا (عام ١٩٩٠)، ولندن (عام ١٩٩٢)، ونيروبي (عام ١٩٩٣)، وكان المؤتمر الذي عقد في مقر التحالف [١]، مؤتمرا تاريخيا؛ حيث صادق على ميثاق ينص لأول مرة على فصل الدين عن السياسة، وحق تقرير المصير لسكان جنوب السودان، والعمل على إسقاط النظام الديكتاتوري بكافة السبل، بما في ذلك الكفاح المسلح، وتقرر في الفترة الانتقالية المحدد لها أربعة أعوام، أن يقوم نظام الدولة اللامركزي، بمعالجة المشاكل الرئيسية المذكورة آنفًا، وبضرورة إدراج باقي المناطق المهمشة في برامج التنمية بصورة أساسية. غير أن تطبيق حق تقرير المصير، قد أُرجِئ إلى غداة الفترة الانتقالية؛ بغرض حماية الدولة في السودان من خطر حدوث تفكك وانهيار.

---

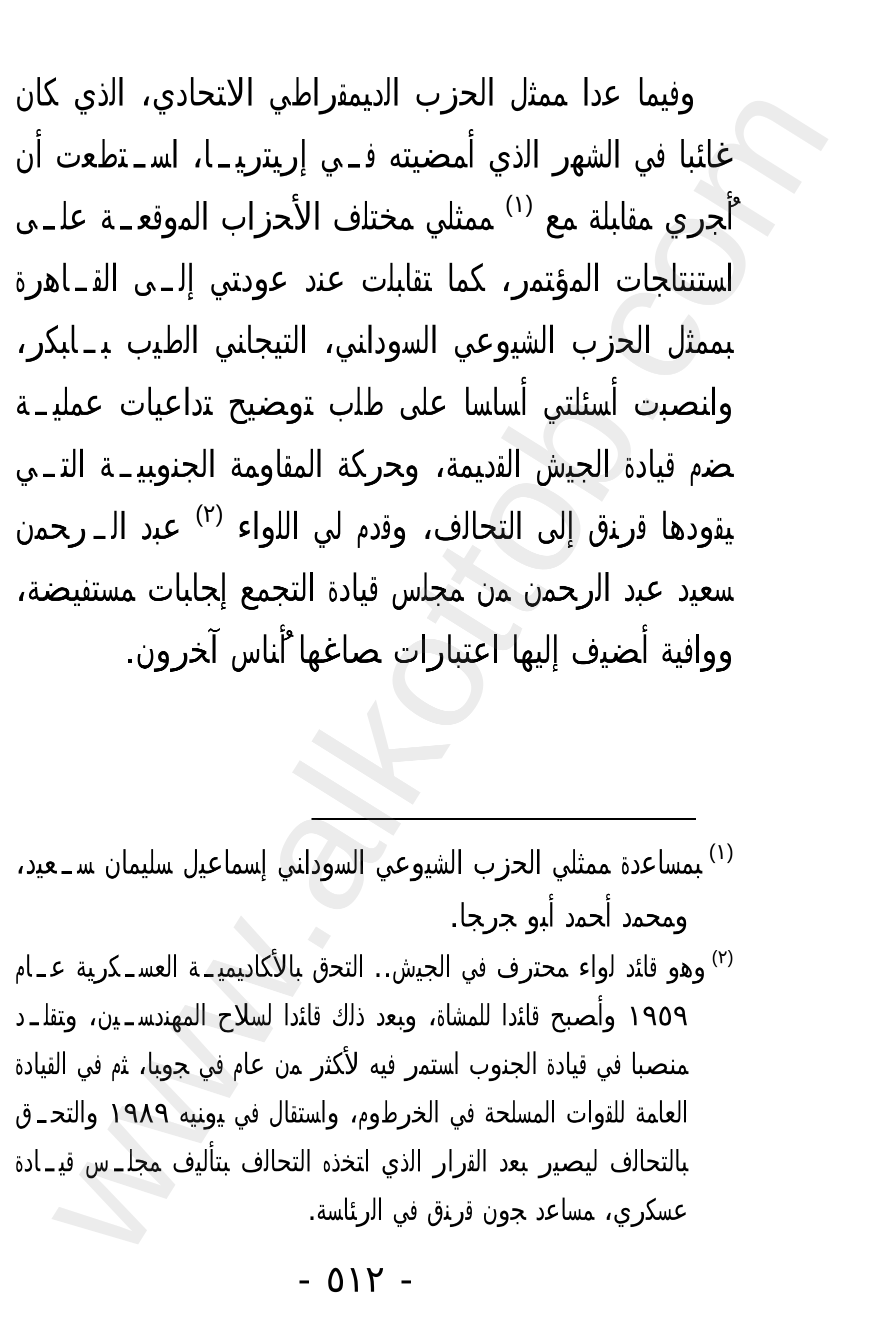
[١] في نفس مبنى السفارة السودانية في إريتريا، ووضعت تحت تصرف التحالف.

اقتضى الأمر أن يعقد المؤتمر - من حيث المبدأ - جلساتِه كل ستة شهور، ولم يعقد حتى شهر نوفمبر عـام ١٩٩٧ أي اجتماع آخر. غير أن الحملات الثلاث التي نظمت في نفـس السنة كانت قد حققت نجاحا بدعم من إثيوبيا، ورئيسها مـيلاس زناوي (إقليم النيل الأزرق)، وإريتريا، ورئيسـها أفيـوركي إسايس(إقليم كسلا)، وأوغندا، ورئيسها يـويري موسـوفيني (بالنسبة للجنوب) [1]. وانضمت مجموعات جديدة للتحـالف، فضلاً عن حزب نيافة المطران غبوش، انضم حزب التحالف الفيدرالي الديمقراطي لغرب دارفور، الذي أُنشِـئ فـي عـام ١٩٩٣، ومثله في أسمرة الدكتور شريف حرير. ومن جانـب آخر قام ممثل (أبناء البجة) السيد الأمين علي محمـد عثمـان شنقراي، بالاهتمام بمنظمة غير حكومية إنسانية، تهدِف إلـى إغاثة جموع السكان في منطقة الشرق، وهي (وكالـة إغاثـة البجة) [2]، بينما قام في نفس الوقت الدكتور منصـور خالـد بتنظيم (وكالة السودان للإغاثة الإنسانية)، وزاولت نشاطها في الميدان، وهي من المنظمات غير الحكومية التابعة للتحالف.

---

[1] انظر مقالة جان ـ لويس فينينو: مناورات كبرى حول السودان، في جريدة الموند ديبلوماتيك سبتمبر ١٩٩٧.

[2] تغطي رابطة إغاثة السودان وإعادة التأهيل - ومقرها نيروبـي - المنطقة التي تسيطر عليها حركة قرنق.

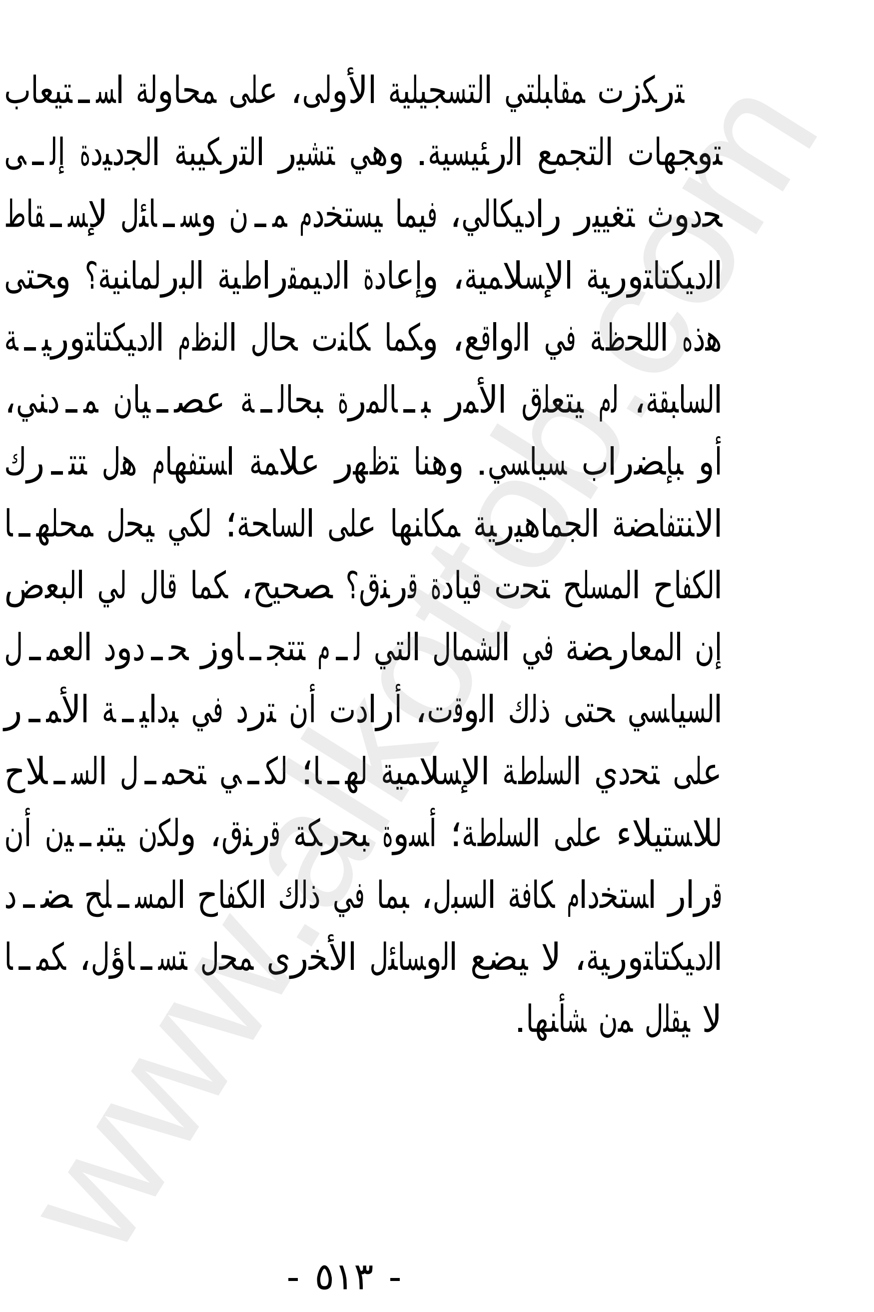


وفيما عدا ممثل الحزب الديمقراطي الاتحادي، الذي كان غائبا في الشهر الذي أمضيته فـي إريتريـا، اسـتطعت أن أُجري مقابلة مع [1] ممثلي مختلف الأحزاب الموقعـة علـى استنتاجات المؤتمر، كما تقابلت عند عودتي إلـى القـاهرة بممثل الحزب الشيوعي السوداني، التيجاني الطيب بـابكر، وانصبت أسئلتي أساسا على طلب توضيح تداعيات عمليـة ضم قيادة الجيش القديمة، وحركة المقاومة الجنوبيـة التـي يقودها قرنق إلى التحالف، وقدم لي اللواء [2] عبد الـرحمن سعيد عبد الرحمن من مجلس قيادة التجمع إجابات مستفيضة، ووافية أضيف إليها اعتبارات صاغها أُناس آخرون.

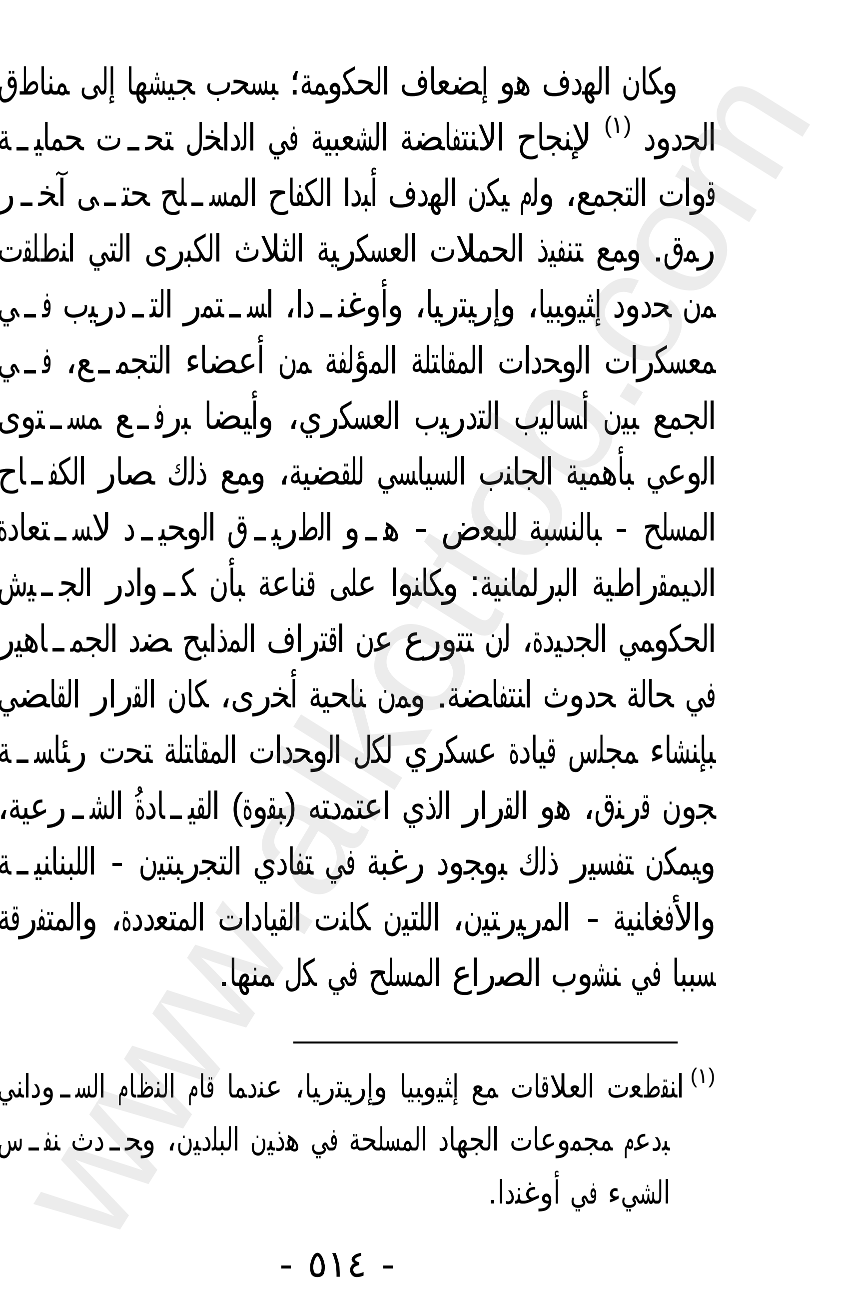
---

[1] بمساعدة ممثلي الحزب الشيوعي السوداني إسماعيل سليمان سـعيد، ومحمد أحمد أبو جرجا.

[2] وهو قائد لواء محترف في الجيش.. التحق بالأكاديميـة العسـكرية عـام ١٩٥٩ وأصبح قائدا للمشاة، وبعد ذلك قائدا لسلاح المهندسـين، وتقلـد منصبا في قيادة الجنوب استمر فيه لأكثر من عام في جوبا، ثم في القيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم، واستقال في يونيه ١٩٨٩ والتحـق بالتحالف ليصير بعد القرار الذي اتخذه التحالف بتأليف مجلـس قيـادة عسكري، مساعد جون قرنق في الرئاسة.



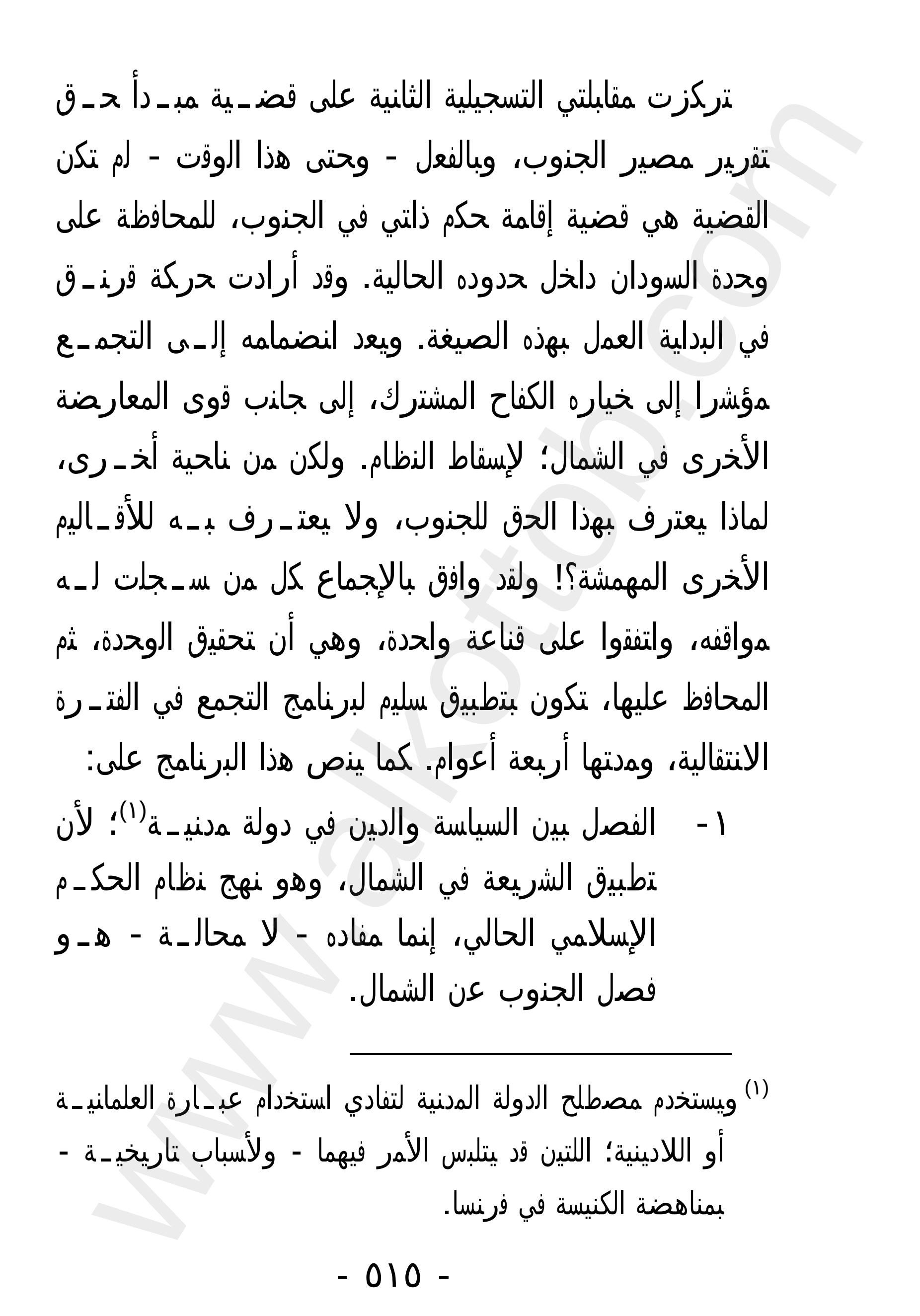
تركزت مقابلتي التسجيلية الأولى، على محاولة استيعاب توجهات التجمع الرئيسية. وهي تشير التركيبة الجديدة إلى حدوث تغيير راديكالي، فيما يستخدم من وسائل لإسقاط الديكتاتورية الإسلامية، وإعادة الديمقراطية البرلمانية؟ وحتى هذه اللحظة في الواقع، وكما كانت حال النظم الديكتاتورية السابقة، لم يتعلق الأمر بالمرة بحالة عصيان مدني، أو بإضراب سياسي. وهنا تظهر علامة استفهام هل تترك الانتفاضة الجماهيرية مكانها على الساحة؛ لكي يحل محلها الكفاح المسلح تحت قيادة قرنق؟ صحيح، كما قال لي البعض إن المعارضة في الشمال التي لم تتجاوز حدود العمل السياسي حتى ذلك الوقت، أرادت أن ترد في بداية الأمر على تحدي السلطة الإسلامية لها؛ لكي تحمل السلاح للاستيلاء على السلطة؛ أسوة بحركة قرنق، ولكن يتبين أن قرار استخدام كافة السبل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الديكتاتورية، لا يضع الوسائل الأخرى محل تساؤل، كما لا يقلل من شأنها.



وكان الهدف هو إضعاف الحكومة؛ بسحب جيشها إلى مناطق الحدود [1] لإنجاح الانتفاضة الشعبية في الداخل تحت حماية قوات التجمع، ولم يكن الهدف أبدا الكفاح المسلح حتى آخر رمق. ومع تنفيذ الحملات العسكرية الثلاث الكبرى التي انطلقت من حدود إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، استمر التدريب في معسكرات الوحدات المقاتلة المؤلفة من أعضاء التجمع، في الجمع بين أساليب التدريب العسكري، وأيضا برفع مستوى الوعي بأهمية الجانب السياسي للقضية، ومع ذلك صار الكفاح المسلح - بالنسبة للبعض - هو الطريق الوحيد لاستعادة الديمقراطية البرلمانية: وكانوا على قناعة بأن كوادر الجيش الحكومي الجديدة، لن تتورع عن اقتراف المذابح ضد الجماهير في حالة حدوث انتفاضة. ومن ناحية أخرى، كان القرار القاضي بإنشاء مجلس قيادة عسكري لكل الوحدات المقاتلة تحت رئاسة جون قرنق، هو القرار الذي اعتمدته (بقوة) القيادةُ الشرعية، ويمكن تفسير ذلك بوجود رغبة في تفادي التجربتين - اللبنانية والأفغانية - المريرتين، اللتين كانت القيادات المتعددة، والمتفرقة سببا في نشوب الصراع المسلح في كل منها.

---

[1] انقطعت العلاقات مع إثيوبيا وإريتريا، عندما قام النظام السوداني بدعم مجموعات الجهاد المسلحة في هذين البلدين، وحدث نفس الشيء في أوغندا.



تركزت مقابلتي التسجيلية الثانية على قضية مبدأ حق تقرير مصير الجنوب، وبالفعل - وحتى هذا الوقت - لم تكن القضية هي قضية إقامة حكم ذاتي في الجنوب، للمحافظة على وحدة السودان داخل حدوده الحالية. وقد أرادت حركة قرنق في البداية العمل بهذه الصيغة. ويعد انضمامه إلى التجمع مؤشرا إلى خياره الكفاح المشترك، إلى جانب قوى المعارضة الأخرى في الشمال؛ لإسقاط النظام. ولكن من ناحية أخرى، لماذا يعترف بهذا الحق للجنوب، ولا يعترف به للأقاليم الأخرى المهمشة؟! ولقد وافق بالإجماع كل من سجلت له مواقفه، واتفقوا على قناعة واحدة، وهي أن تحقيق الوحدة، ثم المحافظ عليها، تكون بتطبيق سليم لبرنامج التجمع في الفترة الانتقالية، ومدتها أربعة أعوام. كما ينص هذا البرنامج على:

١- الفصل بين السياسة والدين في دولة مدنية[1]؛ لأن تطبيق الشريعة في الشمال، وهو نهج نظام الحكم الإسلامي الحالي، إنما مفاده - لا محالة - هو فصل الجنوب عن الشمال.

---

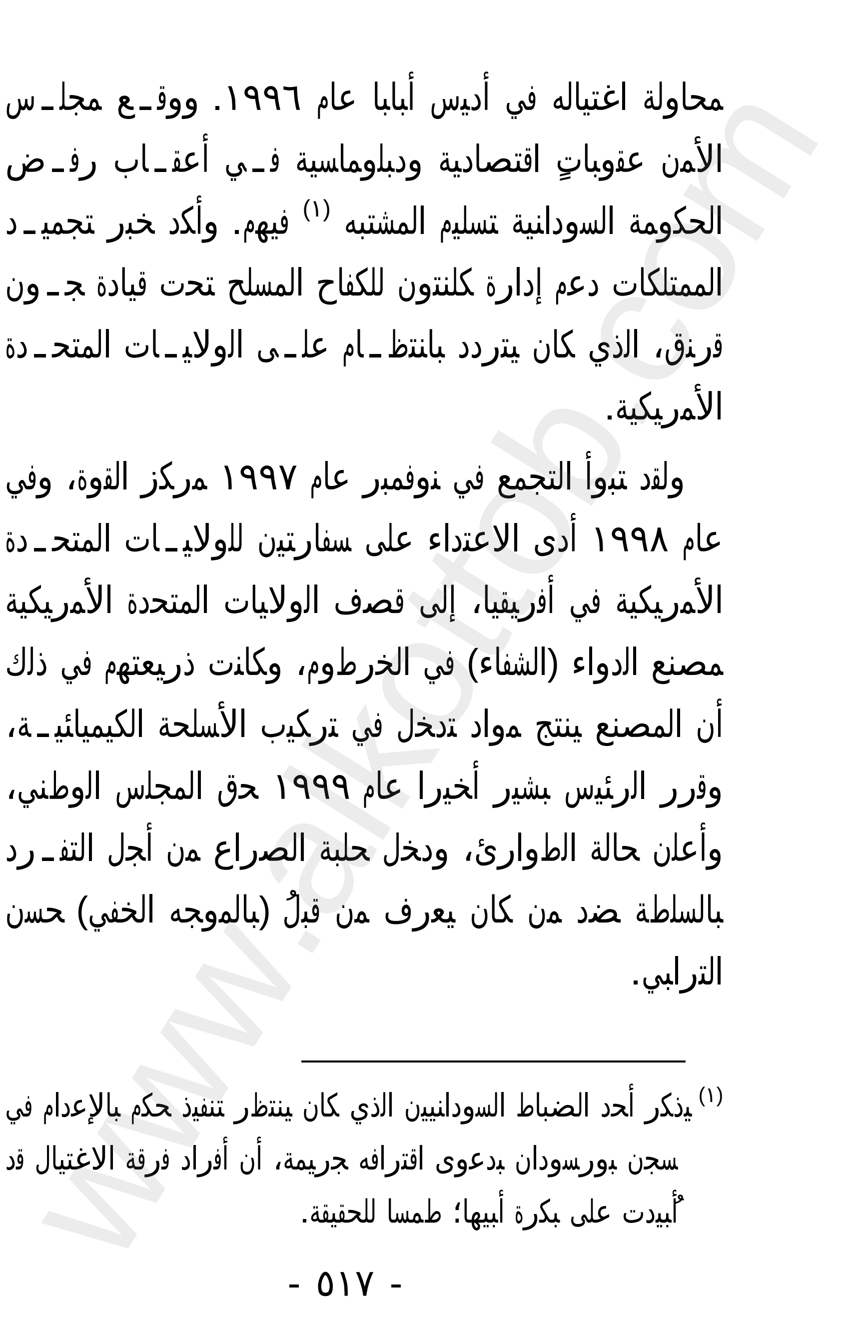
[1] ويستخدم مصطلح الدولة المدنية لتفادي استخدام عبارة العلمانية أو اللادينية؛ اللتين قد يتلبس الأمر فيهما - ولأسباب تاريخية - بمناهضة الكنيسة في فرنسا.

٢- إنشاء حكومة لامركزية.

٣- المساواة في الحقوق بين المواطنين فـي الجنـوب والشمال، بما في ذلك حق الترشيح لرئاسة الدولـة في السودان؛ سواء كان المرشح من الجنوب أم لا، مسلما أم لا.

غير أن مبدأ حق تقرير المصير لا يمكن أن يطبق علـى البجة التي تقاتل إلى جانب الوحدات المسلحة التابعة لأحزاب الشمال. أما سكان المناطق المهمشة في جبال النوبة، ومابان (جنوب النيل الأزرق)، فلقد تم الاعتراف بحقهم في تقريـر المصير، فهم يعانون من نفس المشاكل التي يتعـرض لهـا سكان الجنوب؛ ولذلك انضموا إليهم كمقاتلين فـي صـفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان.

عندما كنت في أسمرة، وفي بداية زيارتي، انتشر خبـر القرار الذي أصدره الـرئيس كلينتـون، القاضـي بتجميـد ممتلكات وأموال الحكومة السودانية الموجودة في الولايـات المتحدة الأمريكية، وحظر المبدلات التجارية معهـا؛ بسـبب دعمها النشاط الإرهابي في العالم. كما وجه الرئيس مبـارك إليهم بالفعل عام ١٩٩٥ إصبع الاتهام، واتهمهم بالتورط في

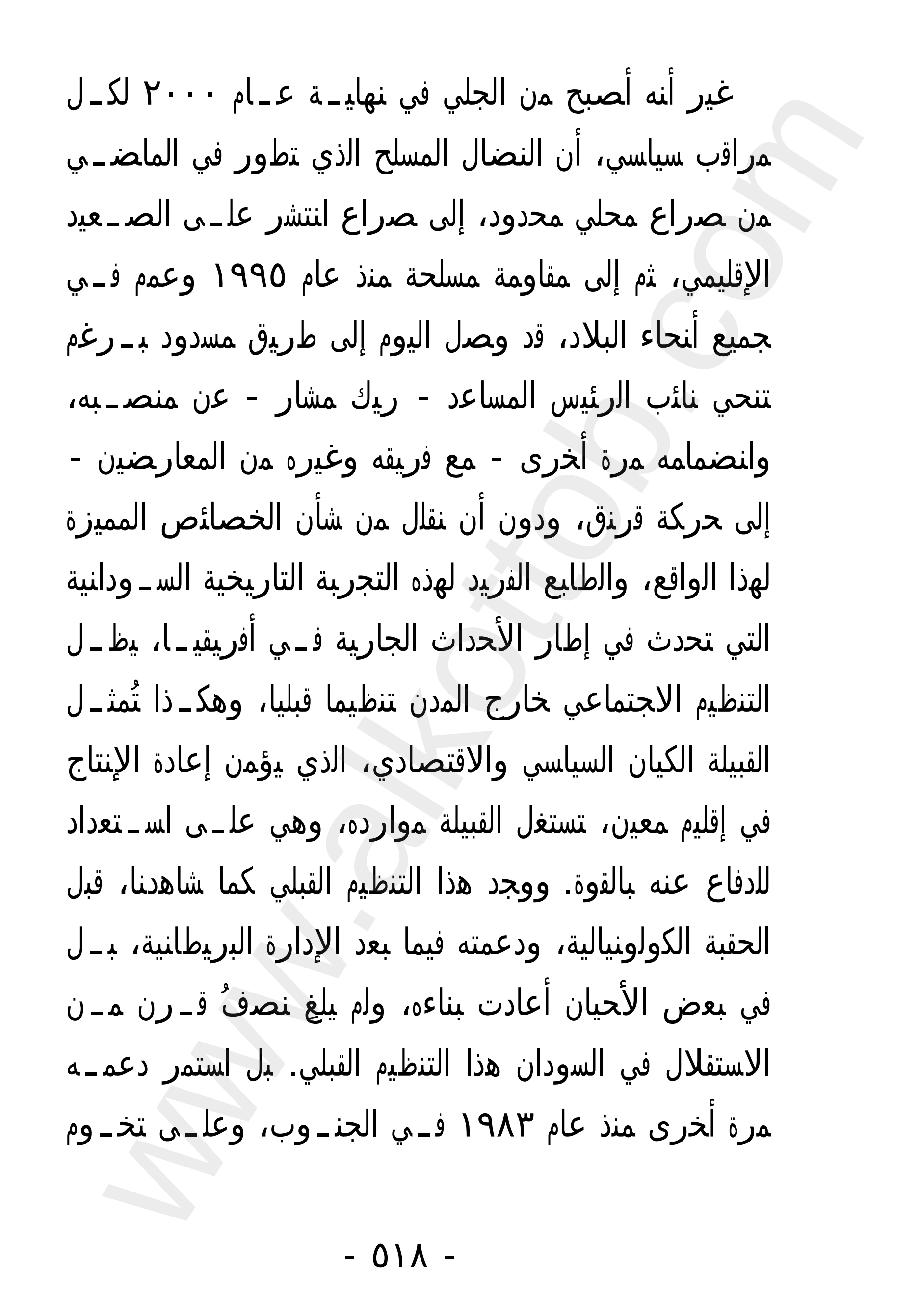


محاولة اغتياله في أديس أبابا عام ١٩٩٦. ووقع مجلس الأمن عقوباتٍ اقتصادية ودبلوماسية في أعقاب رفض الحكومة السودانية تسليم المشتبه [١] فيهم. وأكد خبر تجميد الممتلكات دعم إدارة كلنتون للكفاح المسلح تحت قيادة جون قرنق، الذي كان يتردد بانتظام على الولايات المتحدة الأمريكية.

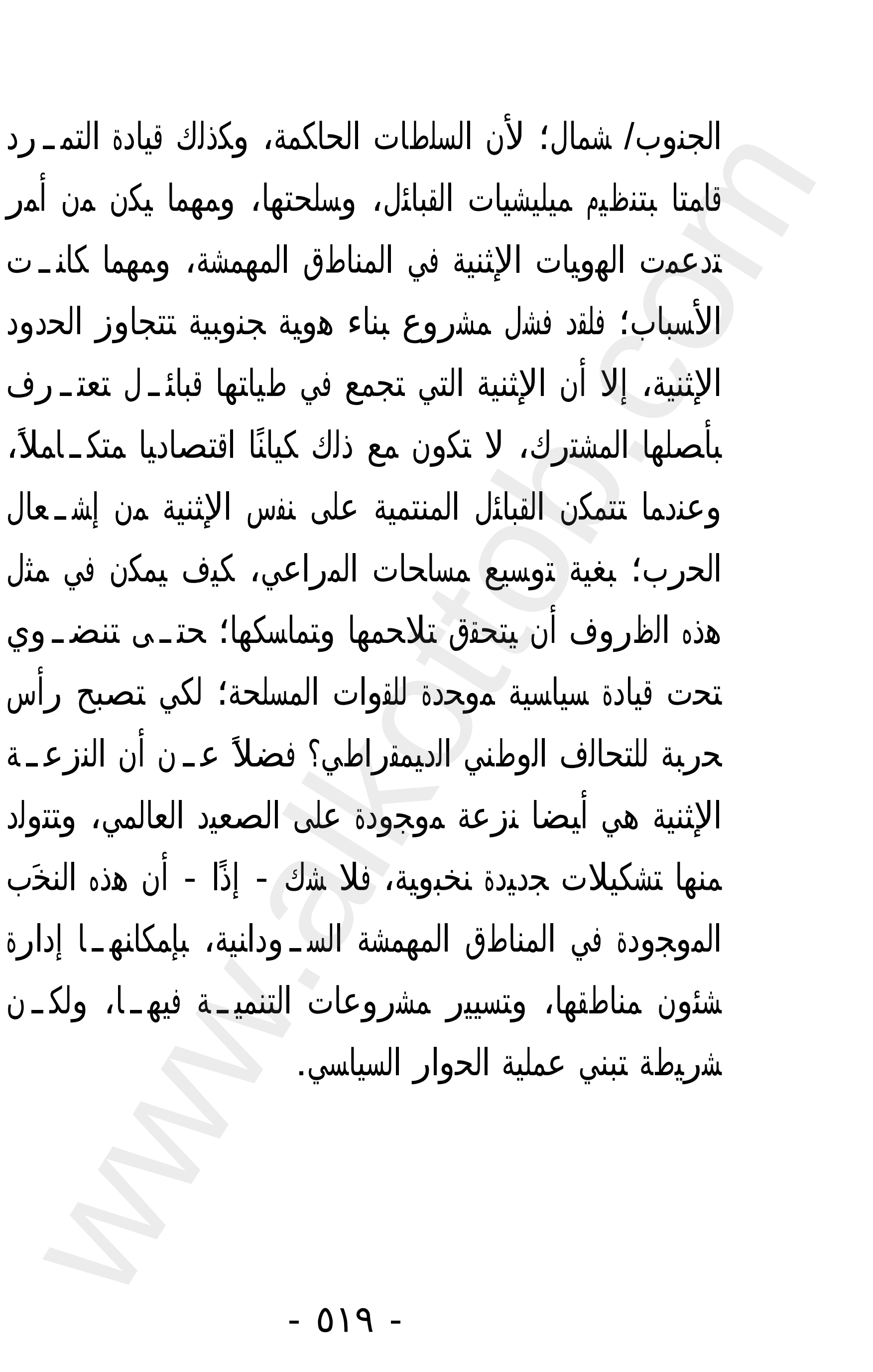
ولقد تبوأ التجمع في نوفمبر عام ١٩٩٧ مركز القوة، وفي عام ١٩٩٨ أدى الاعتداء على سفارتين للولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا، إلى قصف الولايات المتحدة الأمريكية مصنع الدواء (الشفاء) في الخرطوم، وكانت ذريعتهم في ذلك أن المصنع ينتج مواد تدخل في تركيب الأسلحة الكيميائية، وقرر الرئيس بشير أخيرا عام ١٩٩٩ حق المجلس الوطني، وأعلن حالة الطوارئ، ودخل حلبة الصراع من أجل التفرد بالسلطة ضد من كان يعرف من قبلُ (بالموجه الخفي) حسن الترابي.

---

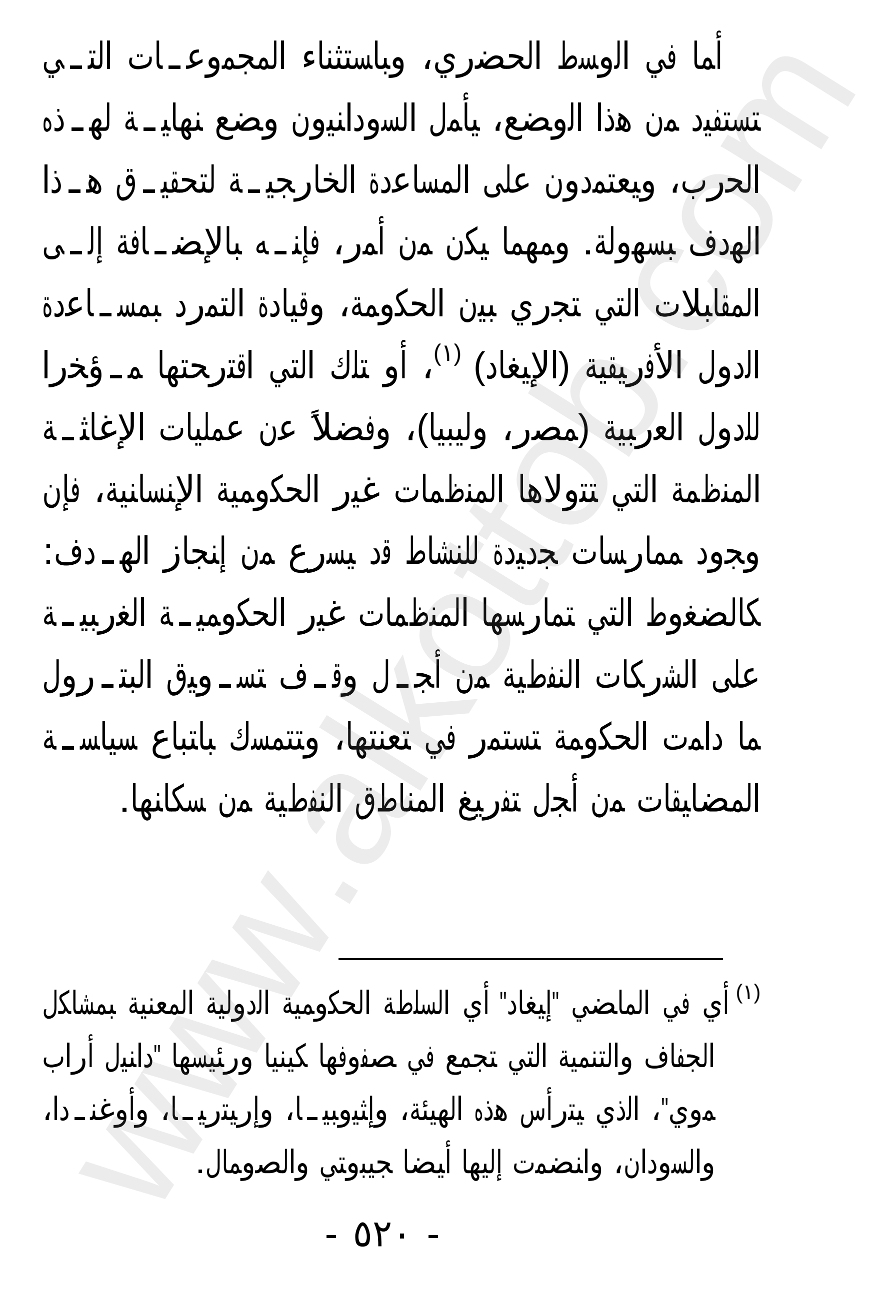
[١] يذكر أحد الضباط السودانيين الذي كان ينتظر تنفيذ حكم بالإعدام في سجن بورسودان بدعوى اقترافه جريمة، أن أفراد فرقة الاغتيال قد أُبيدت على بكرة أبيها؛ طمسا للحقيقة.



غير أنه أصبح من الجلي في نهاية عام ٢٠٠٠ لكل مراقب سياسي، أن النضال المسلح الذي تطور في الماضي من صراع محلي محدود، إلى صراع انتشر على الصعيد الإقليمي، ثم إلى مقاومة مسلحة منذ عام ١٩٩٥ وعمم في جميع أنحاء البلاد، قد وصل اليوم إلى طريق مسدود برغم تنحي نائب الرئيس المساعد - ريك مشار - عن منصبه، وانضمامه مرة أخرى - مع فريقه وغيره من المعارضين - إلى حركة قرنق، ودون أن نقلل من شأن الخصائص المميزة لهذا الواقع، والطابع الفريد لهذه التجربة التاريخية السودانية التي تحدث في إطار الأحداث الجارية في أفريقيا، يظل التنظيم الاجتماعي خارج المدن تنظيما قبليا، وهكذا تُمثل القبيلة الكيان السياسي والاقتصادي، الذي يؤمن إعادة الإنتاج في إقليم معين، تستغل القبيلة موارده، وهي على استعداد للدفاع عنه بالقوة. ووجد هذا التنظيم القبلي كما شاهدنا، قبل الحقبة الكولونيالية، ودعمته فيما بعد الإدارة البريطانية، بل في بعض الأحيان أعادت بناءه، ولم يلغ نصفُ قرن من الاستقلال في السودان هذا التنظيم القبلي. بل استمر دعمه مرة أخرى منذ عام ١٩٨٣ في الجنوب، وعلى تخوم



الجنوب/ شمال؛ لأن السلطات الحاكمة، وكذلك قيادة التمـرد قامتا بتنظيم ميليشيات القبائل، وسلحتها، ومهما يكن من أمر تدعمت الهويات الإثنية في المناطق المهمشة، ومهما كانـت الأسباب؛ فلقد فشل مشروع بناء هوية جنوبية تتجاوز الحدود الإثنية، إلا أن الإثنية التي تجمع في طياتها قبائـل تعتـرف بأصلها المشترك، لا تكون مع ذلك كيانًا اقتصاديا متكـاملاً، وعندما تتمكن القبائل المنتمية على نفس الإثنية من إشـعال الحرب؛ بغية توسيع مساحات المراعي، كيف يمكن في مثل هذه الظروف أن يتحقق تلاحمها وتماسكها؛ حتـى تنضـوي تحت قيادة سياسية موحدة للقوات المسلحة؛ لكي تصبح رأس حربة للتحالف الوطني الديمقراطي؟ فضلاً عـن أن النزعـة الإثنية هي أيضا نزعة موجودة على الصعيد العالمي، وتتولد منها تشكيلات جديدة نخبوية، فلا شك - إذًا - أن هذه النخَب الموجودة في المناطق المهمشة السـودانية، بإمكانهـا إدارة شئون مناطقها، وتسيير مشروعات التنميـة فيهـا، ولكـن شريطة تبني عملية الحوار السياسي.



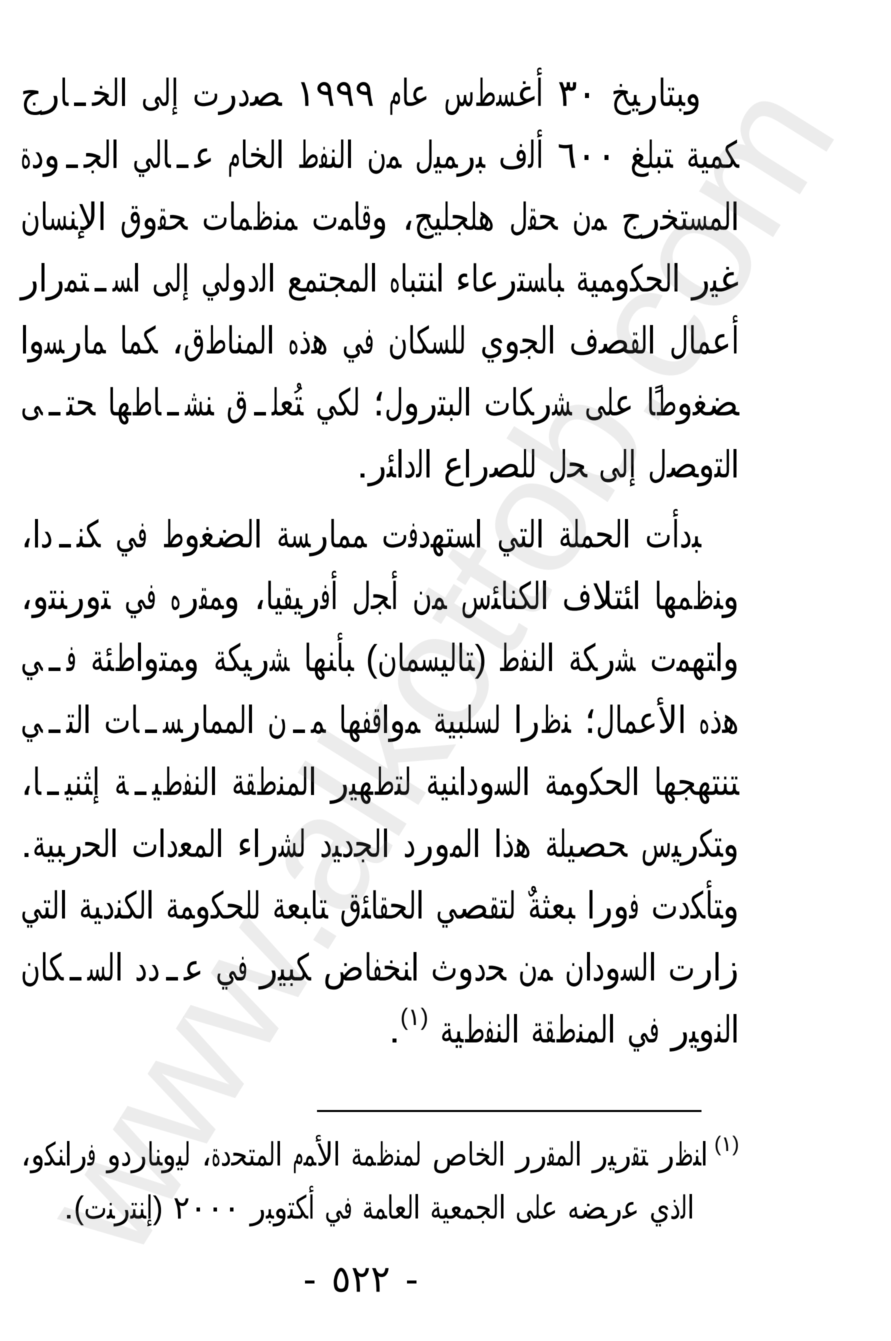
أما في الوسط الحضري، وباستثناء المجموعـات التـي تستفيد من هذا الوضع، يأمل السودانيون وضع نهايـة لهـذه الحرب، ويعتمدون على المساعدة الخارجيـة لتحقيـق هـذا الهدف بسهولة. ومهما يكن من أمر، فإنـه بالإضـافة إلـى المقابلات التي تجري بين الحكومة، وقيادة التمرد بمسـاعدة الدول الأفريقية (الإيغاد) [١]، أو تلك التي اقترحتها مـؤخرا للدول العربية (مصر، وليبيا)، وفضلاً عن عمليات الإغاثـة المنظمة التي تتولاها المنظمات غير الحكومية الإنسانية، فإن وجود ممارسات جديدة للنشاط قد يسرع من إنجاز الهـدف: كالضغوط التي تمارسها المنظمات غير الحكوميـة الغربيـة على الشركات النفطية من أجـل وقـف تسـويق البتـرول ما دامت الحكومة تستمر في تعنتها، وتتمسك باتباع سياسـة المضايقات من أجل تفريغ المناطق النفطية من سكانها.

---

[١] أي في الماضي "إيغاد" أي السلطة الحكومية الدولية المعنية بمشاكل الجفاف والتنمية التي تجمع في صفوفها كينيا ورئيسها "دانيل أراب موي"، الذي يترأس هذه الهيئة، وإثيوبيـا، وإريتريـا، وأوغنـدا، والسودان، وانضمت إليها أيضا جيبوتي والصومال.

وما من شك أن أحد أسباب استئناف التمرد هـو وضـع حقول البترول التي اكتشفتها شركة (شـفرون) فـي شـمال "بانتيو"، وفي أعالي النيل في المنطقة الغربية، وفي "هجليج" في كردفان الجنوبية، تحت سيطرة الجهاز الإداري الحكومي في شمال البلاد، ولقد مهد إنشاء إقلـيم (الوحـدة) الجديـد الطريقَ لنميري؛ لكي يختلس موارد هذه المنطقة، ويسـتولي عليها رغم أنف الإدارة الإقليمية في الجنوب، التي كان مـن حقها وفقًا لأحكام الاتفاق الموقع عام ١٩٧٢ الاسـتفادة مـن أرباح تصدير منتجات موارد الجنوب.

وفي أعقاب اختطاف الجيش الشعبي لتحرير السودان ثلاث رهائن من العاملين في الشركة النفطية، ثم حادثة اغتيال أحـد الممرضين العاملين فيها بواسطة قوات الأمن التابعـة للجبهـة القومية الإسلامية، التي اتهمته بالتجسس لصـالح الجنـوبيين، قررت شركة (شفرون) بيع حصصها. وتكتلات في عام ١٩٩٦ شركة الصين الوطنية للنفط التابعة للدولة الصينية، والشـركة التابعة للدولة الماليزية بتروناس، والشـركة الكنديـة السـمان إنرجي أنكوربويشين، وشركة السودان الوطنية للبترول، واقتنت كل منها حصصا بنسب تبلغ على التوالي ٤٠ % و٣٠ %، ٢٥ %، و٥ % وكونت مشروع (جريتر نايل أويل)، وقررت إنشاء خط أنابيب لنقل البترول حتى البحر الأحمر.



وبتاريخ ٣٠ أغسطس عام ١٩٩٩ صدرت إلى الخـارج كمية تبلغ ٦٠٠ ألف برميل من النفط الخام عـالي الجـودة المستخرج من حقل هلجليج، وقامت منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية باسترعاء انتباه المجتمع الدولي إلى اسـتمرار أعمال القصف الجوي للسكان في هذه المناطق، كما مارسوا ضغوطًا على شركات البترول؛ لكي تُعلـق نشـاطها حتـى التوصل إلى حل للصراع الدائر.

بدأت الحملة التي استهدفت ممارسة الضغوط في كنـدا، ونظمها ائتلاف الكنائس من أجل أفريقيا، ومقره في تورنتو، واتهمت شركة النفط (تاليسمان) بأنها شريكة ومتواطئة فـي هذه الأعمال؛ نظرا لسلبية مواقفها مـن الممارسـات التـي تنتهجها الحكومة السودانية لتطهير المنطقة النفطيـة إثنيـا، وتكريس حصيلة هذا المورد الجديد لشراء المعدات الحربية. وتأكدت فورا بعثةٌ لتقصي الحقائق تابعة للحكومة الكندية التي زارت السودان من حدوث انخفاض كبير في عـدد السـكان النوير في المنطقة النفطية [١].

---

[١] انظر تقرير المقرر الخاص لمنظمة الأمم المتحدة، ليوناردو فرانكو، الذي عرضه على الجمعية العامة في أكتوبر ٢٠٠٠ (إنترنت).

وفي مقابل هذه الحملة وقعت وكالة إغاثة جنوب السودان، وهي (منظمة غير حكومية مرتبطة بالحركة الشعبية لتحرير السودان) – وقعت على نص يحذر من عواقب الاستمرار في توجيه الهجمات ضد الشركات النفطية الغربيـة، ولا سـيما الكندية (تاليسمان) والسويدية (لوندين أويل كومبـاني) التـي (تقوم ببناء المدارس والمراكز الطبية لفائدة السكان المحليين، كما أنها تنفذ نظم تحلية المياه، وغير ذلك من المشـروعات الزراعية) [١]. ويتبقى أن نتحقق من أصـل وصـحة هـذا النص؛ لأن الجيش الشعبي لتحرير السودان، كان قد اعتبـر شبكة خطوط الأنابيب هدفًا من الأهداف العسكرية، وهاجمـه على امتداده بصفة دورية، وبواسطة قوات تابعـة لقرنـق، وبرغم الصعوبات، تستمر هذه الحملة في تنشـيط الحـوار حول ضرورة اعتماد مدونة أخلاق لنشاط قطـاع التجـارة الخارجية الدولية، ويقترح هذا المشروع إلزام بنـود العقـد المبرم بين شركة تقوم بنشـاط اسـتغلالي أو/ وتصـديري، والحكومة المعنية، بضرورة إعادة استثمار جزء من الأرباح في مشروعات تسـتوفي الاحتياجـات الأساسـية للسـكان، وإلا توقع عليها عقوبات دولية.

---

[١] إنترنت السودان الذي يتحدث عن نزاهة الإبلاغ في جنوب السودان بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٠١.

ولا نستطيع أن نقلل من فائدة هذه الضغوط؛ فلقد حققت نتائج إيجابية في مجال آخر، عندما وقعت عقوبات دولية على من يؤيد عمليا الإرهاب، وكان من نتائج هذه العقوبات في السودان أن توقف مشروع التوجه نحو (الدولية) الإسلامية الذي دعا إليه الدكتور الترابي، وأدى أيضا إلى مغادرة القادة المتأسلمين السودان الذين مولوا العمليات الإرهابية في العالم؛ [1] مثل أسامة بن لادن، وكان ذلك في مايو عام ١٩٩٦.

٢- المقاومة المدنية:

تُشير تقارير المنظمات غير الحكومية الدولية إلى ارتكاب جرائم عنف بشعة، لم يسبق لها مثيل في السودان، وتتحدث عن الآثار الوخيمة التي يتضرر من جرائها السكان الضحايا، ويبرز التحليلُ المتأني للمقابلات التي أجراها المحققون الذين قاموا بزيارة مناطق العمليات الحربية - قدراتِ المقاومة الكبيرة، مع استخدام العنف للرد على العنف.

---

(١) انظر تيم نبلوك: العقوبات والنبذ: حالة السودان، وثيقة معروضة على المؤتمر الذي نظمته مؤسسةُ الدراسات عن السودان في المملكة المتحدة، جامعة درهام، ٣٠ أغسطس ـ ١ سبتمبر ٢٠٠٠.

ويستغرب المراقب الذي يصل لتوه إلـى المدينـة، ممـا يتحلى به الرجال والنساء من عزم وتصميم على الاسـتمرار في النضال من أجل البقاء، وبقـاء أسـرهم، وهـذا بـرغم التجارب المريرة التي مرت بهم، ومع ذلك يتمسـكون فـي الوقت نفسه بكرامتهم.

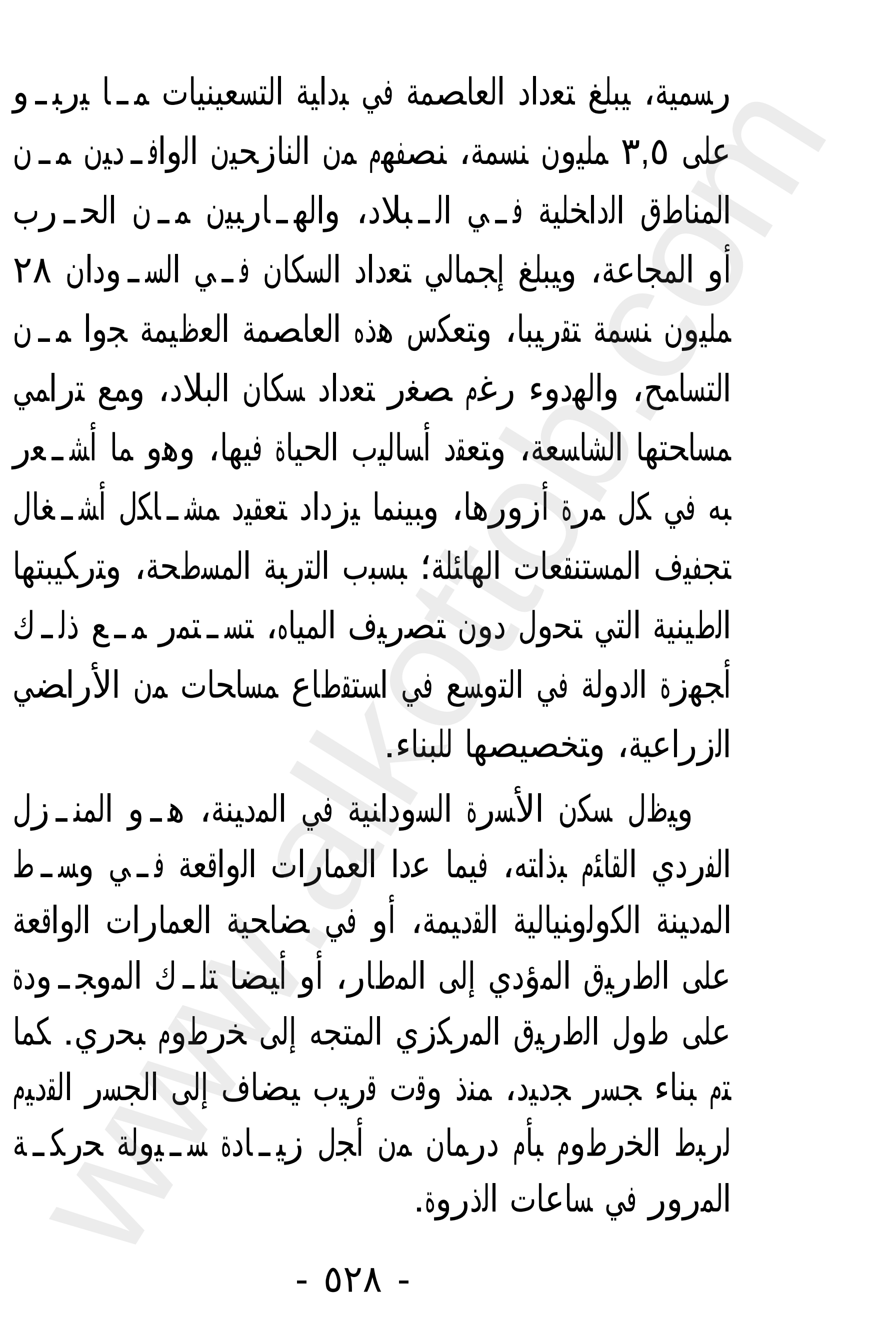
ونرى الفتاة الصغيرة التي تصحب هذا الشـيخ العجـوز الذي أوشك أن يفقد بصره، وهما يتسولان حفاظًا على حقهم في البقاء، ويسعيان بالكاد للحصول على ما يسـد الرمـق، ولكن برغم ذلك، يحافظ الشيخ على هيبته، ووقاره، ومهمـا يكن من أمر، هناك اعتقاد - على ما يبـدو - بـأن هنـاك بازغة أمل للخروج من هذه الهوة، وساد هذا الشعور أثنـاء السنوات الأولى من نظام الحكم الإسلامي الذي جـاء إلـى السلطة ممتطيا انقلابا عسكريا، ورافعا شعار (إنقاذ الوطن). ولكن أدرك الناس بسرعة، ضرورة التعود علـى مقاومـة أعمال التدمير والتخريب التي تقوم بها السلطة، حتـى فـي المناطق البعيدة عن مسرح العمليات الحربيـة، بـل داخـل العاصمة نفسها عندما تقوم بطرد بائعات الشاي من أمـاكن عملهن على أرصفة الشوارع، وتهدد الفتيات بطردهن مـن وظائفهن في محطات خدمة السيارات.

ولكن متى حدث ما حدث.. وفي أية لحظة حدث ذلـك؟!
وبعد انقضاء عدة أعوام على ما حدث.. لكي يطفـو علـى السطح مثل هذا السلوك المتعنت الصـارم الـذي يـرفض التزحزح قيد أنملة؟.. ومهما يكن من أمر، مـا زلـتُ أرى، وذلك في يناير عام ٢٠٠١، عندما كنت أتجول في طرقـات المدينة، النساء يسرن بأرديتهن الملونة (الثيـاب) التقليديـة، ويبعن بضائعهن من فوق نفس الأرصـفة، وتتجـول فـي الجامعة الفتيات دون ارتداء اللباس الـذي فرضـه علـيهن الإسلاميون، وتستمر الطوائف في "أم درمان" في التجمع في حلقات الذكر بعد ظهر يوم الجمعـة، وحـول (دراويشـهم الدوارين) برغم كل المحرمات والممنوعـات المفروضـة، وتفتقر القضايا المثارة - كما هي الحال في أماكن أخرى - إلى وجود برنامج لحل المشاكل اليومية، ويستمر السودانيون العاملون في الخارج في رعاية احتياجات أسرهم، ويسـتمر أفراد النخبة الحضرية، والمقربون منهم في انتقـاد النظـام علنًا، وتعرب الأجيال الجديدة بقوة عن رغبتها في الخلاص من هؤلاء الزعماء، وغيرهم من الذين استولوا على السلطة، بل الخلاص حتى من القادة التقليديين الذين يقفون الآن فـي معسكر الإطاحة بالنظام، ومنهم الصادق المهدي.

بل وبعضهم يود التخاص أيضـا مـن جـون قرنـق. وباختصار، هذا هو المناخ السائد، وتلك هي الروح الإنسانية الحرة التي يبدو أنها انتشرت في هذه العاصمة المثلثـة ذات الخصائص المتميزة الفريدة، والوحيدة من نوعها على نطاق القارة الأفريقية كلها.

تقع المدن الثلاث التي تتألف منها العاصمة المثلثـة فـي السودان [(١)]، وهي فعلاً بمثابة القلب على مساحة تتراوح بين ٢٨٠٠٠ كم إلى ٣٠٠٠٠ كيلومتر مربع (حسب التقديرات)، وتقع عند التقاء النيل الأبيض مع النيل الأزرق. وفيها تتركز السلطة السياسية، والإدارية، والشركات التجارية، والفنـادق الكبرى، والصناعات، والجامعات الكبرى في الـبلاد التـي تكون عناصر النخبة، والأسواق والمساجد، وتوجـد أيضـا بوجه خاص في أم درمان بيوت الأسر الكبيرة، التي تسيطر على أجهزة الدولة منذ الاستقلال، وتبعـا لتقـديرات غيـر

[(١)] انظر مستقبل منطقة عاصمة السودان: دراسة في التنمية والتغييـر، طبعة (م. أي. أبو سن) و (ه. ر. ج) ديفـيس، مطبعـة جامعـة الخرطوم، ١٩٩١، انظر أيضا مارك لافيرن: إعـداد الخرطـوم الكبرى، بين تخطيط متسلط، و"الحق في إيجاد مدينة"، في سجلات الجغرافيا، المجلد رقم ١٦، ١٩٩٥ الصفحات من ٧٥ إلى ١١٥.



رسمية، يبلغ تعداد العاصمة في بداية التسعينيات ما يربو على ٣,٥ مليون نسمة، نصفهم من النازحين الوافدين من المناطق الداخلية في البلاد، والهاربين من الحرب أو المجاعة، ويبلغ إجمالي تعداد السكان في السودان ٢٨ مليون نسمة تقريبا، وتعكس هذه العاصمة العظيمة جوا من التسامح، والهدوء رغم صغر تعداد سكان البلاد، ومع ترامي مساحتها الشاسعة، وتعقد أساليب الحياة فيها، وهو ما أشعر به في كل مرة أزورها، وبينما يزداد تعقيد مشاكل أشغال تجفيف المستنقعات الهائلة؛ بسبب التربة المسطحة، وتركيبتها الطينية التي تحول دون تصريف المياه، تستمر مع ذلك أجهزة الدولة في التوسع في استقطاع مساحات من الأراضي الزراعية، وتخصيصها للبناء.

ويظل سكن الأسرة السودانية في المدينة، هو المنزل الفردي القائم بذاته، فيما عدا العمارات الواقعة في وسط المدينة الكولونيالية القديمة، أو في ضاحية العمارات الواقعة على الطريق المؤدي إلى المطار، أو أيضا تلك الموجودة على طول الطريق المركزي المتجه إلى خرطوم بحري. كما تم بناء جسر جديد، منذ وقت قريب يضاف إلى الجسر القديم لربط الخرطوم بأم درمان من أجل زيادة سيولة حركة المرور في ساعات الذروة.

وتشيد في كل مكان، الفيلات (السرايات) الجديدة الفاخرة أحيانًا، ويملكها الذين جمعوا الأموال مـن الـبلاد العربيـة النفطية، وما زالوا ينعتون بالمغتربين، وينتشر بكثـرة هـذا النوع من السكن الفردي من (سرايات حديثة جدا) يمتلكهـا أغنياء النظام المتأسلم، المعروفون بـ (تجار الدين)، وشيدت على طول الطريق المعبد (المسفلت) الجديـد الـذي يـؤدي مخرجه في شمال الخرطوم إلى بورسودان، كما تتناثر على امتداد بائعي الفاكهة والخضراوات، وغيرها مـن منتجـات المناطق الريفية المتاخمة للعاصمة.

تلعب المدن في السودان - كما هي الحال - في كثير من البلاد الأفريقية الأخرى، صغيرة كانت أم كبيرة، دور حلقـة الربط بين المناطق الحضرية والريفية، غيـر أن العاصـمة لا تعتبر حضرية تماما؛ لأن سكانها يختلطون بأعداد كبيـرة من السكان الوافدين من المناطق الريفية، بل إن بعضهم من البدو. وتنتج جزيرة توتي، وكذلك على امتداد ضفاف النهـر في الجزر المروية الأخرى، كميـاتٍ مهمـة مـن الفاكهـة والخضراوات، والعلف، والذرة كما يمكن زراعة ٣٥ ألـف فدان زراعة جافة، وذلك في الأعوام الجيدة.

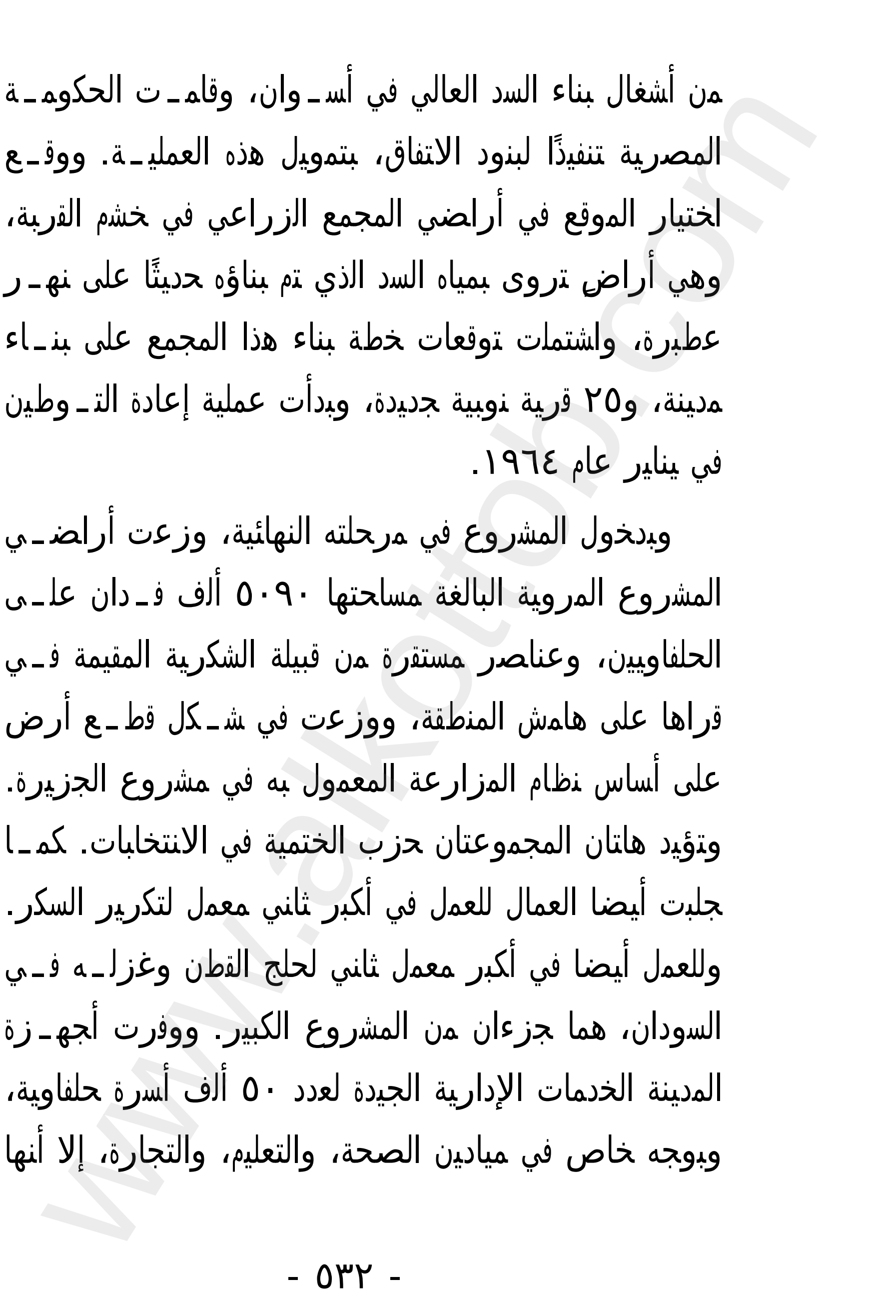
ويتكدس في أم درمان ذات المساحة الأكبر، أعدادٌ غفيرة من السكان الفارين من مسرح العمليات الحربية، والمجاعة، وأقامت هذه الجماعات فـي معسـكرات للإيـواء، ويعمـل مشروع زراعي، متخصص في إنتاج العلف، والخضراوات، وتربية الحيوانات لاستيفاء احتياجات العاصمة. ويسوق البدو الرحل حيواناتهم إلى المراعي على طـول ضـفاف النيـل الأبيض، ويفتح سوق الجمال أبوابـه (تبـاع فيـه الأغنـام والماعز) في أم درمان كل يوم سبت، وقد حافظت أم درمان على الطابع المميز للمدينة السـودانية، وتحمـل ضـواحيها أسماء المجموعات الإثنية المختلفة التي تقطنها، ويأتي ٨٣% من هم أصلاً من شمال السودان، ولكن تقل هذه النسبة إلـى ٧٠ % في الخرطوم التي تظل المركز الإداري والتجـاري الأول، ويأتي ٢٦ % من سكان خرطوم بحري أصـلاً مـن الجنوب، ومن جبال النوبة، وقـد جـذبتهم فـرص العمـل المتوفرة في القطاع الصناعي، ويعملون فيها يـدا عاملـة، وعمال نصف مهرة.

وضمت العاصمة في عام ١٩٦٩ ثلاثة أرباع المنشـآت الصناعية والعمال في السودان: وبلغت نسـبة العمـال فـي خرطوم بحري ٦٣ % من قوة العمل، وهـم يعملـون فـي مصانع النسيج، والجلود، والأحذية، ومنهم نسبة ٢٥ % فـي الخرطوم، ويعملون بوجه خـاص فـي أعمـال الصـيانة الميكانيكية، ونسبة ١٢ % فـي أم درمـان يعملـون فـي الصناعات الغذائية، وتحديدا تجمع العاصمة السودانية سكانًا حضريين، وريفيين وعمال، وينتمي كل مـنهم إلـى إثنيـة مختلفة.

وهذا هو الوضع في حلفا الجديدة [1] عنـدما انحصـرت المشكلة في البداية، كما شاهدنا في إعادة توطين حوالي ٥٠ ألف أسرة من السكان الريفيين جاءوا من وادي حلفـا فـي شمال البلاد التي كانت أراضيها ستغرق قريبا عند الانتهـاء

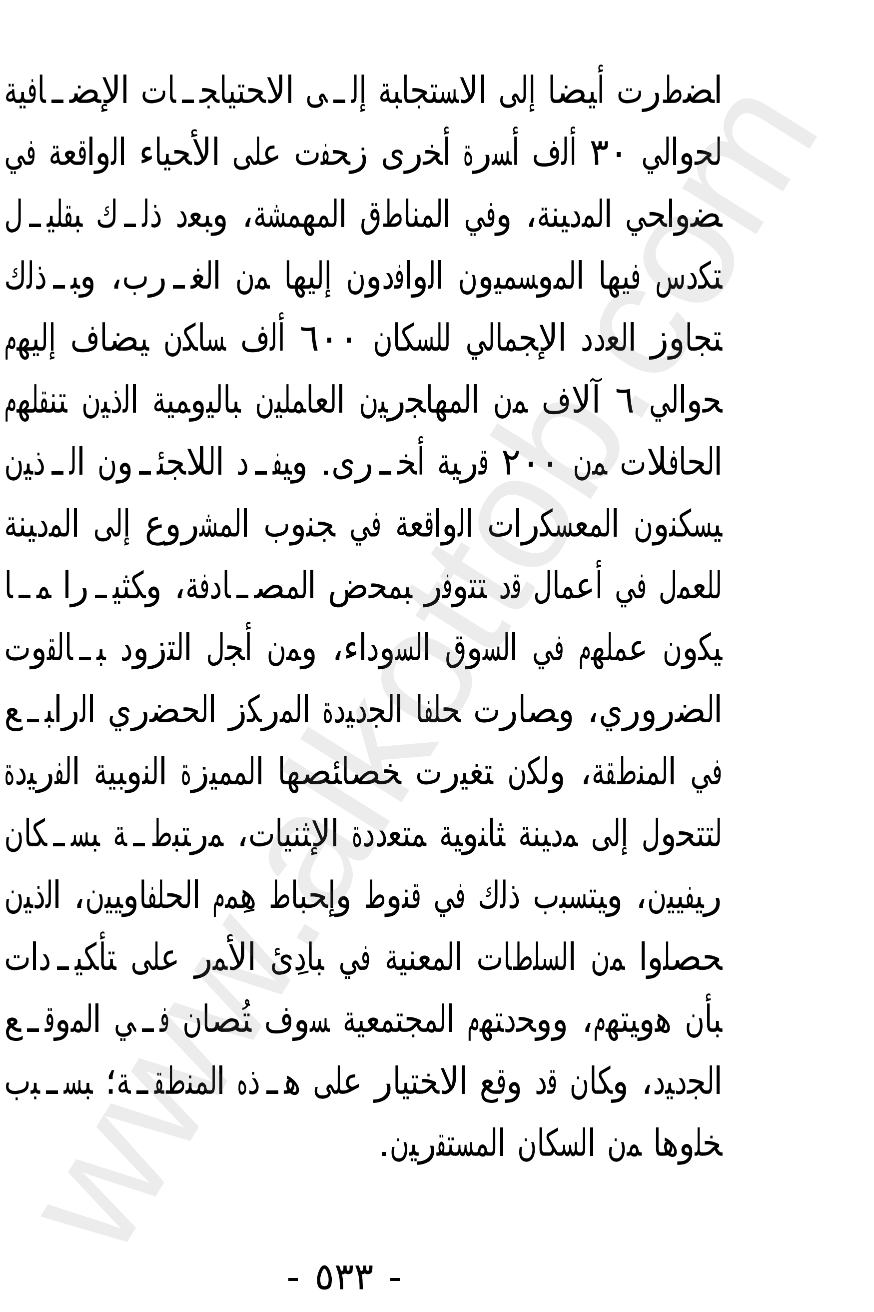
---

[1] انظر علي مصطفى أحمد ومحمد الهادي أبي سن: التنمية الحضرية في سياق ريفي ـ حالة حلفا الجديدة، السودان، المدن الصغيرة في أفريقيا ـ دراسات في التفاعلات المتبادلة بين الحضر والريف ـ الحضر، المعهد الإسكندنافي للدراسات الأفريقية، أبسـالا، ١٩٩٠، الصفحات من ٢٤٧ ـ ٢٦٣.



من أشغال بناء السد العالي في أسـوان، وقامـت الحكومـة المصرية تنفيذًا لبنود الاتفاق، بتمويل هذه العمليـة. ووقـع اختيار الموقع في أراضي المجمع الزراعي في خشم القربة، وهي أراضٍ تروى بمياه السد الذي تم بناؤه حديثًا على نهـر عطبرة، واشتملت توقعات خطة بناء هذا المجمع على بنـاء مدينة، و٢٥ قرية نوبية جديدة، وبدأت عملية إعادة التـوطين في يناير عام ١٩٦٤.

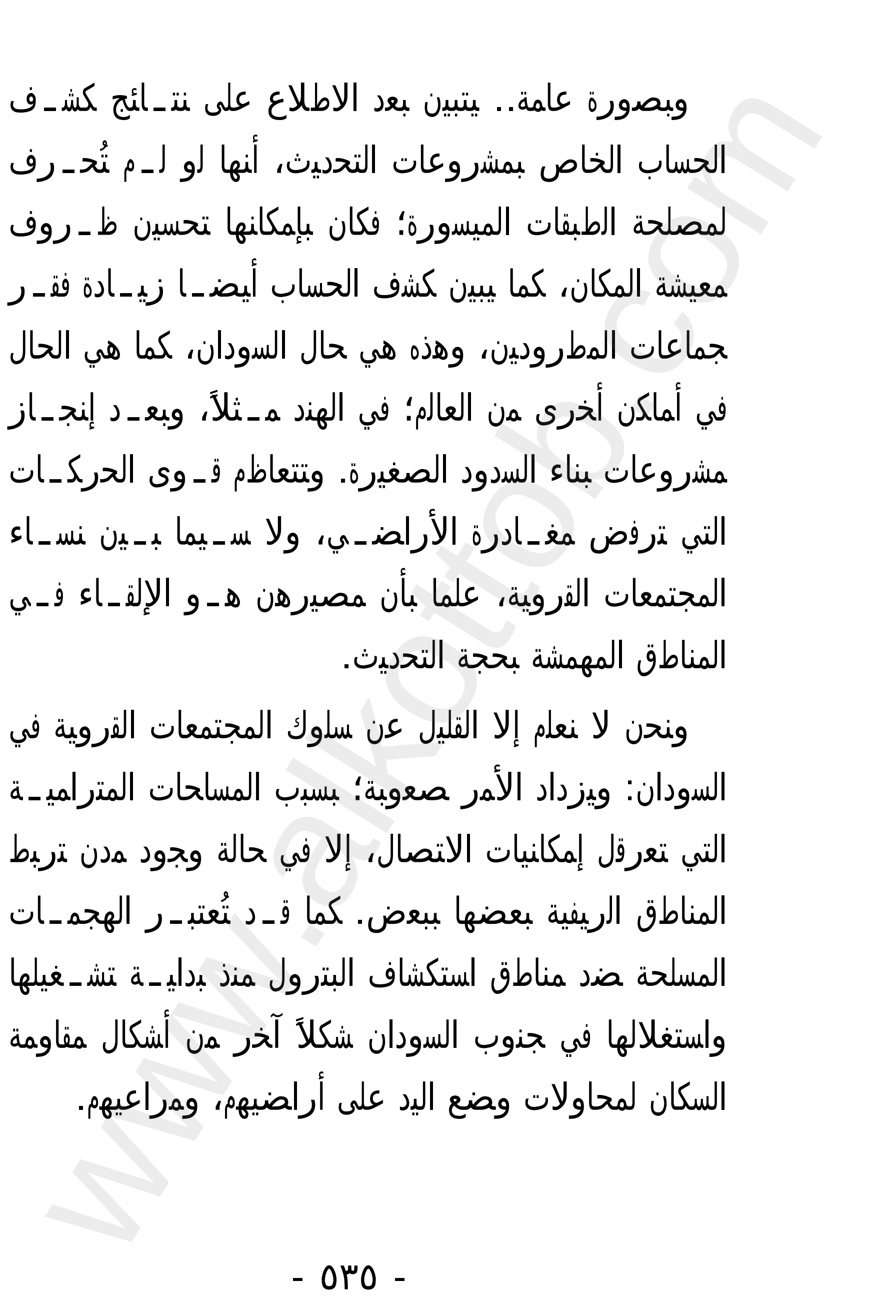
وبدخول المشروع في مرحلته النهائية، وزعت أراضـي المشروع المروية البالغة مساحتها ٥٠٩٠ ألف فـدان علـى الحلفاويين، وعناصر مستقرة من قبيلة الشكرية المقيمة فـي قراها على هامش المنطقة، ووزعت في شـكل قطـع أرض على أساس نظام المزارعة المعمول به في مشروع الجزيرة. وتؤيد هاتان المجموعتان حزب الختمية في الانتخابات. كمـا جلبت أيضا العمال للعمل في أكبر ثاني معمل لتكرير السكر. وللعمل أيضا في أكبر معمل ثاني لحلج القطن وغزلـه فـي السودان، هما جزءان من المشروع الكبير. ووفرت أجهـزة المدينة الخدمات الإدارية الجيدة لعدد ٥٠ ألف أسرة حلفاوية، وبوجه خاص في ميادين الصحة، والتعليم، والتجارة، إلا أنها



اضطرت أيضا إلى الاستجابة إلـى الاحتياجـات الإضـافية لحوالي ٣٠ ألف أسرة أخرى زحفت على الأحياء الواقعة في ضواحي المدينة، وفي المناطق المهمشة، وبعد ذلـك بقليـل تكدس فيها الموسميون الوافدون إليها من الغـرب، وبـذلك تجاوز العدد الإجمالي للسكان ٦٠٠ ألف ساكن يضاف إليهم حوالي ٦ آلاف من المهاجرين العاملين باليومية الذين تنقلهم الحافلات من ٢٠٠ قرية أخـرى. ويفـد اللاجئـون الـذين يسكنون المعسكرات الواقعة في جنوب المشروع إلى المدينة للعمل في أعمال قد تتوفر بمحض المصـادفة، وكثيـرا مـا يكون عملهم في السوق السوداء، ومن أجل التزود بـالقوت الضروري، وصارت حلفا الجديدة المركز الحضري الرابـع في المنطقة، ولكن تغيرت خصائصها المميزة النوبية الفريدة لتتحول إلى مدينة ثانوية متعددة الإثنيات، مرتبطـة بسـكان ريفيين، ويتسبب ذلك في قنوط وإحباط هم الحلفاويين، الذين حصلوا من السلطات المعنية في بادِئ الأمر على تأكيـدات بأن هويتهم، ووحدتهم المجتمعية سوف تُصان فـي الموقـع الجديد، وكان قد وقع الاختيار على هـذه المنطقـة؛ بسـبب خلوها من السكان المستقرين.

أما الأسر التي ظلت في مواقعها في وادي حلفـا، فلقـد نجحت في نهاية المطاف في الخروج من المـأزق؛ وذلـك بتنويع نشاطها الاقتصادي الأساسي، بمساعدة المنظمات غير الحكومية. وتقوم حوالي مائة وحدة صغيرة بإنتـاج الجـبن، وعجينة الخبز، وزيوت الطبخ.. إلخ.

امتدت مقاومة السكان الريفيين في السودان حتى شـملت مشاريع الإجلاء المبرمجة لأغراض الأشغال العصرية (التي قلما تكون في مصلحتهم)، وهي الحال في غيره من بلـدان العالم الثالث القديم. ولقد رفض سكان الباديـة الرحـل فـي منطقة قناة جونقلي التخلي عن أراضيهم الأصلية، وتبين ذلك عندما قررت السلطات البدء في أشغال حفر القنـاة، وفقـد السكان الرحل أراضيهم، ومراعيهم لصالح التنمية الزراعية المميكنة في المنطقة الزراعية المطرية، ودون أن يحصـلوا على تعويض برغم الوعود المعلنة، وهي تجربة تؤكد سـبب رفض هذه الشريحة من السكان الرحل في الجنـوب لهـذه المشروعات.

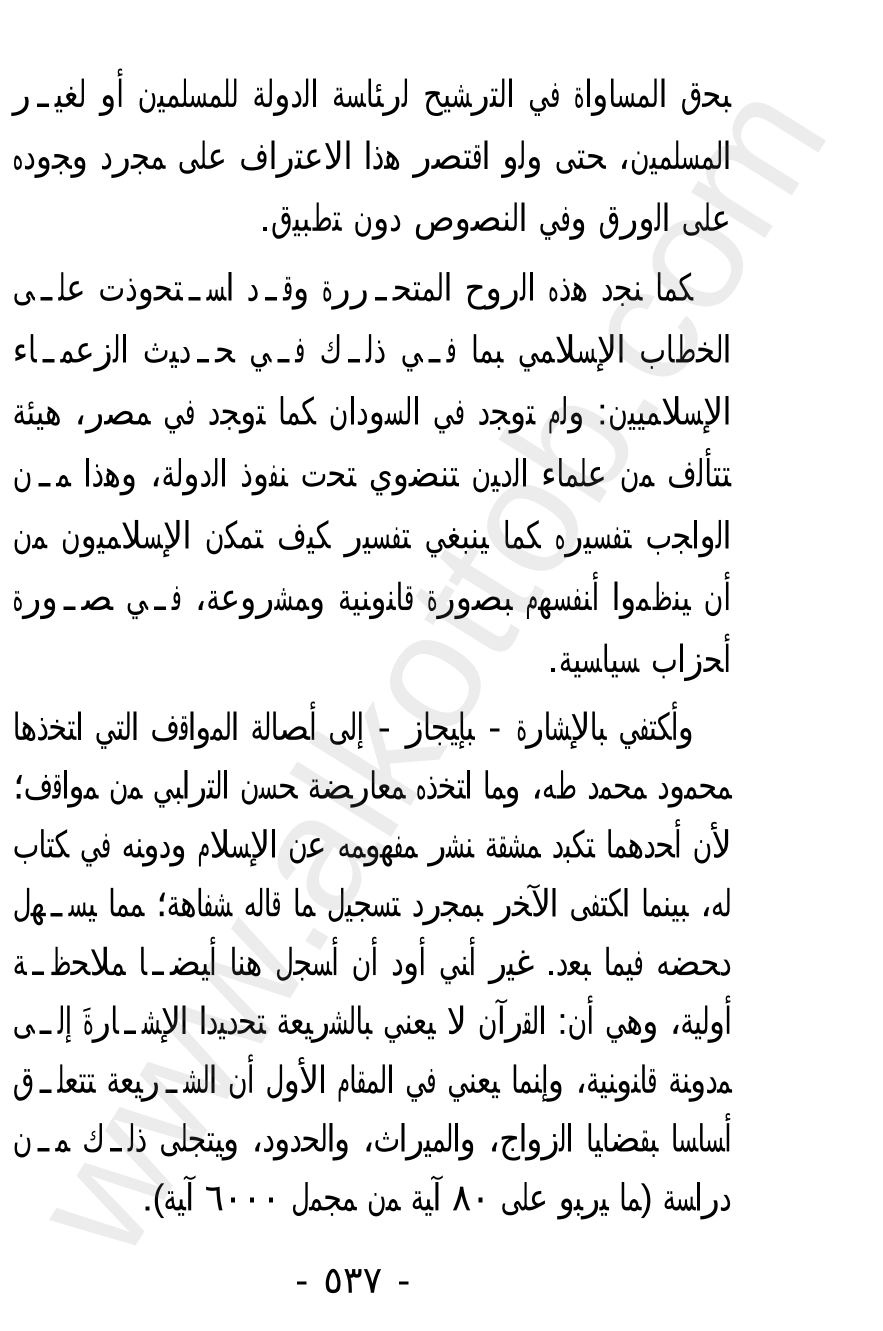


وبصورة عامة.. يتبين بعد الاطلاع على نتـائج كشـف الحساب الخاص بمشروعات التحديث، أنها لو لـم تُحـرف لمصلحة الطبقات الميسورة؛ فكان بإمكانها تحسين ظـروف معيشة المكان، كما يبين كشف الحساب أيضـا زيـادة فقـر جماعات المطرودين، وهذه هي حال السودان، كما هي الحال في أماكن أخرى من العالم؛ في الهند مـثلاً، وبعـد إنجـاز مشروعات بناء السدود الصغيرة. وتتعاظم قـوى الحركـات التي ترفض مغـادرة الأراضـي، ولا سـيما بـين نسـاء المجتمعات القروية، علما بأن مصيرهن هـو الإلقـاء فـي المناطق المهمشة بحجة التحديث.

ونحن لا نعلم إلا القليل عن سلوك المجتمعات القروية في السودان: ويزداد الأمر صعوبة؛ بسبب المساحات المتراميـة التي تعرقل إمكانيات الاتصال، إلا في حالة وجود مدن تربط المناطق الريفية بعضها ببعض. كما قـد تُعتبـر الهجمـات المسلحة ضد مناطق استكشاف البترول منذ بدايـة تشـغيلها واستغلالها في جنوب السودان شكلاً آخر من أشكال مقاومة السكان لمحاولات وضع اليد على أراضيهم، ومراعيهم.

إن المقاومة المسلحة، والمقاومة المدنية، والمقاومة التـي تتخذ أيضا شكل مواقفَ أصيلة (مبتدعة)، هي كلها علامـات دالة على الروح المتحررة، ويستند إليها خطـاب المثقفـين السودانيين، وهذا مهما كان حجم الاختلاف القائم بين محتوى هذا الخطاب، وإمكانية تطبيق ما جاء فيه، وكذلك مهما كانت الطائفة التي ينتمي إليها الفرد أو يتحالف معها، ومهما كـان التيار الأيديولوجي النضالي السائد؛ سواء كان ذلك في شمال البلاد أم في جنوبها، أو غربها.

كما تبين لي بجلاء هذه الروح المتحررة التي تميزت بها القيادة الشيوعية السودانية في علاقاتها مع نميري، وعلاجها للمواقف التي اتخذها الحليف السوفيتي، وأيضا فيما تحلى به من روح متحررة انعكست في علاقاته مع الجنـوب، وفـي مواجهة المواقف التي اتخذتها كُبريات الأحزاب في الشمال. ثم قوة هذه الروح المتحررة عند ارتباطها بمقاومة (الأفارقة) لهيمنة (الغرب)، مما يفسر الاتجاه الذي يسير عليه الحـوار اليوم، والذي ينحو نحو التعددية الثقافية؛ أي بمعنى تجـاوز مجرد الاعتراف بوجود عدد كبير من الثقافات، مع التسـليم بقيمة متساوية للديانات أو للغات، وقد اعترفت السـلطةُ الآن



بحق المساواة في الترشيح لرئاسة الدولة للمسلمين أو لغير المسلمين، حتى ولو اقتصر هذا الاعتراف على مجرد وجوده على الورق وفي النصوص دون تطبيق.

كما نجد هذه الروح المتحررة وقد استحوذت على الخطاب الإسلامي بما في ذلك في حديث الزعماء الإسلاميين: ولم توجد في السودان كما توجد في مصر، هيئة تتألف من علماء الدين تنضوي تحت نفوذ الدولة، وهذا من الواجب تفسيره كما ينبغي تفسير كيف تمكن الإسلاميون من أن ينظموا أنفسهم بصورة قانونية ومشروعة، في صورة أحزاب سياسية.

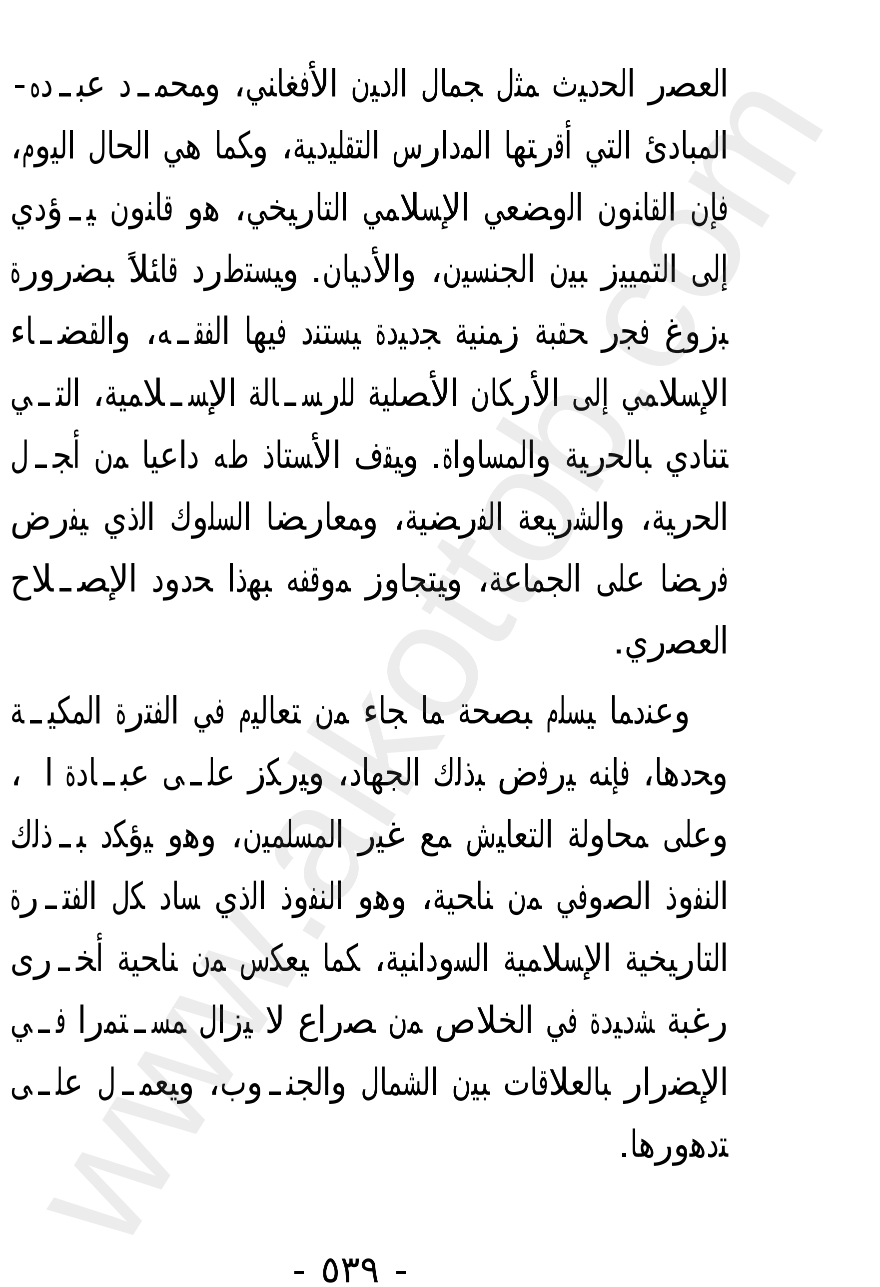
وأكتفي بالإشارة - بإيجاز - إلى أصالة المواقف التي اتخذها محمود محمد طه، وما اتخذه معارضة حسن الترابي من مواقف؛ لأن أحدهما تكبد مشقة نشر مفهومه عن الإسلام ودونه في كتاب له، بينما اكتفى الآخر بمجرد تسجيل ما قاله شفاهة؛ مما يسهل دحضه فيما بعد. غير أني أود أن أسجل هنا أيضا ملاحظة أولية، وهي أن: القرآن لا يعني بالشريعة تحديدا الإشارةَ إلى مدونة قانونية، وإنما يعني في المقام الأول أن الشريعة تتعلق أساسا بقضايا الزواج، والميراث، والحدود، ويتجلى ذلك من دراسة (ما يربو على ٨٠ آية من مجمل ٦٠٠٠ آية).

إذن.. فالأمر يتعلق باستخدام شـعار سياسـي لـيس إلا، لا بأوامر إلهية نقلها إلينا الرسول (ﷺ).

يقوم الأستاذ الجليل محمود طه في كتابه عن الإسلام [1]، وقد أعدم عام ١٩٨٥ بدعوى الإلحاد عندما وضع الإسـلام في منظور اجتماعي تاريخي صحيح. والإسلام بالنسبة لـه دين عالمي نهائي تضمنته جميع السور المكية. ودعا الرسول (ﷺ) إلى المساواة، وإلى تحمل الرجال والنساء مسـئولياتهم الفردية، دون تمييز بين عرق، أو جنس أو أصل اجتمـاعي، ولقد فسرت في المدينة المنورة بعض التوجهات التي جاءت في الرسالة المحمدية على أنها تستجيب إلى حقائق اجتماعية، واقتصادية، وسياسية كانت سائدة في ذلـك العصـر. ومـن ناحية أخرى، فـإن القـرآن، والسـنة، وهمـا المصـدران الأساسيان في الإسلام، يحتويان على نصوص مكية، وأخرى مدنية، بينما لا تستند الشريعة إلا إلى الفترة المدنيـة فقـط، وعليه كما يؤكد هو ذلك، أكد فقهاء الشريعة الإسلامية، بـل أكد أيضا المصلح ابن تيمية، والمصـلحون الآخـرون فـي

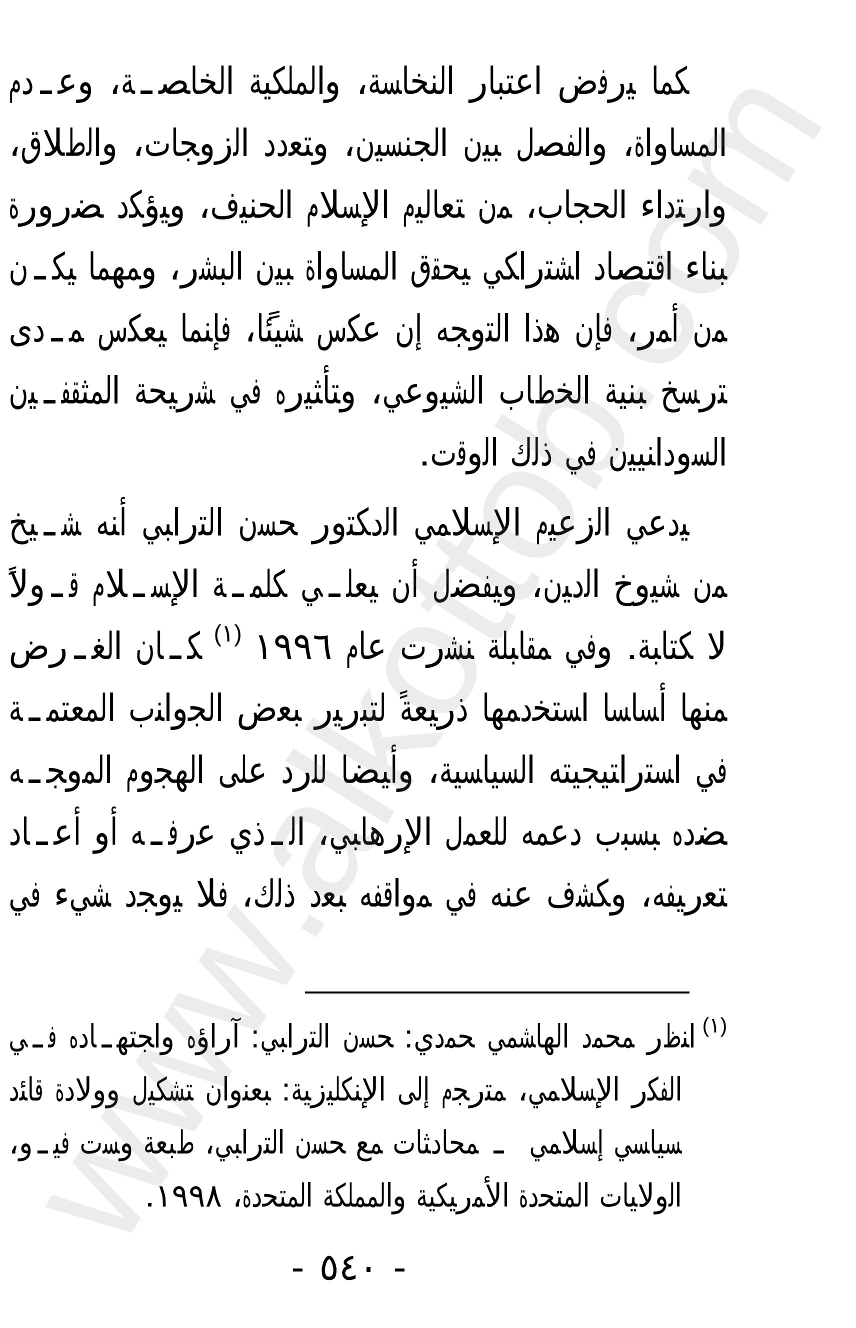
---

[1] مترجم إلى الإنكليزية: بعنوان رسالتي الثانية للإسلام، مطبعة جامعة سيراكوز في الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٧.



العصر الحديث مثل جمال الدين الأفغاني، ومحمـد عبـده-المبادئ التي أقرتها المدارس التقليدية، وكما هي الحال اليوم، فإن القانون الوضعي الإسلامي التاريخي، هو قانون يـؤدي إلى التمييز بين الجنسين، والأديان. ويستطرد قائلاً بضرورة بزوغ فجر حقبة زمنية جديدة يستند فيها الفقـه، والقضـاء الإسلامي إلى الأركان الأصلية للرسـالة الإسـلامية، التـي تنادي بالحرية والمساواة. ويقف الأستاذ طه داعيا من أجـل الحرية، والشريعة الفرضية، ومعارضا السلوك الذي يفرض فرضا على الجماعة، ويتجاوز موقفه بهذا حدود الإصـلاح العصري.

وعندما يسلم بصحة ما جاء من تعاليم في الفترة المكيـة وحدها، فإنه يرفض بذلك الجهاد، ويركز علـى عبـادة ا ، وعلى محاولة التعايش مع غير المسلمين، وهو يؤكد بـذلك النفوذ الصوفي من ناحية، وهو النفوذ الذي ساد كل الفتـرة التاريخية الإسلامية السودانية، كما يعكس من ناحية أخـرى رغبة شديدة في الخلاص من صراع لا يزال مسـتمرا فـي الإضرار بالعلاقات بين الشمال والجنـوب، ويعمـل علـى تدهورها.



كما يرفض اعتبار النخاسة، والملكية الخاصـة، وعـدم المساواة، والفصل بين الجنسين، وتعدد الزوجات، والطلاق، وارتداء الحجاب، من تعاليم الإسلام الحنيف، ويؤكد ضرورة بناء اقتصاد اشتراكي يحقق المساواة بين البشر، ومهما يكـن من أمر، فإن هذا التوجه إن عكس شيئًا، فإنما يعكس مـدى ترسخ بنية الخطاب الشيوعي، وتأثيره في شريحة المثقفـين السودانيين في ذلك الوقت.

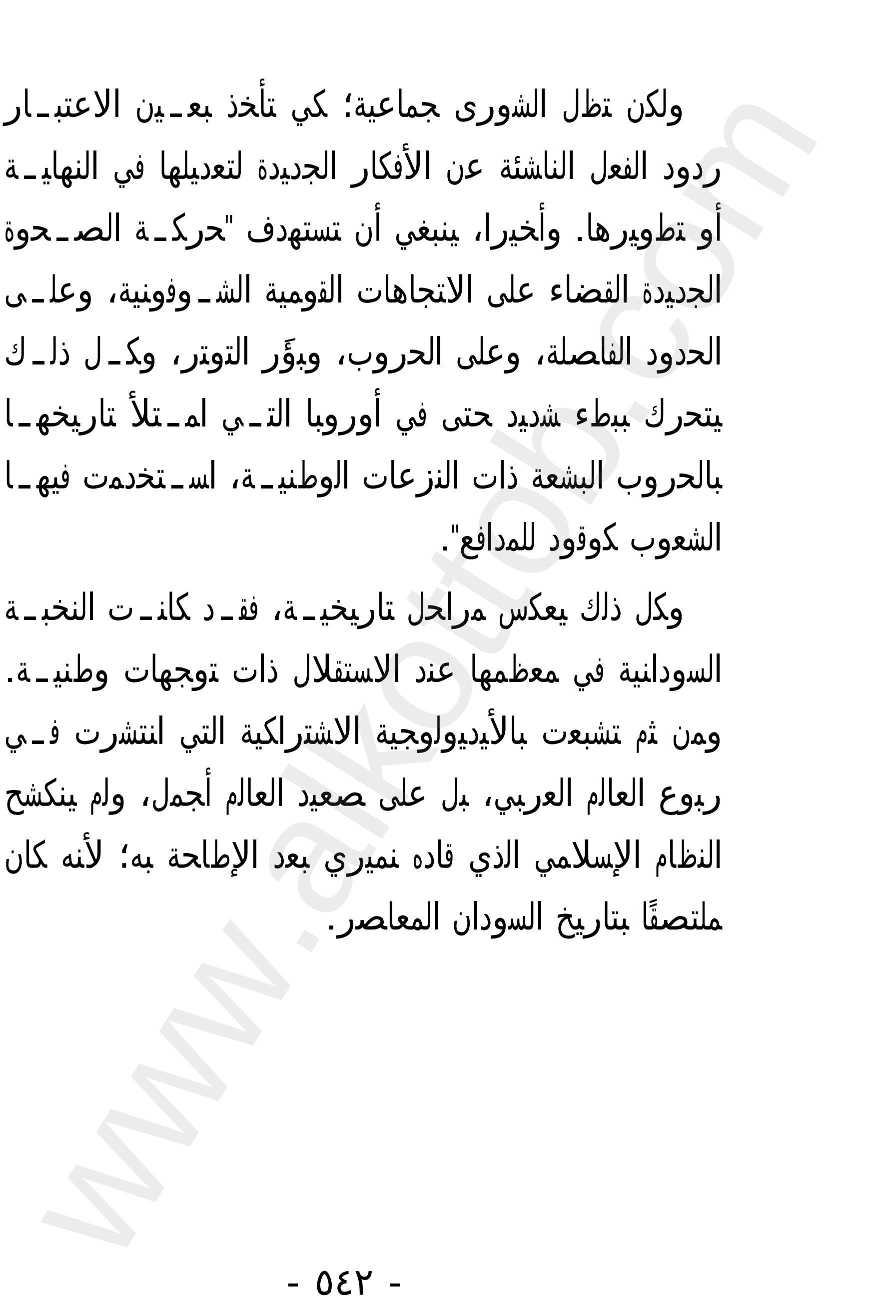
يدعي الزعيم الإسلامي الدكتور حسن الترابي أنه شـيخ من شيوخ الدين، ويفضل أن يعلـي كلمـة الإسـلام قـولاً لا كتابة. وفي مقابلة نشرت عام ١٩٩٦ [1] كـان الغـرض منها أساسا استخدمها ذريعةً لتبرير بعض الجوانب المعتمـة في استراتيجيته السياسية، وأيضا للرد على الهجوم الموجـه ضده بسبب دعمه للعمل الإرهابي، الـذي عرفـه أو أعـاد تعريفه، وكشف عنه في مواقفه بعد ذلك، فلا يوجد شيء في

---

[1] انظر محمد الهاشمي حمدي: حسن الترابي: آراؤه واجتهـاده فـي الفكر الإسلامي، مترجم إلى الإنكليزية: بعنوان تشكيل وولادة قائد سياسي إسلامي - محادثات مع حسن الترابي، طبعة وست فيـو، الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، ١٩٩٨.

ذهن الترابي سوى نشر الإسلام، ولا يوجد أهم مـن ذلـك، وكل الوسائل مقبولة، ويدعي أنه يحذو حذو الرسول (ﷺ)؛ أي بالإقناع أو بالجهاد، ولكن قبل كل شيء بأسلوبه الخاص، وهو الاستيلاء على سلطة الدولة، ورغم أن السودان يفتقـد الموارد الاقتصادية والبشرية، ولكنه يعتبر رغم ذلك أن هذا هو دوره المحوري، ويقارنه ببلد اختاره ا لينشر الإسـلام بين ربوع الكون.

ويقول إن "على النقيض من الغرب، الذي يستند في قوته إلى المفاهيم المادية، ويتنكر فيه المسيحيون لـديانتهم، فـإن المسلم (كما يدعي) قد ظل أمينًا مع نفسه حتى فـي أحلـك عهود الإسلام انحطاطًا". ويستنتج من ذلك "أن إحياء الإسلام لا يمكن أن يسند إلى علماء مـن ذوي الآفـاق الإسـلامية الضيقة، كما لا يستند إلى التقاليد الصوفية، ولا إلى الفقهـاء؛ لأن الاجتهاد لا يعتبر وقفًا على مجموعة بعينها، ويجوز لأي فرد - حتى إن كان أميا - أن يمارسه".



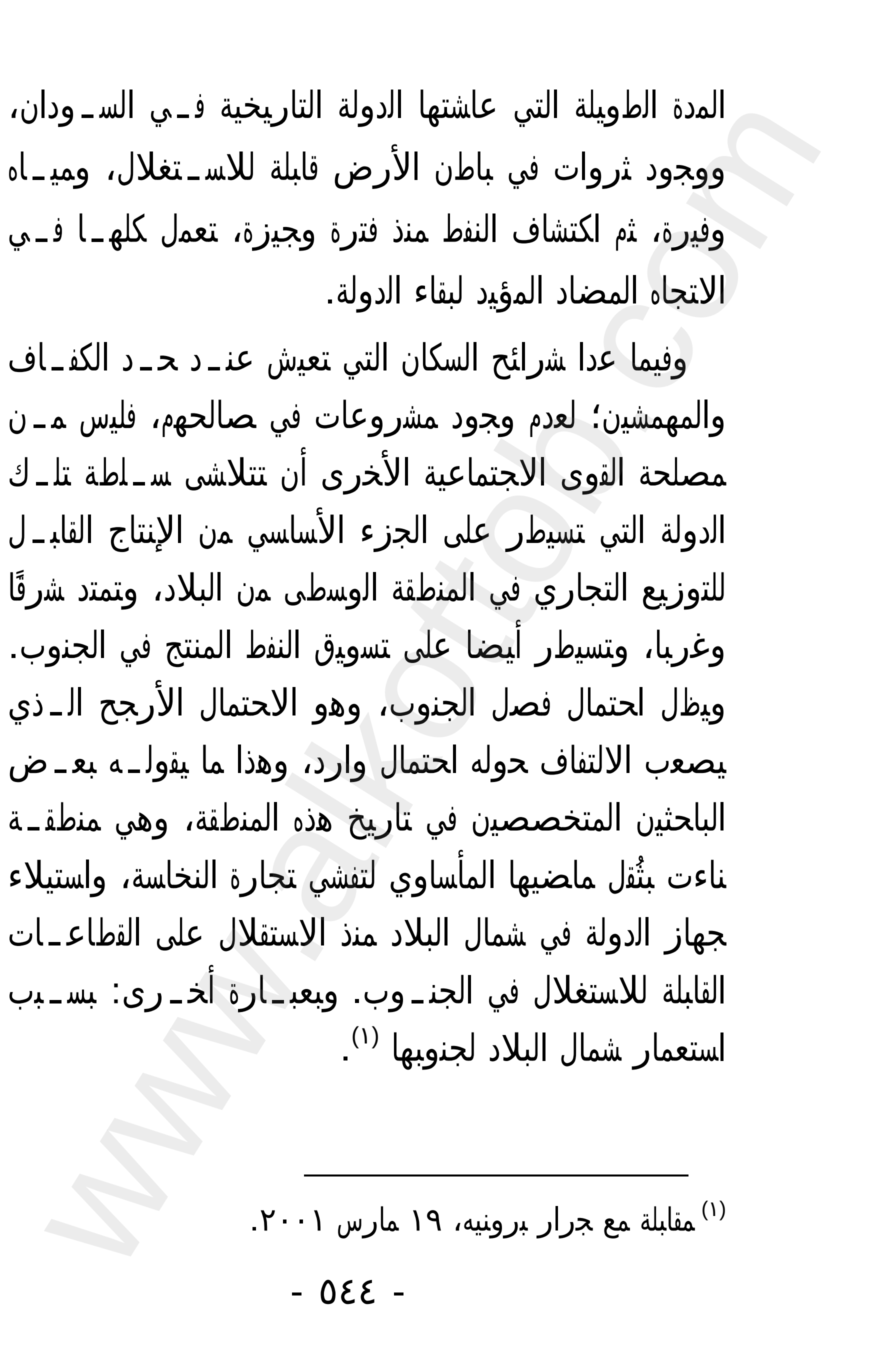
ولكن تظل الشورى جماعية؛ كي تأخذ بعـين الاعتبـار ردود الفعل الناشئة عن الأفكار الجديدة لتعديلها في النهايـة أو تطويرها. وأخيرا، ينبغي أن تستهدف "حركـة الصـحوة الجديدة القضاء على الاتجاهات القومية الشـوفونية، وعلـى الحدود الفاصلة، وعلى الحروب، وبؤَر التوتر، وكـل ذلـك يتحرك ببطء شديد حتى في أوروبا التـي امـتلأ تاريخهـا بالحروب البشعة ذات النزعات الوطنيـة، اسـتخدمت فيهـا الشعوب كوقود للمدافع".

وكل ذلك يعكس مراحل تاريخيـة، فقـد كانـت النخبـة السودانية في معظمها عند الاستقلال ذات توجهات وطنيـة. ومن ثم تشبعت بالأيديولوجية الاشتراكية التي انتشرت فـي ربوع العالم العربي، بل على صعيد العالم أجمل، ولم ينكشح النظام الإسلامي الذي قاده نميري بعد الإطاحة به؛ لأنه كان ملتصقًا بتاريخ السودان المعاصر.

وبدأت المفاوضات تحت رعاية (الإيغاد) لوضـع نهايـة للصراع بين السودانيين بينما سارت الديمقراطية في طريقها. ويستنتج الترابي في نهاية الأمر "عدم وجود قيود في الدين، وأن حرية العقيدة من المبادئ الأساسية التي يكفلها القـرآن". وبعبارة أخرى: وبعد فشل مشروع أسلمة المجتمع السوداني، وعدم تحقيق نصر كامل على حركة التمرد الجنوبية، أُجبـر الترابي على توقيع مذكرة تفاهم في يناير عام ٢٠٠١ بينـه وبين ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة قرنق، عضو التحالف، وتؤكد المذكرة حق تقرير المصير للجنوب، وللمناطق المهمشة.

٣- ما هو إطار المناقشة؟ :

إن الفترات التاريخية التي تناولتها في دراسـتي فتـرات كافية - من حيث امتدادها الزمني - لكي تسـتخلص منهـا بعض الدروس، ويتحدد من خلالها إطار المناقشة، وبنودها. ولو أن المساحات الشاسعة ونمط الحياة يحبذان - دون شك- تكوين مجتمعات مشتتة تتخذ صورة كيانات مستقلة قد تسوي حساباتها، ونزاعاتِها مع بعضها البعض بواسـطة الصـدام المسلح، يعقبه عقد مؤتمرات مصالحه بـين القبائـل، إلا أن



المدة الطويلة التي عاشتها الدولة التاريخية في السودان، ووجود ثروات في باطن الأرض قابلة للاستغلال، ومياه وفيرة، ثم اكتشاف النفط منذ فترة وجيزة، تعمل كلها في الاتجاه المضاد المؤيد لبقاء الدولة.

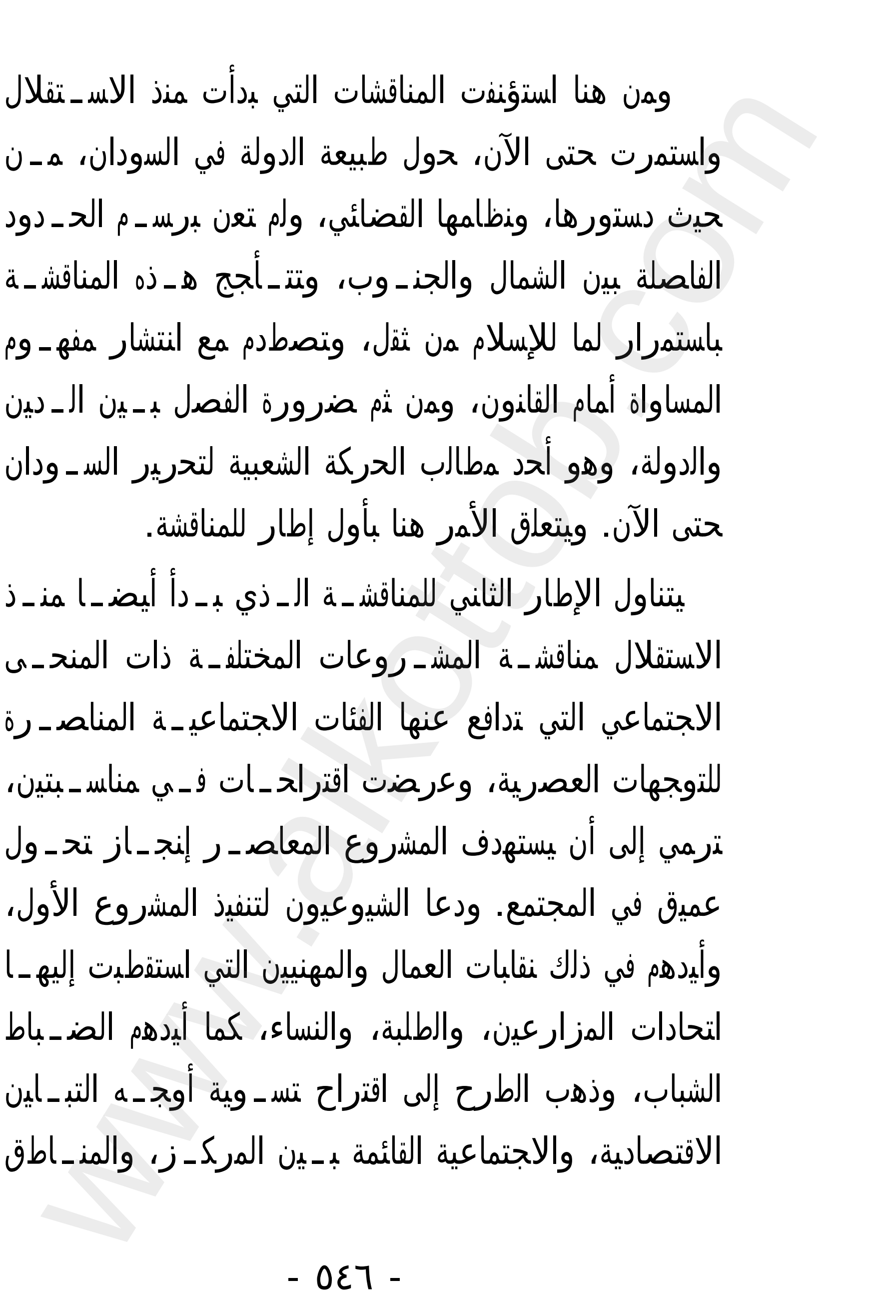
وفيما عدا شرائح السكان التي تعيش عند حد الكفاف والمهمشين؛ لعدم وجود مشروعات في صالحهم، فليس من مصلحة القوى الاجتماعية الأخرى أن تتلاشى سلطة تلك الدولة التي تسيطر على الجزء الأساسي من الإنتاج القابل للتوزيع التجاري في المنطقة الوسطى من البلاد، وتمتد شرقًا وغربا، وتسيطر أيضا على تسويق النفط المنتج في الجنوب. ويظل احتمال فصل الجنوب، وهو الاحتمال الأرجح الذي يصعب الالتفاف حوله احتمال وارد، وهذا ما يقوله بعض الباحثين المتخصصين في تاريخ هذه المنطقة، وهي منطقة ناءت بثُقل ماضيها المأساوي لتفشي تجارة النخاسة، واستيلاء جهاز الدولة في شمال البلاد منذ الاستقلال على القطاعات القابلة للاستغلال في الجنوب. وبعبارة أخرى: بسبب استعمار شمال البلاد لجنوبها [١].

---

[١] مقابلة مع جرار برونيه، ١٩ مارس ٢٠٠١.

كيف نفسر عدم نجاح القوى الاجتماعية في الجنوب فـي إنشاء أو (صيانة) كيان جنوبي في مواجهة كيـان الشـمال، بينما نتبين نجاح التحالفات بين الجنوبيين والشـماليين فـي إطار معارضة النظام، أو بين مجموعات من الجنوبيين مـع الحكومة المركزية، حتى إذا كانت تلـك الحكومـة حكومـة عسكرية أو إسلامية؟ ونذكر منها معاهدة السلام الموقعة عام ١٩٩٧ مع الحكومة الإسلامية، ونص فيها على مبـدأ حـق تقرير المصير للجنوب، ووقعها ممثلون من ست مجموعات سياسة جنوبية أصبحوا فيما بعـد وزراء ومحـافظين فـي الولايات، وكلهم أعضاء في الحزب الواحد حزب الدولة [(١)]، ويعلن صغار (أمراء الحرب) من ناحيـة أخـرى، الـذين يتزعمون بعض الجماعات الإثنيـة الإقليميـة، ويمارسـون نشاطهم في الأراضي المحـررة، انتمـاءهم، مهمـا كانـت مواقفهم مخالفة لمواقف قرنق، إلى الحركة الشعبية المسـلحة الرئيسية لتحرير السودان التي يقودها، وهي حركة تؤكد أنها حركة سودانية، ولم ينص برنامجها في البداية علـى حـق تقرير المصير، ولكن على ضرورة تطبيـق مبـدأ مسـاواة المواطنين أمام القانون.

[(١)] جريدة الرأي العام، ١٧ أغسطس ٢٠٠١.

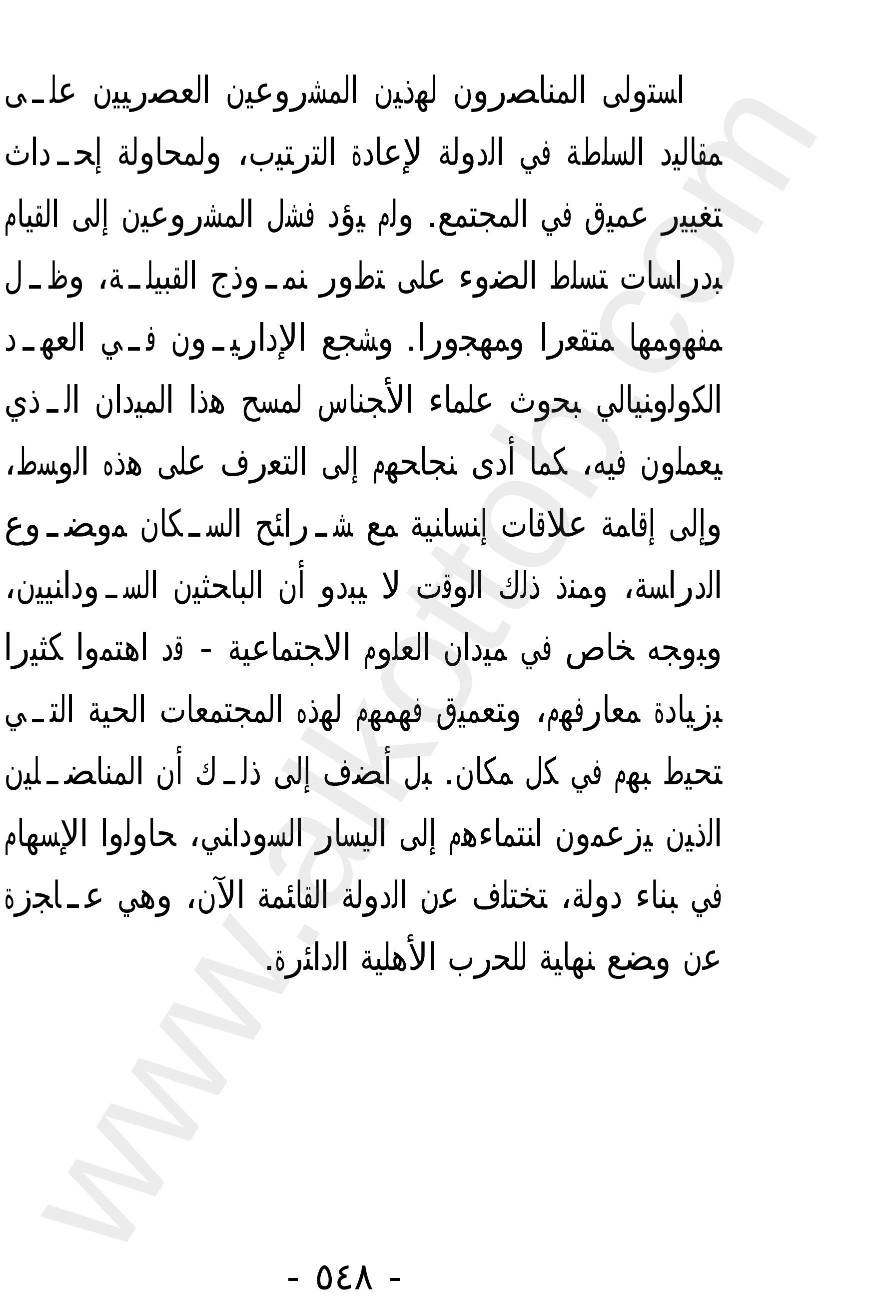


ومن هنا استؤنفت المناقشات التي بدأت منذ الاستقلال واستمرت حتى الآن، حول طبيعة الدولة في السودان، من حيث دستورها، ونظامها القضائي، ولم تعن برسم الحدود الفاصلة بين الشمال والجنوب، وتتأجج هذه المناقشة باستمرار لما للإسلام من ثقل، وتصطدم مع انتشار مفهوم المساواة أمام القانون، ومن ثم ضرورة الفصل بين الدين والدولة، وهو أحد مطالب الحركة الشعبية لتحرير السودان حتى الآن. ويتعلق الأمر هنا بأول إطار للمناقشة.

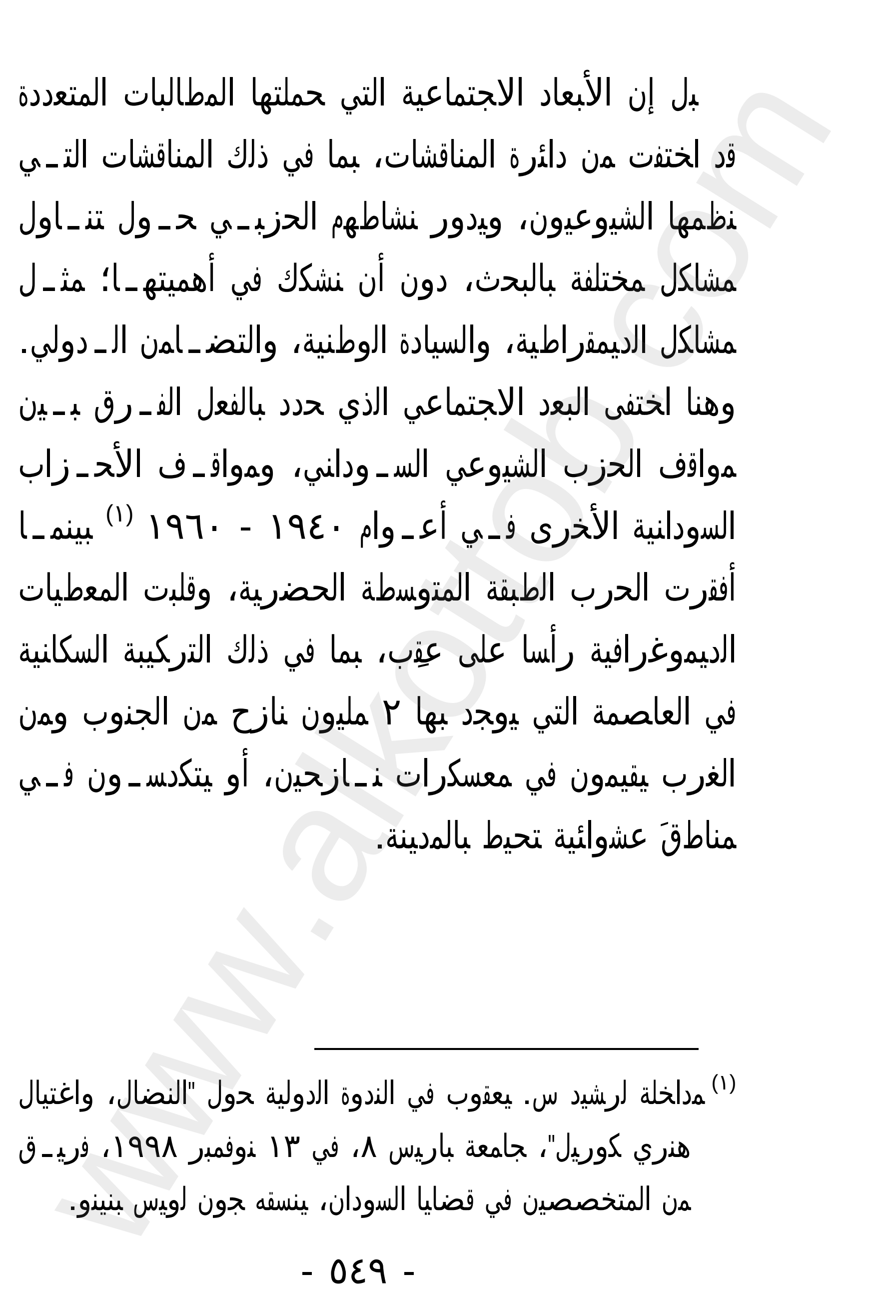
يتناول الإطار الثاني للمناقشة الذي بدأ أيضا منذ الاستقلال مناقشة المشروعات المختلفة ذات المنحى الاجتماعي التي تدافع عنها الفئات الاجتماعية المناصرة للتوجهات العصرية، وعرضت اقتراحات في مناسبتين، ترمي إلى أن يستهدف المشروع المعاصر إنجاز تحول عميق في المجتمع. ودعا الشيوعيون لتنفيذ المشروع الأول، وأيدهم في ذلك نقابات العمال والمهنيين التي استقطبت إليها اتحادات المزارعين، والطلبة، والنساء، كما أيدهم الضباط الشباب، وذهب الطرح إلى اقتراح تسوية أوجه التباين الاقتصادية، والاجتماعية القائمة بين المركز، والمناطق

المهمشة، ولكنه استهدف أيضا تجاوز حدود الموروث التاريخي والثقافي بإيراد عنصر التنمية، وطرحه بمعناه الكامل في سياق تأمين استدامته من جانب دولة محركة للعجلة الاجتماعية، وفي إطار نظام يضمن تعدد الأحزاب، واستولى فريق عسكري على المشروع بعد تصفية القيادة الشيوعية، ورسخ أقدام الحزب الواحد حزب الدولة.

أما المشروع الثاني المناصر للتوجهات العصرية، الذي حركته عناصر من الإسلاميين الذي أصبحوا ممولين أقوياء، فلقد استهدف نفس فئات السكان في المناطق الحضرية باستثناء (النقابيين)، وأعيد بعث هذا المشروع بعد تغلغل تدريجي في أجهزة الدولة، وبدعم من فريق من العسكريين الشباب المناصرين لحركة أسلمة المجتمع. وسبق أن حاولت القيادة العليا للجيش غداة الاستقلال أسلمة و(تعريب) المجتمع، إلا أنها تقوم بذلك الآن في إطار حزب واحد تابع للدولة، يتولى تدجين النقابات، ولكنها تعثرت بسبب إصرار الولاءات على البقاء؛ وهي الولاء (للقبيلة، وللطائفة، وللإثنية)؛ لأنها مؤسسة على حقائق اجتماعية، بل وأيضا مصالح سياسية، اقتصادية.

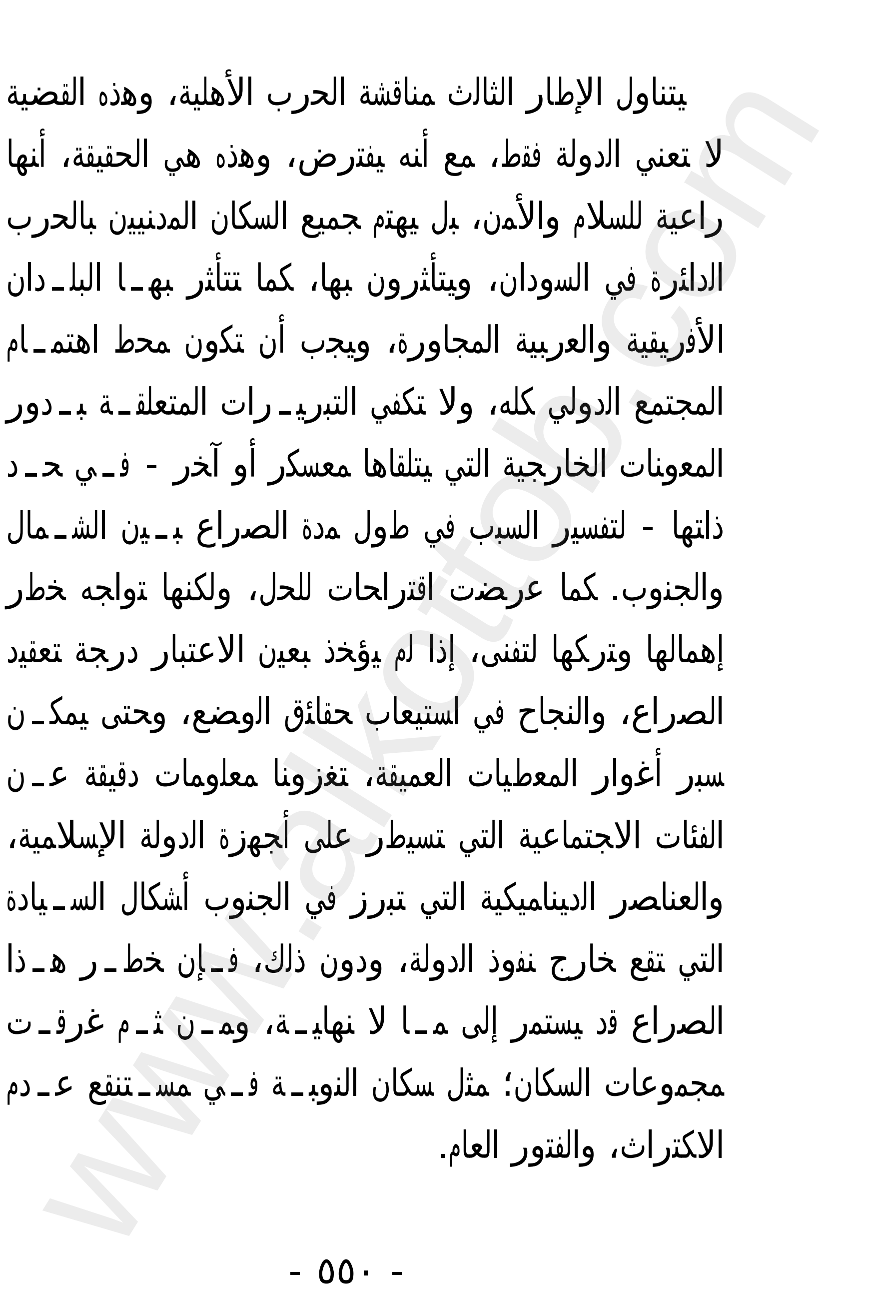


استولى المناصرون لهذين المشروعين العصريين علـى مقاليد السلطة في الدولة لإعادة الترتيب، ولمحاولة إحـداث تغيير عميق في المجتمع. ولم يؤد فشل المشروعين إلى القيام بدراسات تسلط الضوء على تطور نمـوذج القبيلـة، وظـل مفهومها متقعرا ومهجورا. وشجع الإداريـون فـي العهـد الكولونيالي بحوث علماء الأجناس لمسح هذا الميدان الـذي يعملون فيه، كما أدى نجاحهم إلى التعرف على هذه الوسط، وإلى إقامة علاقات إنسانية مع شـرائح السـكان موضـوع الدراسة، ومنذ ذلك الوقت لا يبدو أن الباحثين السـودانيين، وبوجه خاص في ميدان العلوم الاجتماعية - قد اهتموا كثيرا بزيادة معارفهم، وتعميق فهمهم لهذه المجتمعات الحية التـي تحيط بهم في كل مكان. بل أضف إلى ذلـك أن المناضـلين الذين يزعمون انتماءهم إلى اليسار السوداني، حاولوا الإسهام في بناء دولة، تختلف عن الدولة القائمة الآن، وهي عـاجزة عن وضع نهاية للحرب الأهلية الدائرة.



بل إن الأبعاد الاجتماعية التي حملتها المطالبات المتعددة قد اختفت من دائرة المناقشات، بما في ذلك المناقشات التـي نظمها الشيوعيون، ويدور نشاطهم الحزبـي حـول تنـاول مشاكل مختلفة بالبحث، دون أن نشكك في أهميتهـا؛ مثـل مشاكل الديمقراطية، والسيادة الوطنية، والتضـامن الـدولي. وهنا اختفى البعد الاجتماعي الذي حدد بالفعل الفـرق بـين مواقف الحزب الشيوعي السـوداني، ومواقـف الأحـزاب السودانية الأخرى فـي أعـوام ١٩٤٠ - ١٩٦٠ [١] بينمـا أفقرت الحرب الطبقة المتوسطة الحضرية، وقلبت المعطيات الديموغرافية رأسا على عقِب، بما في ذلك التركيبة السكانية في العاصمة التي يوجد بها ٢ مليون نازح من الجنوب ومن الغرب يقيمون في معسكرات نـازحين، أو يتكدسـون فـي مناطقَ عشوائية تحيط بالمدينة.

[١] مداخلة لرشيد س. يعقوب في الندوة الدولية حول "النضال، واغتيال هنري كوريل"، جامعة باريس ٨، في ١٣ نوفمبر ١٩٩٨، فريـق من المتخصصين في قضايا السودان، ينسقه جون لويس بنينو.



يتناول الإطار الثالث مناقشة الحرب الأهلية، وهذه القضية لا تعني الدولة فقط، مع أنه يفترض، وهذه هي الحقيقة، أنها راعية للسلام والأمن، بل يهتم جميع السكان المدنيين بالحرب الدائرة في السودان، ويتأثرون بها، كما تتأثر بها البلدان الأفريقية والعربية المجاورة، ويجب أن تكون محط اهتمام المجتمع الدولي كله، ولا تكفي التبريرات المتعلقة بدور المعونات الخارجية التي يتلقاها معسكر أو آخر - في حد ذاتها - لتفسير السبب في طول مدة الصراع بين الشمال والجنوب. كما عرضت اقتراحات للحل، ولكنها تواجه خطر إهمالها وتركها لتفنى، إذا لم يؤخذ بعين الاعتبار درجة تعقيد الصراع، والنجاح في استيعاب حقائق الوضع، وحتى يمكن سبر أغوار المعطيات العميقة، تعززونا معلومات دقيقة عن الفئات الاجتماعية التي تسيطر على أجهزة الدولة الإسلامية، والعناصر الديناميكية التي تبرز في الجنوب أشكال السيادة التي تقع خارج نفوذ الدولة، ودون ذلك، فإن خطر هذا الصراع قد يستمر إلى ما لا نهاية، ومن ثم غرقت مجموعات السكان؛ مثل سكان النوبة في مستنقع عدم الاكتراث، والفتور العام.

ناشد (ائتلاف يتكون من رابطات أوروبية) عاملة من أجل استعادة السلام في السودان شركات النفط العامة في السودان في ٢ أغسطس عام ٢٠٠١ وقف استغلال هذه الحقول حتى يستتب السلام في البلاد. ووقع هذا النداء ما يقرب مـن ٥٠ منظمة [١]. ويشجب هذا النداء ما تقوم به الحكومة السودانية من قصف للمدنيين، وحرق القرى لتأمين نشـاط الشـركات النفطية، ولم يعد الشجب يكفي طالما تتحقق الأرباح الهائلـة من وراء الاتجار في السلاح، ويستمر استغلال الـنفط فـي توليد الإيرادات التي تستولي عليها النخبـة الموجـودة فـي السلطة دون أن تنتفع بها الاقتصادات المحليـة. وينبغـي أن يعمق إطار المناقشة، ويتوسع من حيث النطاق ليقترح برامج بديلة مصممة باشتراك السـكان المقيمـين فـي المنـاطق المهمشة، وإذا كانت الجداول الإحصائية المرفقة تشير بالفعل إلى تحسن طفيف في الظروف الاقتصـادية، إلا أنـه يظـل محدودا ومقصورا على القطاع العصري الموجود في شمال البلاد، الذي تسيطر عليه أقلية من الأفراد.

---

[١] الائتلاف الأوروبي بشأن النفط في السودان عنوان للإنترنت:

ملاحِق

- **التجمع الوطني الديمقراطي:**

اجتماع هيئة القيادة البيان الختـامي أسـمرا ٦ إلـى ١٤ أغسطس ٢٠٠٢ م.

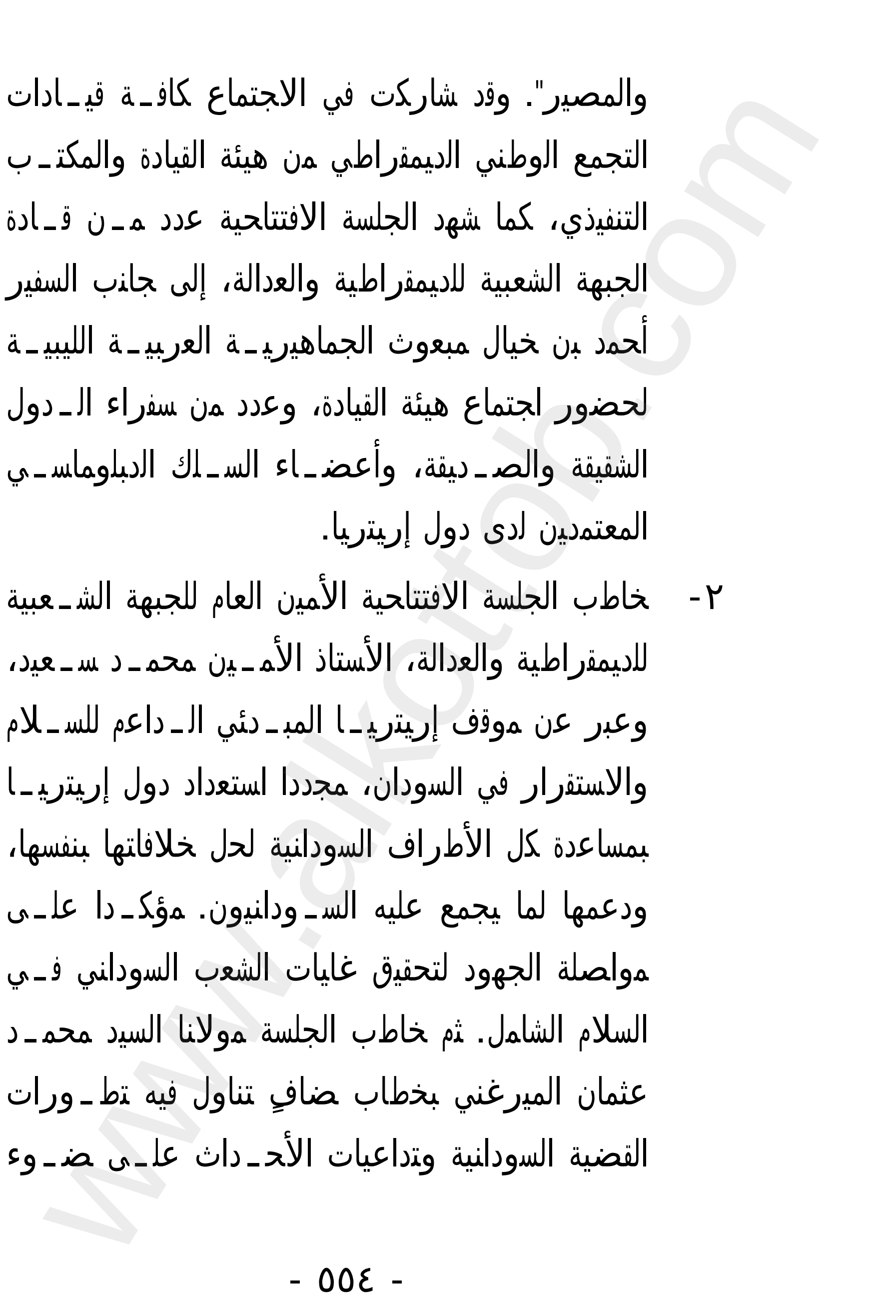
- **الحزب الشيوعي السوداني:**

ملاحظات حول تقرير دانفورث.



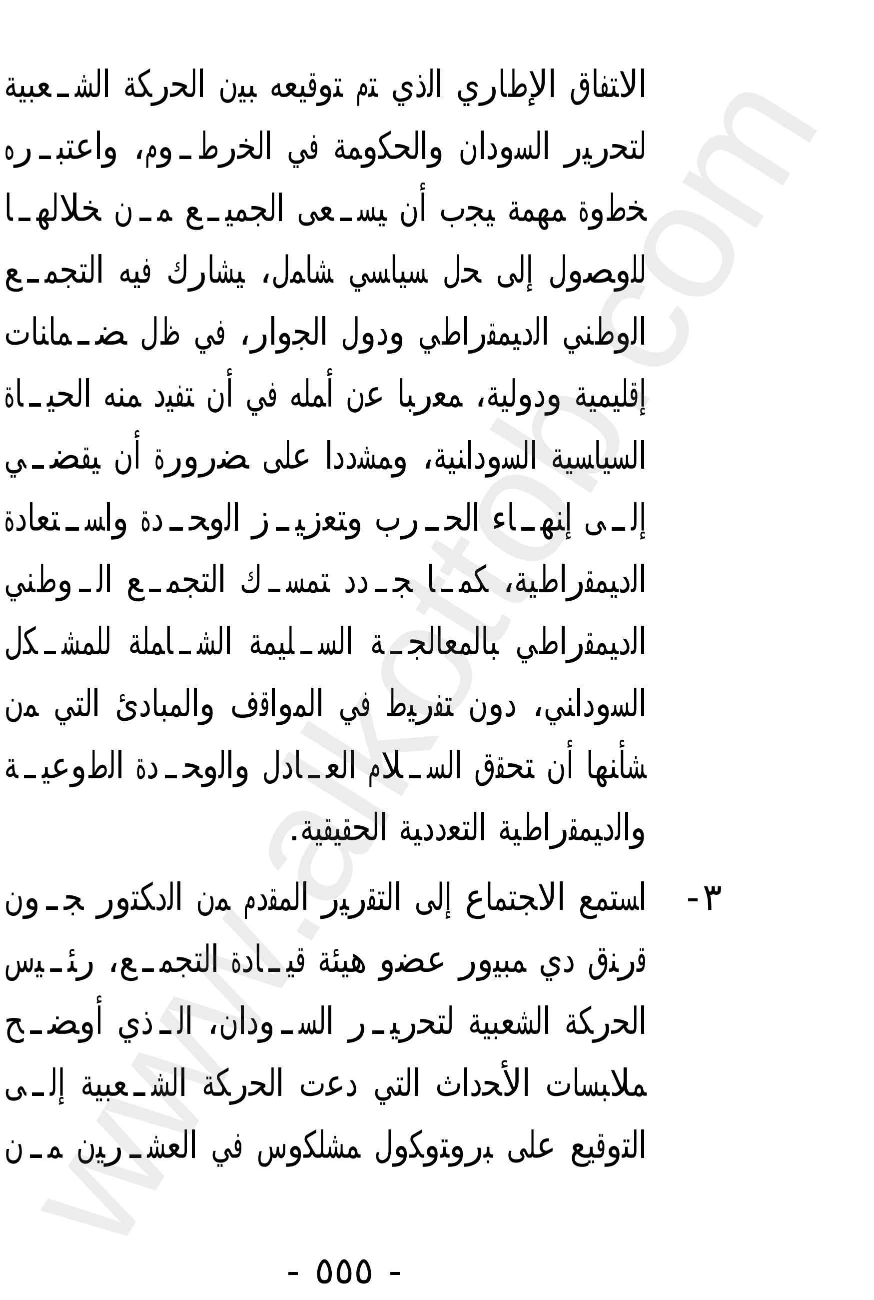
التجمع الوطني الديمقراطي
اجتماع هيئة القيادة البيان الختامي
أسمرا ٦ إلى ١٤ أغسطس ٢٠٠٢ م

١- اختتمت هيئةُ قيـادة التجمـع الـوطني الـديمقراطي اجتماعاتها بالعاصمة الإريترية "أسمرا"، وخرجت منها بوحدة متينة وعزم أكيد، ومواقف صلبة خلف المطالب الوطنية من أجل تحقيق السلام والوحدة والديمقراطيـة والاستقرار لأهل السودان. هذا، وقـد التأمـت هيئـة القيادة في اجتماعها برئاسة مولانا السيد محمد عثمان الميرغني، رئيس التجمع الوطني الديمقراطي ورئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي، في الفتـرة مـن يـوم الثلاثاء ٦ أغسطس ٢٠٠٢ م وحتى يوم الأربعاء ١٤ أغسطس ٢٠٠٢ م تحـت شـعار: "وحـدة المسـار



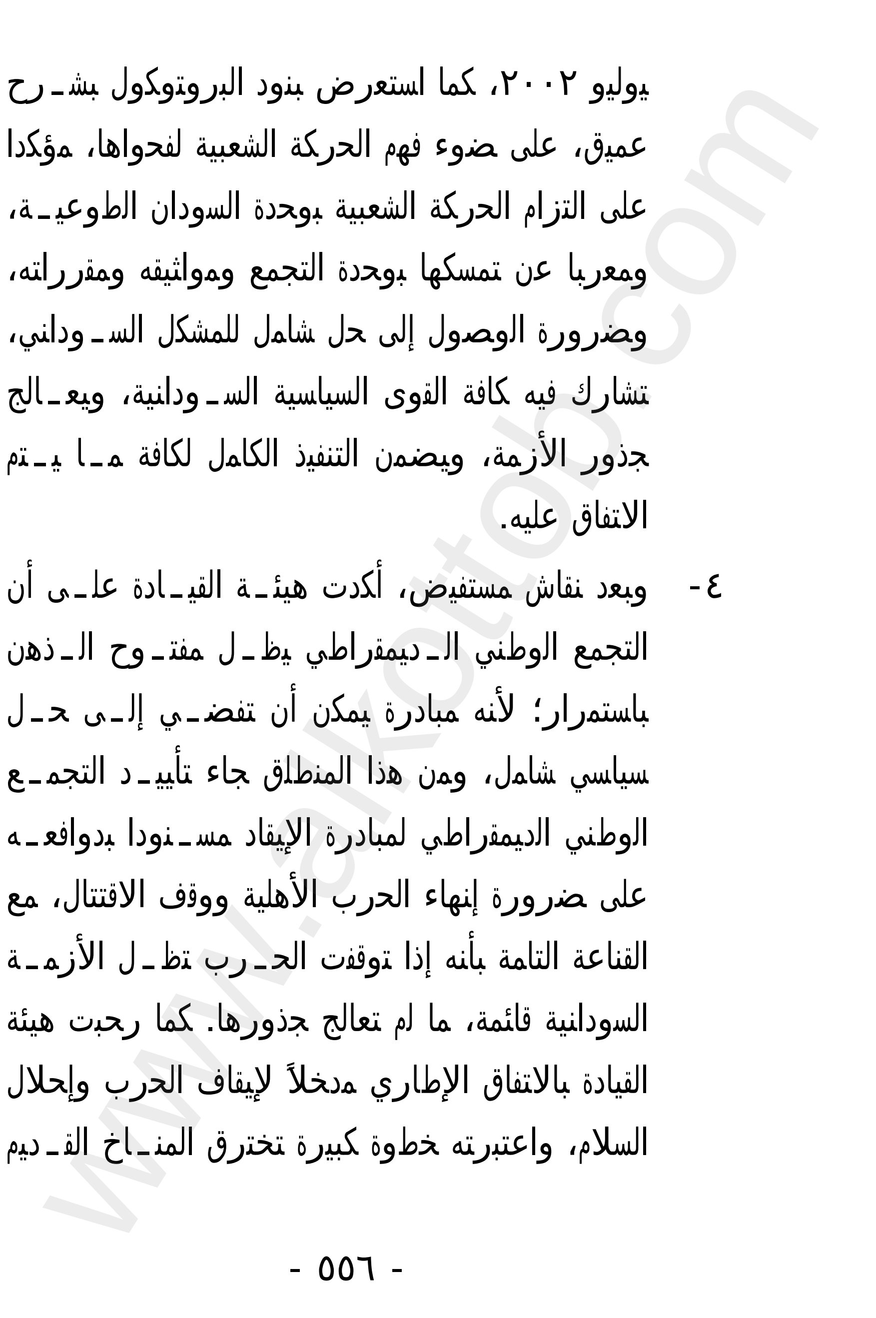
والمصير". وقد شاركت في الاجتماع كافـة قيـادات التجمع الوطني الديمقراطي من هيئة القيادة والمكتـب التنفيذي، كما شهد الجلسة الافتتاحية عدد مـن قـادة الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، إلى جانب السفير أحمد بن خيال مبعوث الجماهيريـة العربيـة الليبيـة لحضور اجتماع هيئة القيادة، وعدد من سفراء الـدول الشقيقة والصـديقة، وأعضـاء السـلك الدبلوماسـي المعتمدين لدى دول إريتريا.

٢- خاطب الجلسة الافتتاحية الأمين العام للجبهة الشـعبية للديمقراطية والعدالة، الأستاذ الأمـين محمـد سـعيد، وعبر عن موقف إريتريـا المبـدئي الـداعم للسـلام والاستقرار في السودان، مجددا استعداد دول إريتريـا بمساعدة كل الأطراف السودانية لحل خلافاتها بنفسها، ودعمها لما يجمع عليه السـودانيون. مؤكـدا علـى مواصلة الجهود لتحقيق غايات الشعب السوداني فـي السلام الشامل. ثم خاطب الجلسة مولانا السيد محمـد عثمان الميرغني بخطاب ضافٍ تناول فيه تطـورات القضية السودانية وتداعيات الأحـداث علـى ضـوء



الاتفاق الإطاري الذي تم توقيعه بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة في الخرطوم، واعتبره خطوة مهمة يجب أن يسعى الجميع من خلالها للوصول إلى حل سياسي شامل، يشارك فيه التجمع الوطني الديمقراطي ودول الجوار، في ظل ضمانات إقليمية ودولية، معربا عن أمله في أن تفيد منه الحياة السياسية السودانية، ومشددا على ضرورة أن يقضي إلى إنهاء الحرب وتعزيز الوحدة واستعادة الديمقراطية، كما جدد تمسك التجمع الوطني الديمقراطي بالمعالجة السليمة الشاملة للمشكل السوداني، دون تفريط في المواقف والمبادئ التي من شأنها أن تحقق السلام العادل والوحدة الطوعية والديمقراطية التعددية الحقيقية.

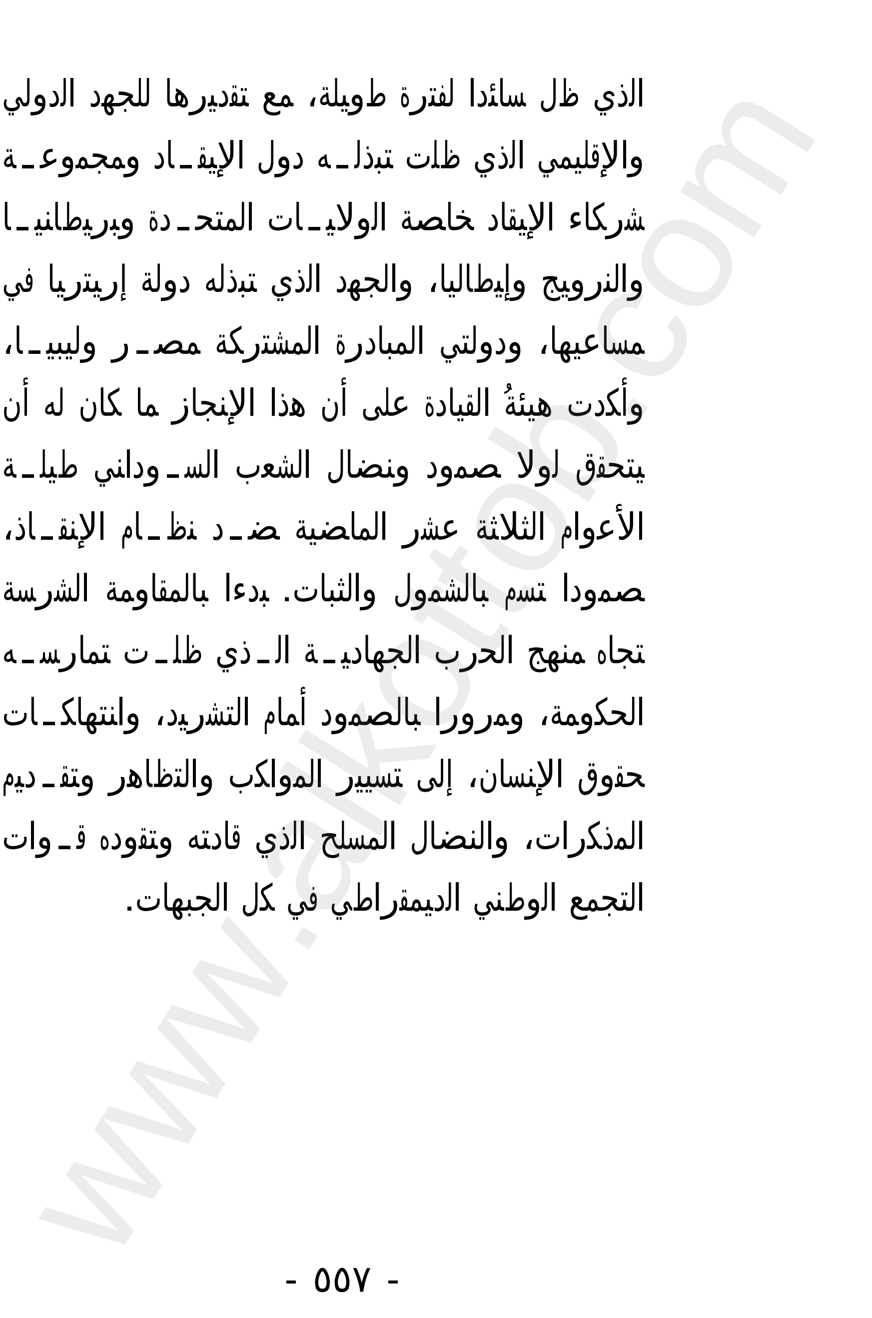
٣- استمع الاجتماع إلى التقرير المقدم من الدكتور جون قرنق دي مبيور عضو هيئة قيادة التجمع، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، الذي أوضح ملابسات الأحداث التي دعت الحركة الشعبية إلى التوقيع على بروتوكول مشلكوس في العشرين من

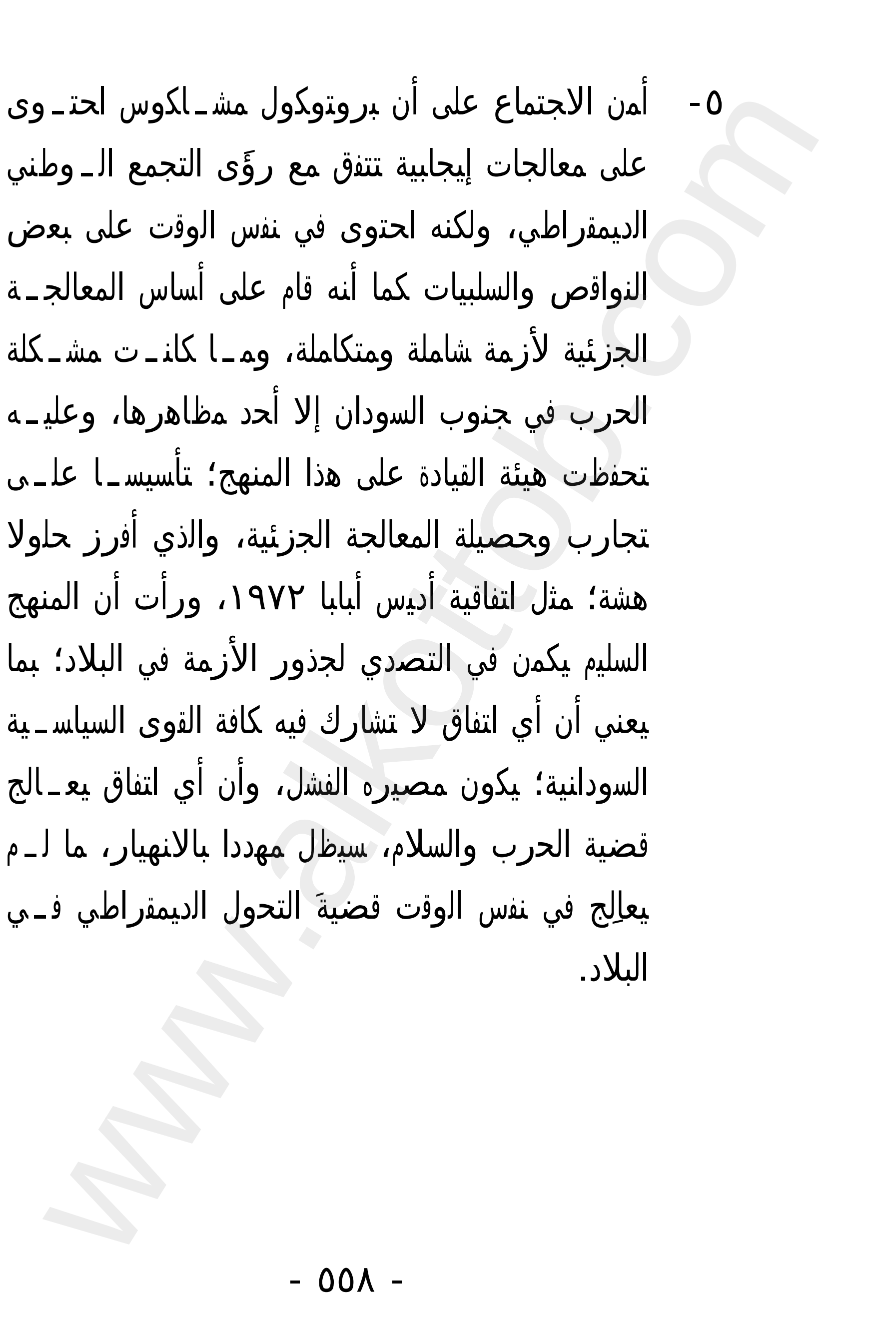


يوليو ٢٠٠٢، كما استعرض بنود البروتوكول بشرح عميق، على ضوء فهم الحركة الشعبية لفحواها، مؤكدا على التزام الحركة الشعبية بوحدة السودان الطوعية، ومعربا عن تمسكها بوحدة التجمع ومواثيقه ومقرراته، وضرورة الوصول إلى حل شامل للمشكل السوداني، تشارك فيه كافة القوى السياسية السودانية، ويعالج جذور الأزمة، ويضمن التنفيذ الكامل لكافة ما يتم الاتفاق عليه.

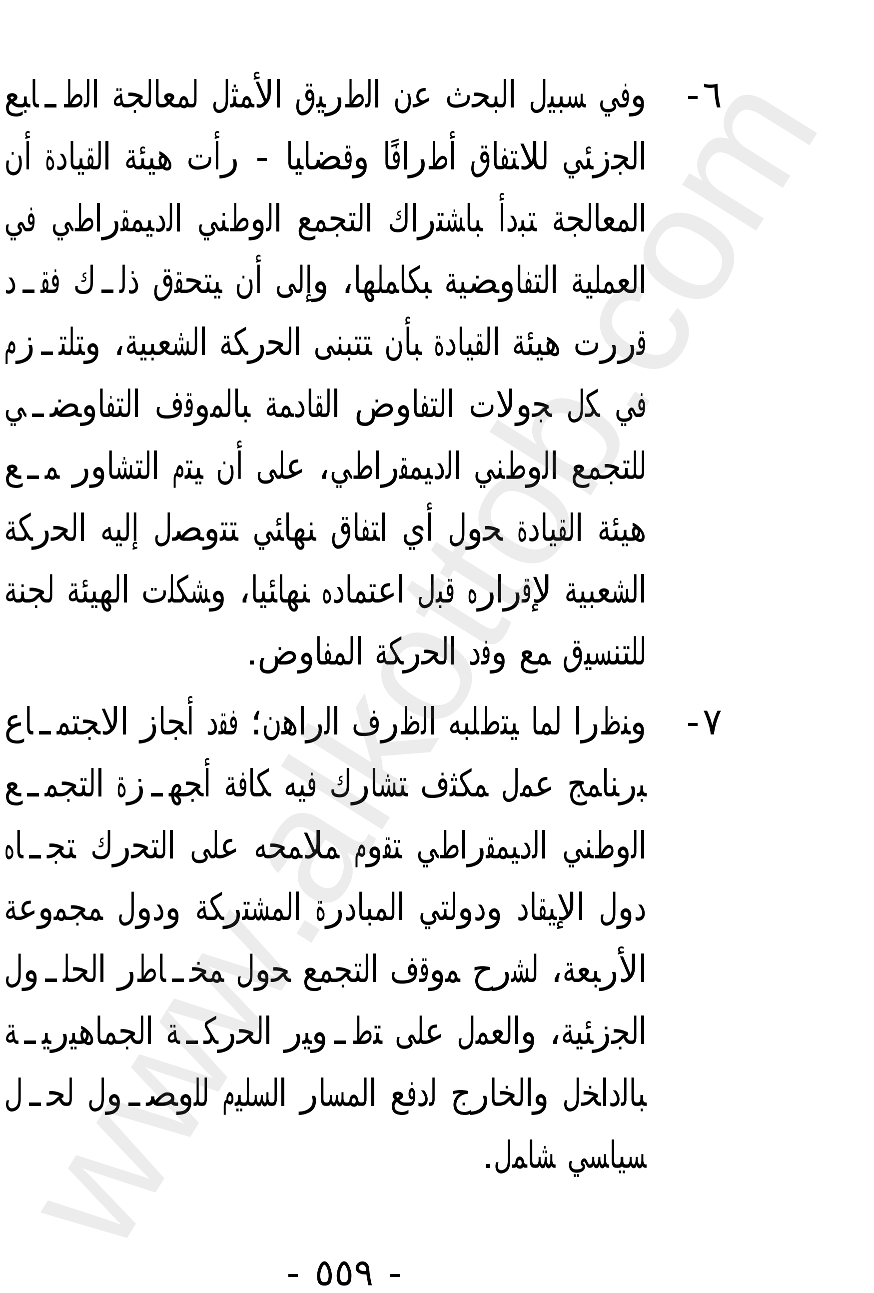
٤- وبعد نقاش مستفيض، أكدت هيئة القيادة على أن التجمع الوطني الديمقراطي يظل مفتوح الذهن باستمرار؛ لأنه مبادرة يمكن أن تفضي إلى حل سياسي شامل، ومن هذا المنطلق جاء تأييد التجمع الوطني الديمقراطي لمبادرة الإيقاد مسنودا بدوافعه على ضرورة إنهاء الحرب الأهلية ووقف الاقتتال، مع القناعة التامة بأنه إذا توقفت الحرب تظل الأزمة السودانية قائمة، ما لم تعالج جذورها. كما رحبت هيئة القيادة بالاتفاق الإطاري مدخلاً لإيقاف الحرب وإحلال السلام، واعتبرته خطوة كبيرة تخترق المناخ القديم

الذي ظل سائدا لفترة طويلة، مع تقديرها للجهد الدولي والإقليمي الذي ظلت تبذله دول الإيقاد ومجموعة شركاء الإيقاد خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج وإيطاليا، والجهد الذي تبذله دولة إريتريا في مساعيها، ودولتي المبادرة المشتركة مصر وليبيا، وأكدت هيئةُ القيادة على أن هذا الإنجاز ما كان له أن يتحقق لولا صمود ونضال الشعب السوداني طيلة الأعوام الثلاثة عشر الماضية ضد نظام الإنقاذ، صمودا تسم بالشمول والثبات. بدءا بالمقاومة الشرسة تجاه منهج الحرب الجهادية الذي ظلت تمارسه الحكومة، ومرورا بالصمود أمام التشريد، وانتهاكات حقوق الإنسان، إلى تسيير المواكب والتظاهر وتقديم المذكرات، والنضال المسلح الذي قادته وتقوده قوات التجمع الوطني الديمقراطي في كل الجبهات.



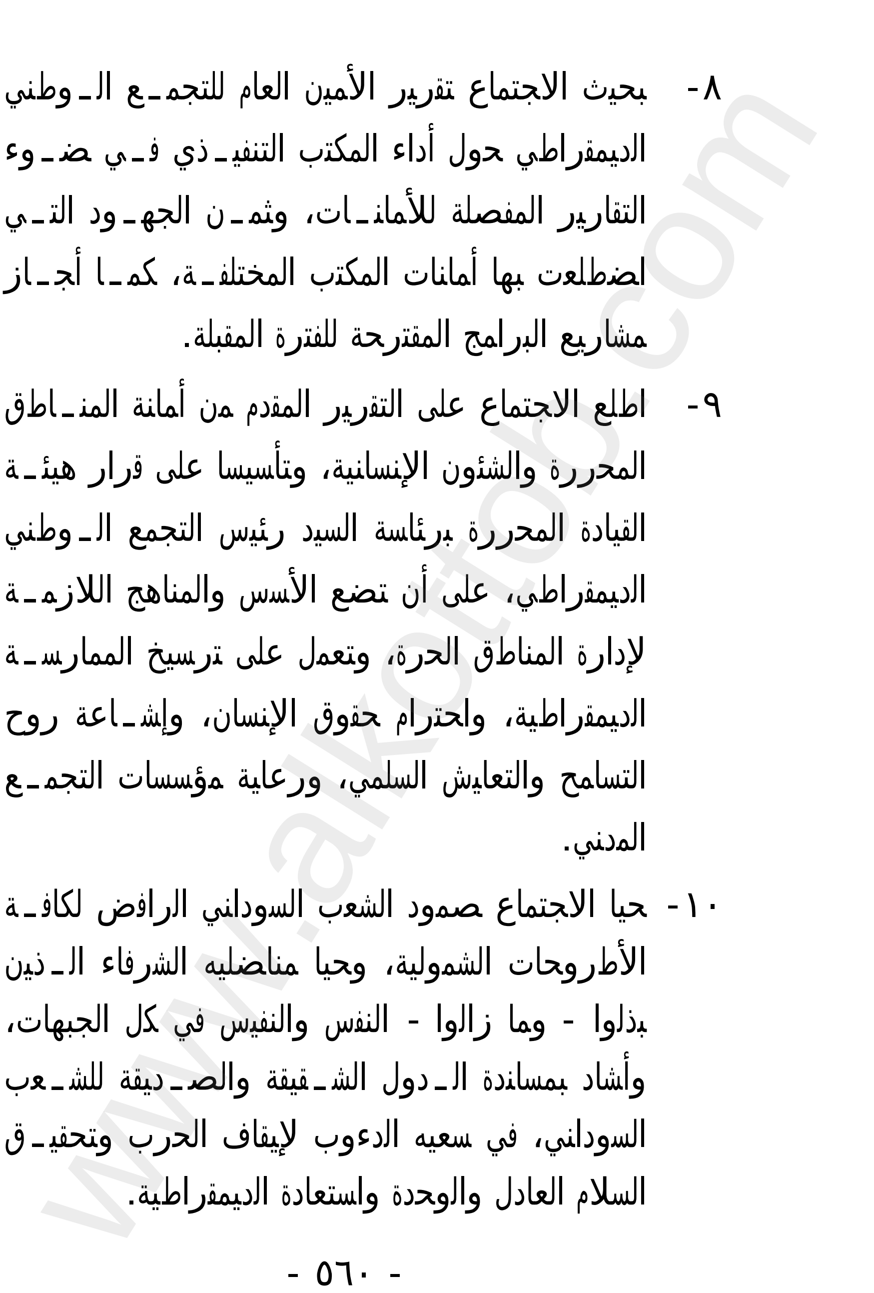


5- أمن الاجتماع على أن بروتوكول مشـاكوس احتـوى على معالجات إيجابية تتفق مع رؤى التجمع الـوطني الديمقراطي، ولكنه احتوى في نفس الوقت على بعض النواقص والسلبيات كما أنه قام على أساس المعالجـة الجزئية لأزمة شاملة ومتكاملة، ومـا كانـت مشـكلة الحرب في جنوب السودان إلا أحد مظاهرها، وعليـه تحفظت هيئة القيادة على هذا المنهج؛ تأسيسـا علـى تجارب وحصيلة المعالجة الجزئية، والذي أفرز حلولا هشة؛ مثل اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢، ورأت أن المنهج السليم يكمن في التصدي لجذور الأزمة في البلاد؛ بما يعني أن أي اتفاق لا تشارك فيه كافة القوى السياسـية السودانية؛ يكون مصيره الفشل، وأن أي اتفاق يعـالج قضية الحرب والسلام، سيظل مهددا بالانهيار، ما لـم يعالِج في نفس الوقت قضيةَ التحول الديمقراطي فـي البلاد.



٦- وفي سبيل البحث عن الطريق الأمثل لمعالجة الطابع الجزئي للاتفاق أطرافًا وقضايا - رأت هيئة القيادة أن المعالجة تبدأ باشتراك التجمع الوطني الديمقراطي في العملية التفاوضية بكاملها، وإلى أن يتحقق ذلك فقد قررت هيئة القيادة بأن تتبنى الحركة الشعبية، وتلتزم في كل جولات التفاوض القادمة بالموقف التفاوضي للتجمع الوطني الديمقراطي، على أن يتم التشاور مع هيئة القيادة حول أي اتفاق نهائي تتوصل إليه الحركة الشعبية لإقراره قبل اعتماده نهائيا، وشكلت الهيئة لجنة للتنسيق مع وفد الحركة المفاوض.

٧- ونظرا لما يتطلبه الظرف الراهن؛ فقد أجاز الاجتماع برنامج عمل مكثف تشارك فيه كافة أجهزة التجمع الوطني الديمقراطي تقوم ملامحه على التحرك تجاه دول الإيقاد ودولتي المبادرة المشتركة ودول مجموعة الأربعة، لشرح موقف التجمع حول مخاطر الحلول الجزئية، والعمل على تطوير الحركة الجماهيرية بالداخل والخارج لدفع المسار السليم للوصول لحل سياسي شامل.



٨- بحيث الاجتماع تقرير الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي حول أداء المكتب التنفيذي في ضوء التقارير المفصلة للأمانات، وثمن الجهود التي اضطلعت بها أمانات المكتب المختلفة، كما أجاز مشاريع البرامج المقترحة للفترة المقبلة.

٩- اطلع الاجتماع على التقرير المقدم من أمانة المناطق المحررة والشئون الإنسانية، وتأسيسا على قرار هيئة القيادة المحررة برئاسة السيد رئيس التجمع الوطني الديمقراطي، على أن تضع الأسس والمناهج اللازمة لإدارة المناطق الحرة، وتعمل على ترسيخ الممارسة الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وإشاعة روح التسامح والتعايش السلمي، ورعاية مؤسسات التجمع المدني.

١٠- حيا الاجتماع صمود الشعب السوداني الرافض لكافة الأطروحات الشمولية، وحيا مناضليه الشرفاء الذين بذلوا - وما زالوا - النفس والنفيس في كل الجبهات، وأشاد بمساندة الدول الشقيقة والصديقة للشعب السوداني، في سعيه الدءوب لإيقاف الحرب وتحقيق السلام العادل والوحدة واستعادة الديمقراطية.

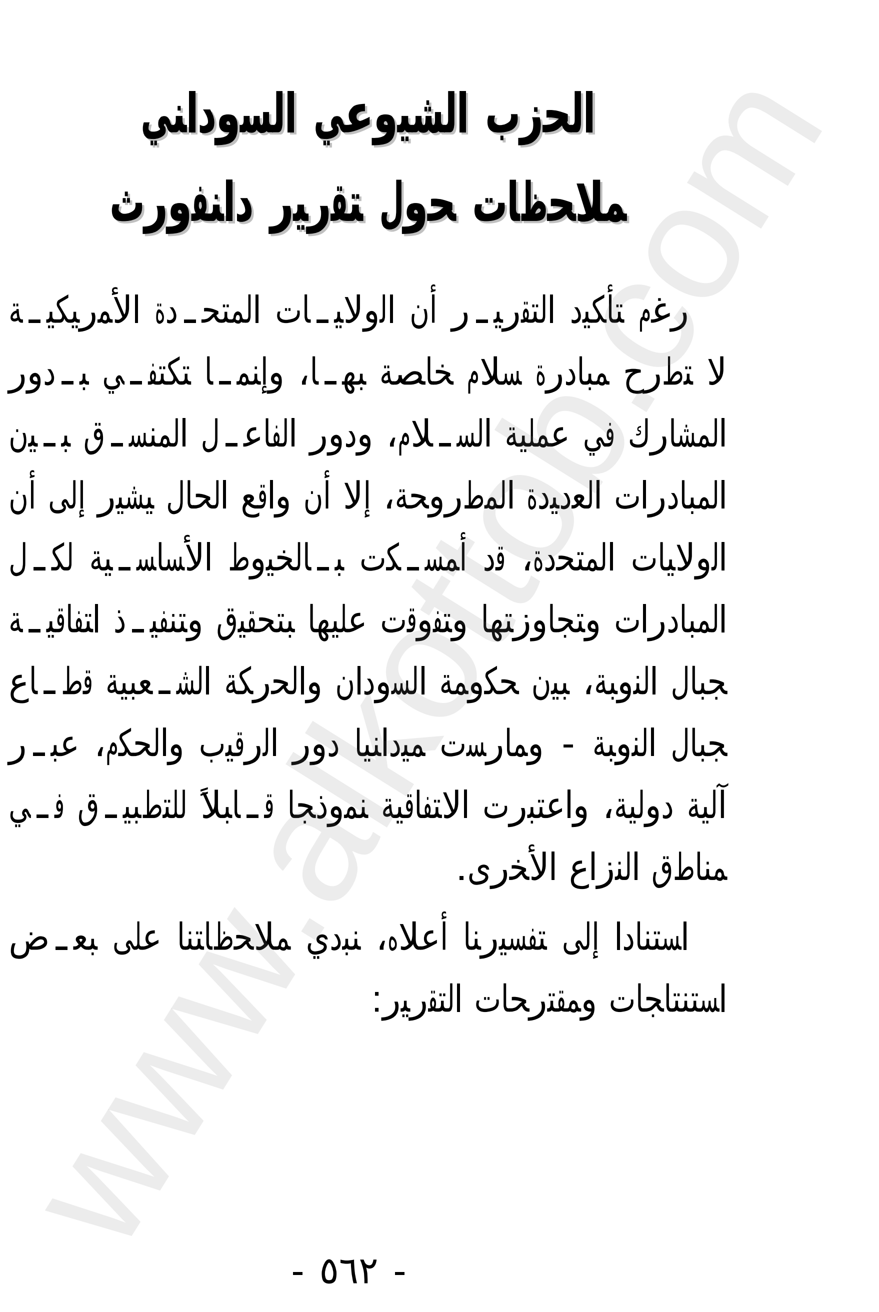
١١- في الختام يتقدم التجمع الوطني الـديمقراطي بالشـكر والتقدير لدولة إريتريا حكومة وشعبا علـى مواقفهـا الداعمة لقضية الشعب السوداني العادلة.

والله الموفق،،،

حاتم السر علي

أمين الإعلام والناطق الرسمي

للتجمع الوطني الديمقراطي



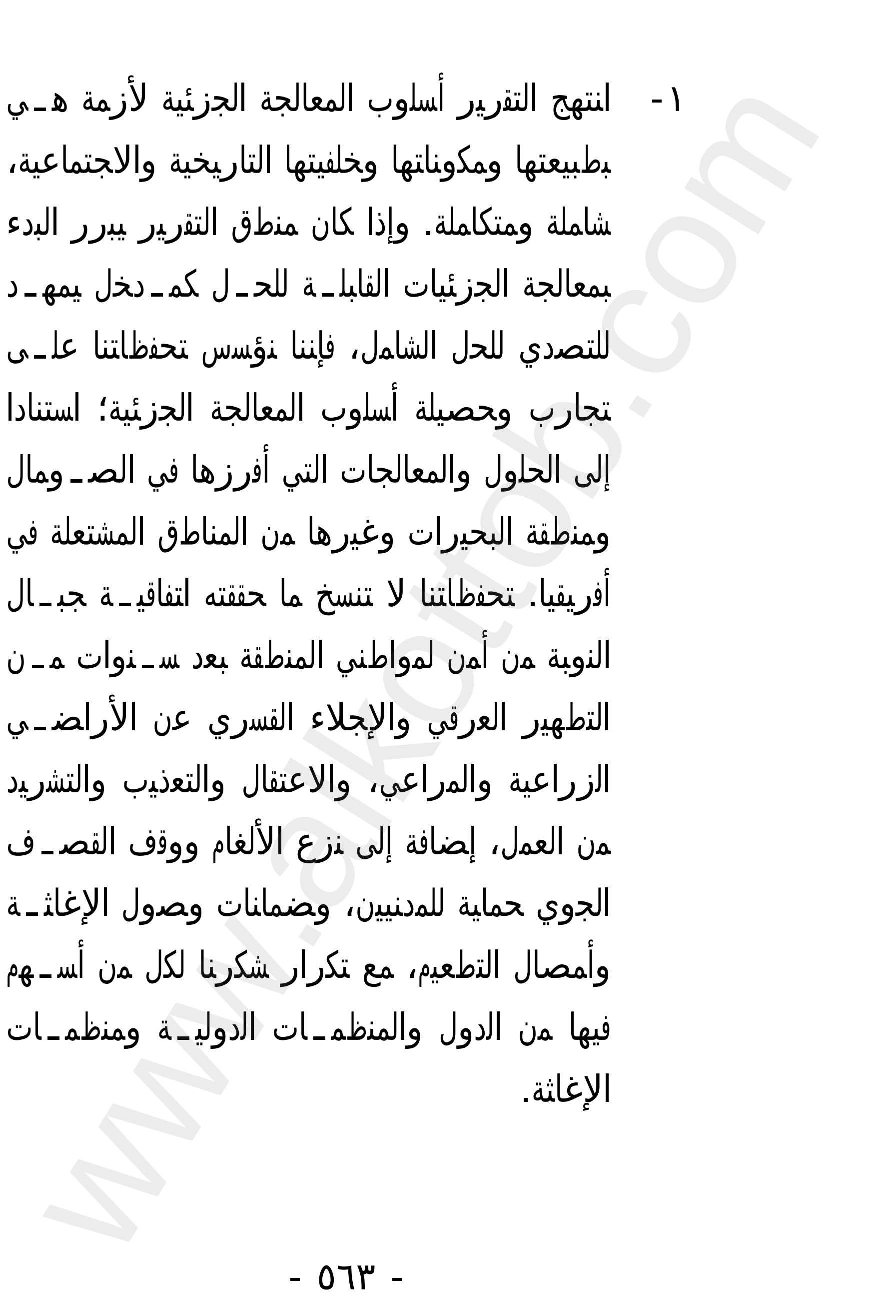
الحزب الشيوعي السوداني

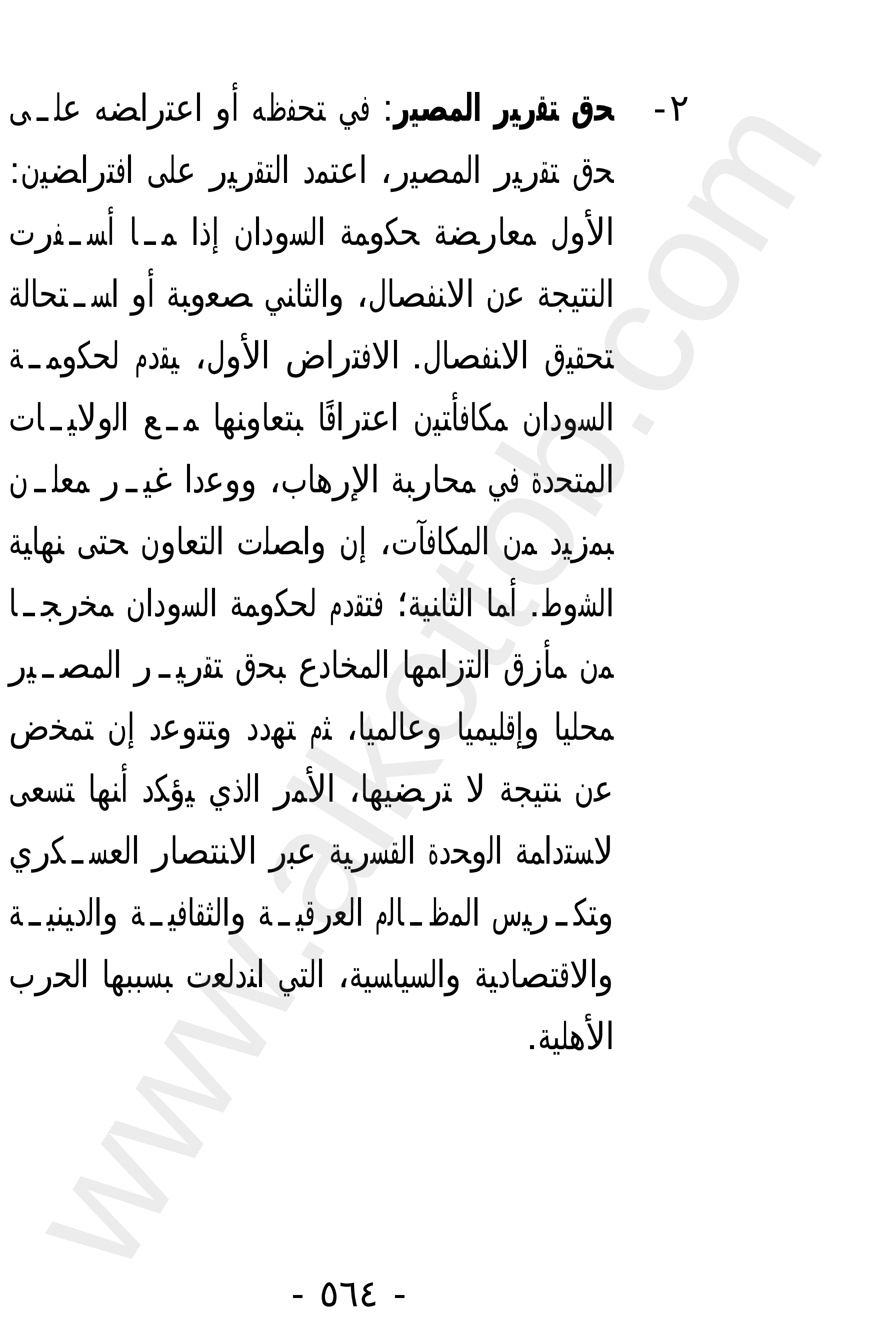
ملاحظات حول تقرير دانفورث

رغم تأكيد التقريـر أن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لا تطرح مبادرة سلام خاصة بهـا، وإنمـا تكتفـي بـدور المشارك في عملية السـلام، ودور الفاعـل المنسـق بـين المبادرات العديدة المطروحة، إلا أن واقع الحال يشير إلى أن الولايات المتحدة، قد أمسـكت بـالخيوط الأساسـية لكـل المبادرات وتجاوزتها وتفوقت عليها بتحقيق وتنفيـذ اتفاقيـة جبال النوبة، بين حكومة السودان والحركة الشـعبية قطـاع جبال النوبة - ومارست ميدانيا دور الرقيب والحكم، عبـر آلية دولية، واعتبرت الاتفاقية نموذجا قـابلاً للتطبيـق فـي مناطق النزاع الأخرى.

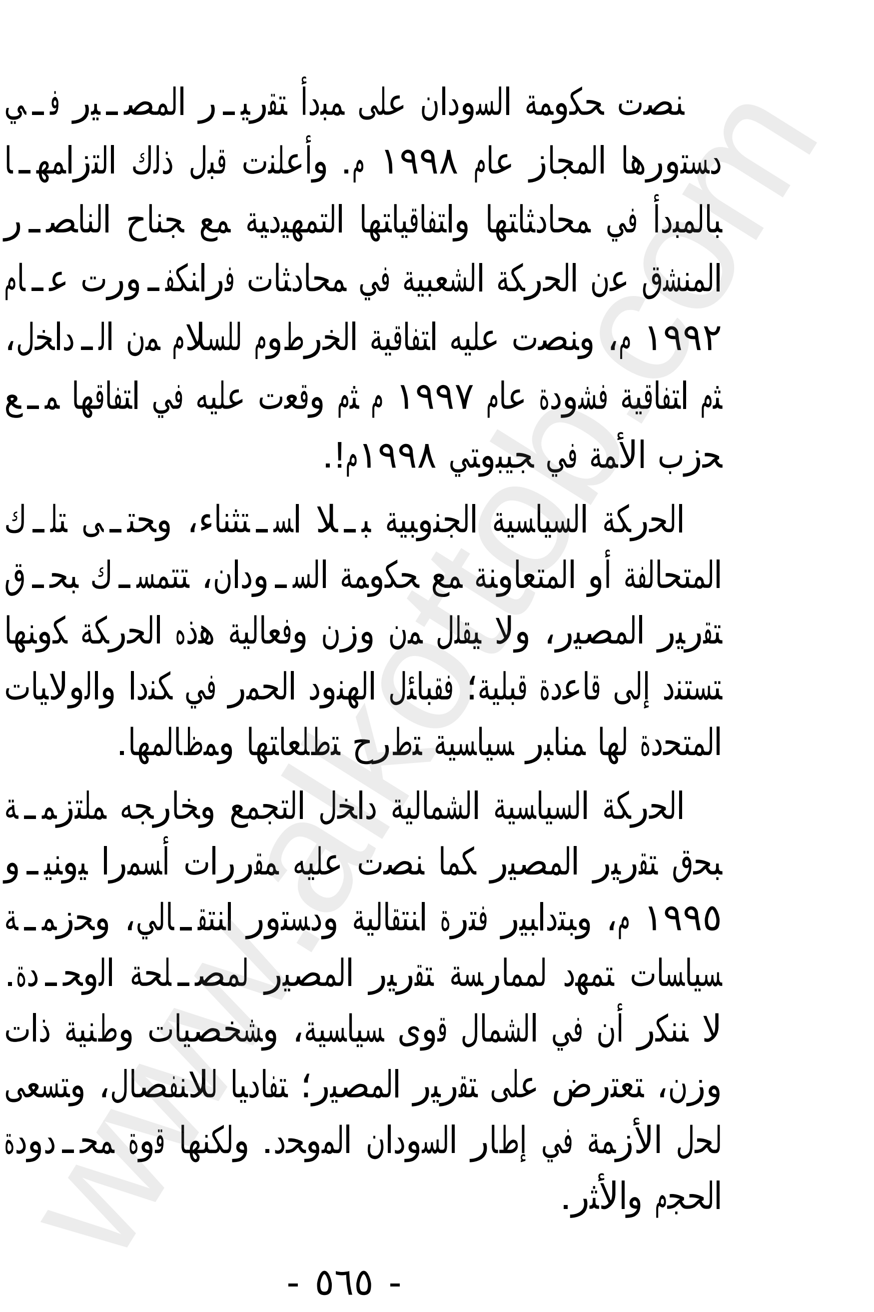
استنادا إلى تفسيرنا أعلاه، نبدي ملاحظاتنا على بعـض استنتاجات ومقترحات التقرير:

١- انتهج التقرير أسلوب المعالجة الجزئية لأزمة هـي بطبيعتها ومكوناتها وخلفيتها التاريخية والاجتماعية، شاملة ومتكاملة. وإذا كان منطق التقرير يبرر البدء بمعالجة الجزئيات القابلـة للحـل كمـدخل يمهـد للتصدي للحل الشامل، فإننا نؤسس تحفظاتنا علـى تجارب وحصيلة أسلوب المعالجة الجزئية؛ استنادا إلى الحلول والمعالجات التي أفرزها في الصـومال ومنطقة البحيرات وغيرها من المناطق المشتعلة في أفريقيا. تحفظاتنا لا تنسخ ما حققته اتفاقيـة جبـال النوبة من أمن لمواطني المنطقة بعد سـنوات مـن التطهير العرقي والإجلاء القسري عن الأراضـي الزراعية والمراعي، والاعتقال والتعذيب والتشريد من العمل، إضافة إلى نزع الألغام ووقف القصـف الجوي حماية للمدنيين، وضمانات وصول الإغاثـة وأمصال التطعيم، مع تكرار شكرنا لكل من أسـهم فيها من الدول والمنظمـات الدوليـة ومنظمـات الإغاثة.





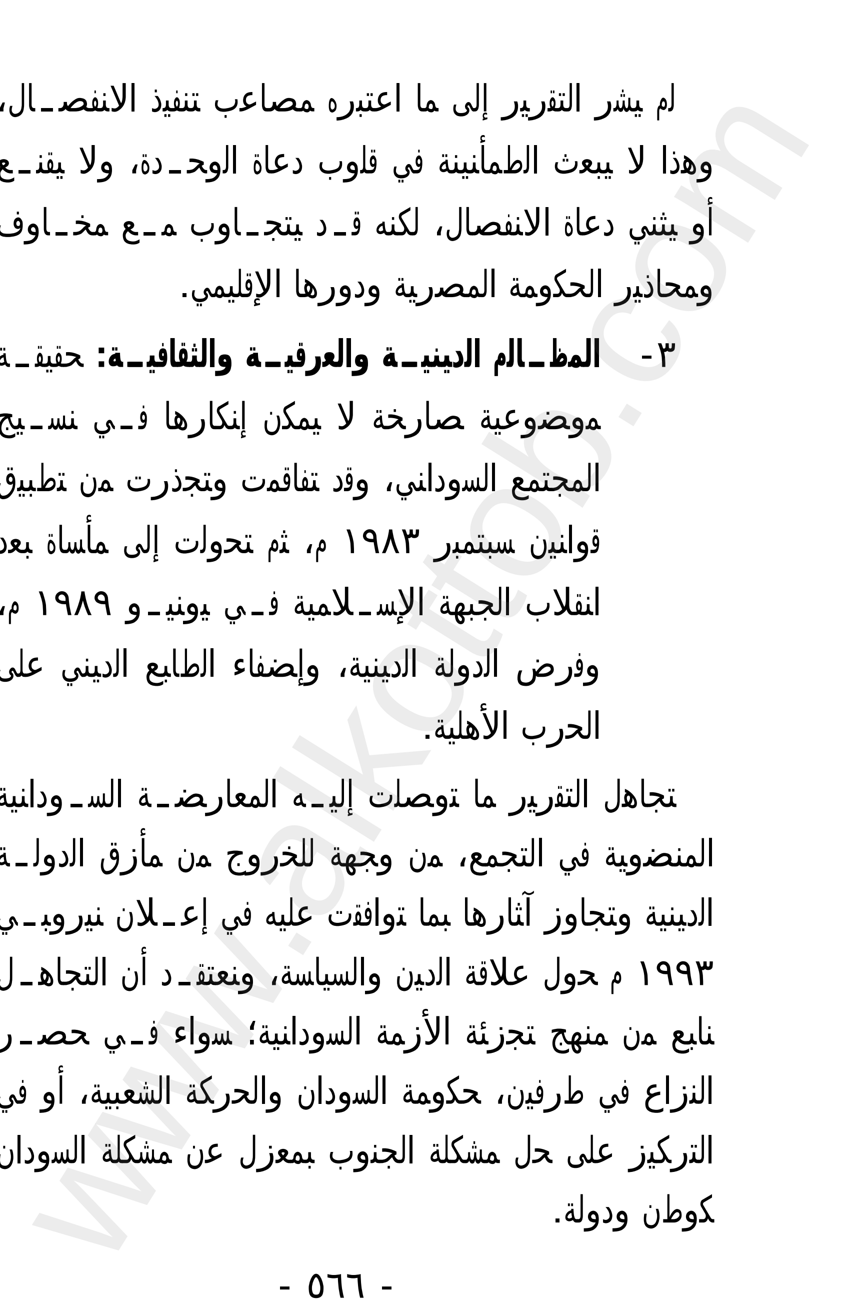
٢- **حق تقرير المصير**: في تحفظه أو اعتراضه على حق تقرير المصير، اعتمد التقرير على افتراضين: الأول معارضة حكومة السودان إذا ما أسفرت النتيجة عن الانفصال، والثاني صعوبة أو استحالة تحقيق الانفصال. الافتراض الأول، يقدم لحكومة السودان مكافأتين اعترافًا بتعاونها مع الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب، ووعدا غير معلن بمزيد من المكافآت، إن واصلت التعاون حتى نهاية الشوط. أما الثانية؛ فتقدم لحكومة السودان مخرجا من مأزق التزامها المخادع بحق تقرير المصير محليا وإقليميا وعالميا، ثم تهدد وتتوعد إن تمخض عن نتيجة لا ترضيها، الأمر الذي يؤكد أنها تسعى لاستدامة الوحدة القسرية عبر الانتصار العسكري وتكريس المظالم العرقية والثقافية والدينية والاقتصادية والسياسية، التي اندلعت بسببها الحرب الأهلية.



نصت حكومة السودان على مبدأ تقرير المصير في دستورها المجاز عام ١٩٩٨ م. وأعلنت قبل ذلك التزامها بالمبدأ في محادثاتها واتفاقياتها التمهيدية مع جناح الناصر المنشق عن الحركة الشعبية في محادثات فرانكفورت عام ١٩٩٢ م، ونصت عليه اتفاقية الخرطوم للسلام من الداخل، ثم اتفاقية فشودة عام ١٩٩٧ م ثم وقعت عليه في اتفاقها مع حزب الأمة في جيبوتي ١٩٩٨م!.

الحركة السياسية الجنوبية بلا استثناء، وحتى تلك المتحالفة أو المتعاونة مع حكومة السودان، تتمسك بحق تقرير المصير، ولا يقلل من وزن وفعالية هذه الحركة كونها تستند إلى قاعدة قبلية؛ فقبائل الهنود الحمر في كندا والولايات المتحدة لها منابر سياسية تطرح تطلعاتها ومظالمها.

الحركة السياسية الشمالية داخل التجمع وخارجه ملتزمة بحق تقرير المصير كما نصت عليه مقررات أسمرا يونيو ١٩٩٥ م، وبتدابير فترة انتقالية ودستور انتقالي، وحزمة سياسات تمهد لممارسة تقرير المصير لمصلحة الوحدة. لا ننكر أن في الشمال قوى سياسية، وشخصيات وطنية ذات وزن، تعترض على تقرير المصير؛ تفاديا للانفصال، وتسعى لحل الأزمة في إطار السودان الموحد. ولكنها قوة محدودة الحجم والأثر.


لم يشر التقرير إلى ما اعتبره مصاعب تنفيذ الانفصـال، وهذا لا يبعث الطمأنينة في قلوب دعاة الوحـدة، ولا يقنـع أو يثني دعاة الانفصال، لكنه قـد يتجـاوب مـع مخـاوف ومحاذير الحكومة المصرية ودورها الإقليمي.

٣- **المظـالم الدينيـة والعرقيـة والثقافيـة:** حقيقـة موضوعية صارخة لا يمكن إنكارها فـي نسـيج المجتمع السوداني، وقد تفاقمت وتجذرت من تطبيق قوانين سبتمبر ١٩٨٣ م، ثم تحولت إلى مأساة بعد انقلاب الجبهة الإسـلامية فـي يونيـو ١٩٨٩ م، وفرض الدولة الدينية، وإضفاء الطابع الديني على الحرب الأهلية.

تجاهل التقرير ما توصلت إليـه المعارضـة السـودانية المنضوية في التجمع، من وجهة للخروج من مأزق الدولـة الدينية وتجاوز آثارها بما توافقت عليه في إعـلان نيروبـي ١٩٩٣ م حول علاقة الدين والسياسة، ونعتقـد أن التجاهـل نابع من منهج تجزئة الأزمة السودانية؛ سواء فـي حصـر النزاع في طرفين، حكومة السودان والحركة الشعبية، أو في التركيز على حل مشكلة الجنوب بمعزل عن مشكلة السودان كوطن ودولة.

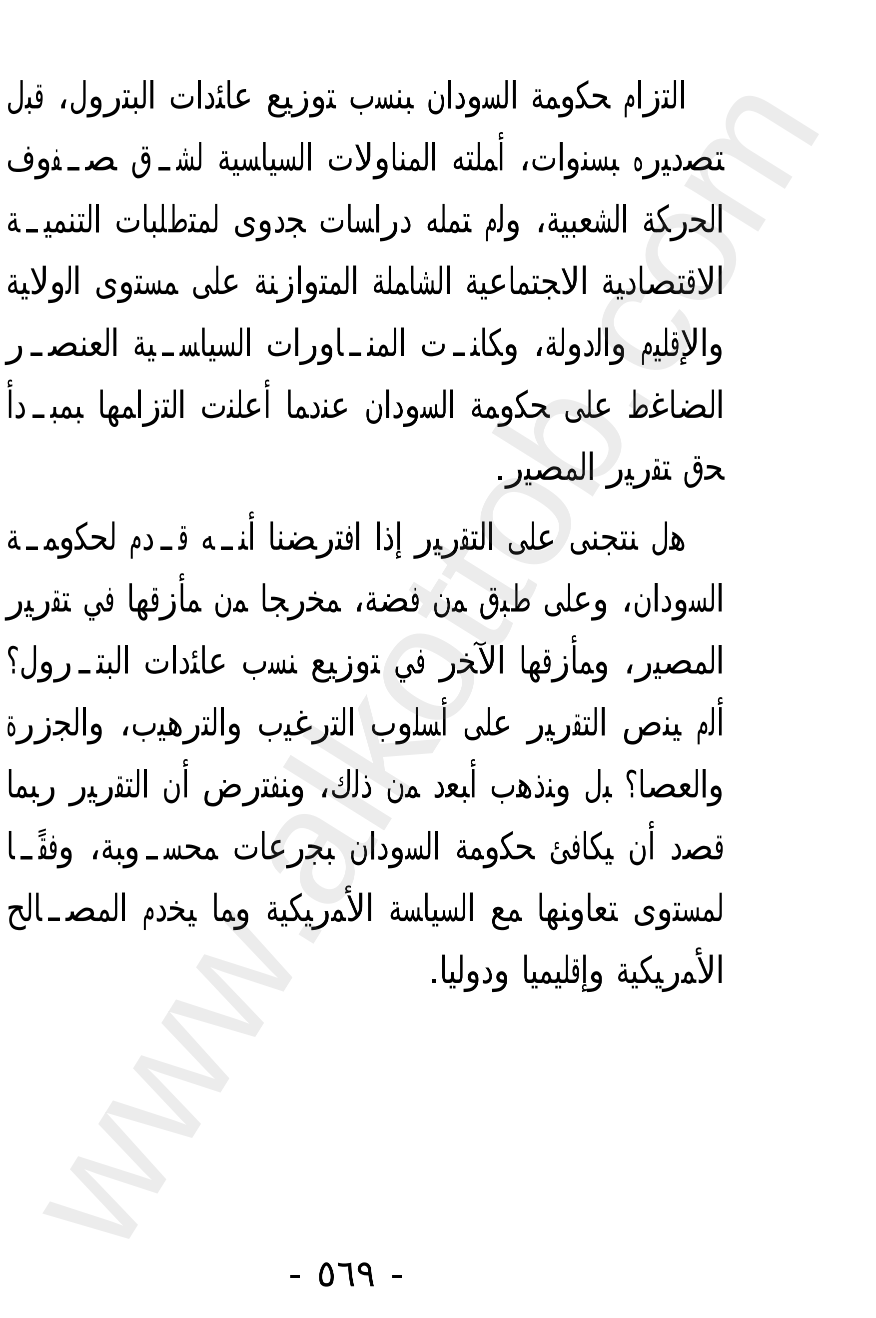
ولم يأخذ التقرير في اعتباره أن منهج التجزئة كان وما زال سببا في ضعف عائد الإيقاد وجهود المبادرة المشتركة.

أغفل التقرير متغيرات العصر، التي وضعت نهاية لنظام الانتداب والمحميات منذ استقلال ناميبيا مطلع التسعينيات، ولم يبارح نموذج اتفاقية (دايتون) وملحقاتها لمعالجة أزمة يوغسلافيا ومنطقة البلقان، وهشاشة التوازن بين ألبانيا وكوسوفو ومقدونيا، ومحاذير تقسيم وطن أو دولة إلى كانتونات دينية أو عرقية، ثراء سويسرا أو حيادها ونظامها المصرفي ودستورها العلماني ليس مثالاً يحتذى في مجتمع متخلف.

٤- **اقتسام عائد البترول:** الحرب الأهلية سابقة لاكتشاف البترول، وتصدير البترول أصبح عاملاً إضافيا في اتساع رقعتها وتأجيج نيرانها وارتفاع رهانها وطبعي أن تُتخذ التدابير الممكنة؛ كيلا يصب عائده لمصلحة الحرب. ومع ذلك فالبترول ليس أعلى قيمة ولا أوفر عائدا، ولا أطول عمرا من زحف حزام الأمطار والمراعي جنوبا!.

تعددت المقترحات والتصورات حـول توزيـع عائـدات البترول اقترحت الحركة الشعبية تجميد التصدير؛ حتى يحل السلام. واقترحت شركة تالسمان الكنديـة إيـداع نصـيب الجنوب من العائد في صندوق خاص حتى يحـل السـلام. وكانت حكومة السودان قد التزمت بنسبة عالية من عائـدات البترول (المكتشف والمحتمل) للجنوب خلال محادثات واتفاق فرانكفورت، ثم نصت عليه في اتفاقية الخرطوم عام ١٩٨٧ م (٢٥ % للحكومة الاتحاديـة - ٣٥ % لمجلـس تنسـيق الجنوب - ٤٠ % للولاية).

في المجال السياسي العام، ورغم زوال عـبء اسـتيراد المواد البترولية عن ميـزان المـدفوعات، فقـد تصـاعدت موجات الاحتجاج؛ لأن عائدات البترول لـم تخفـف أعبـاء الحياة أو تخفض تكلفة الإنتاج الزراعي. وأعلن د. الترابـي، بعد انقسام الحزب الحاكم، أن الحكومة تخفي أرقام عائـدات البترول والذهب! في مثل هذا المناخ السياسـي، لـم يوفـق التقرير في اقتراحه حول تقسيم عائد البترول.



التزام حكومة السودان بنسب توزيع عائدات البترول، قبل تصديره بسنوات، أملته المناولات السياسية لشـق صـفوف الحركة الشعبية، ولم تمله دراسات جدوى لمتطلبات التنميـة الاقتصادية الاجتماعية الشاملة المتوازنة على مستوى الولاية والإقليم والدولة، وكانـت المنـاورات السياسـية العنصـر الضاغط على حكومة السودان عندما أعلنت التزامها بمبـدأ حق تقرير المصير.

هل نتجنى على التقرير إذا افترضنا أنـه قـدم لحكومـة السودان، وعلى طبق من فضة، مخرجا من مأزقها في تقرير المصير، ومأزقها الآخر في توزيع نسب عائدات البتـرول؟ ألم ينص التقرير على أسلوب الترغيب والترهيب، والجزرة والعصا؟ بل ونذهب أبعد من ذلك، ونفترض أن التقرير ربما قصد أن يكافئ حكومة السودان بجرعات محسـوبة، وفقًـا لمستوى تعاونها مع السياسة الأمريكية وما يخدم المصـالح الأمريكية وإقليميا ودوليا.

a. **نظام الحكـم**: تجاهـل التقريـر أن قضـية الديمقراطية وثيقة الصلة بقضية السلام، ولم يأخذ في الاعتبار ما أجمعت عليه المعارضة حول التحول الديمقراطي، وإلغاء القـوانين المقيدة للحريات، وفترة انتقاليـة ودسـتور انتقالي وتحقيق السلام والوحدة الطوعية.

* * *

نشكركم على رغبتكم في معرفة وجهة نظرنا في تقريـر السناتور دانفورث، بصرف النظر عما تستخلص أو تصـوغ الإدارة الأمريكية من سياسـات أو قـرارات؛ بنـاء علـى توصياته.

ختاما، كان موقفنا - وما زال - حل الأزمـة السـودانية بفاعلية شعب السودان، وإن طال أمـد الحـل نسـبيا، وأن ينحصر الدور الإقليمي والدولي في تقديم الضمانات المتاحة والممكنة.

الخرطوم ٤/ ٧/ ٢٠٠٢ م

سكرتارية اللجنة المركزية

للحزب الشيوعي السوداني

مُرفقـــــات

- إحصاءات عامة.
- خرائط وصور.

إحصاءات عامة

السكان

مسح ١ فبراير ١٩٨٣	٢٠٥٩٤١٩٧
مسح ١٥ أبريل ١٩٩٣	٢٤٩٤٠٦٨٣
تقديرات الأمم المتحدة منتصف ١٩٩٨	٢٨٢٩٢٠٠٠

التوزيع حسب المدن الرئيسية (مسح من ١٩٩٣)

أم درمان	١١٢٧١٤٠٣	نبالا	٢٢٧١٨٣
الخرطوم	٩٤٧٤٨٣	الجزيرة	٣١١٣٦٢
الخرطوم بحري	٧٠٠٨٧	القضارف	١٩١١٦٤
بورسودان	٣٠٨١٩٥	كوستي	١٧٣٥٩٩
كسلا	٢٣٤٦٢٢	الفاشر	١٤١٨٨٤
الأبيض	٢٢٩٤٢٥	جوبا	١١٤٩٨٠

المصدر: الكتاب الديموغرافي السنوي للأمم المتحدة.

توزيع السكان النشطين حسب القطاعات

(باستثناء البدو)

الزراعة والقنص وزراعة الغابات والصيد	٢٦٣٨٢٢٢٩٤	١٣٩٠٤١١	٤٠٢٨٧٠٥
المناجم والمحاجر	٥٨٦١	٦٧٣	٦٥٣٤
الصناعات	٢٠٥٢٤٧	٦١٤٤٦	٢٦٦٦٩٣
كهرباء، وغاز، ومياه	٤٢١١١٠	١٦١٨	٤٣٧٢٨
بناء وتشييد	١٣٠٩٧٧	٨٣٠٥	١٣٤٩٢٢٨٢
تجارة ومطاعم وفنادق	٢٦٨٣٨٢	٢٥٧٢٠	٢٩٤١٠٢
نقل ومستودعات اتصالات	٢٠٩٧٧٦	٥٦٩٨	٢١٥٤٧٤
مالية، وتأمين، وخدمات	١٧٤١٤	٣١٦٠	٢٠٥٧٤
خدمات اجتماعية	٣٥١١٩٣	٩٩٢١٦	٥٥٠٤٠٩
أنشطة أخرى	١٤٢٦٩١	٤٠٢٣٠	١٨٤٧٢١
عاطلون جدد	٣٨٧٦١٥	٢٠٥١٤٤	٥٩٢٧٥٩
إجمالي	٤٤٩٩٥٦٠	١٨٤٣٤٢١	٦٣٤٢٩٨١

المصدر: مسح مؤقت ١٩٨٣.

تقديرات الفاو منتصف عـام ١٩٩٨ إجمـالي السـكان النشطين في القطاع الزراعي ٦٩٥٠٠٠٠

السـكان (تقـديرات ١٩٩٨) ٢٨٣٠٠٠٠٠ السـكان الحضريون

معدل النمو ٢,٣

السكان النشطون (من الإجمالي) ٣٩ في المائة.

المصدر: مؤشرات البنك الدولي عام ٢٠٠٠

بلغت تقديرات القوى العاملة عام ١٩٩٦، ١١ مليون فرد، مع استمرار النقص الحاد في الأيدي العاملة المؤهلـة فـي جميع القطاعات.

جدول مقارن لتوزيع القـوى العاملـة حسـب القطـاع الاقتصادي في ١٠ بلدان أفريقية جنوب الصحراء الكبرى () ١٩٨١/ ١٩٨٦. ١٩٨٧/ ١٩٩٢.

البلاد	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الزراعة	الصناعة	الخدمات
بوتسوانا	٢٨	٢٨	٤٤	٢٨	١١	٦١
كاميرون	٧٩	٧	١٤	٧٩	٧	١٤
إثيوبيا	٨٩	٢	٩	٨٨	٢	١٠
غانا	٦١	١٣	٢٦	٥٩	١١	٣٠
غينيا	٨٥	٢	١٢	٧٨	١	٢١
ملاوي	٨٧	٥	٨	٨٧	٥	٨
نيجريا	٤٥	١١	٤٤	٤٨	٧	٤٥
السودان	٧٢	٨	١٩	٧٢	٥	٢٣
توغو	٦٨	٩	٢٢	٦٥	٦	٢٩
زمبابوي	٧١	٨	٢١	٧١	٨	٢١

المصدر: تقرير العمل الدولي، منظمة العمل الدولية عـام ١٩٩٥.

تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية عـام ١٩٨٧/ ١٩٩٢.

مؤشرات اقتصادية مقارنة

العنوان	السودان	مصر	كينيا	تونس
إجمالي الناتج المحلي (مليار$)	٢,٥	٨٢,٩	١,١٠	٢٠,٠
إجمالي الناتج المحلي (فرد $)	٨٩	١,٣١١	٣٤٢	٢,١٣٣
معدل التضخم ()	٣٥,٠٠	٣,٨	٨,٥	٣,٤
صادرات فوب (مليار $)	٠,٦	٤,٥	٠,٢	٥,٨
واردات فوب (مليار $)	١,٥	٢,١٦	٢,٧	٧,٨
الدين الخارجي (مليار $)	١٦,٨	٩,٢٨	٢,٦	١٠,٦
معدل خدمة الدين ()	٤,٦	٩,١٠	٢٢,٧	١٧,٢

المصدر: وحدة المعلومات الاقتصادية عام ١٩٩٩.

فرز قطاعي لإجمالي الناتج المحلي()

عام ١٩٩٣/ ١٩٩٤

الزراعة	٣٧,١
- المحاصيل	٤٩,٧
- تربية الماشية	٤١,٥
- الغابات رصيد الأسماك	٨,٨
المناجم	٠,١
صناعات صغيرة	٩,٤
مياه، كهرباء	٢,٥
بناء	٥,٥
خدمات	٤٥,٤
- تجار	٨١,٧
- عامة	١٨,٣

المصدر: صندوق النقد الدولي.

القطاع الزراعي

القطاع المروي: ما يربو على ٤ ملايين فدان (١٤ % من المساحة المزروعة)

الشركات الزراعية التابعة للدولة، شبه المستقلة ونظام المزارعة (٨٦ % من المساحة المروية): الجزيرة - المناقل (١,٢ مليون فدان)، كنانة، القاش، طوكر.

وتمثل ٥٠ إلى ٧٠ % من المحاصيل المعروضة على الأسواق.

المنتجات الرئيسية: القطن، قصب السكر، الذرة، الفول السوداني، الزيوت النباتية.

القطاع المطري الممكن: (٢٧ % من المساحة المزروعة) فضلاً عن المزارع الكبرى ذات رءوس الأموال الأجنبية المذكورة في نص الجزء الثالث، والمزارع المتوسطة (حوالي ١٥٠٠ فدان) في الدمازين، وكوستي، والقضارف، والدلنج والرنك..

وتمنحها هيئة تابعة للدولة تشغل عمالاً موسميين، ويتلقى هذا القطاع ٤٦ % من الائتمان (في مقابل ٤٢ % للقطـاع المروي، و١٢ % للقطاع التقليدي) يمنحها بنـك السـودان الزراعي.

المنتجات الرئيسية: الذرة (٨٠ %)، والسمسم (٢٠ %).

القطاع التقليدي: (٥٩ % مـن المسـاحة المزروعـة)، زراعة الكفاف وتؤمن أكبر جزء من إنتاج الـبلاد، وتـوفر سبل الحصول على القوت لأغلبية السكان، وهو القطاع الذي تكمله الدولة.

المنتجات الرئيسية: الذرة، والقطن، والفـول السـوداني، والسمسـم، وعبـاد الشـمس، والفاكهـة، والخضـراوات، والمنتجات من تربية الحيوانات، والصمغ العربي (منتج مـن الغابات).

يعتبر السودان أكبر منتج عالمي للصمغ العربـي الـذي يؤكد له الحصول على ١٥ % مـن الـدخل النـاجم عـن التصدير.

وتمثل تربية الماشية أحد الموارد الرئيسية في السـودان وتسهم بمقدار ١٣ % من إجمالي الناتج المحلـي. وتتـألف الثروة الحيوانية من الأبقار، والأغنام، والمـاعز، والجمـال (في الشمال) والحمير، والخيل. كما تعتبر مراعي، وسـافنا الأقاليم الغربية لولايات أعالي النيل، والاستوائية الشـرقية، وولاية بحر الغزال، جونقلي.. مناطق مناسبة للقيـام بهـذا النشاط..

ويمثل القطن في القطاع المـروي، عـام ١٩٥٦ حتـى ١٩٩٦، المورد الرئيسي للعمـلات الصـعبة مـن القطـاع العصري (يأتي بعده الصمغ العربي من القطاع التقليـدي). وأدى تقليل المساحات المروية المخصصة لزراعـة القطـن ليحل محله زراعة الذرة والسرغوم إلى تخفيض كبيـر فـي إنتاجه، ويظل السودان مع ذلك المنتج الرئيسي للقطن طويل التيلة إلى جانب مصر، وتنتقل السيطرة على إنتاجه تدريجيا الآن من القطاع العام إلى القطاع الخاص، كما أن القطـن ذا التيلة المتوسطة، أكثر ملائمة لخلطه مع منتجـات الأليـاف الاصطناعية، التي تنتشر تدريجيا في كل مكان.

وتمارس زراعة قصب السكر في مقاطعات تملكها الدولة (الجنيد، وخشم القربة، وسنار، وعسلاية) كما يعـود ملكيـةُ بعضها إلى كنسورتيوم دولي يـدير مجمـع كنانـة (رءوس أموال سودانية، وكويتية، وسعودية) بلـغ إنتـاجهم الكلـي ٤٣٢,٥٠٠ طن عام ١٩٩٠ (١٩٩١، أي أقل من ٧٠ % من طاقاتها. ولكن على أساس ما صرحت به (السـودان نـت) بتاريخ ٣٠ يوليه ٢٠٠١ زاد إنتاج كنانة ويجـري مناقشـة مشروع مجمع جديد (٢٠٠٠٠٠ فدان) بتكلفـة تبلـغ ٣٢٥ مليون دولار أمريكي علـى بعـد ١٥٠ كيلـومتر جنـوب الخرطوم بالاشتراك مع مصر، وليبيـا، وجنـوب أفريقيـا، والصندوق العربي للتنمية الزراعية، ومقره الخرطوم.

جدول مقارن لإنتاج القطن

(عام ١٩٩٦/ ١٩٩٧)

إجمالي أفريقيا	**المساحة ٣٩١٧٠٠٠ هكتار**	**الإنتاج ٧٠٠٣٠٠٠ (بالات)**
منها مصر	٣٨٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠
السودان	٢٤٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠
نيجيريا	٢١٠٠٠٠	٣٦٥٠٠٠
تنزانيا	٣٦٤٠٠٠	٣٤٠٠٠٠
التشاد	٢٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
إجمالي آسيا والأقيانوس	٢٠٥٧١٠٠٠	٥٤٢٦٦٠٠٠
منها الهند	٨٠٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠
إجمالي الأمريكتين	٩٤٧٥٠٠٠	٢٥٣٧٢٠٠٠
منها الولايـات المتحـدة الأمريكية	٦٤٧٨٠٠٠	١٩٠٠٠٠٠٠
إجمالي أوروبا	٤٨٥٠٠٠	٢٣٤٨٠٠٠
ومنها اليونان	٤٤٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠٠

المصادر: متنوعة.

توزيع الثروة الحيوانية (الدواجن)

تقديرات عام ١٩٩٧ *

الأبقار	٣٣١٠٣٠٠٠
الأغنام	٣٩٨٣٥٠٠٠
الماعز	٣٦٠٣٧٠٠٠
الجمال	٣٠٥٠٠٠٠
الحمير	٧٠٠٠٠٠
الخيل	٢٥٠٠٠
الدواجن	٤٠٠٠٠٠٠٠

المصدر: الفاو.. الكتيب السنوي للإنتاج.

* بناء على طلب من صندوق النقد الدولي لا تعد الفتـرة المرجعية هي السنة المالية (من أول يونيه إلى ٣٠ يونيـه) ولكن السنة الميلادية.

ظل أسلوب الصيد أسلوب حرفي، وبلغ حجمه ٤٧ ألـف طن متري عام ١٩٩٧ (٤٢ ألف طن حصيلة المياه الداخلية، و٥ آلاف من المحيط الهندي).

المنتجات الصناعية

المنتجات النفطية (تقديرات بالأطنان المترية) عام ١٩٩٦

وقود محركات	٩٨٠٠٠
وقود طائرات	٥٠٠٠
نفط	٢٤٠٠٠
محروقات محركات نفاثة	٨٨٠٠٠
كيروسين	٢٦٠٠٠
جاز أويل	٣٢٨٠٠٠
وقود زيوت متبقية	٣٢٠٠٠٠
غاز سائل	٧٠٠٠

المصدر: كتيب الأمم المتحدة السنوي لإحصاءات السـلع (أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى).

منتجات مصنعة أخرى عام ١٩٩٧

دقيق (بالطن المتري)	٤٣٥١١١
سكر طبيعي (بالطن المتري)	٥٠٠٠٠٠
زيوت نباتية (بالطن المتري)	٩٠٠٠٠
مشروبات غير كحولية (زجاجات)	٢٧٦٠٠٠٠٠٠
منسوجات (أمتار)	٣٣٠٠٠٠٠٠
أحذية (أزواج)	٢٤٠٠٠٠٠٠
سجائر (بالطن المتري)	١١٣٨
عجلات مطاط	٦٠٠٠٠
أسمنت (بالطن المتري)	٢٨٨٠٠٠

المصدر: المرفق الإحصائي للسودان، صندوق النقد الدولي.

إنتاج مناجم:

ذهب: ٧٠٠٣ كلغ في عام ١٩٩٦.

البترول:

يصدر السودان منذ ٣٠ أغسطس ١٩٩٩ البتـرول عـن طريق خط أنابيب يبلغ طوله ١٦١٠ كيلومتر ويـربط بـين حقول البترول في حوض مكلا في جنوب السودان)هلجـيج وبانتيو) إلى محطة نهائية تبلغ طاقاتها ٢٥٠ ألـف برميـل/ يوم. بالقرب من بورسودان. ويتألف الكونسـورتيم النفطـي (جريتر نايل أويل بروجكت) الذي يستغل هذا الحقـل مـن: شاينا ناشينل أويل كوربوريشن (٥٠ %)، وبتروناسـيم دي ماليزيا (٣٠ %)، وأراكيس - تاليسمان مـن كنـدا وهـي الشركة المشغلة (٥ %) وسودابت السودان (٥ %) وحققـت الشركة السويدية "لن دين أويل" اكتشاف كبير فـي المنطقـة المتاخمة.

ويوجد معملان للتكرير، أكبرهما بطاقـة تبلـغ ٧٠٠,٢١ برميل/ يوم في بورسودان. وتتجه المنتجات إلى الاسـتهلاك الداخلي، وتنقل بواسطة خط الأنابيب من بورسـودان حتـى الخرطوم. كما يوجد معمل التكريـر الثـاني بطاقـة تبلـغ ١٠٠٠٠ برميل/ يوم في مدينة الأبيض، كما يوجـد معمـل جديد للتكرير بطاقة تبلغ ٥٠٠٠٠ برميل/ يوم يجري بنـاؤه

الآن في شمال الخرطوم، منذ افتتاح خـط الأنابيـب نحـو التصدير، بلغ الإنتاج حوالي ١٨٠٠٠٠ برميل/ يـوم منهـا ٧٠% مصدرة، وبالتـالي زادت متحصـلات الصـادرات، وتوقف اعتماد البلاد على المنتجـات النفطيـة المسـتوردة والمكلفة.

المصدر: مجلة إدارة معلومات الطاقة للولايات المتحـدة الأمريكية، عدد نوفمبر ١٩٩٩، تقرير خاص عن السـودان/ فاو، ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٠.

الصادرات: كانت الصادرات الرئيسية للبلاد فـي عـام ١٩٩٩ هي الصادرات النفطية التي بلغت قيمتها ٢٧٦ مليون دولار أمريكي أي نسبة (٥,٤ % من إجمـالي الصـادرات) وتبعتها منتجات تربية المواشي، ومحصول السمسم، وهـي علـى التـوالي ١٤٢ مليـون دولار أمريكـي (٨,٢ %)، و١٢٦,٩ مليون دولار أمريكي (٣,١٦ %) وبلغ القطن الذي كان حتى عام ١٩٩٨ يمثل المحصول الزراعي الرئيسـي، والمصدر الأول للمتحصلات من العملة الصـعبة، المرتبـة الخامسة بعد الذهب وبلغت قيمته ٤٤,٨ مليون دولار أمريكي بنسبة (٠,٥ %).

أما المنتجات الأخرى الزراعية أو الزراعية الصناعية المهمة في قطاع الصادرات؛ فهي الذرة، والصمغ العربي، والسكر، وقصب السكر، وزهرة الخبيزة، وبذور البطيخ، والفول السوداني، وزيوت الفول السوداني.

المصدر: التقرير الخاص عن السودان/ فاو في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٠.

الكهرباء:

تدير الشركة التابعة للدولة وهي الشركة الوطنية للكهرباء محطة تبلغ طاقتها ٥٠٠ ميغاوات، ولا يمثل (سد الروصيرص على النيل الأزرق الذي يبعد ٥٠٠ كيلومتر جنوب شرق الخرطوم) سوى ٥ % من الطاقة المنتجة (٢٢٥ ميغاوات)، ومع ذلك فقد ولدت ٢ % من ٣٢,١ مليار كيلوات/ ساعة من الكهرباء المنتجة في عام ١٩٩٧، وتوجد شبكتان للطاقة الكهربائية؛ إحداهما تقع على النيل الأزرق والأخرى في المنطقة الغربية، ومع ذلك يظل جزء كبير من السودان دون كهرباء. وفيما عدا هذه الشبكات تتبع بعض المدن وحدات صغيرة خاصة بها تعمل بالسولار.

وقد خططت مشروعات تنمية الطاقة الكهربائية بالنسـبة لشمال البلاد، وأكثر هذه المشروعات أهمية هـو المشـروع الجاري بناؤه على سد كاجبار، على مستوى الشلال الثـاني، وتصل طاقته المتوقعة إلى ٣٠٠ ميغاوات، وتم التوقيع على اتفاق تمويل المشروع (حوالي ٢٠٠ مليون دولار أمريكـي) في سبتمبر ١٩٩٧ مع الصين (٥ %)، وتشـترك السـودان بنسبة ٢٥ % من المبلغ المتبقي.

ولقد خطط أيضا لمشروع آخر في مروي على مسـتوى الشلال الرابع، وتبلغ طاقته المتوقعة ١٠٠٠ ميغاوات.

المصدر: إدارة معلومـات الطاقـة للولايـات المتحـدة الأمريكية نوفمبر ١٩٩٩.

طرق الاتصالات:

شبكة السكك الحديدية:

يمتد الخط الضيق الوحيد للسكك الحديديـة علـى طـول ٥٥١٦ كيلومتر. ويربط الخط الرئيس وادي حلفا (الحـدود المصرية) مع الخرطوم - الأبـيض (كردفـان) - ونيـالا (دارفور الجنوبية) - وواو (بحر الغزال، والخرطوم حتـى بورسودان. وتدير هذه الشبكة مؤسسة تابعة للدولـة وهـي شركة الخطوط الحديدية في السودان. وكل معداتها بالية.

الشبكة البرية:

طولها ١١٩٠٠ كيلومتر، منها ٤٣٢٠ كيلـومتر مسـفلتة (معبدة)، وأهم المحاور هي التـي تـربط بـين الخرطـوم، وبورسودان، كما تمول الحكومة الإيرانية المشروع الجاري تنفيذه لربط رباك (في الشمال) وجوبا (في الجنوب)، وفـي مارس ١٩٩٨ تم افتتاح جزء من الخط بين رباك - ملكال.

وتوجد سلسلة من الطرق الثانوية، والدروب، ومنها ما هو موسمي، وكلها تسمح في جملة أمور بالتغلغل فـي جنـوب السودان؛ ابتداء من طريق الكونغـو، وجمهوريـة أفريقيـا الوسطى المؤدي إلى واو، ومن أوغندا المؤدي إلى جوبا.

الشبكة النهرية والبحرية: يوجد في السودان ثلاث موانئ على البحر الأحمر. ويعتبر ميناء بورسـودان هـو المينـاء التجاري الرئيسي. وأعيد افتتاح ميناء سواكن على بعـد ٦٥ كيلومتر جنوب بورسودان، عام ١٩٩١. وتم تشييد المحطـة النهائية لخط أنابيب البترول (بشاير) بالقرب من بورسودان، أما المرافئ النهرية فهي: جوبـا، والخرطـوم، وكوسـتي، وملكال، ونيمولي.

ولقد قلت سرعة حركة النقل على امتداد ١٩٥٨ كيلومتر من الممرات المالية الصالحة للملاحة التي تربط بـين مـدن عديدة مثلاً في الشمال (كوستي)، وفي الجنوب (جوبا) وهذا بسبب الحرب، وتنشط الحركة في الشمال بين دنقلا وكريمة على امتداد مسافة تبلغ ١٨٧ كيلومتر، كما توجد شركة رأس مال مختلط سوداني مصري تدير الخط الـذي يـربط وادي حلفا وأسوان عن طريق بحيرة النوبة (ناصر).

الخطوط الجوية:

تدير شركة الخطوط الجوية السودانية اثني عشر مطـارا معبدا.

تفتح ٤ منها ليلاً: الخرطوم، و"بورسـودان"، والأبـيض، والفاشر.

تم تحسين معدات وتجهيزات المطار الدولي في الخرطوم،

يوجد في السودان فضلاً عن ذلك ٤٩ مطارا غير معبـد، ومطار واحد للمروحيات.

المصادر: متعددة.

الأقسام الإدارية:

منذ ولادة الدولة في السودان قسمت إداريا إلى أقاليم.

وتغيرت حدود هذه الأقاليم عدة مرات، إلا أنها غطت في الغالب ٩ مناطق مختلفة (ومدنها الرئيسية) وهي ابتداء من الشمال إلى الجنوب:

في الشمال (وادي حلفا، دنقلا، كريمة، شندي، عطبرة) الخرطوم (أم درمان، الخرطوم، خرطوم بحري)، النيل الأزرق (واد مدني، كوستي، الروصيرص)، الشرقية/ كسلا (بورسودان، طوكر، حيا، كسلا، خشم القربة، القضارف)،

كردفان (الأبيض).

دارفور (الفاشر، جنينة، نيالا).

بحر الغزال (واو، وبور)؛

النيل الأعلى (ملكال، بانتيو، أكوبو)؛

الاستوائية (جوبا، كابويتا، نيمولا).

قامت الدولة العسكرية المتأسلمة منذ ١٩٩٤ بتقسيم السودان إلى ٢٦ ولاية (جاء ذكرها حسب ترتيبها الأبجدي)، وقامت السلطات المركزية بتعيين جميع (ولاتها)، وهم كالآتي وذلك بتاريخ أغسطس ٢٠٠٠:

بحر الجبل: (العميد المتقاعد)، هنري جادا زكريا؛

بحر الغزال الغربي: شارلس جولو بوبو؛

بحر الغزال الجنوبي: كواج ماكواي ميار.

دارفور الجنوبية: حريكة عز الدين.

دارفور الغربية: المهندس عمر هارون عبد ا ؛

دارفور الشمالية: اللواء (المتقاعد) عبد ا صافي النور.

الاستوائية الغربية: اللواء عيسى بول.

الاستوائية الشرقية: العميد عبد ا جابو؛

القضارف: البروفسور أمين ضيف ا .

الجزيرة: شريف أحمد عمر بدر،

أعالي النيل: بيتر شارلمان.

جونقلي: الدكتور رياق جاي كوك؛

كسلا: إبراهيم محمود حامد.

الخرطوم: الدكتور مجذوب الخليفة.

كردفان الغربية: الجيلي أحمد الشريف.

كردفان الجنوبية: محجوب يوسف بابكر.

كردفان الشمالية: عثمان الهادي إبراهيم.

البحيرات: اللواء جبريل شول ياق،

البحر الأحمر: أبو علي محجوب أبو علي.

النيل الأبيض: بدوي الخير إدريس.

النيل الأزرق: اللواء (المتقاعد) هادي بشارة.

النيل: حسان سعيد أحمد

الشمال: بدوي خير إدريس،

سنارة: الدكتور يونس الشريف الحسين.

الوحدة: (شاغرة).

وراب: موسى مشار.

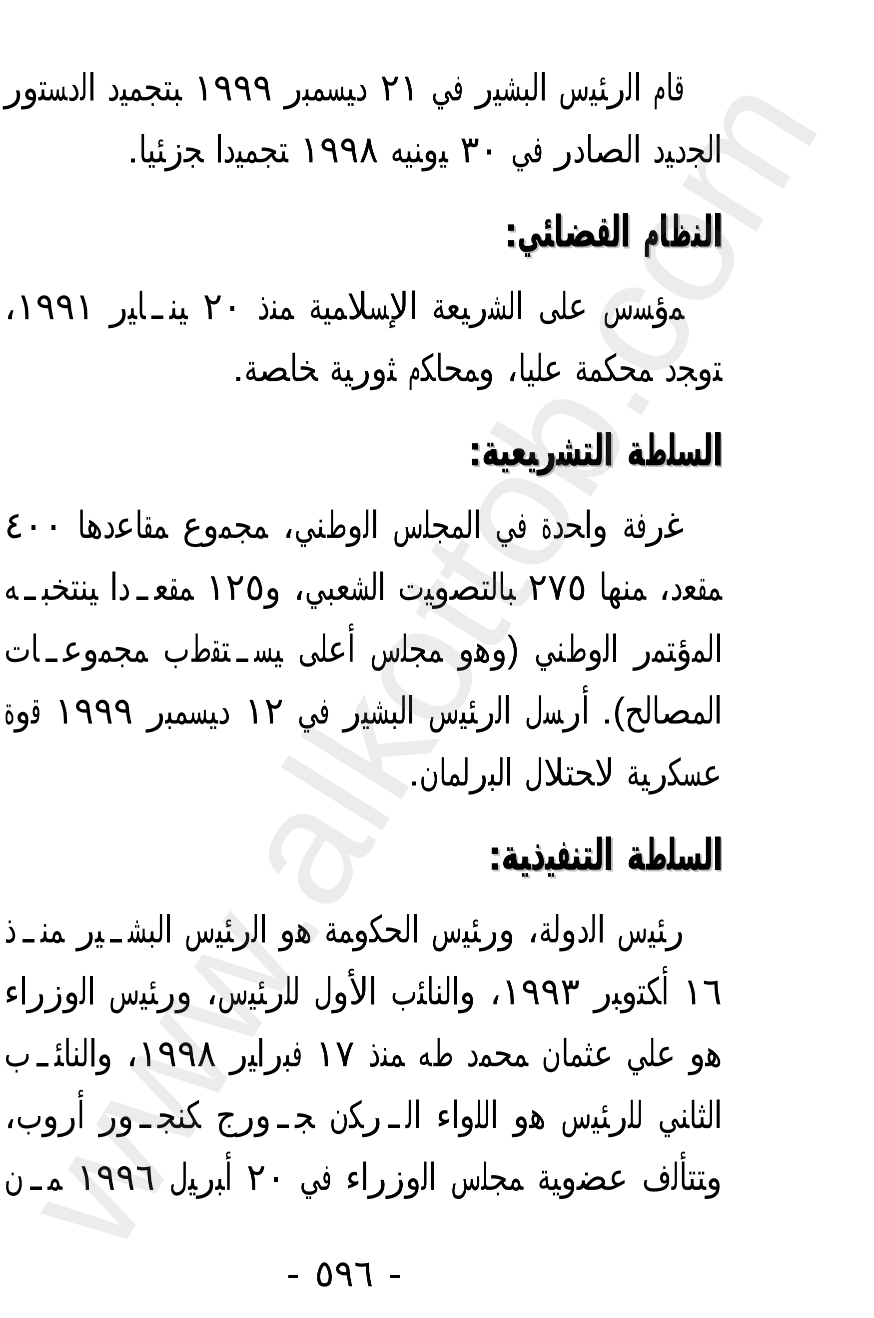
المصدر: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ٢٠٠١.

الدستور:

دستور مؤقت منذ الاستقلال حتى ٢١ أبريل ١٩٩٣.

أوقف العمل به بعد الانتفاضة، وانقلاب ٦ أبريل ١٩٨٥.

الدستور الانتقالي الصادر في ١٠ أكتوبر ١٩٨٥، جمـد بتاريخ ٣٠ يونيه ١٩٨٩.



قام الرئيس البشير في ٢١ ديسمبر ١٩٩٩ بتجميد الدستور الجديد الصادر في ٣٠ يونيه ١٩٩٨ تجميدا جزئيا.

النظام القضائي:

مؤسس على الشريعة الإسلامية منذ ٢٠ ينـاير ١٩٩١، توجد محكمة عليا، ومحاكم ثورية خاصة.

السلطة التشريعية:

غرفة واحدة في المجلس الوطني، مجموع مقاعدها ٤٠٠ مقعد، منها ٢٧٥ بالتصويت الشعبي، و١٢٥ مقعـدا ينتخبـه المؤتمر الوطني (وهو مجلس أعلى يسـتقطب مجموعـات المصالح). أرسل الرئيس البشير في ١٢ ديسمبر ١٩٩٩ قوة عسكرية لاحتلال البرلمان.

السلطة التنفيذية:

رئيس الدولة، ورئيس الحكومة هو الرئيس البشـير منـذ ١٦ أكتوبر ١٩٩٣، والنائب الأول للرئيس، ورئيس الوزراء هو علي عثمان محمد طه منذ ١٧ فبراير ١٩٩٨، والنائـب الثاني للرئيس هو اللواء الـركن جـورج كنجـور أروب، وتتألف عضوية مجلس الوزراء في ٢٠ أبريل ١٩٩٦ مـن

أعضاء الجبهة الإسلامية القومية، والضباط العاملين، والمتقاعدين، التكنوقراط المدنيين، كما جرت حركة تنقلات في هذه المناصب بتاريخ ٨ مارس ١٩٩٨ وتبعتها حركة تنقلات جديدة أخرى بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠٠٠.

موازنة الدولة: ١,٢ مليار دولار أمريكي كدخل ١,٣ مليار دولار أمريكي كإنفاق.

القوات المسلحة: ٥٠١٤٤٢٩ مليون فرد (من الذكور تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والتاسعة والأربعين، تقديرات عام ٢٠٠٠).

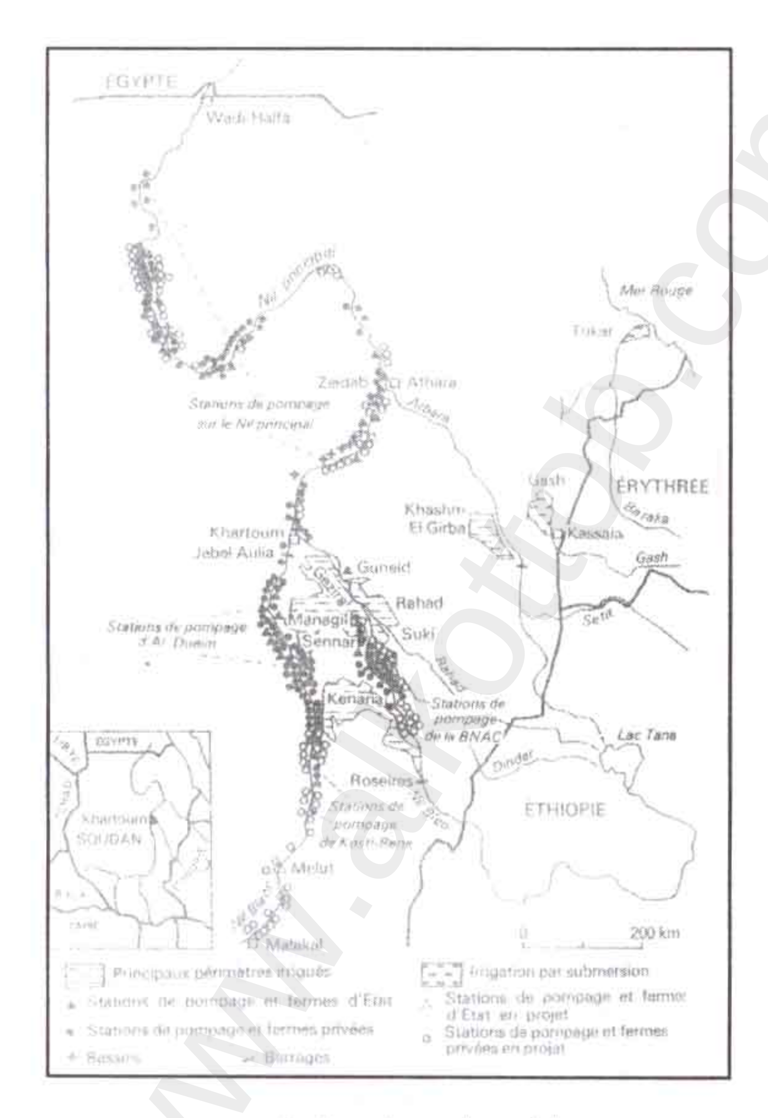
الدين الخارجي:

٢٤ مليار دولار أمريكي (تقديرات ١٩٩٩).

يوجد وصلة واحدة لشبكة الإنترنت منذ ١٩٩٩.

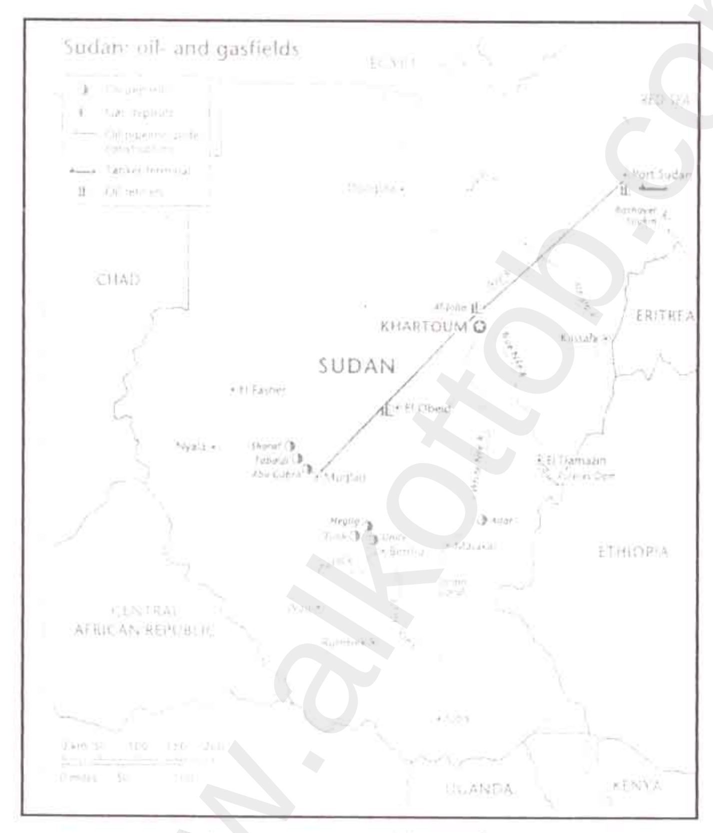
يعمل ٧٥ ألف خط من خطوط التليفون (عام ١٩٩٥)، ويوجد (٣ آلاف تليفون محمول عام ١٩٩٨) يوجد ٢,٣٨ مليون جهاز تليفزيون (ثلاث محطات)، و٧٥٥ مليون جهاز راديو (١٩٩٧).

المصادر: متنوعة.



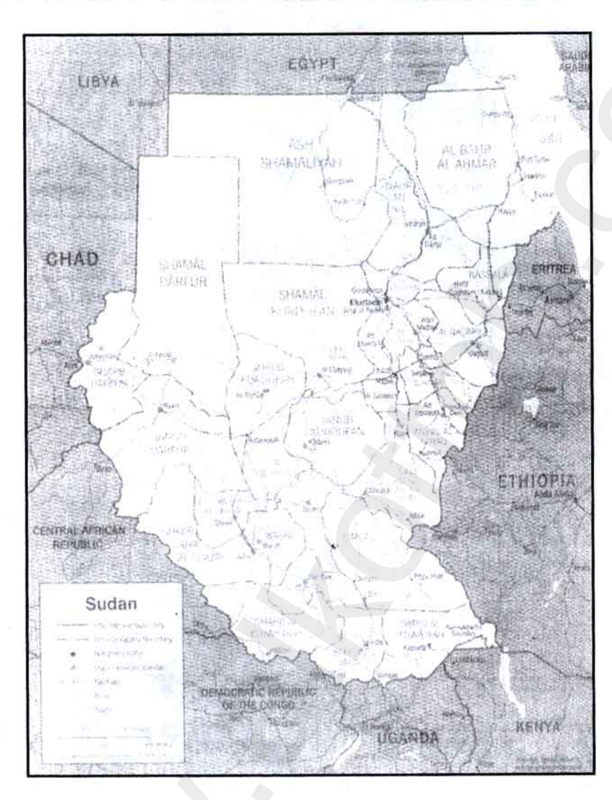
مصادر مارك لفرنج، السودان المعاصر طبعة كرثالا ١٩٨٩

المزرعة المروية (١٩٨٠)



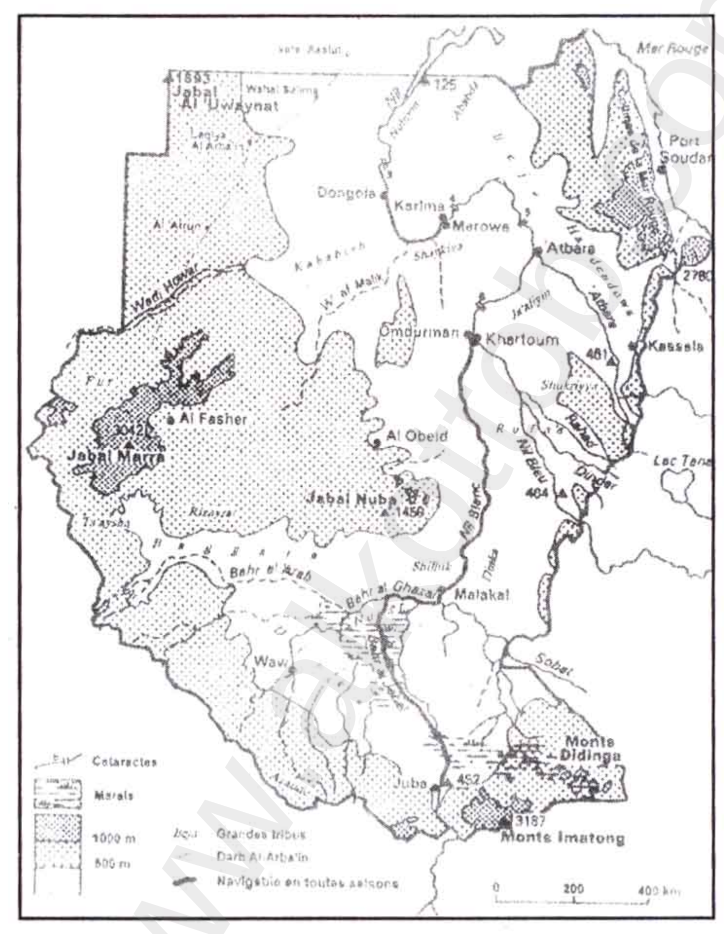
مصادر شكل EIU القطري ١٩٩٩-٢٠٠٠ بترول غاز

السودان حقول النفط والغاز

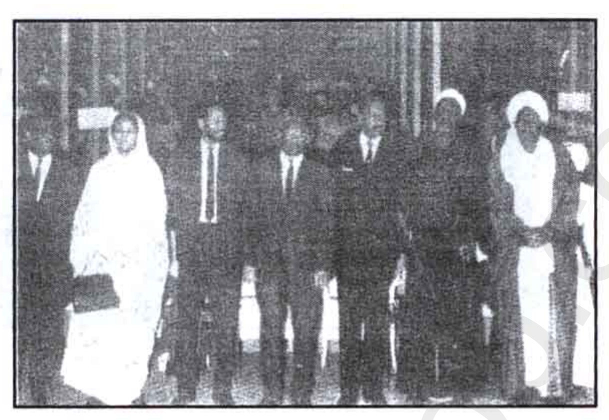


مصادر lib يوتكساس طبعه

طرق الاتصال



السودان التضاريس والقبائل



قادة ثورة أكتوبر ١٩٦٤ من اليسار إلى اليمين:عبد الخالق محجوب (الحزب الشيوعي) فاطمة إبراهيم (اتحـاد النسـاء السوداني) حسن الترابي (الجبهة الإسلامية) إسماعيل الأزهري (الحزب الوطني الوحدوي) محمد أحمد محجوب (حـزب الأمة) الشيخ علي عبد الرحمن (الحزب الديموقراطي الشعبي) الصادق المهدي (الأمة).



عبد الخـالق محجـوب في مكان اعتقاله (١٩٧١).

مصادر كتاب فؤاد مطـر (الحـزب الشـيوعي السوداني).



الشافيع أحمد الشيخ (سكرتير عام الاتحاد المركزي للنقابات)



الرائد هاشم العطا

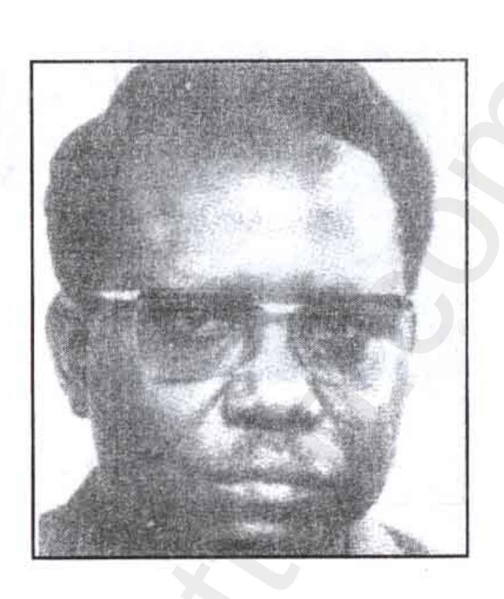
بابكر النور

فاروق عثمان حمد الله





الرئيس نميري يستجوب بابكر النور



جوزيف لاجور رئيس حركة التمرد أنيانيا الموقع على اتفاقات أديس ابابا

العقيد جون قرنق دي مابور

مصادر (السودان المعاصر كتاب كارتلا ١٩٨٩



الجنرال عبد الرحمن سعيد
نائب رئيس القيادة الشرعية للقوات الوطنية الديموقراطية



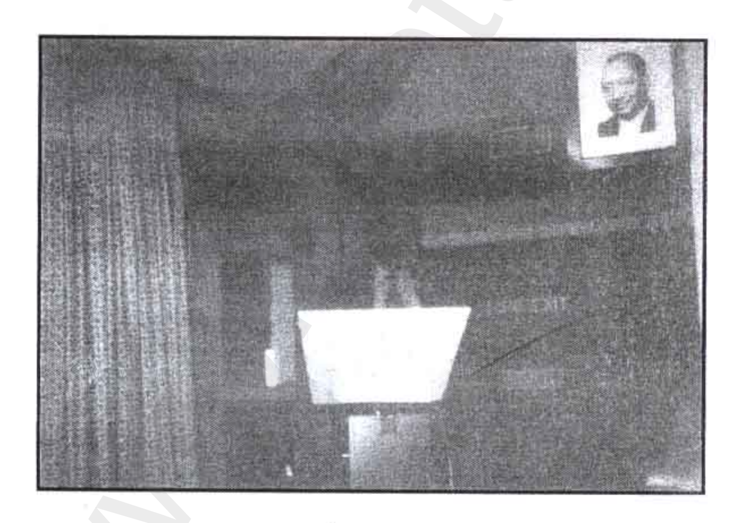
د. غازي صلاح الدين

مستشار شئون الجنوب
(صورة: D.R)



الجنرال عمر حسن أحمد البشير

رئيس جمهورية السودان



د. منصور خالد

أثناء الندوة التي نظمتها مؤسسة السودان المدني على شرف محمد أحمد محجوب

(جامعة كيمبرج ١٦-١٨ يوليه ٢٠٠١)